

الموازنة العامة بين الدستور والواقع

المناقشات في الزاكرة لعام ١٩٦٥

to obtain the original document, please contact Mr. Adnan Daher

الدور التشريعي الحادي عشر - العقد الاستثنائي الاول الجلسة الاولى

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء
الواقع في الخامس من كانون الثاني سنة ١٩٦٥

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تلاوة مرسوم فتح الدورة الاستثنائية.
 - ٢ - تلاوة ملخص الأوراق الواردة والتعليق عليها.
 - ٣ - درس وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ١٧٤٩٢ بقطع حساب موازنة عام ١٩٦٣ والموازنات الملحقه.
 - ٤ - درس وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ١٤٥٥٦ بقطع حساب موازنة عام ١٩٦٢ والموازنات الملحقه.
 - ٥ - درس وتصديق مشروع قانون بقطع حساب موازنة عام ١٩٥٧ والموازنات الملحقه.
- عقد مجلس النواب جلسته الأولى من العقد الاستثنائي الأول في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الخامس من كانون الثاني سنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.
- تغيب السادة: صائب سلام، اندريه طابوريان، رشيد كرامي، رشدي فخر، فؤاد البرط، قبلان عيسى الخوري، سيمون صحنوي، كامل الاسعد، معروف سعد، وجوزف سكاف.
- واعتذر السادة: كمال جنبلاط، أديب الفرزلي، محمد عباس ياغي، أسعد بيوض، حسين منصور، شارل سعد، سليم لحود، مارون كنعان، محمود عمار، الأمير مجيد ارسلان، وبشير العثمان.
- وتمثلت الحكومة: بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني وأصحاب المعالي الوزراء السادة: نسيم مجدلاي، بهيج تقي الدين، ادوار حنين، علي عرب، غالب شاهين، عثمان الدنا، تقي الدين الصلح، وانطوان صحنوي.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبون، تتلى اسماءهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: يتلى مرسوم فتح الدورة الاستثنائية.

فتلى المرسوم التالي:

مرسوم رقم ٦٩٦

ان رئيس الجمهورية اللبنانية.

بناء على الدستور اللبناني سيما المادة ٨٦ منه.

بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء.

يرسم ما يأتي:

المادة الأولى: يدعى مجلس النواب لدورة استثنائية تبدأ في أول كانون الثاني سنة ١٩٦٥ وتستمر لغاية ٣١ منه.

المادة الثانية: يحدد برنامج أعمال الدورة الاستثنائية بما يلي:

أولاً - متابعة درس مشروع موازنة عام ١٩٦٥.

ثانياً - مشاريع القوانين المعجلة التالية والمحاللة على مجلس النواب بموجب المراسيم الميمنة أدناه:

١ - ضريبة الملاهي (مرسوم رقم ١٥٣٢٩ تاريخ ١٩٦٤/٢/٥).

٢ - تعديل التشريع المتعلق بالصالح المستقلة والمؤسسات المماثلة (مرسوم رقم ١٥٣٣٠ تاريخ ١٩٦٤/٢/٥).

٣ - تعديل المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ المتعلق بضريبة الدخل (مرسوم رقم ١٥٣٣٤ تاريخ ١٩٦٤/٢/٥).

٤ - تعديل الرسوم المستوفاة من قبل مكاتب المرافيء والمنائر (مرسوم رقم ١٥٣٥٠ تاريخ ١٩٦٤/٢/٥).

٥ - تحديد موعد تطبيق قانون الرسوم البلدية (مرسوم رقم ١٦٢٣٢ تاريخ ١٩٦٤/٥/٢).

٦ - تعديل المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٠ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ - قانون السير (مرسوم رقم ١٦٩٧٧ تاريخ ١٩٦٤/٧/٢٤).

٧ - تعديل بعض أحكام المرسوم الاشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ (مرسوم رقم ١٧٣٨٣ تاريخ ١٩٦٤/٩/٢).

٨ - تعديل بعض أحكام قانون الرسوم البلدية الموضوع موضع التنفيذ بالمرسوم رقم ١٥٦٧٧ تاريخ ١٩٦٤/٣/٤ (مرسوم رقم ١٧٤٢٩ تاريخ ١٩٦٤/٩/٩).

المادة الثالثة: ينشر ويبلغ هذا المرسوم حيث تدعو الحاجة.

الدوق في ٣٠ كانون الأول ١٩٦٤

الامضاء: شارل حلو

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: حسين العويني

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: حسين العويني

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: عطوفة الرئيس، حضرات النواب الكرام،

يلاحظ، حضرات النواب أن في المرسوم الذي تلي علينا الآن مشاريع قوانين معجلة وقد أدخلت في هذه الدورة وكان بإمكان الحكومة أن تنشرها لأنه مضت عليها المدة القانونية، ولكن حرصاً منها على أن يدرسها المجلس فأنه فقد أعيدت إليه.

أما الحكومة فإنها ترجو بصورة ملحة، المجلس الكريم بأن يتفضل بالاسراع في درس هذه المشاريع المقدمة، وهذا لا يعني، بأن الحكومة تنازلت عن حقها في إرسال قوانين معجلة أو معجلة مكررة، عندما تدعو الحاجة الملحة لذلك، وهي ترجو بصورة خاصة أن يتفضل حضرات النواب الكرام بدرس هذه المشاريع المعادة الى المجلس بأسرع وقت ممكن لتمكن من إنجازها ونشرها.

الرئيس: يتلى ملخص الاوراق الواردة.

الاوراق الواردة

١ - برقية من مزارعي التبغ في الجنوب بمناشدة المسؤولين لالغاء المرسوم رقم ٤٣٩ ورفع اسعار التبغ قبل بدء

تسليم الموسم وإعادة النظر بمشروع تمديد إمتياز الريجي.

٢ - برقية من السيد زكي النقاش بالمطالبة بنشر قانون الملكية التجارية.

- ٣ - برقية من أهالي العبادية بالاحتجاج على الاعتداء المسلح على اللجنة الرسمية الفاحصة أثناء المباراة وعلى دار البلدية ورئيسها.
 - ٤ - برقية من سجناء طرابلس بالتهنئة بالعام الجديد وطلب العفو.
 - ٥ - برقية من الجمعية التعاونية في قرطبا بطلب التدخل لوقف إجراءات مصرف التسليف ريثما يبيعون موسمهم من التفاح.
 - ٦ - برقية من مزارعي الشمندر في البقاع بشكر المسؤولين لحل أزمته مع معمل السكر وطلب الاسراع بدفع ثمن الكميات المسلمة.
 - ٧ - ١١ برقية من مناطق مختلفة بتأييد معالي وزير الاقتصاد الشيخ بهيج تقي الدين للتدابير الحازمة التي اتخذها لصيانة حقوق المزارعين والمستهلكين وفرض هبة الدولة على المحتكرين والمستغلين.
 - ٨ - برقية من أهالي عيحا بالاحتجاج على وزارة التربية لعدم مباشرتها بناء مدرسة في قريتهم بعد أن مسحوا قطعة أرض باسمها منذ زمن، وذلك لانفاذ أولادهم المشردين في الازقة.
 - ٩ - برقية من نقابة أصحاب الجرارات الزراعية في البقاع بالمطالبة باقرار مشروع تعديل قانون السير رحمة بمصالحهم.
 - ١٠ - برقية من السيد إيليا حاموش بطلب إصلاح طريق بيت مري - تل الزعتر - سن الفيل.
 - ١١ - برقية من نائب الرئيس للاتحاد العام للنقابات بالاحتجاج على التعرض لرئيس الاتحاد والمس بكرامته.
 - ١٢ - برقية من أهالي الجيه بالاحتجاج على رئيس بلدية القرية لتصرفاته الحزبية الشاذة.
 - ١٣ - برقية من مختار الحي القبلي في عاليه ورئيس بلدية رشميا بطلب الاسراع بإصلاح طريق عاليه - رشميا.
 - ١٤ - برقية من أهالي بعلبك برفض شق طريق بعلبك - سرغايا ابتداءً من مقهى العجمي وطلب تطبيق المرسوم ٤٩١،
 - ١٥ - برقية من المستخدمين المياومين في وزارة التربية بطلب تثبيتهم.
 - ١٦ - برقية من نقابة معلمي وتجار الخضر والفاكهة بالاحتجاج على توزيع رخص الزيتون.
 - ١٧ - برقية من السيد حبيب سلوم بالاحتجاج على بلدية الحدث لمنعه من البناء رغم إستحصله على رخصة.
 - ١٨ - برقية من نقابة عمال صناعة الاحذية وعريضة من أهالي برج البراجنة بطلب تحقيق زيادة الاجور.
- الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض.
- رينه معوض: دولة الرئيس

الدستور واضح وصريح، وهذه الدورة الاستثنائية مخصصة لدرس الموازنة، ولكن درجت العادة أن ترسل الحكومة ضمن هذه المهلة بعض مشاريع القوانين حتى إذا تمكن المجلس من درسها أثناء درس الموازنة لا مانع، ولكن بشرط أن لا تحسب مدة الأربعين يوماً من ضمن هذه المهلة، وهذا الواقع موجود في محاضر جلسات مجلس النواب منذ عام ١٩٤٣ حتى اليوم، وكل ما أرجوه هو توضيح من دولة رئيس مجلس الوزراء حول هذه النقطة، ثانياً أرجو أن يشمل المشاريع جميعها المحالة من الحكومة لأن هناك بعض المشاريع الملحة، منها تدوير إعتمادات للمدارس الخاصة وهذا مشروع مرسل من قبل الحكومة لم يدرج هنا فأرجو أن يعدل الجدول ويقال: جميع المشاريع المرسلة من الحكومة، شرط أن لا تعتبر مدة الأربعين يوماً ضمن هذه المهلة.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: حضرات النواب الكرام، لو أرادت الحكومة أن تتقيد بالقانون وبنصه لما أعادت هذه القوانين إلى المجلس ثانية، لأنه مضى عليها أكثر من أربعين يوماً، ولها ملء الحق بنشرها، ولذلك فإني اطمئن حضرة النائب المحترم بأن الحكومة سوف تصبر على حضرات أعضاء المجلس الكرام ليأخذوا وقتهم، إنما الذي ترجوه الحكومة أن يفضل المجلس الكريم ويعمل ما أمكن بدرس هذه المشاريع.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين

في كل الاحوال، اللجان المختصة انتهت من درس الموازنة أو من درس أكثريتها، وبامكانها أن تنجز درس هذه المشاريع إذا لم تنجز حتى الآن، والرئاسة مستعدة بأن تطرح عليكم هذه المشاريع قبل أو بعد درس الموازنة. وطلبوا الكلام للتعليق على الاوراق الواردة هم حضرات النواب السادة: منير أبو فاضل، جوزف مغنغب، الاب سمعان الدويهي، نهاد بويز، جان حرب، فيليب بولس، سامي البستاني، فضل الله تلحوق، رفعت قزعون، والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، دولة رئيس مجلس الوزراء

كنت أود لو كان معالي وزير الاشغال حاضراً لأردد ما قلته سابقاً ويظهر أن للآن، بالرغم من تلتطفك يا دولة الرئيس والايعاز إلى الدوائر المختصة، لأن تنهي قضية عاليه، عين تراز، رشميا، فيؤسفني أن أقول لك، إنه بالرغم من تعليماتك الصريحة وبالرغم من إلحاحك شخصياً للآن، لم ينفذ شيء على هذه الطريق،

فإني أطلب من دولتك أن تعيد الكرة وأن يكون هناك عمل منتج وأن تقوم الإدارة الخاصة في تسهيل الطريق، إن لم نقل بتصليحها،

يا دولة الرئيس، إن تكرمت علينا بزيارة فنرجو أن تزور عاليه، عين تراز، رشميا، وإني لا الح عليك في هذا الطلب لأنني أخاف على صحتك،

أما الطريق المخصص لها المبالغ، وللطرق الأخرى في المنطقة والمدورة لها بموجب قانون من هذا المجلس فقد أعطى هذا المجلس للحكومة حق صرف الاعتمادات في الشهر الحالي، ولكن لأن لم تأت طلباتنا وصيحاتنا بنتيجة.

فإني أكرر الطلب منك يا دولة الرئيس، بأن تعير هذه القضية كما أعرتها سابقاً كل إهتمامك، كي يتمكن أبناء المنطقة أن يأتوا إلى المدينة ويرجعوا إلى قراهم بطريقة سليمة وسالمة.

هنالك مسائل أخرى في المنطقة يمكن العمل بها وهي موجودة على الروزنامة، وموجود لها إتمادات: الكهرباء والماء والطرق في جميع أنحاء المنطقة، وإذا لموا أو عملوا مناقصات وإستدراج عروض، أي سبعة أيام للتزيم، فيمكنهم أن ينفذوا أغلب مطالب منطقتنا بهذه المدة، لأن المال ميسور والروزنامة متيسرة، أما العمل والنية يظهر أنها غير متيسرة يا دولة الرئيس.

فلذلك نطلب منك، بالحاح أن تعير هذه القضية الأهمية الكاملة، لكي تصبح طريق منطقة عاليه، عين تراز، رشميا، سهلة المسلك على أبنائها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف مغبغب

جوزف مغبغب: دولة الرئيس

هناك بعض البلديات على ما يظهر، لا هم لها، إلا أن تعتمد إلى سياسة انتقامية حزبية، ولنا من البرقيتين المرسلتين حول بلدية الجيه، وبلدية الحدث، خير دليل على ذلك.

وبلدية الجيه، ولم يمض على وجودها أكثر من سنة قد نظمت آلاف المحاضر، بمعدل ما يزيد عن الخمسين محضراً يومياً بفئة معينة ولأسباب وهمية، وقد أصبح الشغل الشاغل لمحكمة الدامور النظر في محاضر المخالفات التي نظمتها بلدية الجيه.

وأخشى ما أخشاه أن تقع الواقعة بين هذه الفئة وبين البلدية التي لا تعمل إلا للانتقام، دون النظر بأي مشروع حيوي يهم هذه البلدة ويعود على سكانها بالنفع والخير، ورغم أن هناك عدة شكاوي بحق هذه البلدية موجودة في دوائر التفتيش فإن دوائر التفتيش لم تحرك ساكناً.

وأما حول بلدية الحدث، فبعد أن استحصل أحد المواطنين على قرار من مجلس الشورى، إذا بهذه

البلدية تتجاهل حكم مجلس الشورى وتعود فتمنع البناء رغم وجود الرخصة، ورغم قرار مجلس الشورى، وبعد أن أبلغت مضمونه باليوم الثاني بالذات وأرسلت كامل رجال الشرطة الذين هم تحت تصرفها لكي يصادروا العمال والمعدات التي يعملون بها، رغم وجود قرار مجلس الشورى، لماذا، هناك مجلس شورى ولماذا، هناك أحكام على البلديات وعلى الدولة، طالما إنها لا تنفذ وطالما أن البلديات لا تنفذ هذه الأحكام.

فنطلب من وزير الداخلية أن يتدخل بهذا الموضوع وأن يفسح لنا المجال لمحاسبة رئيس البلدية هذا سواء عن طريق التفتيش أو سواء ملاحقته جزائياً أو مدنياً، حتى يكون هناك قضاء فاصل وحتى تحترم قرارات مجلس الشورى، وهذه السلطة القضائية التي ما وجدت إلا لتحترم أحكامها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير

دولة الرئيس: البير مخير:

إنني أشكر دولة رئيس الحكومة على الكلمة التي ألقاها بعد تلاوة مرسوم فتح الدورة الاستثنائية، وتناول فيها موضوع المشاريع المعجلة المرسلة إلى المجلس فقد جعلنا نشعر أن الحكومة بدأت تتحسس وتشعر مع المجلس بأن تدفق المشاريع المعجلة عليه أوقف عربة التشريع. ثم ان هذا الشهر مخصص لدرس الموازنة، فلا يمكن لهذا المجلس أن يدرس غير مشروع الموازنة.

وعلى كل، إننا نسجل على رئيس الحكومة قوله أن المشاريع المعجلة التي ترسل إلى المجلس لا يمكن اعتبار مدة الأربعين يوماً منذ إرسالها، بل تعتبر المدة بعد أن ينتهي المجلس من درس الموازنة وتصديقها.

والأمر الآخر هو، أن سن الفيل طريقاً يجري عليها العمل منذ أكثر من سبعة أشهر، وعلى جانبي هذه الطريق مصانع تتعلق بها مصالح الاهلين، فهل باستطاعتنا أن نفهم من معالي وزير الاشغال العامة أو من دولة رئيس الحكومة لماذا لا تزال هذه الطريق مقفلة. وأطلب من الحكومة أن تسجل احتجاجي وأن تجري تحقيقاً بهذا الامر.

يبقى كلمة في موضوع البرقية المرسلة من سجناء طرابلس يطالبون فيها بالعفو.

لقد مررنا نحن بعيد الميلاد وهو عيد السلام. وأطل علينا شهر رمضان المبارك. وقد قرأنا في الصحف أن في الهند صدر عفو عن السجناء. وكذلك في سوريا فقد أخلي سجن المزة من السجناء. فنحن، ورسالتنا الانسانية، يجب أن نكون السابقين في إصدار هذا العفو الذي إذا دل على شيء فإنه يدل على الصفح والتسامح والانسانية المتطورة.

أرجو من الحكومة أن تأخذ هذه البرقية بعين الاعتبار.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز

نهاد بويز:

دولة الرئيس

مررنا في الجلسة الماضية على موضوع هام مرور الكرام، وهو موضوع أزمة السكر، وقد غاب علينا الرأي العام وخصوصاً الصحافة اللبنانية في أعمدها الكبيرة هذا الامر.

إن هذا الموضوع هو بمثابة الامور الحياتية الاولى، إلى المياه، إلى الرغيف، إلى غيرها، وقد مررنا نحن في هذا المجلس مروراً عابراً رغم أن البرقيات كانت تتلى في جدول الاوراق الواردة، ولم نتوقف دقيقة واحدة عند هذا الامر.

وإن الرأي العام وقف إلى جانب الحكومة في شخص وزير الاقتصاد الوطني، لأن الرأي العام يقف دائماً إلى جانب الفئات الشعبية التي تعيش من عرقها.

ولكن ورد أيضاً أن هناك تصريحاً أشبه بمذكرة صافية، أدلى معالي وزير الاقتصاد وهي أشبه بمذكرة أو بمضبطة اتهام على تدابير واتفاقات سابقة حصلت في وزارة الاقتصاد، وعند هذا الحد انقسم الرأي العام قسمين قسم يقول مع الحكومة وقسم يقول مع الصناعيين.

فنحن بدورنا، وأنت يا معالي الوزير، وقد تفهمت هذا الموضوع في أبعد معانيه وأعمق مرامييه، نسألك أن تدلنا اليوم على نقاط ثلاث: الاولى ما هي التدابير المنوي أخذها في هذا السبيل وهل يبقى المزارعون اللبنانيون معرضون للسكر الاحمر، وهل هنالك تدابير جديدة في هذا الموضوع.

وإننا بانتظار الجواب على هذه الامور الثلاثة، سيكون لنا بدورنا جواب.

وإننا نأمل أن يعطى هذا الجواب إن لم يكن في هذه الجلسة ففي القريب العاجل تطميناً لتلك الفئة التي صفقت لهذه التدابير وتلك الفئة التي ما تفهمت هذا الموضوع في معانيه الاقتصادية التي نرجو إيضاحها اليوم.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب:

عطوفة الرئيس

إنني أثنى على كلمة الزميل الكريم الدكتور ألبير مخير، في طلب العفو عن المساجين.

إن بين المساجين فريقاً لا بد وأن يكون مظلوماً وهذا أمر يقع في أوقات عديدة عن غير قصد، وفي أوقات عن قصد، إنما يوجد من هم مظلومون بين هؤلاء المساجين.

فالعفو عندما يتم، يكون فيه العامل الانساني والعامل الذي يرفع فيه مستوى الانسان، إلى الدرجة المثلى التي تجعله يتحسس بعطف وتسامح حكومته.

فإني أرجو الحكومة الموقرة أن تأخذ بعين الاعتبار هذا الامر، وأن تسعى لإصدار عفو عام عن المساجين.

أما قضية التبغ، فقد بحثناها مطولاً وطلبنا من الحكومة ومن الشركة أن ترفع أسعار التبغ، لأنه الموسم الذي يعيش منه فريق كبير من مواطني هذا البلد.

إن محصول التبغ السنوي الصافي يزيد عن الثلاثة وثلاثين مليون ليرة تدخل إلى صندوق الدولة سنوياً، وهذا الدخل السنوي الذي يدر على الدولة هذه الملايين لا بأس به.

فعليه إذا تنازلت الدولة من أرباحها عن أربعة أو خمسة ملايين ليرة وتزيدها على أسعار التبغ، فتكون قد أعطت المزارع المسكين إمكانية العيش، وبالتالي إمكانية السعي لتحسين هذا المنتج. فلا يجوز أن تحلبوا البقرة وتتركوها بدون علف، أطعموها ومن ثم احلبوها، فعندها تدر عليكم بلبنها وحليبها الخيرات الكثيرة.

وهناك أيضاً برقية وردت من أهالي قرطبة يطلبون فيها من الحكومة أن تحتفظ في السلفة التي قررتها لمزارعي التفاح بينما يكونون قد باعوا منتوجهم حتى يتمكنوا من قبضها، ولا يقبضها الغير، وهم مكتوفوا الأيدي.

السلفة وجدت من أجل المزارع وليس من أجل أصحاب البرادات، وليس من أجل التجار، والمزارع لم يزل موسمه واقفاً إذا، نطلب من الحكومة إيقاف دفع هذه السلفة، بينما يتمكن المزارع من تصريف موسمه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور مانويل يونس

مانويل يونس: عطوفة الرئيس

أود أن استوضح الحكومة حول مصير السلفة لمزارعي التفاح التي قررتها في مجلس الوزراء كسلفة للمزارعين، هل عادت الحكومة عن قرارها أو أن الملايين العشرة لا تزال مقررّة لأن تسلف للمزارعين، هذا هو الأمر الأول أريد أن استوضحه من الحكومة الجليّة.

أما فيما يتعلق بمزارعي الدخان، فهناك تساؤل في البلاد، عما إذا كان لدى الحكومة سياسة واضحة حول قضية الدخان وانصاف مزارعي التبغ في لبنان، فتوضيحاً لهذا الأمر ووضع حد لهذا التساؤل، أرجو من الحكومة أن تبين لمزارعي الدخان بشكل خاص وللبلاد بشكل عام، المخطط الرئيسي الذي ستتبعه ازاء التعديلات التي ستدخل على قضية الاتفاق بين الحكومة وبين «شركة الريجي».

وإنني مقتنع بأن هذا الموضوع متصل بالنظام الضرائبي الذي أتمنى بأن يتاح لنا الوقت الكافي

لإعادة النظر، ليس فقط في الأسس التي تقوم عليها الاتفاقات بين الحكومة وبين مؤسسة الريجي، بل أن تعيد النظر بالنظام الضرائبي بشكل عام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان عزيز

جان عزيز: سيدي الرئيس، عطوفة رئيس مجلس الوزراء.

نحن في مطلع عام جديد، وفي مطلع عقد جديد خصص لدرس الموازنة ولوضع اعتمادات برسم التنفيذ، وليس للتغني بأنها وضعت في بنود الموازنة، وأنا من الذين يعتقدون أنه يستحيل على هذه الحكومة وعلى أية حكومة كانت أن تنفذ البنود التي ستخصص في شتى الحقول إذا لم تعمدوا ونعتمد معكم إلى إعادة النظر في طرق التنفيذ وبالألة الحكومية إذا صح التعبير، من شتى نواحيها.

اضرب مثلاً على ذلك، اللامركزية، يا دولة الرئيس فكرة اللامركزية فكرة صحيحة، طالما طالب بها اللبنانيون في شتى العهود إلى أن كان العهد الماضي فتبناها وأعد لها القواعد، ولكن لسوء الحظ لن تؤتي اللامركزية ثمارها، ذلك ان الاصلاح من هذا القبيل ظل مبتوراً، وظل ناقصاً، وإذا راجعتم الأموال المخصصة للمناطق اللبنانية جميعها، تجدون أن الدوائر في المناطق لم تتمكن من تنفيذ الاعتمادات، ان في الكهرباء، وان في المياه، وان في الطرقات في منطقة الجنوب مثلاً، المديرية الاقليمية أرجعت إلى صندوق الخزينة خمسمائة وسبعين ألف ليرة لبنانية حرمت منها القرى والداكر، وأكبر الظن ان المديرية الاقليمية في البقاع، والشمال، وجبل لبنان، حذت حذو المديرية الاقليمية في الجنوب، وهناك قضايا روتينية يجب أن تعيدوا النظر فيها، قوانين الاستملاك، بين تقرير المبدأ، وبين تنفيذه تخطو معاملات الاستملاك، لا أقل من سبع أو ثماني مراحل، هذا غير معقول في الدولة الحديثة، وأعتقد أن الزملاء الكرام يجاروني في هذا التفكير، وأطلب إعادة النظر بوسائل التنفيذ توصلاً إلى اختصارها وإلا نكون كمن، يضحك على نفسه، ولو اننا نضحك على أنفسنا لهان الأمر، ولكننا نظهر بمظهر من يضحك على الشعب اللبناني الذي اثتمنا على مصالحه.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الاقتصاد الوطني.

وزير الاقتصاد: عطوفة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام،

استميت هذا المجلس عذراً إذا أخذت بعض الوقت، لاوضح أموراً أرى من واجبي أن أوضحها، ولا أجد سوى هذا المنبر وسيلة أفهم الرأي العام بواسطتها بعض ما قد أشكل من الأمور، وعلى هامش ما سأقوله، أريد أن أطمئن الزميل الصديق الدكتور البير مخيبر، ان سياسة هذه الحكومة، فيما يتعلق بالمشاريع المعجلة قد أوضحها دولة الرئيس وأزيد على ايضاحه بأن الحكومة تعهدت وهي المنبثقة عن مجلسكم وفيها نواب اشتركوا معكم في الماضي بالمطالبة بحفظ حق السلطة التشريعية وتطبيق الدستور في روحه قبل أن نطبقه في نصه: رئيس الحكومة، الذي ييشر بهذه السياسة قال لكم لا يمكن لهذه الحكومة أن ترسل إلى المجلس مشروعاً بصفة المعجل إلا إذا كان

فعلاً هنالك عجلة ببررها الظرف، وتقولون رأيكم فيها، استشهد على هذا، بأن الحكومة أرسلت منذ تبوئها سدة الحكم مشروعاً واحداً كان له مبرر في صفة المعجل هو المشروع الذي وضع ثم صدقه مجلسكم والمتعلق باعطاء حق توظيف اللبنانيين في حالة الاضراب دون اللجوء إلى الامتحان، سياسة الحكومة في هذا الموضوع لا لبس فيها ولا ابهام حولها. لن نرسل إليكم أي مشروع معجل إلا إذا كان هناك خطر مداهم، أو حاجة ملحة، بحيث لا نكون عبيداً للنص، بل مستوحين روح النص.

الشيء الثاني الذي أريد أن أوضحه، حملني عليه ما قرأه، الحين بعد الحين في بعض الصحف اللبنانية الكريمة.

وإنني وأنا أتوجه أولاً، إلى صديقي وأخي الاستاذ نهاد بوز بالشكر العميق على الكلمة التي تفضل بها بشأن السياسة التي اتبعناها حتى اليوم، أتوجه إلى الصحافة اللبنانية بمثل هذا الشكر وبمثل هذه العاطفة، لأنني أعتبر أن تأييدها الاجماعي للسياسة التي انتهجناها، إنما يشجعنا على المضي بالطريق الذي نحن سائرون فيه، والذي لا نزال في أوله.

إنما أريد أن يفهم الجميع أن وزير الاقتصاد لس منفرداً في هذه السياسة وأن التجاوب كامل بينه وبين سائر أعضاء الحكومة بتوجيه رئيس البلاد، في هذا المخطط الذي نحن سائرون فيه، هذه السياسة التي انتهجناها منبثقة عما تعهدنا به لهذا المجلس، بأن يكون الاقتصاد الحر بنظرنا تشجيع المبادرة الفردية، واطلاق الحرية في كافة الميادين، وأن مفهومنا للاقتصاد الحر، هو أن يكون اقتصاداً مسقياً، لا موجهاً، وأن لا تكون الحكومة غائبة عنه، بحيث أن لا يفهم بالاقتصاد الحر أن يكون طريقاً للاحتكار، أو للاستغلال، أو لانتزاع اللقمة من فم الشعب، ولا يحاول أحد أن يوهم الناس، أو أن يدخل في روع أحد في لبنان، أو في خارج لبنان، ان الحكومة حادت عن طريق تسهيل هذا الازدهار الحر أو الاقتصاد الحر. عن طريق تشجيع هذا الازدهار الذي كان نتيجة للحرريات في كافة المرافق.

ولكن يجب أن يفهم كل الناس، ان الاقتصاد الحر كما قال زميلي وصديقي الشيخ مورييس الجميل لا يعني الفوضى لا يعني تحكم المحتكر بوقبة المستهلك، لا يعني تحكم المحتكر برقبة التاجر، لا يعني أن يعطى لبناني حقاً لا يعطى للبناني آخر، وعندئذ تستقيم أمور الدولة وتكون في طريق اكمال دعائم هذه الدولة الذي وضع استقلالها منذ عام ١٩٤٣، فما أريد أن أوضحه هو أننا لا نزال على هذه السياسة سائرين، وان التجاوب كامل والانسجام كامل بين كافة أعضاء الحكومة حول هذه السياسة، وأرجو الصحافة الكريمة وهي التي شكرتها وأشكرها ثانية على تأييدها وتشجيعها لنا أن تتحسس معنا عاداتها في كل ظرف، أن تتحسس بالواجب الوطني، فلا تصدق ما يقال أن هناك وزيراً غير متفق مع وزير الاقتصاد على هذه السياسة، ولا تصدق ولا تفصح أعمدتها لما يوشوش فيه ويدس عليها، من أن هذا الوزير غير متفق في هذه السياسة مع هذا الوزير أو أن رئيس الحكومة غير متفق في هذا النهج مع أحد من أعضاء الحكومة. أؤكد لكم تكراراً، ان وزير الاقتصاد، ويطيب لي أن أصرح بهذا، لم يلق من زملائه إلا الانسجام والتجاوب الكاملين اللذين ليس فيهما أي لبس أو تحفظ، أو ابهام.

بقي علي أن أقول كلمة سريعة في حصيللة العمل الذي قمنا به منذ شرفتمونا بثقتكم الغالية. فأبدأ أولاً في حكاية السكر بكثير من الإيجاز، ايضاحاً لما شاء صديقي وزميلي الاستاذ نهاد بوزير أن أجלוه، يا سادة، حكاية السكر لا يمكن أن تفصل عما نسميه مشكلة الشمندر، ويجب أن يعلم هذا المجلس أن هنالك طريقتين لتموين لبنان بالسكر، الطريقة الأولى، الانتاج المحلي، والطريقة الثانية الاستيراد من الخارج، أما الانتاج المحلي فيتم إما بواسطة استخراج السكر من الشمندر، أو بواسطة تضييع السكر الأحمر واستخراج السكر الأبيض منه، واجهنا سكرراً أحمر للتصنيع، وسكرراً أبيض للتموين، واجهنا ما أسميه مشكلة، وهي أن أصحاب مصانع السكر مرتبطون مع الدولة باتفاقية انتقدها أنا، وانتقدها أعضاء الحكومة جميعاً، وأشركم منذ الآن، ان هذه الاتفاقية بحكم الملغاة وإننا في طريق الغائها. بالاتفاق مع أصحاب معامل السكر، كيف نشأت الأزمة، عندما استلمت مقدرات وزارة الاقتصاد، طلب مني الفريق الآخر في الاتفاقية استناداً إلى أحد نصوص الاتفاقية أن أرفع رسم السكر الأبيض المستورد من الخارج حماية لمصانعهم فرفضت هذا الطلب.

فكانت ردة الفعل أن أصحاب معامل السكر وهم أنفسهم أو البعض منهم يملكون مصنع استخراج السكر من الشمندر امتنعوا عن استلام كميات الشمندر التي تعهدوا باستلامها بموجب تلك الاتفاقية، وجابهت الحكومة مصنعاً مقفلاً وموسماً يهدد بالتلف بين ساعة وأخرى، إذ تعلمون أن موسم الشمندر بعد قطفه يكفي أن يمر عليه أربعة وعشرون ساعة أو ثمانية وأربعون ساعة حتى يخسر أكثر سكره أو يتلف نهائياً، الوضع كان إذاً، موسم يتراوح سعره بين الخمسة ملايين ليرة أو الستة ملايين ليرة مهدد بالتلف لأن المعمل مقفل بوجهه، لقد تساءلنا جميعاً، ما هو التدبير الذي يمكننا اتخاذه تجاه خطر ليس مدهماً بل موجوداً، التدبير الذي يمكن اتخاذه إذا لم يفتح المصنع لاستقبال الشمندر لانقاذ هذا الموسم، لانقاذ هذه المنطقة، هو ما نص عليه القانون وأعني المصادرة، المصادرة، لم تكن غايتها، لو تمت، تملك الدولة أو تحليل السكر أو أي شيء آخر، بل انقاذ موسم الشمندر، ونحمد الله أن أصحاب معمل السكر اسرعوا حالاً، بدون أن يضعوا أي قيد أو شرط، بدون أن نتكلم معهم على أي أساس، رأوا أن السلطة جادة في الأمر، وان مصلحتهم كلبنانيين وكأصحاب علاقة في الموضوع أن يفتحوا المصنع ففتح، وحمدنا الله على إننا صرفنا النظر عن تدبير لا يروق لنا، ولكن اسأل واتساءل وأطرح سؤالاً على الرأي العام، لأنني سمعت بعض الوشوشات، وسمعت بعض ما دس في الأندية، وفي بعض ما كتب، هذا التدبير، المصادرة من الاقتصاد، المصادرة الغاية منها، ان نسير في طريق غير طريق تشجيع الاقتصاد الحر.

إنني اسأل الرأي العام بواسطتكم أنتم، لانني لا أعترف لمنبر يمكن لوزير أن يؤدي حساباً منه إلا هذا المنبر، كنا بين أمرين، إما أن يتلف هذا الموسم فتخسر منطقة البقاع، وبالتالي الاقتصاد اللبناني، زراعة في خطورة زراعة الشمندر، وإما أن نصادر المعمل لنضطر الفريق الآخر إلى تنفيذ تعهداته، ولننقذ هذا الموسم ولنقول للمزارع أن الحكومة سائرة في طريق الاتفاق الدائم للسكر والاستغناء، عن الاستيراد. كل صاحب ضمير، كل مسؤول منكم لا يمكن أن يفعل إلا ما فعله وزير الاقتصاد وما أجمعت عليه الحكومة من تدابير كانت ستتخذها لو لم يعد أصحاب معامل السكر إلى فتح المعمل، وهذه هي الحكاية.

سألني الزميل الصديق نهاد بويز، ما هي التدابير التي تنوون اتخاذها فيما يتعلق بقضية السكر، يا سيدي وزير الاقتصاد أصدر بتاريخ البارحة قراراً باخضاع مادة السكر المستورد من الخارج لاجازة مسبقة، وأنا أريد أن أشرح للرأي العام بواستطكم ما هي الغاية من هذا الأمر.

سياستنا، وهذا ظاهر في البيان الحكومي، تهدف إلى المحافظة على الاقتصاد اللبناني، وأعتقد شخصياً وأؤكد لكم إنني ما اتخذت تدبيراً إلا بعد الاستشارات، وما أقدمت على خطوة إلا بعد أن أعطيتي الدوائر المختصة والخبراء الايضاحات حول عناصر كل المواضيع، وأقول بلا تبجح، إن وزارة الاقتصاد، ما اتخذت تدبيراً حتى اليوم، إلا وأحمد الله على هذا كان تدبيراً موفقاً، ليس فقط لأن الرأي العام قابله بالرضى الاجماعي، بل لأن الفئات المعنية التي تناولتها تلك التدابير، صرخت واحتجت، ولكنها عادت إلى الواقع فسكتت ورضيت بها، إذ شعرت أن هذا التدبير عادل، وشعرت خصوصاً، أن هنالك حكومة تتحسس بواجبها كسلطة، ولا تعود عن الفكرة التي ركزتها في نفسها لأنها مركزة في رأيها، هذه الحقيقة هي أن السلطة موجودة وتطبق القانون.

لماذا أقدمنا على هذا التدبير. أجرينا احصائيات تبين لنا منها أن في البلاد في لبنان، ما يكفي الشعب اللبناني من السكر مدة سنتين حالياً، عدا عن الكميات التي سينتجها معمل الاستخراج من الشمندر، والتي ستتنتجها معمل الاستخراج السكر الأبيض من السكر الأحمر، بمعنى إننا خلال هذه السنتين، لن نكون بحاجة لاستيراد حبة سكر واحدة، وتبقى الاسعار كما هي، بل العكس. لقد وضعنا تسعيرة للسكر المنتج محلياً وألاحظ بكل طمأنينة وارتياح، ان التجار يتقيدون بالسعر، حتى إنهم يبيعون أقل من التسعيرة، بمعنى أنه يمكننا أن نطمئن هذا المجلس، إلى أننا خلال السنتين القادمتين على ما أعتقد، لسنا بحاجة لأن نرسل أموالنا إلى الخارج ونستورد بها السكر.

فإذا، الاقتصاد أو منطق الاقتصاد، يقضي علينا بأن نسير في طريق الاكتفاء الذاتي، يقضي علينا أولاً بأن نشجع استخراج السكر من الشمندر، يقضي علينا ثانياً، بأن نوقف سير هذه الرساميل إلى الخارج لنأتي بسكر لسنا بحاجة له، أبقينا الرخصة المسبقة حتى نرى إذا لا سمح الله لاحظت وزارة الاقتصاد، وإذا كانت على عهدنا أو على عهد غيرنا أن هنالك حاجة لاستيراد أي كمية من السكر تعطي اجازة عندئذ، هذه السياسة المنطقية على ما أعتقد هذه السياسة التي يفرضها علينا واقعنا الاقتصادي، يعني أن نترك المبادرة الحرة - ونترك للتاجر حريته، ولكن أن تكون الدولة موجودة، غير غائبة، بمعنى، ان الدولة إذا لم توجه الاقتصاد، فهي تنسقه، وتشرف على كافة مرافق الدولة، لترى إذا كانت مصالح الشعب مؤمنة ضمن هذا النطاق، أو إنها غير مؤمنة في تلك الطريق.

حضرات الزملاء المحترمين، سمعت من الزميل الاستاذ نهاد بويز أيضاً، ان الرأي العام في هذه القضية منقسم إلى قسمين، ويسمح لي صديقي وزميلي الاستاذ بويز ان أصحح هذا التعبير.

الرأي العام منقسم إلى قسمين صحيح، ولكن واحداً من هذين القسمين يمثل واحداً من الألف، والقسم الآخر يمثل ٩٩٩ تسعمائة وتسعة وتسعون من الألف،

أما هذا الواحد فيمكنني أن أؤكد للمجلس إنني شخصياً، لم أعرف للحقد مكاناً في نفسي في حياتي، وإنني جئت إلى هذه الوزارة متحرراً من كل شيء، لا أتوخى إلا المصلحة العامة، يوم شاء أصحاب المطاحن، أن يضغطوا على وزارة الاقتصاد فيمتنعوا عن استلام القمح لطحنه وتسليمه للأفران، هددتهم بأني سأفتح باب استيراد الطحين على مصراعيه أجنبي واحد منهم ستخرب، بيتنا، قلت له شيئاً، أريد أن أردده على مسامعكم، أنا لم آت لأخرب بيت أحد، ولكن أفضل أن يخرب مئة بيت أو مئتا بيت ولا ينقطع الرغبة عن المستهلك اللبناني ساعة واحدة، فرضخوا للمنطق وعادوا إلى ضمائرهم، وهم لبنانيون، صحيح لهم منافع تجارية ولكن عندهم ضمير وطني يتحسسون بواجبهم، ونحمد الله أنهم تجاه التهديد، باتخاذ تدبير ضمن صلاحياتي، تابوا إلى رشدهم ووجدوا أن القضية جدية أكثر مما كانوا يتصورون ومشى الحال.

أرجوا أن يعتقد الجميع إننا لا نهدف من وراء هذه التدابير إلا المحافظة على هذا الاقتصاد الحر، الذي اختلط فهمه على الكثيرين، بحيث أصبحوا يفهمون فيه أو منه، كما قال زميلي وصديقي الشيخ مورييس الجميل، الفوضى في الاقتصاد، وهذا ما عبرنا عنه في بياننا الوزاري يوم قلنا نريد أن نحافظ على الاقتصاد الحر، ولكن أن يكون هذا الاقتصاد منسقاً.

يا سيدي وأرجوكم أخيراً، وأتوجه للمرة الثالثة إلى الصحافة الكريمة برجاء حار، قد يوجد في ميدان السياسة وهذا هو الواقع، من يتعاطون الأمور السياسية ويلجأون أحياناً إلى مناورات أو دعايات، وقد يكون لصحيفة معينة رأيها في وزير، ويكون لها رأي آخر في وزير آخر.

ما يهمني أن أقدم بطلبه من الصحافة على أساس هذا التشجيع الذي لقيته منها، أن تتحاشى ذكر أي خلاف يقال أنه وقع أو أنه يمكن أن يقع بين أعضاء الحكومة، حول السياسة الاقتصادية، أولاً لأن هذا الخلاف غير موجود، ألا يمكن أن يوجد، وثانياً ليفهمني أصدقائي أصحاب الصحف بأن مجرد ذكر خلاف هكذا، هو وحده يهز الاقتصاد، هذا ما شئت أو أوضحه للمجلس الكريم وإننا مستعدون هنا دائماً أن نقدم لكم الحساب عن كل كلمة نقولها، أو خطوة نخطوها والسلام عليكم.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين

تحال الأوراق الواردة إلى مراجعها المختصة، ونعود إلى جدول الأعمال ونبدأ في تلاوة تقرير لجنة المالية والموازنة على مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٧٤٩٢ القاضي بقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٦٣.

فتلي تقرير لجنة المالية والموازنة التالي: الخ...

بيروت في ٢١/١٢/١٩٦٤

مقرر لجنة المالية والموازنة

الامضاء: ناظم القادري

الرئيس: مشروع القانون معروض للبحث بصورة عامة، والكلمة لحضرة النائب المحترم اللواء جميل لحود.

جميل لحود: عطوفة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام،

كلنا ندرك خطورة المهمات الملقاة على عاتقنا وجسامة المسؤولية التي نتحملها كنواب للأمم، لا سيما في حقل التشريع وسن القوانين ومن أجل القيام بهذه المهمة على الوجه الأكمل يتطلب الأمر أن نطلع على هذه المشاريع ان في التلاوة، أو في القراءة، أو في السمع، وأن يفسح لنا المجال حتى نمحص هذه المشاريع، ونكون لنفسنا فكرة عنها، تمكننا من مناقشتها حينما تعقد الجلسات في هذه الندوة، ولهذا فإنه من المفروض أن يوزع جدول الأعمال على النواب كما ينص على ذلك النظام الداخلي، قبل انعقاد الجلسات بمدة ثمانية وأربعين ساعة.

الرئيس: مقاطعاً، قبل انعقاد الجلسة بمدة أربعة وعشرين ساعة.

جميل لحود: متابعاً، وعليه لم نر هذه المشاريع ولم توزع علينا إلا أثناء انعقاد الجلسة، الأمر الذي يتعذر معه علينا تمحيص هذه المشاريع ومناقشتها ومعالجتها على ضوء المعرفة والاطلاع، ولذلك فإني هذه المرة وللمرة الأخرى أتمنى على دولة رئيس مجلس النواب أن يتفضل بتوزيع جدول الأعمال والمشاريع على النواب في الوقت المعين وبحسب نص النظام الداخلي ليمكن النواب من درسه وتمحيصه قبل الشروع في نقاشه، وعليه فأقترح بما يختص بالمشاريع التي طلب منا معالجتها في هذه الجلسة أن نرفع الجلسة ونأخذ الوقت الكافي لدرسها وننتهي بعدها لجلسة أخرى إذا شاءت الرئاسة الكريمة.

الرئيس: حضرة الزميل،

أولاً لقد أعطيتك الكلام للبحث في النظام، فلا يحق لك الاقتراح برفع الجلسة أو بمثابرة الجلسة، ثانياً لكي لا يسهي عن بال حضرة اللواء بأن الأوراق التي هي بين يديه، قد بحثها المجلس وانتهى منها منذ سنة ١٩٥٧، نحن في صدد درس قطع حسابات صدق عليها هذا المجلس سنة ١٩٥٧ وسنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٦٣، وعندما نتقل إلى درس مشاريع، لا يمكن للرئاسة أن تطلب من حضرات النواب بأن يرتجلوا دروسهم ارتجالاً، عندها تطبق النظام وتعطيهم الوقت الكافي، لكي يدرسوا ما بين أيديهم حتى تكون نتيجة دروسهم مجدية.

تلى المادة الأولى من قانون قطع حساب الموازنة لعام سنة ١٩٦٣.

فتليت المادة الأولى التالية

قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٦٣

المادة الأولى - يقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه عن سنة ١٩٦٣ كما يلي، مع الاحتفاظ بعمليات التصحيح التي يقررها ديوان المحاسبة.

أولاً - الموازنة العامة. . . الخ . . .

المادة الثانية - يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: دولة الرئيس، الزملاء المحترمين،

نحن أمام مشاريع قطع حسابات قديمة لم يتمكن هذا المجلس لظروف استثنائية من درسها والتصديق عليها، فمن مراجعة الارقام الواردة في هذه المشاريع يتبين أن هنالك جهوداً تشكر عليها وزارة المالية، في تحصيل الاموال الاميرية، ولكن بالرغم من هذه الجهود نرى أن بقايا الضرائب المباشرة المدورة من سنة ١٩٦٣ إلى سنة ١٩٦٤ بلغت «٤٤» مليون ليرة بقايا ضريبة الاملاك المبنية، وعشرون مليون ليرة بقايا ضريبة الدخل، حيث يوجد عليها مراجعات ودعاوى واعتراضات،

أما بقايا ضريبة الاملاك المبنية، هذه الضريبة التي هي مبدئياً من أسهل الضرائب تحصيلاً، لأنه في حال عدم دفع الضريبة بإمكان الدوائر المعنية أن تحجز الايجارات، وهي ضريبة وضعت على الايجارات، لذلك قلنا في الماضي، ونقول اليوم أن على الدوائر أن تهتم بنوع خاص بتحصيل بقايا الضرائب وبنوع خاص ضريبة الاملاك المبنية وهي تبلغ كما قلت عشرين مليون ليرة، وهذا الرقم ليس بقليل، ونحن كما يعلم الجميع بحاجة إلى الاموال لتغذية الخزينة التي يترتب عليها موجبات كثيرة،

ذكر حضرة مقرر اللجنة أن للمرة الاولى ألغي في قانون قطع الحساب بيان لسلفات الخزينة تنفيذاً للمادة «٢١٣» من قانون المحاسبة العمومية، نعم أيها السادة، هذا حصل للمرة الاولى، ونحن في اللجنة المالية أردنا أن ندخل هذه المادة «٢١٣» لكي يكون النواب على بينة من جميع ما يتعلق بأموال الدولة، من اعتمادات تصرف، ومن سلفات خزينة تدفع وتمنح للمصالح المستقلة، ومن مراجعة هذا البيان يتبين أن الخزينة سلفت لغاية سنة ١٩٦٣ «٣١٧» مليون ليرة. هذه السلفات أكثرها لآجال طويلة، والقسم القليل منها لآجال قصيرة، غير أن الملاحظ أن الدوائر المالية لم تفكر جدياً لغاية اليوم في استرداد هذه السلفات الهامة كما قلت وبينت، وقسماً من هذه السلفات يمكن استرداده، ويجب أن تصفى وضعية بعض السلفات التي لا يمكن تحصيلها،

فتقيد كنفقات، وتنزل من رصيد مال الاحتياط، هذا الرصيد الذي هو هام جداً ظاهرياً، وحقيقته أقل بكثير من الظاهر.

نحن النواب نريد أن نفهم وضعية الدولة المالية بحقيقتها وبوضوح تام، هذه السلفات تخربط الحسابات. حساب مال الاحتياط كبير جداً، وبالحقيقة حساب الخزينة قليل جداً، لماذا، لأنه هناك سلفات أعطيت بهذه الأهمية ولم تصفى بعد.

لذلك نحن نطلب باسراع، بأن تحتهد الدوائر المالية بتصفية هذه السلفات، ومنها مثلاً سلفة قدرها «٢٧» مليون ليرة أعطيت للصندوق المستقل المحدث بموجب قانون ١٤ آب سنة ١٩٥٤ وهذا الصندوق القائم لغاية اليوم والذي أنشئ منذ أكثر من عشر سنوات، أوجد لإنشاء الأبنية الحكومية، على أن يصير بيع بعض أملاك الدولة وتسديد سلفات الخزينة لهذا الصندوق.

ومنذ عشر سنوات تعطى هذه السلفات تبعاً حتى بلغ مجموعها «٢٧» مليون ليرة، ومن ذلك التاريخ لغاية اليوم، لم تبع الحكومة عقاراً واحداً، لتسديد قسماً على الأقل من هذه السلفات، ونحن الآن بحاجة إلى أموال، ونطلب من الحكومة الكريمة أن تهتم بهذا الموضوع وأن تباع ما يجب بيعه، أو ما، هو مقرر بيعه، لتغذية الصندوق واسترداد قسم من هذه السلفات، الكلمة لمعالي وزير المالية.

الرئيس:

وزير المالية:

إني أشكر الزميل الاستاذ شادر على الكلمة القيمة التي ألقاها والمتعلقة بقضية تحصيل الضرائب، وقضايا السلفات فوزارة المال، وأنا شخصياً نشاطه الرأي، بأن على المسؤولين في مصلحة التحصيل المزيد من العمل، من أجل تحصيل أموال الدولة وبوسعي التأكيد أنه لم يسقط بمرور الزمن أي مبلغ عائد للخزينة. وقد أعطيت الاوامر المشددة، منذ تولي شؤون وزارة المال، ووضعت المسؤولية على كل موظف يهمل، أو يسمح بأن يسقط أي مبلغ للدولة، بفعل مرور الزمن. وشددت على ذلك وأمرت منذ يومين بإيداعي جدولاً، عن كل مبلغ سقط بفعل مرور الزمن حتى اتخذ التدابير التأديبية بحق الموظف المهمل،

أما فيما يتعلق بالسلفات، أعتقد بأن من المصلحة أن نقلل ما أمكننا من إعطاء السلفات للمشاريع الغير منتجة، للمشاريع التي ليس بإمكانها أن ترد للخزينة قيمة السلفة المعطاة لها ووزارة المال حالياً تعمل على وضع لائحة بقيمة كل هذه السلفات. وأعطيت الاوامر للمستقلين بأن يسددوا قيمة السلفات المعطاة لهم، واننا نعد بأن لا نوافق على إعطاء سلفة، إلا في الحالات الطارئة والضرورية وللمشاريع المنتجة.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

الرئيس:

دولة الرئيس،

نهاد بويز:

في هذا الكتاب الانيق والمذهب ايضاً، أرى في الفقرة السادسة أن الاموال الباقية بدون تحصيل لختام السنة حولت إلى حساب سنة ١٩٦٤ وقدرها، «٤٤٧١٨٤٨٢،٧٧»، قد استمعنا إلى ما جاء على لسان زميلنا الاستاذ جوزف شادر وقد نوه بهذا التأخير واستمعنا ايضاً على لسان معالي وزير المالية، بأنه لم يترك فرصة إلا وشدد على تحصيل المتأخرات قبل مرور الزمن، وأن تحصل المبالغ المتكدسة. ولكن أنا بدوري كنائب يا سيدي الوزير، بحكم الدستور وبحكم فعل المراقبة على أعمال الحكومة، أطلب منك أن تقول لنا، بذمة من هذه الـ ٤٤ مليون ليرة، وبذمة أي فئة من المواطنين بقيت متأخرة، أهى بذمة الفقير أهى بذمة ذوي الدخل العادي المتواضع، أم بذمة هؤلاء الذي تحميهم الوجاهات العالية، ولكن المستترة، فعلى جوابك سيكون لي كلمة بالمناقشة العامة بصدد الموازنة،

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاب سمعان الدويهي.

سمعان الدويهي: دولة الرئيس.

بين أيدينا قطع حسابات، واننا في هذا المضمار لجاهلون، إنما أسأل رئيس دولة مجلس الوزراء، أن الحكومة الموقرة أعطت الموظفين في العام الفائت مئة قدرها ثمانية ملايين وخمسمائة ألف ليرة، ودفعت سلفة على الخزينة اللبنانية، على أن تسدد فيما بعد، بفتح اعتماد، والحمد لله وقد انتهى العام المالي لعام سنة ١٩٦٤، ونحن الآن نبدأ في بحثنا ودرسنا موازنة عام ١٩٦٥، ولم تأت الحكومة ولا وزارة المالية بشيء عن هذه المنحة الكبيرة التي أعطيت للموظفين عن حق، ما هي الأسباب. لتفيدنا الحكومة التي هي مسؤولة عن أوزار غيرها من الوزارات السابقة.

ومن ثم هنا بالموازنة بموجب ما جاء في تقرير اللجنة المالية، ان مجموع الموازنة لعام ١٩٦٥ بلغ الخمسمائة وعشر ملايين ومائة ألف ليرة لبنانية، وهنا نقرأ في بيان التقرير المالي للجنة المالية والموازنة أن مجموع الميزانية، بلغ أربعمائة واثنين وخمسين وكسور، فهناك يبقى سبعة وخمسون مليون ليرة، من أين تغطي هذه القيمة، فهل بسحر ساحر، ستغطي الحكومة هذه الميزانية الخيالية الروتينية. نريد أن نعرف ذلك.

ومن ثم، هنا بالموازنة بحسب تقرير لجنة المالية والموازنة ورد شيء عن القروض، أيجوز أن نبحث في القروض دون أن تكون الميزانية قد انتهت وصدق عليها، وما هي الاسباب؟ هذا بما يتعلق بما ورد في تقرير اللجنة المالية.

وإنني أنتظر من دولة رئيس مجلس الوزراء، أن يفيدنا عن المنحة التي أعطيت للموظفين، وأين مصيرها،

أما ما تبقى من الملايين في قطع الحسابات، فإنها غنية لا أول، ولا آخر لها، وليس أحداً منا

يمكنه أن يناقش قطع الحسابات، إنما نقرأ أن هناك ملايين، ومئات الملايين مكدسة، وليس هناك من مال، وقد إحتج أحد الزملاء على السلفات بقيمة «٢٧» مليون في الصناديق المستقلة، هناك أيضاً التأمينات، والامانات، التي تستعمل ولا نعرف عنها شيئاً نريد من الحكومة الجلييلة، ومن وزارة المال أن تتقدم من المجلس الكريم بحسابات دقيقة ضافية وافية عن كل باب؟ وليس كما تبين لنا هذه النسخة عن قطع الحسابات،

نحن لا نعلم شيئاً عنها، وليس بإمكان أحد، وليس فينا من اختصاصي، حتى ولو وجد هذا الاختصاصي لا يمكنه أن يعرف شيئاً، في فرنسا يأتون بهذه الالاعيب ايضاً لكي لا يمكنوا أحدا من معرفة ميزانية الدولة وكيفية طرق الصرف.

نحن نريد أن نبني وأن ننشئ دولة حديثة علمية وأن يكون الضمير المهني سيد كل عمل عند الموظف كبيراً كان أم صغيراً، لهذا نأمل على الحكومة أن تصغي وأن تعطينا من انتباهها الشيء اللازم، لكي نتمكن من الدرس معاً بروية فيما يؤول بالنجاح والخير على اليتيم وعلى الفقير المعوز،

إننا نحن مسؤولون عن هذه الاموال، فنطلب إلى الحكومة أن تقول لنا، عن هذه الارقام التي تتغنى بها، أن هناك زيادة واحد وثلاثين بالمئة في الاشغال والاعمال، وأن في السنين السابقة كانت النسبة الكبيرة تقع بين الخمسة عشر والثمانية عشر بالمئة، هذا تمويه على المجلس النيابي وعلى الشعب اللبناني، في الماضي لم تكن تدرج في الميزانية المشاريع الكبرى، في العهود السابقة أنشئت المطارات، والمدينة الرياضية، وغير ذلك من اوتوسترادات ولم يكن في الميزانية رصيد لهذه الاعمال الكبرى العظيمة، لذلك كنا نرى أن الميزانية صغيرة بالنسبة لما هو عليه الحال الآن، فإذا كانت نسبة الاعمال خاطئة، يجب تصحيحها حتى نكون على بينة من كل عمل،

وكما إني استنعم الفرصة الآن وأؤيد ما قاله زميلي الاستاذ شادر الذي طالب بإعطاء المنح للصندوق المستقل لانشاء المدارس، إننا نشكو، من قلة المدارس وأن الصناديق المستقلة إسم رنان ولا فعل لها. من المسؤول عنها؟ ومن ثم لم يتح لي الوقت للتعليق على الاوراق الواردة فإنني بالنظام اجيز لنفسي، وبإذن الرئاسة أن أتكلم، طالب مزارعوا الدخان، وما زالوا يطالبون بزيادة الاسعار، ونحن مع المزارعين، ولكننا نحن لسنا مع القائلين بإلغاء امتياز الريجي لأن الوصول إلى هذه النهاية المشؤومة، يضر بالخزينة اللبنانية التي نشكو من وضعها، لأنه يضيع على الخزينة ما ينيف على الخمسة وثلاثين مليون ليرة،

إنما نتمنى على المسؤولين، وعلى المزارعين أن يكونوا مزارعين لكي يحسنوا الصنف، ولكي يحسنوا النوع من الدخان لكي تكون هناك زيادة بالاسعار، لأن المكلف اللبناني يدفع للمواطن

اللبناني بدل إهماله، زيادة في أسعار التبغ والدولة عارفة والزملاء عارفون،

فنحن نريد أن يكون هناك مراقبة وهناك مساواة، كما أنه وردت برقية من سجناء طرابلس يطلبون فيها العفو، فإنني ألفت نظر دولتكم والمجلس الكريم بأن قداسة البابا بولس السادس عندما ارتقى الى السدة البطرسيّة، فتحت السجون في روما، وزار المساجين، وعندما زار الهند، أيضاً فتحت السجون، وقد مر في لبنان، لذلك نحن نطلب إلى دولتكم وإلى دولة رئيس مجلس الوزراء، والسادة الزملاء، أن يتأفوا بحالة المساجين، وأن يعملوا بوحى هذه الايام المباركة وبوحى هذا الشهر المبارك على الجميع، وبوحى الاعياد التي نحن ننعم فيها، حتى يتساوى الجميع في المحبة والسلام، والسجن ما كان يوماً إلا لتقويم النفوس والارادات الشادة، فالحمد لله فقد تقومت تلك النفوس ونأمل أن يعمل هذا العهد ما كانت تعمله العهود السابقة، فينعم هذا العهد الجديد على جميع المساجين بالعفو العام، كما هي الحال في الاردن، وكما هي الحال في سوريا، وكما كان الحال في العراق، لتساوى جميعاً، فإذا كنا جيران فلتساوى، وإذا كنا مواطنين فلتساوى، فكما حصل العفو في الماضي فليحصل الآن، وهذا ما نتمناه على دولة الرئيس، وعلى عطوفة رئيس المجلس، وعلى فخامة اللبناني الاول.

الرئيس :

الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية الاستاذ رينه معوض .

دولة الرئيس، أن الاربعة والاربعين مليون ليرة - البقايا الغير محصلة - موزعة كما يلي : ضريبة العقارات المبنية ١٨٧٥٤٠٠٠ ثمانية عشرة مليون وسبعمئة وأربعة وخمسون ألف ليرة، ضريبة الاراضي وقد ألغيت بقوانين، وضريبة الدخل واحد وعشرين مليون غير محصلة، ضريبة الاملاك هذه ألغيت أيضاً. ولكن الثمانية عشر مليوناً والواحد والعشرين مليوناً هي من بقايا السنين السابقة، ١٩٥٨ - ١٩٥٩ - ومعظمها متأخرات. ولا شك في أن التحقق قد زاد، فقد زادت نسبة الاموال المحصلة ضريبة الدخل من الخمسة وعشرين مليوناً إلى الاربعة وستين مليوناً.

المهم إن التأخرات هي ناتجة عن سنين سابقة ولظروف خاصة كان من الصعب التحصيل والجابة خلالها. وعلى كل نأمل من وزارة المالية أن تعير هذا الامر الاهتمام الكلي حتى تحصل جميع هذه الاموال المتأخرة.

الرئيس :

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد الله الغطيمي .

عبد الله الغطيمي : دولة الرئيس، لقد أثار الزميل الاستاذ شادر بعض الملاحظات حول جباية بعض الضرائب، ومنها ضريبة الاملاك المبنية، كما أن الاستاذ الزميل رينه معوض، قد أشاد بوسائل التحقق وتقدمها، فالواقع أن الازمة أزمة شك.

ونحن نريد من الحكومة الكريمة أن تساعدنا على تخطي هذه الازمة وأن تحولها من أزمة شك الى حقيقة ويقين في ضمائرنا وفي التدابير والوسائل، ويقين في إخلاص الموظفين في تنفيذ الاوامر التي ستعطى لهم من أجل جباية الضرائب، وإذا كانت ضريبة الاملاك المبنية لا تجبى كما هي، مع أنها تقوم على الاجارات ويكفي أن يسجل عقد الايجار حتى تجبى الضرائب على أساسه، إذا كانت هذه الضريبة الواضحة يصعب جبايتها، فما بالنا بضريبة الدخل، ضريبة الدخل أعتقد أنها من أكثر الضرائب التي يمكن أن تزود صندوق الخزينة بالمال الوفير، وأعتقد، لو أن هذه الضريبة روقبت كما يجب، وجببت كما يجب، لادخلت على صندوق الخزينة مالا يتضاعف مع السنين، لذلك نرجو من الحكومة الكريمة أن تعير هذا الموضوع كل الانتباه، وأن تحسن اختيار الموظف الذي يوكل إليه أمر جباية هذه الضرائب.

الرئيس:

حضرات الزملاء المحترمين، انتهينا من البحث بصورة عامة في قطع حساب الموازنات السابقة وننتقل إلى التصويت، إذا لم يعد أحد من الزملاء يريد الكلام. الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب:

دولة الرئيس، ورد في قانون قطع الحساب في الصفحة الثانية، بأن الواردات، زادت على النفقات مبلغاً قدره مئتان وستة وثمانون مليون ليرة تقريباً، وفي الصفحة ٨٢ من نفس الحساب نجد بأن مال الاحتياط في سنة ٩٦٣ بلغ مائة وتسعة وثمانين مليون ليرة تقريباً.

فأسأل الحكومة أولاً، ما هو الفرق بين قطع الحساب وبين مال الاحتياط، ثانياً، بما أن هناك مال احتياط لماذا لا تعتمد الحكومة على تسديد نفقات سنة ١٩٦٥ من هذا الاحتياط.

وأسأل الحكومة أيضاً بأني ما وجدت في قطع حساب الموازنة ذكراً للقمح الاميركي، فإني أطلب الافادة عن هذا القمح، وأين ذكر، وأين المبلغ الذي ورد للخزينة، وأين سجل، لهذا أرجو الحكومة عندما ترسل لنا صورة عن قطع الحساب أن تكون واضحة وصریحة وأن هذه الامور درسناها اليوم واطلعنا على بعض القضايا، ويوجد أمور كثيرة غيرها أيضاً، وإذا فتحنا الباب على مصراعيه يصبح بيننا جدل طويل،

لذلك نرجوكم عندما تتقدموا إلينا في قطع حسابات من هذا النوع اعتبروا أن هناك نواب يدرسون ويرون ويطالبون ونحن لنا حق في هذه القضايا جميعها.

كما وأن الحكومة تستأجر أبنية لاداراتها بمبلغ تسعة عشر مليون ليرة. فلو كانت الحكومة تدخر كل سنة مبلغ مليونين ليرة وتنفقها على البناء فلا تنقضي مدة عشرة سنوات، حتى يتوفر على الخزينة مبلغ لا بأس به.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

البير مخير: دولة الرئيس، كلمة وجيزة لأبرر عدم مصادقتي على قطع الحساب، إن قطع الحساب يشكل كما ورد من وزارة المالية كلام بضاعة Somme Apparent وبما أنه ليس بإمكانني أن أفهم المبالغ المتبقية في صندوق الاحتياط وبما أن هذا الدليل أي قطع الحساب، لا يشكل بالحقيقة المبالغ التي صرفت والمبالغ التي بقيت، لهذا سأصوت ضد الموافقة على قطع الحساب.

الرئيس: من يوافق على المادة الأولى كما تليت عليكم مصححة بزيادة العبارة التالية على بند النفقات «وتكون زيادة مجموع الواردات على مجموع» - يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الأولى، من يوافق على المادة الثانية كما تليت عليكم يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الثانية، القانون معروض للتصويت بالمناداة بالاسماء
فتلى مشروع القانون برمته ونودي حضرات النواب باسمائهم فخالفت النواب السادة البير مخير، سامي البستاني، جوزف مغبغب.

الرئيس: صدق القانون بالأكثرية.

يتلى مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ١٤٥٥٦ المتعلق بقطع حساب موازنة سنة ١٩٦٢ والموازنات الملحقه

فتلى مشروع القانون التالي

مشروع قانون قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٦٢

المادة الأولى - بقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه عن سنة ١٩٦٢ كما يلي، مع الاحتفاظ بعمليات التصحيح التي يقررها ديوان المحاسبة. الخ...

المادة الثانية - يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الرئيس: يتلى تقرير لجنة المالية والموازنة

فتلى التقرير التالي:

تقرير لجنة المالية والموازنة على مشروع القانون الوارد بالمرسوم ١٤٥٥٦ تاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٦

بتاريخ ١٩٦٤/١/٢٢ عقدت لجنة المالية والموازنة جلسة لدرس مشروع قطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٦٢ وقد ابدى الأعضاء بعض الملاحظات بهذا الصدد أهمها زيادة التحقيقات وخاصة المتأخرات من ضريبة الدخل وضريبة الأملاك المبنية. تنفيذ المشاريع المجدية والسعي لعصر النفقات اللازمة. وهي ترجو المجلس الكريم اقرار مشروع القانون والجداول الملحقه به كما وردت.

بيروت في ١٩٦٤/١٢/٢٢

مقرر لجنة المالية والموازنة

الامضاء: ناظم القادري

الرئيس: من يوافق على المادة الأولى كما تليت عليكم يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الأولى - من يوافق على المادة الثانية كما تليت عليكم يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الثانية - القانون معروض للتصويت بالمناداة بالاسماء.

فتلي القانون برمته ونودي حضرات النواب بأسمائهم.

أكثرية

وخالف السادة: سامي البستاني، جان حرب، البير مخير، وجوزف مغبغب.

الرئيس: صدق القانون بالأكثرية.

الرئيس: يتلى تقرير لجنة المالية والموازنة على مشروع قطع حساب الموازنة العامة وموازنة الهاتف العامة

وموازنة مكتب القمح لعام ١٩٥٧ ويتلى مشروع قانون قطع الحساب المذكور.

فتلي التقرير والمشروع التاليان:

تقرير لجنة المالية والموازنة

على مشروع قطع حساب الموازنة العامة وقطع حساب

موازنة مديرية الهاتف العامة ومكتب القمح لعام ١٩٥٧

بتاريخ ١٨/١٢/١٩٦٤ عقدت لجنة المالية والموازنة جلسة برئاسة حضرة رئيسها الاستاذ رينه معوض .
ودرس قطع حساب الموازنة العامة وقطع حساب موازنتي مكتب القمح ومديرية الهاتف العامة .
وقد تبين لها أن هذه المشاريع لم تصدق في السابق ولا بد من صدور قانون بشأنها لتمكن وزارة المالية من
ضبط حساباتها . وبعد مراجعة الجداول التفصيلية أقرت مشاريع القوانين المتعلقة بها بعد أن دمجتها بمشروع واحد
وهي ترحو المجلس الكريم تصديقها .

بيروت في ٢/١/١٩٦٥

مقرر اللجنة

الامضاء : ناظم القادري

قانون بقطع حساب الموازنة العامة

وموازنتي مديرية الهاتف العامة ومكتب القمح لعام ١٩٥٧

المادة الأولى - يقطع حساب الموازنة العامة وموازنتي مديرية الهاتف العامة ومكتب القمح كما يلي : مع
الاحتفاظ بعمليات التصحيح التي يقررها ديوان المحاسبة . الخ . . .

المادة الثانية - يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

الرئيس : من يوافق على المادة الأولى كما تليت عليكم يرفع يده .

أكثرية

الرئيس : قبلت المادة الأولى - من يوافق على المادة الثانية كما تليت عليكم يرفع يده .

أكثرية

الرئيس : قبلت المادة الثانية - القانون معروض للتصويت بالمناداة بالاسماء .

فتلي القانون برمته ، ونودي حضرات النواب بأسمائهم .

أكثرية

وخالف السادة : البر مخير ، سامي البستاني ، جان حرب ، وجوزف مغبغب .

الرئيس : صدق القانون بالأكثرية .

أرفع الجلسة على أن تعقد يوم الخميس المقبل في الساعة التاسعة والنصف صباحاً لدرس الموازنة بصورة
عامة .

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الخميس في ٧ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ الساعة التاسعة والنصف صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة للشروع في درس الموازنة العامة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة الثانية

المنعقدة في الساعة الثامنة من مساء يوم الخميس الواقع

في السابع من كانون الثاني سنة ١٩٦٥

المواضيع المبحوثة:

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.

٢ - درس مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٦٥.

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٦٥ في الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الخميس الواقع في السابع من كانون الثاني سنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة

تغيب السادة: رشيد بيضون - سورين خان اميريان - جورج كرم - حبيب كيروز - سليمان فرنجية - قبلان عيسى الخوري - معروف سعد - بشير كيروز - شبلي العريان - مخايل الدبس - ونايف المصري.

واعتذر السادة: كمال جنبلاط - أديب الفرزلي - محمد عباس ياغي - مارون كنعان - أسعد بيوض - بشير العثمان - شارل سعد - رشدي فخر - محمود عمار - رشيد كرامي - فؤاد البرط - سيمون صحنائي - صائب سلام - سالم كباره - ميشال فرحات - خليل الخوري - الأمير مجيد ارسلان - عزيز عون - بهيج القدور - خاتشيك بابكيان - وحسين منصور.

وتمثلت الحكومة: بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني وأصحاب المعالي الوزراء السادة: نسيم مجدلافي - بهيج تقي الدين - عثمان الدنا - تقي الدين الصلح - غالب شاهين - علي عرب - انطوان صحنائي - وموريس زوين.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين،

الغائبون، تتلى أسماؤهم.

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسمائهم.

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي المحضر التالي.

عقد مجلس النواب جلسته الأولى من العقد الاستثنائي الأول في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في الخامس من كانون الثاني سنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: صائب سلام - اندريه طابوريان - رشيد كرامي - رشدي فخر - فؤاد البرط - قبلان عيسى الخوري - سيمون صحنوي - كامل الاسعد - معروف سعد - وجوزف سكاف.

واعتذر السادة: كمال جنبلاط - أديب الفرزلي - محمد عباس ياغي، أسعد بيوض - حسين منصور - شارل سعد - سليم لحود - مارون كنعان - محمود عمار - الأمير مجيد ارسلان - وبشير العثمان.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني وأصحاب المعالي الوزراء السادة: نسيم مجدلاوي - بهيج تقي الدين - ادوار حنين - علي عرب - غالب شاهين - عثمان الدنا - تقي الدين الصلح - وانطوان صحنوي.

بدأت الجلسة بتلاوة مرسوم فتح الدورة الاستثنائية ثم بتلاوة خلاصة الأوراق الواردة والتعليق عليها. وبعد أن التى معالي وزير الاقتصاد كلمة حول السياسة الاقتصادية وقضية الشمندر، انتقل المجلس إلى درس المشاريع المدرجة على جدول الأعمال. فصدق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ١٧٤٩٢ بقطع حساب موازنة سنة ١٩٦٣ والموازنات الملحقه.

وصدق أيضاً المشروع الوارد بالمرسوم رقم ١٤٥٥٦ بقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٦٢ كما صدق أيضاً مشروع قانون بقطع حساب الموازنة العامة والموازنات الملحقه لعام ١٩٥٧.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر.

بعد أن تقرر يوم الخميس في ٧ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ الساعة التاسعة والنصف صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة. للشروع في درس الموازنة العامة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة.

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

نشرع الآن بدرس الموازنة العامة لعام ١٩٦٥.

والكلمة لحضرة النائب المحترم رئيس لجنة المالية والموازنة الاستاذ رينه معوض ليلقي تقريره العام

تقرير عام حول مشروع موازنة عام ١٩٦٥

حضرة الرئيس .

حضرات الزملاء الكرام .

سنبحث في هذا التقرير، مشروع الموازنة العامة والموازنة الملحقه لعام ١٩٦٥، المحال إلينا من الحكومة بموجب المرسوم رقم ١٧٥٧٣ تاريخ ١٨ أيلول ١٩٦٤، بعد أن أنهت لجنة المالية والموازنة درسه ومناقشته بحضور ممثلين عن وزارة المال والوزارات والادارات العامة المختصة.

يقسم هذا التقرير إلى القسمين التاليين:

القسم الأول - تحليل مشروع موازنة ١٩٦٥ كما ورد من الحكومة .

القسم الثاني - دراسة المشروع من قبل لجنة المالية والموازنة وتوصياتها .

القسم الأول - تحليل مشروع موازنة ١٩٦٥ كما ورد من الحكومة .

يتناول هذا القسم النقطتين التاليتين:

أولاً: أرقام الموازنة وصعوبة توازنها .

ثانياً: قانون الموازنة .

أولاً: أرقام الموازنة وصعوبة توازنها:

١ - الموازنة العامة: الواردات والنفقات:

بلغت أرقام الموازنة العامة، كما قدمت من الحكومة في قسمي الواردات والنفقات ٥١٠١٠٠٠٠٠ ل.ل. مقابل ٤٧٦٤٠٠٠٠٠ ل.ل. لموازنة عام ١٩٦٤، أي بزيادة قدرها /٣٣٧٠٠٠٠٠/ ل.ل. ستتطرق إلى أهم مواطن هذه الزيادة لدى الكلام عن توزيعها على مختلف الوزارات .

غير إننا نرى من الضروري، قبل الدخول في تفاصيل أسباب الزيادة، اعطاء لمحة موجزة عن تطور أرقام الموازنة منذ عشر سنوات وهذا التطور حصل وفقاً للأرقام الواردة أدناه:

السنة	أرقام الموازنة بملايين الليرات
١٩٥٥	١٣٨
١٩٥٦	١٥٢

١٧٠	١٩٥٧
١٩٤	١٩٥٨
٢٠٦	١٩٥٩
٢٢٢	١٩٦٠
٢٧٤	١٩٦١
٣٦٨	١٩٦٢
٤٢٤	١٩٦٣
٤٧٦	١٩٦٤
٥١٠	١٩٦٥

من ذلك يتبين أن أرقام الموازنة العامة زادت زهاء الأربعة أضعاف في غضون العشر سنوات الأخيرة. أما أهم الزيادات الحاصلة بين مشروع موازنة ١٩٦٥ وموازنة ١٩٦٤ فهي موزعة على الوزارات كما يلي:

رئاسة مجلس الوزراء	١٠	ملايين ليرة تقريباً
وزارة الداخلية	١	مليون ليرة تقريباً
وزارة الدفاع الوطني	١١	مليون ليرة تقريباً
وزارة التربية الوطنية	٩	ملايين ليرة تقريباً
وزارة الصحة العامة	٣	ملايين ليرة تقريباً
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	٨	ملايين ليرة تقريباً
وزارة الزراعة	١	مليون ليرة تقريباً
الديون المتوجبة الاداء	٥	ملايين ليرة تقريباً
الاحتياطي لنفقات طارئة	٨	ملايين ليرة تقريباً
	٥٦	

يقابل هذه الزيادات تخفيضات، نجمت عن لحظ اعتمادات الدفع اللازمة لمشاريع وزارتي الأشغال العامة

والاقتصاد الوطني، بلغت قيمتها /٢٣/ مليون ليرة تقريباً، بحيث تصبح الزيادة الصافية /٣٣/ مليون ليرة تقريباً.

وتعود أسباب هذه الزيادات بصورة عامة إلى السياسة الاجتماعية والتربوية، التي تنهجها الدولة، إذ نرى أن أهم الزيادات حاصلة في موازنات رئاسة مجلس الوزراء والتربوية الوطنية والعمل والشؤون الاجتماعية، هذا بصرف النظر عن موازنة وزارة الدفاع الوطني، ففي موازنة رئاسة مجلس الوزراء (مجلس الخدمة المدنية) زادت الاعتمادات لتحسين أوضاع جميع موظفي الدولة عن طريق أحداث تعاونية عامة لهم وللبحوث العلمية كما زادت اعتمادات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لاستدراك نفقات الضمان الاجتماعي عن بضعة أشهر من السنة وزادت اعتمادات وزارة التربية لتابعة السياسة التربوية الواسعة التي تنتهجها الدولة.

بلغت أرقام الواردات المقدرة لموازنة العام المقبل من حاصلات الضرائب والرسوم ومختلف الإيرادات الفعلية /٤٥٢٣٣١٤٣١/ ل.ل. مقابل /٤٠١٠٠٠٠٠٠/ ل.ل. في موازنة عام ١٩٦٤، أي بزيادة قدرها /٤١٣٣١٤٣١/ ل.ل.

ولما كانت الاعتمادات المرصدة في مشروع موازنة ١٩٦٥ تبلغ:

٣١٩٧٤٣٠٣١	الجزء الأول
١٣٢٥٨٨٤٠٠	الجزء الثاني
٤٥٢٣٣١٤٣١	
٥٧٧٦٨٥٦٩	الجزء الثالث
٥١٠١٠٠٠٠٠	

وكانت الإيرادات المنوه بها كافية لتغطية الجزئين الأول والثاني. ولما كانت اعتمادات الجزء الثالث تغطي مبدئياً بمأخوذات من مال الاحتياط أو بواردات خاصة.

ولما كانت حالة مال الاحتياط الحسابية لا تسمح بتغطية نفقات الجزء الثالث المتعلق بالتجهيز والانشاء الطويلة المدى فقد لجأت الحكومة لتغطية هذا الجزء إلى اقتراح الغاء بعض الاعتمادات وإلى طلب اجازة الاستقراض كما سيأتي بيانه.

٢ - الموازنات الملحقه

بلغت أرقام تقديرات الموازنات الملحقه بالنسبة إلى تقديرات عام ١٩٦٤ ما يلي:

الادارة	موازنة ١٩٦٤	مشروع موازنة ١٩٦٥	زيادة	نقصان
الهاتف	٢٤٤٥٥٠٠٠	٢٧٠٢٢٠٠٠	٢٥٦٧٠٠٠	
اليانصيب	١٣٠٥٠٠٠٠	١٣٦٣٥٠٠٠	٥٨٥٠٠٠	
مكتب القمح	٢٨٢٥٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠		٥٧٥٠٠٠
الجامعة اللبنانية	٤٩٠٨٠٠٠	٥٣٧٦٦٠٠	٤٦٨٦٠٠	
	٤٥٢٣٨٠٠٠	٤٨٢٨٣٦٠٠	٣٦٢٠٦٠٠	٥٧٥٠٠٠

تجدر الملاحظة بشأن هذه الموازنات إلى ما يلي:

- ١ - لا تثير هذه الموازنات أية مشكلة لجهة التوازن، على اعتبار أن وارداتها كافية لتغطية نفقاتها باستثناء الجامعة اللبنانية التي تمول، في معظمها، بموجب مساهمة من الموازنة العامة.
- ٢ - أرصد في هذه الموازنات مبالغ هامة لنفقات التجهيز والانشاء والنفقات الاجتماعية كما يلي:
 - في موازنة الهاتف /١٣/ مليون ليرة تقريباً للانشاءات والتجهيزات «الجزآن الثاني والثالث».
 - في موازنة اليانصيب الوطني /٣٥٠٠٠٠٠/ ل.ل. مخصصات لمصلحة الانعاش الاجتماعي، واسعافات اجتماعية مختلفة.
 - في موازنتي مكتب القمح والجامعة اللبنانية، حوالي نصف مليون ليرة للتجهيز والانشاء.
- ٣ - الاجمالي:

بلغت أرقام مشروع موازنة عام ١٩٦٥ للموازنات العامة والملحقة بالمقارنة مع موازنة عام ١٩٦٤ ما يأتي:

الموازنة	١٩٦٤	١٩٦٥	زيادة ل.ل.	نسبة مئوية	نقصان ل.ل.	نسبة مئوية
الموازنة العامة	٤٧٦٤٠٠٠٠٠	٥١٠١٠٠٠٠٠	٣٣٧٠٠٠٠٠	٧,٠٧	-	
الهاتف	٢٤٤٥٥٠٠٠	٢٧٠٢٢٠٠٠	٢٥٦٧٠٠٠	١٠,٥٠	-	
اليانصيب	١٣٠٥٠٠٠٠	١٣٦٣٥٠٠٠	٥٨٥٠٠٠	٤,٤٨	-	
مكتب القمح	٢٨٢٥٠٠٠	٢٢٥٠٠٠٠	-		٥٧٥٠٠٠	٢٠,٣٥
الجامعة اللبنانية	٤٩٠٨٠٠٠	٥٣٧٦٦٠٠	٤٦٨٦٠٠	٩,٥٥		

	٥٧٥٠٠٠		٣٧٣٢٠٦٠٠	٥٥٨٣٨٣٦٠٠	٥٢١٦٣٨٠٠٠	
			٥٧٥٠٠٠			
		٧,٠٥	٣٦٧٤٥٦٠٠			
				٥٥١١٦٠٠	٤٨٧٨٠٠٠	يحسم منها المبالغ المذكورة كنفقات في احدى الموازنات وكواردات في موازنات أخرى
				٥٥٢٨٧٢٠٠٠	٤٦٧٦٠٠٠٠	

ثانياً - قانون الموازنة

أهم ما ورد في مشروع قانون الموازنة، بالإضافة إلى النصوص الأساسية التي ترد عادة في مشاريع الموازنات ما يلي:

١ - نص بزيادة تقديرات النقد النادر:

قضت أحكام قانون النقد والتسليف المنشور بموجب المرسوم رقم ١٣٥١٣ تاريخ أول آب ١٩٦٣ بالغاء مكتب القطع وباجراء تحويل العملات إلى الخارج على أساس سعر السوق الحرة، وقد قضى المرسوم رقم ١٥٣٣٦ تاريخ ١٣ شباط ١٩٦٤ بازجاء تطبيق هذا التدبير حتى أول كانون الثاني ١٩٦٥.

وبما أن مشروع الموازنة وضع، على غرار السنوات السابقة، على أساس واردات داخلية، في قسم الواردات بسعر النقد الرسمي (أي بأقل من قيمتها الحقيقية بالسوق الحرة) وعلى أساس نفقات تحول بالسعر الرسمي (أي بأقل من قيمتها الحقيقية كنفقات البعثات في الخارج ونفقات التجهيزات المستوردة لصاحل الجيش الخ...).

وبما أنه يقتضي، بعد أن تدرس الدوائر المختصة حقيقة قيمة الواردات الواجب لحظها على أساس ادخال النقد الأجنبي بكامله بسعر السوق الحرة وحقيقة قيمة الاعتمادات الواجب لحظها لنفقات البعثات في الخارج وسواها من الادارات العامة على أساس دفعها بأسعار السوق الحرة، زيادة تقديرات واردات مشروع الموازنة بما

يوازي الفرق بين سعر النقد الأجنبي بالسعر الرسمي وسعره بالسوق الحرة وزيادة اعتمادات الادارات العامة المختصة بما يوازي الفرق.

رأت الحكومة ضرورة تضمين مشروع قانون الموازنة، مادة تجيز لها اجراء هذا التعديل في خلال عام ١٩٦٥ بعد أن تكون قد أنجزت درس الموضوع بصورة دقيقة وبالتالي بعد أن تكون قد حددت قيمة هذه الفروقات.

٢ - نص يتعلق باعادة توزيع اعتمادات المياه والكهرباء (المادة ١٢ من المشروع)

بالنظر لتراكم الاعتمادات المرصدة في وزارة الاشغال العامة والنقل للمياه والكهرباء والتي أصبحت تدور من سنة إلى أخرى بشكل يتجاوز امكانات التنفيذ.

فقد رأت الحكومة اعادة النظر بتوزيع اعتماد مشروع الـ /٤٥٠/ مليون ليرة على السنوات المقبلة، بدون أن تمس الغاية التي أرصد من أجلها الاعتماد والمناطق التي تعود لها وقيم الاعتمادات الاحالية.

وقد تم اعادة التوزيع على الوجه الآتي:

اعتمادات الدفع بملايين الليرات								اعتمادات	نوع الأشغال
١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	التعهد بملايين الليرات	
٦	٦	٦	٠,٥٠٠	٠,٥٠٠	١٢	١٠	٦	٥٢	مياه الري
٦	٢	٦	٦,٠٠٠	١٠,٠٠٠	١٥	١٥	١٠	٦٤	كهرباء
بدلاً من التوزيع السابق التالي:									
اعتمادات الدفع بملايين الليرات								اعتمادات	نوع الاشغال
			١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	١٩٦٣	١٩٦٢	التعهد بملايين الليرات	
			١٢	١٢	١٢	١٠	٦	٥٢	مياه الري
			٩	١٥	١٥	١٥	١٠	٦٤	كهرباء

٣ - نص يتعلق بالغاء بعض الاعتمادات

وباجازة الغاء البعض الآخر (المادة ١٣ من المشروع):

تقترح الحكومة - تمكيناً لها من إيجاد التوازن بين النفقات والواردات - إلغاء اعتمادات قدرها / ٧٧٧٩٤١، ٢٣ / ل.ل. وهي مبينة بالتفصيل في الجدول رقم ١١ الملحق بالمشروع.

كما تقترح اعطاءها اجازة بإلغاء الاعتمادات التي ستدور إلى موازنة ١٩٦٥ ورصائد هذه الاعتمادات فيما إذا كان لا ينتظر عقدها قبل ٣٠ نيسان ١٩٦٦.

مع العلم أنه يشترط لاعطاء هذه الاجازة كما ورد صراحة في المادة ١٣ المذكورة، إعادة رصد الاعتمادات الملغاة بالأفضلية في موازنات السنين اللاحقة بناء على طلب الوزارات المختصة وفي ضوء العناصر التالية:

- الحاجة إلى المشروع الذي ألغي اعتماده.

- امكانات التنفيذ الفعلية في نطاق سنة الموازنة التي يطلب رصد الاعتمادات فيها.

- الامكانات المالية.

٤ - نص يتعلق باجازة عقد قرض (المادة ١٤ من المشروع).

تقترح الحكومة اعطاءها اجازة بعقد قرض حده الأقصى / ٣٠٠ / مليون ليرة تمويل برامج التجهيز والانشاء: مع العلم أن قسماً من هذا القرض سوف يستعمل لتغطية نفقات الجزء الثالث من مشروع موازنة ١٩٦٥، وهي (نفقات التجهيز والانشاء الطويلة المدى)، والباقي لتمويل برامج التجهيز والانشاء في السنوات اللاحقة.

ومن الطبيعي أن يستتبع عقد القرض، وجوب أحداث جهاز خاص له في ملاك وزارة المالية، كما ورد صراحة في المادة المنوه بها.

القسم الثاني - دراسة المشروع من قبل لجنة المالية والموازنة وتوصياتها.

أولاً - دراسة المشروع

منذ احالة مشروع موازنة ١٩٦٥ على اللجنة المالية، واللجنة عاكفة على درسه بالاشتراك مع ممثلي وزارة المالية وكل من الوزارات المختصة.

وبنتيجة درس المشروع ومناقشته تمكنت اللجنة من ادخال التعديلات التالية عليه:

١ - اضافة المبالغ التالية:

- ١٣٧٠٠٠٠ لتأمين رواتب ٥٥٠ مدرساً تبدأ في عام ١٩٦٤.

- ١٠٠٠٠٠ لتأمين نفقات ادارة السجون الجديدة.

- ٢٠٠٠٠٠ لتأمين نفقات زيادة ملاك التفتيش المركزي.

وقد وافقت الحكومة على الاضافة بقرارات متخذة في مجلس الوزراء، وغطيت هذه الاضافة بزيادة تقدير الواردات، بحيث أصبحت أرقام الموازنة العامة في قسمي النفقات والواردات بالغه / ٥١١٧٧٠٠٠٠ / ل.ل.

- ٢ - تعديلات مختلفة، استوحيت من حاجات الادارات العامة صاحبة العلاقة. وهي تعديلات لا تؤثر على مجموع أرقام الموازنة باعتبارها تنطوي على نقل اعتمادات من بند إلى آخر.
- ٣ - تعديل المادة الثامنة من مشروع القانون، المتعلقة بتحويل العملات الأجنبية، بشكل يسمح للحكومة بتحقيق الغاية التي من أجلها وضعت هذه المادة.
- ٤ - حذف الفقرة الثانية من المادة ١٣ المتعلقة باعطاء اجازة للحكومة بالغاء الاعتمادات التي ستدور إلى موازنة ١٩٦٥.

ويعود السبب في ذلك إلى عدة عوامل أهمها:

- عدم ادراج المشاريع المنوي الغاء اعتماداتها بصورة تفصيلية.
- عدم ملاءمة الغاء اعتمادات لمشاريع تجهيز وانشاء. والاجدر بالحكومة أن تسارع إلى تنفيذ هذه المشاريع بدلاً من الغاء اعتماداتها.
- عدم اعتماد طريقة الغاء اعتمادات كوسيلة لتوازن الموازنة، وذلك لعدم سلامة هذه الطريقة.

ثانياً: توصيات اللجنة

- تمنت اللجنة على الحكومة، خلال درس المشروع، أن تولي بعض الحقول والمشاريع إهتماماً خاصاً لا سيما عن طريق زيادة الاعتمادات المخصصة لها في الموازنة، وكانت أهم هذه التوصيات.
- زيادة التجهيز الاجتماعي للمؤسسات الاجتماعية في المناطق والأقضية وللايواء وللإسعاف الاجتماعي.
 - الاسراع في فتح مراكز جديدة للبريد.
 - وضع مشروع انشائي للصحة العامة ينفذ خلال خمس سنوات.
 - الاسراع في بناء دار للجامعة اللبنانية.
 - وضع مشروع انشائي للسياحة ينفذ خلال بضع سنوات والاهتمام بالمراكز الأثرية.
 - زيادة الاهتمام بالمشاريع الزراعية وإيجاد الأسواق الدائمة للإنتاج الزراعي اللبناني وبصورة خاصة الفاكهة.
- وهي ترحو الاهتمام الجدي بهذه التوصيات والعمل على تنفيذها.
- وعلاوة على ذلك تبدأ التوصيات الخاصة التالية:

١ - القروض :

طلبت الحكومة اعطاءها اجازة لعقد قرض في الداخل أو الخارج لتمويل برامج التجهيز والانشاء الطويلة المدى الملحوظة اعتماداتها في موازنة عام ١٩٦٥ والواجب تحقيقها في السنوات القريبة المقبلة .

وأرى في حال موافقة المجلس الكريم على ايجابية الطلب أن تعطى الافضلية لعقد قرض داخلي إذ أنه من شأن القروض الداخلية استعمال الادخار الوطني المجدد وبالتالي امتصاص الفائض من النقد الحر وتوظيفه في مشاريع منتجة .

مع العلم أن من بين الأسباب التي تبرر الموافقة على مبدأ القروض ، وجوب مساهمة الأجيال المقبلة في التجهيز الأساسي للبلاد ، على اعتبار أن هذه الأجيال ستستفيد بدورها من هذا التجهيز وإنه لا يجوز أن يتحمل الجيل الحاضر وحده كامل هذه الاعباء .

أما بشأن مبدأ تضمين قانون الموازنة مادة اجازة الاستقراض فنرى أنه يقتضي أن تقدم الحكومة مشروعاً مستقلاً مفصلاً بهذا الشأن يعرض ويدرس على حدة من قبل المجلس .

٢ - الموازنة

مع تقدير اللجنة للجهود التي تبذلها وزارة المال في سبل تحسين شكل تحضير وتقديم الموازنة وأسس القواعد المالية التي تركز عليها وطرق تنفيذها ومسك حساباتها ، ولا سيما الجهود التي بذلها الجهاز المختص بتنظيم الموازنة والتي أصبح من الممكن ، بفضل تطبيقه مبدأ وحدة الموازنة ، الاطلاع بسهولة ووضوح على جميع الامكانيات والاعباء المالية مجتمعة ، وأصبحت موازنة الدولة اللبنانية تضاهي من الوجهة الفنية موازنات أرقى الدول .

تلقت اللجنة نظر الحكومة إلى ما يأتي :

- ضرورة زيادة وسائل وطرق التحقق والجباية بشكل يضمن ارتفاع أرقام واردات الموازنة .
- اعادة النظر بالسياسة الضريبية بشكل يؤدي إلى اقامة نظام ضريبي متطور عادل يساعد على اشاعة الازدهار الاقتصادي تعميماً للعدالة الاجتماعية والرفاهية الوطنية .

لا بد لنا في ابداء بعض الملاحظات بهذا الصدد .

لم نزل ضريبة الدخل من أعدل الضرائب المباشرة ، لأنها تصيب الربح حيث هو فلا يدفعها من لا يربح ، وستظل كذلك إلى أن يثبت وجود طريقة أخرى أكثر عدالة لاقتطاع جزء من الأرباح يساهم فيه المواطن في نفقات الدولة .

ان ضريبة الدخل ، رغم عدالتها المبدئية والمعنوية ، تفقد شيئاً من هذه العدالة ، إذا ساءت جبايتها ، فإذا ارتفع

سيف الجابي على رأس ذي الربح بنتيجة اهمال الموظف المسؤول أو تغاضيه عن التلاعب في الدفاتر والحسابات فعندئذ يبدو مجحفاً تطبيق القانون بحذافيره على المواطنين الامناء الصادقين في تصريحاتهم وبياناتهم وحساباتهم ناهيك بالضرر الفادح الذي يصيب خزانة الدولة من سوء الجباية إذ يجرمها من مداخل هامة.

- بيع أملاك الدولة ولا سيما ما يمكن الاستغناء عنه على أثر انشاء مبان جديدة للدولة وأخذ حاصلات البيع ايراداً على الموازنة.

- تقديم احصاءات اضافية لمشروع الموازنة، تظهر تقسيم الاعتمادات بشكل وظائف Fonctionnelle وتطور النسب المئوية لهذه الاعتمادات منذ بضعة سنوات خلت، ونعتقد أنه سيصبح بالامكان تحقيق هذه التوصية بعد أن تجري وزارة المالية التعديلات اللازمة على ملاكها.

- زيادة النشاط في تنفيذ المشاريع المرصد لها اعتمادات وبالتالي تخفيف تدوير الاعتمادات من سنة إلى أخرى بجميع الوسائل الممكنة، ولو أدى الأمر إلى عدم رصد اعتمادات في موازنة سنة جارية إذا كانت تجاوز امكانات الادارة في تنفيذها وتنفيذ الاعتمادات المدورة *assoimissement du trésor*

- تصحيح وضع الخزينة العامة عن طريق تسوية السلفات المترتبة لها. مع العلم أن قيمة السلفات المعطاة من الخزينة تبلغ زهاء ٣٨٠ / مليون ليرة وان قسماً كبيراً من هذه السلفات لا ينتظر تسديدها (كمنحة نصف الشهر للموظفين وسلفات المدينة الحكومية والمرفأ واسترداد امتياز كهرباء بيروت) (كهرباء لبنان حالياً) الخ... . ويقتضي أن تعمد وزارة المالية، تنقية لوضع الخزينة، إلى وضع برنامج واضح لتسوية هذه السلفات عن طريق:

- فتح الاعتمادات اللازمة لتسديد السلفات التي لا ينتظر استردادها.
- توقيت تسديد السلفات الأخرى بشكل يتلاءم مع مصلحة الخزينة وامكانات الجهات المستلفة.
- عدم اعطاء سلفات خزينة إلا للحالات الضرورية المستعجلة المضمونة التسديد، وبالتالي عدم اللجوء إلى طريقة اعطاء سلفات خزينة لتمويل مشاريع انشاء وتجهيز.
- اكمال عملية توحيد الحسابات العائدة لمختلف الهيئات التابعة للقطاع العام في صندوق الخزينة لزيادة السيولة النقدية.

وأخيراً لا بد لي، قبل ختام هذا التقرير، من لفت النظر إلى أن تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تطور تدخل الدولة منذ بضعة سنين في هذه الحياة وارتفاع مسؤولياتها، أدى إلى ازدياد أرقام الموازنة العامة وإلى حصول ظاهرة سرعة ازدياد النفقات على سرعة ازدياد الواردات بشكل أصبح معه من العسير جداً تأمين توازن الموازنة وتمويل المشاريع الانشائية الطويلة المدى بواسطة الواردات العادية التي تنتج عن تطبيق القوانين الضريبية القائمة.

وعليه أصبح من الضروري جداً، فضلاً عن تحسين وسائل التحقق والجبابة عن تعديل الأنظمة الضريبية وسوى ذلك من التوصيات التي سبق أن أشرنا إليها لزيادة إيرادات الدولة، أن يعي كل منا مسؤولياته بهذا الصدد وأن نعمل مجلساً وحكومة على الحد ما أمكن من اقرار زيادة الاعتمادات غير المنتجة أو التي يمكن تأجيلها ولا سيما تلك التي لا يمكن تنفيذها في السنة المالية المختصة، وان نتأكد قبل اقرار أي تدبير يترتب عنه نتائج مالية، من انعكاس تأثيره على موازنة سنة جارية وموازنات السنين اللاحقة ومن توفر امكانات تمويله، أو أن تؤمن مصادر التمويل قبل اقرار مثل هذه التدابير، إذا كانت تأثيراتها تجاوز الامكانات الحاضرة.

كما نتمنى بالاضافة إلى التطور الحاصل في تحضير الموازنة الذي أدى إلى الانتقال من نطاق التقليد وسرد الارقام إلى مستوى الانتاج، ان يرافق تطور الموازنة في لبنان التطور العام الذي يشهده بلدنا في مختلف الحقول والميادين، متمنين على الحكومة أن تعتمد في الموازنة المقبلة وضع سياسة اقتصادية تبلور المفهوم الحقيقي للموازنة بشكل يظهر فيه الطابع الاقتصادي الشامل.

بيروت في ١٩٦٥/١/٤

رئيس لجنة المالية والموازنة

رينه معوض

الرئيس: الكلمة لحضرة مقرر لجنة المالية الاستاذ ناظم القادري ليلقي تقريره حول الموازنة.

تقرير عام على موازنة الدولة ١٩٦٥

حضرة الرئيس

زملائي الكرام

مما لا ريب فيه أن الموازنة هي المرآة الصافية التي تعكس سياسة الدولة في مختلف الميادين والحقول ولذلك تطورت السياسة المالية في السنوات الأخيرة تطوراً محسوساً في سبيل جعل الموازنة اداة فعالة تعبر عن التطور المطرد للحقلين الاجتماعي والاقتصادي وتتجاوب مع الحاجات العامة.

وابتداءً من هذا المبدأ، دأبت الحكومات الأخيرة أي منذ عام ١٩٦١ على تطبيق مبدأ وحدة الموازنة تحقيقاً للمبادئ المالية العامة التي تهدف إلى وضع موازنة واضحة شاملة مجموع أعباء الدولة ووارداتها.

ويمكن القول أن عملية توحيد الموازنة الذي بدىء بها منذ سنة ١٩٦١ استكملت في عام ١٩٦٥ بحيث أصبحت تضم جميع الموارد والنفقات العامة دون استثناء. وتمشياً مع سياسة التوحيد جرى في موازنة ١٩٦٥

تحديد رصائد الاعتمادات المفتوحة خارج الموازنة وأبقى منها ما تزال الحاجة إليه قائمة، وأدخل في صلب الموازنة وألغيت الاعتمادات التي زالت الحاجة إليها وذلك بموجب النصوص التالية:

المرسوم رقم ٥٢١٢٥ تاريخ ٢٢/٢/١٩٦٣

القرار رقم ١/٤٧٣ تاريخ ٢٨/٢/١٩٦٣

القرار رقم ١/٦٧٦ تاريخ ٢٥/٣/١٩٦٣

كما جرى قطع حسابات المبالغ المعقودة سابقاً من هذه الاعتمادات وحدد المصروف منها والأرصدة غير المصروفة ثم فتحت اعتمادات في الموازنة توازي هذه الأخيرة.

ويمكن القول الآن أنه لم يبق أي اعتماد خارج نطاق الموازنة العامة.

ان لنتيجة ادخال الموازنات الملحقه في كتاب الموازنة العامة وكذلك الاعتمادات المفتوحة خارجها تكون وحدة الموازنة قد حققت أهدافها الأساسية ولم يبق سوى ادماج اعتمادات الموازنات الملحقه في صلب اعتمادات الموازنات العامة.

ومن الأمور الظاهرة في الموازنة الحالية.

١ - ان من أهم مميزات قانون المحاسبة العمومية الجديد تاريخ ٣٠/١٢/١٩٦٣ إنه أخذ فيما يتعلق بحسابات الموازنة. بحساب القطع الذي يقضي بأن تدون واردات الدولة ونفقاتها في الموازنة التي يتم فيها الدفع والانفاق بصورة فعلية.

وحساب القطع أكثر سهولة وبساطة لكونه يستند إلى الواردات المحصلة والنفقات المؤداة في نهاية سنة الموازنة. وهو بالإضافة إلى ذلك يمكن من انجاز قفل حساب الموازنة في أوائل السنة التالية ويسهل اجراء الرقابة البرلمانية عليها.

٢ - جرى تنظيم الجزء الثالث من الموازنة بشكل يظهر بوضوح قيمة الاعتمادات الأساسية لكل مشروع من مشاريع الانشاء والتجهيز الطويلة المدى، واعتمادات الدفع التي أرصدت لها في موازنات السنين السابقة واعتمادات الدفع للسنة الجارية، ورصائد اعتمادات الدفع الواجب لحظها في موازنات السنين المقبلة.

٣ - كما ان كتاب الموازنة بدأ يتضمن أرقام موازنات المصالح المستقلة وعددها ٢٢ / مصلحة وهي:

١ - المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

٢ - مصلحة الكهرباء والنقل المشترك

٣ - مصلحة سكة الحديد

- ٤ - مصلحة الانعاش الاجتماعي
 - ٥ - مصلحة مياه بيروت
 - ٦ - مصلحة معرض لبنان الدولي الدائم في طرابلس
 - ٧ - مصلحة الابحاث العلمية الزراعية
 - ٨ - مكتب الحرير
 - ٩ - مصلحة مياه عين الدلية
 - ١٠ - مصلحة مياه المتن
 - ١١ - مصلحة مياه طرابلس
 - ١٢ - مصلحة مياه الباروك
 - ١٣ - مصلحة مياه وكهرباء صور
 - ١٤ - مصلحة ري القاسمية ورأس العين
 - ١٥ - مصلحة مياه كسروان وكهرباء الفتوح
 - ١٦ - مصلحة مياه جبل عامل
 - ١٧ - مصلحة استثمار مرفأ طرابلس
 - ١٨ - مصلحة مياه صيدا
 - ١٩ - مصلحة مياه زحلة وجوارها
 - ٢٠ - مصلحة كهرباء جزين
 - ٢١ - مصلحة معهد التدريب للانماء
 - ٢٢ - مكتب الفاكهة اللبنانية (مؤسسة عامة).
- «باعتبار أن أموالها من الأموال العامة وباعتبار أنها تقوم بأعمال لها صلة مباشرة بسياسة الدولة الانمائية في القطاعات المختلفة».
- ومما لا شك فيه أن سياسة الحكومات الأخيرة في توحيد الموازنة تجاوبت مع الرغبات والتوجيهات التي كانت تسديها السلطة التشريعية في كل مناسبة كانت توضع فيها سياسة الدولة المالية على بساط البحث.
- وتوحيد الموازنة لا يعني بلوغ السياسة المالية في لبنان أوج الكمال، فكان لا بد من وضع دراسات علمية

ومخططات دقيقة للانماء الاجتماعي والاقتصادي في لبنان خاصة، ان نموه في هذه الميادين لم يكتمل بعد، وان تعتمد الدولة في الدرجة الأولى إلى رسم سياسة تصميمية عامة وارساء الركائز والأجهزة الكفيلة بتحقيق الأهداف التي تتمشى وروح العصر والتي تؤمن المصلحة العامة.

وكانت هذه السياسة السليمة خطة ونهج الدولة في السنوات الأخيرة إذ قامت هذه السياسة على التصميم والتخطيط وعلى الدرس والاحصاء وهي وان كانت لا تتعارض مع مبدأ الحرية الاقتصادية والنشاط الفردي الخاص إلا أنها تتوخى التوفيق بين الحقل الخاص والحقل العام تحقيقاً للأهداف الكبرى التي تنشدها الدولة... بلوغاً لهذه الأهداف الكبيرة انشئت الأجهزة المختلفة ومنها:

١ - صندوق الضمان الاجتماعي

٢ - مديرية الاحصاء المركزي

٣ - مجلس البحوث العلمية

٤ - المصرف المركزي

٥ - المشروع الأخضر

٦ - مجلس النقد والتسليف

٧ - مديرية الدراسات والتخطيط في وزارة التصميم

٨ - المجلس الأعلى للسياسة

قلنا ونكرر الأقوال بأن الموازنة وماهيتها تعكس ماهية الدولة وان كل تطور في مناهج وأعباء الدولة يستتبع حكماً تحولاً في كيان الموازنة.

وقد كانت الموازنة لسنوات خلت تقوم على أساس التوازن المالي بين النفقات والواردات في اطار السنة الواحدة دون أن يكون لها أي أثر يذكر في اقتحام الشؤون الحياتية من اقتصادية واجتماعية وصحية وغيرها، إلا أن مفهوم الدولة تطور في السنين الأخيرة تطوراً جعل الحياة تدب في الموازنة فتصبح موازنة ديناميكية متطورة تجاري الوضع الجديد وتتفاعل معه.

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن المجتمع اللبناني الذي يجتاز مرحلة انتقالية توصلاً إلى مجتمع أمثل وأفضل بحاجة إلى تلاحم وطني الذي لا غنى عنه للانماء باعتبار أن سياسة الدولة المالية لا يمكن أن توفر جميع الشؤون الحياتية التي يتطلبها تطور وتقدم المجتمع ومسايرته الركب الحضاري، ولذلك كان على مختلف فئات الشعب أن تشعر بأنها تفيد فائدة كبرى من التضامن الاقتصادي وبلوغ هذا الهدف كان على الجماعات الناعمة بامتيازات في الوقت الحاضر أن تعمل منذ الآن على تخفيف حدة الفوارق في أوضاعها الحياتية إزاء أولئك الذين هم حطوة

منها، ان بوسع اللبنانيين على حساب تقشف يرتضونه من تلقاء أنفسهم وعلى حساب أمانة كبرى في ما يتعلق بالأمور الضرائبية بصورة خاصة أن يقضوا على المناهضات الكامنة دائماً بين جماعة وجماعة لكي يصبح الانماء المتزن المتجانس حقيقة واقعة.

لقد قامت الحكومات في السنين الأخيرة وضمن حدود امكانيات الخزينة بثورة اجتماعية واقتصادية وثقافية من شأنها التخفيف من بعض الفوارق القائمة بين الطبقات اللبنانية ولكي تؤمن إلى حد كبير توازناً اجتماعياً، هذا التوازن الذي تنعدم معه أو تتضاءل على الاقل الفوارق الاجتماعية بين الطبقات فتصبح هذه الأخيرة متقاربة الامكانيات متجاوزة الأذواق والمستويات المعيشية.

فأنشأ صندوق الضمان الاجتماعي الذي خصص له في الموازنة ثمانية ملايين ليرة لبنانية والمساهمة البالغة ٧ ملايين ليرة لبنانية في نفقات الانعاش الاجتماعي والمليون ليرة المخصصة مساهمة في مشاريع الاسكان لذوي الدخل المتوسط والمحدود إلى ما تقوم به مصلحة الانعاش الاجتماعي وقد بلغت موازنتها ١٣٥١١٠٠٠ ليرة لبنانية إلى المبالغ المخصصة للخدمات الصحية وقد بلغت ١٦٤٦٣٧٠٠ ليرة لبنانية وخلاف ذلك من المخصصات النافعة كانت من أهداف الدولة لرفع مستوى الشعب صحياً واجتماعياً وزيادة رفاهيته.

كما وان الهدف من انشاء مشروع استصلاح الأراضي - المشروع الأخضر - وهو يتناول مساحات شاسعة من الأراضي تقدر بـ / ١٠٠٠٠٠٠ / هكتار يمكن أن تتحول إذا توفرت الوسائل الملائمة إلى أراضي زراعية كفيلة بتحقيق زيادة هامة في الانتاج الوطني، هو القضاء على مشكلة التفاوت بين طبقة وأخرى أو بين منطقة ومنطقة وحتى لا يبقى هنا أو هناك مناطق محرومة ومناطق متخومة. فالمشروع الأخضر هو تخطيط شامل لعدة مشاريع زراعية متممة لبعضها.

وأرى أن من واجب الحكومة اعارة هذا المشروع الأهمية القصوى ودفعه بكل وسائلها إلى اجتياز المراحل الصعبة والدقيقة إذ أن اهمال الأراضي في لبنان أخذ بالتزايد ولم يعد يتوفر للمواطن الواحد سوى معدل دونمين من الأراضي الصالحة للزراعة، وفصلاً عن ذلك فإن تحقيق هذا المشروع من شأنه:

- ١ - إنماء القطاع الزراعي مع ما في ذلك من تأمين قواعد أكثر ثباتاً واستقراراً لاقتصادنا الوطني.
- ٢ - الحد من موجة الهجرة وتدفق أبناء القرى على المدن وضواحيها.
- ٣ - رفع قيمة الأرض بعد أن تدنت في المناطق بشكل ملموس.
- ٤ - رفع مستوى معيشة أبناء القرى كما ويؤمن هذا المشروع في حال تحقيقه من ناحية ثانية دخلاً قومياً كبيراً وفي ذلك فائدة عظيمة للخزينة.

والخلاصة: ان موازنة الدولة لم تعد كما كانت في السابق موازنة تقليدية حيادية تشمل النفقات الادارية العامة فقط ولكنها أصبحت عاملاً فعالاً في الانماء الاقتصادي والاجتماعي، فمنذ سنة ١٩٦٢ أخذت

المخصصات لنفقات التجهيز والانماء تزداد فبلغت في الجزء الثاني من موازنة السنة المذكورة ٧٧ مليون ليرة لبنانية أي بنسبة ١١٧,٢٪ عن السنة السابقة كما ان الجزء الرابع المخصص للنفقات والانشاء الطويلة المدى ازداد بنسبة ٢٦٠٪ إذ وصل إلى ٤٦ مليون ليرة وسجلت موازنات ١٩٦٣ و ١٩٦٤ نشاطات هامة في الأشغال العامة والقطاع الاجتماعي .

أما مشروع ١٩٦٥ فقد سجل بعض الزيادة في الاعتمادات إلا أن الزيادات لم تكن بنسبة الزيادة السابقة بسبب مضاعفة أرقام الموازنة في السنوات الثلاث الأخيرة ووجوب مراعاة امكانيات الخزينة .

وقد قدرت النفقات الادارية والمنتجة في مشروع موازنة سنة ١٩٦٥ بمبلغ / ٥١٠١٠٠٠٠٠ / ليرة لبنانية موزعة على الأجزاء الثلاثة بالنسب التالية :

الجزء الأول	٣١٩٧٤٣٠٣١
الجزء الثاني	١٣٢٥٨٨٤٠٠
الجزء الثالث	٥٧٧٦٨٥٦٩

كما وقدرت الواردات في المشروع المذكور بقيمة ٤٥٢٣٣١٤٣١ ليرة لبنانية أي بنقص قدره ٥٧٧٦٨٥٦٩ عن مقدار النفقات .

ولكي تتلافى الدولة هذا النقص، عمدت إلى تغطيته بالأحكام التالية :

- ١ - الغاء بعض الاعتمادات المرصدة في مختلف الوزارات فيما إذا كان لا ينتظر عقدها قبل ٣٠ نيسان سنة ١٩٦٦ وقدرت قيمة هذه الاعتمادات المبوي الغاؤها بمبلغ ٢٣٧٧٧٩٤١ ليرة لبنانية .
- ٢ - الاجازة بعقد قروض داخلية أو خارجية لتمويل برامج التجهيز والانشاء على ان لا تتجاوز قيمته / ٣٠٠ / مليون ليرة «المادة الرابعة عشرة من الموازنة» .
- ٣ - توزيع بعض الاعتمادات المرصدة - مشروع الـ / ٤٥٠ / - مليون ليرة لبنانية - على ثمان سنوات بدلاً من خمس سنوات اعتباراً من عام ١٩٦٢ - .

أما الموازنات الملحقه فقد أرصدت لها الاعتمادات التالية :

موازنة مديريةية الهاتف - ٢٧٠٢٢٠٠٠ ليرة لبنانية

موازنة اليانصيب الوطني - ١٣٦٣٥٠٠٠ ليرة لبنانية .

موازنة مكتب القمح - ٢٢٥٠٠٠٠ ليرة لبنانية .

موازنة الجامعة اللبنانية - ٥٣٧٦٦٠٠ ليرة لبنانية .

وقد غطيت نفقات هذه الموازنات بالواردات التي تدخل عليها ما عدا مديرية الهاتف فقد أخذ على سبيل التغطية من مال الاحتياط مبلغ ٣٣١٢٠٠٠

كما وأرصد في الموازنة العادية مبلغ ٥٣١١٦٠٠ ليرة لبنانية لتغطية نفقات موازنة الجامعة اللبنانية.

هذا وقد رافق الجهود المبذولة للانماء في الحقلين الاقتصادي والاجتماعي تخفيضات في النفقات الادارية إذ أصبحت نسبة ارتفاعها في الجزء الأول من مشروع موازنة ١٩٦٥ ٤,٨٥٪ في حين أن نسبة ارتفاع نفقات التجهيز السنوية في الجزء الثاني من الموازنة بلغت ١٧,٨٨ / مقابل ١٦,٦٧٪ في سنة ١٩٦٤ -.

وقد أدى تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتزايد أعباء الدولة ومسؤولياتها إلى ارتفاع أرقام الموازنة سنة بعد سنة. فقد كانت موازنة الدولة في عام ١٩٥١ / ٨٠ / مليون ليرة فارتفعت في عام ١٩٦٤ إلى ٤٧٦ / مليون وإلى ٥١٠ / ملايين في مشروع موازنة ١٩٦٥ -

في أرقام مشروع الموازنة

بلغت أرقام مشروع الموازنة والموازنات الملحقة لعام ١٩٦٥ / ٥٥٨٣٨٣٦٠٠ / ليرة لبنانية مقابل / ٥٢١٦٣٨٠٠ ليرة لبنانية في عام ١٩٦٤ أي بزيادة قدرها / ٣٦٧٤٥٦٠٠ / ليرة لبنانية كما سبق وأسلفنا.

في النفقات:

قدرت النفقات في مشروع الموازنة بـ / ٥١٠١٠٠٠٠٠٠ / ليرة لبنانية مقابل / ٤٧٦٤٠٠٠٠٠٠ / ليرة لبنانية في عام ١٩٦٤ أي بزيادة قدرها / ٣٣٧٠٠٠٠٠٠ / ليرة لبنانية وقد كان لا مفر من هذه الزيادة رغم عصر النفقات الادارية تجاوباً مع تطبيق أحكام القوانين الاجتماعية والمالية وبسبب ادخال نفقات الصندوق المستقل للأبنية المدرسية في الموازنة بعد أن كانت واردات ونفقات هذا الصندوق خارج الموازنة.

وإلى المجلس الكريم تفصيل هذه الزيادة:

الزيادة	حالياً	سابقاً	
٤٥٠٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	- تعاونية الموظفين
٢٥٠٠٠٠٠٠	٣٥٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	- المجلس الوطني للبحوث العلمية
٧٥٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	- الضمان الاجتماعي
٥٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠	- مشاريع الاسكان
١٥٠٠٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠٠	-	- اعتمادات جديدة لنفقات الرديات عملاً بالمادة ٢٥ من قانون المحاسبة العمومية

١٠٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠٠	-	- اعتمادات جديدة للأحكام القضائية والمصالحات عملاً بالمادة ٢٥ من قانون المحاسبة
٢٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠٠	-	- اعتمادات جديدة لزيادة معاشات المتقاعدين
٤٢٠٠٠٠٠٠		-	- زيادة اعتماد الاحتياط لتغذية مختلف بنود الموازنة
٨٠٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠٠٠	-	- اعتمادات الأبنية المدرسية
٢٥٠٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠٠٠٠	- زيادة اعتمادات المشاريع التي تغذى من واردات كازينو لبنان

أما الفروقات بين أرقام موازنة ١٩٦٥ وموازنة ١٩٦٤ فهي موزعة على الأجزاء الثلاثة كما يلي:

الجزء	موازنة ١٩٦٤	موازنة ١٩٦٥	زيادة
الأول - النفقات العادية	٢٨٨٩١٤٩٠٠	٣١٩٧٠٣٠٣١	٣٠٧٨٨١٣١
الثاني - نفقات التجهيز والانشاء السنوية	١١٢٠٨٥١٠٠	١٣٢٦٢٨٤٠٠	٢٠٥٤٣٣٠٠
الثالث - نفقات التجهيز والانشاء لأكثر من سنة	٧٥٤٠٠٠٠٠٠	٥٧٧٦٨٥٦٩	
	٤٧٦٤٠٠٠٠٠٠	٥١٠١٠٠٠٠٠٠	
فيكون الفرق	٣٣٧٠٠٠٠٠٠		

هذا وان الزيادة الظاهرة في الجزء الأول «النفقات العادية» ليست بزيادة حقيقية إنما زيدت بمفعول القوانين الاجتماعية والمالية الأخيرة ومنها:

الاعتماد الجديد المرصد في الجزء الأول لنفقات الأبنية المدرسية

وزيادة اعتمادات رفع معاشات المتقاعدين

ونفقات الأحكام القضائية والمصالحات وكانت هذه تغطي سابقاً من مال الاحتياط.

في الواردات

تنص المادة ١٤ من قانون المحاسبة على أن واردات السنة الجديدة تقدر استناداً إلى العنصرين التاليين:

أ - تحصيلات السنة الأخيرة التي أنجز مشروع قطع حسابها.

ب - تحصيلات الأشهر المنصرمة من السنة الجارية.

وقد كانت وزارة المالية تعتمد فيما مضى أسلوب التقدير الوسطي ولما كان هذا الأسلوب لا يساير التطور الطبيعي الذي يرافق الأوضاع الاقتصادية فقد أخذت أخيراً تتجه نحو أسلوب التقدير المباشر الذي يسمح بتقديرات الواردات وفقاً لما يرتقب أن تكون عليه بالفعل مع مراعاة واردات السنين السابقة.

ولواردات الدولة بصورة عادية وطبيعية مصدران:

١ - الرسم والضرائب.

٢ - الواردات الاستثنائية.

وقد بلغت تقديرات الواردات في الميزانية ٤٥٢٣٣١٤٣١ ليرة لبنانية موزعة كما يلي:

الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها - ١٣٧٧٠٠٠٠٠

الضرائب والرسوم غير المباشرة - ٢٤٣١٠٠٠٠٠

حاصلات أملاك الدولة ومصالح الاستثمار - ١٢٣٠٠٠٠٠٠

إيرادات متفرقة - ٥٩٢٣١٤٣١ ليرة لبنانية.

ونظراً لبلوغ أرقام نفقات الموازنة العامة ٥١٠١٠٠٠٠٠ ليرة أي بما يفوق الواردات الفعلية المقدرة ونظراً لوجوب تأخير التوازن في الموازنة لجأت الحكومة إلى تأخير واردات استثنائية عن طريق إلغاء بعض الاعتمادات البالغة ٢٤ مليون ليرة تقريباً، وتعديل اعتمادات قوانين البرامج، والاجازة للحكومة بعقد قروض داخلية وخارجية.

هذا وما يسترعي الانتباه أن الواردات المقدرة في موازنة ١٩٦٥ زادت عن الواردات المقدرة في موازنة ١٩٦٤ وأسباب ذلك تعود إلى الأمور التالية:

في الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها

١ - ضريبة الأملاك المبنية:

قدرت إيرادات هذه الضريبة بزيادة قدرها ٢,٥ مليون عن السنة الماضية وذلك بسبب ازدياد حركة العمران من جهة واكتشاف نسبة لا بأس بها من الأملاك المكتومة من جهة ثانية، بالإضافة إلى قانون ضريبة الأملاك المبنية الذي وضع موضع التطبيق اعتباراً من عام ١٩٦٣.

٢ - ضريبة الدخل :

قدرت إيرادات هذه الضريبة بـ ٥٢,٣ مليون مقابل ٤٦ مليون عام ١٩٦٤ وسبب الزيادة يرجع إلى تحسين وسائل التحقق والجباية، وإلى تطور الحالة الاقتصادية.

٣ - رسوم على السيارات الخاصة :

بلغت تقديرات هذه الضريبة ٩,٥ مليون مقابل مليون عام ١٩٦٤ وترجع الزيادة إلى ازدياد عدد السيارات في لبنان الذي يقدر بـ ١٣ ألف سيارة كل سنة.

٤ - رسوم التسجيل ورسوم كتاب العدل :

بلغت تقديرات هذه الضريبة ١٩,٧٥٠ مليون مقابل ١٧,٢ مليون في عام ١٩٦٤ وتعود أسباب الزيادة إلى ازدياد حركة المعاملات نتيجة التحسن في الأحوال الاقتصادية.

في الضرائب والرسوم غير المباشرة

- ١ - رسوم المواد الملتهبة: بلغت تقديرات هذه الضريبة ٥٠ مليون بينما قدرت في عام ١٩٦٤ بمبلغ ٣٦,٥ مليون وسبب الزيادة يعود إلى ارتفاع الكمية المستهلكة.
- ٢ - رسوم التبغ والتبناك: بلغت تقديرات هذه الضريبة بـ ٣٤ مليون أي بزيادة مليون واحد عن عام ١٩٦٤ وترجع الزيادة إلى ازدياد الاستهلاك ورفع معدل الرسم على بعض أنواع الدخان المعروض في الأسواق.
- ٣ - رسوم الجمارك: بلغت تقديرات هذه الضريبة بـ ١٥٠ / مليون مقابل ١٢٢ مليون في السنة الماضية وترجع الزيادة المقدرة إلى ازدياد الحركة التجارية من استيراد وتصدير.

قانون الموازنة

أما فيما يخص مشروع قانون الموازنة فإن المواد ١٣ و ١٤ منه هي التي تسترعي الاهتمام أكثر من سواها إذ أن المادة ١٣ أجازت للحكومة إلغاء اعتمادات قيمتها ٢٣٧٧٧٩٤١ ليرة بموجب جدول مفصل ومعظم الاعتمادات المقترح إلغاؤها منصوص عليها في الجزئين الثاني والثالث وذلك فيما إذا لم تعقد قبل ٣٠ نيسان سنة ١٩٦٦ والمادة ١٤ تجيز للحكومة بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء أن تعقد قرضاً في الداخل أو الخارج لتمويل برامج التجهيز والانشاء على أن لا تتجاوز قيمته ٣٠٠ مليون ليرة.

في الاحتياط

كان الفائض من مال الاحتياط يغذي اعتمادات الجزء الثالث من الموازنة. إلا أن مال الاحتياط أخذ يتناقض تدريجياً منذ عام ١٩٦١ بسبب ارتفاع نشاطات الدولة وتزايد أعبائها واستعمال مال الاحتياط لتغطية اعتمادات المشاريع الانشائية المقررة.

وان سرعة ازدياد النفقات تفوق سرعة تزايد الواردات اللازمة لتغطية نفقات الجزء الأول والثاني من الموازنة العامة مما أدى إلى صعوبة توازن الموازنة عام ١٩٦٣ ولم يتحقق هذا التوازن إلا بعد ضغط النفقات بصورة تحكيمية، ويشير قطع حساب ١٩٦٣ إلى وجود عجز في الواردات بالنسبة إلى مجموع النفقات. أما موازنة ١٩٦٤ فلم يتم تحقيق التوازن فيها إلا بعد استعمال ٧,٥ مليون من احتياطي مكتب القمح وبعد تخفيض نفقات الجزء الأول بصورة تحكيمية.

وان تلاقي أرقام نفقات الموازنة ووارداتها سيؤدي إلى عدم تكوين مال احتياطي كبير لتغذية اعتمادات المشاريع الانشائية في المستقبل خاصة وأن أموال الاحتياط التي تكونت فيما مضى قد خصصت لمشاريع انمائية بمقتضى قوانين البرامج والاعتمادات الانشائية الأخرى.

وان تطور أرقام الموازنة على هذا النحو أدى إلى وجود صعوبات في تأخير توازن مشروع موازنة ١٩٦٥ هذا التوازن الذي لم يتم إلى باتباع اجراءات منها.

١ - ضغط النفقات الادارية غير المنتجة.

٢ - تعديل قوانين البرامج بحيث حددت مهلة تنفيذ هذه المشاريع وبالتالي عدلت الاعتمادات الواجب لحظها في مشروع موازنة ١٩٦٥ - مشروع الـ / ٤٥٠ / مليون ليرة.

٣ - الغاء بعض الاعتمادات / ٢٣٧٧٧٩٤١ / مليون.

٤ - اللجوء إلى القروض الداخلية أم الخارجية.

وإذا كان الانفاق الذي حصل في السنين الأخيرة ضرورياً ومجدياً وقد ساعد كثيراً على تحسين الحالة الاقتصادية في البلاد إلا أن الوقت قد حان لوضع سياسة مالية تجابه الواقع وتتلافى النقص في الاحتياط بحيث توفر موارد مالية جديدة تستطيع تمويل المشاريع التي تساعد على تنمية الاسباب الحياتية في لبنان وهنا لا بد من لفت النظر انه على الرغم من أن المشاريع الانمائية وقد تحقق قسم منها والقسم الآخر هو قيد التنفيذ، ساعدت على وضع لبنان في مصاف البلدان الراقية، فإن معظمها سيوفر للخزينة في المستقبل دخلاً لا بأس به.

في القروض

مما لا ريب فيه أن من شأن القروض زيادة الانتاج القومي عن طريق استثمار المشاريع التي تمولها.

كما أن من شأن القروض الداخلية امتصاص الفائض من القوة النقدية الموجودة في الأسواق واستثمارها في مشاريع انتاجية بالإضافة إلى تقوية نظام الادخار الفردي والتأمينات الاجتماعية التي لها فوائد اقتصادية واجتماعية هامة وينتظر أن يسفر استثمار المشاريع التي تمولها القروض عن واردات صافية تقوى على تسديد أقساط القروض.

في مسؤولية الدولة ضمن فعالية الموازنة

أما وقد أصبحت الموازنة أداة توجيه في الحقل الاقتصادي وبنوع خاص أداة حفاظ على التوازن الاقتصادي وكذلك في الحقل الاجتماعي لا بد من لفت النظر إلى:

- ١ - ان لبنان وان كان بفضل واقعه ذا اقتصاد حر جداً إلا أنه بدأ يشعر بضرورة القول بتدخل الدولة أن على صعيد انشاء التنظيمات الأساسية المادية أم على صعيد التعاون بين المجتمعات التقليدية أم في سبيل اثبات حد أدنى من المسلك الجماعي في صالح وجود الشعب نفسه.
- ٢ - ان لبنان وان كان يعارض كل تخطيط عام صارم يحطم روح المبادرة الفردية إلا أنه على بينة من أن المخطط العام للتنظيمات الأساسية هو ضروري وان توجيه الانماء هو لازم في نقطة تطور الوضع الاقتصادي.
- ٣ - وان لبنان لم يعد يسلم بالفروق الشاسعة بين المناطق وانه لا بد من جهد أقصى يبذل حتماً لتخفيف حدة هذا التباين.
- ٤ - وان توجيه الدولة يتطلب السعي لدى أولئك الذين نالوا أكثر من غيرهم أن يبذلوا في مسلكهم وأن يقبلوا بقليل من التضحية والحرمان ليس فقط لتأمين توزيع أفضل للدخل القومي بل لاعطاء البلاد أيضاً نهجاً من الحياة يثبت للمحرومين أن ثمة شيئاً قد تغير ويقوي ثقتهم بمستقبل أفضل.
- ٥ - وان بذل مزيداً من الاعتناء في التجهيز الصحي، بالمستوى الثقافي، وبالمستوى الاجتماعي الذي يشكو من نواقض خطيرة يعطي افادة كبرى في تقدم لبنان وازدهاره.
- ٦ - على الحكومة أن تنظم وتنسق الانفاق العام تنظيمياً وتنسيقاً دقيقين ومن ذلك أن لا تقذف إلى السوق - عندما يكون الاقتصاد الوطني في حالة ازدهار - إلا بقسم من وارداتها لأن المغالاة في الانفاق تشكل خطراً اقتصادياً جسيماً لكونه يحث على مضاعفة الازدهار، وعلى ارتفاع الاسعار وتضخم الانتاج يعرض الوضع الاقتصادي بكامله للانحيار.
- ٧ - وان لا تعتمد الرسوم الجمركية كأداة تغذية لخزينة الدولة فحسب بل كأداة اقتصادية يتوخى منها في بعض الحالات تشجيع الانتاج الوطني.

في النظام الضرائبي

بما أن لبنان ما يزال في حالة تنميته وجب أن يكون مدخول النظام الضرائبي ملائماً لأوضاعنا ويقدر العلماء أن نسبة مدخول هذا النظام يجب أن لا تقل عن ٣٠٪ بينما هي الآن لا تتعدى الـ ٢٥٪.

وان السياسة المالية السليمة هي التي تستمد معظم واردات الخزينة من الضرائب المفروضة على المداخل ورؤوس الأموال.

وعلى الدولة أن تعيد النظر في النظام الضرائبي الذي لم يعد بإمكانه أن يتجاهل الحاجات الاقتصادية فتعمل مثلاً من جهة :

- ١ - على تشجيع الرساميل الوطنية والرساميل الأجنبية المجمدة بين يدي أصحابها.
 - ٢ - وأن تمد منتجي الفاكهة والحمضيات ومصدرها منحاً تساعد على مضاعفة نشاطهم.
 - ٣ - وأن تعطي الصناعات الناشئة مساعدات تساعد على تنمية هذه الصناعات.
- وان تعتمد من جهة أخرى إلى إعادة النظر بالأنظمة الضريبية بشكل :

- ١ - يؤمن العدالة بين مختلف الطبقات اللبنانية.
- ٢ - ويؤمن المساواة بين المكلفين من ذات الفئة الواحدة.
- ٣ - ويعتمد الضرائب غير المباشرة أكثر من الضرائب المباشرة.
- ٤ - ايجاد ضرائب ورسوم جديدة لا تزعج ولا ترهق المكلف.

وعلى الحكومة أن تعيد النظر في الرسوم الموضوعة على صناعة الترابية بعد مراقبة وتحديد أسعارها على أساس كلفة الانتاج وعليها أن تعيد النظر في قانون ضريبة الدخل على أسس أكثر عدالة ومساواة مستمدة مفاهيم هذه الضريبة الذي ارتكز عليها من واقع لبنان ومن البلدان التي لا تزال في مراحل الاصلاح والتطور.

وأخيراً إذا أراد اللبنانيون أن يظل لبنان ضارباً في مدارج التقدم وان تزداد الحياة فيه متعة واطمئناً وأن تسود العدالة في جوانبه ويعم فيه الرخاء عليهم كالمواطنين الصالحين أن يتكاتفوا مع الدولة ويتجاوبوا معها فلا يتأخرون عن بذل ولا ينفرون من تضحية وقد وردت في رسالة من رسالات فخامة الرئيس السابق الفقرة التالية :

«الدولة وهي تقوم بمسؤولياتها في حاجة إلى حس المواطن بمسؤوليته وبحق المجموع عليه واستعداده للوفاء له».

«ان مشاركة المواطنين في عمل الدولة واسهامهم في ما تبذل شرط لكل نجاح بدونه يتعذر تحقيق ما يصبو إليه الوطن».

بيروت في ١٩٦٥/١/٢

المقرر

ناظم القادري

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية: حضرات الزملاء المحترمين، كان بودي أن أقدم مشروع الموازنة وأبين لحضراتكم بالأرقام

مزايها، وخاصة القيمة العلمية التي ظهرت في الفذلكة والتي هي بين أيديكم، ولكنني ضنا بوقتكم الثمين أحببت أن أترك الكلام لرئيس ومقرر اللجنة المالية، وبالفعل استمعتم واستمعنا إلى تقريريهما القيمين وآرائهما السديدة، وكان لا بد لي وللحكومة التي لي شرف الجلوس معها في هذه القاعة. من أن أسمع الصدى الذي تركته المادة الرابعة عشرة من مشروع الموازنة والمتعلقة بالقرض أو القروض.

ان الحكومة السابقة التي كان يرئسها دولة الرئيس الحاج حسين العويني رأت بثاقب نظرها لكي تتمكن من موازنة الموازنة، ولكي تتمكن من أن تؤمن الواردات اللازمة لمشاريع الإنجاز، ولتمويل برامج التجهيز والانشاء،

كان لا بد لها من أن تضع نصاً خاصاً يميز لها الاقتراض، وهذا أمر فرضه عليها الواقع الذي نحن بصده في الخزينة.

قلت كان لا بد لهذه الحكومة من أن تسمع الصدى وتبني على هذا الصدى قراراً قررت أن تتخذه في الجلسة، وهو الرجوع عن هذه المادة، أي المادة الرابعة عشرة واستبدالها بنص أعتقد أنه النص الأمثل إذا ما شئنا الإبقاء على الجزء الثالث من الموازنة.

ان المادة الرابعة عشرة تقول: بالاجازة للحكومة بأن تعقد قرضاً وبأن تعطى فوائد هذا القرض من ضريبة الدخل، وان تحدد موعد تسديد القرض وقيمة الفائدة وسائر الشروط... أن تعقد القرض مباشرة... الخ.

وحري أن نأخذ آراء الزملاء بعين الاعتبار. نحن منكم، ونحن نشعر بالأسباب التي تدفعكم لكي لا تعطوا الحكومة هذا الحق، حق الاستقراض، إذا ما وجدنا ذلك ووجدتم أنتم ذلك وأقنعتم بضرورة ذلك، كان لا بد لنا من أن ننزل عند رغبتكم وان لا نقدم على هذه الخطوة إلا بعد الرجوع إليكم بمشروع خاص، هذا إذا ما قضت الحاجة إلى ذلك، نبين لكم فيه المشاريع والشروط التي ستصرف عليها هذه الأموال المقترضة وان النص الذي أرغب أن أحله محل النص الذي سنرجع عنه فهو لن يعطي الحكومة هذا الحق ولكنه سيسمح لنا بأن نوازن بهذا النص الموازنة، وإلا كان لا بد لنا من أن لا نصدق على الجزء الثالث من الموازنة لأنه غير موازن ولأنه ليس لدينا الواردات الكافية لموازنته.

وهذا النص الذي اقترحه يقول:

تمول برامج التجهيز والانشاء الطويلة المدى المرصدة اعتماداتها في الجزء الثالث من الموازنة العامة إما بأحداث موارد جديدة وإما باللجوء إلى قرض على أن تتقدم الحكومة بمشروع قانون خاص لهذه الغاية يعرض على تصديقه من السلطة التشريعية.

وهذه الحالة نكون قد قمنا بواجبنا وتقدمنا من حضراتكم بالمشروع. مشروع تمويل برامج التجهيز والانشاء. لذلك وعندما تتوفر لنا الدراسات اللازمة أن لجهة تأمين الموارد أو لجهة الحاجة إلى القرض. نتقدم من مجلسكم الكريم بهذا المشروع لأخذ موافقتكم عليه حضرات الزملاء، ليكون مفهوماً أن الحكومة لن تنشر مشروع الموازنة بمرسوم ما دتمت تقومون بواجبكم بدرس هذه الموازنة بالسرعة اللازمة وضمن المهلة المحددة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم رئيس اللجنة المالية

رينه معوض: دولة الرئيس، هذا الحل الذي أوجده معالي وزير المالية يحفظ صلاحية هذا المجلس فيعرض عليه مشروع القرض من جديد ويؤمن الجزء الثالث وأعتقد أنه حل ملائم بشرط أن تعرض الاعتمادات الجديدة على المجلس أيضاً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور أمين الحافظ

أمين الحافظ: دولة الرئيس،

حضرات السادة، شؤون وشجون الموازنة كثيرة ولكي نحيط بها جميعاً نحتاج إلى دراسة وتلاوة وإلى أوراق كثيفة، لا أظن أن صبركم يتسع لها لا سيما بعد أن سمعتم تلاوتين.

أحب فقط أن أثير بعض النقاط الهامة التي تكتنفها الموازنة والتي يجب ان نتحدث عنها هذه الليلة فقط.

هذه الموازنة إذا اختلفت عن الموازنات السابقة فإنها تختلف ببعض الوجوه والصفات المميزة.

أولاً: نضوب مال الاحتياط، أي أن مال الاحتياط بالحقيقة الواقعة قد أصبح أثراً بعد عين، ومال الاحتياط إذا كان قد وجد في السجلات فإنه ليس موجوداً بالواقع والحقيقة. هذه صفة مميزة تميز هذه الموازنة عن غيرها من الموازنات.

ثم بعد ذلك، ارتفاع الاسعار الذي نشكو منه في هذه الأيام والذي قضى بأن نطالب بزيادة الأجور والرواتب ولا بد أن يكون هناك صلة بين ارتفاع الأسعار وبين تهيئة الموازنة.

ثم الحاجة إلى المال لتمويل النفقات المقتضاة واللازمة وأخيراً، قضية القروض.

يا سيدي، قبل البدء يجب أن أعترف بأن الحكومة الحاضرة ليست مسؤولة تماماً عن تهيئة هذه الموازنة، فهي جديدة على هذه التهيئة وليس هناك إلا دولة رئيسها الذي استمر في الحكم مدة كافية من الزمن كي يتحمل هذه المسؤولية ويصبح «اباها». فهو الذي يوجه إليه المديح في حسناتها ويتحمل المسؤوليات عندما لا يمكن للحكومة أن تنفق جميع ما هو مطلوب في هذه الموازنة.

يتحدثون عن القرض، وأنا الآن لن أخوض في هذا الموضوع طالما ان الحكومة قد تقدمت بلسان وزير

ماليتها رغبة في تقديم التعديلات وكما سمعت من معالي وزير المالية، هناك احتمالان في التعديل.

أما الاحتمال الأول وهو البحث عن موارد وأما الاحتمال الثاني وهو القرض.

كل ما نستطيع أن نقوله أن قضية القرض هذه لم يكن من الجائز أن تأتي في صلب قانون الموازنة، لأن فقهاء الدستور يقولون أن الموازنة يجب أن لا تحتوي على أشياء من هذا النوع فكان يجب أن يتقدم بمشروع منفصل عن ذلك.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى سمعنا أن القرض هو ٣٠٠ مليون ليرة أو ٣٠ مليون ليرة. سواء كان قرصاً داخلياً أو قرصاً خارجياً وأنا مبدئياً ضد مبدأ القروض ولكني لا أجفل منها ولا أخاف.

ضد مبدأ القروض لأسباب كثيرة منها الأسباب السياسية إذا كانت خارجية، وضد مبدأ القروض لأنني لا أريد أن أربط البلاد بوضعية نقدية معينة. فلنفرض مثلاً أننا احتجنا بوقت لاحق أن نخفض من قيمة نقدنا من أجل تشجيع صادراتنا، أو من أجل تشجيع السياحة عندنا. في هذه الحالة سوف نجفل، وسوف نفكر كثيراً في خفض هذه القيمة لأنه يكون علينا تجاه الدول الأخرى ارتباطات لقيم معينة.

أما من ناحية القروض الداخلية وحكاية الامتصاص للنقد، التي نكلم عنها بعض الزملاء. فإن هذا الامتصاص يمكن أن يتم بواسطة الضرائب، والضرائب تحقق العدالة الاجتماعية، أما تحقيق الحافز في الادخار فهذا أمر آخر، قد يكون القرض الداخلي عنصراً ثانوياً ولا يكون عنصراً أساسياً فيه.

(٣٠٠) مليون ليرة على خمس سنوات أي إننا بحاجة في كل سنة إلى (٦٠) مليون ليرة.

ستون مليون ليرة من أين تأتي بها؟ مسألة بسيطة بتطبيق القانون. طبقوا القانون ففي كل سنة أقدم لكم أكثر من (٦٠) مليون ليرة.

بقانون الضرائب الموجود في الوقت الحاضر لا أتحدث عنه إلا بعد حين.

تطبيق القانون، ضريبة الدخل مثلاً، نسمع عن مصارف أجنبية إذا لم نقل كلها نقول معظمها نقول أن عندها عجزاً، فلا أعلم كيف تستطيع أن تعيش أو أن تستمر كل هذه السنوات وهي في عجز! ولا تدفع ضريبة دخل. لكن الحقيقة أن هذه البنوك في فروعها الخارجية وفي مراكزها الرئيسية في الخارج تفتح حساباً خاصاً وتتمتع بسرية، فتهرب هذه الأموال من هنا إلى الخارج فيبدو العجز ولا تتقاضى ضريبة الدخل.

هذه مسألة هامة أريد أن ألفت إليها نظر معالي وزير المالية. ان ضريبة الدخل يجب أن تفرض على هذه المصارف.

مسألة أخرى، الشركات المساهمة، هناك قانون بتنظيم البورصة، يتضمن سرية المعلومات في البورصة، سرية البائعين والمشتريين تتم صفقات ومراجح كثيرة ولكن لا يمكن لأحد أن يطلع عليها. مثلاً، دلت نشرة

بورصة: على أن أسهم شركة «كازينو» حققت ١٦ مليون ليرة ربحاً، القيمة الاسمية للسهم خمسين ليرة، بيع بـ (١٣٠) ليرة وهناك (٢٠٠) ألف سهم إذا الربح (١٦) مليون ليرة.

فإذا اعتبرنا أن قانون ضريبة الدخل المتوسط هو ١٠٪ إذا يجب على أقل تعديل أن تتقاضى الدولة مليون و(٦٠٠) ألف ليرة لم تتقاض منها شيئاً.

مثل آخر، شركة المرفأ، حققت (١٤) مليون ليرة ربحاً ١٠٪ يعني مليون و(٤٠٠) ألف ليرة لم تتقاض منها الدولة شيئاً.

وهذه أمثلة على سبيل المثال لا على سبيل الحصر نحن نريد تشجيع الشركات المساهمة، لا نريد أن نخنقها ولكن شرط أن نجني منها ضريبة وشرط أن لا تهرب هذه الضريبة. هي لا تستطيع أن تهرب إلى الخارج كالبنوك الأجنبية ولكنها تستطيع التهريب بواسطة عجيبة. تستطيع أن تهرب الرواتب والتعويضات التي تخصصها لآعضاء مجلس الإدارة وللمديرين. هذه الرواتب الضخمة الفاحشة التي تصل في بعض الأحيان إلى (٣٠٠) ألف ليرة في السنة. وتعرفون أن هذه الشركات هي في معظم الأحيان عبارة عن الأب، والابن، والأخ، والزوجة، وكلها رواتب. يهربون المرباح بواسطة الرواتب.

يا سيدي، أعطوا المدير أو رئيس مجلس الإدارة بقدر راتب رئيس الجمهورية أو بقدر راتب رئيس الوزارة، ولكن (٣٠٠) ألف ليرة في السنة، هذا شيء لا يمكن أن يتصوره أحد. ونحن نعلم لماذا يعملون ذلك، ليتهربوا من ضريبة الدخل، وتعرفون أن الضريبة على الرواتب والأجور هي أقل من الضريبة على الأرباح.

هناك متعهدو وزارة الأشغال ونحن نعرفهم. أنهم تعرفون أن الدولة تنفق في السنة من ١٦٠ إلى ١٧٠ مليون ليرة. وتعرفون أن القانون حدد الحد الأدنى خمسة بالمئة. ولكن أي دعوى يقيمها متعهد في مجلس الشورى لا يحكم له بأقل من ١٠ إلى ٢٠٪ فمعناها بأن النسبة ضئيلة جداً وأن هؤلاء المتعهدين يربحون مرباح كبيرة ولا تطالهم ضريبة الدخل.

التجار، لم يعودوا يسجلون أرباحهم في الدفاتر التجارية. أكثر عملياتهم يرمونها بواسطة المصارف وهكذا فسرية المصارف تمنع من الاطلاع على الأرباح.

الدخل القومي أيها السادة، كما يقول الخبراء: بلغ (٢٠٠٠) مليون ليرة: المفروض أن نأخذ ضريبة دخل منها ١٠٪ كمتوسط أي (٢٠٠) مليون ليرة. ان قطع حساب سنة ١٩٦٣ قد بين لنا أننا لا نتقاضى أكثر من (٣٨) مليون ليرة. يا سيدي، بلا (٢٠٠) مليون ليرة لتكون (١٠٠) مليون ليرة، الفرق بين الـ (٣٨) مليون أو الـ (٤٠) مليون والـ (١٠٠) مليون هو (٦٠) مليون. هذا هو المبلغ الذي نستطيع أن نأخذه بدل القروض.

ثم ارتفاع الأسعار، يجب أن يعالج لدى الذين يتسببون في رفع الأسعار.

ارتفاع الأسعار يضر فئة كبيرة من المواطنين خصوصاً أصحاب الدخل المحدود، ولكن ارتفاع الأسعار يفيد،

أناساً كثيرين، ارتفاع الأسعار يفيد أولئك الذين يبيعون ويشتررون. لماذا لا نغرم أولئك الذين يستفيدون ولو جزءاً من هذه المرباح التي جنوها من جراء ارتفاع الأسعار؟

ضريبة التركات، معدلاتها ضئيلة جداً في لبنان بالنسبة للبلاد الأخرى، واحد إلى سبعة بالمئة بالنسبة للأبنية، وهذا لا يطبق إلا على العقارات.

أعرفون أيها السادة إنه لم ينتقل أحد في لبنان إلى رحمة الله حتى الآن، ومعه قرش واحد رسمياً. لم يتوف أحد ومعه نقود، والدليل على ذلك أن الحكومة لم تتقاض ضريبة تركات على الأموال أبداً.

هناك ضريبة تحسين الأراضي، تعرفون إننا في هذه الفترة من الزمن خلال العشرة سنوات أو الخمسة عشر سنة الماضية حصلت ببيوعات وشراءات لعقارات ولأبنية، وتحسنت هذه الأراضي من جراء فتح طرق وأشغال عامة أجرتها الدولة. وهناك في قانون الاستملاك سنة ١٩٥٠ مواد تنص أن كل تحسين يطرأ على قيمة الأراضي من جراء الأشغال التي تقوم بها الدولة، عندما يفوق ١٠٪ يحق للدولة أن تستوفي ربع ١/٤ هذا التحسين ويدفع على خمس سنين.

هذا لم يطبق في لبنان، وتعرفون أن حق الدولة يسقط عند مرور كل سنتين، وهناك ثروات طائلة قد تحققت من هذه التحسينات في الأشغال.

من المسؤول؟ رئيس وزارة سابقة وزع تعميماً على جميع الوزارات وكان وقتها وزيراً للمالية. وهو دولة الاستاذ رشيد كرامي، أوجب على جميع الوزارات تقاضي هذه الضريبة. أين التفتيش؟ لم تتقاض بعد هذه الضريبة في بلاد العالم هذه الضريبة تغطي نفقات المشاريع الانشائية نفسها التي أوجدتها الدولة.

زيادة الرسم على السيارات الخاصة لا سيما الكبيرة، لماذا هذه الرسوم المنخفضة؟ لماذا لا نزيد هذه الرسوم كما هو الأمر في بلاد العالم الراقية؟ كانت هذه الرسوم تعطي الدولة في الماضي ثمانية ملايين، فلماذا لا تعطي اليوم خمسة عشر مليوناً؟

ان تقرير لوبريه يقول: ان ٤٪ من اللبنانيين يحوزون على أكثر من ثلث الدخل القومي، أي حوالي (٧٠٠) مليون ليرة في السنة.

المطلوب على أساس ١٠٪ فقط ضريبة دخل (٧٠) مليون ليرة دخل هؤلاء الـ ٤٪ فقط ونحن لا نجني سوى (٣٨) مليوناً من الجميع وبصورة خاصة من الموظفين المساكين، الموظفين أصحاب الدخل المحدودة.

في قطع حساب سنة ١٩٦٣، الضرائب غير المباشرة جلبت (٢١٢) مليون والضرائب المباشرة (١٠٩) ملايين، أي نسبة الثلثين للثلث. أليس في هذا كل الظلم، والظلم الفاحش. أليس من الظلم أن تكون الضرائب غير المباشرة أكثر من الضرائب المباشرة وبهذه النسبة!

ان هذا ظلم كبير لا يمكن أن نتحملة وحولنا في هذه المنطقة من العالم تقوم اجراءات شديدة كبيرة ونحن هنا نظل واقفين أمام الضرائب غير المباشرة التي تفوق بكثير الضرائب المباشرة.

إذاً، أعود فأقول: ان العلاج هو تطبيق القانون بحيث أن يحس المكلف اللبناني أنه لبناني مهما كانت ثروته وان يحس بوعي مدني وان يكون عنده الحافز والوازع لكي يصرح عن حقيقة ربحه ويدفع الضريبة التي عليه.

تعديل قانون ضريبة الدخل

يا سيدي، يا معالي وزير المالية وأنت من خيرة رجال هذا البلد الذين يتحسسون بمصالح الشعب.

بدلاً من أن تحضر لنا الشق الثاني من اقتراحك الذي تفضلت به الآن، أرجوك أن تقدم الشق الأول، أرجوك أن تأتي بتعديل لموارد للدولة بحيث تصبح هنالك ضريبة على الدخل الاجمالي بالنسبة للشخص الحقيقي، مع مراعاة الأوضاع الاقتصادية والمخطط لتشجيع الانتاج باعفاء الشركات الانتاجية.

أما بالنسبة للشركات، فيمكن وضع ضريبة مقطوعة نسبية أو تصاعدية من ١٥٪ إلى ٣٠٪ شرط أن لا يصير تهريب الأرباح على طريقة رواتب ضخمة.

هناك حادثة نعرفها، وهي أن احدى الشركات دفعت لمديرها وهم أعضاء مجلس الادارة وأسرة واحدة، نصف مليون ليرة رواتب.

وفي شركة أخرى الراتب لفرد واحد بلغ (٣٠٠) ألف ليرة في السنة أي حوالي (٢٥) ألف ليرة شهرياً.

يجب رفع الـ ٥٪ على متعهدي الأشغال إلى ١٠٪ ضريبة الشركات، يجب انجاز مشروع القانون القاضي برفع معدلاتها وتصديقه في المجلس بأقرب وقت هذا ما أطلب به معالي الوزير.

ثم أريد أن ألفت نظر معالي الوزير إلى حالة المراقبين والمحصلين. نحن نكن لهم كل محبة واحترام.

ولكننا نقول أن تكوينهم لم يكتمل بعد بحيث أن كفاءتهم تحتاج إلى الكثير من الصقل. وكنا قد طالبنا في الماضي بانشاء معهد للضرائب بحيث يدخل فيه هؤلاء المراقبون والمرشحون لهذه الوظيفة فيما بعد حتى يصبحوا قادرين وأعين لتقدير الضريبة. ونحن نطالب من على هذا المنبر بزيادة رواتبهم حتى يصمدون أمام الاغراء.

إذاً نريد من معالي وزير المالية أن يسعى لتحقيق معهد ضرائب بأسرع وقت ممكن وفي خلال فترة هذه الموازنة.

وأخيراً لا آخراً، بيوتات المحاسبة، بيوتات المحاسبة تأتينا منها الشكاوى الخطيرة، لا أريد أن أسمى ذلك بالتواطىء بينها وبين بعض الشركات ولكن هناك تصريحات تدخل بها بيوتات المحاسبة ولا تكون تصريحات صحيحة.

بيوتات المحاسبة يجب ضبطها ضد التحايل ويجب اشراكها بالمسؤولية.

إنني أطلب من وزارة المالية، وعندنا أحد كبار موظفيها وعندنا وزير المالية، بأن يفكر بطريقة من الطرق القانونية، أن يفكر بإحدى الطرق ويصوغها بقانون لاشراك بيوتات المحاسبة بالمسؤولية ضد التحايل.

يا سيدي، ولكن كل ما قلناه حتى الآن لا قيمة له إذا لم يكن عندنا سياسة اقتصادية. السياسة المالية يجب أن تكون قرينة السياسة الاقتصادية. يجب أن يكون هناك هدف، يجب أن يكون هناك مخطط فالمخطط والهدف هما اللذان يرسمان لنا سياستنا المالية.

بعد تحديد الاهداف توجه الأوضاع الضرائبية عامة يجب أن نعلم إلى أين نسير وما هي سياستنا الاجتماعية والاقتصادية. أما الاتفاق فيؤسفني أن أقول بأن التقصير لا يزال كبيراً فيه.

الاعتمادات المقرر الغاؤها، والاعتمادات المدورة بلغت مبالغ كبيرة، أيها السادة، هذه الاعتمادات بلغت مبالغ كبيرة لا يستهان بها! كيف تحدثونا عن قروض وأنتم لم تستطيعوا أن تنفقوا هذه الاعتمادات؟ كيف تحدثونا عن قروض إذا كنتم لا تستطيعون اتفاق المبالغ التي بين أيديكم؟؟

تغطية العجز في مشروع الموازنة بواردات ناتجة عن إلغاء اعتمادات وعن قروض (٥٧,٧٦٨,٥١٩) ليرة. أي ١١٪ من مجموع الموازنة. لا تحدثونا عن قروض.

في مشروع الـ ٦٥ مخصصات الجهاز البيروقراطي، أي، الجهاز الحكومي والنفقات الادارية ٥٠٪. المساعدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تلك المساعدات التي يجب أن تبلغ مبالغ كبيرة، لا تتعدى الـ ٧٪ الديون المتوجبة الاداء ٤٪ احتياطي الموازنة ٣٪. مخصصات التجهيز والانشاء بما فيه أجور العمال والمستخدمين ٣٣٪.

يا سيدي نريد أن نمشي بالموازنة بتحقيق نسبة مئوية أكبر في النفقات المجدية، النفقات التي تعود علينا فيما بعد بالنفع ولا تذهب هباء.

إذاً، أختتم كلمتي بأنه يجب أن نطوع سياستنا المالية لسياستنا الاقتصادية، وان نفق عندما يجب أن نفق وان نقبض عندما يجب أن نقبض حتى لا يكون هنالك تضخم نقدي ولا كساد. يجب أن تكون السياسة المالية طيبة بين أيدينا ولا تفرض نفسها علينا.

إذاً، يجب أن نمشي في هذه السياسة بحيث نحقق ازدهاراً وعدالة اجتماعية في الوقت ذاته. والسلام.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزراء: لا يسعني وقد أتى الدكتور أمين الحافظ على نقاط جوهرية أساسية أن أمر بها دون أن أقول كلمة:

تذكرون على ما أعتقد بأنه في سنة ١٩٤٩ - سنة ١٩٥٠ عندما كنت وزيراً للمالية. كانت الحكومة اللبنانية مرتبطة بعجلة الفرنك. وفي ذلك الوقت خرجت الحكومة الافرنسية عن قاعدة الذهب وكان علينا نحن أيضاً أن نسير في عجلتها وأن نخفض قيمة الليرة اللبنانية. ولكنني وقفت اذاك وقلت: إننا سنحافظ على العملة اللبنانية ولا نسير بعجلة الفرنك.

وإني أعلنها اليوم بأننا سوف نظل محافظين المحافظة التامة على الليرة اللبنانية ولن ننزل منها قرشاً واحداً مهما كلف الأمر.

إننا بخير، وإن التغطية الموجودة للعملة اللبنانية تساعدنا على القول وتشجعنا على السير في هذه الخطة التي لن نحيد عنها أبداً.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية:

حضرات الزملاء، بالإضافة إلى ما تفضل به دولة الرئيس ولكي لا يعلق بالاذهان بأن دائرة الواردات لا تحقق كفاية ضريبة الدخل وخاصة في موضوع الأسهم الذي أشار إليه الدكتور الحافظ. إذ قال: بأن هنالك مبيعات وخص بالذكر شركة مخصصة فاقت قيمة المبيع فيها الـ ١٦ مليون ليرة واعتبر بأن هناك ربحاً يوازي العشر، أي، مليون و٦٠٠ ألف ليرة.

أعتقد بأن تحليل الدكتور الحافظ هنا فيه شيء من الخطأ إذ أن الدوائر المسؤولة في وزارة المال لم يفتها هذا الموضوع ولكنها لا تستطيع أن ترجع إلى الشاري بل ترجع إلى البائع وترى فيما إذا كان حقق ربحاً في مبيعه بالنسبة لشرائه السابق، أما الذي اشترى فلا يمكننا ولا يمكننا أن نعرف مدى ربحه وإذا كان سيربح بها أم يخسر لأن هنالك تقلبات بالأسعار والعبرة عند نهاية المطاف أي عند البيع ثانية.

لذلك أحببت فقط أن أرد عليه من هذه الناحية وإن أقول بالإضافة إلى ذلك: إننا معه في بعض النقاط التي أشار إليها ونشكره عليها إلا أنه لنا رأي آخر فيما يتعلق بنقاط أخرى نرد عليها في نهاية المناقشة ضنا بوقتكم الثمين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم اللواء جميل لحود

جميل لحود:

دولة الرئيس، كان موضوع نقاشي هو المادة الرابعة عشرة من مشروع قانون الموازنة، أما وقد تفضل معالي وزير المالية وقدم اقتراحاً يلغي المشروع، فإننا بالتحفظ نوافق على الاقتراح الثاني. إلا أنه في الأساس لا نرى موجباً لأن تلجأ الدولة إلى قروض داخلية أو خارجية مع المحاذير التي ستوجبها هذه القروض من الناحيتين الاقتصادية والسياسية على البلاد طالما أننا، وقد ألمح إلى ذلك حضرة الدكتور أمين الحافظ، لدينا وسائل عديدة أخرى تمكننا من الاستغناء عن هذه القروض أخص منها عدم تمكن الدولة وذلك بموجب اقرارها من صرف جميع الاعتمادات المرصودة للمشاريع. فإن الاعتمادات هذه موجودة، هذا عدا عن الضرائب غير المحصلة والاحتياط إذا كان هنالك لا يزال من مال لا يزال موجوداً في الاحتياط.

على كل حال، بعد الشرح الوافي الذي تقدم به الدكتور أمين الحافظ أرى فيه كل ما يتطلب الموضوع من بحث فإنني لا أرى ما أزيد عليه كلمة واحدة لأنه جاء كافياً وافياً لما كنت أرمي إليه

في هذا الصدد.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين

لقد أعطيت الكلام للسادة النواب، سليم لحود فطلب أن يتكلم في جلسة الغد، وسامي البستاني فوجد غائباً عن القاعة، ونهاد بوز فطلب تأجيل كلمته أيضاً إلى جلسة الغد وكذلك موريس الجميل طلب أن يتكلم غداً بعد الاستاذ شادر.

فعليه أرفع الجلسة على أن تعقد نهار غد شرط أن تنتهي المناقشة العامة في نفس النهار ورفعت الجلسة في تمام الساعة الحادية عشرة مساءً بعد أن تقرر يوم الجمعة في ٨ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ الساعة الثامنة مساءً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة الثالثة

المنعقدة في الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الجمعة الواقع

في الثامن من كانون الثاني ١٩٦٥

المواضيع المبحوثة:

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - متابعة مناقشة مشروع موازنة عام ١٩٦٥

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٦٥ في الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الجمعة الواقع في الثامن من كانون الثاني سنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: اندريه طابوريان، جورج كرم، عزيز عون، حبيب كيروز، سالم كبار، سليمان فرنجية، قبالان عيسى الخوري، معروف سعد، انطوان المالح، رفعت قزوعون، شبلي العريان، مخايل الدبس، نايف المصري، أنور الصباح.

واعتذر السادة: كمال جنبلاط، أديب الفرزلي، محمد عباس ياغي، مارون كنعان، أسعد بيضون، ضائب سلام، بشير العثمان، الأمير مجيد ارسلان، رشدي فخر، شارل سعد، أنور الخطيب، حسين منصور، سيمون صحنائي، نجيب صالح، محمود عمار، جوزف سكاف، رشيد كرامي، فؤاد البرط، هاشم الحسيني، الأمير عبد العزيز شهاب، محمد صفى الدين، سليم لحود، كامل الاسعد، خليل الخوري، ومنير أبو فاضل.

وتمثلت الحكومة بالسادة أصحاب المعالي الوزراء: نسيم مجدلاي، بهيج تقي الدين، علي عرب، غالب شاهين، عثمان الدنا، انطوان صحنائي، مورييس زوين، تقي الدين الصلح.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين.

الغائبون تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: المعتذرون تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة

فتلي ملخص المحضر التالي

عقد مجلس النواب جلسته الثانية من العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٦٥ في الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الخميس الواقع في السابع من كانون ثاني سنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: رشيد بيضون - سورين خان اميريان - جورج كرم - حبيب كيروز - سليمان فرنجية - قبل عيسى الخوري - معروف سعد - بشير كيروز - شبلي العريان - مخايل الدبس - ونايف المصري.

واعتذر السادة: كمال جنبلاط - أديب الفرزلي - محمد عباس ياغي - مارون كنعان - أسعد بيوض - بشير العثمان - شارل سعد - رشدي فخر - محمود عمار - رشيد كرامي - فؤاد البرط - سيمون صحنوي - صائب سلام - سالم كباره - ميشال فرحات - خليل الخوري - الأمير مجيد ارسلان - عزيز عون - بهيج القدور - خاتشيك بابكيان - وحسين منصور.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني وأصحاب المعالي الوزراء السادة: نسيم مجدلاني بهيج تقي الدين - عثمان الدنا - تقي الدين الصلح - غالب شاهين - علي عرب - انطوان صحنوي - وموريس زوين.

بعد تصديق محضر الجلسة السابقة تلا حضرة رئيس اللجنة المالية والموازنة ومقررها تقريرهما حول مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٦٥ وتعاقب بعض حضرات النواب على مناقشة المشروع.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الحادية عشرة مساء بعد أن تقرر يوم الجمعة في ٨ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ الساعة الثامنة مساء موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص المحضر

سكوت

الرئيس: صدق المحضر

ننتقل الآن إلى جدول الأعمال ونبدأ باعطاء الكلمة إلى الأستاذ جوزف شادر لمناقشة الموازنة بصورة عامة.

جوزف شادر:

فذلكلة الموازنة والسياسة المالية الجديدة

عطوفة الرئيس، زملائي الكرام

علينا، بادئ ذي بدء، أن نهنيء وزارة المالية على جهودها في وضع «فذلكلة مشروع موازنة عام ١٩٦٥» بالاشتراك مع وزارة التصميم العام.

فللمرة الأولى تضمنت هذه الفذلكة معلومات قيمة عن الاقتصاد اللبناني والدخل القومي وعن المشاريع الانمائية المقررة وعن السياسة المالية المتبعة وتطور الموازنة العامة والموازنات الملحقة.

وقد بينت الفذلكة التفاعل الوثيق بين موازنة الدولة والحالة الاقتصادية وتأثير الموازنة على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وذكرت الدروس القائمة لجمع برامج الانماء الاقتصادي والاجتماعي في مخطط شامل لمدة خمس سنوات (Plan quinquennal)

ومن واجبنا، بعد التهنئة، أن نقول أن الفذلكة تضمنت أخطاء عديدة، طفيفة في معظمها، صاروا القسم الأكبر منها في نص الفذلكة الجديد. أما الأخطاء والنواقص الباقية والتي لا يمكن السكوت عنها فهي التالية:

أولاً - ورد في الصفحة ١٠١ من الفذلكة ما يلي:

من الملاحظ أن سرعة تزايد النفقات تفوق كثيراً سرعة تزايد الواردات اللازمة لتغطية هذه النفقات، نظراً لتزايد أعباء الدولة واتساع نشاطها بحيث نتج عن ذلك عدم تكوين مال احتياطي جديد ابتداء من موازنة سنة ١٩٦٢ تتمكن بواسطته الدولة من تمويل المشاريع الانشائية الطويلة المدى في المستقبل.

هذا القول، وما تبعه في الصفحة ١٢٢ من «أن قطع حساب ١٩٦٣ يشير إلى وجود عجز في الواردات بالنسبة لمجموع النفقات» يبدو خاطئاً عندما نعلم أن الواردات اللازمة لتغطية نفقات الجزء الرابع سابقاً (الثالث حالياً) المتعلق بالمشاريع الانشائية الطويلة المدى، تؤخذ من مال الاحتياط العام.

ومال الاحتياط هذا كان ولا يزال يتكون من الوفرة الحاصل سنوياً من زيادة الرسوم والضرائب المحصلة فعلاً على نفقات الأجزاء الأولى من الموازنة العامة دون الجزء الأخير.

وكان هذا الوفرة هاماً لغاية اليوم (أنظر لطفاً الجدول المرفق) إذ بلغ سنوياً عشرات الملايين من الليرات ما عدا سنة ١٩٦٢ حيث انخفض إلى ٢٦٠٠٠٠٠ ليرة تقريباً ثم ارتفع سنة ١٩٦٣ إلى ٦٢ مليون ليرة. أما وضعية هذا المال فسنتكلم عنها بأسهاب فيما بعد.

ثانياً - تقول الفذلكة في الصفحة ١١٧: بدأ كتاب الموازنة العامة اعتباراً من عام ١٩٦٣ يتضمن أرقام موازنات المصالح المستقلة باعتبار أن أموالها من الأموال العامة وباعتبار أنها تقوم بأعمال لها صلة مباشرة بسياسة الدولة الانمائية في القطاعات المختلفة.

قلنا: شكراً لهذه البادرة ولكن الذي يهم أيضاً النواب والمواطنين أرقام قطع حساب تلك الموازنات، فكان من الواجب بيان هذه الأرقام للسنتين السابقتين، لغاية ١٩٦٢ بالإضافة إلى تقديرات موازنات سنتي ١٩٦٣ و ١٩٦٤ وقد وعد ممثل وزارة المالية واعطاء هذه المعلومات في كل من السنين المقبلة مع العلم بأن وزارة المالية قد أعطت للمرة الأولى (في كتاب قانون قطع حساب موازنة سنة ١٩٦٣) بياناً مفصلاً بسلفات الخزينة غير المسددة وقد بلغت ٣١٦ مليون ليرة لغاية ٣١ كانون الأول ١٩٦٣.

وما الغاية من كل هذه الاصلاحات الشكلية الهامة إلا تمكين النواب وأصحاب الشأن من المواطنين معرفة مقدار الانفاق الحكومي بمختلف أنواعه وأبوابه .

ثالثاً - هنا نصل إلى النقص الأهم في الفذلكة، وهو عدم رسم سياسة مالية واضحة بالرغم من تخصيص فصل لها تحت عنوان: «السياسة المالية» (الصفحات ١١٥ - ١٢٠).

كانت الفذلكة في الصفحة ١٠١ قد تناولت الموضوع بالنسبة لتوفير الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المستقبل، بعد أن لاحظت أن سرعة تزايد النفقات تفوق كثيراً سرعة تزايد الواردات وقد تمثلت «السياسة المالية» حسب تعبير الفذلكة بالأمر التالي:

- الغاء الاعتمادات المخصصة لبعض المشاريع وذلك حرصاً على عدم تجميد هذه الاعتمادات فترة طويلة من الزمن وبغية استعمالها في مشاريع ممكنة التنفيذ من جهة وأكثر نفعاً من ناحية أخرى.
- توزيع أعباء التنمية بين الجيل الحاضر والأجيال المقبلة باللجوء إلى القروض التي تزيد الانتاج القومي عن طريق استثمار المشاريع التي تمولها.
- تحسين وضع الموازنة من نفقات وواردات على ما هو مبين بالتفصيل في فصل «السياسة المالية» المشار إليه أعلاه.

وعند مراجعة هذا الفصل نرى أنه يحتوي على ذكر الاصلاحات التي أدخلت على كتاب الموازنة وعلى الموازنات من ناحية الاعتمادات وتنفيذها وعلى ذكر مشاريع القوانين العديدة التي وضعت لتحسين النظام الضرائبي «بشكل يؤمن ازدياد الحصيلة الضرائبية من جهة ويحقق العدالة الضرائبية من جهة أخرى».

ان مفهوم السياسة المالية بمعناها الحقيقي يتناول:

١ - سياسة الانفاق

٢ - سياسة الضرائب

٣ - سياسة القروض

فضلاً عن السياسة النقدية وسياسة التسليف (الكريدي) للقطاعين العام والخاص .

وقد علمنا من الفذلكة أن الحكومة تقبل بمبدأ القروض وذلك «حتى ولو لجأت الدولة إلى زيادة الضرائب والرسوم، لأن هذه الزيادة ستبقى محدودة» وقد طلبت الحكومة من المجلس الترخيص لها باستقراض ٣٠٠ مليون ليرة.

فنحن مع الحكومة في كل ما قالته عن مبدأ القروض، ولكن نحن نريد أن نعلم ماهية المشاريع التي ستنفذ بواسطة الأموال المستقرضة لأننا نصر على أن تكون هذه المشاريع منتجة بصورة مباشرة لتمكين الخزينة عن طريق استثمارها بعد التنفيذ، من تسديد أقساط القروض وفوائدها أو القسم الأكبر منها على الأقل.

أما فيما يتعلق بسياسة الانفاق المشار إليها في الفذلكة فلم نفهم منها شيئاً بالنسبة للأمور الهامة التالية :

- ١ - ما هو مجموع الانفاق العادي المقدّر للخمس أو للعشر سنوات المقبلة؟
- ٢ - ما هو مجموع المبالغ المخصصة للمشاريع الانشائية والتجهيزية، بما فيه سلفات الخزينة، خلال الفترة المذكورة؟
- ٣ - ما هو المبلغ الأقصى الممكن صرفه دون الوقوع في حالة التضخم المالي، الواجب تجنبها مهما كلف الأمر؟
- ٤ - ما هي المشاريع المقررة، للتفريق بين الاقتصادية والاجتماعية منها، ولمعرفة الأهمية المعطاة للأولى بالنسبة للأخيرة، ولمعرفة المشاريع المنتجة وغيرالمنتجة بصورة مباشرة، باعتبار أن جميع المشاريع هي منتجة بصورة غير مباشرة على الأقل؟
- ٥ - ما هي المبالغ اللازمة بعد تنفيذ المشاريع المذكورة لادارتها وصيانتها ولاستثمارها.
- ٦ - ما هي الامكانات المالية المرتقبة والتدابير الواجب اتخاذها لتسديد أقساط القروض وفوائدها في استحقاقاتها، لا سيما إذا كانت هذه الاستحقاقات تقع خلال فترة تنفيذ المخطط الشامل (خمس أو عشر سنوات).

وفيما يختص بسياسة الرسوم والضرائب لم تبين لنا الحكومة :

- ١ - مقدار المقطوعات الضريبية (Prélèvement fiscal) من الدخل القومي .
 - ٢ - نسبة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة .
 - ٣ - مقدار حصيلة الضرائب المرتقبة خلال الفترة المذكورة (خمس أو عشر سنوات).
 - ٤ - مقدار المبالغ الواجب استقراضها، لأن الحكومة على حق عندما تؤكد بأن حصيلة النظام الضرائبي الجديد لن تكفي لتسديد كل النفقات العادية وغير العادية التي ستصرفها الدولة خلال الفترة المشار إليها .
- ان جميع هذه الامثلة أساسية وجوهرية لكل سياسة مالية مدروسة وجدية، ولم نر لها أثراً يذكر في فذلكة الموازنة .

فهذا النقص غير مقبول وقد قرأنا مؤخراً في بعض الصحف تصريحاً لمعالي وزير المالية يفني ببعض المطلوب إذ ورد فيه ما خلاصته :

ان الضريبة الجديدة لن تكون ذات معدلات مرتفعة لاننا نؤمن بضرورة اعتدال النظام الضرائبي من أجل الحفاظ على فعالية المبادرة الفردية التي اسهمت حتى الآن اسهاماً كبيراً جداً في احداث الاستثمارات الجديدة وتوسيع القوائم منها في لبنان .

- سيبني النظام الجديد على الدخل القومي سواء من حيث الحصيلة أو العدالة.
- ان التفكير في عقد قرض لتمويل التجهيز الانمائي يكون في محله ولا نرى مانعاً من اللجوء إليه شرط مراعاة الأوضاع الاقتصادية والنقدية الداخلية بحيث نحافظ على مستويات الأسعار ونعمل، في حال الاقتراض من الداخل، على امتصاص الجزء من الدخل القومي الذي قد يتسبب بارتفاع تضخمي...
- وبالسؤال عن تخفيض الضرائب غير المباشرة التي تصيب الغني والفقير على السواء تقريباً وعن سد النقص الحاصل بالضرائب المباشرة التصاعدية أجب معاليه:
- اننا نشد تحقيق العدالة الاجتماعية تدريجياً وبقدر ما تسمح لنا به الأوضاع المالية العامة...
- واننا نحرص في الوقت نفسه على فعالية المبادرة الفردية وتأمين الاعتدال في معدلات الضرائب، لا سيما ولبنان لم يجتز بعد فترة نموه الاقتصادي، مما يحتم علينا تجنب قلب الأوضاع الضريبية رأساً على عقب ويحدو بنا إلى العمل على احلال الضرائب المباشرة، قدر الامكان ومع مراعاة الاعتبار الاقتصادي، محل الضرائب غير المباشرة بحيث يصبح ثمة توازن نسبي بين هذه وتلك عندما يصل لبنان في مسيرته المالية إلى مستوى البلاد النامية اقتصادياً وهذا ما نحلم به ونعمل له.
- نحن نهنيء معالي وزير المالية على هذه التصريحات وهي تعبر عن رأينا تماماً من ناحية المبادئ العامة ولكن رسم السياسة المالية أمام نواب الأمة، المسؤولين بالدرجة الأولى عن الأوضاع المالية والاقتصادية والاجتماعية في البلاد، يتطلب المزيد من الايضاحات التي لم تقرها بعد الحكومة ولم تأت على لسان وزير المالية، تلك الايضاحات التي أشرنا إليها أعلاه والتي بدونها لا يمكن أن نسمى السياسة المتبعة سياسة مالية بالمعنى الصحيح.
- وبهذا الصدد يجب أن نكون كالعادة إيجابيين وأن نبين أسس النظام الضريبي للبنان في وضعه الحاضر وهي بنظرنا التي تؤمن في آن واحد وعلى قدر المستطاع الأهداف المتعكسة التالية:
- الحصيلة الملائمة للخزينة
- المصلحة الاقتصادية
- العدالة الضريبية

وإذا راجعنا المؤلفات العصرية المتعلقة بالأنظمة الضريبية المطبقة في مختلف بلدان القارات الخمس - ولقد لخصها مؤخراً العلامة موريس دوفرليه Maurice Duverger الأستاذ في كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية في باريس في مؤلفه «المالية العمومية» Finances Publiques

الصادر سنة ١٩٦٣، لتبين لنا أن البلدان المتقدمة اقتصادياً واجتماعياً تقتطع نسبة مرتفعة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠٪ من دخلها القومي وبين ٢٣ و ٣٠٪ من المنتج القومي غير الصافي (Produit national brut) وتعتمد

الأنظمة الضرائبية المبينة بالدرجة الأولى على ضرائب مباشرة تفرض على مجموع مداخيل المكلف، فنرى مثلاً أن في الولايات المتحدة وسويسرا واسوج ونيوزيلاندا تفوق نسبة الضرائب المباشرة ٦٥ بالمئة وفي بلجيكا وهولندا تبلغ ٦٠٪ وفي بريطانيا العظمى ونروج والدانمارك ٥٥٪ وفي المانيا الغربية ٥٠٪ وفي فرنسا ٤٧٪ وفي ايطاليا ٤٤٪ تقريباً.

وهذه الفروقات بين البلدان المتقدمة في مقدار المقتطعات الضرائبية وفي نسبة الضرائب المباشرة متأية من اختلاف مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والاداري في كل بلد، إذ لهذه النواحي الأربع ارتباط وثيق بالنظام الضرائبي الواجب تطبيقه أو المعمول به.

أما البلدان غير المتقدمة كاسبانيا واليونان وتركيا والهند والبلدان العربية والافريقية، وبلدان أميركا اللاتينية، فأنظمتها الضرائبية تختلف أيضاً بين بلد وآخر بنسبة درجة التخلف، لكن الخطوط الكبرى لهذه الأنظمة هي واحدة ويلخصها الاستاذ دوفرجه بما يلي:

- ضالة المقتطعات الضرائبية من الدخل القومي (وهي تتراوح بين ١٠ و ٢٥٪).
- ارتفاع مدخول الضرائب غير المباشرة بالنسبة للضرائب المباشرة (وهو يتراوح بين ٦٥ و ٨٠٪).
- اعتماد ضرائب افرادية، تفرض على حدة على كل نوع من أنواع المداخيل، بدلاً من الضرائب الاجمالية العامة التي تفرض على مجموع مداخيل المكلف.
- أهمية رسوم الجمارك في مجموع حصيلة النظام.
- وغني عن القول بأن ارتباط النواحي الأربع المذكورة أعلاه، الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والادارية، بالنظام الضرائبي هو وثيق أكثر في البلدان المتخلفة مما هو في البلدان المتقدمة.

فإذا أخذنا بعين الاعتبار درجة تقدم لبنان في الحقول الأربع المذكورة، نعتقد بأن أفضل وأنسب نظام ضرائبي للبنان في وضعه الحاضر هو الذي يقتطع من الدخل القومي ٢٣ أو ٢٤٪ بدلاً من النسبة الحالية التي تبلغ ٢١ أو ٢٢٪ على أن ترتفع هذه النسبة تدريجياً إلى ٢٨٪ عندما يبلغ لبنان الدرجة الأولى من درجات البلدان المتقدمة وعلى أن ترتفع نسبة الضرائب المباشرة تدريجياً من ٣٤ إلى ٤٠٪ وذلك لتخفيف جور النظام الحالي على الطبقات الكادحة والمتوسطة.

وهنا يجب أن نعلن بجرأة واخلاص بأن الوقت قد حان لتبني النظام الضرائبي الانسب لبلدنا، لأن حصيلة نظامنا الحالي أصبحت غير كافية لسد جميع نفقات الدولة العادية وغير العادية كما حصل لغاية اليوم، وذلك لأن هذه النفقات قد ازدادت كثيراً كمية وسرعة، وهي على ازدياد مستمر لا سيما بعد تطبيق القوانين التالية:

- القانون الذي جعل مدة التدرج (الترقية) للموظفين سنتين بدلاً من ٣٠ شهراً.

- القانون الذي فرض تخصيص ٦٪ على الأقل من مجموع الرواتب لتعاونية موظفي الدولة.
- القانون الذي فرض تخصيص واحد بالمئة على الأقل من مجموع الجزء الأول من الموازنة العامة للمجلس الوطني للبحوث العلمية.
- قانون الضمان الاجتماعي الذي سيطبق في مرحلته الأولى اعتباراً من أول نيسان ١٩٦٥ وفي مرحلته الثانية اعتباراً من أول نيسان ١٩٦٧.
- القانون الذي قرر زيادة معاشات صغار المتقاعدين.
- القانون الذي سيقدر زيادة الرواتب لجميع موظفي الدولة.

ان مجرد تطبيق هذه القوانين، دون سواها من القوانين المماثلة الصادرة أو التي ستصدر خلال فترة المخطط الشامل، سيكلف الخزينة نفقة عادية جديدة لن تقل عن ٣٣ مليون ليرة سنة ١٩٦٥. وعن ٤٢ مليون ليرة سنة ١٩٦٦ وعن ٥٠ مليون ليرة ١٩٦٧ وعن ٦٠ مليون ليرة سنة ١٩٦٨، الخ...

أما زيادة نفقات المشاريع الانشائية والتجهيزية فلن تقل عن عشرة بالمئة سنوياً من الـ ١٧٠ مليون ليرة الحالية، إذا أردنا المزيد في حقل تنفيذ المشاريع القصيرة والطويلة المدى فتجاه هذه الوضعية، أي تجاه تزايد نفقات الدولة العادية وغير العادية وتجاه ضرورة منح السلفات الهامة لبعض المصالح المستقلة كالليطاني والكهرباء وللمديرية الهاتف، لا ترى بداً من الاصرار على وجوب اعتماد وتطبيق النظام الضرائبي الجديد بأقرب وقت.

وإننا نناشد بنوع خاص المتطرفين اليمينيين بتقبل هذا النظام ولو كان فيه بعض الزيادة بالنسبة للنظام الحالي لأن هذه الزيادة مستوحاة من العلم والوجدان ومن مصلحة البلاد العليا ومن ذات مصلحتهم الشخصية بمفهومها الحقيقي. كما نناشد أيضاً المتطرفين اليساريين، ولو كان النظام الجديد لا يؤمن العدالة الضرائبية كما هي مطبقة في البلدان المتقدمة، لأن هذه العدالة إذ طبقت بحذافيرها توفر القليل عن كل عائلة معسرة ولكنها تخسر البلاد والخزينة عشرات الملايين من الليرات سنوياً فتتسبب النتيجة النهائية مضادة لمصلحة هؤلاء المعوزين ولا سيما عاطلين عن العمل منهم، بينما النظام المقترح يفيد مختلف حقول الاقتصاد الوطني والخزينة اللبنانية في آن واحد، فيسمح للقطاع الخاص بخلق مشاريع جديدة وتوسيع المؤسسات القائمة وبالتالي بإيجاد وظائف للعاطلين عن العمل وتحسين وضع العمال الحالي ويسمح أيضاً للدولة بتنفيذ برامجها الاجتماعية التي تفيد منها في الدرجة الأولى الطبقات الكادحة.

هذا مع العلم بأن العدالة الضرائبية ستؤمن بصورة أفضل من الماضي لجهة معدلات الرسوم والضرائب في النصوص الجديدة التي راعت واستراعي جانب الطبقات غير الميسورة على قدر المستطاع، فضلاً عن حسنات الضمان الاجتماعي وتعاونية الموظفين التي ستفيد صغار المستخدمين والعمال والموظفين أكثر من كبارهم.

بقى علينا أن نبين بالتفصيل وبالضبط وضع مال الاحتياط العام بعد أن كثر الكلام عنه وكله غير صحيح أو مبالغ فيه.

من المعلوم أن لكل موازنة مال احتياط ونحن الآن بصدد مال احتياط الموازنة العامة وهو المسمى «مال الاحتياط العام».

من مراجعة المستندات المرفقة بقوانين قطع حساب الموازنة العامة اعتباراً من سنة ١٩٥٧ يتبين أن رصيد مال الاحتياط العام كان يبلغ:

بتاريخ ٣١ كانون الأول سنة ١٩٥٧	٢٧٨٩,١٢٩٣,٦٢ ليرة
بتاريخ ٣١ كانون الأول سنة ١٩٥٨	١٥٥٩٦٤٦٧٢,٦٨ ليرة
بتاريخ ٣١ كانون الأول سنة ١٩٥٩	١٨١٦٨٠٠٥٦,٦٥ ليرة
بتاريخ ٣١ كانون الأول سنة ١٩٦٠	٢٤١٣٩٨٤٦١,١٩ ليرة
بتاريخ ٣١ كانون الأول سنة ١٩٦١	٢٧٠٩١٢٨٤٣,٨٦ ليرة
بتاريخ ٣١ كانون الأول سنة ١٩٦٢	٢١٥٣٢٣٨٣٨,٧٨ ليرة
بتاريخ ٣١ كانون الأول سنة ١٩٦٣	١٨٨٨٧٨١٣٩,١١ ليرة

يضاف إلى الرصيد الأخير:

- من مال احتياط مكتب القمح	٧٦٠٠٠٠٠ ليرة
- إعتمادات ملغاة من المشاريع	٦١١٤٩٤١,٩١ ليرة
الانشائية	١٣٧١٤٩٤١,٩١ ليرة
المجموع:	١٣٧١٤٩٤١,٩١ ليرة

المجموع في ٣١ كانون الأول سنة ١٩٦٣: ٢٠٢٥٩٣٠٨١,٠٢ ليرة

والأمر الهام الذي يجب أن نلفت الأنظار إليه هو أن الرصيد المعلوم لدينا الآن، أي الرصيد لغاية ١٢/٣١/٦٣، مثقل بعيب هائل هو العبء الناتج من الإعتمادات المدورة إلى سنة ١٩٦٤ وقيمتها ٢٥٠٢٥٥٤٠٣ ليرات. وقد ازداد تدوير الإعتمادات عاماً بعد عام على الوجه التالي:

الإعتمادات المدورة من السنين السابقة:

٣٢٣٣٧٣٧٨ ليرة	- إلى سنة ١٩٥٨
٤٣٧٧٤٥٦٩ ليرة	- إلى سنة ١٩٥٩
٤٦٢١٩٠٧٤,٤٩ ليرة	- إلى سنة ١٩٦٠
	- إلى سنة ١٩٦١
٥٠٣٣٠٢٧٦ ليرة	- في الأجزاء الثلاثة الاولى
٥٧٤١١٣٩٨ ليرة	- في الجزء الرابع
١٠٧٧٤١٦٧٤ ليرة	المجموع:
	- إلى سنة ١٩٦٢:
٧٠٨٨٣٧٥٨ ليرة	- في الأجزاء الثلاثة الاولى
٥٤٥٦٣٨٢٩ ليرة	- في الجزء الرابع
١٢٥٤٤٧٥٨٧ ليرة	المجموع:
	- إلى سنة ١٩٦٣:
١١٩٤٧٦٤٣٤ ليرة	- في الأجزاء الثلاثة الاولى
٦٢٢٩٠٣٧٥,٦٩ ليرة	- في الجزء الرابع
١٨١٧٦٦٨٠٩,٦٩ ليرة	
٢٥٠٢٥٥٤٠٣ ليرة	- إلى سنة ١٩٦٤: في الأجزاء الاربعة

هذا الجدول يبين بصورة فاضحة الارتفاع الهائل للإعتمادات المدورة، في حين أن نفقات الدولة قد ازدادت كثيراً خلال الفترة المذكورة، لا سيما نفقات المشاريع الانشائية القصيرة والطويلة المدى، فقد ارتفعت نفقات الجزء الثاني من الموازنة العامة من ٣٦,٢١٢,٠٠٠ ليرة سنة ١٩٥٧ إلى ٨٧,٥٢٩,٠٠٠ ليرة سنة ١٩٦٣، ونفقات المشاريع الانشائية من ٣٩ مليون ليرة سنة ١٩٥٧ إلى ٨٠ مليون ليرة سنة ١٩٦٣.

ان وجود اعتمادات مدورة إلى سنة ١٩٦٤ بمقدار يفوق رصيد مال الاحتياط في نهاية سنة ١٩٦٣ يضع حساب هذا المال للمرة الأولى في وضع خاص وهذا الوضع الخاص لا يشكل قط حالة عجز لا سمح الله لأن

حالة العجز الحقيقية تفترض أن الـ ٢٥٠ مليون ليرة المدورة قد صرفت فعلاً في نهاية سنة ١٩٦٣، في حين أنه من الثابت الأكيد أنها لم ولن تصرف إلا خلال عدة سنوات.

إلا أن هذا الوضع الخاص جداً بوزارة المالية إلى عدم الاستناد إلى مال الاحتياط العام لتغطية الجزء الثالث من الموازنة العامة (الجزء الرابع سابقاً) كما كان يحصل في الماضي وإلى طلب الغاء بعض الاعتمادات التي لا ينتظر عقدها قبل أول أيار سنة ١٩٦٥.

إلا أن نظرية وزارة المالية تخالف الواقع الراهن، طالما أن الـ ٢٥٠ مليون ليرة المدورة لم تصرف بسنة واحدة ولا بستين كما سبق القول. لذلك فبإمكاننا القول، بالاستناد إلى معلومات جديدة، بأنه صرف خلال سنة ١٩٦٤ أخذاً من مال الاحتياط مبلغ ٩٠ مليون ليرة على الأكثر للمشاريع الانشائية الطويلة المدى وبأن وفر موازنة ١٩٦٤، الناتج عن زيادة الرسوم والضرائب المحصلة فعلاً على نفقات الاجزاء الأولى من الموازنة، بلغ ٣٠ مليون ليرة على أقل تعديل.

فيكون المبلغ المأخوذ بالنتيجة من صندوق مال الاحتياط خلال سنة ١٩٦٤: ٤٠ مليون ليرة فيصبح رصيد مال الاحتياط في نهاية ١٩٦٤: ١٤٢ مليون ليرة بدلاً من ٢٠٢ مليون ليرة. وإذا أردنا التعمق في البحث الواقعي، علينا أن نتقل من حسابات قطع حساب الموازنة ومال الاحتياط إلى حسابات الخزينة فنرى أن الخزينة دفعت سلفات متنوعة بلغ المجموع غير المسدد منها لغاية ١٩٦٣/١٢/٣١: ٣١٦ مليون ليرة.

ان وضع هذه السلفات دقيق ومتشعب ويجب درسه بالنسبة لكل نوع من السلفات القابلة التحصيل وتواريخ استحقاق أقساطها وبالتالي معرفة امكانات الخزينة بعد تقدير وفر الموازنة المرتقب وتقدير نفقات المشاريع الانشائية عاماً بعد عام وتقدير السلفات الجديدة الواجب تأديتها إلى بعض المصالح المستقلة.

ان الدرس المشار إليه يؤدي حتماً إلى اقرار مبدأ الاستقراض لتمويل صندوق الخزينة وتمكينه من تسديد جميع نفقات الدولة، بما فيه السلفات الجديدة خلال الخمس سنوات المقبلة وإلا فلن يمكن للدولة أن تقوم بتنفيذ القسم الأكبر من المشاريع الانشائية والجهيزية الضرورية والمفيدة للبلاد.

أما اللجوء إلى القروض اعتباراً من سنة ١٩٦٥ فقد سبق لنا أن ذكرناه في التقارير المقدمة منا إلى هذا المجلس قبل ٣ و ٤ سنوات.

وإننا نعتقد بأن الـ ٣٠٠ مليون ليرة الوارد ذكرها في مشروع قانون الموازنة هي كافية لغاية سنة ١٩٦٩ أو ١٩٧٠.

ونحن، إذ نبين الخطوط الكبرى لسياسة الدولة المالية ونتحمل مسؤولية فتح باب القروض أمام الله والشعب، لا يسعنا إلا أن نبه جميع المسؤولين إلى الشروط الأساسية التي بدونها ستكون سياستنا وبالأعلى البلاد بدلاً من أن تكون خيراً عميماً لها.

إن هذه الشروط التي سبق لنا ولحزبنا أن أوضحها بأسهاب بمناسبة عديدة، هي باختصار كما يلي :
أولاً - ضرورة اتباع سياسة داخلية حكيمة تخلق جواً ملائماً للاقتصاد الوطني وتتيح له النمو والازدهار، سياسة الوحدة الوطنية والالفة والامن والاستقرار وتحسين أوضاع الادارة والمحاكم وسياسة العدالة بالنسبة للمناطق المتخلفة والعدالة الاجتماعية بالنسبة للعمال والمستخدمين والموظفين .

ثانياً - الابقاء على نظام الاقتصاد الحر، شرط أن تكون الحرية المتروكة للقطاع الخاص منظمة ونزيهة وبالتالي مجردة من كل استغلال وجشع . فعلى الدولة أن تحارب بشدة وبصورة مستمرة سوء التصرف واستغلال المواطنين والخزينة عن طريق الغش والتلاعب والاحتكار والتهريب عن طريق الغش والتلاعب والاحتكار والتهريب والربا والمزاحمة غير المشروعة ورفع أسعار الحاجيات والخدمات بصورة غير مشروعة أيضاً .

ومن واجبنا هنا أن نهنيء الحكومة على السياسة الحازمة المتبعة بهذا الصدد وان نهنيء بنوع خاص معالي وزير الاقتصاد الوطني للتدابير التي اتخذها ولتصريحاته أمام هذا المجلس أثناء الجلسة الأخيرة ونحن نأمل بأن يفهم الجميع بأن الطمع يضر ولا ينفع وبأن التضامن والتعاقد بين مختلف فئات الشعب وبينها وبين الدولة يجب أن يكونا مبنيين على الحرية الشريفة والحياة الكريمة للجميع .

ثالثاً - لقضية غلاء المعيشة أهمية كبرى، لأن هذا الغلاء هو أكبر داء في جسم الاقتصاد الوطني فيجب محاربته دون هوادة بجميع الوسائل الناجعة فضلاً عن اتباع سياسة تخفيض كلفة المعيشة بتعميم الجمعيات التعاونية والتعليم المجاني الابتدائي وبانشاء المساكن الشعبية وبمكافحة المربحين الخ . . .

رابعاً - وفي الحقل المالي المحض، لا بد من الاصرار على وجوب اتخاذ جميع التدابير التي تؤول من جهة إلى زيادة واردات الخزينة بمكافحة التلاعب في الرسوم والضرائب وبيع أملاك الدولة الواجب بيعها، ومن جهة ثانية إلى تخفيض النفقات بوضع دفاتر شروط صحيحة وباجراء مراقبة شديدة على الملتزمين أثناء التنفيذ . وفي الختام نصر على وجوب سرعة البت بجميع هذه الأمور لتأتي فائدتها بأقرب وقت إلى الخزينة ومنها إلى البلاد .

عاش لبنان

٨ كانون الثاني ١٩٦٥

جوزف شادر

جدول بوفر الموازنة العامة من ١٩٥١ إلى ١٩٦٣ بموجب قوانين قطع الحساب

السنة	الوفر
١٩٥١	١٥٢٥٥٩٠٠ ليرة
١٩٥٢	٣٦٤١٧٤٩٥ ليرة
١٩٥٣	٤٤٩٠٤٥٤٦ ليرة
١٩٥٤	٤٦٢٦٢٥١٧ ليرة
١٩٥٥	٤٦٤٨٦٢١٠ ليرة
١٩٥٦	٣٠٦٣١٨٧٩ ليرة
١٩٥٧	١٧٤٧٥٥٠٧ ليرة
١٩٥٨	٤٣٨٥٠٢٤٥ ليرة
١٩٥٩	٥٣٧٢٠١٠٨ ليرة
١٩٦٠	٧٥٦٨٣٣٦٩ ليرة
١٩٦١	٥٦٨٩٦٢٨٨ ليرة
١٩٦٢	٢٥٩٧٠٨٤ ليرة
١٩٦٣	٦٢٣٥٥٢٦٥ ليرة
المجموع	٥٣٢٥٣٦٤١٣ ليرة

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم رئيس اللجنة المالية
رئيس اللجنة المالية: إننا نشكر حضرة الزميل الاستاذ شادر على الكلمة القيمة التي ألقاها، ولكننا لا تؤيده في رأيه بشأن الغاء ضريبة الدخل.

إنني أجازيه الرأي في أن قانون ضريبة الدخل لا ينفذ كما يجب، وأطالب بتطبيق هذا القانون بشدة، ولكنني أختلف مع الزميل على مبدأ الغاء هذه الضريبة لأنني أعتبرها أعدل الضرائب المباشرة، وهي الضريبة الوحيدة التي تصيب الربح حيث يوجد، ومن السهل عمل البطولات، إلا في المجالات المالية، حتى الآن لم تقنعنا ولم تقنع الحكومة بوجود الغاء هذه الضريبة ولم تبين لنا كيفية استبدال هذه الضريبة، وكل دولة تحترم نفسها تفرض ضريبة الدخل، ونحن لسنا هنا في «هونغ كونغ» أو في «مكاو» حيث ضريبة الدخل ملغاة.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: البطولة الحقيقية هي في اقرار الالغاء، أنا قلت وأكرر القول أن الضريبة التصاعدية على الدخل هي أفضل الضرائب على الاطلاق. ولكن عندما تطبق هذه الضريبة بالشكل الذي طبقت فيه، في فرنسا مثلاً بموجب أقوال Maurice du Berger وبموجب جميع علماء المال في فرنسا أصبحت هذه الضريبة العادلة نظرياً أسوأ الضرائب ظلماً على المكلفين لأنها أفسدت الضمان ولأنها ساعدت على عدم المساواة في تطبيق القانون. ومن السهل جداً أن نقول: إن ضريبة الدخل هي عادلة وهي تصيب الغني قبل الفقير ولكن بالواقع كما قال الدكتور أمين الحافظ البارحة عندما تبلغ المبالغ المحصلة من الفقراء دون الأغنياء مبلغ سبعين وثمانين بالمئة، وعندما يبلغ التلاعب والغش هذه النسبة، وذلك بعد عشرين سنة تقريباً من تطبيق هذه الضريبة في البلاد، وبالرغم من الجهود التي بذلتها وزارة المالية لمنع أو لتخفيف التلاعب، يصبح من واجبننا أن نتساءل فيما إذا كانت هذه الضريبة مفيدة للبلاد ومفيدة للاقتصاد اللبناني أو أنها مضرة للبلاد وللاقتصاد، من جهة تطبيقها ومن جهة معدلاتها، ومن حقنا أن نطلب إلى الحكومة أن تدرس لا بموجب النظريات ولا بموجب التفاؤل الهائل الموجود لدى بعض الموظفين فيها، لأنه لم يثبت ذلك في الماضي وأقول لكم بكل صراحة، يا معالي وزير المالية بانكم أنتم المسؤولون عن هذا الأمر، عندما تقولون بتعديل الضريبة وتدعون بأن حصيلة ضريبة الدخل ستبلغ ستين أو سبعين مليون ليرة، ونحن نأتي إلى هذا المجلس ونصوت على قانون فيه من الواردات ستين أو سبعين مليون ليرة، وإذا لم نحصل عليها في نهاية السنة، تكونون أنتم المسؤولون عن ذلك، ويتأخر تنفيذ المشاريع، وهنا أمام هذه المسؤولية وأمام هذا الواقع المريع الذي أعتقد مخلصاً، أنكم لن تتمكنوا من اصلاحه على نسبة مرضية، لأن ضريبة الدخل تدفع الآن من قبل الموظفين والمستخدمين والعمال وبعض الذين لديهم حسابات في البنوك، ولا تدفع من قبل معظم الشركات والمصارف والمكلفين من التجار والصناعيين وأصحاب المهن الحرة، هذا هو الواقع، المحامون والمهندسون والاطباء وأصحاب الصحف، لا يدفعون إلا ربع ما يتوجب عليهم على الأكثر، ويجب أن يعلموا وهذه المعلومات أطلبها من وزير المالية ليعطيها لنواب الأمة، بأن الثلاثة والثلاثين مليون ليرة التي دخلت على الخزينة سنة ١٩٦٢ كيف كانت نسبة المبلغ المدفوع من قبل أربع عشرة شركة فقط، التي تدفع مبلغ ثلثي مجموع ضريبة الدخل على جميع المكلفين من تجار وصناعيين ومهنيين. أربع عشرة شركة تدفع ثلثي مجموع هذه الضرائب، والباقي يدفعه الموظفون والمستخدمون وأصحاب الرساميل في المصارف، لذلك أيها السادة عندما نصل إلى هذه النتيجة، وعندما نكون واقعيين لا نظريين، وعندما نعلم ما هو وضع المكلف، وما هو وضع الوزارة الحقيقي، عندها من حقنا، ومن واجبننا أن نبحت في الوضع المالي جدياً من هذه الناحية الهامة الخطرة.

أما الرسوم التي أقترح استبدالها بدلاً من ضريبة الدخل أقول وأصرح أنها في معظمها رسوم مباشرة تصيب الاغنياء أكثر بكثير مما تصيب المتوسطين والفقراء.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية: إنني أشكر المجلس الكريم على هذه الروح التي عودنا عليها في مناقشاته وخاصة المناقشات

المفيدة، ان الخلاف بين وزارة المالية وبين الزميل شادر هو خلاف شكلي أكثر مما هو جوهري. ان مال الاحتياط كما أشار الزميل هو الوفرة الحاصل بين الواردات والنفقات. وهذا الاحتياط الذي تكوّن على مدى السنين أخذت منه اعتمادات التجهيز والانشاء المبلغ الأكبر، ولم يعد بإمكاننا في وزارة المال، أن نقيّد على حسابه أي مبلغ كان، لذلك فإن قول الأستاذ شادر بأن نفقات التجهيز والانشاء أي النفقات الواردة في الجزء الثالث وفي الجزء الرابع من الموازنة حيث يقول بأنه يجب أن نقيده على مال الاحتياط، ونحن نقول له ان مال الاحتياط، لم يعد يسمح لنا أن نقيّد عليه بارة الفرد نحن مسؤولون عن هذا الوضع ومسؤوليتنا هي التي تدفعنا لأن نقول لحضرات الزملاء بأن خطتنا هي الخطة المثلى، ولا نريد أن نقيّد على هذا الحساب مبالغ واعتمادات ليس باستطاعة هذا المال، مال الاحتياط أن يتحمّله.

أما فيما يتعلق بالسياسة المالية التي أشار على الحكومة باتباعها، فيجب أن يعلم هذا المجلس بأن وزارة المال عاملة وجاهدة في سبيل رسم سياسة مالية سليمة. إنها في سبيل وضع نظام ضرائبي عادل، يزيل التفاوت بين الضرائب المباشرة، والضرائب الغير مباشرة التي تصيب ذوي هذا التفاوت، ونحن عاملون في سبيل، وندرس الآن إعادة النظر في ضريبة الدخل بصورة عامة، وبنظرنا يجب تعزيز وتحسين احقاق هذه الضريبة نحن مع القائلين بوجوب المحافظة والابقاء على هذه الضريبة، إن كل بلد متحضر في العالم، يلجأ إلى هذه الضريبة، ونحن بلد متحضر، ولسنا بمتأخرين لكي نلجأ إلى ضرائب غير ضريبة الدخل ولدينا ضرائب مباشرة غيرها، ولكن إعتقادنا سيكون أولاً وليس أخيراً، على هذه الضريبة، تحسين تحقيق هذه الضريبة وتحسين جباية كافة الضرائب تحسين وضعنا الضرائبي وجعله ينال الطبقات المثيرة وجعله يخفف عن الطبقات ذات الدخل المحدود، هذا الامر الذي يجعلنا في عداد الدول الراقية، ويجعلنا بمأمن من طلب القروض، ونحن على ثقة بأننا عندما سنتقدم، من هذا المجلس الكريم بهذه التعديلات وبهذه السياسة ثقتنا بهذا المجلس كما عودنا سيتجاوب معنا ومع مصلحة البلاد العليا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ سامي البستاني.

سامي البستاني: دولة الرئيس، حضرة الزملاء،

جميل جداً أن نبحت في السياسة المالية للدولة، ونبحت في النظريات، وإنما العبرة في تحقيق

الضرائب وتطبيقها، أنا أعتبر أن من الأخطاء السياسية المالية في الدولة اعتمادها في السنوات الأخيرة، زيادة عدد الموظفين حتى أصبح عدداً ضخماً، فقد حشر الموظفون في مراكز لا حاجة للدولة إليهم، وهم يعدون بالألوف، فعندما تدفع الدولة مبلغ ثلاثمائة وتسعة عشر مليون ليرة معاشات ورواتب موظفين في الجزء الأول من الموازنة، وعندما تكون المصاريف في وزارة الاشغال العامة التي نعتبرها مصاريف غير منتجة، تبلغ خمسين بالمئة من ميزانية وزارة الاشغال العامة، نصل إلى الاستنتاج بأن وزارة الاشغال هي أفشل متعهد في الدولة، فمن ميزانية مائة وستة عشر مليون ليرة، ثمانية وخمسون مليون ليرة تذهب هدرًا معاشات غير منتجة، ثم يضاف إليها مصاريف تجهيز وموظفين اضافيين للتجهيز، فيبقى ما تفرضه الدولة في مشاريع فعلية مبلغ ثلاثين أو ثلاثة وثلاثين مليون ليرة، إذا؟ نستنتج من هذا بأن الموظفين لا يعملون وسبب ذلك سوء ادارة بالتوظيف أو سوء ادارة في هذه الوزارة، ان المتعهد الناجح لا يمكن أن يجعل له أكثر من سبعة عشر بالمئة مصاريف غير منتجة ليمكنه وضعه من المضاربة فيأخذ عملاً يربح فيه ربحاً قليلاً لا يتعدى العشرة بالمئة، فكيف نتظر من الدولة أن تكون انشاتها منتجة ومثمرة إذا كانت المصاريف الغير منتجة تبلغ السبعين والثمانين بالمئة، وفوق كل ذلك تذهب إلى الاكثار من المصالح المستقلة، والمصالح المستقلة يلزمها جهازاً فيصبح جهازاً ثانياً ضمن الجهاز الأول، والجهاز الثاني في بعض الأحيان يفيض عن الجهاز الأول الأساسي، أنا أفهم بأن المصالح المستقلة تعتمد إذا كانت تختص بمصالح استثمار، مثلاً مشاريع كهرباء أو مشاريع ري أو مشاريع تلفونات، أي أنها تستثمر وتدخل لأنها تحتاج أن تكون غير مقيدة بالأنظمة الروتينية في الدوائر الحكومية، ولكن أن يكون هناك اثنان وعشرون مصلحة مستقلة في الدولة يلزمها جهازاً آخر لفرض أعمال غير منتجة، فهذا من الخطأ في التنظيم وفي السياسة المالية للدولة، ولذلك إذا أردنا أن نعتمد سياسة حكيمة مالية يجب علينا أن نحدد أولاً ما هو الجهاز الضروري لتنفيذ مصالح الدولة وتأمينها بصورة عامة مفصلة، كي لا يكون هناك، كما حصل مع أحد الصناعيين الذين يجهلون الخبرة في تجهيز عدد الموظفين في مصنعهم، فأكثر عدد المستخدمين، وذهب يوماً إلى المصنع ليتفقد شؤونه، فقال إلى جورج ماذا تفعل أجابه لا شيء؟ وأنت يا أحمد، أجابه أنا أساعد جورج، وهكذا أصبحنا في هذه الدولة، كثرة موظفين لا يعملون وليس من عمل لهم، لأن الادارة لم تنظم شؤونهم ولم تتخذهم للعمل بل حشرتهم حشراً لضغط من الأشخاص المتنفذين فحشروا في هذه الدوائر وأصبحوا عبئاً على هذه الحكومة، وعلى الدولة، وعلى المكلف.

أما فيما يختص بسياسة ضريبة الدخل فقد أشاد معالي وزير المالية بما نحن نؤمن به بأن ضريبة الدخل يجب أن تكون العامود الفقري في الضرائب المباشرة في هذه الدولة، كما هي في البلدان

الراقية التي تعتمد بصورة أولى على ضريبة الدخل، إنما الذين يدفعون ضريبة الدخل في الوقت الحاضر، هم الموظفون وموظفو الشركات التي تحسم الضريبة من راتبهم مباشرة في كل شهر، ويتهرب منها من هم بإمكانهم أن يدفعوا إلى الخزينة مئآت الملايين من أرباحهم الطائلة، وليس من يراقب دفاترهم الحسابية، أنا أقترح على معالي وزير المالية بأن يشدد على جميع مدققي الحسابات في هذا البلد فيحاسبونهم، لأن المسؤولية الأولى تقع على مدققي الحسابات المرخص لهم العمل في هذا البلد، فعندما يتهرب الصناعي أو صاحب الشركة، أو صاحب المصرف ويحاول التزوير في قيود دفاتره، فمدققو الحسابات هم أولى الناس بمعرفة اكتشاف التلاعب في دفاتر المؤسسات التي يتهرب أصحابها من دفع ضريبة الدخل، لذلك أرجو من معالي الوزير أن يشدد على مدققي الحسابات المرخص لهم ويمنعهم من مزاوله العمل في هذا البلد إذا هم قصرُوا في الكشف التلاعب عن دفاتر هذه المؤسسات التي ذكرتها.

ثم نريد أن يكون هناك ضريبة تصاعدية عادلة، أي إنه يجب على الذي يربح كثيراً في هذا البلد أن يدفع أكثر من الذي يربح أقل منه.

أما من ناحية القروض فنحن نشعر بأن هذا البلد يحتاج إلى مشاريع مثمرة، إنما هناك خطأ في توزيع المشاريع بالافضلية، أي أن الدولة تقدمت في هذه الميزانية بتمديد أجل مشاريع مثمرة وتأخيرها: على مشاريع غير مثمرة فإن أعمال الري والكهرباء والماء والتلفونات يجب أن نسرع في اكمالها كي نتمكن من تحسين الدخل القومي، لتمويل مشاريع أخرى في هذا البلد. وأقول لمعالي وزير المالية إذا سمح لي، ان المشاريع التي يمكن استثمارها أرجو تغيير السياسة فيها وأرجو أن تبدى على المشاريع التي تعتبر غير منتجة وغير مثمرة.

ومن جهة قضية القروض فأنا أشعر بأن الدولة كما قال معالي وزير المالية أصبحت بحاجة إلى قروض، فنحن نشكر على تصريحك أمام هذا المجلس، لا سيما على حذف المادة ١٤ من قانون الموازنة، وعلى أنك ستقدم إلى هذا المجلس بقانون مفصل إذا مست الحاجة وكان هناك من موجب للاقتراض حيث المجلس له الحق وحده في الاقرار أو في الرفض، ولي اقتراح في حال الحاجة إلى قروض أن يعتمد في الدرجة الأولى على أخذ كل مشروع على حدة، وأن يكون المشروع مدروساً درساً وافياً: مقدار تكاليفه، ومدة تنفيذه، والمبالغ التي يمكن أن تحصل في السنوات المقبلة والتي يمكن أن يعود ريعها لتسديد هذا القرض، ولي أمل بأن الحكومة سوف لا تتقدم بمشروع قرض إلى هذا المجلس إلا بعد أن يكون المشروع الذي يحتاج إلى هذا القرض قد درس درساً وافياً بجميع تفاصيله.

حضرات الزملاء المحترمين

الرئيس:

كل من تسجل اسمه وطلب الكلام فالرئاسة مستعدة بأن تعطيه الكلام في هذه الجلسة، والنائب يتكلم لكي يسجل اسمه في محضر الجلسات.

أما حضرات النواب الذين ذهبوا إلى خارج القاعة وتركوا المجلس فإنهم لا يريدون أن يسمعو أكثر مما سمعوا فلو شأؤوا أن يسمعو مناقشات لبقوا في مراكزهم ولكنهم اكتفوا بهذا المقدار من المناقشات ولقد بقي من طالبي الكلام ثلاثة خطباء فقط لا غير، وهم موجودون في القاعة فالرئاسة مستعدة بأن تسمعهم وتسجل جميع أقوالهم، والنائب يتكلم لكي يقنع وجدانه وضميره ليس إلا.

الدكتور مخير: إنني أطلب الكلام في النظام والنظام يعطيني هذا الحق

الرئيس: الرئاسة تعرف واجباتها وأطلب من حضرات النواب أن يتقيدوا بالنظام، لقد أعطيت الكلام لحضرة الزميل، وأظن أن حضرة الدكتور مخير حتى الآن سها عن باله أن يطلب الكلام، ولكنه شاء أن يتكلم في هذه اللحظة لكي يعرقل سير الجلسة ليس إلا...

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رشيد الصلح

رشيد الصلح: دولة الرئيس، الزملاء المحترمين،

أرى لزماً علي قبل أن القي هذه الكلمة أن أشكر وزارة المالية والدوائر المختصة فيها، على الجهد الذي بذلته في تحضير هذه الموازنة والفدلكة المرفقة بها وابدأ في تحليل أرقام الموازنة الواردة في مجموع الواردات والنفقات والتي يتبين منها ما يلي:

الملاحظة الأولى - ان هنالك امتيازاً مضطرباً في النفقات العادية الغير منتجة، وان سرعة تزايدها يفوق كثيراً سرعة تزايد الواردات اللازمة لتغطية هذه النفقات، فقد بلغت نفقات التجهيز والانشاء لعام ١٩٦٤ مائة وتسعة وتسعون مليون ليرة ونيف، ولعام ١٩٦٥ مئتان وثلاثة ملايين ليرة ونيف، أي بزيادة قدرها أربعة ملايين ليرة، ويتبين مما تقدم أن نسبة نفقات التجهيز والانشاء لعام ١٩٦٤ هي ثمانية وثلاثون بالمئة من مجموع الموازنة حين بلغت نفقات التجهيز والانشاء لعام ١٩٦٥ ستة وثلاثين بالمئة، أي بنقص قدره اثنان بالمئة من مجموع الموازنة، وبناء لما ورد يتضح أن نسبة الزيادة في النفقات العادية، يفوق نسبة الزيادة في المشاريع الانتاجية، الامر الذي يتنافى مع مبادئ زيادة حجم الانتاج مع زيادة واردات الدولة ومع أبسط قواعد التنمية الاقتصادية التي تفرض زيادة النفقات المنتجة على حساب النفقات الغير منتجة وضغط هذه النفقات الأخيرة، والملاحظة الثانية: سأختصرها كثيراً لأن الوقت لم يعد يسمح أن أسرد جميع ما كتبه بشأنها.

لا شك اننا نؤمن بنظام الحرية الاقتصادية ونعتقد بوجوب المحافظة عليه لأسباب معلومة ومعروفة لدى الجميع إلا أننا لا يمكننا أن نقف سداً منيعاً أمام التطور الاجتماعي والاقتصادي

وأن نغض الطرف عن الحقائق المذهلة والمخيفة، وتسد آذاننا عن المطالبات التي ينادي بها الشعب، ان هنالك حقائق لا يمكن إلا أن نطرحها ونناقشها لعلنا ننجح في إيجاد حل مرضي لها، إنها مشكلة التفاوت الكبير بين أفراد المجتمع اللبناني، ومشكلة الهوة العميقة بين المناطق اللبنانية، فهذه الأرقام تتكلم عن نسبة التفاوت في توزيع الدخل الوطني في لبنان، واليكم جدولاً احصائياً بهذه النسبة - ١٢ - بالمئة من السكان في لبنان يعيشون في حالة بؤس لا يتجاوز دخل عائلة مؤلفة من خمسة أشخاص ألف ومئتي ليرة لبنانية سنوياً - ٤٠ - بالمئة من السكان يتمتعون بدخل عائلي قدره الفان وخمسمائة ليرة لبنانية سنوياً - ٣٠ - بالمئة من السكان يتمتعون بدخل عائلي قدره أربعة آلاف ليرة لبنانية - ١٤ - بالمئة من السكان يتمتعون بدخل عائلي قدره خمسة عشر ألف ليرة لبنانية، وأربعة بالمائة فقط، من السكان يتمتعون بدخل عائلي يزيد عن خمسة عشر ألف ليرة لبنانية سنوياً.

وبناء لهذه الدراسات الآتفة الذكر يستدل أن هناك فروقات كبيرة بين مستويات الدخل، وان فئة قليلة من السكان هي صاحبة الحظ في النسبة الكبيرة من الدخل الوطني لا يتجاوز عدد أفرادها الأربعة بالمائة من السكان، وإذا انتقلنا لبحث الضرائب التي يدفعها المكلف اللبناني لوجدنا الأرقام المذهلة التالية: الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها، مائة وسبعة وثلاثون مليون ليرة، أي ستة وعشرون فاصل تسعة بالمائة، الضرائب والرسوم الغير مباشرة مئتان وثلاثة وأربعون مليون، أي سبعة وأربعون فاصل خمسة بالمائة، حاصلات أملاك الدولة، اثنان فاصل أربعة بالمائة، إيرادات متفرقة تسعة وخمسون مليون، أي احد عشر فاصل سبعة بالمائة، واردات ناتجة عن الغاء اعتمادات وقروض سبعة وخمسون مليون، أي احد عشر فاصل خمسة بالمائة، فيتبين مما تقدم أن الضرائب والرسوم غير المباشرة تأتي في المرتبة الأولى من حيث واردات الدولة، هذا عدا عن الضرائب والرسوم المباشرة التي تقع على كاهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة، بمعنى أن تحصيل سبعة وأربعين فاصل خمسة بالمائة من واردات مشروع الموازنة يقتطع بصورة غير مباشرة من دخل الطبقات الفقيرة بغض النظر عن دخلها المحدود، وان تحصيل الضرائب المباشرة، البالغة نسبتها ستة وعشرين فاصل تسعة من اجمال واردات مشروع الموازنة يقع عبئها على فئة الموظفين والطبقات المتوسطة والفنية على السواء بتفاوت بسيط، لأن فئة الموظفين والمأجورين هي الفئة الوحيدة من اللبنانيين التي تدفع ضريبة الدخل كاملة، إذ أن الضريبة تقتطع من أصل الرواتب بكل دقة ونظام، بخلاف الفئات الأخرى التي تتهرب من دفع ما عليها بشتى الوسائل والطرق المشروعة والغير مشروعة وسأخذ من الضرائب المباشرة ضريبة الدخل، لأجعل منها أساساً لكلمتي هذه، قدرت الدولة إيرادات ضريبة الدخل عن سنة ١٩٦٥ بمبلغ اثنين وخمسين مليون ليرة لبنانية، أي بزيادة ستة ملايين ليرة عن العام الماضي، وتدل نسبة الاحصاءات على أن الدخل القومي بلبنان كان في السنوات الماضية كما يلي:

سنة ١٩٦١، ألف وسبعمائة وتسعة وثمانون مليون ليرة، وفي سنة ١٩٦٢ «١٨٧٠» مليون ليرة وفي سنة ١٩٦٣ «١٩٥٤» مليون ليرة، فإذا انطلقنا من هذه النسبة التصاعدية لوجدنا أن الدخل القومي عن سنة ١٩٦٥ يبلغ - ٢٠٠٠ - مليون ليرة لبنانية، وأعود لأبحث الضرائب المباشرة ونسبتها للدخل القومي بلبنان، أولاً نسبة مجموع الضرائب المباشرة تبلغ سبعة بالمائة، نسبة ضريبة الدخل وحدها للدخل القومي تبلغ اثنين ونصف بالمائة، ولو أجرينا مقارنة بيننا وبين الدول الرأسمالية المتقدمة الأخرى، لأننا نعيش في ظل النظام الرأسمالي الحر الذي ارتضيناه ونتشبت به، لوجدنا نسبة هذه الضرائب تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ بالمائة من مجموع الدخل القومي أي خمسة أضعاف ما يحصل بلبنان، وإن نسبة الضرائب المباشرة لمجموع الضرائب التي هي - ٢٦ - فاصل تسعة تبلغ في البلاد الأخرى ٥٥ أو ٦٠ بالمائة من مجموع الضرائب هذا التفاوت بدفع الضريبة يفرض علينا التساؤل، هل ان النظام الضرائبي المعمول به حالياً في لبنان يساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية، والقضاء على التخلف الاقتصادي، وعلى الأنظمة المعمول بها مما نحقق ما نصبو إليه، ان منطق الحوادث يفرض تطوير الأنظمة والفاهيم وتعزيز وسائل الحماية لصالح الخزينة العامة، وأهمها جعل التصاريح عن ضريبة الدخل علنية، فيطلع عليها كل لبناني ويمكنه أن يحاسب بموجبها الادارة ان قصرت والمكلف أن أقفل دخله، وهذه العلنية معمول بها في كثير من البلدان الرأسمالية الراقية، التي تطبع في كل سنة دليلاً لمكلفي ضريبة الدخل، أشبه بدليل دائرة الهاتف التي تطبعه ادارة التلفون عندنا في لبنان يهدي الرأي العام على الأرقام يعني حتى نشوف كل مكلف ما هو المقدار الذي يدفعه سنوياً إننا بحاجة إلى نظام ضرائبي معتدل متطور يساعد على اجتذاب رؤوس الأموال ويساهم في التنمية الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية.

أما الملاحظة الثالثة: فننحصر بوفرة الأموال التي تدفعها الدولة كل سنة لقاء بدل اجارات الدوائر الحكومية والتي تبلغ سنوياً حوالي العشرة ملايين ليرة، فلو وضعت الدولة مشروعاً طويلاً لآمد لبناء دور حكومية في بيروت والملحقات، لما دفعت سنوياً أكثر من عشرة ملايين ليرة لبنانية نفقات بناء ولوفرت عن نفسها مؤنة الانفاق الغير مجدي الواقعة فيه الآن.

وأصل الآن إلى الملاحظة الأخيرة وهي التي اعتبرها أهم من الملاحظات السابقة، وعنيت بها سوء توزيع النفقات وحرمان بعض المناطق أو المرافق الحيوية منها. وأهم ما ورد فيها أن وزارة الأشغال شملت سائر المناطق اللبنانية ما عدا بيروت، فقد خصصت مثلاً مبلغ - ١٢ - مليون ليرة ونيف لكل محافظة لإنشاء طرق جديدة فيها، عدا عن صيانة الطرق القديمة وحرمت من نعمها مدينة بيروت، والواقع أن هذا الأمر لا يجوز أن يستمر على هذا النحو، وأتمنى على وزير المالية وأنا على يقين أن رأيه من رأيي في هذا الموضوع أن يلحظ في المستقبل لبلدية بيروت مبالغ

سنوية لا تقل عن المبالغ المفروضة للمحافظات الأخرى، لتتم المساواة بين أبناء لبنان، وإني إذ أختتم كلمتي هذه أكرر شكري للدوائر المختصة في وزارة المالية على الجهود الذي بذلته لتحضير هذه الموازنة وأرجو من الحكومة المحترمة أن تأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار لكي تساهم في تطوير لبنان وانصاف بنيه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوز

نهاد بوز: دولة الرئيس

كان بودي أن أقول كلمتي في المناقشة العامة لهذه الميزانية بحضور رئيس مجلس الوزراء الذي أدلى بتصريح في الجلسة السابقة لا يمت بصلة إلى هذه المناقشات، وأفادنا عن انه حافظ على قيمة الليرة اللبنانية.

أما الآن وهو غائب، فإني أرجي هذه المناقشة وتلك الملاحظات القيمة إلى ما بعد عودته بالسلامة ان شاء الله.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب

جان حرب: دولة الرئيس

لا يسعنا المجال ضيق أن ندخل في نطاق الأرقام ونحاسب الدولة، وطالما أن أكثرية الزملاء النواب قد انصرفوا من الجلسة لذلك أرجو الرئاسة أن تعطينا الكلام في الجلسة القادمة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم جان عزيز

جان عزيز: دولة الرئيس

يؤسفني أن تكون المناقشة قد أخذت هذا المآخذ، ولكنني سأستمر قياماً بالواجب، ونزولاً عند رغبتكم ولن أتطرق إلى النظريات، بل، أريدي أن أكون فلاحاً لبنانياً بسيطاً ساذجاً يعزف عن المبادئ والنظريات العلمية ويطرح أسئلة بينه وبين نفسه، ومن ثم يطرحها على ممثليه وعلى حاكميه ليتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من المناقشات القيمة التي أدلى بها الزملاء الكرام أمس وهذه الليلة، السؤال الأول الذي يطرحه هذا الفلاح الساذج هو لفرض ضرائب تتناسب مع الوضع اللبناني ولتحديد نسبة الضرائب بين المباشر وغير المباشر، الا ينبغي بادیء ذي بدء، أن نحدد سياسة انفاق، لنعرف ويعرف اللبناني الذي سيدفع من دم قلبه وعرق جبينه هذه الضرائب ليعرف ما هي المشاريع التي يريد أن يمولها، وتريد الدولة أن تنفذها وبامكانها أن تفعل. ولتحديد هذه المشاريع لحقبة من الزمن، الا ينبغي أن يكون هنالك جهاز أو أجهزة تخطط للمدى البعيد، وما هي هذه الأجهزة؟ نظرياً، وزارة التصميم هي التي يتوجب عليها أن تخطط

هذه المخططات، وان تدل الحاكمين وممثلي الشعب وأفراد الشعب على هذه المشاريع، فهل بإمكاننا براحة ضمير أن نقول، ان وزارة التصميم تقوم بهذا الواجب كاملاً شاملاً أم لا؟ هذا هو السؤال الأول، ثم السؤال الثاني، ليدفع المواطن الضريبة بأمانة وعن طيبة خاطر، ألا ينبغي أن يؤمن وأن يثق بأن الأموال التي يدفعها تصرف في وجوهها، تصرف لاسعاده وتأمين الرفاهية له في القرى والديساكر والمدن، في شتى الحقول، في الصناعة والزراعة والتربية الخ... هل بإمكاننا أن نقول أن الدولة منذ عهد الاستقلال إلى يومنا هذا، زرعت في ضمائر المواطنين هذه الثقة، في الدول الراقية، يؤمن المواطن، ان الأموال التي تقتطع منه، إنما تقتطع لرفع الاجداد ولتعزير المواطن وتأمين الأمن، والرفاهية له ولأولاده، وللتطبيب المجاني. كل هذا نطلبه، وقد شرعت الحكومات في الأونة الأخيرة تتحسس بهذه الواجبات، ولكنها لسوء الحظ، لم تتمكن حتى الآن، من أن نحمل المواطن على الاقلاع عن أنانيته وعلى الثقة بدولته وبحكومته، لا يمكن مهما تقلبت القوانين وتغيرت، ان نحسن طرق الجباية تحسناً محسوساً وملموساً إذا لم نبتدىء من هنا، من نقطة زرع الثقة في ضمير المواطن بأن الدولة هي له ومنه، وإنها دائبة وساهرة على تأمين مصالحه السؤال الثالث، يحوم حول قضية القروض، ولا أريد هنا أيضاً أن أنظر إلى هذه القضية نظرة علم فقط، بل نظرة بساطة وسداجة كما قدمت، أنا من القائلين مع جمهرة المواطنين فيما أعتقد، بأن القرض سواء أكان خارجياً أم داخلياً، إذا كان المقصود منه أن نوازن الموازنة ثم أن ننفذها بالروتين المشكو منه حالياً، يكون عملاً ناقصاً وخطراً وسخيفاً، أنا أقول بالقرض إذا كان هذا القرض من شأنه، أن يدفع بلبنان مئة سنة إلى الأمام بوقت قريب وبسرعة وزخم يجعله في الطليعة في قرى السياحة والاصطياف وبشتى المرافق التي تنفق عليها الدولة سنة بعد سنة الملايين وتدور الملايين أيضاً، إذا تمكنا بواسطة هذا القرض، أن نجعل من لبنان كما يجب أن نجعل بلداً سياحياً واصطيافياً وأثرياً تأتيه الألوف بل الملايين رغبة في هوائه ومناخه والأمن المستتب فيه، والرغبة في الاستطلاع على تاريخه وتاريخ هذه المنطقة دفعة واحدة، مريح للقرض ومريح للملايين، سواء ترتبت على هذا الجيل وحده، أو ترتبت على الأجيال المقبلة أيضاً، أما إذا كنا نريد أن ننقل عاتق الدولة وعاتق المواطن، ثم ان نعجز عن صرف هذه الملايين في وجوهها المنتجة المجدية، فإننا نكون قد جنينا على أنفسنا في هذا الجيل وعلى أبنائنا وأحفادنا في الأجيال المقبلة.

عطوفة الرئيس، قلت كلمة أثناء المشادة الكلامية التي حصلت بين دولتك وبين الزميل الدكتور مخير والتي أرجو أن لا يبقى في صدرك وفي صدره شيء من آثارها، قلت لن يتغير شيء على الرغم من هذه المناقشة، وقد تكون على صواب، ولكننا نقوم بواجبنا تجاه ممثلينا، على أمل أن يعتمد المسؤولون، ان لم يكن على الفور، أقله في السنوات المقبلة، على أخذ هذه الملاحظات

الصادرة عن العقل والضمير بعين الاعتبار، والمأمول أن يعمد المسؤولون في وزارة المال وهم يتحلون بالوطنية والكفاءة وعلى رأسهم معالي الوزير، إلى درس الميزانيات المقبلة وتعديل ما يمكن تعديله في هذه الميزانية بالذات، على ضوء هذه الملاحظات التي ابداها الزملاء، وشكراً لك يا دولة الرئيس وللزملاء لأن الوقت قد تأخر وقد انتصف الليل، عذراً على افساح المجال لي لابداء هذه الملاحظات البسيطة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم اللواء جميل لحود.

جميل لحود: دولة الرئيس، الزملاء الكرام،

إنني في هذه الندوة لم أكن دائماً من مؤيدي طريقة ادارة الجلسات، وكنت في بعض المناسبات أبدي بعض الملاحظات والاعتراضات على الرئاسة الكريمة لكي تحافظ على النظام الداخلية، وكنت في بعض الأحيان مصيباً، إنما فيما يتعلق بجلسة الليلة فإن الضمير لا يسمح لنا إلا أن نتوجه بالثناء على الرئاسة لأننا ونحن في دورة استثنائية يطلب منا درس الموازنة ثم درس بعض المشاريع العجلة المكررة، نرى أن الرئاسة تستعجل عقد الجلسات الواحدة بعد الأخرى، حتى يتيسر للمجلس الكريم انجاز ما دعينا لدرسه في هذه الدورة.

أما بصدد مناقشة الموازنة فإنني أرى مع الأسف أن بعض الزملاء كانوا قد طلبوا الكلام بهذه المناسبة ودعوا إلى الكلام أمس، وطلبوا تأجيل الكلام إلى اليوم وإذا بهم يتغيبون عن الجلسة، فما هو ذنب الرئاسة أيها الزملاء.

إنني لا يمكن بهذه المناسبة إلا أن أهنيء الرئاسة على هذا السلوك وأرجو من الزملاء الكرام أن يأخذوا هذا التدبير بعين الاعتبار.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ موريس الجميل،

موريس الجميل: عطوفة الرئيس.

إنني أثنى على ما جاء على لسان الزميل الكريم حضرة اللواء لحود، وأعتبر أن مناقشة الميزانية هو العمل الرئيسي الأساسي للمجلس، وينتج عن الميزانية ليس فقط سياسة البلد طيلة مدة سنة، ولكن حياة البلاد منوطة بها لسنين عديدة، ويؤسفني جداً أن أصل بدوري للكلام إلى وقت لا يمكن أن أتابع فيه نقاشاً مجدداً في هذه الميزانية.

الرئيس: مع العلم بأن الساعة الآن ١٠/٤٥ وانعقدت الجلسة في الساعة التاسعة، يعني لم يمض أكثر من

ساعتين على بدء المناقشة،

موريس الجميل: عطوفة الرئيس،

أنا لا أوجه أي انتقاد أو ملامة للرئاسة الكريمة. إنما أريد أن أقول أن المجلس النيابي بكامله هو المرجع الأخير والأعلى لسياسة البلاد، والمسؤول قبل الحكومة في توجيه سياسة البلاد. ولذلك كنت أود أن أناقش الميزانية بحضور أكبر عدد ممكن من الزملاء لتتحمل سوية نتيجة هذه الميزانية، عطوفة الرئيس. حتى نتمكن في المستقبل أن نضع ميزانية تظهر من خلالها توجيهات سياسية ناتجة عن السياسيين فإني أرى أن لا توضع الموازنة في المستقبل من قبل الإدارات في الدولة، ولكن أن توضع الخطوط الرئيسية والمبادئ الأساسية للموازنة في اللجان البرلمانية المختصة، وتدور المناقشة بحضور الأجهزة المختصة، فيشعر كل موظف من الوزارات المختلفة، بمشيتة ممثلي البلاد في وضع مخططات الميزانية، أما الآن إذا شئنا أن نصارح أنفسنا فيجب أن نقر أن الميزانية توضع في مجموعة من الوزارات بواسطة بعض موظفيها، وكثيراً من الأحيان بواسطة موظفين ثانويين يرسمون خطة سياسة البلاد، وعندما تأتي هذه المجموعة من الوزارات المختلفة إلى وزارة المالية، المصلحة المختصة هناك. ومن حسن الحظ أن يكون فيها موظفون أكفاء يسعون على قدر المستطاع لأن يصححوا ما جاءهم من باقي الوزارات بلباقتهم الشخصية دون أن يكون لهم السلطة الفعلية، بينما نرى أن في البلاد المتطورة الناضجة سياسياً ومالياً، توجد وزارة خاصة للميزانية. ونتيجة هذا العمل وإن كانت توصلت الأجهزة المختصة في وزارة المالية في هذه السنة أن تجتمع بوزارة التصميم لتزيد الميزانية، التي إذا تمعنا فيها لعرفنا من الذي وضعها في مختلف الوزارات. ولا أنتقد هنا وزارة المالية، لأنها كما قلت تسعى على قدر المستطاع أن تصحح الأخطاء، ماذا نرى، سياسة بناء القرية مثلاً، لماذا نعيش في لبنان، ما هو مبرر وجود هذا البلد، أليس لبناني القرية؟ لماذا نتبجح بانعاش القرية كلامياً، لماذا نعد ونقول، الضيعة، عوداً إلى الضيعة، اللامركزية، لماذا تعمل الفرق المتعددة الأطراف، أليس لانعاش وبناء القرية، فما هي المبالغ الموجودة لبناء القرية وتجهيزها في ميزانية تبلغ خمسمائة مليون ليرة وكسور، ماذا أعطي منها إلى القرية. حتى الآن لم نزل نعطيها «كشادة» بواسطة وزارة الداخلية بعض الدريهمات كصدقة، أمن المعقول يا سيدي أن يستمر وضع كهذا الوضع، تباحثنا في أمور عديدة وسمعنا انتقادات مريرة، ولكن لم نبحث بأساس البلاد، أي القرية اللبنانية، لا يزالون في القرية حتى اليوم يذهبون ويستجدون من كل وزارة ويترجون ويتسكعون، في جميع الحقول، فلذلك أقول مع احترامي إلى التقليد المتبع بارسال الميزانية كمشروع إلى المجلس النيابي وتدرس بواسطة لجنة المالية بالمناقشة مع مختلف الوزارات وتدرس في لجنة الاشغال، أما باقي الحقول وباقي اللجان، فكأن ليس لها أي صلة بسياسة الحقل المولجة فيه. فلذلك يجب أن نقلع عن هذا التقليد وإن يمر مشروع الميزانية في مختلف اللجان البرلمانية، وأقول أكثر من ذلك لكي يتحمل هذا المجلس كافة مسؤولياته عليه قبل وضع مشروع الميزانية أن يضع المخطط وعلى الموظف الصغير أم الكبير في أي وزارة أن يتقيد فيه، ولا يترك الأمر لموظف صغير في إحدى الوزارات أن يرسم هو خطة سياسة الدولة بوضع الميزانية، مع كل احترامي إلى رؤوسائه وإلى وزرائه. فرجائي من المجلس الكريم أن يتخذ موقفاً صريحاً بهذا الشأن، وأن يقر مبدأ اجتماع اللجان في أول دورة عادية، غير الدورة المخصصة لمناقشة الميزانية لاعطاء الأولوية في رسم سياسة البلاد بوضع مخطط الميزانية، وإذا تركنا الأمور على ما هي عليه الآن، فعلياً أن نتحمل أمام ناخينا مسؤولية ميزانية وضعت من قبل موظفين

في مختلف الوزارات، سعى المختص في وزارة المالية أن ينسق ما بينها. هذا في أسلوب وضع الميزانية، ولا يسعنا أن نقلع عن عاداتنا وعن نتائج هذه العادات، ما لم نغير نحن، في البرلمان الطرق والأساليب. ومن جهة ثانية وان كان ما سأقوله ليس في صميم الميزانية، ولكن في مبدأ أساس وضع الميزانية، لأن الميزانية كما نعلم هي المخطط المجسم لسياسة البلاد فنقول: الميزانية جامعة كل شيء، ويترامى إلى مسامعنا كثيراً من الأحيان، وهذا مما فرض علي في هذه الأمسية أن أتكلم عن مسألة الاقتصاد الحر، والاقتصاد الموجه، لأن لهذه الكلمات صدى عميقاً جداً في نفوس المستمعين، والمعروف أن لبعض الكلمات ما يسمونه Charge et motivo-passioneles

عندما يسمح في الخارج أن النقاش في لبنان يدور على ما يسمونه اقتصاداً حراً أو اقتصاداً موجهاً ترتاب الأفكار، وهنا في لبنان أيضاً ترتاب الأفكار، وهذا شيء صعب وله نتائج وخيمة. فيتوجب علينا أن نضع بعض النقاط على الحروف، ليكون الرأي العام في الداخل والخارج على بينة من سياستنا بطريقة واضحة للأسف إننا ننسى كثيراً من الأحيان، ان الكلمة، هذه الطاقة الجبارة، تفقد أحياناً من تحديدها، لأن لا تحديد للكلمة، فللكلمة تاريخ تبدأ في معنى، وتصل إلى معنى، والبرهان القاطع، إذا أخذنا بعض الأمثال عن تغيير مضمون الكلمة، التي تصبح جوفاء وان كانت باقية في طاقتها التأثيرية، لأنه يبقى لها حساسية في النفوس، مثلاً «البرج» من الذي منا يتصور أن البرج كان قلعة موضوع عليها المدافع، على «عالسور» من منا يفكر ويتصور أنه كان في الماضي سور بيروت، «باب ادريس» المزرعة «ميناء الحصن» عندما نتكلم عن اقتصاد حر، واقتصاد موجه، بالواقع نحن أمام معركة كلام، لانه لم يعد في العالم اقتصاد حر أو اقتصاد موجه «صار في مخلوطه» وهذا ما يقوله:

Nous savons, dit Paul Valery, que dans toutes les branches de la connaissance, un progrès décisif se déclare au moment où des notions spéciales, tirées de la connaissance précise des objets memes du savoir et faites exactement pour relier directement l'observation à l'opération de la pensée, et celle ci à nos pouvoirs d'action, se substituent au langage ordinaire, et moyen de première approximation que nous fournissent l'éducation et l'usage. Des définitions et des conventions nettes et spéciales viennent remplacer les significations d'origine confuse et statistique.

إذاً يوجد كلمات تصبح على مدى الزمان فارغة من معناها، لا يوجد حرية بل توجد حريات، وهذه الحريات تتطاحن في ما بينها، ولذلك على الدولة أن تؤمن الشروط اللازمة لوضع السلام ما بين مختلف الحريات. وهذا ما يسمونه التنظيم والتنسيق، فإذا، عندما تقوم الدوائر بإحدى واجباتها بوضع تنظيم لبعض الحقوق الاقتصادية لا يعني بذلك انها اتبعت سياسة اقتصادية توجيهية، ولكن الدولة تقوم بإحدى واجباتها التي تفرض عليها تحقيق الشروط لتأمين الحرية، لأن الحرية لا تنبع من الفوضوية، ولكن الفوضوية تقضي على الحرية، ولذلك أريد أن يسمع في الخارج إننا عندما نضع قوانين اقتصادية نضع بالواقع أسس الحرية. وهنا أيضاً تنتج مجموع من المشاكل التي تتبع عن عدم الظهور الواضح للمعاني، فهناك مجموعات ثلاث من المشاكل: المجموعة الأولى، الناتجة عن عدم الوضوح في الأساس، والمشكلة الثانية، ناتجة عن عدم معرفة تحويل معنى الكلمة،

والمشكلة الثالثة، ناتجة عن مستغلي هذا الغموض، فإذا قلنا المجموعة الأولى نرى، بأننا نخلط بين التنظيم التقني للاقتصاد والاهداف الايديولوجية والاهداف الفلسفية، مثلاً لا تمسوا الاقتصاد الحر فالاقتصاد حر. وبهذا نكون قد خلطنا بين الاقتصاد الحر بمعناه، وبين الاستيلاء على الأملاك الفردية. يعني التطاحن بين الأملاك الفردية والملكية العامة. فإذا عندما يصير ردود فعل هل ان النظام المقصود يقضي على ملكية الفرد أم لا؟ مجموعة المشكلة الثانية إذا كنا في ايدولوجية اشتراكية، أم ايدولوجية شيوعية، أم ايدولوجية رأسمالية فكل هذه الايديولوجيات لا يمكنها إلا أن تحترم القواعد التقنية والاقتصادية، يعني واحد واحد اثنين إذا كانت اشتراكي، أو شيوعي، أو رأسمالي، لذلك نحن مجبورون شئنا أم أبينا إلى أي فلسفة ننتمي أم إلى أي ايدولوجية ننتمي، ان نقوم بالأعمال وفقاً لقواعدها العلمية التقنية، أما ماذا تكون نتيجة هذه الأعمال، هل ستستولي الدولة على هذه الملكية أما إنها تبقى ملك الفرد، فهذه مسألة ثانية، ولكن نتائج الأعمال، ونتائج النشاط، هما مستقلان عن الايديولوجية لاستعمال نتائجها في النهاية. ولي على ذلك برهان - وقد حصلت في الأيام الأخيرة انتقادات كثيرة على أعظم عمل جبار جريء أقدم عليه في هذا البلد إذ أنه من الجرأة النادرة، أن يجابه الانسان مجموعة تفكيرها غير تفكيره، وذلك عندما أدخل فؤاد شهاب المخططات العلمية التنظيمية في الدولة. وأكرر القول، عندما أقدم على هذا العمل كان عمله أكثر جرأة، من اليوم الذي كان يجابه فيه خط النار، ولذلك يستحق كل تقدير، والمستقبل سيبين لنا أهمية هذا العمل الذي لم يبدأ حتى الآن باعطاء ثماره الحقيقية الكاملة والبرهان على ما أقوله هو إننا اليوم، ومعالي الاستاذ يوسف هراوي يعلم ذلك جيداً، نتخبط في مسألة تصريف انتاجنا الزراعي، انظروا أيها السادة، أين أوصلنا عن عدم التصميم والتخطيط، الفرق في أجرة نقل صحارة التفاح مثلاً ما بين جنينة وجنينة أخرى في مكان آخر، هو عشرة قروش للجنينة الأولى، وأربعون قرشاً للجنينة الثانية عدم تخطيط الشؤون المالية، يوجد دونم ينتج ستة أطنان، ودونم آخر انتاجه ستمائة كيلو، وهناك تخطيط التسليف، أي سياسة النقد والتسليف لدونم - ٦٥٠ - ليرة سنوياً فائدة، ولدونم - ٢٤٠ - ليرة فائدة، فكيف يمكن باقتصاد فوضوي كهذا أن نجابه الأسواق الخارجية، إذاً، على حد قول الذين ينتقدون التخطيط والتصميم يجب أن نترك الحبل على غاربته حتى يتخبطوا في بعضهم، ومثل ما قال بعضهم نقضي على شجرة التفاح. شيء آخر نحن بلد نحتاج قبل مرور خمس سنوات أن نؤمن الانتاج ثلاثمائة ألف مرتزق جديد مورد، أتعلمون يا سادة، إنه عندنا مساحة عشرة آلاف كيلو متراً مربع تقريباً من الأرض، ومن أصل هذه المساحة يوجد ما يقارب ثلاثة آلاف ومئتان وسبعة وأربعون كيلو متراً أراضى زراعية. يوجد من أصلها فقط اثنان وثمانون كيلو متراً للزراعة التي تروى دائماً، ومن أصل ٢٤٢٤ كيلومتراً أراضى صالحة للزراعة المروية، لا يوجد سوى ٤٨٢ كيلومتراً فقط، يعني علينا أن نهدر تروتنا ونخفق أجيالنا المستقبل، لماذا؟ لكي لا نمس الحرية ولكي نخلط بين الحرية والتنظيم والتنسيق. وأحسن من ذلك يوجد أناس، كما قلت لكم عن مجموعة المشكلة الثالثة يستفيدون من هذا الغموض يوجد أناس يهتمهم أن تبقى الفوضى لانهم يقطفون الزبدة ويهدرون الباقي. الزميل الأستاذ رشيد بك أتى على بعض الأرقام، لا أود الرجوع إليها، ولكن أريد أن أقول ما يلي عن القطاع الذي تبجح بقوله عنه انه هو البلاد والذي نحن لا ننكر أن له دوراً

كبيراً ويجب صيانته ويجب تعزيزه، ولكن هذا ليس معناه إنه يجب القضاء على باقي القطاعات الاقتصادية. خمسون بالمائة من أهالي البلاد لهم ثمانية عشر بالمائة فقط من الدخل الوطني، واثنان وعشرون لهم اثنان وثلاثون بالمائة، وأربعة عشر لهم اثنان وعشرون بالمائة، وأربعة بالمائة لهم اثنان وثلاثون بالمائة، هذا ما يسمونه في بلاد العالم: Le secteur de Requin يعني قطاع الموت.

يعمل في الزراعة يا معالي الوزير، مئة وخمسة وتسعون ألف عاملاً، ويعمل ستة وعشرون ألف عامل في القطاع الذي تقوم قيامته ليدافع عن الحرية كأن الحرية مست عندما ينظم الاقتصاد أي إنه يجب أن يسمح لهؤلاء الستة وعشرين ألفاً أن يقضوا على بقية البلاد. ولا يسعني إلا أن أهنيء معالي وزير الاقتصاد الغائب، على جراته وشجاعته لمجابهة وجوب تحقيق تنظيم الاقتصاد في البلاد، وانقاذ الحريات بفضل هذا التنظيم. ولا يسعني إلا أن أرجو دولة رئيس مجلس الوزراء بالوكالة، ان يهنيء معالي وزير الداخلية لما رأيناه ليلة عيد الميلاد، من حفظ النظام والسكينة ووجود رجال الأمن في جميع المراكز الحساسة، لمنع بعض الأشخاص الذين تسول لهم أنفسهم الأقدام على الأعمال الشاذة، وكذلك تأمين حركة السير، فأرجو أن تبلغ معالي وزير الداخلية شكرنا وتقديرنا له، حيث إنه أثبت وجود وهيبة وزارة الداخلية كما يجب أن تكون،

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور مانويل يونس

مانويل يونس: دولة الرئيس،

إنني أتنازل عن حقي بالكلام وأكتفي بأن أسجل بدلاً عنه، أسفي الشديد لعدم تأمين اللجوء الملائم للمناقشة التي يتوقف عليها ليس فقط أسباب تقدم البلاد مالياً واجتماعياً وعمراً، بل أيضاً الأسباب الرئيسية التي أوجبت بأن يكون لهذه البلاد مجلس نيابي مؤتمن على مصالح الشعب وعلى حياته ومستقبله.

الرئيس:

حضرات الزملاء المحترمين

ايضاح من الرئاسة لا بد منه، لقد طلب إلي الكلام أكثر من عشرين نائباً في الجلسة السابقة، وقد تكلموا جميعهم، وقد دعوت حضرات النواب السادة: سليم لحود، وجوزف مغيب، والأب سمعان الدويهي، وعبد الله الغطيمي، وجان حرب، للكلام حيث لم يتمكنوا من الكلام في الجلسة السابقة، فأجابوا بأننا ستتكم في جلسة قادمة، وفي هذا النهار لقد أعطيتهم حق الكلام بناء لرغبتهم فمنهم من رفض التكلم ومنهم من تنازل عن الكلام، لهذه الأسباب أرجو أن يسجل ذلك في المحضر، وأعلن بأن المناقشة في الموازنة بصورة عامة قد انتهت، وسنعود للبحث في الموازنة بالتفاصيل بنداً بنداً بحسب تنسيق أبوابها وأجزائها.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور شهيد الخوري

شهيد الخوري: سيدي الرئيس،

حضرات الزملاء،

الحمد لله، بدأ الشعب اللبناني يتلمس حقيقة أوضاعه الاقتصادية وامكانياته المالية وذلك من خلال مستوى الانتاج العام وضرورة تقديره لمسؤولياته في تحسين ورفع مستوى طاقاته الانتاجية.

إنني أشكر وزارة المالية لأنها عدلت عن مبدأ الاستقراض كوسيلة لتعادل الموازنة.

ان أعداد الموازنة ودرسها، وان يكن من اختصاص الحكومة والمجلس فهو شأن يهم جميع المواطنين، إذ يرغب المكلف اللبناني في أن يعرف كيف تصرف أمواله. لذلك لا يسعني إلا أن أكون متأثراً بأوضاع المواطنين. وها هي ملاحظاتي على مشروع الموازنة.

١ - ان الضرائب المباشرة بلغت / ١٣٧٧٠٠٠٠٠ / في حين بلغت الضرائب الغير مباشرة، وهي التي يقع عبئها على الجماهير / ٢٤٣١٠٠٠٠٠ / أي ما يعادل تقريباً ٤٥٪ من مجموع الموازنة.

الشركات ذات الامتياز دفعت في سنة ١٩٦٣، ٢,٤٢١,٠٠٠ ليرة، في حين قدرت الضرائب عليها في الموازنة العامة ٢٢٥٠,٠٠٠ ليرة فقط، مع العلم أن الشركات ذات الامتياز تشكل العنصر الاساسي في الاقتصاد الوطني.

ان الزيادات التي طرأت على بعض الوزارات هي زيادات مستغربة، وخاصة في وزارة الزراعة التي أصابها مليون ليرة فقط، مع العلم أن الشعب يتطلب منها الكثير ويعلق على أعمالها الآمال الكبيرة. فهي قليلة الحظ حتى من أمها.

أحد المواسم الزراعية الهامة هو التفاح. وقد اهتمت الحكومة الكريمة وساعدت المزارعين بعشرة ملايين ليرة. بينما زادت موازنة وزارة الزراعة مليون ليرة فقط. إننا لا نفهم ذلك.

أكرر أقوالي السابقة مطالباً بإيجاد أسواق جديدة لتصريف التفاح وجميع المنتجات الزراعية، وذلك باتجاه سياسة خارجية قائمة على مبدأ التكافؤ.

ورد في التقرير حول مشروع الموازنة فكرة إعادة النظر في السياسة الضريبية العامة، وهذا ما نتمناه، شرط أن يقوم على أسس، تأخذ بعين الاعتبار، مصلحة المكلف اللبناني مع المحافظة على الرأسمال الوطني، وألفت نظر الحكومة إلى ضرورة إعادة النظر أيضاً في القانون الذي يعفي الشركات الكبرى والمؤسسات من الضرائب.

بصدد موازنة المصالح المستقلة - وقد وردت بشكل بيان في الصفحة ٤٢٤ من مشروع الموازنة

العامة، فإذا هي لسنة ١٩٦٤ : ١٨٥٨٣١٢٣٣ ليرة. أما بالنسبة لسنة ١٩٦٥ فلا أجد هناك أي تنويه أو تقدير. هل يمكن معرفة الأرباح المحققة من هذه المصالح؟

سيدي الرئيس، ان لبنان بلد سياحي بتاريخه وطبيعته ومزاج أبنائه. إننا نأمل من هذا العهد وعلى رأسه فخامة الرئيس أن يرفع بعنايته هذا الأمر، وأن تولى حكومته الاهتمام الذي تستحقه هذه المصلحة بالنسبة للمدن والمراكز السياحية والتاريخية في لبنان.

ان مدينة جبيل، مهد التاريخ وأولى صفحاته، يؤمها السياح من جميع أنحاء العالم تدعوكم أيها السادة إلى التفكير جدياً بأحيائها بعد غياب طويل، وهي الواقعة في قلب لبنان.

وختاماً، أيها السادة، هناك أعمال لا بد من التنويه عنها، وهي تلك المنجزات التي تمت في العهد السابق، كالبنك المركزي والضمان الاجتماعي وغيرها. نأمل أن تصان هذه المشاريع الحيوية ويتم تنفيذ ما لم ينفذ منها في حينه.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية: دولة الرئيس، حضرات الزملاء

لا بد لي في ختام هذه الماقشة، إلا أن أشكر النواب الكرام الذين ناقشوا هذه الموازنة أو بالأحرى مشروع الموازنة المقدم من الحكومة ولا بد لي أيضاً إلا أن أشكرهم على الملاحظات والتوجيهات القيمة التي أبدوها والتي نتعهد بأن نأخذ بها في المستقبل لا بشخصنا الكريم، بل بشخص الأجهزة التي تضع الموازنة، لا بد لي أيضاً إلا أن أشكر الزميل الشيخ مورييس الجميل على الكلمة القيمة التي تفضل بالقائها المتعلقة بالتخطيط والتصميم في وضع الموازنة،

أنا أيها السادة من المؤمنين بسياسة التصميم ومن القائلين بوجوب وضع خطة عامة شاملة تتناول كافة مرافق البلاد، ومن القائلين أيضاً بأنه يجب علينا في يوم من الأيام أن نصل إلى وضع الموازنة البرنامج، وأعني بذلك الموازنة التي تعمل على تنفيذ الخطة الموضوعية، الخطة المدروسة، الخطة التي يجب علينا أن نعتمدها لآمد طويل، وعندما نصل إلى تحقيق هذه الفكرة، نكون قد خطونا خطوات كبيرة نحو الاستقلال السياسي والاقتصادي في آن واحد، وأملّي وطيد بأن وزارة المال ستعمل على تحقيق غاية الشيخ مورييس، واستمحيكم عذراً، إذا ذكرت أسماء الزملاء الذين تكلموا بهذا الخصوص والسلام عليكم.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين

لقد انتهينا من مناقشة الموازنة بصورة عامة، وإنني أرفع الجلسة على أن نباشر بدرس الموازنة بصورة تفصيلية نهار الثلاثاء القادم الساعة الثامنة مساءً.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف مساءً بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ الساعة الثامنة مساءً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة. للبحث بالموازنة بصورة مفصلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة الرابعة

المنعقدة في الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الثلاثاء الواقع

في الثاني عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٥

المواضيع المبحوثة:

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - متابعة مناقشة مشروع الموازنة بصورة عامة

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٦٥ في الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الثلاثاء الواقع في ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: بهيج القدور، رشدي فخر، مانويل يونس، جان عزيز، راشد الخوري، عبد الله الغطيمي، معروف سعد، مارون كنعان، رفعت قزعون، شبلي العريان.

واعتذر السادة: كمال جنبلاط، كامل الاسعد، ممدوح العبد الله، رشيد كرامي، فؤاد البرط، ناظم القادري، انطوان سعيد، صائب سلام، محمود عمار، ميمون صحنوي، بشير العثمان، قبلان عيسى الخوري، رينه معوض، حسين منصور، أنور الخطيب، والشيخ خليل الخوري.

وتمثلت الحكومة: بدولة نائب رئيس مجلس الوزراء، السيد نسيم مجدلاني، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: تقي الدين الصلح، عثمان الدنا، انطوان صحنوي، الشيخ بيار الجميل، الدكتور يعقوب الصراف، ادوار حنين، غالب شاهين، علي عرب.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين

المعتذرون - تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: الغائبون - تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص الجلسة السابقة

فتلى الملخص التالي

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٥ في الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الجمعة الواقع في الثامن من كانون الثاني لسنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: اندريه طابوريان، جورج كرم، عزيز عون، حبيب كيروز، نايف المصري، سالم كبارة، سليمان فرنجية، قبالن عيسى الخوري، معروف سعد، انطوان مالح، رفعت قرعون، شبلي العريان، مخايل الدبس، أنور الصباح.

واعتذر السادة: كمال جنبلاط، أديب الفرزلي، محمد عباس ياغي، مارون كنعان، أسعد بيضون، صائب سلام، بشير العثمان، رشدي فخر، الأمير مجيد ارسلان، جوزف سكاف، شارل سعد، أنور الخطيب، حسين منصور، سيمون صحنوي، نجيب صالحه، محمود عمار، منير أبو فاضل، رشيد كرامي، فؤاد البرط، هاشم الحسيني، الأمير عبد العزيز شهاب، محمد صفى الدين، سليم لحود، كامل الاسعد، خليل الخوري.

وتمثلت الحكومة بالسادة: أصحاب المعالي الوزراء: نسيم مجدلاي، بهيج تقي الدين، علي عرب، غالب شاهين، عثمان الدنا، انطوان صحنوي، موريس زوين، تقي الدين الصلح. صدق محضر الجلسة السابقة ثم تابع مناقشة موازنة عام ١٩٦٥ بصورة عامة وبعد أن تعاقب على الكلام عدد من حضرات النواب. أعلنت الرئاسة اختتام مناقشة الموازنة بصورة عامة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف مساءً بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ الساعة الثامنة مساءً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة. للبحث بالموازنة بصورة مفصلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على صحة ملخص المحضر

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ سليم لحود

سليم لحود: حالت الظروف الجوية دون حضوري إلى هذه الندوة لأتمكن من مناقشة الموازنة بصورة عامة، ولست المسؤول عن هذا التغيب فإن وزارة الأشغال العامة لم تؤمن الطريق بين بيروت والبقاع وأرى أن المعتذرين كانوا أكثر، أرجو من عطوفة الرئيس أن يفتح باب المناقشة مجدداً، حتى يتسنى للذين كانوا غائبين عن الجلسة أن يدلوا بأرائهم.

الرئيس: حضرة الزميل،

لقد أعلنت الرئاسة الانتهاء من بحث الموازنة بصورة عامة، وهذا لا يمنع أي نائب من البحث فيما كان يريد أن يبحته عند مناقشة الموازنة عند البحث في أبواب الموازنة وبنودها.

سليم لحود: نحن يا دولة الرئيس ليس لدينا مانع من ذلك، إنما نخشى أن يختصر الوقت المعطى لنا لمناقشة الأبواب في المدى اللازم لمناقشته بصورة عامة،

الرئيس:

إذا لم يكن غير هذا الاعتراض على محضر الجلسة. فقد صدق المحضر.
نعود إلى جدول الأعمال لدرس أبواب الموازنة لعام ١٩٦٥ والكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

البير مخير:

دولة الرئيس

بصدد التصديق على محضر الجلسة السابقة، أود أن أقول أن انتهاء المناقشة أو قفل باب المناقشة يأتي من المجلس كما صرحت الرئاسة في اليوم الثالث من الجلسة التي حصلت المشادة بصدها. فأنا أقول يا سيدي رداً على الرئاسة الكريمة، أن النواب عندما يبحثون الميزانية بصورة عامة ويناقشونها، ليس فقط للتسجيل كما تعتقد الرئاسة المحترمة، إنما ذلك لتنوير الرأي العام، ولجعل الحكومة تتحسس ويتحسس الموظفون، بأن هذا المجلس له رأي، وإن خفق الرأي بالذات قد يؤدي إلى نتائج من جراء المناقشة العامة. وأعطي مثلاً على ذلك أن من جراء المناقشة العامة سحبت الحكومة المادة التي كانت تطلب بها قرصاً بثلاثة ملايين ليرة والأمر الآخر يا سيدي الرئيس هو أن الزملاء بحثوا في قضية الضرائب المباشرة وغير المباشرة هذه السنة ولا شك أن بحثهم هذا قد أثر في الرأي العام والوزراء وفي وزير المالية بنوع خاص وإنني متأكد من أن هذه المناقشة العامة التي ارادتها الرئاسة أن تكون للتسجيل فقط ستعطي ثمارها لأنني متأكد من أن ضريبة الدخل المباشرة ستزيد بعض الملايين في هذه السنة من جراء المناقشة العامة، لهذا عندما نطلب أن تكون المناقشة العامة مفتوحة لا نقصد بذلك المشاغبة ولا احراج الحكومة، ان من واجبنا البرلماني والدستوري وواجباتنا كنواب أن نقوم بهذا الواجب لنخلق تياراً فكرياً ونجعل الحكومة تتأثر بهذا التيار وكما قلت، عندما كان الزملاء يبحثون في الضرائب المباشرة بنوع خاص كنت أشعر تماماً كما شعر الرأي العام بأن هذه الطريقة في المناقشة العامة ستأتي بالفائدة على البلاد وعلى صندوق الخزينة.

الرئيس:

لقد انتهت الرئاسة وأعطت الكلام لكل من طلب الكلام في تلك الجلسة، أما إذا كان الله سبحانه وتعالى قد أرسل علينا من السماء مدراراً من الثلوج فتعطينا موسماً جيداً ان شاء الله في السنة القادمة، والأستاذ لحدود لم يتمكن أن يحضر المناقشة، فأنا أعتبر أن هذه المناقشة إذا استمرت على هذا النحو فإنها غير مجدية، وأما ما قيل فيما يختص بالتسجيل، فالنائب يتكلم والرأي العام يسمع، فإذا شاء النائب أن لا يتكلم فالرئاسة لا تجبر النائب أن يتكلم فهذا لن يكن، أما فيما يختص بالضرائب وغير الضرائب، فبإمكان حضرات النواب أن يعطوا ملاحظاتهم في أثناء درس الواردات وأثناء درس النفقات بما يروونه مناسباً وموافقاً لمصلحة البلد. والرئاسة لا تمنع نائباً على الاطلاق من أن يعطي رأيه صراحة لخدمة هذا البلد. وإذا شاء حضرة الزميل أن يتكلم في البنود

وفي الأبواب وفي الضرائب فالرئاسة مستعدة لأن تعطيه الكلام متى شاء في دوره. أرجوكم، لنخرج من هذه المناقشة، هل لديكم اقتراح حضرات الزملاء المحترمين.

نهاد بويز:

ورد على لسان الرئيس الجليل الذي هو أنتم، على أن هذه المناقشات لا تعطي نتيجة فيجب أن لا نقول هذا القول، يا سيدي الرئيس تجاه الرأي العام. ان هذه المناقشات كانت على صعيد علمي وعلى صعيد فكري وعلى صعيد حسابي، مما يجعل هذه الحكومة تتحسن مرة تلو المرة مع هذا المجلس وهي بدورها على ما رأينا ترى أن هذه الملاحظات التي ابداهها هذا المجلس كانت على غاية من الصوابية وإنما ان شاء الله ستعمل بموجبها. ويجب أن يفهم الرأي العام مرة ثانية إننا هنا دائبون على العمل المنتج من أجل مصلحة هذا البلد وإننا سوف لا نضطر إلى ترديد هذه الملاحظات في المستقبل انشاء الله.

الرئيس:

حضرة الزميل، لقد أعطيتك الكلام لكي تقترح أمراً، ولكنك قلت بأن الرئاسة قالت بأن المناقشة لا تفيد، فإذا كانت المناقشة لا تفيد فما معنى وجود المجلس وما معنى وجود الحكومة. الحكومة والمجلس خلقاً لكي يتناقشا، وبنتيجة المناقشة يستخرج الصالح لخير البلاد والمجموع. والآن الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ سليمان فرنجية.

سليمان فرنجية: سيدي. أحب أن ألفت المجلس الكريم إلى مخالفة حاصلة بهذه الميزانية مخالفة من نوعين، نوع دستوري، ونوع قانوني، في الصفحة ٩٦، أرجو من معالي وزير المالية فتح الصفحة المذكورة، نرى بأن الواردات الحقيقية في هذه السنة تبلغ ٤٥٢ مليون ليرة، فالميزانية تلحظ نفقات بمبلغ ٥١٠ ملايين ليرة، هذا الفرق، وزير المالية الذي له الحق أوجده من أبواب مختلفة. الفصل الثاني يا معالي الوزير تقول به: واردات ناتجة عن الغاء اعتمادات أو عن قروض مبلغ ٥٧ مليون ليرة. إذن يستنتج بأن الميزانية فيها عجز بمبلغ ٥٧ مليون ليرة. اليوم وزير المالية عين الاعتمادات التي يجب أن تلغى للحصول على ٢٣ مليون ليرة، فإذا طرحنا ٢٣ من ٥٧ يبقى ٣٤ مليون ليرة، وعلى كل، لا الاعتمادات الغيت ولا القروض عقدت. المخالفة القانونية. قبل كل شيء: يوجد عندنا شيء اسمه محاسبة عامة. قانون المحاسبة العامة في المادة ١٦ ينص على ما يلي: يجمع وزير المالية تقديرات النفقات ويقابلها بتقديرات الواردات ويضع مشروع الموازنة بعد أن يؤمن التوازن بين قسميها.

كلمة التوازن تعني أنه مفروض أن يكون عندنا واردات ونفقات متوازنة. اليوم، قبل أن تلغى الاعتمادات التي يطلب الوزير الغاءها وقبل أن نحصل على القروض التي تطلب عقدها الحكومة، نسأل: كيف يا معالي الوزير تتمكن من موازنة الميزانية. أنا أعتبر أن التوازن خيالي لأنه لا يوجد توازن حقيقي. في صندوقك يوجد ٤٥٢ مليون، وعندما ٥١٠ ملايين للصرف. فمن

أين أتيت بها؟ كيف تقدمت بميزانية عاجزة. أظن أنه عندك مجال للقول كما يسمح القانون، فالمادة ١٦ تنص: إذا ما جاوزت الاعتمادات المطلوبة الواردات المقدرة، كان على وزير المالية أن يؤمن التوازن باقتراح ما يراه ضرورياً من التدابير التالية: تخفيض النفقات. في هذه الميزانية لم نر شيئاً اسمه تخفيض نفقات بل بالعكس، رأينا أن النفقات زادت ٧ بالمائة وإذا رجعنا للفقرة - ب - نجد هنا: تغطية النفقات بمأخوذات من مال الاحتياط إذا كان ذلك ممكناً. الميزانية في الصفحة ٩٦ أيضاً لا تظهر بأنه يوجد مال احتياط، وأعتقد أن حضرات النواب يجهلون الحقيقة عن ذلك، ولكنني استنتج لو أنه يوجد مال احتياط لوجب على الدولة أن تقول بأنها أخذت من مال الاحتياط كما جرى سنة ١٩٦٤. نرجع للفقرة - ج - . إيجاد موارد جديدة. الموارد الجديدة تفسرها الحكومة اليوم بقروض. ترى هل حصلنا على تلك القروض؟ لم نحصل عليها حتى الآن، فكيف نغطي الميزانية بشيء غير موجود حتى الآن. والقانون. قانون المحاسبة يقول: ان توازن الموازنة، وإذا كانت الموازنة غير متوازنة، فأعتقد بأن قيمتها أصبحت ملغية، فإذا ذهب تاجر إلى بنك وعرض عليه موازنة غير متوازنة فسوف لا يلتقي المعاملة الطيبة. والدستور أيضاً يحدد شروط الحصول على قرض. القرض في المادة ٨٨ يقول: لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد يترتب عليه انفاق من مال الخزانة إلا بموجب قانون. الاعتمادات لم تلغ والمجلس لم يصدق على قانون يمنح الحكومة حق عقد قرض. لذلك استغرب كيف أن هذه الميزانية التي يسمونها موازنة، وهي غير متوازنة كما شرحنا الشيء الثاني، إذا ابتدأنا بتصديق الموازنة وقلنا بالغاء الاعتمادات فنكون قد وافقنا سلفاً على الغاء الاعتمادات، فما هي الاعتمادات التي تنوي الغاءها، تقول هنا في جدول ١١ صفحة ١٥ انك تريد الغاء اعتمادات بمبلغ ٢٣ مليون ليرة. من أصلها يوجد ١٢ مليون ليرة مخصصة لموازنة الأشغال العامة، وكلها مخصصة للري. فماذا تستطيع الحكومة أن تفعل للبلد من مشاريع أكثر فائدة ونفعاً من مشاريع الري. أتمنى أن لا نصل إلى وقت نختلف فيه معك على هذا الموضوع لأن أهم مورد للبلد هو المورد الزراعي. والمجلس اليوم إذا صدق الميزانية بعجزها الحاضر، وجاءت الحكومة التي لا أشك بوطنيتها في المستقبل القريب، كما لا أشك بوطنية سواها من الحكومات، ولكنني افترض أنه أتت حكومة وقالت لنا أنها ترغب في أن تعقد قرضاً بهذه الشروط ورأينا هذه الشروط مخالفة من ناحية الفائدة، ويمكن أن تكون الفائدة، ٧ أو ١٠، أو ١٥ بالمئة من يدري، وبالتالي والأهم من كل ذلك إذا أتت الحكومة لتحصل على قرض أن تكون ربطتنا بشيء من الشروط السياسية أو الاقتصادية، ومن يعلم، وأنا لا أوجه كلامي لهذه الحكومة. بالذات أما لأي حكومة كانت بالمستقبل، وليس من دوام إلا لله، لذلك يا دولة الرئيس أرجو منك، حتى يكون عملنا قانونياً مئة بالمئة أن تؤجل التصديق على هذه المادة، وغداً إذا أردتم وافونا بالغاء الاعتمادات التي تحتارونها، أو بطلب أي

قرض ترغوبه ونحن مستعدين للموافقة عليه، ولكن لسنا مستعدين أن نصدق على ميزانية فيها مخالفتان، قانونية، ودستورية وهذا كل ما أطلبه من الحكومة الجلييلة،

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر

جوزف شادر: دولة الرئيس، نشكر الزميل الكريم الأستاذ سليمان فرنجية لاثارته هذه القضية، وعلينا أن نتفاهم حول هذا الموضوع بالتفصيل، مع الحكومة وبنوع خاص مع معالي وزير المالية، ان ما قاله الزميل فرنجية هو في محله، ونحن في اللجنة المالية لم ندرس بعد هذا الموضوع لأن الرئاسة الكريمة استعجلت في تعيين جلسة المناقشة العامة، قبل أن تنتهي لجنة المالية درس الموازنة بجميع نواحيها أي درس الواردات ودرس قانون الموازنة وسيحصل هذا الدرس قريباً جداً في اللجنة المالية، ولكن بما أن الزميل سليمان فرنجية، قد أثار هذه القضية علينا أن ندلي ببعض الايضاحات حول هذا الموضوع، الموازنة أيها السادة في أجزائها الأولى أي في الجزء الأول والجزء الثاني من النفقات يجب أن تتوازن مع الواردات، والقسم الأخير، القسم الثالث الذي كان القسم الرابع في الماضي وهو المختص بالمشاريع الطويلة المدى، هذا القسم يغطي بمأخوذات من مال الاحتياط، هذا ما حصل لغاية السنة الحاضرة، أما في هذه السنة فللمرة الأولى نرى أن قسم الواردات المأخوذات لا شيء لسنة ١٩٦٥، وكانت في سنة ١٩٦٤ خمسة وسبعين مليون ليرة وأربعمئة ألف أي ما يوازي تماماً المبلغ المخصص في السنة الماضية للجزء الرابع، وقد زيد فصل ثاني في الموازنة في قسم الواردات، عنوانه، واردات ناتجة عن الغاء اعتمادات أو عن قروض - ٥٧ - مليون ليرة وكسور، أي ما يوازي المبلغ المخصص الملحوظ الآن في مشروع موازنة سنة ١٩٦٥ في الجزء الأخير أي الجزء الثالث للمشاريع الانشائية الطويلة المدى هل هذا العمل قانوني أم لا، أنا من الذين يقولون أن هذا العمل غير قانوني، ولا لزوم لهذه البدعة هذه السنة. وإليكم التفسير: تبين من المناقشة العامة ومن التقرير الذي قدمته، ان رصيد مال الاحتياط في نهاية سنة ١٩٦٣ بلغ بالضبط مئتي ومليون ليرة، ورصيد مال الاحتياط أي الوفر الحاصل سنوياً من الموازنة العامة بعد حسم المبالغ المصروفة للمشاريع الانشائية بلغ في نهاية سنة ١٩٦٣ مئتي مليون ومليون ليرة يضاف إليهم بعض الاعتمادات التي بينتها فيصبح الرصيد كما ذكرت وبينته فهنا بيت القصيد، وهنالك - ٢٥٠ - مليون ليرة اعتمادات مدورة من السنين السابقة لغاية سنة ١٩٦٤، خلاصة القول فيما يتعلق بمال الاحتياط: رصيد مئتا مليون ومليون ليرة، واعتمادات مدورة لغاية سنة ١٩٦٤ - ٢٥٠ - مليوناً. وهنا يبدأ الخلاف مع وزارة المالية، وزارة المالية تقول حيث أنه يوجد - ٢٥٠ - مليون ليرة اعتمادات مدورة إلى سنة ١٩٦٤ علي أن أحسم - ال - ٢٥٠ - مليوناً من المئتي مليون ومليون ليرة، وتقول، وهذا الخطأ الفادح، إنه هنالك عجز يبلغ - ٤٨ - مليون ليرة، قلنا - ٢٠٢ - مئتا مليون ومليونان رصيد مال الاحتياط، - ٢٥٠ -

مليوناً اعتمادات مدورة، لا يجوز حسم آل - ٢٥٠ - مليوناً من آل - ٢٠٢ - مئتين ومليونين، لأن الحسم يقع عندما يكون هنالك صرف، إذ لا يجوز أن تقيد الوزارة في باب من - ٢٥٠ - مليوناً اعتمادات مدورة، لأن كل اعتماد يصدق عليه هذا المجلس يجب أن يدون في حساب مال الاحتياط. على المالية أن تدون هذا الاعتماد المصدق من هذا المجلس في باب - من - من حساب مال الاحتياط، وفي باب - إلى - تقيد الوفر الحاصل سنوياً من الموازنة، ولا يجوز حسم آل - ٢٥٠ - مليوناً، الحسم والعجز يقع عندما يكون هنالك صرف أو دفع من الخزينة، فيمكن عندئذ أن نبحث في العجز لا سمح الله،

إما أن يكون هنالك مئتا مليون ومليونين ليرة رصيد، وأن تكون هنالك اعتمادات بمئتي وخمسين مليون ليرة، لم تصرف في نهاية سنة ١٩٦٣ بل هي مدورة، ونحن نعلم جميعاً أنه لم يصرف منها خلال سنة ١٩٦٤ الا تسعين مليون ليرة فقط للمشاريع الانشائية الطويلة المدى، وإننا نعلم كذلك أن موازنة سنة ١٩٦٤ حسب تقديرنا أعطتنا وقرأً بخمسين مليون ليرة تقريباً نكون في نهاية سنة ١٩٦٤، قد صرفنا من مال الاحتياط أربعين مليون ليرة أي الفرق بين التسعين والخمسين مليوناً، فيكون الرصيد - ١٦٢ - مليون ليرة، ويكون هنالك اعتمادات مدورة أيضاً لسنة ١٩٦٥،

الخلاصة أن نظرية وزارة المالية بالقول بأنه يجب حسم الاعتمادات المدورة من رصيد مال الاحتياط هي نظرية خاطئة وعليها أن تقيد هذه الاعتمادات في حساب مال الاحتياط هذا ما يجب أن تعمله وفقاً لقانون المحاسبة العمومية،

إما أن تحسم هذا المبلغ كما لو أنه مصروف فعلاً فإن هذه النظرية سوف تؤدي بها إلى القول بأنه لا يمكن بعد الاستناد إلى مال الاحتياط لتغطية اعتمادات جديدة، في حين أنه بالواقع أيها السادة، خلال سنة ١٩٦٤ صوت هذا المجلس على عدة مشاريع قوانين بفتح اعتمادات اضافية جديدة آخذاً من مال الاحتياط فكيف قبلت وزارة المالية بأن ترسل إلى هذا المجلس عدة قوانين، قالت فيها آخذاً من مال الاحتياط، وحسب نظريتها أن حساب مال الاحتياط بعجز في نهاية سنة ١٩٦٣، ولذلك أكرر القول بأن هذه النظرية خاطئة، لا يمكن القبول بها. وعلى كل إذا كانت الوزارة تريد التمسك بهذه النظرية، لا يمكن لهذا المجلس، ولا للحكومة اعتباراً من هذا اليوم أن ترسل فيما بعد، أي مشروع قانون يقضي بفتح اعتماد جديد اضافي آخذاً من مال الاحتياط، هذا من جهة، ومن جهة ثانية، نحن لا نقبل بنظرية مالية غير صحيحة وغير موافقة للدستور ولقانون المحاسبة العمومية وهي بأن توازن الموازنة فيما يتعلق بالجزء الرابع بواردات ناتجة عن الغاء اعتمادات أو عن قروض فلا القروض عقدت ولا الاعتمادات الغيت، نحن اليوم نريد أن نوازن هذه الموازنة باعتمادات موجودة، وهذه الاعتمادات هي واردات الرسوم والضرائب

نقدرها بمبلغ كذا. . لتوازي النفقات التي نصوت عليها في الأجزاء الأولى من الموازنة، أما الجزء الثالث الذي كان الرابع فيما مضى والبالغ ٥٧ مليون ليرة وكسور فيمكن أن نغطيه بالعبرة السابقة الذي ذكرتها، وهي بمأخوذات من مال الاحتياط، لأن نظرية المالية كما قلت هي نظرية خاطئة، عندما تريد أن تحسم جميع الاعتمادات المدورة من رصيد مال الاحتياط.

حضرة الزميل المحترم

الرئيس:

ان الرئاسة لا تتدخل في النقاش القانوني فيما بين حضرات النواب، وحضرات أعضاء الحكومة، فلهم ملء الحق بأن يناقشوا ما يشاؤون، ولكنني لا أقبل من حضرة الزميل، بأن يقول أن الرئاسة استعجلت وطرحت هذه الموازنة على المجلس فلا يمكن لهذا المجلس ولأي مجلس كان على سطح الأرض، بأن يأتي بخمسمائة أو ستمائة بند دفعة واحدة ويصدق عليها، وهذه هي الأصول المتبعة: اللجنة المالية تدرس الأبواب وينود النفقات وترسلهم إلى رئاسة المجلس، ورئاسة المجلس تعرضها على المجلس، والمجلس يناقش ويقر، أو لا يقر، فهو حر وشأنه، وأما الرئاسة عملت ما يتوجب عليها كما تنص الأنظمة والقوانين.

وأما فيما يختص في النقاش القانوني وغير القانوني فإذا شاءت الرئاسة أن تناقش بهذا الأمر فما لها إلا أن تتخلى عن الرئاسة، وتطلب من حضرة نائب الرئيس أن يجلس مكان الرئيس، وعندها النائب صبري حمادة يدلي بدلوه ويعطي رأيه القانوني في هذا الأمر، لذلك فالرئاسة مستعدة بأن تعطيكم الكلام وتناقشوا ما شئتم ضمن الأصول والأنظمة المتبعة، والكلمة حسب الأصول الآن، لمعالي وزير المالية.

حضرات الزملاء المحترمين

وزير المالية:

إني أشكر مجدداً معالي الزميل الأستاذ سليمان فرنجية على النقطة التي أثارها في هذه الجلسة، وكنت أتمنى لو كان حاضراً في الجلسة السابقة، لكان بالامكان أن يغيننا عن العودة إلى هذا الموضوع، ولكن لعله خير إعادة البحث بهذا الموضوع مجدداً لأنه من الأهمية بمكان ومكان كبير، قلنا في الجلسة السابقة أن الموازنة عندما وضعتها الحكومة السابقة أخذت بعين الاعتبار وضع الخزينة، وأخذت بعين الاعتبار القوانين المرعية الاجراء، وكانت بالتالي واقعية بكل معنى الكلمة بتصرفاتها.

نحن أيها السادة نفهم معنى الكلمة التي تفوه بها حضرة الزميل جوزف شادر وقلت في جلسة سابقة، ان الخلاف بيننا وبينه خلاف شكلي أكثر مما هو جوهري، في الماضي كانت تلجأ الحكومات المتعاقبة إلى فتح الاعتمادات وأخذ نفقاتها من أموال الاحتياط، وقد قيد على حساب مال الاحتياط مبالغ لم يعد بإمكان المسؤولين في وزارة المال الذين لديهم من الخبرة، ومن

المعرفة، ومن الاخلاص لعملهم، لم يعد بإمكانهم الموافقة على قيد أي مبلغ كان على حساب مال الاحتياط وأعتقد أن في كلامي هذا الكفاية في هذا الموضوع، انهم كمسؤولين عن عملهم ومسؤوليتهم أعتقد بأنها تقدر لهم. وتقدرون ظروفها معي ومعهم، هي التي تحملهم على القول بأنه لا يجب منذ الآن فصاعداً قيد أي مبلغ كان على حساب مال الاحتياط، أما قولك أيها الزميل بأنه منذ الآن لا يجب أن تأتينا الحكومة بقيد أي مبلغ كان على حساب مال الاحتياط، فنحن نقول لك، الآن طبعاً لن نأتيك بأي اعتماد ونطلب قيده على حساب مال الاحتياط، وإنما عندما تعود فتسمح لنا الامكانيات بقيد أي مبلغ على حساب مال الاحتياط، لن نتوانى عن العودة إلى هذا الموضوع والطلب على أساسه، هذا فيما يتعلق بمال الاحتياط، وبالملاحظة التي أشار إليها الزميل الأستاذ شادر. أما فيما يتعلق بقول الزميل سليمان فرنجية بأنه كان على الذي وضع الموازنة أن يتقيد بالقوانين المرعية الاجراء وخاصة قانون المحاسبة في المادة التي أشار إليها، فإن الحكومة أيها السادة تقيدت حرفياً بما طلبه الزميل الكريم، وذلك عندما لجأت في المادة الرابعة عشر وطلبت من المجلس الكريم أن يميز للحكومة بأن تمنحه الحق، بأن تتخذ بمرسوم في مجلس الوزراء أن تعقد قرضاً في الداخل أو الخارج، والمادة التي أشار إليها الزميل تقول ما حرقته، إيجاد موارد جديدة، وإيجاد الموارد الجديدة، هذا الذي دفعني إلى القول لو كان حضرة الزميل موجوداً وسمع الاقتراح الذي أبديته في الجلسة السابقة أنا لم أرجع والحكومة لم ترجع عن هذا الطلب، بل طلبت تعديل المادة الرابعة عشر بشكل يمكنها ويعطيها الحق بأن تمول الجزء الثالث. وقد عدلت الحكومة المادة الرابعة عشرة كما يلي: «تمويل برامج التجهيز والانشاء الطويلة المدى المرصدة اعتماداتها في الجزء الثالث من الموازنة العامة أما بموارد جديدة الثالث من الموازنة العامة أما بموارد جديدة وإما بالجزء إلى قروض على أن تتقدم الحكومة بمشروع قانون خاص يعرض على تصديق السلطة التشريعية».

قلنا لكم، أيها الزملاء الكرام بأننا لا نصر إذا شئتم، وكانت هذه رغبتكم في الابقاء على الجزء الثالث، بل نخدغه بكامله، ثم نعود إليكم متى توفرت لنا الامكانيات وأصبح لدينا المعلومات الكافية عن القرض، ويتقدم منكم بطلب القرض وبالمشاريع التي سيصرف عليها هذا القرض. هذا ما قلناه في جلسة سابقة وقلنا أيضاً، إذا سمحتم لنا ووافقتم على المادة الرابعة عشرة كما تلوتها الآن، يصبح بإمكان الحكومة أن تجري الاتصالات اللازمة لعقد هذا القرض ولصرف المبالغ الناجمة عنه على الجزء الثالث، بمعنى أنه فيما لو صوت المجلس على المادة الرابعة عشرة بالشكل الذي اقترحته، وصوت أيضاً على الجزء الثالث، لن يباشر العمل بتنفيذ مضمون الجزء الثالث إلا بعد أن نكون قد استحصلنا على القرض.

هذا ما قلناه للمجلس الكريم سابقاً وهذا ما نكرر قوله اليوم، فلكم أيها السادة الخيار بين أن

تصوتوا على الجزء الثالث، مع اعطائنا الحق بالاستقراض أو أن تصوتوا على المادة كما اقترحنا تعديلها، مع العلم أن الحكومة لن تنفذ شيئاً من الجزء الثالث قبل الحصول على القرض. هذا هو تصريحكم لكم بكل وضوح وكل اخلاص.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ فؤاد بطرس

فؤاد بطرس: دولة الرئيس،

ان الموضوع الذي أثاره الزميل سليمان بك فرنجية هو من الأهمية بمكان. وكان لا بد من إثارة خلال هذه المناقشة العامة في الموازنة.

في الواقع، ان المادة ١٤ كما وردت في مشروع الحكومة تنطوي بصورة صمنية على طلب صلاحيات استثنائية لعقد القرض، وهذه المادة هي بمثابة توكيل الحكومة توكيلاً عاماً على بياض لتتدارك الأمور وتعالجها على الشكل الذي تريده هي. لذلك كانت في هذا المجلس ردة فعل عند بعض الاخوان، مما حمل معالي وزير المال على اقتراح تعديل هذه المادة.

والآن، بعد أن أوضح معالي وزير المال وجهة نظره بهذا الصدد أود أن أطرح عليه سؤالاً ذا أهمية: إذا كانت اعتمادات الجزء الثالث - وسأعود إلى بحث جدية وصوابية هذه النظرية - إذا كانت هذه الاعتمادات لا تصرف ما دام المجلس لم يقر قرضاً معيناً فما معنى التصويت على اعتمادات الجزء الثالث. ان القاعدة هي أن الاعتماد الذي يصوت عليه يصبح بإمكان الحكومة أن تستعمله وان تصرف بالاستناد إليه. فإذا كان هذا الاعتماد معلقاً على شرط، قابلاً للتنفيذ أو غير قابل للتنفيذ، وهذا ما هو واقع، فما معنى التصويت على اعتمادات الجزء الثالث؟ وما هي هذه البدعة في التصويت على اعتمادات وتجهيلها في آن واحد.

في الواقع، لو لم يكن قانون المحاسبة العمومية ينص على ما ذكره الزميل سليمان بك فرنجية لما كان هناك نص دستوري أو تقليدي، أو عرف برلماني في أن توازن الموازنة. هناك حالات مرت بها بلدان كثيرة استقينا منها نظامنا السياسي ودستورنا وأنظمتنا المالية. وكان يحصل، في أكثر من سنة، بل في سنوات متعاقبة وفترات طويلة أن لا توازن الموازنة عن طريق إيرادات طبيعية للخزينة، بل كان يسد النقص أو العجز الذي أنفقوا على تسميته، يوماً من الأيام، مأزقاً

IMPASSE BUDGETAIRE

وهذا ما حصل في فرنسا سحابة عشر سنوات أو أكثر، واتفقوا على تسميته «مأزقاً» بدلاً من عجز، لتغطية الأمور نوعاً ما، فكانت الموازنة لا تتوازن عن طريق الإيرادات الطبيعية وقد أرادت الحكومة أن تتدارك ذلك بوضعها المادة ١٤ من قانون الموازنة، ويا ليتها، عندما وضعت هذه المادة، عرضت على المجلس الشروط الأساسية التي، بالاستناد إليها، كان يمكن أن يقر

المجلس القرض كأن تقول الحكومة مثلاً، ما هي شروط هذا القرض؟ وما هي المدة التي تستطيع فيها أن تسدده؟ وما هي الفائدة القصوى التي تطلب أن يقرها المجلس؟ وبصورة خاصة ما هي نوعية هذا القرض، هل هو قرض داخلي أم خارجي، لأن العرف البرلماني ذاته الذي لا يقرض توازن الموازنة، لو لم ينص على ذلك قانون المحاسبة العمومية. يقضي، عندما تطلب الحكومة قرضاً من المجلس، أن تحدد ثلاث مقومات لهذا القرض:

أولاً - نوع القرض، هل إنه داخلي أو خارجي.

ثانياً - مقدار هذا القرض.

ثالثاً - شروط هذا القرض. أو ما يسمونه بالفرنسية REGIME DE L'ENPRUNT

أما وقد أصبحنا تجاه هذا الوضع فعلينا أن نعالج الأمور بروح قانونية وواقعية.

فوفقاً لوجهة نظري، على المجلس أن يختار بين أحد أمرين، لا ثالث لهما. وإني، فيما يتعلق بوجهة نظر الاستاذ شادر الذي نقدر معلوماته المالية وثقافته العالية، لا أوافقه على نظريته لسبب بسيط للغاية:

هب أن في باب الاحتياط مبلغ عشرة ملايين ليرة فقط، إذا صحت نظرية الاستاذ شادر، يترتب علينا، أنه طالما أن هذا المبلغ لم يصرف فباستطاعة الحكومة أن تضع مقابل هذا المبلغ ما تريده من اعتمادات وتقول تؤخذ هذه الاعتمادات من مال الاحتياط، فتضع اعتمادات بعشرين أو ثلاثين أو أربعين مليوناً، وإذا قيل كيف يمكن أخذ المال تحيب أنها اعتمادات أقرت ولم تصرف بعد. إن الحسابات والقواعد الحسابية تقضي بأنه عندما يقر المجلس مبلغاً بمثابة اعتماد ليس من الضروري أن يقابله مبلغ في باب الموجودات، وهذا المبلغ لا يمكن أن يستعمل مرتين. وحسب وجهة نظري المتواضعة أصبح على المجلس أن يختار بين أحد أمرين: إما أن يقول أني أصادق على الموازنة بجزئتها الأولى والثاني، وهما جزءان لهما اعتمادات تغطيها وينتهي الأمر عند هذا الحد، ويترك الأمر الجزء الثالث إلى أن تكون الحكومة قد استحصلت على قرض، وإما أن تكون الحكومة، وبصورة خاصة وزارة المال، تعتبر أن حالة الخزينة ستمكنها من أن تصرف من اعتمادات الجزء الثالث ريثما يتسنى لها تحديد شروط القرض وغير ذلك من الاعتبارات، فلا بأس عندئذ أن يقر المجلس الجزء الثالث وأن يقر المادة ١٤ فيصادق فيها على مبدأ القرض دون أن يرخص للحكومة بعقده قبل أن تعود إلى المجلس. وعندئذ فقط يبقى من معنى للبقاء على الجزء الثالث في الموازنة.

إذا كانت نسبة سير الأعمال في الجزء الثالث، وكانت حالة الخزينة - وحالة الخزينة شيء يختلف تماماً عن حالة مال الاحتياط - تمكن الحكومة من أن تباشر باستعمال اعتمادات الجزء الثالث، فلا

بأس عندئذ من تعديل المادة ١٤ وأن نقر الجزء الثالث ونقر مقابل ذلك مبدأ اعتماد القرض على أن تعود الحكومة إلى هذا المجلس فيصادق على القرض بعد درس شروطه.

أما فيما عدا ذلك لا أرى امكانية أخرى للخروج من الحالة التي نحن فيها حيال هذا الوضع. طالبوا الكلام بالتسلسل هم حضرات السادة: أديب الفرزلي، جوزف مغيب، جان حرب، سليم لحود، نهاد بويز، البير مخير، جوزف شادر تكراراً. والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف مغيب.

الرئيس:

جوزف مغيب: دولة الرئيس،

تحديد الاحتياط أيها السادة، بمفهومنا، هو انه لا يكون من الوفر فقط، بل يشترط شرط آخر هو أن لا يكون معقود عليه أي اعتماد، وإلا بطل كونه احتياطاً. فلا يمكن إذاً، للحكومة، كما تفضل معالي وزير المال، أن تفتح اعتمادات جديدة، لأن مال الاحتياط لا يسمح بذلك. ونقول أكثر من ذلك: على الحكومة، يا معالي وزير المال، طالما ان ليس لديها سوى مئتي مليون ليرة من مال الاحتياط وعليها ما يقارب المئتي وخمسين مليوناً، اعتمادات معقودة، على الحكومة أن تلغي هذه الاعتمادات طالما أن الأموال اللازمة لهذه الاعتمادات غير موجودة بكاملها.

وطالما أصبح من المتعذر على الحكومة أن تفتح اعتمادات وتقول بأنها تؤخذ من مال الاحتياط لأن ليس في هذا الباب سوى مئتي مليون ليرة، فلا يجوز إذن، أن يكون لدينا مشاريع واعتمادات مفتوحة بمئتي وخمسين مليون ليرة وأن لا يكون في الاحتياط سوى مئتي مليون ليرة. هذا هو المبدأ الذي أثاره معالي وزير المال بالذات منذ دقائق فقط.

إنني أوافق تمام الموافقة على الرأي الذي ابداه معالي الاستاذ سليمان فرنجية، لأنه بموجب الدستور، وحسب المادة ١٦ من قانون المحاسبة العمومية لا يجوز اطلاقاً أن نعقد نفقات، وأن نصدق على موازنة وعلى موارد ليست بيدنا وليست محددة.

ان جزئي الموازنة الأول والثاني تغطيهما موارد معروفة ومحددة تأتي من ضرائب مباشرة وغير مباشرة وتقدر بكذا ملايين. إما أن نقول أن هنالك قرضاً لم يقره المجلس بعد ولا يجوز الاعتماد عليه طالما أنه غير موجود، وأن نقول بأن هناك أيضاً اعتمادات سنلغيها وهي لم تلغ حتى الآن، فلا يجوز اطلاقاً تقديم موازنة ليس فيها توازن لأنه لو فرضنا أن المجلس رفض مبدأ القرض ورفض مبدأ الغاء الاعتمادات المعقودة، كما إننا لا نعلم ما هي هذه الاعتمادات وما هو هذا القرض وما هي شروطه وكيفية عقده. كيف يمكن أن نصدق على الموازنة، ونقول للحكومة هذه موازنتك البالغة ٥١٠ ملايين ولكن ليس عندك موارد تدر أكثر من ٤٥٢ مليوناً على أبعد حد وأحسن تقدير هذا إذا وفقت في جباية الواردات.

الخلاف ليس شكلياً كما قيل . لا يمكن تقديم هذه الموازنة بهذه الصورة إلى المجلس لأنه ليس عند الحكومة قرض جاهز ، والمجلس لم يصدق بعد على مبدأ القرض ، حتى تقول الحكومة بأنها ستوازن الموازنة بقرض . لهذا فإن الحق كل الحق ، إلى جانب معالي الاستاذ سليمان فرنجية . كان على الحكومة ، قبل أن تقدم هذه الموازنة بشكلها الحاضر ، أن تأخذ موافقة المجلس على مبدأ القرض وتعديل بالتالي الموازنة .

هذا من جهة . أما من جهة القروض فنقول قد يكون للقرض مبرر أو لا يكون . وليسنا ضد القرض بصورة مطلقة . هناك شروط للقرض سيدرسها المجلس . إما أن تطلب الحكومة قرضاً بثلاثمائة مليون ليرة بينما هي لا تحتاج إلا لسبعة وخمسين مليوناً فهذا لا يعتبر نصاً عاماً ولا يقتصر على مدة سنة ، كما هي الحال في الموازنات بصورة عامة بل ان الحكومة تقصد من وراء ذلك الحصول على قرض لسنوات عديدة . وتقصد أن يكون النص عاماً غير محصور في قانون الموازنة ولمدتها التي تحدد بسنة واحدة ، بل ان الحكومة ستستعمل هذا القرض البالغ ثلاثمائة مليون ليرة ، أي أكثر من نصف الموازنة ، بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء ، هذه المراسيم التي تخضع لمشيئتها دون الرجوع إلى هذا المجلس ودون الوقوف على رأيه وهذا أمر لا يجوز ، وفيه أكثر من مخالفة ، إنه يعتبر تعدياً على صلاحيات هذا المجلس ونحن لا نرى مبرراً لهذه السلطات الاستثنائية . خاصة وان الحكومة الكريمة لم تقل لنا ما هي المشاريع التي ستنفق عليها مبلغ الثلاثمائة مليون ليرة . نحن نعرف أن في الجزء الثالث مشاريع يلزمها خمسة وسبعون مليون ليرة . بينما تطلب الحكومة قرضاً بثلاثمائة مليون ليرة ، تصرف بموجب مراسيم تتخذ في مجلس الوزراء وبالشروط التي ترتأونها الحكومة دون الرجوع إلى هذا المجلس .

بهذا ، تكونون أيها السادة ، تطلبون منا أن نتنازل عن أقدم صلاحياتنا وعن أهم واجباتنا في مراقبة الحكومة .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ أديب الفرزلي

أديب الفرزلي : لهذه القضية شقان ، الشق الأول هو شق الصلاحية ، شق طغيان سلطة تنفيذية على سلطة تشريعية . والشق الثاني هو الشق المالي الذي أتركه لأربابه أصحاب الاختصاص .

الشق المهم عندي في هذه القضية هو أن الحكومة تأتي بموازنة ، مجرد التصديق عليها في المجلس يعطي الحكومة سلطة ديكتاتورية في التشريع المالي . وذلك يعني أن الحكومة تصبح مستقلة وذات حق في التشريع المالي ، ذلك التشريع هو وضع الاعتماد أو ازالته . فوضع الاعتماد قانون إذ يقال في قانون الموازنة يفتح اعتمادات بكذا - ويقول الاستاذ شادر أن قانون الموازنة لم يدرس بعد في اللجنة . هذا القانون في وضع الاعتماد أو القانون في ازالته هو قانون . إما أن يعطي المجلس

حق التشريع في هذا الموضوع فهذا يعني انتقال سلطة التشريع من هنا إلى هناك تتذرع بها الحكومة على ما يظهر لتغطية مأزق وافق الكل على تقديره، لم تكن نحن النواب مسؤولين عنه. هل وجدنا نحن النواب لتغطية العجز والمأزق؟ نحن هنا أصحاب التشريع في الموازنة. وأقول لمعالي وزير المالية هذا: ماذا كانت ستفعل الحكومة فيما لو رفض المجلس اعطاءها حق القرض، أو حق حذف تلك الاعتمادات؟ الأفضل للحكومة أن تفعل من الآن ما كان يجب أن تفعله فيما لو رفض المجلس هذا الطلب، وهذا هو الخروج من المأزق.

الذي يفترض أن يكون، فيما لو رفض المجلس اعطاء الحكومة صلاحية عقد القروض وحق تسديد موازنة عن طريق الغاء اعتمادات، هو ما كان يجب عليها أن تفعله في هذا الافتراض، وهو نفسه الذي يجب عليها أن تفعله في هذا الافتراض، وهو نفسه الذي يجب عليها أن تفعله الآن، وهذا هو الخروج من المأزق.

وزير المال: وما هو الذي يجب أن نفعله

أديب الفرزلي: هذا ما يجب أن يعرفه وزير المال، أنا لا أعرفه، كل ما أعرفه هو أنني نائب يقول للزملاء الكرام منكم يقبل بأن يعطي الحكومة منذ الآن حق التشريع في قوانين الموازنة وبهذه الصورة التي تشكل تسلاً علينا.

أما من الناحية المالية التي لست اختصاصياً فيها، أرى أيضاً أن المأزق، كل المأزق، هو في أن نوافق نحن على اعطاء هذه الصلاحية. ويصبح مأزقاً مشدداً، يصبح مأزقاً مؤزقاً.

والحكومة، أو معالي وزير المال قال في رده، وقد كتبت ذلك حرفياً قال معاليه: «إنني أخذت بعين الاعتبار وضعية الخزينة وأخذت بعين الاعتبار القوانين المرعية الاجراء».

أخذ بعين الاعتبار وضعية الخزينة، نحن لم نفهم وضعيتها، فهو وحده أخذها بعين الاعتبار، فليشرحها لنا. وأخذ بعين الاعتبار القوانين والنظم المرعية الاجراء. قال القوانين والنظم المرعية الاجراء على أن هذا المجلس غير مستعد لأن يتخلى عن سلطته التشريعية لا في الاعتمادات ولا في القروض.

فإذا ما أعطيت الحكومة هذه الصلاحية ستأتي غداً وتلغي بمرسوم اعتماداً لحظ في الموازنة.

من هو الاصلح لأن يقول أن هذا الاعتماد يجب أن يبقى أو يزول هل هو الوزير أم النائب. ان النائب هو الذي يعرف ذلك وهو أدري بالحاجة إلى ذلك الاعتماد. وليست الحكومة التي يجب أن تقرر ذلك.

يجب أن ننتهي إلى استثمار الصداقات الخاصة والثقة وخلاف ذلك، لنقول أن الحكومة ومعها

الأكثرية، تتقدم بمشاريع قوانين، إذا وافقنا عليها الآن، أتنبأ لكم أن هذه الحكومة أو حكومة أخرى غير هذه الحكومة، في جلسة قادمة، في موازنة قادمة تأتي أيضاً ببدعة جديدة تقول فيها: لنخرج من هذا المأزق.

أنتم أيها السادة، إذ صدقتم على هذه الموازنة بهذا الشكل توزقون المأزق وتعرضون أنفسكم لمأزق.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء بالوكالة

رئيس مجلس الوزراء بالوكالة: حضرة الزملاء.

لو كان الزميل أديب الفرزلي حاضراً أول جلسة عقدها هذا المجلس لدرس الموازنة لما كان هاجم الحكومة في موضوع طلب صلاحيات استثنائية لعقد القرض. فالحكومة قالت في أول جلسة، وأنتم تعلمون أن هذه الموازنة وضعتها حكومة سابقة، وتعلمون أن الحكومة وعدت المجلس في أول جلسة بدأ فيها درس الموازنة بأنها ستنتفك معه على جميع الأمور حتى لا يكون هناك طغيان من السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.

إذاً، الحكومة، في أول جلسة عقدها المجلس لدرس الموازنة، قالت أنها لا تتمسك بنص المادة ١٤، بل انها تنوي أن تعرض على المجلس كل قرض مع شروطه ومن أي بلد يأتي، داخلياً أو خارجياً، والفوائد.

ويخصص القرض لمشاريع منتجة ملحوظة في الجزء الثالث.

الحكومة لا تطلب أية سلطة استثنائية في هذا المعنى. ثم ان هذه المشاريع المنتجة الواردة في الجزء الثالث ضرورية للبلاد أم لا؟ فإذا كانت ضرورية علينا أن نجد لها الاعتمادات الكافية لتنفيذها. والمال الكافي يأتي، اما من القروض أو من زيادة الضرائب أو، في آخر الاحتمالات، من الغاء بعض الاعتمادات. هل نستطيع الغاء اعتمادات من تلقاء أنفسنا دون الرجوع إليكم؟ كلا ثم كلا!

وأقول أكثر من ذلك. أنتم ستدرسون الموازنة وستصوتون عليها مادة مادة وبنداً بنداً فحيث تجدون أن في احدى المواد أو البنود طغيان من السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية فنحن مستعدون للاتفاق معكم عليها وننتهي من هذه المشكلة.

تصفيق

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوزير

نهاد بوزير: دولة الرئيس، قد تكون هذه الموازنة المطروحة في غاية الكمال والمثال، وقد رأينا قبل أن تأتي

هذه الميزانية إلى دراسة ورقابة هذا المجلس رأينا التقرير فيها مدرج في صحف العاصمة وإلى جانبه صور هؤلاء الافذاذ الذين دبجوا هذا التقرير. وفي معزل عن هذا يا سيدي سمعنا أيضاً تصريحاً لدولة الرئيس العويني يقول فيه أيضاً، وحبذا لو كان الآن بيننا، أملين أن يعود إلينا قريباً، يقول إنه بفضلله أنقذ الليرة اللبنانية عندما أراد أن لا تكون في ركاب أو عجلة الفرنك، وان الليرة اللبنانية على زعمه مرتبطة بتلك التغطية الذهبية التي هي في المصارف الآن.

رغم هذا كله فإني أقول أن في هذه الميزانية خطأ في موازنة الميزانية، وأقول ذلك لأن الميزانية كما تعلمون جميعاً، مؤلفة من ثلاثة أجزاء، أما الجزء الأول وهو على ما يقال أربعين بالمئة من الموازنة العامة ويبلغ - ٢٢٥ - مليون ليرة، والجزء الثاني فهما متكافئان سواء من جهة الواردات أم من جهة النفقات، وإنما الجزء الثالث وهو الجزء المعطوب الذي نتوقف عنده، ونتوقف ملياً وطويلاً، ان هذا الجزء معد للانشاءات والمشاريع الطويلة المدى، ولكي تكون هنالك موازنة يجب أن يكون هنالك واردات، على أي أساس بنوا هذه الواردات المحتمل وقوعها كما قال. وقد جاؤوا ببدعة أيضاً في احدى المواد المالية في متن هذ الميزانية، فماذا يمنع الحكومة أن تضع غداً أو بعد غد مثلاً مادة في أصول المحاكمات الجزائية كما وضعتها في أصول المحاكمات الحقوقية أيضاً، في متن هذه الميزانية، وتقول بما أن الميزانية هي قانون، وبما أنه يحق للحكومة أن تتخذ تلك الصفة، يمكنها أيضاً أن تطبق هذه المادة الحقوقية أو الجزائية بصدد الميزانية العامة.

إنه مبدأ فاسد، من الناحية الدستورية، ومن الناحية المنطقية، وفاسد أيضاً من وجهة البديهييات في الأمور، ولأنكم أيضاً في الشق الاقتصادي تقولون، هنالك القروض وقد فهمت انه مهما سعيتم لتعديل هذه المادة فإنه لن يكتب لها البقاء لأن العلامة السيد ده برجه يقول: لا يمكن أن تكون هنالك موازنة إذ لم تكن لها واردات حقيقية، تقولون هنالك الجمارك وتقولون في سنة ١٩٦٢ كان مدخول الجمارك «١٣٢» مليون ليرة وهو الرقم الضخم الذي وصلت إليه الجمارك في ميزانيتها، وتقولون أيضاً أنه يمكن أن يرتفع هذا الرقم إلى - ١٤٢ - مليوناً وكان ذلك في عام سنة ١٩٦٤، ولكن كيف تقولون أنه يمكن أن يكون - ١٥٠ - مليوناً، هذا الشيء الذي نتوقف عنده ونريد أن نعلم منكم هل يمكن أن تبنى الميزانية على أساس وهمي، أم إنها يجب أن تبنى على حقائق، وعلى أرقام، وعلى مداخيل واقعية.

ثم إنه لا يمكنكم أن تبحثوا مبدأ القروض على هذه الصورة. يمكن لكم أن تستفيدوا بموارد أخرى غير موارد القروض، فإذا، لا بد من القروض، وأنا لست بمتشائم من مسألة القروض، لأن أكثر الدول العربية المجاورة، وغيرها من الدول الأوروبية، أمثال فرنسا، وهولندا، وبلجيكا هي أيضاً تلجأ إلى مبدأ القروض، ولكن تلجأ إلى مبدأ القروض على شرطين، أما الشرط الأول فهو أن تكون القروض على مدى قصير وبمبالغ متواضعة، هذا إذا كانت تلجأ

لتغطية بعض مواردها، وإما إذا كانت تلجأ إلى القروض الكبيرة والبعيدة المدى فإن ذلك يعرض النقد اللبناني والليرة اللبنانية التي تغني بها الرئيس الجليل الغائب وجعلها من مفاخرة للضرر، ولكن أيضاً أقول رغم هذه الملاحظات أن القروض التي تنوي الحكومة، بعد موافقة المجلس ولا شك، على الاستحصال عليها، شأنها شأن الدول الغربية والدول المجاورة يجب أن تكون هذه القروض لمواضيع معينة مسبقاً، مثلاً تأتي وتقول أن لبنان هو مقبل على حركة انتاجية سياحية وأنا أخصص لهذه الفكرة وانمائها ولتغذيتها، ولجعل هيكلها هيكلاً جباراً، ولبنان هو معد لهذا المشروع. يجب أن تقول أن هذا القرض الذي ستعقده الحكومة هو معد لهذا القرض، وإن لا تقول كما قالت في الفصل الثاني من الميزانية: «واردات ناتجة عن الغاء اعتمادات أو عن قروض» فعندما يعلم المجلس أن الغاية هي التي نوهنا عنها، عندئذ يكون المجلس على حق باقرار هذه القروض وتكون الحكومة أيضاً حكومة حكيمة، تعلم المستقبل الذي ينتظرها من جراء السياحة الذي هو مورد هام من موارد هذا البلد، فلاجل هذا يا سيدي اختصر القول بأن الجزء الأول والثاني هما متكافئان وأن الجزء الثالث هو جزء مبتور ولا يجب أن نصوت عليه إلا بعد أن تتدارك الحكومة الاخطاء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأمير عبد العزيز شهاب.

عبد العزيز شهاب: سيدي الرئيس، كنت قد طلبت الكلام في الجلسة السابقة لأشرح للحكومة وللزملاء فيما يتعلق بالمادة ١٤ حتى أقول وأذكر بأن المادة ١٤ كما وردت في قانون الموازنة تخالف أولاً الدستور، ثانياً قانون المحاسبة العامة، ثالثاً روح الدستور وروح قانون المحاسبة العامة، ولكن بعد أن صرح معالي وزير المالية بلسان الحكومة بأنه تراجع عن هذا النص طلبنا أن يشطب اسمنا من جدول طالبي الكلام، غير أننا إذ رأينا بأن هذه المادة التي قال معالي الوزير بأن الحكومة ستسحبها، قال أيضاً أنها ستستبدل بمشروع آخر أو بنص آخر يقول بأن مشاريع الجزء الثالث ستمول اما بقروض واما بالغاء اعتمادات أو بموارد أخرى. هنا نتوقف نوعاً ما، لنرجع إلى مادة موازنة الموازنة التي نوه عنها الزملاء الكرام. القول بأن هذه المشاريع تمول إما بالغاء اعتمادات أو بقروض، أو بموارد أخرى هذا القول بأن هذه المشاريع تمول إما بالغاء يعني أن الواردات لهذه المشاريع الانمائية لا تزال محتملة وغير أكيدة، إذن لا يجوز أن توازن الموازنة على هذا الأساس، فاقترحي المتواضع للحكومة وأظن بأنها ستوافقني عليه كما تراجعت عن المادة ١٤، أن تتراجع عن الجزء الثالث وتأتينا بمشروع قرض أو بمشروع الغاء اعتمادات أو موارد أخرى كما قالت في النص الذي تقترحه، وتضم إليه كنفقات لهذه الواردات ضمن المشاريع الواردة في هذا الجزء الثالث، نكون بذلك قد أوقفنا النفقات والواردات حتى نوازنها بقانون خاص، وهذا من السهل جداً، لأن قانون الـ ٨٤ مليوناً وكذلك قانون الـ ٤٥٠ مليوناً صدرأ كل منهما بقانون على حدة،

ولم يدرس نص هذين القانونين في قانون الموازنة، لأنه لا يجوز أن يعطي في قانون الموازنة صلاحية مثل الصلاحية التي تكلم عنها بعض الزملاء والتي وافقت الحكومة بلسان رئيسها بأنها هي نفسها لا تتمسك بها. فحتى يكتمل سرورنا وسروركم واتفاقنا معكم واتفاقكم معنا تفضلوا وصرحوا لنا بأن الجزء الثالث أيضاً سوف يعلق إلى أن تأتوا بمشروع القرض ويكون هذا المشروع لتمويل هذه المشاريع، ونحن مستعدون بأن نصوت لكم بالسرعة الممكنة إذا وجدنا أن هذه المشاريع مفيدة ونفهم ذلك عن لسان معالي الوزير والسلام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ جان حرب

جان حرب: لا يسعنا والمجال ضيق، أن ندخل في نطاق الأرقام ونحاسب الدولة بدقة المحاسبين فيما يتعلق بموازنتها لعام ١٩٦٥ ولموازنتها السابقة التي وان انفصلت عنها زمناً لا تنفصل عنها واقعياً. فلاختصار الوقت نقول: لماذا تفوق قيمة الاعتمادات المدونة قيمة الاحتياط، وبالتالي كيف تستطيع الدولة أن تغطي نفقات المشاريع الانشائية والانمائية التي أصبحت أمل الشعب في الحياة وأمل الحكومة بالبقاء. هل بالقروض، وأي نوع من القروض؟ وما هي الأسس التي يفترض بالدولة اتباعها لعقد مثل هذه القروض؟ ونحن على كل من الذين يقولون بعدم تورط الدولة في اعتماد القروض وسيلة لتغطية عجز الخزينة خصوصاً إذا كانت هذه القروض خارجية فترتدي طابعاً سياسياً. وهذه القروض نرفضها رفضاً باتاً، ونطلب أن يكون القرض داخلياً، هذا إذا لزم الأمر، والذي يسهل لنا هذه المهمة وجود المصرف المركزي الذي بواسطته يصدر سندات حكومية، بإمكانه أن يفرض قسماً منها على المصارف لقاء فوائد قليلة، عوضاً من فرض أموال على تلك المصارف دون أية فائدة، وهذا كاحتياط بموجب المادة ٧٦ من قانون النقد والتسليف. أما الطريقة المثلى لحل المشكلة، في نظري، فهي تعديل النظام الضرائبي، على نحو تتحقق معه الضريبة التصاعدية العادلة إلى أقصى حد ممكن على أساس تحميل المكلفين حسب أرباح كل منهم الصافية، لا سيما أولئك الذين يجنون أرباحاً طائلة تتخطى مجالات المعقول، نلفت الدولة لهذه الناحية بوجوب تبديل سياستها لجهة المحدودي الدخل، وتحميلهم أعباء ضرائبية ورسومية لا تتجانس وطاقاتهم الضعيفة، مما يوجب تخفيض الضرائب والرسوم عن كواهلهم، كما إنه يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار تنسيق تشجيع السياسة الضريبية، فلا يعود هذا التشجيع يأتي اعتباطاً ووقفاً على فئات معينة، ولا يجوز أيضاً أن تهمل الدولة قضية الجباية الصحيحة وتشديد الرقابة على تهريب حسابات الأرباح من قبل المكلفين، وهكذا تستطيع الدولة أن تستغني عن عقد القروض ولمواجهة مشاريع التنمية ومشاكلها. وهناك خطأ في الموازنة مزمن لا يسعنا أن نتلافى ذكره بأي شكل من الأشكال وهو أن الأرقام، أرقام موازنتنا، لا تزال ترتفع على أساس نسبة مئوية، كانت في السنوات الأخيرة ثابتة تقريباً على عشرة في المائة، فانخفضت

لعام ١٩٦٥ نسبياً، فطريقة الزيادة والتخفيض بأرقام الموازنة على أساس النسبة المئوية طريقة خاطئة لا تعتمد على أية دولة متقدمة، الدول المتقدمة تعتمد لوضع موازنتها طريقة اعتماد الدخل القومي على عكس ما يجري عندنا تماماً، وإذا ما أردنا أن نعتمد هذه الطريقة المثلى، فكيف نستطيع اقتطاع ثلث أرقام دخلنا القومي وليس عندنا منه شيء من الاحصاء على الرغم من وجود وزارة تصميم ومديرية احصاء مركزي. قال الاستاذ شادر ان الميزانية هي واقعية ومجدية، والحقيقة إنها خيالية ومخرّبة واليكم بعض الأمثلة القاطعة: ان الدولة وضعت برنامج قوانين انشائية وحددت الأموال والروزنامة الشهيرة وبالطبع لم تعتمد هذه الأموال إلا بنتيجة ما كان لديها من مال احتياطي، وما تتمكن من تحصيله من الإيرادات المتزايدة سنة بعد سنة، ثم هذه الروزنامة الشهيرة وذلك حسب أصول الفلسفة المالية المتبعة في الدول، فكانت النتيجة أن الدولة بصورة عجيبة اساءت تقدير الكلفة بحيث أصبحت الاجزاء الضئيلة التي تم تنفيذها قد استنفذت كامل المبالغ المرصدة للمشاريع كلها، وأصبحت الدولة مضطرة لاقتراض المال الضخم لتنفيذ بعض هذه المشاريع ونحن على يقين من أن هذه الأموال أيضاً ستذهب كما ذهب غيرها من مال الاحتياط الكثير من واردات الخزينة، ثانياً إننا لا نفهم أن تنشأ هيئة مستقلة كمجلس تنفيذ المشاريع الكبرى لا يخضع لرقابة فعالة ويعطي الصلاحيات لتلزم أعمال ضخمة تكلف عشرات الملايين بالتراضي، وهذا أمر خطير جداً، لأن العبرة بالأشخاص الذين يمكن اعطاؤهم صلاحيات دون أن يسيئوا استعمالها، ولا حدود من اعطاء الصلاحيات إذا لم تكن هنالك رقابة فعالة شديدة، فنحن مع الحكومة عندما نريد أن تختصر من روتينية الأجهزة، ولكننا لسنا معها في اهمال المراقبة والسماح لبضعة أشخاص تبذير أموال الشعب، لأن الذي حصل، هو أن الاكلاف لكثير من المشاريع التي قامت بها هذه الهيئة أي مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى أصبحت أرقاماً خيالية نسبة للكلفة الحقيقية، هذا عدا عن إنها، أي المشاريع، خصصت لمناطق معينة تنفيذاً لمآرب متنفيذين، بينما حرمت مناطق شاسعة من لبنان حتى من المشاريع البسيطة ذات الكلفة القليلة، ولكنها مشاريع حياتية لمئات الألوف من الشعب الذين لا يزالون يشكون العطش وقلة النور ومن انعدام الطرق البدائية، ويؤسفنا بناء عليه أن نقول إننا نقود السفينة من غير بوصلة.

الرئيس: حضرة الزملاء، أرجو من الخطباء الذين أعطيتهم الكلام أن يتقيدوا بالموضوع الذي أثاره حضرة نائب الشمال الاستاذ سليمان فرنجية وعدم دستورية، وقانونية وعدم قانونية الموازنة، أما البحث بالموازنة بصورة عامة فقد رأت الرئاسة بأنه انتهى. أما البحث بالموازنة كما قال حضرة النائب الشيخ جان حرب لو كنت أعرف ماذا سيقول لما أعطيته الكلام. أرجو من الخطباء، إذا شاؤوا، أن يحصروا البحث في قانونية وعدم قانونية الموازنة فليتكلموا، وإلا

فالرئاسة لا تعطي الكلام، لأن الرئاسة اعتبرت أن البحث في المناقشة العامة قد انتهى .

الكلمة الآن لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير

البير مخير :

دولة الرئيس، كنت دوماً أوّمن أنكم عندما تتسلمون الرئاسة بالنيابة كما أنتم اليوم تفسحون المجال لأية مناقشة، لأنني أعرف عنكم أنكم ضنينون بالمصلحة العامة، ولكن لن أدخل في المناقشة العامة بالرغم أن الرئيس صبري حمادة قد أفسح المجال لمناقشة عامة بالرغم إنه منعها والرئاسة الجديدة على حق فيما قالت، إنما أنا سأحصر كلامي في النقطة التي أثّرت في هذه الجلسة .

ان اللبس الذي وقع في هذا المجلس وهذه الحكومة من جراء الاطلاع على هذه الميزانية يجعل هذه البلبلة في صفوف النواب وحتى في صفوف الوزراء، أولاً لأن هذه الحكومة لم يكن لها يد في تحضير هذه الميزانية، وبالشكل الآخر هنالك نوع من الروتين مشيت عليها الادارة وكانت نتيجتها عكس ما كانت تتوقع، أقول مثلاً، وأنا لا أشارك الاستاذ جوزف شادر، عندما يقول ان القضية قضية حسابية وان مال الاحتياط موجود بالرغم من أن المسؤول عن وزارة المال يقول العكس، أنا أشكر وزير المال على جديته، وأقول لزميلي الاستاذ شادر رداً على نظريته الحسابية أن الحكومة في ميزانية سنة ١٩٦٤ عقدت اعتمادات وأنزلت في المناقصات مشاريع بموجب هذه القيودات بالميزانية، وأنا استشهد على ذلك بموظفي المالية وأجبرت الحكومة بعدئذ على أن تتنازل إلى أربعين بالمئة من أصل هذه المشاريع للذين تقدموا بالمزايدات لكي تتمكن من أن تجابه هذه المشاريع بما لديها في الخزينة من أموال .

أنا يا سيدي لا أقول إننا إذا قلنا ليس لدينا مال احتياط وهذا ما يهم الاستاذ شادر، قد يؤثر على السوق، إنما أقول أن الخطأ الذي وقع في الماضي في هذا الباب، يجب أن نتحاشاه نحن أعضاء المجلس أولاً، والحكومة ثانياً، اما اننا نقول مال احتياط، لا يوجد مال احتياط، لأن هذه المشاريع التي رصد من أجلها مبالغ من المال في مشاريع سنة ١٩٦٤ عدت نفقات لها، لذلك لا يمكن كما يقال باللغة الفرنسية *Ce sont des crédits engages, ce n'est plus de reserue*

ونحن قد نشاطر الاستاذ شادر إذا كانت الحكومة تقول أن هذه المبالغ لم تعقد بعد للمشاريع التي أرصدت لها في سنة ١٩٦٤، لهذا أنا أقول يجب أن نفرق ما بين مال الاحتياط ومال الخزينة، وهذه الميزانية وهي بين أيدينا أشبه بكثير من الكلمات المتقاطعة التي نجدها في الصحف، من أين هذا الخلل في الميزانية، لأنه بالرغم من حسن النية عند النائب عندما يتصفح هذه الميزانية ويقرأها ويدرسها يجد بعد وقت طويل، إنه لا يمكن أن يعثر على الأموال التي رصدت والتي سترصد وعلى مال الاحتياط وعلى مال الخزينة الخ . .

لماذا؟ أقول لماذا، لأنني علمت من نفسي وإن كان القانون قد أوجد وحدة الميزانية. إنما هنالك أمراً آخر يجب أن تتلافاه الحكومة اليوم، هو شمول الميزانية هذا الشمول الذي ينبع حتماً وحدة الميزانية، أعني كل ما يدخل الدولة يجب أن يكون موجود في صندوق خزانة الدولة، أي أنا النائب الذي من أولى واجباتي الدستورية أن أراقب الحكومة في ما تفعل، وفيما تحجب، وفيما تصرف، أن أعلم فوراً من قراءة هذه الميزانية، ما هي المبالغ التي دخلت إلى الخزينة اللبنانية في سنة ١٩٦٤، لسوء الحظ ليس هذا ممكناً، لأن هنالك بعض ميزانيات المصالح المستقلة قد أدرجت هذه السنة في الميزانية، فتجد مثلاً مصلحة التعمير التي يدخل إلى خزينتها في كل سنة أكثر من عشرين مليون ليرة يتصرف بها مجلس الوزراء بدون الرجوع إلى هذا المجلس، وهذا يجب أن نعود إلى تشريع آخر نمنع هذه الصناديق المستقلة من أن تتصرف بدون الرجوع إلى هذا المجلس، لأن المصروف لا يجوز بدون قانون، وأنا أقول للاستاذ جوزف شادر عندما قال أوكد لهذا المجلس أن ولا بارة الفرد صرفت بدون قانون، أقول أن هذه الميزانيات منها التعمير أعطيت حق التشريع وهي تتصرف بميزانياتها بدون الرجوع لهذا المجلس، هذا خطأ يا سيدي يجب أن نرجع عنه، وهنالك أمر آخر أود أن ألفت نظر الحكومة إليه: ما هو دور البنك المركزي في الدولة بالنسبة لوزارة المال، هذه السنة قام في هذا البلد بنك ناسيونال أي يعني بنك مركزي، ولهذا البنك، أهمية خاصة. وكما قال بعض الزملاء أننا أخذنا من الخارج ومن النظام الفرنسي، نظامنا الدستوري ونظام الميزانية، كذلك في فرنسا البنك المركزي له دور كبير في أعباء الميزانية، أقول هذا الأمر واحد، هو أن تسعى الحكومة وتتقدم بمشروع فوري لكي تشمل الميزانية جميع مرافق الدولة ووارداتها، عندما تفعل هذا، تدخل هذه المبالغ جميعها إلى البنك المركزي، وعندئذ يمكن للحكومة ولوزارة المال، أن تستعين بهذا البنك للقسم الثالث الذي يمكن أن يغذيها هذا البنك بالنسبة للواردات؟

وكلمة أخيرة يا سيدي، في كل سنة يجتمع هذا المجلس ويصوت على هذا القانون الذي هو اسمه الميزانية ولكن الحكومة ماذا تصنع، نحن كما أشعر في كل سنة تأتي إننا عندما نصدق على الميزانية نصدق فقط على الواردات، ولا نصدق على التنفيذ، وهنا أقول ما هي الوسائل التي يمكن لنا أن نجبر الحكومة أن تنفذ قانون الميزانية، لأنها عند عدم تنفيذه تقع في الخطأ الذي يقع فيه المواطن البسيط عند عدم احترامه أو تنفيذه للقوانين، على كل ونحن في باب محصور من هذا النوع، أقول للحكومة أن الدور الذي يمكن أن يلعبه البنك المركزي في هذا الصدد، هو دور كبير ألفت نظر المختصين في وزارة المال إلى الاهتمام بهذه الناحية التي يمكن عندما ميزانية الدولة تبلغ درجة الشمول أعتقد أن الحل يمكن أن يكون بواسطة البنك المركزي.

الكلمة لحضرة النائب المحترم اللواء جميل لحود

الرئيس:

جميل لحود:

دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام،

هنالك مثالان عاميان، وبعد الاختبار والتجربة كان فيهما كل الحكمة وهذان المثالان هما «على قد بساطك مد أجريك» «ومن صرف وما حسب خرب وما دري».

ونحن الآن بصدد موازنة الميزانية فإني أرى أن نأخذ بهاذين المبدأين اللذين يأخذ بهما الرجل العادي العاقل، وهو مؤتمن على ميزانيته الخاصة. فأحرى بالدولة وبحكومتها وبمجلسها أن تعني عناية خاصة بأموال المكلف اللبناني، أقول هذا وأعتبر أنه على الدولة أن تقدر النفقات بحسب الواردات وليس العكس، إلا إذا كانت هذه الواردات العادية لا تكفي لما يتطلب من الدولة من نفقات لجأت إلى واردات متعاقبة حسب امكانياتها قبل اللجوء إلى القروض، لا سيما الخارجية منها بما فيها من محاذير سياسية واقتصادية.

أما الموارد الطبيعية هذه فيما لو كانت الواردات المرتقبة غير كافية. فهي أولاً كما قلنا سابقاً، التشدد في تحصيل الضرائب ثم الأخذ بالاعتمادات الغير منفذة، وثم الاحتياط، وبالنهاية إلى تعديل نظام الضرائب بحيث يتناول الأرباح الباهظة، كل هذا قبل أن نلجأ إلى القروض كما قلت سابقاً بما فيه المحاذير. ولا يجب أن نعلم إلى هذا التدبير، إلا إذا كان هنالك مشاريع لا بد من تنفيذها ولولا وجودها لتعرضت البلاد إلى الدمار والانهيار، ولا أعتقد أن الأمر هو الحاصل. ثم بالنظر لعدم إمكانية الأجهزة الفنية في الدولة لتنفيذ المشاريع دفعة واحدة، كما اتضح لنا من السنين السابقة لا أرى موحياً أن نعقد قرضاً بهذه الضخامة البالغة ثلاثمائة مليون، طالما إنه لا يمكن لنا أن نصرف منها سنوياً ما يزيد عن أربعين أو خمسين مليوناً، وأعتقد أن الواردات الطبيعية قد تكفي لتنفيذ هذه المشاريع الملحوظة في القسم الثالث من الموازنة، ثم القول إنه ليس من العدل أن نحمل الجيل الحالي مصاريف مشاريع تستفيد منها الأجيال القادمة، فهذا قول مغلوط بالأساس، كاننا نقول للفرد أن يترك جهده فيريح صحته في السنين المقبلة، فمن واجبنا يا سادة، أن نوفر للأجيال المقبلة ما لا يثقل كاهلها بالدين ان من الناحية المادية أو من الناحية السياسية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سليم لحود.

سليم لحود: عطوفة الرئيس، زملائي الكرام،

لدينا هذه الكتب، قرأنا الفذلركة فسررنا لما ورد فيها من نية صادقة لجعل الموازنة موازنة علمية، ثم تحررنا هذه الامكانية والمواد العلمية في الموازنة فلم نر منها شيئاً، سررنا لما قيل أن هذه الموازنة ستكون مجمعة، ونظرنا إليها فلم تكن مجمعة أبداً إنما وضع في آخرها بيان قال ان موازنات المصالح المستقلة والصناديق المستقلة هي كذا وكذا فقط . . . موازنة أشبه بموازنات السنين الماضية

كالشبه بين توأمين. راجعت عشر موازنات سابقة فلم أر بين هذه الموازنات فارقاً إلا أرقام هذه الموازنة، وبما إنني حرمت من نقاش الموازنة بصورة عامة فسأكتفي بالنقاش في الباب الذي يتسنى لي، ثم أطلب من عطوفة الرئيس أن يسمح لي بالتكلم في كل فصل حتى أبين رأيي في كل منه. جاء قانون الموازنة ووازن هذه الموازنة، ولدى اعتراضات بدت، تفضل معالي وزير المالية وقال وقال إنه سيعدل بالمادة ١٤ وأعطى نص التعديل، وأعطى اسبوعاً كاملاً حتى يأتي بما يجب أن يرد بعد هذا التعديل أي انتقاص النفقات حتى تبقى الموازنة موازنة متوازنة عدا أنها توازنت بالنسبة لقرض، توازنت على ما يبدو على نفاد مال الاحتياط. القروض نقبلها ونريدها ونعمل لها إذا توفرت فيها الشروط، قرض داخلي يوحى للوفا، ولكن لا يحق لنا أن نورث لأولادنا ديناً حينما يحق لنا، ويجب علينا أن نصنع لأولادنا موارد يسر، أي يمنع علينا أن نبني طرقاتاً بقروض، وإنما يفرض مرافق مجدية ومرضية بقروض. فنورث لأحفادنا موارد رزق تدر عليهم وعلينا في حياتنا ما يفي هذا الدين وما يعطي قسماً من أموال موازنة الموازنة، أي مصانع، ومرافق سياحة ومشاريع مياه للري، ومشاريع توليد كهرباء ومشاريع صناعية الخ. فلا بأس ونحن نقبل، ونحن سندعم بكل قوة كل قرض تأتي به الحكومة إلى هذا المجلس وتقول أن هذا القرض معد لتمويل مشروع يلزمه سنوياً كذا، وفي نفسه إذا كانت الفائدة كذا، والعائد كذا بعشرين سنة، وهذا القرض مطلوب من دولة ليس لها أية علاقة سياسية مع هذا البلد ولا يمكن في المستقبل أن يكون لها أية علاقة سياسية، فإما أن يكون من بنك دولي، وإما أن يكون من دولة لا تتعاطى السياسة في هذا الشرق، إذن لا يجوز أن نوازن الموازنة بقروض دون أن نضع قبالة هذا القرض وهذا الطلب مشروعاً معيناً، فلذا يجب عليه ليس تعديل المادة ١٤، إنما حذفها بتمامها ثم يجب أن نبقي على بعض مال الاحتياط، لأنه واجب علينا أن نبقي عليه وعلى بعضه خصوصاً في هذه الأيام، لأن علينا موجبات يجب أن لا نتقاعس عنها لأن تقاعسنا لا يمكن أن يعد تقصيراً مالياً ويمكن، في رأيي، إنه سيقصد من نعت تقاعسنا تقاعساً سياسياً. فيجب أن يكون لدينا مال احتياطي يمكننا بملء ارادتنا أن نذهب إلى أبعد حد في تنفيذ الموجبات السياسية. وكل منكم يفهم ما أعني به في هذه الآونة، أصبح من الواجب أن يستعمل مال الاحتياط لحد محدود، فتحذف المادة ١٤ وتوازن المادة في الجزء الثالث هذا ما أرى. ثم أريد أن أقول أن المصالح الخاصة والمصالح المستقلة وردت موازنتها، فأين إيراداتها؟ الإيراد مع الأسف قطع من جذعه ولم نر منه شيئاً، يجب أن تظهر الإيرادات في هذه الموازنة الواردات. فقد نعتت هذه الموازنة بالموازنة الموحدة وقلت في كلامي أن لا توحيد فيها. ان المصالح المستقلة وهي تشكل ١٨٥ مليون ليرة من مال هذا الشعب لم نر لها لا واردات ولا شكل نفقات، وأنا أعتبر أنه من واجب هذا المجلس أن يطلع على هذه الموازنات لأنها وردت في هذه المصلحة الصغيرة قبل

أن يقر هذه الموازنة، فمن أجل ذلك كله إذا كان بإمكان وزارة المالية أو الحكومة أن تصلح نصوص هذه الموازنة: بالشكل الذي تراه بعد أن صرفت النظر عن القروض، وأن تقدم موازنات المصالح المستقلة بواردها ونفقاتها وتقدم لنا أيضاً موازنة تتوازن بجملة أرقامها وليست ببعضها لأننا نخشى أن تكون متوازنة في جزئين أوليين وهذا هو الواقع، وغير متوازنة في الجزء الثالث.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: عطوفة الرئيس، وأخيراً حصل ما كان مفروضاً أن يحصل منذ زمن، نحن في لبنان تعودنا منذ سنين أن نعد ميزانيتنا ونوازنها في جميع أجزائها بموجب موارد عادية للدولة وكلما تعودنا أن تنفذ الموازنة في أجزائها الثالثة والرابعة والخامسة والسادسة حالياً، أي في القسم التجهيزي والانشائي بالموارد العادية للدولة، وكانت الحال على أحسن ما يرام، وكنا نعتقد أن هذه الحالة طبيعية، ولماذا كانت الحال على أحسن ما يرام؟ لأن الإدارة كانت تتوانى وكانت تقصر في تنفيذ الموازنة، فكل موازنة كانت تنفذ بنسبة خمسين أو ستين في المائة وينتج بنتيجة السنة وفر نسميه ربحاً وهو في الواقع عجز في تنفيذ الموازنة. يتراكم الوفر السنة، تلو السنة، ويضم إلى مال الاحتياط ونحن في كل سنة نفذ مشاريع انشائية وتجهيزية بموجب هذه المبالغ التي تتوفر من عجز التنفيذ في السنوات السابقة ونتج من هذا تقليد في التفكير المالي في لبنان أنه يمكن تنفيذ المشاريع الانشائية والتجهيزية عن طريق الموارد العادية للدولة، أي عن طريق الضريبة العادية التي تستوفي أو لا تستوفي أما اليوم، وبعد أن جاء عهد بعد عهود أخرى، فحسن في طرق الإدارة، وحسن في طرق تنفيذ المشاريع وأخذت تنفذ الموازنات ليس بنسبة أربعين أو خمسين أو ستين بل كما ستبين جلياً بنسبة سبعين وثمانين في المئة كما سنراه في قانون قطع حساب سنة ١٩٦٣ لأن الموازنة نفذت لم يبق في مال الاحتياط الموفور الذي يسمح بأن نعود إلى عادتنا السابقة. من الاعتمادات المدورة من سنين سابقة عديدة.

عطوفة الرئيس، لقد آن لنا أن ننظر إلى الوقائع كما هي. لا يمكن لهذا البلد أن يعتمد سياسة إجتماعية أو سياسة تجهيزية وانشائية وهو يعتمد فقط على الضرائب والمداخيل التقليدية. ولأول مرة يطرح علينا الموضوع، فماذا نرى؟ نرى أن الأفكار ترتبك وتختل الموازين وهذا يعرض بأن يسلب من الموازنة القسم الثالث - الانشائي والتجهيزي - وذلك يعرض بأن نطلع عن المداخيل الجديدة والموارد الجديدة، أي أن ننكمش على أنفسنا ونضرب صفحاً عن القسم الوحيد في الموازنة الذي يستفيد منه المواطن اللبناني أي القسم الانشائي والتجهيزي.

عطوفة الرئيس، إن من أسس العلم المالي أن تدرس الموازنة أولاً في قسم النفقات، ولماذا؟ لأن

الدولة لها سياسة ويقرر هذا المجلس هذه السياسة ويعتبر أن النفقات هي ضرورية، ثم يدرس المجلس طريقة تغطية النفقات وعندئذ يقرر الطريقة لتغطيتها من أي مورد يرى، فهذا المبدأ يجب أن نعمل به لا يمكن أن نفكر بحذف القسم الثالث من الموازنة، بل يجب أن يبقى لأنه القسم الذي يبرر وجود دولة فعالة، دولة لها سياسة إنشائية وتجهيزية، وعلينا أن نتحرى عن موارد المال، وهنا أرجو الحكومة وأناشدها بأن تأتينا باقتراح واضح المعالم وخطوطه واضحة كي ينظر هذا المجلس في السياسة التي ترى الحكومة اتباعها تجاه هذه الموارد، وعندئذ نحن نفتح لكل اقتراح يؤمن هذا المال، ونرجو أن يكون ذلك في أقرب وقت ممكن.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأب سمعان الدويهي.

الأب سمعان الدويهي: عطوفة الرئيس، نحن في معرض البحث في موازنة عام ١٩٦٥ ونحن مع الزميل الاستاذ سليمان فرنجية بما قاله حرفاً وروحاً، إنما علينا أن نسأل هذه الحكومة الجلييلة التي إعترفت وقالت إن هذه الميزانية هي من صنع غيرها، وإنما تتحمل الاخطاء، فهل هي مستعدة لأن تصلح هذه الاخطاء بعد أن أقدمت هي نفسها على ارتكاب خطأ فادح قبل أن تهيم له كي لا يكون خطأ، إلا وهو اعطاء الدرجة الاستثنائية للموظفين وزيادة الرواتب والأجور؟ فهل نظرت هذه الحكومة الجلييلة إلى الأبواب التي ستأخذ منها قيمة تزيد على الخمس وعشرين مليون ليرة؟ ان الارتجال لدى هذه الحكومة نأسف أن يأتي عن طريقة كهذه، ونأسف أن تأتي موافقة معالي وزير المالية على هذه الزيادة المرتجلة، مع أننا نطالب بالحاح بانصاف الموظفين وزيادة الأجور بكل ما يطلب منا كمواطنين وكمسؤولين، ولكننا لا نقبل أن نحمل الميزانية أعباء جديدة بفتح اعتمادات أو باعطاء سلفات تشكل كارثة على الميزانية وعلى مالية هذا البلد كما سنشاهد وكما شاهدنا، إنني أطلب إليكم أن تحيبوني على ما يأتي:

نحن في مشكلة بين السلطة التنفيذية والسلطة الادارية وتريدون أن تجعلوا من الوزير أو من الوزراء حكاماً على السلطة التشريعية، ونائب رئيس مجلس الوزراء قد أعطانا تعهداً جديداً بأنه مع السلطة التنفيذية. فإذا كانت الحكومة مع السلطة التنفيذية فماذا نعمل بما ورد في المادة الخامسة والسادسة والمادة الرابعة عشرة التي تجعل من وزير المالية ومن الوزراء أسياداً يحولون ويعمولن بالاعتمادات كما يرون مناسباً بحسب معرفتهم فإن هذه الميزانية يجب أن تعطى الانتباه والنظر والتدقيق لكي توافق مصالحنا الاجتماعية والتربوية والانشائية. وان دولة تحترم نفسها لا تقبل أبداً أن تجزأ وأن تقسم بين وزارة المال وبين المصرف الوطني الذي يرعى البنك المركزي. هناك وزير للمال، وهناك حاكم للمال. لمن تخضع شريعة المالي؟ ومن هو المراقب عليها؟ وقد أضيفت المصالح المستقلة إلى الموازنة العامة كما قال الزميل الاستاذ سليم لحود وسبقه زملاء آخرون، ولا نعرف كيف كانت هذه الاضافة، من من الوزراء المحترمين يفيدنا عن هذه

الأعمال؟ وهل الحكومة مستعدة لأن تحيينا الآن بما أدلينا به بما يتعلق بالبنك المركزي وبالديكتاتورية التي يتمتع بها؟

ان ميزانيته كرسست ما ينيف على الخمس وسبعين في المائة من مجموعها للمعاشات والنفقات الادارية فقط وما تبقى من المائة أي الخمس والعشرين للمشاريع، هي ميزانية قاصرة، هي ميزانية فاشلة يجب أن نعيد النظر بها وأن لا يكون التضخم في سبيل المعاشات بل أن يكون التضخم وزيادة الميزانية في سبيل التجهيز والانشاءات. ان انشاءات كهذه الانشاءات التي وضعت لا يمكن أن يخصص لها فقط ربع الميزانية. كما إنني ألفت نظر الرئاسة الكريمة بأن ما أترى ويأتي إلى هذا المجلس بصورة اجمالية هو غير قابل للدرس. نريد أن توزع علينا الدروس الكاملة الكافية لكل وزارة زيدت اعتماداتها والأسباب التي من أجلها زيدت هذه الاعتمادات والغاية الأفضل التي دعت لزيادة هذه الاعتمادات ما عدا وزارة الشؤون الاجتماعية وما عدا وزارة التربية فإذا كان هنالك مجلس تشريعي يحترم نفسه يجب أن يطالب الحكومة، وإذا كانت الحكومة يجب أن يطالب الحكومة، وإذا كانت الحكومة تنبثق عن هذا المجلس يجب على المجلس أن يعيد النظر وأن لا يقبل بأن تقدم إليه مثل هذه الفواتير للتسديد أو للتوقيع عليها فقط وهو أعمى، وهو لا يدري ماذا يفعل. ان سياسة عقد النفقات أوصلت الحكومة وأوصلت الخزينة اللبنانية إلى فقدان الاحتياطي من هذه الخزينة، ونحن نلفت نظر الحكومة حتى لا تعتمد بعد الآن مثل هذه السياسة الهدامة مالياً.

الرئيس: يجب أن تتكلم بمسؤولية، فنحن لا نسمع إلا الكلام المسؤول.

سمعان الدويهي: أنا لا أقول كلاماً غير مسؤول، ليس هنالك من تفجير، ولا غاية مبطنة، ولا نصطاد بالماء العكر، رأينا نقوله علانية ولا نخشى غير الله أنا أعتقد بأن الاحتياطي غير موجود بسبب هذه السياسة. أرونا الاحتياطي.

الرئيس: السياسة المالية الصحيحة هي التي لا تبقي على مال احتياطي في الخزينة، لأن صرفه على مصلحة البلد ومراقفها العامة أجدى وأنفع.

سمعان الدويهي: الاحتياطي معناه الآتي: الزيادة التي تبقى متوفرة في الخزينة للصرف منها عند الحاجة الطارئة.

دولة الرئيس: نطلب من الحكومة أن تعيد النظر بالرواتب والنفقات التي تنيف عن المصاريف المخصصة للمشاريع الانشائية والتجهيزية أن بلدية بيروت لديها ميزانية تفوق بكثير من حيث الترتيب ومن حيث التنظيم ومن حيث الصرف بكثير ميزانية الدولة العامة. ان بلدية بيروت فيها ٤٠ مليوناً للمشاريع و٢٥ للموظفين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ مورييس الجميل.

موريس الجميل: دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين، كثيراً ما تنشأ خلافات من جراء تغيير في معنى الكلمات.

فكلمة ميزانية، لها تحديد معين ومحصور وبنوع خاص في يومنا هذا. عندما وضعت في الدستور المواد المتعلقة في الموازنة كان للدولة آنذاك دور محصور جداً، وهذا الدور كان لتأمين ما تحتاج إليه الدولة من نفقات كما جاء بالدستور. نفقات، يعني المصاريف المحتاجة إليها الدولة لتعيش ولتؤمن دورها، الدور المحصور آنذاك.

أما فيما بعد فقد تغير دور الدولة وأصبحت الدولة آلة لتزويد مجموعة من الأدوار، نتيجتها خدمة المواطن وبناء البلاد. والبرهان القاطع: الموازنات السابقة كانت موازنات للمصارفات دون لحظ أي شيء لتنفيذ أي مشروع من أي نوع كان، وكانت الدولة حتى مؤخراً تقوم ببعض المشاريع عندما يتوفر لديها بعض الامكانيات في موازنتها العادية، وكانت تبين تلك المشاريع كأشياء غريبة الوصف «ان الدولة عملت شيئاً» مع أن وظيفتها كانت أن لا تعمل شيء.

أما اليوم، فأصبح على الدولة ليس فقط واجب تأمين حاجتها كمؤسسة بل واجب القيام بأعمال عديدة تخرج تماماً عن مفهوم الموازنة في الماضي وعن التعبير المذكور في نص الدستور نفسه.

وأقول هذا لأننا سمعنا بأن لا بأس أن يخلف الجزء الثالث من الموازنة. يعني الموضوع الذي أصبحت الدولة اليوم من أجله موجودة. أما التوصل إلى رؤوس الاموال اللازمة لهذه التحقيقات، لا يمكن أن تكون من أصل الموازنة العادية في مفهومها السابق. ولذلك أصبح من الضرورة أن نميز بين ما هو نفقات وهو عائد إلى الموازنة وما هو رأس مال للتوظيف في أعمال البناء وهو شيء آخر ولا يمكن لأي شخص مطلع على معاني الكلمات وعلى نصوص القواعد المالية العصرية أن يتجاهل هذا الامر، وعندما نقول أنه لا يمكن للموازنة العادية أن تصبح موازنة توظيف أموال لأنه كما قال حضرة اللواء: يجب أن نوزع الاعباء على جملة أجيال أو قبل أن نفكر بتوزيع هذه الاعباء على الاجيال يجب أن نفكر في طبيعة هذه الاموال وتوظيفها لأن طبيعة هذه الاموال تختلف تماماً عن طبيعة النفقات التي ترد من الموازنات العادية.

لذلك، كما قال الاستاذ بابكيان، عندما الدولة ابتدأت أن تحقق بعض المشاريع بواسطة الاموال المتوفرة كانت خاطئة في الاساس في عملها، لأنه كان مفروض فيها أن تنفق المصاريف المبينة في الموازنة، وإذا كانت فعلت ذلك لكانت مجموعة من الامور المحتاجة إلى الصيانة قد أخذت نصيبها وعولجت إذأ، عندما نبحت في توظيف أموال لا يمكننا أن نبحت في موازنة عادية، وفي توظيف هذه الاموال تكون الدولة كأنها تعمل كمؤسسة خاصة، لأن هذا التوظيف من

ورائه نتائج عديدة والبرهان القاطع: نحن عندنا اليوم /٤٥/ ألف هكتار أراضي مروية، والاراضي المروية فرق سعرها شاسع وفرق إنتاجها شاسع. وإذا عدنا إلى مؤتمر المهندسين نجده يقول عن الارض المروية: إن لتر المياه عندما يكون في الربيع وفي الساحل إنتاجه /١٨٠/ ليرة في السنة. وعندما يكون في فصل الصيف للأشجار المثمرة في الساحل يرتفع إنتاجه إلى /٣٥٠٠/ ليرة، وعندما نرفعه إلى ما فوق /٨٥٠/ متراً يعني في حقل التفاح يصبح سعره من /١٠/ إلى /١٤/ ألف ليرة.

عندما نقدر أن نؤمن بواسطة رؤوس الاموال إنتاجاً مضاعفاً عشرات المرات، فلا نكون قد أهدرنا الاموال وأورثنا الاجيال المقبلة ديوناً بل نكون نحرك البلد ونبني البلد ونقيم الثروة. لذلك، أرجو من الزملاء الكرام، عندما نبحث مسألة الموارد العادية للموازنة أن نميز بين المصاريف العادية وبين توظيف أموال لنهضة البلد، لبناء البلد، حتى نضاعف مدخول البلد ومن وراء مضاعفة مدخول البلد مضاعفة مدخول الميزانية العادية. لذلك، لي ملاحظة على كيفية تقديم الموازنة عندما ننظر إلى هذه الموازنة كموازنة نعتقد أن هذه الموازنة تحوي كل شيء بالمعنى الضيق القديم.

هذه الموازنة هي مجموعة من معلومات مالية منها ما يهم موازنة عادية بالمعنى الضيق القديم الدستوري، ومنها ما هو غير ذلك، كدور الدولة في توظيف، رؤوس الاموال لنهضة البلد. الكلمة لمعالي وزير المالية:

الرئيس:

حضر الزملاء، قلت في ختام الجلسة السابقة بأن المناقشة التي جرت في هذا المجلس هي من المناقشات التي تشرف هذا المجلس، لأنها كانت على مستوى المسؤولية.

وزير المالية:

واليوم أيها السادة، لقد سمعنا ملاحظات قيمة وقيمة جداً، إستمعنا إلى إخوان فقهاء في عالم المال وتقدير لهم دراساتهم التي أتحفونا بها. إلا أنه يجب علينا ونحن في معرض الرد على هذا الكلام أن نقول كلمة مختصرة في الموازنة المعروضة عليكم.

الموازنة أيها السادة هي صورة واضحة تقدمها الحكومة تبين فيها وارداتها المقدرة خلال العام الذي نحن بصدد، وتقدر أوجه الصرف الذي ستصرف عليه الاموال الواردة. لا علاقة بالموازنة بوضعنا المالي ولا بنقودنا ولا بدخلنا القومي لكي نربط بين الموازنة والنقد ومتانة النقد والوضع المالي والسياسة المالية.

لا شك بأن وضع الموازنة يتحسن كثيراً إذا ما كان دخلنا القومي يتحسن. ولواردات الموازنة صلة وثيقة بالوضع المالي وبمتانة النقد وهي صورة مصغرة عن هذا الوضع.

وضعنا المالي بحمد الله سليم وسليم جداً. نقدنا متين وتغطيتنا من أكبر التغطيات النقدية في العالم، موازنتنا الحالية هي موازنة دستورية وقانونية والحكومة الحالية تتحمل مسؤوليتها كاملة وإن لم تكن هي التي وضعتها.

مال الاحتياط كما هو المعلوم هو الوفرة الذي يحصل بين الوارد وبين النفقات. وجود مال الاحتياط كما أشار بعض الاخوان ليس دليل قوة للنقد أو قوة للدولة.

أنا بنظري إن وجود مال الاحتياط هو دليل عجز للإدارة لو كان هنالك أجهزة سليمة أجهزة قادرة على الصرف لما كان هنالك مال احتياط. إذا مال الاحتياط ليس هو المال الذي نعده للطوارئ. مال الاحتياط إذا ما وجد تجد له الحكومة سبيلاً لكي تنفقه عليها، ومال الاحتياط وضعت له اعتمادات كافية لكي تستنفذه. عندما قلنا الآن بأنه لم يعد بإمكاننا أن نقيّد أو أن نلحظ أي مشروع ونقيّد هذا المشروع على نفقات مال الاحتياط، هذا دليل على أنه لا يجب علينا أن نقيّد مال الاحتياط بمبالغ جديدة لأنه لم يعد باستطاعته أن يتحمل شيئاً منها. هذا ما قلناه وهذا ما نكرره ولا علاقة لذلك بمتانة وضعنا المالي ولا بقوة ليرتنا القوة التي نفتخر بها.

إذا، بعد هذا الشرح، فلنعد إلى الموازنة ومشروع الموازنة الحالي.

ان الموازنة عندما وضعتها الحكومة السابقة وضعت في الجزء الأول منها النفقات العامة، وفي الجزء الثاني يتضمن النفقات التي ستصرف على الانشاءات والتجهيزات العادية، أما الجزء الثالث وهذا هو المهم والأهم هو الذي يتضمن النفقات، نفقات التجهيز والانشاء الطويلة الأمد، نفقات التجهيز والانشاء الاستثنائية.

ان احتياجات لبنان أيها السادة ومتطلباته ووجوب مسيرتنا للركب الحضاري تتطلب علينا أن نقوم بأعمال استثنائية، أن نجهز بلدنا تجهيزاً كافياً لكي نعمل على تحسين وضعنا الحالي العام وتحسين الدخل العام. هذا ما ترمز إليه هذه التجهيزات وهذه الأعمال الانشائية الانتاجية، وهذا ما أحببت الحكومة السابقة والتي نتبنى نحن كحكومة حالية عملها أن تفعله عندما قدمت مشروع الموازنة الحالي بأجزائه الثلاث. ولكي تغطي نفقات الجزء الثالث من الموازنة لأن الجزء الأول والجزء الثاني مؤمنة نفقاته من الموازنة العادية، أي من دخلنا العادي ومواردنا العادية.

أجاز قانون المحاسبة أيها السادة، عندما لا يكون هنالك من إيرادات كافية لتغطية الموازنة بكافة أجزائها، أجاز لها أن تلجأ إلى وسائل أخرى ومن جملة هذه الوسائل القروض، ولقد سبقتنا دول ودول كبرى في هذا المضمار، فرنسا أيها السادة، لجأت إلى هذه السياسة التي نلجأ إليها، ولجأت إلى أكثر من ذلك إذ أعطت وزير المال وحده حق الاقتراض ولم تعط ذلك للحكومة كاملة، وحاشاً أن أطلب لنفسني هذا الحق أما إذا شئتم أن لا تعطوا هذا الحق للحكومة مجتمعة

فالأمر يعود لكم، أنتم المسؤولون عن السياسة الحالية أنتم المسؤولون عن سياسة التجهيز في هذا البلد، أنتم المسؤولون عن مستقبل هذا البلد ونحن أداة تنفيذية نأتمر بأمركم. جئناكم بمشروع موازنة وطلبنا منكم حق الاقتراض فممنعتموه عنا. تقدمنا منكم بتعديل لهذه المادة التي تسمح لنا بأجراء هذا القرض. تعديل لا يعطينا حق الاقتراض بل يوازن موازنتنا الحالية، تصدقون على الجزء الثالث وتصدقون على المادة الرابعة عشر معدلة نكون فيما يتعلق بمشروع الموازنة قد أكملنا الناحية القانونية وعلينا أن نطلب بعدئذ ناحية تأمين المال.

تأمين المال أيها السادة، يمكن أن نحصل عليه بالاقتراض خلال السنة فتقدم منكم بمشروع القانون الذي تسمحوا لنا به بالاقتراض. وبعدئذ نصرف هذا المال على الجزء الثالث.

يقولون بأن هنالك مخالفة إذا ما قامت الحكومة والمجلس الكريم بهذه الخطوة. أما نحن فنقول رداً على ما قاله الاستاذ فؤاد بطرس: بأن قانون المحاسبة العام أجاز لتوفير المال أن يوقف عقد النفقات لأسباب استثنائية والسبب الاستثنائي هنا هو عدم توفر المال، وتوفر المال مشروط بالحصول على قرض، ومتى حصلنا على القرض نفذنا هذه المشاريع وعقدنا النفقات اللازمة لتنفيذه.

إذاً أيها السادة، إذا ما سلكتم هذه الطريق فالأمر يعود لكم وإذا أردتم فصل الجزء الثالث عن هذه الموازنة فالحق يعود لكم. نحن لا نتمسك برأي ونترك الرأي لكم. أردتموها مادة معدلة فليكن، أردتم حذفها وحذف الجزء الثالث فليكن، وإذا أردتم إعطاءنا حق الاستقراض فليكن. أما قول بعض الخطباء وخاصة الأب الدويهي بأن الحكومة ارتجلت عملها عندما أعطت الموظفين الدرجة الاستثنائية.

يا زميلي الكريم، الارتجال يكون بعدم التحسب لما سيقع، كلفة المعيشة في هذا البلد زادت وارتفعت حتى باتت تهدد الموظف والعامل في حياته الكريمة الهنيئة. الحكومة ترى من واجبها أن تستبق الحوادث ومن واجبها أيضاً أن تؤمن الحياة الكريمة الحرة للموظف. ومن واجبها أيضاً أن تؤمن الأموال اللازمة لتحسين وضع الموظف. هذا ما فعلته الحكومة. وتقول لي من أين تأتي بالمال أو ستجد المال؟ فأقول لك: القانون سنقدمه لك في الجلسة القادمة باذن الله ومنه ستعرف من أين سنؤمن المال.

أما ما شاء الزميل الدويهي عندما قال: بأن سلطة المال أو سلطة رسم السياسة المالية هي للبنك المركزي أو الإشارة الخفية التي أحب أن يخص بها البنك المركزي بالنسبة لسياسة الحكومة المالية. فنقول له: بأن السلطة المالية ترسم في هذا المجلس الكريم ولا سلطة تعلو على سلطتكم أيها السادة، وسلطة السلطة التنفيذية منبثقة عنكم وعن ارادتكم وعن رغبتكم وتأييدكم، ولا سلطة

تعلو على هذه السلطة. فللبنك المركزي صلاحيات ينفذها بموجب القانون ليس إلا في حقل النقد فقط.

أما ما أشار إليه بعض الزملاء وخاصة الاستاذ الفرزلي عندما قال: بأن الحكومة تستغل ثقة المجلس عندما تتقدم بمشروع قانون الموازنة. نحن نقول له: بأن ثقة المجلس هي غالبية علينا وبأن الحكومة لا تستغل ولن تستغل هذه الثقة إلا لما فيه المصلحة العامة، والمصلحة العامة فقط.

أما البدعة والبدع التي قال عنها الاستاذ بوزير والاستاذ فؤاد بطرس، فلا أعتقد بأن في سياسة الحكومة عندما قدمت هذه الموازنة وهذا المشروع أية بدعة. بل تطبيقاً للقوانين المرعية الاجراء وأصر على ذلك وخاصة قانون المحاسبة العامة كما شرحت.

أما ما أشار إليه بوزير أيضاً بأن الموازنة بنيت على واردات مغلوبة، فأقول له أيضاً: بأن تاريخ الموازنات في هذا المجلس أثبت بأن التقدير للواردات كان دوماً دون المعدل المحصل منها. لذلك تكون الحكومة الحالية بالواردات المقدرة تعتمد الأسس العلمية الصحيحة.

أشار الاستاذ بوزير أيضاً إلى تخوفه من حصول تضخم مالي فيما لو أقدمت الحكومة على الاقتراض. أما نحن فنقول له بأن لا خوف على النقد اللبناني وعلى قوته الشرائية فيما لو اضطررنا إلى أن نلجأ إلى الاقتراض. إذا ما لجئنا إلى الاقتراض الداخلي فذلك يمتص الأموال الموجودة والتي يمكن أن تؤلف بوجودها تضخماً مالياً. وإذا ما لجئنا إلى القروض الخارجية فسنكون حكماً جداً في المبالغ التي سنستقرضها وسنراقب الأسعار ونعمل على عدم حصول هذا التضخم المالي.

هذه خلاصة ما أحبيت أن أرد به على الاخوان، وإنني أكرر شكري لهم وللمجلس الكريم وأسألهم أن يبقوا دوماً عند الكلمة المسؤولة والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لخضرة النائب المحترم السيد منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، معالي وزير المالية، لو كان كما زعم البعض أن هناك نوايا سيئة فيما يختص بالقرض، ألم يكن بإمكانك أن توازن الموازنة في الجزء الثالث بالخمسة وسبعين مليون ليرة التي تحصل من بيع أملاك الدولة؟ ألم يكن بإمكانك أن تبحث ذلك؟

وزير المالية: هذا شيء حري بالاعتبار، ويمكن أن يكون من سياسة الدولة أن تلجأ إلى بيع ما يمكن أن تستغني عنه من أملاكها.

الرئيس: أرفع الجلسة على أن تعقد نهار الخميس القادم الساعة العاشرة قبل الظهر لمتابعة درس الموازنة.

رفعت الجلسة في تمام الساعة الحادية عشرة والرابع مساءً بعد أن تقرر يوم الخميس في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ الساعة العاشرة صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة. لمتابعة دراسة أبواب الموازنة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة الخامسة

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والرابع من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في الرابع عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٥

المواضيع المبحوثة:

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - تصديق الباب الأول والباب الثاني والباب الثالث من موازنة عام ١٩٦٥

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٥ في الساعة الحادية عشرة والرابع من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: فؤاد بطرس - جورج كرم - انطوان سعيد - الأمير عبد العزيز شهاب - عزيز عون - الأب سمعان الدويهي - راشد الخوري - أديب الفرزلي - رفعت قزوعون - وشبلي العريان.

واعتذر السادة: كمال جنبلاط - كامل الاسعد - بشير العثمان - رشدي فخر - عبد اللطيف الزين - رشيد كرامي - فؤاد البرط - سيمون صحنوي - صائب سلام - جعفر شرف الدين - ناظم القادري - ميشال فرحات - حسين منصور - أنور الخطيب - وممدوح العبد الله.

وتمثلت الحكومة: بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني وأصحاب المعالي الوزراء السادة: عثمان الدنا - ادوار حنين - نسيم مجدلاي - نجيب صالح - الدكتور يعقوب الصراف - انطوان صحنوي - تقي الدين الصلح - غالب شاهين - وموريس زوين.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.

الغائبون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٥ في الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الثلاثاء الواقع في ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: بهيج القدور، رشدي فخر. مانويل يونس، جان عزيز، راشد الخوري، عبد الله الغطيمي، معروف سعد، مارون كنعان، رفعت قزعون، شبلي العريان.

واعتذر السادة: كمال جنبلاط، كامل الاسعد، ممدوح العبد الله، رشيد كرامي، فؤاد البرط، ناظم القادري، انطوان سعيد، صائب سلام، محمود عمار، سيمون صحنوي، بشير العثمان، قبلان عيسى الخوري، رينه معوض، حسين منصور، أنور الخطيب، والشيخ خليل الخوري.

وتمثلت الحكومة بحضرة رئيس مجلس الوزراء بالوكالة السيد نسيم مجدلاني، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: تقي الدين الصلح، عثمان الدنا، انطوان صحنوي، الشيخ بيار الجميل، الدكتور يعقوب صراف، ادوار حنين، غالب شاهين، وعلي عرب.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم اشترك عدد من حضرات النواب في مناقشة موازنة عام سنة ١٩٦٥ انطلاقاً من نقطة قانونية وعدم قانونية الموازنة المطروحة على البحث، هذه النقطة التي أثارها أحد النواب المحترمين. ورفعت الجلسة في تمام الساعة الحادية عشرة والربع مساءً بعد أن تقرر يوم الخميس في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ الساعة العاشرة صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة لمتابعة دراسة أبواب الموازنة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة.

سكوت

الرئيس: صدق المحضر، ونبتدىء بدراسة أبواب الموازنة.

أبواب الموازنة كما أقرتها لجنة المالية والموازنة

الباب الأول - رئاسة الجمهورية

لم تعدل اللجنة شيئاً في هذا الباب

أما بالنسبة لموازنة سنة ١٩٦٤ فقد تدنى المبلغ الاجمالي الوارد في الباب الأول بسبب حذف بعض الوظائف الشاغرة.

الفصل الأول - رئاسة الجمهورية

- البند ١١ - مخصصات للسلطات العامة ٤٨٠٠٠ ل.ل صدق كما ورد بالاجماع.

الكلمة لحضرة النائب المحترم دولة سامي بك الصلح.

سامي الصلح: دولة الرئيس في هذه الموازنة رأيت أن البنود كثيرة. والنظام المالي في العالم كله تطور. فأود أن

أبدي ملاحظة للحكومة وللادارة أنه في انكثرا مثلاً كانت موازنتهم تتسع لالفي بند واليوم أصبحت مائتين فقط . ولو جمعت أمامي بنود هذه الموازنة لتجاوزت الألف وخمسمائة بند . لذلك أرجو من وزارة المالية ومن الادارة اختصار البنود للسنيين القادمة كما هي الحال في العالم كله .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم رئيس اللجنة المالية الاستاذ رينه معوض

رينه معوض : دولة الرئيس ، لا أريد أن أتبسط في الموضوع ، ولكنني أرى أن القيمة المخصصة في البند ١١ قليلة جداً ولا تناسب المقام ، ولا يجوز أن يبقى هذا المبلغ ضئيلاً ، فأقترح أن تزداد هذه القيمة .

الرئيس : حضرة الزميل ، المبالغ لا ترصد إلا بعد الموافقة على القانون .

والكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية : إننا نشكر الزميل الاستاذ رينه معوض على هذه الملاحظة ، وستأخذ الحكومة هذه القضية بعين الاعتبار ، وتأتيكم بالقانون اللازم الذي يتناسب مع سمو هذا المقام ورغبة المجلس .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز

نهاد بويز : دولة الرئيس ، ولتكن العادة بعدم البحث في هذا الموضوع ، كما إنه لكل حادث حديث إلا أنني أقول أن هذه الميزانية لا تتلاءم وهذا المقام السامي في البلاد ، لأن رئاسة الجمهورية هي الواجهة ، هي الواحة ، هي الشعاع ، ولذلك تأمل أن تتكاثر اتصالات الرؤساء والملوك لزيارة لبنان ، وأن تتكاثر أيضاً الوفود بهذا المعنى إذ ليس من اسراف في هذا الموضوع ، بل هو إحدى الواجبات التي يجب أن تؤديها للرئاسة تماشياً مع الرسالة المعدة لها في هذا المجال .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم اللواء جميل لحود

جميل لحود : دولة الرئيس ، مجرد ايضاح ، بعد أن انتهينا من مناقشة الموازنة انتقلنا إلى مناقشتها بنداً بنداً ، وإذا ما تصفحنا مشروع الحكومة نجد أنه يقتضي الابتداء بمشروع القانون . وأنا أرى اننا انتقلنا الآن إلى درس التقرير .

فهذه هي العادة أم إنه تدبير خاص

الرئيس : حضرة الزميل ، هذا ما يمليه القانون وليس بعادة . فيجب أن يقوم بدرس تقرير اللجنة أولاً ، فإذا أسقطت تعديلات اللجنة نعود بعدها إلى القانون .

والكلمة لحضرة النائب المحترم رئيس اللجنة المالية

رينه معوض : دولة الرئيس ، حضرة الزميل ، العرف يقضي بدرس النفقات أولاً ثم بدرس الواردات

الرئيس : البند ١١ مخصصات السلطات العامة ٤٨٠٠٠ ل. ل

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ خليل الخوري

خليل الخوري: دولة الرئيس، أرى أن هذا المبلغ غير متلائم مع الغاية التي وضع من أجلها في الموازنة. فأطلب من الحكومة أن تسرع إلى وضع مشروع قانون لزيادته إلى مبلغ محترم يتناسب مع واجبات الرئاسة حيث يقل عن مئة ألف ليرة.

الرئيس: ما رأي وزارة المالية

وزير المالية: لقد تقدمت الموازنة بهذا المبلغ وحسب

الرئيس: البند ٣١ - كما تلي عليكم،

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: دولة الرئيس، عندما يطلع الصحفي الأجنبي أو مطلق مواطن لبناني على أن في رئاسة المجلس اشتراكات ومساهمات دولية بمبلغ / ١٦٠٠ ليرة يرى أن هذه الدولة متواضعة، ورغم تواضعها فهذا المبلغ لا يكفي بما هو مطلوب في العنوان لهذا أرجو أن يصار إلى استبداله.

الرئيس: حضرة الزميل، هذا اشتراك محلات من المؤتمر البرلماني، أي أن رئاسة المجلس مشتركة بالنشرة الخاصة بالمؤتمرات الدولية فطلب منا / ١٦٠٠ / أتريد أن ندفع أكثر من ذلك؟ كان علينا أن نذكر في هذا الاسم (دولية) لتتمكن المالية من ارسالها دون تحويلها إلى نقد نادر.

نهاد بويز: إذن كان يجب أن يوضع إلى جانبها الغاية التي من أجلها خصصت هذه الميزانية مبلغ هذا البند.

الرئيس: حضرة الزميل، في المرة القادمة ان شاء الله إذا كنت رئيساً سنعدل هذا البند.

البند ٢٥ - كما تلي عليكم.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، إذا أُلقيت نظرة إلى هذا المجلس لرأيت أنه لا يمكن لا هناك ولا في هذه القاعة

بعد الآن، الجلوس على عدد كبير من الكراسي، كما وإن مدخل المجلس يلزمه مبلغ كبير من الاصلاحات والتجهيزات حتى يليق بمكانة هذا البلد، وبمكانة هذا المجلس. ويظهر من التجهيزات والأدوات الجديدة كما هو مصنف، أن تجهيزات قاعة المجلس تبلغ خمسة عشر ألف ليرة فهل يكفي هذا المبلغ الضئيل؟

الرئيس: حضرة الزميل، إنه يوجد أيضاً مبلغ خمسين ألف ليرة.

منير أبو فاضل: مبلغ خمسين ألف مضاف إليه مبلغ خمسة عشر ألفاً لا يكفي لتجهيز قاعة المجلس فقط، وماذا نعمل بتجهيز بقية غرف المجلس؟

أرجو أن يزداد على هذا المبلغ اثنان وعشرون ألف ليرة حتى يصبح مئة وخمسين ألف ليرة عندها يمكننا أن نحسن وضعية المدخل والقاعة ووضعية المقاعد الأخرى للدبلوماسيين وغيرهم. وأظن أن الحكومة لا تحرمنا من هذا المبلغ الضئيل لأننا نحن بحاجة إليه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف مغيب.

جوزف مغيب: دولة الرئيس، أنا أؤيد ما ذهب إليه حضرة الزميل منير أبو فاضل خصوصاً وإننا في صدد تسليم البناء الذي تشغله الدوائر العقارية. ولا بد من الريادة حتى تتمكن الرئاسة من تجهيز هذه الأمكنة فور استلامها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: دولة الرئيس،

شرح زملائي الأسباب المتعلقة بهذا الموضوع، وفي هذه المناسبة اسمح لنفسني أن أسأل رئاسة المجلس وأن أسأل الحكومة: أين وصل مشروع استنساب عقار للمجلس يليق بالديمقراطية في لبنان؟ أما إذا كانت الديمقراطية تستلزم لهذا المجلس فلا بأس، لكن الديمقراطية البرلمانية تستلزم على الأقل كالمشروع الأخضر.

كنت مراراً منذ يومين في إحدى شوارع البلدة فرأيت بناية ضخمة من أجمل بنايات العالم. واجهة، وواحة طويلة عريضة، كتب عليها (المشروع الأخضر)، فدخلت ورأيت فيها التدفئة ومكيفات الهواء والمقاعد الوثيرة.

يا سيدي، إذا كانت الديمقراطية هي عنوان التواضع فلنكتف بهذا القدر، لكننا الديمقراطية وهي واحدة الأمة وشعارها تتطلب مجلساً ينظر إليه باكبار كما نحن ننظر إلى مجالس الدول النيابية عندما تؤم الوفود البرلمانية العالم، إذ يتمكن كل نائب من إيجاد غرفة يجلس فيها للقيام بالواجبات المطلوبة.

لذلك أرى أن لا يزداد قرش واحد على هذا المبلغ حتى تأتينا الحكومة بوعد أكيد، تقوم بتحقيق ما نطلب لاننا نعمل للأجيال المقبلة. وقد نكون نحن هنا أو ربما لا نكون، وإنما النواب هم شعار الأمة في هذا المجلس يجب أن يعلموا أنهم يأتون إلى مكان لائق في هذه الندوة البرلمانية.

لذلك أقول: ان الحكومة تنتقي المحلات الفخمة للدوائر المستقلة، لاثنين وثلاثين دولة مستقلة في هذه الدولة، ولا تنتقي مكاناً لائقاً لهذا المجلس.

هذا هو السبب الذي من أجله أرفع صوتي في هذا المكان، وأطلب إليكما يا دولة الرئيس ويا معالي وزير المالية أن تقولوا، إذا كان في نية الحكومة انتقاء عقار للبدء بالبناء في هذه السنة أو في السنوات الثلاث القادمة، ليكون هذا المجلس قدوة بالمجالس النيابية التي تحترم الشعار البرلماني.

حضرات الزملاء المحترمين،

الرئيس:

بعد أن استمعت الرئاسة إلى حضراتكم بما يختص بالمكان اللائق للمجلس النيابي، تحيطكم علماً بأنها منذ ستة أعوام اتفقت مع الحكومة بوجوب نقل مكان المجلس النيابي في هذا البلد. ثم أقول لحضرة الزميل المحترم الاستاذ نهاد بويز: إن مكاننا الآن ليس بالمكان المتواضع فبئس هذا المكان المتواضع يمكننا أن نبني مجلساً نيابياً من أعظم المجالس النيابية العالمية وقد أعدت الحكومة خرائط بهذا الشأن وما زالت تدرس الأمر. وإلى أن يصار إلى العمل في هذا المعنى طلبت في المدة الأخيرة من معالي وزير المال أن يخلي لنا الجناح المختص بالدوائر العقارية ليتمكن المجلس على الأقل أن يستوعب أعضائه الـ ٩٩ نائباً مع الموظفين الموجودين فيه لاننا على هذه الحالة لا يمكن للجنة أن تجتمع في آن واحد. ولا يمكن لحضرات النواب الجلوس في غير غرفة رئاسة المجلس.

لهذه الأسباب أرجو من الحكومة الحالية أن تهتم باخلاء الجناح الخاص بالدوائر العقارية وبعدها نتفق مع الحكومة على إيجاد المكان اللائق لهذا المجلس.

والكلمة لمعالي وزير المالية

أيها السادة، ان الحكومة إذ تشاطر المجلس الكريم والرئاسة رأيها بوجوب بناء مجلس جديد للنواب، تعتبر أن هذا من أولى واجباتها، والدراسات التي أشار إليها دولة الرئيس ستؤخذ بعين الاعتبار، وان شاء الله سنأتيكم في القريب العاجل بالمشروع اللازم لاقامة هذا البناء وتكاليفه.

أما فيما يتعلق بالاخلاء، فإن الدوائر المالية تدرس أمر اخلاء هذا الجناح لكي تخصص الغرف اللازمة للنواب ولموظفي المجلس.

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد منير أبو فاضل.

الرئيس:

منير أبو فاضل : دولة الرئيس ،

إلى أن يكون ما تطلبونه ، نريد تحسين هذه القاعة ، والقاعة الخارجية والمقاعد ، وغرفة الصحافة ، حتى تصبح لائقة بكرامة المجلس . أنا لم أطلب الملايين ، إنما طلبت ٢١,٥٠٠ ليرة . فهل وزارة المالية توافق على هذا الطلب أم لا ؟

الرئيس :

الحكومة تمسكت على عدم القبول بالزيادة كما فعلت في بند يختص بفخامة رئيس الجمهورية .
البند ٤١ - كما تلي عليكم من يقبل به يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس : قبل البند ٤١ . الخ . . .

الباب الثالث - رئاسة مجلس الوزراء

الجزء الأول

يتلى تقرير اللجنة عليه :

فتلي التقرير التالي :

الباب الثالث - رئاسة مجلس الوزراء

الجزء الأول

١ - تعديلات اللجنة :

لم يطرأ أي تعديل على الفصل الأول رئاسة مجلس الوزراء من قبل اللجنة ، وكذلك على الفصل الثاني ديوان المحاسبة . الخ . . .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم دولة الرئيس سامي بك الصلح .

سامي الصلح : دولة الرئيس ، كنت أود أن يكون رئيس مجلس الخدمة المدنية ورئيس مجلس المحاسبة حاضرين هنا لأسأل بعض الاسئلة لأنه من الانسب أن يحضر كل رئيس دائرة عند درس موازنته .

أنا أريد أن أفهم وكذلك يريد أن يفهم المجلس والشعب كم هو عدد الوظائف في الدولة .

رئيس الوزراء : حضرة الزميل ، ان الموظفين في الدولة يبلغ عددهم / ٢٣٣٥٠ / موظفاً .

سامي الصلح : أشكر الحكومة على اجابتها .

ثم فيما يتعلق بالخارج التي تحققت . كنا نريد من ديوان المحاسبة ومن وزارة المالية أن تقولوا لنا ما هي المبالغ التي أنفقت على وزارة البرق والبريد؟ وكذلك المبالغ التي أنفقت على وزارة العدل

وعلى مشروع الليطاني؟ مع الافادة الكاملة عن المبالغ التي أنفقت منذ استلامنا الهاتف حتى الآن؟

لقد تسلمناه في سنة ١٩٤٥ وبقينا إلى الآن نصرف. فما هي المبالغ التي صرفناها؟ كان على وزارة المالية والادارة والوزارة المختصة أن تعطينا الأرقام في بدء كل سنة، ليرتاح ضميرنا ويطمئن الشعب إلى الأرقام التي أنفقناها في الماضي إنني ألفت نظر وزارة المالية إلى هذا الأمر راجياً منها أن تأخذ علماً بسؤالي هذا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم اللواء جميل لحود.

جميل لحود: دولة الرئيس، في البند المتعلق بالتفتيش المركزي في الفصل الخامس أرى أنه قد زادت اعتماداته مبلغ ٦٩ ألف ليرة. كما وإن تقرير لجنة المالية يطلب زيادة على الزيادة وذلك لامتلاء الشواغر أو لزيادة عدد الموظفين في هذه الهيئة.

إن معلوماتنا قد لا تكون صحيحة إنما نرجو الحكومة أن تقول لنا عن مدى صحتها، ان صناديق هيئة التفتيش المركزي محشوة بالتقارير التي لم تنفذ حتى الآن. وطالما أن الأمر كذلك، فالحاجة ليست بابقاء عدد الموظفين أو بزيادة الاعتمادات، إنما باتخاذ التدابير لتنسيق قرارات هيئة التفتيش المركزي فيما لو كانت هذه المعلومات واقعية وصحيحة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوزيز.

نهاد بوزيز: دولة الرئيس، في نهاية هذا التقرير أرى في العبارة الآتية بما يتعلق بزيادة ثلاثين ألف ليرة ان من أهم أسبابها الترقية العادية للموظفين.

بهذه المناسبة، حتى لا يقال، وان مشروع القانون الصادر من مجلس الوزراء هو دستور، وبما أن الموظفين على ما أعلم هنالك منهم المثبتون والمؤقتون والمياومون وهنالك أيضاً المكلفون فالمنحة التي أعطيت لهم منذ سنتين اعتبرت الحكومة أن المكلفين ليس لهم حق بهذه الترقية أو بهذه الزيادة، التي جاءت ما فوق السبعمئة وتحت السبعمئة ليرة.

فهل ان الموظفين المكلفين هم في عداد الموظفين الذين لهم هذا الحق من المشروع الذي صدر عن مجلس الوزراء؟

وإذا كنت اسأل هذا السؤال فلأن جمهرة من هؤلاء جاؤوا يدعون الغبن.

نحن يا دولة الرئيس في صدد الميزانية، وأظن أن كل ما يتعلق بالسياسة المالية مقرون بالاعتراضات والملاحظات التي يجب أن تصدر عن هذا المجلس.

فأرجو أن تقول لنا ان لم يكف في هذه الجلسة ففي جلسة ثانية عن هذا الموضوع التفسيري، لأن

هؤلاء هم لبنانيون ومواطنون وموظفون يعملون في حقل الدولة في النطاق العام والخاص .
لذلك أطلب هذا التفسير في أول جلسة تلي هذه الجلسة .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير

البير مخير : دولة الرئيس ، فيما يختص بالدرجة الاستثنائية التي أقرتها الحكومة للموظفين . وبالنسبة لما جاء في القطاع الخاص ورد في قانون وزير الشؤون الاجتماعية أن هنالك ثمانية بالمئة زيادة في التعويضات ، شرط أن لا يكون قد زيد لهؤلاء الموظفين أي زيادة منذ سنة ١٩٦٠ .

فمجمّل الشركات تدون منذ سنة ١٩٦٠ الزيادة الدورية المنوه عنها في قانون العمل هذا (غلاء معيشة) ، وأصبح هؤلاء في القطاع الخاص بدون زيادة .

لذلك أود أن آخذ تفسيراً من معالي وزير الشؤون الاجتماعية عن هذا التفصيل .

الرئيس : الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية : أيها الزملاء ، نحن لسنا بصدد درس قضية زيادة رواتب الموظفين والاجراء . وهذا القانون الذي صدقه مجلس الوزراء سيتقدم إلى المجلس النيابي ، وعند مناقشته نكون جد مسرورين من سماع ملاحظاتكم . .

لذلك أرجو عدم البحث بأي موضوع يختلف عن الموضوع الذي نحن بصددده وخاصة أرجو حصر البحث بميزانية رئاسة مجلس الوزراء كما تنص على ذلك القوانين المرعية .

الرئيس : الفصل الأول - رئاسة مجلس الوزراء

البند ١١ - مخصصات السلطان العامة ٣٧٠٨٠ ل.ل .

من يقبل به يرفع يده

أكثرية . الخ . . .

البند ٢١ - لوازم ونفقات ادارية

خفصت الفقرة الأولى / ٢٠٠٠ / ليرة . ايجارات فأصبحت / ١٥٨٠٠٠ / ل

وأصبح مجموع البند ٣٣٥٢٠٠٠ ل.ل .

والكلمة لحضرة النائب المحترم اللواء جميل لحد

جميل لحد : دولة الرئيس ، لماذا أرى في هذا البند زيادة مئة ألف ليرة

جاء في البند لوازم ونفقات ادارية رقم ١ ايجارات وصيانة المباني المستأجرة عام ١٩٦٤ ٦٠ ألف ليرة وعام ١٩٦٥ - ١٦٠ ألف ل . فمن أين هذه الزيادة مئة ألف ليرة؟ ولماذا؟

نحن نعلم أن الدولة تبني الأبنية لتستغني عن الايجارات والنفقات، فلماذا هذا المبلغ؟ وهل الحكومة تستأجر بالتراضي أم عندها صيغة أخرى؟

وهل هناك تنفيعة لهؤلاء المؤجرين؟

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية: أرجو حضرة الزميل الكريم، عندما يتكلم، أن يأخذ بعين الاعتبار، أن الموظفين والمسؤولين عن الموظفين من الوزراء لا ينفعوا أحداً، وأعتقد أن الكلمة التي ألقيت فيها شيء من التسرع، أما كيف تستأجر الحكومة دوائرها، فهذا يتم بموافقة ادارة الابحاث والتوجيه، بعد دراسات وبعد استدراج عروض ولا أقر الزميل على قوله بأن هنالك من تنفيعات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض رئيس اللجنة المالية

رينه معوض: دولة الرئيس، كامل اعتمادات الايجارات أصبحت في هذا البند كما أن عدد الموظفين قد زاد، وبذلك أصبحت هذه الزيادة محتمة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ خاتشيك بابكيان

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، لا شك أن بنداً يتضمن مصروفاً بثلاث ملايين ونصف تقريباً يستلفت نظر الزملاء الكرام، ولكنني أريد أن ألفت نظر المجلس الكريم أيضاً إلى ناحية سارة في هذا الموضوع، وهي تخفيض نفقات المفروشات والقرطاسية وسائر النفقات الادارية من ثلاث ملايين و٧٠٠ ألف إلى ثلاث ملايين أي يوفر ٧٠٠ ألف ليرة. إنني أهنيء الادارة على هذا العمل، كما لا بد لنا، ونحن نسأل عن موارد جديدة للموازنة، أن نلفت نظر المسؤولين إلى بعض تدابير هامة اتخذت منذ سنين ولم يظهر نتائجها بعد، وفي سنة ١٩٦٠ كنت وزملائي نعمل في الاصلاح الاداري، وقد كنا لحظنا طريقة توفر على الدولة ما يقارب المليون ليرة في قضية دفع معاشات الموظفين. وان هذا الأمر يتعلق بزميلنا معالي وزير المال الذي نعرف حرصه على مال الدولة نحته على أن يتابع هذا العمل، وكما ذكرت لقد لحظنا طريقة لدفع رواتب الموظفين تغنيها تقريباً عن دائرة كاملة تعمل اليوم ١٥ يوماً في الشهر لترتب جداول الدفع، وتنظم أمر الدفع.

هذا الأمر المادي هو: دفع رواتب الموظفين. والمعلوم أن الشركات الكبرى ومكاتب الأمم المتحدة في لبنان تستعين بمكنات، اشتريناها لهذه الدولة ولكن لم نستعملها بعد، هذه المكنات توفر علينا مبالغ طائلة وتوفر وقتاً كبيراً، وتغنينا عن أخطاء كثيرة تحصل أحياناً من الموظفين.

إنني أرجو من معالي الوزير أن يشمل هذا الأمر في جملة الأمور التي يتعاطاها وعندئذ يظهر لنا وفر جديد على الدولة فتترك هذه الدائرة المؤلفة من موظفين متخصصين وهي من أحسن الدوائر

في المالية، نتركهم يتعاطون أموراً أجدى وأنفع للدولة وقد يدر هذا الأمر علينا موارد كثيرة تغنيها عن التحري لموارد جديدة.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوز

نهاد بوز:

دولة الرئيس، بعض الاحيان ندخل إلى سرايات الحكومة ويكون برفقتنا أحد الأجانب، فيصعب علينا أن نقول له هنا البيت الذي تدار فيه سياسة الدولة.

وبعض الأحيان ندخل إلى دوائر متواضعة بسيطة فيخيل إلينا إننا ندخل إلى صالونات العواصم الكبرى، مع إنها دوائر بسيطة بنسبة التسلسل الاداري أي بالدرجة الأدنى أو السفلى من رئاسة الوزراء مثلاً أو مجلس النواب أو حتى رئاسة الجمهورية.

وكلما ارتفعت بناية شاهقة في هذا البلد وعلى غاية من الفخامة، تضع الدولة يدها عليها وتجعلها تحت تصرف إحدى الدوائر.

فبهذه المناسبة وابعاداً لهذا التجاوز أو التفاوت إنني اسأل الحكومة: هل هنالك سياسة معينة واسمي هذه السياسة سياسة الاجارات، لأن هذا القسم يستحق أن يأخذ لنفسه عنواناً هاماً. وأسألها أيضاً: هل ان هنالك سعي جدي لانجاز مشروع المدينة الحكومية؟ فإذا أنتم فعلتم تكونون قد عاجلتم قضية السير في هذه المدينة التي تغص بالآلاف وبملايين الناس، وتكونون أيضاً قد حللتم هذا الأمر المستعصي على الحكومات منذ زمن طويل. إنني اسأل إلى أين وصلت سياسة الاجارات التي تنتهجونها؟ لا أقوال بتسرع وإنما بقليل من الخفة والاهتمام، وعلى أمل الجواب فلي أيضاً كلام في هذا الموضوع.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير

البير مخير:

دولة الرئيس، سيقني لزميل الاستاذ نهاد بوز إلى طرح هذا الموضوع، فإذا تصفحنا هذه الميزانية نجد أن الدولة تدفع سنوياً ما يزيد على ثمانية عشر مليون ليرة لبنانية اجارات.

لماذا لا تتبنى الحكومة سياسة بناء الأبنية الحكومية بدلاً من أن تستأجر؟

سيد الرئيس، لنبدأ من أعلى، نحن نخجل أن يعيش فخامة الرئيس في بيت مستأجر! هذا شيء، ان دل على شيء إنما يدل على أننا نتحسس بكرامتنا نحن.

لهذا، أنا أطلب من الحكومة أن تلحظ في هذه الميزانية المبالغ الكافية لتكملة بناء قصر رئاسة الجمهورية حتى يتمكن رئيس البلاد من أن يعيش في بيته وفي بيت الدولة،

ثم، في كل يوم ندخل إلى بناية تشغلها الحكومة فنسأل عن اجارها، فيقال لنا ٤٠٠ ألف ليرة أو ٢٠٠ ألف ليرة أو ١٧٠ ألف ليرة الخ..

يا سيدي بإمكان الحكومة أن تستعين بشركة فتدفع تقسيطاً لتبني بيوتاً تبقى ملكاً لها. هذا من الجهة المالية أما من جهة الكرامة فهذا يهنا أكثر بكثير من الثمانية عشر مليون ليرة لبنانية.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية: حضرات الزملاء، الحكومة تشاطر النواب الكرام رأيهم بوجوب الانتهاء من استئجار أبنية لدوائرها. واستجابة لرغباتكم قامت الحكومة السابقة بتخصيص قطعة أرض في محلة بئر حسن ووضعت التصاميم اللازمة لاقامة بعض الوزارات هناك، ودفتر شروط تلزيم هذه الأبنية وضع أيضاً، وأعتقد أنه لن يمر وقت طويل إلا وتسمعون بأن المناقصة رست على أحد المتعهدين للمباشرة ببناء هذه الدور للحكومة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض رئيس اللجنة المالية

رينه معوض: دولة الرئيس، حقيقة أن /١٠٠/ ألف ليرة زيادة هي كناية عن /٧٦/ ألف ليرة كانت موجودة في السنة الماضية في الفصل الرابع اعداد وتدريب. حذفت من الاعداد والتدريب من الفصل الرابع ووضعت في البند المتعلق بالخدمة المدنية وتوحدت الايجارات فأصبحت الزيادة الفعلية /٢٤/ ألف ليرة.

الرئيس: البند ٢١ - لوازم ونفقات ادارية كما تلي عليكم

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ...

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سليم لحود

سليم لحود: دولة الرئيس، سررنا جداً عندما انشئ هذا الجهاز وكنا نأمل أن يكون مورد هذا الجهاز على قدر نفقاته التي كنا نقدرها بشيء معقول.

باديء ذي بدء اتساءل كما يتساءل بعض الزملاء لماذا وضع لهذا الجهاز اعتمادات للمكافأة تساوي /٤٠٨/ آلاف ليرة لبنانية؟ التفتيش المركزي مكافآت /٢٠/ ألف ليرة تعويض اجمالي خاص /٢٠٧/ آلاف ليرة /١٩٤/ ألف ليرة /١١٦/ ألف ليرة. لماذا التفتيش؟ هذا على الهامش! لماذا هذه المبالغ الضخمة كمكافآت لهذا الجهاز؟ لماذا؟ هناك موظفون يعملون لقاء أجر ومرتب، وعلى فرض إننا حذفنا تلك المكافآت، هل تعلمون أيها السادة ماذا يكلف هذا الجهاز؟

استمبح معالي الوزراء عذراً أن لا أحتفظ بمعلوماتي لذاتي حتى ولو كانت هذه المعلومات تدهش الدوائر العامة.

لي علم أكيد وعندي البرهان أن هذا الجهاز كلف بأمر واحد الدولة اللبنانية /٧٩/ مليون ليرة. لا تعجبوا من هذا الرقم، فإني مستعد أن أدعّمه بالبراهين كما إنه يمكنني إذا سمح معالي وزير المالية أن استقيها من دفاتر المالية.

التفتيش المركزي باع ضميره وألف كتاباً ضخماً سماه تقرير التفتيش عن مصلحة الليطاني. هذا الكتاب يحوي بين دفتيه مجموعة ضخمة من الكذب والرياء والتجني!! فلم تكن الدولة إلا مجبرة على اتباع ما قاله هذا الكتاب أي توقيف الأعمال وتسيير الدعاوى. «طبعاً لها الحق أن تسييرها لأنها طبعت الأقوال في هذا الكتاب من قبل جهاز كان عليه أن يقول الحق ولكنه لم يقل الحق».

محمل هذه التوقيفات، توقيف الأشغال والدعاوى والتعويضات التي توجبت على الدولة من جراء توقيف الأشغال، والفوائد التي تكدست على الدولة من جراء عدم الدفع بالنسبة لتوقيف الأشغال بلغت حتى الآن /٧٩/ مليون ليرة لبنانية. وأنا مستعد أن أبرهن على ذلك من خلال محاسبات وزارة المالية الجليّة.

أنا أرجو وزير المالية: إما أن يطلب مني أن أذهب إليه أو أن يكلف أي موظف من هذه الوزارة الكريمة لأن يقوم بالمحاسبات. وأطلب من الآن مجدداً لجنة نيابية تقوم بهذا العمل لأنني لم أعود إطلاقاً الكلام جزافاً.

وإنني أجد في طرف هذا الكتاب ورقة يقول المسؤولون لم يكن من الواجب أن تكون هنا كما وجدت، وأقرأ منها رقمين:

موازنة سنة ١٩٦٣ لمصلحة الليطاني /٦٥/ مليون

موازنة سنة ١٩٦٥ لمصلحة الليطاني /٥٣/ مليون

أظن أنها تساوي /١١٨/ مليون

والموازنة الإجمالية لأشغال الليطاني كانت /١٥٠/ مليون ليرة صرف منها في السنوات الخمس الأولى تقريباً /٨٠/ بالمئة وأنجز من الأعمال /٨٢/ بالمئة وبقي الاعتماد اللازم للباقي ونفذ هذا الاعتماد، ومعالي وزير المالية يعرف أنه نفذ، وإني اتساءل لماذا في السنين الأخيرة /٦٣/ و /٦٤/ والآن /٦٥/ يطلب /١١٨/ مليون ليرة أي أكثر من ثلثي الاعتماد الأساسي.

أنا أتهم التفتيش المركزي بأنه افتعل هذا مختاراً أو مأموراً، فإذا كان مختار فالجزم موجود، وإذا كان مأموراً فالجزم أعظم، يتقاضى مبالغ؟ لماذا مبلغ الـ /٢٠٠/ ألف ليرة؟ مكافآت لمن؟ حتى يجدوا ما لم يوجد؟ أو حتى يكتبوا ما لم يكن!

هذا التفتيش المركزي، إما أن ينضبط وأما الاصح أن تستغني عنه الدولة اللبنانية وعليها أن

تتحرى المسؤول عن هذه الاجراءات فتلاحق هذا المسؤول أو هؤلاء المسؤولين لاننا ننقذ بذلك سمعة الدولة وسمعة الموظفين .

وإنني أصر كل الاصرار على تأليف لجنة نيابية للكشف عن هذا الأمر حتى إذا كان ليس بإمكاننا أن نمحص موازنات المصالح الخاصة ، فيإمكاننا أن نفتش عليها .

الرئيس : الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية : أيها الزملاء

إنني أقدر الظروف التي حدت الزميل الأستاذ لحدود ، لأن يتكلم ما تكلم به ، ولكنني بذات الوقت أقول إنني أقدر عمل هيئة تفتيش الدولة ، هذه الهيئة التي قدمت للادارة اللبنانية خدمات جلى والتي ينتظر منها أيضاً أن تقدم أعمالاً هي في مصلحة هذا البلد ومصلحة الادارة وضبط الأمور فيها .

أما المبلغ الذي قال عنه والمتعلق بقضية المكافآت فإن الحكومة طلبت مكافآت لهذه الفئة من المفتشين نظراً لأنه ليس باستطاعتهم أن يعملوا بساعات اضافية اسوة بزملائهم الموظفين ، لذلك وجدتم إننا خصصنا لهم مبلغ عشرين ألف ليرة لبنانية ، رفعتها اللجنة المالية إلى مبلغ أربعين ألف ليرة لبنانية ، والأمر يعود لكم بالتصويت على مبلغ العشرين أو مبلغ الأربعين ألف ليرة ، وأختم كلمتي بأن ايجاد هيئة التفتيش هي من المنجزات المهمة التي يجب أن نعرزها ، لأن بعملها ضبط لأمر الدولة وموازنتها .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض

رينه معوض : دولة الرئيس

ليس من أحد منا أن ينكر على هيئة التفتيش المركزي ما تقوم به من أعمال مفيدة للدولة وللخزينة بصورة خاصة واستشهد بمعالي وزير المالية ، ما هي المبالغ الضخمة التي أدخلها التفتيش المركزي على الخزينة ، بعد أن كانت عرضة لأن تذهب هدرأ ، ولكن هناك خطأ في القانون بين المكافآت والتعويض . المكافآت عشرون ألف ليرة . التعويض نص عليه القانون وقدره مئتا ألف ليرة لبنانية . وقد زيدت المكافآت عشرين ألف ليرة فأصبحت أربعين ألفاً . أنت تعلم التعويض ينص عليه القانون ويتقاضاه الموظف بموجب القانون . والمكافآت زيدت بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ أيلول واللجنة وافقت على هذا القرار .

أما فيما يختص بالشق الثاني فإني أوافق تماماً الزميل الأستاذ لحدود بتأليف لجنة نيابية تحقق بالموضوع وبالالتهامات التي قدمها ، ولا يجوز أن نمر بهذه القضية مرور الكرام ، وأنا أطلب تأليف لجنة منبثقة عن هذا المجلس تحقق في قضية الليطاني ، وتحقق في قضية التعمير .

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بويز

نهاد بويز:

دولة الرئيس، سيان أن تكون هنالك مبالغ باهظة مخصصة للتفتيش المركزي أو لا تكون، فهناك مواطنون لبنانيون موظفون يعملون ومن حقهم أن يعملوا في هذا الحقل الرسمي من الدولة. ولكن الذي يهمني هو إننا بعد محاولات صعبة تمكن كل نائب أن يأخذ لطرقه المحلية مبلغ ثلاثين ألف ليرة. ولكن لا يجوز أن تمر مروراً عابراً برقم مثل هذا الرقم الضخم وهو /١٥٠/ مليون ليرة لمصلحة الليطاني. ان الاتهامات التي أثارها الزميل الأستاذ سليم لحود لهي على غاية من الأهمية إذ تتعلق أولاً بميزانية هذه الدولة، ثانياً تتعلق بسياسة اجتهدانية للقروض، ونحن على عتبة هذا الموضوع. أقول هذا لانني سمعت أثناء بحث الميزانية أن هنالك فكرة للقروض، ونحن نعلم أن الدولة عندما شرعت بدراسة مشروع اقتصادي وبدراسة تنفيذه اضطرت إلى هذه الطريقة، طريقة استقراض المال.

فإذا كانت القروض هي لمشاريع لا نعلم أولها ولا نعلم نهايتها، ولا نعلم أيضاً التمرجات والتطورات التي رافقتها فإن من حق هذا المجلس ومن حقه المقدس كما طلب الزملاء أن نعلم إلى أين وصل هذا المشروع. وقبل أن تؤلف اللجنة البرلمانية، يجب أن يأتي إلى هذا المجلس وإلى مقاعد الوزراء والمهندسين الأول الذي يعلم حق العلم المقتضيات الفنية التي رافقت هذا الموضوع ويبحثه أمام المجلس ويطلعكم ويطلعنا على ما آل إليه هذا القانون منه صدوره إلى يوم درس، إلى يوم نفذ، حتى بنتائج هذه الدراسة نتمكن نحن من أن نوافق على تأليف اللجنة البرلمانية هذه أم لا.

وعلى هذا الأمل نتظر في الجلسة المقبلة أن يكون مدير مصلحة الليطاني والمهندس الفني المسؤول بين ظهرانينا لتتمكن من الاطلاع على ملابسات هذا الموضوع وعلى الاتهامات التي جاءت على لسان نائب زميل لنا مطلع الاطلاع الكافي على هذا الموضوع.

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية:

أيها السادة، نحن في صدد دراسة موازنة التفتيش، أما إذا شئتم أن تبحثوا في الليطاني وفي القضية التي أثارها الزميل الأستاذ سليم لحود فإنني أقول: بأن ذلك ممكناً بأمرين، الأمر الأول إما أن يتقدم الزميل الكريم أو غيره بسؤال ونحن على استعداد لأن نجيبكم على كافة التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع، وإذا شاء المجلس الكريم بأن يؤلف لجنة برلمانية فالأمر يعود له. إما أن نأتي في معرض درس الموازنة ونتكلم عن الليطاني منذ نشأته إلى هذا التاريخ ففي ذلك أيها السادة مضیعة للوقت سيما ونحن في معرض درس موازنة وهذه الدورة مخصصة للموازنة ليس إلا.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم اللواء جميل لحود

جميل لحود: دولة الرئيس، في معرض درس موازنة هيئة التفتيش المركزي أدلى الزميل الأستاذ سليم لحود بمعلومات تفيد أن الهيئة هذه، عن سوء تصرف مقصود أو موصى به أوقع بالخزينة خسارة مادية تفوق عشرات الملايين.

إنها لعمرى تهمة خطيرة أضيف إليها على ما أذكر تهمة أخرى وجهها بنفس المعنى رئيس حكومة سابق، «والمفروض أن الحكومات المتعاقبة لا تتحرر ولا تنعتق من تصريحات سابقة» بقوله قولاً نذكره جميعاً بأن قضية الليطاني هي فضيحة الفساح.

إنني لا أقصد من إثارة هذا الموضوع إلا جلاء الحقيقة كل الحقيقة، فقد تداولتها الألسن ولا تزال عالقة في مخيلة الرأي العام كما وان قضايا أخرى قد نشيرها فيما بعد كقضية التعمير وغيرها. وعليه، فإنني بكل ترحاب أساند الأستاذ سليم لحود بطلبه تحقيقاً لهذا الطلب لأن القضية تتعلق ليس فقط في ميزانية الدولة بل بكرامات الناس. ولهذا فإنني أطلب جلاء هذه الحقيقة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف مغبغب

جوزف مغبغب: دولة الرئيس، عندما تكلم الزميل الأستاذ لحود عن التفتيش لم يكن يقصد أن مؤسسة التفتيش أو نظام التفتيش كمبدأ هو مبدأ خاطيء، إنما تكلم عن جهاز يتألف من موظفين معينين هم الذين اساءوا ويسبوا إلى مهمتهم وإلى الغاية التي من أجلها انشئت هيئة التفتيش هذه.

بالواقع أن المبالغ الضخمة المخصصة لميزانية هيئة التفتيش نرى انها كثيرة ليس لأن التفتيش لا لزوم له بل لأن التفتيش لا يجري وفق الأصول.

لقد عشنا فترة كانت هيئة التفتيش آلة مسيرة، لم تكن مستقلة عن الادارة بل كانت تتوجه بتوجيهاتها وتأتمر بأوامرها. بقدر ذلك وبقدر ما كانت هيئة التفتيش وما تزال أداة طائعة بيد الادارة تكون موضوع انتقاد من قبلنا. فلا مجال إذا إلا أن نحاسب هيئة التفتيش هذه الحساب الدقيق عن طريق تأليف تلك اللجنة البرلمانية التي أشار إليها الزميل لحود والتي أيده فيها حضرات الزملاء.

وإنني بهذه المناسبة وبعد أن أثار الزميل الأستاذ رينه معوض قضية الليطاني وأضاف إليها قضية التعمير فلا مجال، وما دمننا بهذا الصدد، إلا أن نشير كذلك إلى الفساح الخطيرة التي لم تحرك هيئة التفتيش ساكناً فيها، في بناء البنك المركزي والمشاريع الكبرى التي توجد فيها المشاريع بالملايين والتي بقيت فيها هيئة التفتيش دون أن تحرك ساكناً رغم ما أثير حولها من شكوك ورغم ما أثير حولها من اتهامات. فإذا كان ولا بد من لجنة تحقيق برلمانية فليتناول التحقيق هيئة التفتيش بكامل نشاطها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وبمناسبة درس الميزانية وبحث بنود التعويضات، لا نعرف ما هو نوع التعويض الاجمالي الخاص الذي يبلغ قدره / ٢٠٧ / آلاف

ليرة. نحن نفهم أن يكون هناك انتقال / ٢٠٧ / آلاف ليرة وأن يكون هناك مكافآت / ٢٠ / ألف ليرة وإن يكون هناك تعويضات عن أعمال اضافية / كذا / من الليرات. إما أن تهدر المال جذاً حول هذا الموضوع فهذا أمر لا يجوز خصوصاً وإننا نرى أن هيئة التفتيش ليس فقط لا تقوم بما يعهد إليها إنما تكلف وتأتمر بأوامر الادارة في الوقت الذي يفترض فيها ان تعمل مستقلة تمام الاستقلال بوحى ضميرها ووفق القوانين التي تفرض عليها أن تسير سيراً مستقلاً تماماً عن أوامر وتوجيهات هذه الادارة.

فأقترح بهذه المناسبة حذف مبلغ / ٢٠٧ / آلاف ليرة كما إننا نطلب حذف المكافآت، لأنه إما أن تكون الجهود الذي يبذلها هذا الجهاز غير كافية، فيجب أن نعين به مفتشين اضافيين وإما أنه لا يعمل كغاية ولا لزوم بذلك للمكافآت.

وإذا كنا في مجال التفتيش نفسح مجالاً لمثل هذه التصرفات فكيف بنا في الادارة بوجه عام. لذلك أختتم كلمتي هذه بالاقترح: بأن يلغى التعويض الخاص / ٢٠٧ / آلاف ليرة وتلغى المساعدات الاضافية البالغة / ٢٠ / ألف ليرة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض رئيس اللجنة المالية

رينه معوض: دولة الرئيس، تعودت أن أكون واقعياً في حياتي ولا أرسل أي تهمة جذاً. لقد قدمت إلى الرئاسة اقتراحاً خطياً أطلب فيه أن يطرح على المجلس الكريم تأليف لجتين للتحقيق بقضيتي التعمير والليطاني. أما فيما يتعلق بالبنك المركزي فإني أؤكد للزميل بأن هذا البنك هو مفخرة في لبنان، مفخرة في بنائه ومفخرة في سرعة انجازه وما توفر للخزينة بانشائه.

كل ما أرجوه أن يطرح اقتراحي على التصويت حتى تتألف لجنة بالسرعة الممكنة لتحقيق هذه القضايا المهمة الخطيرة التي تتعلق ليس بخمسة ملايين ولكن بأكثر من / ٧٠٠ / أو / ٨٠٠ / مليون ليرة على الخزينة اللبنانية.

الرئيس: حضرات الزملاء، ورد إلى الرئاسة من حضرة الزميل رينه بك معوض يطلب به تأليف لجنة للتحقيق بقضايا الليطاني والتعمير كما إنه ورد اقتراح آخر من حضرات السادة: صبحي محمصاني - بهيج القدور - يوسف الهراوي - سامي البستاني - سليم لحود - الدكتور البير مخير. يطلبون به نفس الطلب، وعندما ننتهي من جدول الأعمال سأعرض الاقتراح على المجلس. حضرات الزملاء الاقتراحات ليست موضع بحث الآن ولكن البحث في بنود الموازنة التي بين أيدينا وعندما تتموا جداول الأعمال تطرح الرئاسة الاقتراحات على التصويت.

والكلمة الآن لمعالي وزير المالية

وزير المالية: حضرة الزملاء، لكي لا يمر اتهام الزميل مغيب مرور الكرام، أرجو منه أن يزود الحكومة بالتفاصيل التي لديه عن فضيحة بناء البنك المركزي. واثق يا حضرة الزميل بأن الحكومة ستقوم بواجبها تماماً غير منقوص في هذا المضمار.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد سامي البستاني

سامي البستاني: دولة الرئيس، سأحصر حجتي في موضوع الموازنة،

البند ١٢ في الصفحة ١١٦، الصفحة اليمنى تقول: رواتب الموظفين الدائمين مليون ونصف مليون ليرة والتفصيل في الصفحة ١١٦ اليسرى يذكر الفئات وعددها ورواتبها ثم يأتي إلى تعويض عائلي للترقية وتعويض خاص يبلغ ١٦٠ / ألف ليرة.

أنا أفهم من الزميل رئيس اللجنة المالية عن التعويضات التي ذكرها بأن يمكن الاكتفاء بهذه التعويضات المذكورة على الصفحة اليسرى من الصفحة رقم ١١٦. إنما لا نوافق على تعويض إجمالي خاص الذي هو بالإضافة إلى هذه التعويضات التي هي قانونية كما ذكر، لا نوافق على تعويض إجمالي خاص مبلغه حوالي ١٥٪ من مجموع الرواتب. هذا بالإضافة إلى التعويضات المنصوص عنها قانونياً.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية: حضرات الزملاء، أن التعويض الخاص الذي أشار إليه الزميل يتعلق بالتعويض الممنوح قانوناً للفنيين أي للأطباء والمهندسين وكل من هم فنيين ولهم تعويض خاص بموجب القوانين المرعية الاجراء.

أما التعويض الإجمالي الخاص الوارد في البند ١٥ فيتعلق بتعويض التفرغ. وهذا أيضاً نص عليه القانون، قانون التفتيش. للمفتش تعويض خاص يسمى تعويض التفرغ وهذا ما يعطي بصورة إجمالية ويختلف عن غيره.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ سليم حود

سليم حود: دولة الرئيس، استهلكت كلامي بأنني قلت: باننا هللنا عندما انشأت الدولة التفتيش المركزي وحزننا لما رأينا ما هو هذا الجهاز، لا بقانونه إنما بترتيبه كموظفين.

هللنا، ثم حزننا، ولما عمل هذا الجهاز حزننا أكثر فأكثر، الحزن الأول بدأ عندما سمعنا الأسماء وباقي الحزن وباقي الشور كان لما رأينا ما عمل هذا الجهاز.

إذا لا أريد أن أقول أن هذا الجهاز غير واجب أن يبقى، إنما أقول إنه يجب أن يزول مع موظفيه، إذا كانت النية متجهة نحو إبقاء هذا الجهاز فيجب أن تزول عناصر هذا الجهاز.

ثم تفضل صديقي معالي وزير المال وقال إنني تأثرت أو دفعت من ظروف يقدرها. ان هذه الظروف بشكلها الخاص لم تدفعني وليس من الواجب أن تقدر لأن، كما كان التفتيش المركزي قد تجنّى بكتابه، فقد تجنّى على شخصين، الشخص الأول هو أنا زميلكم الحقيق والشخص الثاني وهو الدولة.

حصل عن هذا الكتاب قضية فسحت لي المجال انا ان آخذ بثأري من التفتيش المركزي وممن دفع التفتيش المركزي أثرت قضية على أساس هذا الكتاب وربحتها بداية واستثنافاً وإنني مغبط أن يكون في هذا البلد جهاز عدلي تمكن من اجتياز كل ما عثر طريقه ليأتي بهذه النتيجة. أكرر، أغبط نفسي وأغبط هذا البلد بحيارة جهازاً عدلياً من هذا النوع. إنما التجني على الدولة لم يزل، لم تقم الدولة بأي عمل تطالب به هذا التفتيش سائلة له: يا هذا، أنت وضعت كتاباً ردتته العدلية، وأنت وضعت كتاباً مليء بالدجل، أنت استشهدت بأمور أشبهها فمن يقول: لا اله... أنت قلت بأن العالم الفلاني قال ما هو أ - ب - ج - د وبترت القول ولم تقل هـ. و. ز. وفي الكتاب المذكور أمثلة عديدة على هذا الأمر.

أنت يا كتاب قلت: إن فلاناً وفلاناً قاما بعمل معين، ولم تقل أن هذا العمل المعين قام به أيضاً آخرون بنفس المسؤولية بل أكثر، وذكرت الأولين ولم تذكر الآخرين.

هذه الدولة كان عليها أن تجعل أولاً تفتيشاً على التفتيش فلا يطلق التفتيش اتهامات جذافاً عن جهل أو عن حسن نية، إنما أن ينتهي هذا الكتاب إلى قصر العدل وأن تنشر أوراقه دون أي معنى ولا يبقى منه سطر ولا كلمة وأن لا يطالب هذا الجهاز بما صنع به، فهذا أمر يشجعه على تكرار ما صنع. وقد كرر ما عمله مرة ومرات، لأنه تشجع من عدم السؤال ولأن أحداً لم يسأل هذا الجهاز عن أخطائه.

نحن نعرف من دفع هذا الجهاز؟ واندفع من نفسه لأسباب نعرفها أيضاً لاننا كما تحرونا تحريناهم. إنما احجمت الدولة عن اقامة دعوى شخصية عليهم لأنها خافت أن تخسر هذه الدعوى الشخصية كما ستخسر أيضاً دعوى الحق العام ونحن بعيدون عن المطالبة بحق شخصي، لا نريد أن نطالب بتعويض شخصي لاننا نعتبر كما قلت في أول هذا الكلام بأن المسألة الشخصية بيني وبين التفتيش قد انتهت بالحكم وأما المسألة الشخصية التي بين التفتيش وبين الدولة لم تنته.

وأنا كبير الأمل بأن هذه الحكومة التي تعد من الأشخاص الذين نحترمهم ستبدأ بمطالبة هذا التفتيش على أساس هذه القضية وغيرها من القضايا، وأنا أطلب أن لا تكون قضيتي الخاصة فضيحة فضائح. تكلم في هذا المجلس، في حين لم يكن لي الشرف أن أكون عضواً فيه، دولة

رئيس الوزراء السابق السيد صائب سلام وقال إن هذه القضية فضيحة فضائح. ولو كان هنا السيد صائب سلام لسألته هل الفضيحة هي الأمر نفسه أم أن الفضيحة هي بالطريقة التي عاجلت بها الدولة القضية بالتفتيش وبالدهاوى. أنا واثق حسب معلوماتي أن الفضيحة هي بالشكل الثاني وليست بالشكل الأول، وأنا مستعد، لجلاء هذه القضية، أن أتقدم بسؤال للحكومة الموقرة حتى يتاح لها الجواب، أما إذا كان اختيارها يتجه نحو تأليف لجنة نيابية للتفتيش فالأمر لها والأمر في الواقع لهذا المجلس. هذا في صلب القضية، أما في قضية الموازنة، فأنا ضد إعطاء تعويض خاص أكثر من المعدل المرعي في مجمل هذه الموازنة، لأن التعويض الخاص المعطى لأعضاء التفتيش يربو على ١٧ بالمائة، وأنا أسأل رئيس اللجنة المالية الذي درس، على ما يبدو من تقاريره، بصورة دقيقة جداً، أن يقول لنا ما مستوى التعويض الخاص أو غير الخاص من مجمل الموازنة، فلا بأس أن يأخذ التفتيش المركزي، إذا بقي التفتيش المركزي، معدلاً للتعويض كسائر الوزارات.

الرئيس:

ورد اقتراح من حضرة النائبين جوزف مغنغب وسامي البستاني يطلبان تخفيض المكافآت المعطاة في بند التعويضات للخدمة المدنية خمسين بالمائة وحذف التعويض الاجمالي الخاص ٢٠٧ آلاف ليرة فإنني أنبه حضرات النواب إلى أنه لا يجوز لهذا المجلس حذف اعتماد بقصد الغاء وظيفة أو اسقاط مبلغ يكون مترتباً لشخص من الأشخاص بموجب قانون.

والآن الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: أنا أفهم أن للنائب الكريم ملء الحق بأن يقول ما يشاء، ولكن الذي لا أفهمه ولا يمكنني أن أقره وأقبل به ولا المجلس يقبل به أن يتهم موظفاً مهما كان شأنه بالكذب. لقد اتهمت وقلت كذباً عن شخص لا يجوز أن يتهم. أنت قلت أن الموظف كاذب وأن التقرير كاذب. هذا لا يجوز ولا يمكن أن نقبل به. يجب أن نحترم كل موظف ما دام بريئاً، الموظف محترم ويجب أن نحترمه ما دام بريئاً، وإن لا نتناوله بالسنة حداد وبكل ما نريد إلا عندما يحكم ويدان، أما ما دام الموظف بريئاً فلا يجوز أن نتعرض مهما كان شأنه سواء كبر أو صغر. هذا من جهة، ومن جهة ثانية لقد قسمت الموضوع إلى قسمين شخصي وعام، وقلت بأن الحكم صدر لمصلحتك الشخصية ولذا لم تتعرض له، وقد تعرضت له فعلاً، ولم تكتف بما حكم لك به. وأما ما يتعلق بالحكومة بأنها سكنت عن هذا الموضوع، فيا سيدي، كان عليك سواء كنت خارج المجلس أو داخله عندما ترى أن هناك افتتات على حق الحكومة وحق الدولة أن تأتي به وأن تتقدم بدعواك للجهات المختصة، وإن لا تسكت عليه إلى الآن. وأما قولك عن صائب سلام وهل قصد بهذا أو ذاك فكان أولى وأحرى أن لا تتعرض للرجل وهو غائب وعليك أن تنتظر حضوره هنا شخصياً. وإذا كان للنائب الكريم أي سؤال يتعلق في هذه القضية أو في غيرها من القضايا الهامة منها وغير

الهامة أن يتفضل بسؤال الحكومة بطريقة محددة، وعلى الحكومة أن تجيب على أسئلة بكل دقة فإن أعجبته الأجوبة على أسئلته كان بها وإلا فله أن يحول ذلك السؤال إلى استجواب، وعلى الحكومة أن تجيب.

الرئيس: حضرات الزملاء انتهينا من النقاش خارج الموضوع. كل ما قيل هو خارج عن موضوع نقاشنا في جدول الأعمال.

البند ١٣ - رواتب الموظفين غير الدائمين وأجور الأجراء ٦٥٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ صبحي المحمصاني.

صبحي المحمصاني: دولة الرئيس، نحن الآن في وزارة هي أولى الوزارات بحسب ترتيب الموازنة وهي أيضاً أولى الوزارات بالنسبة لمهمتها الأساسية في هذا البلد، من وظائف الدولة الأساسية وظيفتان: الأمن والعدالة، لذلك قيل: العدل أساس الملك. ونحن عندما ندرس موازنة وزارة العدل نرى شيئاً أقل مما يقال فيه أنه لا يناسب هذه المهمة الأساسية في الدولة. الناس جميعاً يتذمرون على الرغم من الإصلاحات العديدة التي جرت في العدلية، وقد بني قصر للعدل دون أن نبني عدالة في داخله، الناس يتذمرون وأسباب الشكوى عديدة ليس هنا مجال ذكر الأسباب وحصرها، بل أكتفي بما يتعلق من هذه الأسباب بالموازنة. القضايا متأخرة، ولذلك سبيان: أولاً قلة القضاة والمساعدين القضائيين ثم ضالة رواتب القضاة ورواتب المساعدين القضائيين لان ضالة الرواتب تجعل الممتازين من رجال القانون يجمعون عن الدخول إلى القضاء وقد رأينا كثيراً من القضاة أمثال معالي الاستاذ بطرس مثلاً، إذ ترك القضاء منذ بداية عهده إلى أن أصبح وزيراً للعدلية وقد أحسن في الإصلاحات العديدة التي أجراها في التنظيم القضائي الجديد. ونحن الآن نتوجه إلى المجدلاني هذا الذي كان وزيراً سابقاً أيضاً وعانى ما عاناه عن كذب، لذلك نتوجه إليه ونسأله: كيف نكتفي بتسعة ملايين موازنة وزارة العدلية بينما مجموع الموازنة - ٥١٠ - ملايين أي واحد من إثنا عشر فقط، بينما منذ عشرين سنة أي سنة ١٩٤٥ تماماً، كانت موازنة وزارة العدل مليونان ونصف، وكان مجموع الاعتمادات في موازنة سنة ١٩٤٥/٤٣ مليوناً أي ربع الموازنة، أي واحد على عشرين. فهذه النسبة أي مليونين قفزت إلى تسعة ملايين أي أربعة أضعاف بينما مجموع الاعتمادات ثلاثة وأربعين، قفزت إثني عشر ضعفاً - ٥١٠ - وأظن حسابي هذه المرة صحيحاً. فنحن نطالب بالزيادة للقضاة، طبعاً ليس هنا موضع الزيادة بل هو تم على حضرة معالي وزير العدل لاجل زيادة عدد القضاة وزيادة رواتبهم وزيادة المساعدين القضائيين وزيادة رواتبهم أيضاً،

وإنني أذكر من لهم قضايا في المحاكم كيف تتأخر في المحاكم أحياناً وتتأجل الجلسات بسبب مرض كاتب الجلسات وعدم وجود من يقوم مقامه، وكذلك أيها السادة، تتأجل الجلسات وتتأخر، ويتأخر فصل القضايا لأنه لا يوجد مباشرين بعدد كاف يؤمنون التبليغ، ولأن صاحب الدعوى لم يخطر على باله بأن يساعده بأجرة السيارة أو بما تعودوا على أخذه لاجراء التبليغات، فإذن يجب العناية بهذه المسألة عناية كاملة ثم إنني قد أسأل من أين تأتي بالمال لاجل هذه الزيادة فأجيب: إن العدلية تجارة رابحة في هذا البلد فالرسوم القضائية ورسوم الطوابع التي تدفع في العدلية، معظمها في العدلية، تبلغ عشرين مليوناً، أربعة ملايين رسوم قضائية، وخمسة عشر مليوناً رسوم طوابع، هذه يجب أن نزيد عليها أيضاً بعض رسوم كتاب العدل والتسجيل، فهذه التجارة معناها أن العدلية يصرف عليها تسعة ملايين وتؤمن على الأقل عشرين مليوناً، ولا يجوز أن نتاجر بالعدلية، ويجب أن نؤمن هذه المداخل لاجل تحسين حالة القضاة. فنحن نرجو من دولة الرئيس ومن الحكومة المحترمة ومن معالي وزير العدل، ومعالي وزير المالية بأن يهتموا لهذه النقاط المهمة وأن يؤمنوا العدالة بهذا البلد، فالمسألة لا تحتاج إلى عناء كبير نطلب فقط زيادة عدد القضاة وعدد المساعدين القضائيين وزيادة رواتب هؤلاء جميعاً وتخفيض الرسوم القضائية.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سالم كبارة.

سالم كبارة:

إنني أؤيد حضرة الزميل المحمصاني بصدد زيادة عدد القضاة ورفع رواتبهم كذلك زيادة عدد المساعدين القضائيين ورفع رواتبهم أيضاً وألفت نظر الحكومة الموقرة وبصورة خاصة وزارة العدل، إلى قصر العدل في طرابلس أو سراي طرابلس التي يأنف أي شخص أن يدخل إليها نظراً لقدارتها والروائح الكريهة التي تنبعث منها والتي لا يوجد بها حتى اليوم جهاز للتنظيف. هذا القصر الذي يسمى قصر سراي طرابلس، هذه العاصمة الثانية تحرم حرماناً كلياً من جهاز لتنظيف السراي ويضطر أصحاب المصالح والمحامون إلى دخول السراي وهي مليئة بالأوساخ والأقذار والروائح الكريهة. لذلك إنني ألفت نظر الحكومة إلى هذا الأمر أولاً، وأطلب ثانياً أن يصار إلى إنشاء قصر للعدل في مدينة طرابلس.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ أسعد بيوض

أسعد بيوض:

دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين، إستمعت بكل إعغاء لكلمة الزميل الكريم الاستاذ محمصاني وهو المحامي اللامع والقاضي الكبير السابق، وإني ولا شك أؤيده في الكثير منها، إلا أنني كنت أود من صميم قلبي أن أسمع من الاستاذ نفسه وهو يتكلم، أن يقول لنا ما هي إختباراته في وزارة العدل وما هو نوع القضاء والقضاة في هذه الوزارة. هذا مع إحترامي الكلي لكثيرين من القضاة الموجودين في قصر العدل، إلا أنه مما لاشك فيه ومما لا يخفى على أحد من

هؤلاء الزملاء الكرام ومن مجموع الشعب اللبناني أن في قصر العدل سماسرة إلى جانب القضاة النزهاء الكرام.

وقد قال يوماً في هذه الندوة زميل كبير ومحام كبير، وقاضي كبير، وخطيب كبير، هو الشخص الكريم الاستاذ حميد فرنجية الذي نتمنى له كل الخير والصحة. وقد قال يوماً في هذه الندوة «القاضي السمسار والموظف العبد»

أستغرب هذه الضجة من وزير العدل ومن بعض الوزراء ومن بعض الزملاء النواب عندما أقول هنالك سماسرة في وزارة العدل، إذ كلهم يعرفون ذلك وأنا أقول لكم أكثر من ذلك: بأن هنالك قضاة يتمنون أن يبقوا قضاة دون أي راتب!

هذا لا يعني أيها السادة أن القضاة جميعاً هم هكذا، إذ تحفظت وقلت بأن بين الجسم القضائي في هذا البلد أشخاص أكفاء أشخاص نزهاء ولكن ونحن نتغنى بالتفاح اللبناني فأني صندوق مهمما كانت واجهتها جميلة ومهمما كانت محتوياتها تحفة من التحف، ضع بينها القليل من التفاح العفن فأن الرائحة تظهر من التفاح العفن أكثر من التفاح الحسن.

أيها السادة، أنا مع الاستاذ محمصاني في رفع مستوى القضاة من حيث الراتب وفي زيادة العدد وفي زيادة المساعدين القضائيين ولكنني أطلب أولاً أن نمسك غربالاً، وغربالاً قوياً ونغربل هذه العدلية وعندئذ نحن كنواب نمثل الشعب اللبناني مستعدون كل الاستعداد لرفع مستوى القضاة إلى أي مستوى ممكن في العالم كله.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير العدل

حضرة الزميل، أنا أسف في هذا المجلس الكريم أن يقال عن القضاة ما قلته يا حضرة الزميل. فالقضاة في لبنان هو ركن أساسي من أركان هذا البلد ولا يجوز لأحد أن يقول هذا القول في مجلس كريم وأن يهين أشخاصاً وقضاة، طالما أن هناك تفتيش، وأن هذا التفتيش يقوم بجميع أعماله ولم يثبت حتى الآن أن قاضياً واحداً كان سمساراً أو لم يقيم بوظيفته كما يجب.

هذا لا يجوز! جنني بالدليل وأنا مستعد أن أحاسب أي قاضي تتهمه هذه الاتهامات.

ومن جهة ثانية، وجواباً على ما قاله الزميل الكريم الاستاذ محمصاني، إنني معه في زيادة معاشات القضاة ولكن يقول المثل الدارج:

«قد بساطك مد رجليك» وإنني أدرس حالياً إذا كان بالامكان تحقيق هذه الزيادة، لأن كل زيادة يجب أن نجد لها مورد. أنا لا أعلم إذا كانت العدلية تدخل للخزينة أكثر مما تصرف ولكن هذا ليس بعبارة لأن مصالح الدولة جميعها وحدة وما يزيد في وزارة أو يزيد عن مدخول وزارة يصرف في أماكن أخرى كلها في سبيل المصلحة العامة.

أما قصر العدل في طرابلس فلا دخل لوزارة العدلية بذلك لأن التنظيفات في جميع المحافظات هي من صلاحية وزارة الداخلية، وهناك اعتماد للمحافظ في كل محافظة ليقوم بهذه التنظيفات في دور الدولة.

إذا نحن كعدلية لسنا مسؤولين عن ما تشكون منه في طرابلس أو في زحلة أو في غيرها وقد لاحظ على ما أعتقد اعتماد خاص لهذه الأمور في الموازنة الخاصة.

وأغتنم هذه الفرصة وأقول: بينما حضرات الزملاء الكرام يطلبون زيادة المعاشات وتحسين أوضاع القضاة وتحسين موظفي العدلية إذ في اللجنة المالية تخفض اعتماد محامي الدولة وأريد هنا أن أنبه المجلس إلى أمر وهو: في السنة الماضية وفي موازنة سنة ١٩٦٤ لاحظ معاش عشرة محامين الدولة، وفي خلال السنة أي في شباط سنة ١٩٦٤ صدر قانون عين أربعة عشر محامياً للدولة فلم تتمكن الدولة من تعيين إلا عشر محامين وبقي أربعة محامين بدون تعيين إذ لم يكن لهم اعتماد خاص. وقد عين هؤلاء الأربعة الباقون. لذلك وافق رئيس اللجنة المالية على إعادة هذا الاعتماد الذي أوقف في اللجنة المالية، وإني أقول لكم أن الأربعة عشر محامياً هم غير كافين، فعلى الدولة /٦٥٤٧/ دعوى وعندما وزعنا هذه الدعاوى على الأربعة عشر محامياً لحق كل محام /٤٠٠/ دعوى وأعتقد أننا سوف نضطر عندما ندرس النقص اللاحق بالعدلية من جهة القضاة والنقص في المساعدين القضائيين، أن ندرس ما هي الإمكانيات التي تجعلنا نزيد العدد لينتظم العمل يجوز أن نطالب إلى مجلسكم الكريم أيضاً بزيادة عدد المحامين حتى يتمكنوا من القيام بواجبهم. لا سيما وقد فرضت عليهم أن يحضروا بأنفسهم كل الدعاوى المقامة على الحكومة.

الكلمة لمعالي وزير المالية

الرئيس:

وزير المالية:

لم أكن أريد الكلام لو لم يتعرض لي الزميل الاستاذ صبحي المحمصاني عندما قاطعته وعندما قال بأنه يتكلم باللغة العربية وكلامه طبعاً باللغة العربية وكلامه مفهوم إنما عندما قال جملة «إنه لا يجوز التجارة بالعدل» كان علي أن أحتج وأقول «بأن الحكومة لا تتاجر بالعدل ولن تتاجر بالعدل ولا تسمح لأحد حتى في هذا المجلس أن يتاجر بالعدل»

نحن مع الزميل الكريم ومع الزملاء بكل ما تؤول إلى تعزيز سلك القضاء وتحسين أوضاعه، وأنا لي الفخر بأنني كنت منهم أيها الزميل. هذا فيما يتعلق بكلمة اللغة العربية والكلام باللغة العربية. أما قوله بأن إيرادات وزارة العدل تفوق مصارفاتها فليست بحجة لزيادة هذه الاعتمادات إذا لم تكن بحاجة لها، لأن واردات الخزينة هي واردات توضع في صندوق واحد لكي تقوم بمهام كافة الوزارات أيها الزميل.

وإذا كانت وزارة العدل بحاجة إلى المال ووارداتها لا تعطيها هذا المال فنحن على استعداد لأن نؤمن المال الذي يؤمن العدل في هذا البلد.

الرئيس: أرفع الجلسة على أن تعقد نهار غد في الساعة الثامنة مساءً لمتابعة درس جدول الأعمال.
فرفعت الجلسة في تمام الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الجمعة في ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ الساعة الثامنة مساءً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة السادسة

المنعقدة في الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الجمعة الواقع

في الخامس عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٥

المواضيع المبحوثة:

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - تصديق الباب الرابع والخامس والسادس من موازنة عام ١٩٦٥

عقد مجلس النواب جلسته السادسة من العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٦٥ في الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الجمعة الواقع في ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: الشيخ خليل الخوري - رشدي فخر - الأب سمعان الدويهي - قبلان عيسى الخوري - اللواء جميل لحود - عبد اللطيف بيضون - معروف سعد - مارون كنعان - شبلي العريان - ونايف المصري.

واعتذر السادة: كمال جنبلاط - أديب الفرزلي - بشير العثمان - رشيد كرامي - فؤاد البرط - سيمون صحنائي - صائب سلام - شارل سعد - اميل مكرزل - سالم كباره - مرشد الصمد - محمد علم الدين - محمد صفى الدين - ممدوح العبد الله - كامل الاسعد - جورج كرم - ناظم القادري - وفريد جبران -

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني وأصحاب المعالي الوزراء السادة: فيليب تقلا - بيار الجميل - علي عرب - بهيج تقي الدين - نسيم مجدلاي - انطوان صحنائي - موريس زوين - ادوار حنين - تقي الدين الصلح - نجيب صالحة - غالب شاهين - وعثمان الدنا.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين

الغائبون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الخامسة من العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٦٥ في الساعة الحادية عشرة والربع من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في ١٤ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: فؤاد بطرس - جورج كرم - انطوان سعيد - الأمير عبد العزيز شهاب - عزيز عون - الأب سمعان الدويهي - راشد الخوري - أديب الفرزلي - رفعت قزعون - وشبلي العريان.

واعتذر السادة: كمال جنبلاط - كامل الاسعد - بشير العثمان - رشدي فخر - عبد اللطيف الزين - رشيد كرامي - فؤاد البرط - سيمون صحنائي - صائب سلام - جعفر شرف الدين - ناظم القادري - ميشال فرجات - حسين منصور - أنور الخطيب - وممدوح العبد الله.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني وأصحاب المعالي الوزراء السادة: عثمان الدنا - ادوار حنين - نسيم مجدلاي - نجيب صالحة - الدكتور يعقوب الصراف - انطوان صحنائي - تقي الدين الصلح - غالب شاهين - وموريس زوين.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم باشر المجلس دراسة تفاصيل الموازنة فصدق منها الأبواب: الأول والثاني والثالث.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بعد أن تقرر يوم الجمعة في ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ الساعة الثامنة مساءً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

حضرات الزملاء المحترمين، نعود إلى جدول الأعمال

الباب الرابع - وزارة العدل

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الله الغطيمي.

عبد الله الغطيمي: دولة الرئيس، كنائب وكمحامي أرفع إلى قصر العدل أخلص التقدير والاحترام، وإلى القضاة، هؤلاء الذين يستمدون قوتهم من ضميرهم وهو قيس من الله قبل أن يستمدوها من القانون، إلى هؤلاء اصفى الاحترام والتبجيل.

وإذا كان التشبه بالكلام فلاح، فيجدر بنا أن نؤكد على توكيد الكلام وأن نؤكد على الفارق بين الأشخاص. ما كان يمكن أن يقال في سنة ١٩٥٣ لا يمكن اعتباره جديراً بأن يقال في سنة ١٩٦٥. ومع تقديري للقائين وإن كانا يتمتعان في ذات الاحترام والتقدير، عنيت بهما

زميلين، زميل نتمنى له الخير والعافية كان بيننا وزميل يتمتع بكامل قواه الصحية والعقلية هو بيننا، مع تقديري للزميلين الكريمين أقول: إن الذي قال في سنة ١٩٥٣ ما قاله إنما استند في أقواله على خبرة عملية في مهنته واستند في قوله على واقع ملموس عاناه، فأراد أن يصحح في ذلك الزمان وضعاً شاذاً. إما أن يقال الآن ما قيل من غير أن يكون هناك أي دليل ومن غير أن يكون هناك أي ممسك يستطيع أن يقنع به الآخرين، فإننا نعتبر أن مثل هذا القول هو قول قد يكون فيه بعض التجني وقد يكون فيه بعض القسوة، القسوة في غير مكانها وفي غير زمانها. وإذا شئنا أن نحدد وأن نضع النقاط فوق الحروف فإنني أعتبر أننا جميعاً مسؤولين عما يمكن أن نعانیه من شؤون القضاء. أقول هذا بكل تأكيد وبكل صراحة، علينا أن نبدأ بأنفسنا وأن تكون لنا مثل هذه الجرأة لكي نبدأ بأنفسنا.

إنني أطلب من المجلس الكريم ومن جميع الزملاء عهد شرف بأن لا نتدخل نحن بالقضاء حتى يبقى القضاء فوق كل شبهة.

دولة الرئيس، لا أريد أن أطيل الكلام، فللكلام شؤون وشجون، إنما أريد أن أردد كلمة (للسير ونستون تشرشل) عندما شكى إليه بعض رجالات بريطانيا من سوء حال البلاد. فأجابهم: هل القضاء بخير؟ أجابوا: نعم، فقال: إذا، البلاد بخير.

ونحن هنا، نريد جميعاً أن نتعاون لكي نوجه الحكومة في الطريق الذي يمكن أن يؤدي إلى بقاء القضاء بخير. فمتى بقي القضاء بخير بقيت البلاد كلها بخير، وأحسن بالخير من أين أتى وإلى أي مصب ينتهي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز

دولة الرئيس، كان للشهادة الأخيرة التي حصلت في هذا المجلس بعض الاصداء في الصحف اللبنانية، وإنني بهذه المناسبة أقول، إن كل كلمة تقال في هذا المجلس، وخصوصاً فيما يتعلق بهذا الهيكل المقدس تكون له الاصداء، والاصداء البعيدة. وإذا كان لنا من ملاحظات، فلتكن تلك الملاحظات على المستوى العلمي، أو على المستوى التقديري، فتعالج هذه الأمور بعيداً عن الانزلاق وبدقة واتزان، وأذكر يا سيدي الرئيس، أن حكماً صدر منذ عشر أو خمس عشرة سنة في احدى محاكم بيروت الاستئنافية بقضية تعويض، واعتبرته في ذلك الحين الأندية القضائية أنه حكم لا يتفق وواقع الحال، وكان هذا الحكم يتعلق بقضية تعويض من أجل عملية دهس حصلت في احدى السيارات لرجل معروف في بيروت، وكان الحكم ما يقارب الخمسين ألف ليرة وقتئذ، كان من نتائجه في اليوم الثالث أو الرابع، أن نزحت عن بيروت أكثر من أربعين أو خمسين شركة تأمين، هذا ما يدلنا أن كل شيء يصدر عن القضاء، يكون له التأثير والتأثير

نهاد بويز:

البعيد، وأقول أكثر من هذا، وقد شاء القدر أن أكون محامياً منذ ما يقارب الخمس وعشرون سنة بأنه لا يمكننا أن نقول الشيء الذي نقوله ونحن بعيدين عن كل رغبة شخصية أو عن كل مصلحة.

أما هذا، يا دولة الرئيس، أو بالأحرى يا معالي الوزير لا يمنعنا من أن نبدي بعض الملاحظات، أولاً فيما يتعلق بالقضاة ولا أعود ثانية إلى موضوع رفع مستوى معيشتهم وغلاء المرتبات، فإن لكم من ميزانية الدولة ما يجعلكم أن تتخذوا التدابير التي تتفق وهذا الوضع، ولكن هنالك بعض الأمور الادارية التي تتعلق بالقضاة فبحكم القوانين التي صدرت منذ أكثر من سبع أو عشر سنوات، إن هنالك عدم انصاف في الدرجات بمعنى أنه صدر قانون يقضي بأن يؤخذ المحامي ويعين قاضياً بمرتبة معروف وبدرجة محددة، ثم إنه صدر قانون ينقص مدة السبع سنوات، أو العشر سنوات، إلى الخمس سنوات، إلى أن تصدر في السنة الماضية قانون أيضاً، يقضي بأن من قضى في سلك المحاماة ثلاث سنوات يمكنه أن ينتسب إلى سلك القضاء، وذلك بالنسبة للتوزيع الطائفي الذي لا بد منه في لبنان، وان لم يكن من واقع طائفي حسب رأيي، وأقول ذلك بكل تواضع.

ان تدارك هذا الأمر، يقع اليوم عليكم، وقد قال لي أحد القضاة، أن متمناً كان في مكتبه عين منذ سنتين وهو يفوق مرتبة على أستاذه الذي قضى في مكتبه أكثر من عشرة أعوام، فترون أن هذا الاجحاف بحق تلك الفئة من القضاة التي عينت في ظروف معلومة، يجب معالجتها كي يعود الانصاف إلى تلك الفئات التي لحق بها هذا الغبن، وهنالك ملاحظة ثانية تتعلق بقضية الخبراء، الخبراء يا سيدي وأتوقف عند هذه الكلمة، لأقول لكم أن الخبير هو بمثابة القاضي، وان ما من دعوى تمر إلا ويكون الخبير إلى جانب القاضي فيها، وأما مرتبه فإنه ليفوق بعض الأحيان في مداخله العادية عن مدخول القاضي وهنالك فئات من الخبراء في درجة وفي سلسلة التخصص، فيقال المحامي الجزائي والمحامي الذي يتعاطى الأمور الجوية وقوانينها والمصالح البرية، وهنالك من يتخصص لمسألة، ولكل فئة من هؤلاء الخبراء مهمة وتلك المهمة دقيقة، ولكن تكون أهميتها بمثابة التعويض الذي يعطى لها، ومن يدفع هذا؟ يدفع يا سيدي المتداعي اللبناني، وإذا كانت خزانة العدالة تأتي بموارد هذه الموازنة، فإنه لا يحق أيضاً إلا أن تعيد النظر، وتعيده بدقة، من جهة الخبراء، حتى تتمكن أولاً من حسن الانتقاء، وثانياً في التدابير الكفيلة لهم بمعاونة القضاء في هذا الصدد، وقد أردت بهاتين الملاحظتين أن ألفت نظر معالي وزير العدالة ونظر كل من زملائي، ان لا نكيد لهؤلاء القضاة الذين يحكمون بكرامتنا، وبملكيتنا وبأعراضنا، وعندما نسوق إليهم التهم يجب أن تكون تلك مدعومة بالأدلة والبرهان، وان ذلك ليس فقط حفاظاً على هذا الهيكل المقدس، بل أيضاً حفاظاً على الاقتصاد بما للقضاء من التأثير على هذا الشق الثاني من معطيات الدولة ومن طاقاتها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ سامي الصلح

سامي الصلح: دولة الرئيس

إذا أردت يا دولة الرئيس أرجو أن تعين لنا جلسة خاصة بعدما ننتهي من تصديق الموازنة تخصص لبحث هكذا مواضيع لأنه لدي يا سيدي مواضيع عديدة من هذا النوع لا أريد بحثها الآن، فالرجاء أن يحصر البحث في بنود الموازنة.

الرئيس: إذا شاء المجلس بأن يكتفي بهذا الحد من الكلام فالرئاسة مستعدة بأن تعين جلسة في موعد قريب.

والكلمة الآن لحضرة النائب المحترم الأستاذ أسعد بيوض

أسعد بيوض: دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام

عندما تكلمت في جلسة سابقة في موضوع قصر العدل وفي موضوع القضاة بالذات، أولاً لم أقصد الاساءة إلى القضاء لأنني تحفظت في كلمتي تحفظاً شاملاً كاملاً مسجلاً على هذه الآلة، عندما قلت، ان بين القضاة الكثرة الساحقة ممن نحترم ونجل، وكنت أود عندما أراد أن يجب على كلامي معالي وزير العدل كنت أود من معاليه، أن يجيبني بما يصلح القضاء ويصلح العدل، فالدفاع عن القضاء وعن العدلية، هو أمر خطير واجب على كل منا وزراء كنا، أم نواباً، أم شعباً في الشارع، كنت أود من معالي الوزير، لكي يدافع عن القاضي الصالح الذي يملأ مركزه عن جدارة واستحقاق ونزاهة أن يجيبني آنذاك، فيقول بأنني سأصلح الفساد، وعندئذ يحافظ على العدل ويحافظ على كل قاض كريم يحترم نفسه، إما أن يدافع دفاعاً لا وجوب له ولا مبرر، وان يقول بأن كل قاض بالعدلية يملأ مركزه كقاض، فليسمح لي معالي الوزير أن أرد على هذا الكلام بأنه غير الواقع، أما الزميل الغطيمي، إذا كنا أيها السادة في مجلس كهذا المجلس يمثل الشعب اللبناني، والقاضي أول الذي يحكم باسم الشعب اللبناني يجب أن تكون ثقة هذا الشعب فيه ثقة كاملة مئة بالمئة، فأنا أقول وكما قلت سابقاً، ان الكثرة الساحقة من القضاة هي ممن يحترمها الشعب اللبناني ويقدرها حق التقدير، إلا أن الأجسام الفاسدة بينهم يجب أن تبتز عند المقاضاة.

فيا أخي وزميلي الغطيمي الذي شئت أن تقرظ القضاة جملة وتفصيلاً، فلتسمح لي سعادتك بأن الأحاديث التي كانت تدور بيني وبينك في السر وبيننا معاً كانت غيرها. تفضلت وقلت أمام هذه الوزارة وأقول أمام هذا المجلس ويسمعني الشعب اللبناني وليسمعني الرأي العام اللبناني.

إن الرأي العام اللبناني ليس له ثقة في بعض القضاة وهو أكثر من أن يعد على الاصابع.

وليسمح لي بدوره الزميل بوزير. الهيكل المقدس هذا يا سيدي نحترمه كما تحترمه أنت وإن كنا

نتكلم ههنا فإنما من فرط احترامنا لهذا الهيكل، ومن فرط احترامنا لكل قاض نزيه وقدير، والحفاظ على القاض النزيه القدير هو بتر الجسم العاقل من بينه، وإذا كان المستوى يا زميلي الكريم بوزير، الذي تكلمت فيه في المرة السابقة وأردت أن تتعرض له، لم يكن على المستوى العلمي والعمل الذي أنت عليه، فاسمح لي بأن أقول لك بأن مستوانا العلمي لا يقل عن مستواك فنحن خريجو جامعات.

أيها السادة، ما كنت أود أن أخوض هذا الموضوع بالشكل الذي خضته في هذه الجلسة، ولكن ما جاء على لسان بعض الزملاء اضطرني لأن أجيب ولأن أقول ما قلت، فأنا أقدر القضاء ككل لبناني وأتمنى وأريد أن يكون القضاء على أعلى مستوى في أي بلد بالعالم فأنا ممن يقولون برفع مستوى القضاء وبأن للقاضي كل الضمانات المادية وكل الضمانات المعنوية، إلا أنني أتمنى على وزير العدل وعلى دولة رئيس مجلس الوزراء وعلى أعضاء الحكومة بكاملها، أن تنظر في أمر القضاء والقضاة حتى يبقى هذا الجسم بمن فيه من القضاة الزهاء القديرين الذين يملأون كراسيهم بحق وجدارة حتى يبقى هذا الجسم كما تتمنون أنتم، وكما نتمنى نحن وكما يتمنى الشعب اللبناني ذلك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ خاتشيك بابكيان

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، إذا أقدر حق التقدير الظروف التي أملت على بعض الزملاء، أن يتعرضوا لموضوع القضاء وأنا معتقد على وجه اليقين بأن نيتهم تتجه نحو خدمة القضاء واسمحوا لي أيها الزملاء الكرام أن أقول أن خبر خدمة للقضاء، هي أن لا نبحت عن القضاء. لا يجوز أيها السادة. أن نحاكم نحن هذا الجسم وهذا الجهاز الذي يؤدي رسالة سامية ويقول الحق بين الناس، لاننا إذا فتحنا باب المحاكمة على مصراعيه، فإني أقول بأن أحداً لا في هذا المجلس ولا في خارجه ينجو أيضاً من المحاكمة، أو بعبارة أخرى إذا أردنا فتح باب الانتقاد على مصراعيه فقد لا ينجو أحد منا من الانتقاد. فلذلك استحلفكم أيها الزملاء بأن نعزف عن الدخول إلى أسرار غرفة المذاكرة وان نترك القضاء يعمل عمله، مستوحياً من قواعد الضمير. ولا بأس أن نبحت فيما بيننا وفي غرف اللجان عما يمكن اتخاذه من تدابير لتحسين أوضاع العدل، ولا أقول بأن كل شيء على أحسن ما يرام. ولكنني أرجو بأن لا نفتتح محاكمة هنا لا للقضاة ولا للمساعدين القضائيين لأنهم يسعون جهدهم، وهم يعكسون بالنتيجة ما في البلاد من أحوال وشؤون وشجون.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين

بقي من طالبي الكلام من نهار أمس حضرة النائب الدكتور مخير. وأما اليوم فقد طلب إلي

الكلام تكراراً حضرات السادة النواب عبد الله الغطيمي، أنور الصباح، جان عزيز، وقد تقدم اقتراح من حضرات السادة رشيد الصلح، شهيد الخوري، سأطرحه على التصويت بقفل المناقشة بعد أن يتكلم حضرة الزميل الدكتور البير مخير، واحترامي للدكتور مخير معروف ولكني أعطيته حق الكلام ليس من حيث الاحترام فقط، ولكن لأنه طلب الكلام من نهار أمس.

البير مخير:

دولة الرئيس، إني أشكر الرئاسة الكريمة على هذا العطف الكريم، أما بصدد الموضوع فأقول: إن في لبنان، والحمد لله، قضاء وقضاة، وإني أشهد أن القضاة مروا بمرحلة صعبة شائكة تمكنوا بالرغم من هذه المرحلة وبالرغم من هذه الظروف من أن يتفوقوا ويوزعوا العدل باسم الشعب اللبناني. وعلى هذا نحن نهنيء القضاة أما إذا كان هنالك قضاة تشكو منهم فالشواذ يثبت القاعدة. وهنا أريد أن أقول لمعالي وزير العدل إني في حقل التفتيش وجدت أن في القديم. عن زمن المرحوم سليم باز. كان يذهب مفتش العدلية مثلاً إلى البترون فيمكث أكثر من خمسة عشر يوماً يقرأ الأحكام ويعطي رأيه في الأحكام التي يصدرها القاضي، فأنا أطلب من معالي وزير العدل أن لا يكتفي بالتفتيش وهو يقوم بأعمال جلى هذا الحقل وخاصة في قصر العدل. أن يكون هنالك لجنة في القضاة خاصة من الذين اقتربوا من سن التقاعد، أن يقرأوا الأحكام التي تصدر وأن يعطوا رأيهم فيها حتى إذا مر عام من الزمن ووجد مجلس القضاء الأعلى أن حاكماً أصدر مدة هذا العام تسعين حكماً صحيحاً من أصل المئة يكون العدل بخير في هذه البلاد، أنا أريد أن ألفت نظر وزير العدل إلى قضية كهذه لا أن يكتفي التفتيش بأن يفتش الصندوق والتمغة الخ..

هنالك أمر آخر أود أن ألفت نظر معالي وزير العدل إليه وهو أن التشريع اللبناني ينقصه جهاز يحقق في صحة القوانين، لقد نشرت بموجب المادة - ٥٨ - من الدستور قوانين قبل انتهاء مدة الأربعين يوماً، وهنا. أسأل معالي وزير العدل: إذا استفتي معاليه، هل بإمكانه أن يقول لنا، إنه إذا ثبت أن قانوناً صدر خطأ، هل إن هذا القانون قابل للتنفيذ أم غير قابل للتنفيذ. أنا أعلم أن المواطنين تقدموا من مجلس شورى الدولة بدعاوى بهذا الصدد. وهنالك اجتهاد يقول أن لا صلاحية لمجلس الشورى أن يعطي رأياً بذلك. لأن ليس له أي رقابة على التشريع وعلى هذا المجلس. هذه القضية أرجو من معالي وزير العدل أن يعيرها الاهتمام الكافي والسلام عليكم.

الرئيس: من يوافق على قفل باب المناقشة يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قفل باب المناقشة

الفصل الأول - الادارة المركزية

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣١٠٨٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمد البرجاوي.

محمد البرجاوي: دولة الرئيس، منذ شهر تقريباً صوت هذا المجلس على اعتماد /٤٥٠/ ألف ليرة لبنانية للبلد نفسه أي للنقل والانتقال والآن يطلب منا مبلغ كبير يتعلق بالنقل والانتقال.

بالحقيقة ان هذه المبالغ ضرورية لوزارة الخارجية في سبيل اجراء التشكيلات العمومية للخارجية في كل سنة أو في كل سنتين، إنما هنالك ملاحظة لا انتقاد أقولها وأنا واثق في معالي الوزير الذي سير طيلة سنوات عديدة هذه الوزارة الجليلة التي أثمرت كل خير على يديه والتي لا تزال تثمر كل خير. إنما هناك ملاحظة على موضوع التنقلات.

ينص القانون في التنقلات الخارجية على إنه لا ينقل أي موظف في الخارج من مركزه إلا بعد ثلاث سنوات، وهناك قضية أخرى، وهو أن هذه التنقلات يجب أن تجري في مطلع العام الدراسي أو في آخر العام الدراسي (وهي عادة وليست قانوناً) انصافاً لآباء الأولاد وأرباب العائلات الذين يكون لديهم أولاد في المدارس في الخارج.

إنما تجري في بعض الأحيان تنقلات لا تراعي هذه الشروط، أي إنه ينقل بعض الموظفين من مراكزهم ولا يكون قد مضى على وجودهم أكثر من بضعة أشهر أو سنة أو سنتين لأسباب وجيهة بالفعل إلا أن هذه الأسباب قد تنتج في أغلب الأحيان عن عدم الانسجام بين رئيس البعثة وبين بعض الموظفين معاونين له. وعدم الانسجام هذا يتأتى عن أسباب عديدة يضيق المجال عن ذكرها. فنقل موظف واحد من مركزه في الخارج يؤدي إلى شغور يجب تعيين موظف آخر محله وهكذا تكون حلقة طويلة تؤدي إلى اجراء تنقلات قد تكون عامة وتكبد الخزينة أموالاً طائلة.

إنها ملاحظة أبدتها وليست انتقاداً. وأرغب إلى معالي الوزير الذي عودنا دائماً انصاف جميع الموظفين أن يأخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: دولة الرئيس، بصدد هذا الموضوع المتعلق بوزارة الخارجية والمغتربين. خلال المؤتمرات التي سبق لزملائي ولي أن حضرناها. لاحظنا أن ٢٣ دولة افريقية تحضر منذ سنة أو سنتين مؤتمرات الأمم المتحدة والمؤتمرات البرلمانية الدولية، ولاحظنا أيضاً أن سياسة الدول الافريقية لا تتلاءم والسياسة

اللبنانية وكانت دهشتنا كبيرة، ليس فقط في إنها لا تتلاءم والسياسة اللبنانية بل لا تنسجم والسياسة العربية بصورة عامة، وبصورة خاصة مع السياسة اللبنانية، وعندما تبينا الأمور التي دعت إلى اتخاذ هذا التيار من التفكير السياسي الدولي بين البلاد العربية وبين لبنان والدول الافريقية تبين لنا أن هذه الدول الناشئة حديثاً والتي ابتدأ أن يكون لها تكوين عالمي وتكوين دولي ليس للبنان فيها ممثلين. على أن هناك ممثل واحد في جميع البلاد الافريقية. وهذا الممثل نكن له كل تقدير نظراً للجهود التي يبذلها في هذا الميدان الواسع ولا يمكن لهذا السفير الذي له المميزات العالية أن يتمكن من استيعاب جميع المواضيع التي تتعلق بالسياسة الافريقية وسياسة لبنان.

وإنني أنتهزها فرصة حتى ولو كان هنالك بعض المحاذير وبعض الملابس لا أسأل عن الأسباب التي دعت إلى عدم الانسجام بين السياستين، السياسة العربية والسياسة الافريقية من جهة، وعن الأسباب التي دعت إلى عدم املاء هذه المراكز، فإذا كان هناك عقبات مالية يجب أن تذلل هذه العقبات، وإنني بهذه المناسبة أتمنى على الحكومة، مخلصاً وجاداً، أن تحدث هذه المراكز لأن ثلاث وعشرين دولة افريقية حديثة المؤتمرات، لأن عدد الدول التي تحضر هذه المؤتمرات عادة لا يزيد عن الخمس وسبعين دولة وعندما يكون لافريقيا وحدها ثلاث وعشرين دولة يصبح من الأهمية بمكان أن نغير هذه النقطة الحساسة كبير اهتمامنا أولاً، بأحداث المراكز ان لم تكف محدثة وثانياً باملائها، وذلك حرصاً على السياسة بين هذه الدول ولبنان والبلاد العربية وخصوصاً حرصاً على الاقتصاد. لاننا نعلم أن أسواق افريقيا وأبواب افريقيا بقيت مفتوحة بوجهنا رغم أن بعض هذه الدول سدت بعض الأبواب في وجه اللبنانيين ووجه البلاد العربية لمصالح ثقافية أو لمسائل اقتصادية.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين، نحن بصدد بحث البند ٢٢ - نقل وانتقال أرجو حصر البحث في موضوع البند. نحن لسنا بصدد بحث السياسة العامة. بل نحن بصدد بحث بند من بنود الموازنة. أرجو من طالبي الكلام أن يحدوا بحثهم في هذا البند ليس إلا.

والكلمة لمعالي وزير الخارجية والمغتربين

وزير الخارجية والمغتربين: دولة الرئيس، موضوع افريقيا ولا ريب هام، ونحن مدركون أهميته ويزيد ادراكنا كل سنة بالنسبة لتطور الأحوال في افريقيا وازدياد اهتمام العالم بالدول الافريقية، ومن هذه الجهة الاستاذ نهاد بويز على حق. ولكني أود أن أوضح: بأن لبنان يقوم فيما يتعلق بالدول الافريقية بأكثر مما يمكنه مبدئياً أن يقوم به، يعني نحن دولة صغيرة، امكانياتنا المادية محدودة ولا نستطيع أن نتمثل تمثيلاً كاملاً في دول الأرض في العالم مئة وخمس عشرة دولة الآن مستقلة وأعضاء في

الأمم المتحدة، لا نستطيع أن يكون لنا تمثيل في كل هذه الدول، لذلك كنا نتخذ قاعدة ولم نزل نطبقها وهي جمع بعض الدول في سفارة واحدة تشملها معاً إذا كانوا من منطقة جغرافية واحدة أو من نهج سياسي واحد ومتقاربين. طبقنا هذا النهج على افريقيا أيضاً، ولنا الآن في افريقيا بالفعل أعني افريقيا الغربية التي تسمى بالسوداء لنا فيها خمس سفارات وهذا بالنسبة للبنان شيء كبير بحد ذاته،. هذه السفارات الخمس تغطي العمل في افريقيا من الوجهة السياسية تغطية كافية. ليس بيننا وبين هذه الدول من الوجهة السياسية قضايا دائمة وتستوجب وجود سفراء لنقل المعلومات سلباً أم إيجاباً. نلتقي بهذه الدول في الأمم المتحدة، نلتقي بها في المؤتمرات. ويكفي أن يذهب سفير مرة واحدة في السنة أو مرتين يقضي هذه الأعمال.

تبقى النواحي الأخرى وهي نواحي المغتربين والنواحي الاقتصادية، أنا معك في هذا فيما يتعلق بالمغتربين نحن نعالج الأمر ليس فقط عن طريق السفارات بل عن طريق اتصالاتنا المباشرة بالمغتربين عبر مديرية المغتربين وجامعة اللبنانيين في العام. هذا شأن آخر نعالجه رأساً مع المغتربين من حيث شؤونهم الخاصة وأحوالهم الشخصية وحتى من حيث اقامتهم وتجارتهم المحلية. يبقى موضوع السياسة العامة الشاملة فيما يتعلق بالدول الافريقية المستحدثة كما تسميها أنت، فأنا أقول لك: ربما كنا نحن الدولة العربية الوحيدة التي تبذل مساعدات فعلية للدول الناشئة في افريقيا، في هذه الموازنة مليون ليرة درجنا على وضعها في كل سنة منذ ثلاث سنوات نخصصها للمساعدات الثقافية والطبية، وغير ذلك من المساعدات في الدول الافريقية.

ففي لبنان اليوم طلاب افريقيين يتلقون العلم، وفي لبنان بعثات افريقية تتدرب على الشؤون الزراعية والصناعية، لنا مستويات مجانية مفتوحة في نيجيريا وفي اللاغوس وفي دكر، لنا مدارس تعلم اللغة العربية ليس لأبناء المغتربين فقط بل لمن يريد أيضاً من أبناء البلاد. لنا مساعدات نبذلها للمدارس، لمدارس الرسالات اللبنانية المفتوحة في افريقيا وما إلى ذلك من شؤون. وأظن لو أضفنا هذا المليون ليرة ندفعه كل سنة إلى ما نتكبد من نفقات على بعثاتنا وشؤون المغتربين لكفى لبنان ما يفعل،

أما إذا سمح وزير المالية بمليون آخر فأنا لا أشكو الأمر قطعياً وأكون شاكراً.

الرئيس: البند ٢٢ - نقل وانتقال ٦٨٢٨٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية

قبل البند ٢٢ -

الرئيس:

البند ٢٤ - أعياد وتمثيل ودعاية ٦٤٥٨٠٠ ل.ل.

والكلمة لحضرة النائب المحترم السيد منير أبو فاضل وأرجو البحث في البنود.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، أنا أقدر، وكل منا يقدر الجهود التي يبذلها معالي وزير الخارجية في صدد التمثيل وجميع الأمور وهو القيم على شؤون الخارجية في هذا البلد.

أريد أن ألفت نظره إلى أمر هام، وهو أن للدول الافريقية جامعة، وهذه الجامعة موجودة في أديس أبابا في الحبشة، وأظنه يعرف أيضاً أن للحبشة علاقات اقتصادية قوية مع لبنان وتربطنا بها علاقات سياسية يعرفها معالي الوزير.

الدول الافريقية الآن تنظر إلى الحبشة كالألم، فهل لمعالي الوزير أن يرعى هذا الأمر اهتمامه فينشئ سفارة أو وزارة في الدولة الحبشية. فتمثل فيها دبلوماسياً بواسطة وزير أو سفير مقيم. ولا سيما أن الحبشة منذ سنين طلبت منا الخبراء وطلبت منا المعلمين وطلبت منا المهندسين وهي لا تزال تطلب ذلك حتى اليوم. فإذا نحن تعاملنا معها فلا بأس علينا بل أعتقد أن منتوجات كثيرة من حمضيات وتفاح ومواد أخرى صناعية يمكن أن تستهلك في الحبشة وكذلك يمكننا أن نجلب اللحوم والأشياء الأخرى إلى هذا البلد.

فهل لمعالي الوزير أن يلفت النظر أو أن يرعى هذه القضية.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض
دولة الرئيس، هناك تمني صدر عن اللجنة المالية، وأعتقد أنه وصل إلى الخارجية بصدد قضية الحبشة بناء لاقتراح قدم من معالي الزميل الأستاذ زوين وكان عضواً في اللجنة المالية ومن السيد منير أبو فاضل بشأن الحبشة.

أرجو معالي الوزير أن يعيره الاهتمام

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الله الغطيمي

عبد الله الغطيمي: دولة الرئيس، عندما يتعرض المرء لوزارة الخارجية وعلى رأسها معالي الوزير الحالي يتهيب لأن معاليه قد عودنا على الامام بكل ناحية من هذه النواحي وأثبت وجوده وكفاءته فيها.

إنما لا بد لنا من أن نلفت النظر إلى السياسة الاقتصادية الخارجية التي نتمنى على الحكومة وعلى وزارة الخارجية التي يرأسها الآن معاليه، أن يعيرها كل اهتمام وكل عناية وأن ينفذها على ضوء مركزنا الدولي كعضو في دول عدم الانحياز وعضو في الجامعة العربية وله صداقات مع كل الدول كافة.

إن ما نشكو منه هو شيء من العقدة نحو بعض الدول وأخص منها الدول الشرقية وبصورة أخص الدول الشيوعية، أنا لا أفهم لماذا لا نقدم على التعاطي مع جميع الدول التي يمكن أن تؤمن مصالحتنا؟ فنحن يجب أن ننشد مصالحتنا ومصالحتنا قبل كل شيء وهذه المصلحة

تستوجب منا أن نتعامل مع كل دولة تستطيع أن تؤمن لنا أكبر فائدة من هذه التعامل سواء كانت هذه الدول دول غربية أم دول شرقية، لا فرق عندنا، لأننا نكون قد انسجمنا بالفعل مع واقعنا ومع انتمائنا للمؤسسات الدولية التي نحن ننتمي إليها الآن.

وهناك ناحية ثانية في الموضوع، المراقبة الدقيقة لمنتجاتنا التي نصدرها إلى الدول الأخرى، أريد أن أبسط لكم قضية شاهدها بنفسني في الرياض أثناء ذهابي حديثاً إلى هذا البلد الكريم. أحد التجار اللبنانيين في الرياض استورد تفاحاً من هذا البلد على أساس أن يكون هذا الصنف من صنف معين، دفع ثمن ما استورده وعند الاستلام استلم كمية كبيرة من التفاح لا يمكن للحيوان أن يأكله! بإشراف المكتب الفني، وقد أطلعني على هذا الأمر سفير لبنان في جدة، أطلعني على هذا الأمر وقال لي أنه كتب لوزارة الخارجية بهذا الموضوع والمشتري أطلعني على التقرير الذي قدمه للسفير اللبناني بهذا الموضوع، بعد هذا كله، نشكو من عدم تصريف إنتاج التفاح في الخارج!؟ نحن لا نستطيع أن نفرض انتاجنا على الغير إلا إذا كان هذا الانتاج يعادل الآخرين أو يتفوق عليه، لا نستطيع باسم العاطفة وحدها أن نفرض هذا الانتاج إنما يجب أن نتأكد من أننا نتعامل تجارياً مع الغير والتعامل التجاري لا تتوقف عليه عاطفة ولا يقف عند عاطفة، التعامل التجاري هو مصلحة وهو قبل كل شيء مصلحة.

نرجو من معاليك أن تأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار وأن نتداركه جميعاً قبل أن يستفحل الأمر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف مغبغب

جوزف مغبغب: دولة الرئيس، في البند ٢٤ - تمثيل ودعاية، لن نتطرق إلى الناحية السياسية وإلى النشاط السياسي الذي تقوم به وزارة الخارجية وتشكر بهذه المناسبة معالي وزير الخارجية بالذات، إنما النقاط التي تلفت النظر وتشير اهتمامنا بالدرجة الأولى هي القضية الاقتصادية وقضية المغتربين وقضية السياحة. في القضية الاقتصادية. نلاحظ أن وزارة الخارجية هي الباب الوحيد الذي نطل من خلاله على دول العالم، وهذا البلد الذي يستورد ما يقارب المليار ونصف من الدول الخارجية لا تزيد صادراته عن ثلاثمائة مليون ليرة في أحسن الحالات ونواة التصدير هذه تستند أكثر ما تستند على انتاجنا الزراعي، هذا الانتاج الذي ينحصر في الباب الأول من انتاجنا في التفاح ومن ثم في الحمضيات، نلاحظ مع الاسف أن دوائرنا في وزارة الخارجية لا تقوم بما يجب أن تقوم به سواء لجهة إيجاد الأسواق وتسهيل التصريف وتسهيل المعاملات. نلاحظ مع الاسف أن هناك دولاً كثيرة تصدر إليها انتاجنا الزراعي بوجه خاص ليس فيها ملحقين تجاريين وحتى البلاد التي يوجد لنا فيها ممثلين لا يقومون بواجبهم على أتم وجه وكم من نقص وكم من كميات رमित في البحر، وكم من كميات لم تصل لأصحابها، وكم من عرقلات وجدت، وكم من شكاوى

قدمت دون أن تلقى آذاناً صاغية، فمن الناحية الاقتصادية نود ونتمنى على معالي وزير الخارجية أن يعتمد في هذا السبيل إلى إزالة هذه النواقص وإلى أن تقوم دوائره بالواجبات التي يجب أن تقوم فيها خصوصاً لجهة إيجاد الأسواق.

نحن لا ننتج أكثر من سبع ملايين صندوق تفاح مثلاً، هناك بلاد تنتج /١٥٠/ مليون صندوق تفاح وقادرة على تصريفها بينما نحن نعجز. لا يزال في براداتنا أكثر من أربع ملايين صندوق تفاح لا نجد لها أسواقاً ومهما كان السبب لا يمكننا أن نتصل من المسؤولية ونقول: أن هناك أسباباً بعيدة لا علاقة لنا بها. فنحن نعتبر أن مسؤولية كبيرة تقع على دوائرننا وعلى ممثلينا والموظفين لديهم في سفاراتنا في الخارج.

هذه ناحية أساسية نود الفات نظر معالي وزير الخارجية بالذات إلى تلافيها في المستقبل خصوصاً وأن اقتصادنا قائم أكثر ما يكون على هذا الانتاج الزراعي حيث الدخل القومي موزع اعدل توزيع. وهناك دعايات لبلد عدو لا يمكن أن نتجاهلها ويجب أن نقوم بدعاية على الأقل بذات النشاط وبذات القوة خصوصاً وأن لدى هذا البلد العدو مؤهلات اقتصادية ومؤهلات سياحية لا يزاهاها إلا هذا البلد. نرى هناك أدلة كثيرة ومظاهر عادية ومظاهر خارقة لدعايات سياحية ولدعايات اقتصادية خصوصاً في الحمضيات عند هذا البلد العدو بينما لا نرى ولا نلاحظ أي أثر للدعاية اللبنانية سواء لجهة السياحة أو لجهة الدعاية لتصريف الانتاج. إذ كان هناك من دعاية فهي غير كافية، وأخجل من القول أن هناك شركة لبنانية يمكن أنها تقول حالياً بقدر، إذا لم نقل أكثر مما تقوم به الدولة اللبنانية. هناك شركة طيران الشرق الأوسط، وأقول ذلك ولا أعلم أحداً منها، من رئيسها إلى مجلس إدارتها إلى أصغر موظف. آسف أن أقول: أن هناك شركة خاصة تبغي الربح تقوم بما لا تقوم به الدولة.

أما لجهة قضايا المغتربين، لا يكفي وهنا قضية حساسة جداً، لا يكفي ما نتغنى به من مديرية المغتربين، وجامعة اللبنانيين، هذه ليست إلا وسائل وأعتقد شخصياً أنها هزيلة في سبيل اتمام الغاية التي نبتغيها جميعاً. أعتقد أنه يجب أن نفرق بين البلاد التي تكون عناصرنا اللبنانية، على مر الزمن، قد انصهرت في القوميات التي هاجرت إليها، والبلاد التي لا يمكن أن تنصهر العناصر اللبنانية فيها.

كل ما أبغي يا معالي الوزير، أن نعمل على انشاء علاقات وإيجاد تسويات وصيغ، لأن نخلص أموال المغتربين، لا يمكن أن نأتي بالمغتربين إلى لبنان ما لم نسعى إلى تخلص أموالهم عن طريق شركات مختلطة تهم الدول كما تهم لبنان. وتحويل المهاجر من تاجر أو حامل كشه إلى صناعي وإلى فني، يجب أن نقوم بشركات صناعية، بشركات مختلطة كشركات البواخر، كشركات

الطيران، كشركات النقل. إنها الوسيلة الوحيدة التي يمكن بها أن نخلص أموال المغتربين علاقاتهم في الوطن الأم وتبقى ثروتهم مصنونة، ويأتي يوم تنتقل أموالهم إلى بلدهم، وعندئذ ننتظر منهم أن يأتوا إلى هذا البلد.

وأما في حقل السياحة وقد شملته، فأعتقد أن المجال سيكون لنا أكثر عند البحث في مجال السياحة.

أكتفي بهذا القول ضنا بالوقت وقد رأيت دولة الرئيس كل صبره في هذا الموضوع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رشيد الصلح

رشيد الصلح: دولة الرئيس، إنني أشكر معالي وزير الخارجية على الايضاحات التي قدمها لهذا المجلس بشأن تمثيل لبنان في البلدان الافريقية النامية وإني أتمنى عليه والمعرفة على أشدها بين البلاد العربية واسرائيل في هذه الدول الجديدة حيث تحاول العصابات اليهودية هناك أن تشوه سمعة البلاد العربية وأن تحاول تبرير وجودها كدولة مغتصبة، وإني أتمنى على معالي الوزير، ولبنان يحمل عبأً كبيراً من أعباء الدعاية في تلك البقاع الجديدة من العالم، أن يساهم ويقوم أجهزة الدعاية اللبنانية هناك، لكي يتمكن لبنان، بالتعاون مع شقيقاته العربيات، من مقاومة الدعاية الصهيونية هناك وافهام أبناء تلك البلدان النامية حقيقة الخلاف بيننا وبين اليهود.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور أمين الحافظ

أمين الحافظ: دولة الرئيس، أود أن أغتنم هذه الفرصة لاتساءل عن اتفاقية تجارية عقدت بين لبنان والمملكة العربية السعودية وأعني أن هذه الاتفاقية انتهت في وزارة الخارجية ولم ترسل إلى المجلس لابرامها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان عزيز

جان عزيز: دولة الرئيس، إنني أتبنى كل ما جاء على لسان الاستاذين مغبب وغطيمي لجهة التمني على الحكومة وليس على معالي وزير الخارجية وحده، أن ينهجوا نهجاً جديداً يراعي الأوضاع الاقتصادية والزراعية والسياحية في لبنان بحيث نطل على العالم بعقلية جديدة وبجرأة أشد وأكثر من ذي قبل لنعيد النظر ليس بأساليب تصريف الانتاج فقط بل بالمعاهدات والاتفاقات التجارية مع الدول الصديقة والتي تتمنى صداقتنا ولو على الاقل تجارياً ولكننا لا نلبيها ولا نستمع إلى طلباتها في هذا الصدد.

أرجو من الحكومة بشخص معالي وزير الخارجية ومعالي وزير الاقتصاد وهما صديقان ينتميان في السياسة الاستقلالية إلى مدرسة واحدة وتحليان بجميع المزايا العلمية والخلقية وبالجرأة والمعرفة

لكي يخطوا مع زملائهما هذه الخطوة التي طالما طالب بها المخلصون من اللبنانيين. ولا داعي أن السياسيين وحدهم هم الذين يطالبون بهذا المطلب بل ان الرأي العام اللبناني قاطبة وخصوصاً بعد الأزمات الزراعية والاقتصادية التي ذرت قرنفا في الآونة الأخيرة، نطلب منهم باسم هذه الجماهير أن يخطو هذه الخطوة وأن يقولوا للاصدقاء إننا أصدقاء نعم على المبادئ ولكننا شعب يريد الحياة ويريد منكم أن تبادلوهم وداً بود واخلصاً باخلاص. ثم أن يكون لهم الجرأة الكافية ليفتحوا النوافذ على الاصقاع العالمية التي تناشدها أن نعيد النظر بعلاقاتنا التجارية والاقتصادية معها.

هذه الكلمة أريد أن أدونها هنا وأطلب من الحكومة أن تهيئنا عليها، لا أطلب من الآن برنامجاً موضحاً مفصلاً في هذا الخصوص ولكنني أريد توجيهاً ومبدءاً يتخذ بالاتفاق مع هذا المجلس الكريم.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ الشيخ مورييس الجميل
مورييس الجميل: دولة الرئيس، سمعت على لسان كثير من الزملاء بعض الانتقادات التي تحدو بي أن أدلي ببعض المعلومات لعلها تعيد المسائل إلى نصابها الحقيقي.

فيما يختص بشؤون تصريف التفاح والحمضيات. وجهت الانتقادات إلى وزارة الخارجية مع كون هذه المشكلة مؤلفة من وجهتين: الوجهة الأولى هي التي تتحكم فيما بعد بالوجهة الثانية، فالوجهة الأولى هي محض داخلية وعندما نحل المشاكل والصعوبات الداخلية عندئذ يصبح من الممكن أن نطالب وزارة الخارجية فيما إذا قامت أو لم تقم بالواجبات الملقاة على عاتقها.

تبين لنا أثناء دراسة هذه المشكلة، أي مشكلة تصريف الفاكهة اللبنانية إلى الاسواق الخارجية إنها راجعة أولاً إلى جملة عوامل داخلية لا علاقة لوزارة الخارجية فيها البتة، حتى إذا ما انحلت هذه العوامل في أسسها في الداخل عندئذ يمكننا الرجوع إلى وزارة الخارجية بعد أن نكون قد حددنا ما هي وظيفة وزارة الخارجية. إذ أن وظيفة وزارة الخارجية ليست بوزارة تجارة خارجية ولكن وزارة سياسة خارجية.

يعني عليها أن تحل الصعوبات والعقبات ما بين الدول بتمهيد وبعمل المعاهدات ولكن تطبيق هذه المعاهدات يبقى على عاتق المصدر اللبناني وعلى المنتج اللبناني، أن يقوموا بها.

لذلك، لا يمكن أن نوجه أي انتقاد إلى سياسة وزارة الخارجية بهذا الصدد. ربما حدث أن أحد السفراء لم يحسن استقبال أحد المصدرين هذا شيء آخر لا علاقة لنا به، لكن كسياسة لا يمكننا أن نطالب معالي وزير الخارجية إلا بمعاهدات تتيح لنا الاتجار مع البلدان الأخرى.

هل قام بذلك؟ نعم، وزارة الخارجية قامت بهذا الواجب ولكن نحن لم نتمكن من تنفيذ ما

أتاحت لنا هذه المعاهدات. وكنت أود أن يقول الزميل الاستاذ مغبغب، وهو عضو في لجنة التصميم وحضر المناقشات التي دارت هناك، واستمع إلى أصحاب الجنائن أنفسهم وإلى اتحاد المزارعين، إن مجموعة الأسباب المحلية هي التي عرقلت شؤون التصريف في الخارج.

لذلك، فالمطالب التي قدمتها الهيئات المذكورة كانت كلها تهدف إلى التنظيم في الداخل لتتمكن من احتلال الأسواق الخارجية، مع العلم أن في حقل التفاح مثلاً: الانتاج العالمي هو تقريباً مليار صندوق من أصلهم /٦٠٠/ مليون من نفس الأنواع التي عندنا ونحن كل ما نملك أربعة ملايين ونصف. يعني أنه من أبسط البسيط أن نتمكن من تصريفها لو كنا نحن هنا قد أوجدنا الشروط التي تمكننا من التصدير. وعندما يكون التاجر الغريب يتمكن من الاتجار بملايين من الصناديق دفعة واحدة، يكون بنظر الدول المذكورة تاجراً يمثل شيئاً محترماً أما نحن فعندنا بعض التجار يجربون أن يصدروا خمسين ألفاً أو مئة ألف أو نصف مليون صندوق، وهذا هو الحد الأعلى، وليس لهم في الأسواق الخارجية أي صوت يصغى إليه.

لذلك في حقل تصريف الفاكهة أرجو أن لا يبقى في ذهن المجلس أن هنالك أي أخطاء من قبل وزارة الخارجية أو أي اهمال بواجبها والأسواق موجودة ومفتوحة ومؤمنة بمعاهدات ولكن للأسف نحن لم نتمكن من الاستفادة منها. فيجب أن لا نسعى للتخلص من مسؤولياتنا باتهام الخارج. فلنصلح أنفسنا حتى نتمكن من مجابهة الأسواق الخارجية.

أما فيما يختص بالسياحة، فإن لا علاقة لوزارة الخارجية في تحقيق المسألة العملية المختصة بالسياحة فهناك جهاز خاص انبئى لهذه الغاية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ سامي البستاني

سامي البستاني: دولة الرئيس، كلمة صغيرة أريد أن أصحح بها ما ورد على لسان الزميل الشيخ مورييس الجميل وهي أن اتحاد المزارعين في المشروع الذين تقدموا به اشتكوا من أن وزارة الخارجية تهتم بالدعاية الكافية لتصريف انتاج الزراعة اللبنانية من حمضيات ومن تفاح. وقد طالبوا أيضاً بأن يكون لهم ممثل يشترك في عقد الاتفاقات أو عندما تبحث عملية الاتفاقات التجارية مع البلدان الصديقة، واشتكوا أيضاً من أن الدعاية التي يقوم بها ممثلو لبنان في الخارج غير كافية ولا يمكن لهم في الوضع الحالي أن يضاربوا أو أن يقوموا بتصريف انتاجهم كما تفعل الدولة العدو.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين، لقد ورد إلى الرئاسة اقتراح بقفل باب المناقشة ولما كان وزير الخارجية قد طلب الكلام ولا يمكن للرئاسة أن تمنعه عن الكلام، فتعطيه الكلام ثم نتقل إلى التصويت على البنود.

والكلمة لمعالي وزير الخارجية

وزير الخارجية: كلمة ايضاح للموضوع. أنا أخذت ملاحظات حضرات النواب المحترمين بما تستحق من اهتمام ولا بد أن نفعل ما نستطيع لتلبية هذه الرغبات. ولكن هناك موضوع ورد على لسان الأستاذ غطيمي ثم على لسان الأستاذ جان عزيز وأنا أربط بين القولين فيما يتعلق بالتجار مع الخارج، مع الدول الشرقية كما سماها الأستاذ غطيمي أو مع الدول الصديقة الأخرى كما سماها الأستاذ جان عزيز.

أود أن أوضح فقط بأن نظام التجارة والتعامل في لبنان حر ولبنان مفتوح للجميع، وإذا كنا عقدنا مع الدول الشرقية اتفاقات مقاصصة يعني «كليرنج» على أساس تعادل التصدير والاستيراد، فمرد ذلك إلى أنظمة تلك الدول بالذات لا إلى نظامنا نحن. فإذا شاءت تلك الدول، وأقول هذا علناً، أن لا تتقيد بالكليرنج وأن تتعامل معنا بحرية فنحن مستعدون شرط أن تتعهد من جهتها باستيراد انتاج زراعي بكمية ما. بتعبير آخر، لا نشترط عليها نحن أن تبلغ صادراتها إلينا ما تبلغ صادراتنا إليها ولكن نشترط فقط أن نشترى من عندنا محصولاً بكمية معينة فقط، إذاً، بلادنا حرة، وأهلاً وسهلاً بكل من يريد أن يتعامل معنا.

هذا من جهة، ومن الجهة الثانية: أريد أيضاً أن أوضح للأستاذ جان عزيز شيئاً يتعلق بالموضوع الذي أثاره وبالطريقة التي أثاره بها، إذ ربما القى بعض الريب في بعض الاسس التجارية. سيدي، ما تعنيه أنت هو أن الدول الصديقة كما سميتها تصدر لنا بمئات الملايين ولا تستورد منا إلا بالنذر اليسير. هذا صحيح، ولكن من الصدفة أن هذه الدول بالذات أنظمتها حرة أيضاً، وكلما راجعناها تقول لنا: نحن نظامنا حر وأنتم نظامكم حر، فليتفق تجاركم مع تجارنا على ما يمكن الفريقين من مضاربة الآخرين وليأتوا بالبضاعة من لبنان بدل أن يأتوا بها من محل آخر. ونحن حكومات تلك البلدان لا نستطيع شيئاً ضد هذا. هذه عملية تجارية محض. أما إذا قيل، وهذا القول يتردد من وقت إلى آخر، لماذا لا ترغموها عن طريق التخفيف من استيراد بضائعها لكي تشتري من عندكم؟

وماذا فعل بالسوق التجارية في لبنان؟ يا سيدي؟ وما تريد تصديره من تلك البضائع وما يربحه اللبنانيون من ذلك الاستيراد، أنت تريد أن تسد ثغرة بفتح ثغرات من جهة أخرى.

فأرجو فقط أن يذكر ذلك عندما يدرس هذا الموضوع وهو حري بالدرس ولا بد أن يأتي يوم تفتح هذه الأبواب، أي أبواب الاقتصاد اللبناني على مصاريعه وتدرس درساً عميقاً جذرياً ويوضع مخطط للعمل الاقتصادي وللسياسة الاقتصادية اللبنانية وبانتظار ذلك لا نستطيع أن نفعل ما يطلب منا الآن.

هذا ما أردت أن أوضحه حتى لا يبقى شك في الأذهان.

الرئيس: البند ٢٤ - أعياد وتمثيل ودعاية ٦٤٥٨٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض رئيس اللجنة المالية

رينه معوض: دولة الرئيس، في الصفحة /٢٧٩/ هنا لاحظت اللجنة في البند ٤٢ انشاءات جديدة أي شراء دور وأراضي لبناء دور البعثات. لاحظنا ولأول سنة في هذه الموازنة أنه لم يرصد أي اعتماد لهذه الغاية.

وكانت قد وعدتنا وزارة الخارجية بأنها اعتمدت سياسة تملك الدور للبعثات في الخارج فنرجو أن تستمر على هذه السياسة لأن فيها وفراً للخزينة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الخارجية والمغتربين

وزير الخارجية والمغتربين: دولة الرئيس، أنا أوافق تماماً حضرة رئيس اللجنة المالية على قوله، وهذا الاعتماد كانت الحكومة قد حذفته وليس اللجنة المالية وربما حذفته الحكومة لأسباب تتعلق بوزارة المالية ولكنني أؤكد بأن سياسة الحكومة لم تتبدل من هذه الجهة وسوف أرجو من معالي وزير المالية وبالتفاه مع الحكومة أن نتقدم بمشروع اعتماد إضافي لبناء بعض الدور التي أصبح أمر بنائها شرطاً محتوماً علينا في وقت قريب.

الرئيس: البند ٥٣ - أحكام قضائية ومصالحات للذكر

من يقبل به يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٥٣ -

الفصل الرابع - نفقات السنين السابقة

البند ٥٤ - نفقات السنين السابقة للذكر

من قبل به يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٥٤ -

انتهينا من درس موازنة وزارة الخارجية والمغتربين ننتقل إلى درس موازنة وزارة الداخلية

يتلى تقرير اللجنة المالية عليها

فتلي التقرير التالي:

الباب السادس - وزارة الداخلية

الجزء الأول. الخ. . .

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ صبحي المحمصاني

صبحي المحمصاني: دولة الرئيس، إنني أحصر بحثي في مسائل تتعلق بالموازنة فقط وبأرقام الموازنة: من المعروف أن مسألة البلديات توجد عليها ما يسمى بالولاية الادارية من قبل وزارة الداخلية، وإنني أرى أن البلديات يجب أن تشجع من الناحية المالية، جميع البلديات، وأنا إذا ما تكلمت عن بلدية بيروت فليس هذا معناه ان باقي البلديات ليست على حق في أن تطالب بمثل ما أطالب به لبلدية بيروت. فبلدية بيروت هي بلدية عاصمة لبنان، والعواصم في كل بلاد العالم لها كيان خاص وأهمية خاصة، ودليل ذلك هذا المؤتمر العالمي الذي اسمى بمؤتمر العواصم الذي انعقد في روما في سنة ١٩٥٥ واشترك فيه لبنان وبلدية بيروت بالذات، هذا المؤتمر قد قرر أن للعواصم بما لها من متطلبات ومن حاجات خاصة لانها تمثل العاصمة بكل معنى الكلمة قد قرر هذا المؤتمر بخصوص العواصم أنه يجب على الدولة أن تتمكن من مواجهة هذه المسؤوليات وذلك بمنحها مساعدات مالية دائمة لتغطية النفقات التي نواجهها. وهذا الأمر نريد أن نلفت نظر معالي وزير الداخلية الذي سبق له وسبقنا جميعاً بأن صرح في الصحف وفي جميع المؤتمرات الصحفية أنه يهتم بهذا الموضوع اهتماماً كبيراً.

فنحن نريد منه أن يتفضل وينفذ ما وعد به، بأن يقدم لنا مشروع قانون يتعلق باعطاء منحة تساعد بلدية بيروت على القيام بالمسؤوليات التي تتوجب عليها بوصفها عاصمة لبنان.

ثم ان بلدية بيروت تتحمل نفقات كبيرة فيما يختص بالشوارع الرئيسية فيها، وهذه الشوارع كشوارع بشاره ومداخل بيروت المختلفة، هذه تكلف نفقات باهظة لأجل شقها واستملاكها وتعييدها وقد سبق للبلاد الراقية وسبق للبنان بقرار من محكمة التمييز، صادر سنة ١٩٥٦ وإني مستعد أن أقدم صورة عن هذا القرار لمعالي وزير الداخلية، إذ قرر فيه أن نفقات مثل هذا الطرقات يجب أن تتحملها الدولة. فلذلك اقترحي هو بالاضافة إلى الاقتراح الأول المتعلق بالمنحة لبلدية بيروت، المنحة السنوية المحسوسة، هي: أن تتحمل الدولة نفقات شق واستملاك وتعييد الطرقات الرئيسية في العاصمة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رشيد الصلح

رشيد الصلح: دولة الرئيس، منذ اسبوع حينما ناقشت الموازنة في خطواتها الكبرى رجوت من معالي وزير المال

أن يعطي كل سنة لبلدية بيروت مبلغ من المال يوازي المبالغ التي تنفق على المحافظات الأخرى لفتح الشوارع الكبرى في بيروت لأنني حينذاك قلت: إن هذه الشوارع يجب أن تتحمل اعباءها وزارة المالية والميزانية العامة لا بلدية بيروت، والآن وقد وعدني معالي وزير المال المساهم في هذا الموضوع أن يتبنى رأيي فأني أشكره وأعود وأكرر رجائي السابق.

وأنقل لموضوع آخر، وهو موضوع فصل الشرطة عن الدرك. نحن نعلم جميعاً أن الشرطة مع الدرك مندمجين اليوم في هيئة واحدة تابعة لقيادة الأمن الداخلي، وأنا والجميع يعلم أن الشرطة وضعت لتبقى في المدن فقط والدرك وضعت لتبقى خارج المدن. وإني إذ أطلب وأتمنى على الحكومة المحترمة أن تتقدم منا بمشروع قانون يقضي على الأقل ببقاء الشرطة في المدن الكبرى كبيروت وطرابلس وزحلة وصيدا، وأن يبقى الدرك في الملحقات كما كان في السابق، وأتمنى عليها أيضاً أن تبقى الشرطة مع الدرك في هيئة واحدة هي هيئة قيادة قوى الأمن الداخلي. يعني أن يبقى الاثنين منفصلين في هيئة واحدة هي هيئة قوى الأمن الداخلي، بمعنى أن تبقى الشرطة محصورة في المدن الكبرى فقط فلا تنقل لخارج هذه المدن وأن يبقى الدرك خارج المدن كما كان في السابق وأن يبقى الاثنين، الدرك والشرطة تابعين لقيادة موحدة، هي قيادة قوى الأمن الداخلي. وأن يبقى الاثنين خاضعين للتدريب العسكري كما هو الآن. لأن التدريب العسكري يساعدهم على تنمية الروح العسكرية فيهم وعلى تنمية روح الانضباط.

والذي يحدوني إلى هذا القول هو سبب انساني بحث، فنحن نعلم ودولة الرئيس يعلم أن أغلب أفراد الشرطة من أبناء المدن ويصعب عليهم أن يسكنوا خارج المدن، وهنالك سبب ثان يا دولة الرئيس لا يقل أهمية عن هذا السبب وهو أن أبناء المدن تعودوا أن ينتسبوا لسلك الشرطة ولا ينتسبوا لسلك الدرك. مثلاً منذ يومين ووزارة الداخلية تجري امتحانات الدخول لقوى سلك الأمن الداخلي، تقدم إليها /٦٠٠/ طالب من أصلهم عشرون طالباً فقط من بيروت، وهذا عدد ضئيل جداً، فلو كانت الشرطة منفصلة عن الدرك لكان تقدم على الأقل /٢٠٠/ أو /٣٠٠/ شاب من بيروت.

فلا يجوز أن نحرم أبناء بيروت من هذا المورد الحلال من موارد الرزق. لذلك أعيد تمني الأول على معالي وزير الداخلية وعلى الحكومة مجتمعة بأن تساهم في وضع تشريع ينص على ابقاء الشرطة في نطاق قوى الأمن الداخلي، على بقائها فقط في المدن الكبرى، بيروت، طرابلس، زحلة، صيدا،

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سامي البستاني

سامي البستاني: دولة الرئيس، ان قانون البلديات يحتاج إلى تعديل وإلى تنظيم أكثر، لا أتكلم عن بلدية واحدة

في العاصمة الأولى أو في العاصمة الثانية أو في المدن الكبرى وإنما أتكلم عن جميع البلديات المستحدثة في لبنان.

فبالبلديات التي انشئت في القرى أعطيت مهام خاصة معظمها من الوجه الفنية. فالبلدية برئيسها وأعضائها وأعضاء مجالسها غالباً إذا لم أقل كلها ليس فيها من الأشخاص الفنيين أو درس ما تحتاج البلدية إلى تنفيذه.

كنت قد اقترحت على معالي وزير الداخلية أن يعدل القانون ويجمع عدة بلديات صغيرة قريبة من بعضها في بلدية واحدة لأن الواحدة منها لا تتحمل راتب مهندس ولكن إذا جمعت هذه البلديات خمسة أو ستة منها أمكن تعيين جهاز فني لها من مهندس ومساعد يمكنهما الاشراف على أعمال هذه البلديات بالعدل والقسطاس ويمنع وجودهما من الناحية الفنية، الخلافات والحزازات التي تكون معرضة لها كل قرية في لبنان.

مسألة ثانية، أريد أن ألفت نظر معالي وزير الداخلية إليها وهي: أن هناك بلدية وبلدية كبرى في قضاء الشوف، واسمها بالذات، بلدية الدامور لم تحصل على تخصصاتها من التجهيز البلدي ولا من الصندوق البلدي الخاص لمدة ست سنوات خلت، لم تستحصل عليها أبداً. وأتمنى أن يأخذ معالي وزير الداخلية هذه القضية بعين الاعتبار، وإن يمنح هذه البلدية حقها المتأخر واللاحق.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ الشيخ مورييس الجميل

مورييس الجميل: دولة الرئيس، استمعت بكل اخلاص إلى ما قاله الدكتور صبحي المحمصاني وإلى ما قاله الاستاذ رشيد بك الصلح. من الأكد أن الأوضاع المالية للبلديات وللقرى التي لم تكن فيها بلديات هي أوضاع يرثى له، لأن التشريع المالي المختص بالبلديات وبالقرى المحرومة من البلديات تشريع قديم. كان ملحوظاً لوظيفة بدائية يعنى حراسة وكناسة، أما اليوم وقد ألفت على عاتق القرى والمدن مسؤوليات عديدة فلم يعد النظام المختص بمالياتها ومسؤولياتها. لهذا السبب ابتدأت البلديات تطالب بمنح، وأنا أقول أنا لسنا في موضوع منح ولكن البلديات بحاجة، ولذلك فمن واجب الدولة أن تعيد النظر بشؤون النظام المالي للبلديات بغية إيجاد موارد للبلديات تمكنها من أن تقوم بالواجبات الملقاة على عاتقها. وقد فهمت من أحد مهندسي بلدية بيروت: ان ميزانية بلدية بيروت لا تكفي لتغطية طرقات بيروت بوجه واحد أسفلت.

فإذا ما سرنا على طرق بحالة يرثى لها، والذنب ليس فقط على أجهزة البلدية، بل على ميزانيات بدائية أيضاً. لذلك أتمنى على معالي وزير الداخلية ونحن لمسنا بمجرد مجيئه إلى هذه الوزارة أن شيئاً كبيراً تغير في كيفية التزفيت إذ أنه أصبح في وزارة الداخلية تزفيت، وهذا شيء عظيم جداً.

أتمنى على معالي الوزير أن يرعى هذه المسألة أهمية كبرى وأن يعين اخصائيين في دوائره لاعادة النظر في أوضاع مالية المدن والقرى وإيجاد الموارد المحتاجة إليها لتصبح حرية بأسم مدن وقرى لبنانية .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد الله الغطيمي

عبد الله الغطيمي : دولة الرئيس ، لا أريد فقط أن أعالج شؤون البلديات من ناحية صلاحياتها ومن ناحية امكانياتها لتنفيذ هذه الصلاحيات . إنما بكل صراحة أريد أن أعالج موضوع البلديات من ناحية تكوينها القانوني . الواقع يقول أن البلديات بالشكل الذي تقوم عليه الآن إنما أحدثت انقساماً وانشقاقاً هائلاً بين أفراد الشعب ، وأحدثت خصومات وحزازات ، أبسط تقرير يمكن أن يأتي إلى الوزارة المختصة يثبت هذا القول . إن كل قرية قد انقسمت على نفسها حتى العداء ، ان في انتخابات البلديات أو في انتخابات المختارين . إني أقولها بكل صراحة ليست القرية مؤهلة حتى الآن لكي تنتخب بلدياتها ومختيرها . إنها لم تصل بعد إلى المستوى الاجتماعي والفكري والحضاري لكي تسمح لها بأن تمارس هذا الحق . هذا واقع لا أريد أن أتجاهله ، ولا يمكن للحكومة أن تتجاهله . نحن لا نستطيع أن نختبئ وراء أصبعنا خوفاً من أن نقول الحقيقة وأن نجهز بها . هذا هو الواقع في البلاد . هذا من ناحية ، ومن ناحية ثانية ، ان الانتخابات ، انتخابات البلدية ، وانتخابات المختارين لم تأت بالاشخاص الكفاء الذين يستطيعون أن يمارسوا واجباتهم على الوجه الأكمل . أنا يا سيدي بعد أن سمعت صوت المدينة أريد أن تسمعوا صوت القرية ، وأنا ابن القرية . ان معظم القرى في لبنان قد انقسمت انقساماً هائلاً على بعضها حتى العداء ، ان الفريق الرابع والفريق الخامس لا يتبادلان حتى الكلام بسبب هذه الانتخابات ، ومن واجبنا نحن أن نوحّد قوى الشعب لا أن نمزق هذه القوى . أعود فأكرر القول أن القرية في لبنان لم تبلغ المستوى الذي يسمح لها بانتخاب صحيح تتجلى فيه الكفاءات ويتجلى فيه الضمير الحي . إني أطلب من وزارة الداخلية لا أن تكتفي بالوصاية فقط بل أن تعزز الرقابة الادارية على هذه البلديات وأن تعززها بشكل يمنع هذه البلديات ويمنع الهيئات الاختيارية من أن تتخذ لها ديثاً وناموساً النكاية ، والكيد للطرف المعادي لها . إني أطلب من وزارة الداخلية أن تأتينا هي بقانون وأن تعدل هذا القانون بحيث يسمح لها أن تعين نصف أعضاء هذه البلديات لكي تستطيع أن تختارهم من بين المتعلمين لكي يتمكنوا من أن يسيروا شؤون البلدية وشؤون المخترة كما يجب وكما يليق بلبنان . هذا هو الواقع إذا شئتم أن تتلمسون بأنفسكم فلكم ذلك ، وإذا شئتم أن تحملوا قولي على محمل الجد والحق فهذا هو الجد والحق بعينه .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ جان حرب

جان حرب:

حضرة الرئيس، وضع للبلديات قانون جديد، وهذا القانون سهل تطبيقه في المدن وليس بالسهل تطبيقه في القرى البعيدة النائية. وأخص بالقول أنه يستحيل الآن على أي مواطن أن يبني بيتاً يلجأ إليه إلا بعد معاملات طويلة عريضة، أحواله المادية لا تسمح له أن يقوم بها، وإذا قام بها تأخر عن بنيان بيته واللجوء إلى هذا البيت، فضلاً عن ذلك، ان الرسوم التي وضعت على مثل هذه الأعمال رسوم باهظة على جماعة الفقراء، ليس باليد حيلة إلا أن يلجأوا إلى البراري وإلى المغاور إذا ما أتموا شروط هذا القانون، ومن هنا، إذا لا سمح الله واثارت ثائرة أحد الأفراد وبنى بيتاً، صغيراً أم كبيراً بدون أن يتمم هذه الشروط فإن الجزاء على كل متر مربع لا يقل عن ثمانين ليرة. فمن أين يأتي هذا الفقير المعدم بمثل هذا؟ هذا المعدم الذي يحصل القرش ويقطعه عن فمه وعن عياله لكي يبني بيتاً يأوي إليه، فتكون النتيجة مصيبة كبرى عليه. نحن نشعر بهذه الحالة لاننا في منطقة بعيدة محرومة، حرمت من جميع ما حرم منه المحرومون، ولم يعد بعد طول هذا القول وطول المطالبة والرجوع إلى المراجع لكي تعطني بهذه المناطق وتؤهلها لكي تصبح على مستوى غيرها من البلدان إلا أن يكون فيها مثل هذا القانون وان يطبق هذا القانون في المدينة كما يطبق في المناطق النائية. أعود فأقول للحكومة وأخص معالي وزير الداخلية، بأن التوزيع الذي يحصل وبعد اطلاعنا عليه في هذه السنة وفي السنين السابقة، وللأسف أقول أنه توزيع مجحف وكريم بالوقت نفسه، كريم على فئة معينة ومجحف بفئة أخرى أو مما يحز بقلبنا أن الحكومة لا تنظر إلى واقع الحال ولا توزع الأموال بالعدل والقسطاس حتى يكون هناك عدل في توزيع الأموال ويكون هناك اعتقاد من الناس بأن الدولة تنظر إلى الجميع نظرة واحدة. بقي علينا أن نقول أمراً آخر، وهو أن الأموال التي نحن نتكلم بصددتها تصرف على أماكن معلومة وتصرف بكرم، وان الزميل رشيد بك الصلح طلب إلى مدينة بيروت الأموال الطائلة، وقال أن بيروت هي بحاجة ومحرومة كما هي محرومة القرى النائية في الجبل. نحن نريد أن تكون العاصمة في مستوى عال، ولكننا لا نريد أن تكون العاصمة وحدها بمستوى عال والبلاد الثانية بمستوى منخفض، وان ميزانية بلدية بيروت هي ميزانية ضخمة تبلغ تقريباً ربع ميزانية الدولة. أرجوكم. إذا كان من هذه الناحية، فأقول لك يا معالي الوزير بأن بيروت «بالعة» الجبل.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف مغيب.

جوزف مغيب: حضرات الزملاء، إذا كنا نتمشى على هذه الطريقة فإنني أبشركم بأننا لن ننتهي من درس الموازنة. تكلم حضرات الزملاء فإذا بهم يتعرضون إلى أسفل الهرم، بينما المشكو منه ليس أسفل الهرم في وزارة الداخلية، بل الهرم بكامله، نحن نعلم بأن القانون والدستور يحصر تمثيل سياسة الحكومة بشخص الوزير، وما نطلبه اليوم أن يمثل وزير الداخلية الدور الذي يتعلق بسياسة وزارة الداخلية، يقول البعض أن وزير الداخلية أصبح اليوم ذا صلاحيات محدودة وضيقة.

الرئيس: «مقاطعاً» أنا أحتج فالوزير حر بكيفية تصريف سياسة الوزارة.

جوزف مغبغب: القوانين ضيقت صلاحيات وزير الداخلية، نحن نطلب أن تكون سياسة وزير الداخلية وكل ما يتعلق بها، خصوصاً ليس في ما يتعلق بالادارة بل بتسيير أجهزة قوى الأمن التي هي الدرك والشرطة وما يتبعها. يجب أن يكون على رأس هذه الأجهزة وأن يشرف هو بنفسه على هذه السياسة.

الرئيس: «مقاطعاً» لكي لا يحصل التباس، فالرئاسة تسأل وزير الداخلية هل هو حر مطلق في سياسة وزارة الداخلية أم لا؟

وزير الداخلية: لا أحد له سلطة على وزارة الداخلية إلا وزير الداخلية

جوزف مغبغب: أرجو التصحيح، أنا لم أقل بأنه يوجد سلطة على وزير الداخلية، بل قلت بأنه يجب أن تكون سلطة وزير الداخلية كاملة بدون انتقاص.

وزير الداخلية: ان الذي يظنه حضرة الزميل من انتزاع وتضييق لسلطة وزير الداخلية هو خطأ، بل كل ما في الأمر، إن كل مسؤول أعطي صلاحية خاصة لتحديد المسؤولية حتى يعرف كل موظف حدود وظيفته.

جوزف مغبغب: أما لجهة البلديات ولجهة الأجهزة التابعة لوزير الداخلية فكل ما نطلبه هو أن يسهر معالي وزير الداخلية، وكلنا ثقة بحكمته وحسن إدارته، على الانسجام بين مختلف الأجهزة الادارية التابعة لوزارته، بنوع أن تنفذ هذه الأجهزة سياسة الحكومة السياسية التي تنتهجها الحكومة التي لم تنزل موضع ثقتنا، وهي السياسة التي تقضي بأن يصل كل صاحب حق إلى حقه، والتي تقضي بأن تقاوم كل ما هو مخالف للقانون، وكل ما يقضي ويستند إلى سياسة حزبية ضيقة لا مجال للاستناد إليها. وأما نحن بصدد موازنة الموازنة وبالمبحث عن موارد جديدة لهذه الموازنة نلاحظ أن هنالك آلاف رخص السلاح حيث يستوفى أو يجب أن يستوفى مبلغ مائة وخمسين ليرة عن كل رخصة. نتساءل، إذا كان هنالك ضرورة لاعطاء هذه الرخص، لماذا لا يحصر بوزارة الداخلية اعطاء الرخص إلى الأشخاص الذي يضطرون أو يرى الوزير إنه بحاجة إلى رخصة سلاح. يقال بأن هنالك عشرات آلاف الرخص، وهذا ما يغذي موارد الخزينة بملايين الليرات فلماذا تتخلى وزارة الداخلية عن هذا الموضوع ولماذا تفوت على الخزينة الكميات والملايين التي يجب أن تدخل إليها. هذا إذا كان هناك من ضرورة حقاً لاعطاء هذه الرخص. ووزارة الداخلية، أيها السادة، كما نعلم جميعاً، هي العصب الحساس والرئيسي، فهي قادرة على أن تخلق جو ارتياح وطمأنينة في هذا البلد والعكس بالعكس أيضاً ما نطلبه إلى معالي وزير الداخلية أيضاً هو أن يضع حداً للخلاف في البلديات. وقد تفضل الاستاذ غطيمي بأن عدد المساويء التي نراها اليوم في

البلديات، ولكن لا نقر الاستاذ غطيمي على ما تفضل به، لأن مبدأ الانتخابات، كما نعتقد، هو القاعدة السليمة التي يجب أن نعتد بها، ولكن بعد أن تكون الادارة، وبصورة خاصة تحت اشراف وزير الداخلية، تقوم بوضع حد لتنفيذ السياسة الحزبية الضيقة، ولزيادة التنافر بين الناس، فلو شاع القانون والقانون فقط في تطبيق الأصول فيما يتعلق بالبلديات وفي علاقات الناس ببعضها، لانتفى وجود الكثير من هذه المساوئ التي شكا منها الاستاذ غطيمي. فالسياسة، وإذا كان هناك من سياسة، هي سياسة الحكومة بمفهومها العالي، وليت السياسة في أن ننفذ الحزبيات الضيقة، وفي أن ننفذ المآرب الخاصة. فرجاؤنا إلى معالي وزير الداخلية أن يعتمد هذه الاساليب. وإذا كان هذا تقليداً أو أصبح تقليدياً في البلاد، فما من عائق ومن مانع في أن يسعى معالي وزير الداخلية وما تعهد به من صفات حميدة، إلى التقليل منها، إذا كانت فعلاً تقليدية متأصلة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور هاشم الحسيني

هاشم الحسيني: دولة الرئيس، منذ بضعة سنين وبمرسوم تنظيمي فصلت شرطة البلدية واحقت بقيادة الأمن الداخلي.

ان هذا التدبير الذي أجري كان له منفعة من ناحية تدريب أولئك الشرطة على النظام وعلى العمل، ولكننا من ناحية أخرى كانت ضرواً على البلدية وعلى البلد وعلى القوى التنفيذية في البلد. لقد حرمت البلدية في وقت من الأوقات من أكثر سلطاتها وأعطيت من قبل قيادة الأمن الداخلي أنفاراً ودركاً بالتقسيم وفي يوم من الايام كان عدد الشرطة في بلدية طرابلس كلها يعادل ٣٥ شرطياً يقومون بالسير والتنفيذ وضبط المخالفات الخ، مما جعل أعمال البلدية تشل. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الشرطة الذين ترسلهم قيادة الأمن الداخلي إلى طرابلس الآن، إن كانوا من أفراد شرطة السير أو من الأفراد الذين ينفذون المخالفات والضبط وغير ذلك فهم لا يعلمون نفسية الطرابلسيين ولا يعرفون الناس ولا يعرفون الاحياء والاماكن، ويأتون أحياناً بنفسية غريبة شديدة تجعل فاصلاً ما بين المواطن الطرابلسي وهؤلاء الدرك والشرطة. لذلك نرجو من وزارة الداخلية ومن رئيس الحكومة بصورة خاصة أن تعدل هذا النظام وتعيد الحكومة ووزارة الداخلية شرطة البلدية إلى البلدية على أن تجعلها كما تفضل وقال السيد رشيد الصلح من ناحية التدريب تحت اشراف قوى الأمن الداخلي ولكن بصورة مستقلة. ومن ناحية انسانية كما تفضل أيضاً يجب أن يكونوا من أبناء طرابلس. هذا ما أريد أن ألفت إليه نظر معالي وزير الداخلية والحكومة وأرجو من معاليه إن يتسع صدره لهذا الطلب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير

البير مخير:

دولة الرئيس، إني أهنيء الرئاسة الكريمة عندما طلبت ايضاحاً من معالي وزير الداخلية سائلة اياه إذا كان حراً طليقاً. هذه الملاحظة تسر الجميع يا دولة الرئيس، لأننا نحن نعتقد ونؤمن حسب الدستور أن الوزير هو السلطة العليا في الادارة ولكن هذا لا يمنع أن نبحت في باب السلطات العامة في وزارة الداخلية سلطات وزير الداخلية بالذات يا سيدي، الدستور صريح، الوزير كما قالت الرئاسة هو رأس الادارة ولا يد فوق يده. ولكن نتساءل: إذا كان في القوانين ما يحد من هذه الصلاحيات؟ نعم وأنا أعتقد أنه إذا وجد قانوناً يحد من صلاحيات الوزير فللوزير الحق بأن لا يطبق هذا القانون. وعندي شواهد كثيرة لوزراء دخلوا إلى وزارة الداخلية وكانت بعض الصلاحيات قد أعطيت لبعض المحافظين مقام الوزير، أحد الوزراء تعرفونه، ولم يكتثر لهذه القوانين وقال: هذه من صلاحياتي أريد أن أتمسك بها.

يا سيدي، دخلت منذ خمسة عشر يوماً على مكتب وزير الداخلية فوجدت كتاباً باللغة الفرنسية لأحد جهابذة التشريع الاداري. فتحت هذا الكتاب ووجدت فيه ما سأقوله الآن لمعالي الوزير. طبعاً معاليه أخذ هذا الكتاب ليتعرف على صلاحياته وعلى صلاحيات غيره.

يا سيدي، من المعترف به ومن القوانين العامة ومن الدستور اللبناني: أن لا سلطة فوق سلطة الوزير، وان وزير الداخلية أو أي وزير يمكنه أن يصحح أي اجراء أخذ بدون علمه من مرؤوسيه. وهنا نتساءل، وأريد أن أختصر في الوقت فأقول: ان هنالك قوانين أعطت صلاحيات للمرؤوسين في وزارة الداخلية إذا أراد وزير الداخلية أن يصححها فيكون قد سبق السيف العزل والذي حصل حصل!

أقول هذا وأعطي مثلاً صغيراً، هو من صلاحيات مدير الأمن العام: يقول أن لمدير الأمن العام حق اخراج كل شخص غير مرغوب فيه من الأراضي اللبنانية ومن ثم اعلام وزير الداخلية. يا سيدي بعد أن يخرج هذا الشخص من الأراضي اللبنانية كيف يمكن لوزير الداخلية حينئذ أن يتمكن من اصلاح ما أوقعه فيه الموظف الذي قد غير ارشيف التسلسل.

يا سيدي، لو كنا جمهورية رقعتها الجغرافية كرقعة فرنسا لفهمت مثلاً، الصلاحيات الواسعة التي يجب أن تعطى للمحافظين، ولمدير الأمن العام، وللقائممقامين.

ولكن لا أجد مبرراً لهذه الصلاحيات التي جاءت بهذه القوانين وأعطيت للمحافظين.

ان ما شكوناه في الماضي من تصرف المحافظين كان نتيجة لهذه السلطة التي جعلت من المحافظ أميراً على امارة صغيرة في محافظته. هذه القوانين، إني أطلب من معالي وزير الداخلية، وهذا واجب عليه إذا لم أقل واجب على هذا المجلس، أن يحول هذه القوانين إلى ما لا يتنافى مع الدستور ويحد من صلاحيات المحافظين والقائممقامين.

وبما أننا نتكلم بذات الوقت عن المحافظين والقائمقامين أقول أن في تشريع البلديات نوعاً من الوصاية على البلديات من الإدارة المصغرة الذي هو القائمقام والمحافظ. هذه الوصاية لا تجوز على هذه البلديات لأن القائمقام أو المحافظ يتصرف بهذه البلديات بشكل اعتباطي وديكتاتوري لا أعتقد أي وزير داخلية يمكن أن يتصرف بمثله.

لهذا وبما أن هذا المجلس قد أقر مبدأ انتخاب أعضاء البلديات ولم يقبل بمبدأ التعيين. أجد أن هذه الوصايات هي نوع من الأفتئات على حقوق الشعب.

وهنا شوقني الاستاذ غطيمي عندما قال: يجب أن يكون أعضاء البلديات من المتعلمين. أنا لا أشاركه رأيه وأقول: أن المنطق السليم وجد عند الأميين، وأنا أعلم أن علماً ناقصاً قد يغير المنطق السليم في بعض الأمور. لهذا لن أذهب معك إلى هذا الحد.

أما بما يختص بالبلديات: إذا أردتم أن تحاربوا البؤس في البلديات فكونوا كرماء وخذوا مبدأ عاماً هو مبدأ القروض.

أنا أعرف في منطقتي مثلاً، القروض التي أخذتها هذه البلديات استرجعتها وزارة المالية بكاملها. لهذا أقول يجب أن نبدأ باعطاء قروض كبيرة لهذه البلديات وأخص بالذكر بلدية بيروت لأنني أعرف أنها، وهي بيروت العاصمة، المرأة في البؤس. ففي شوارع عدة منها، وفي طرقاتها وفي أرصفتها وفي مداخلها ما تشمئز النفس من رؤيته.

هذه هي حالة البؤس في بيروت. وأوجه كلامي بهذا الخصوص إلى معالي وزير الداخلية لأنني أؤمن أن الأمن وإن الجريمة، وإن الاقدام على الاجرام هو نتيجة للبيئة الاجتماعية التي نعيش فيها. وإني هنا أخالف زميلي الاستاذ جان فأقول: إن الاجرام في بيروت يزيد بكثير عن الاجرام في المناطق الجبلية لأن الحياة في الجبل أسلم عقلياً وجسدياً مما هي عليه في العاصمة، وإذا رجعنا إلى جهابذة علماء الاجتماع وجدنا أن الجريمة تتكون في البيئة وفي المحيط وفي الطفولة. وتكون الحكومة وحدها والسلطة مسؤولة عن الجرائم التي تقع في كل يوم في بيروت وفي أنحاء الجمهورية اللبنانية.

ونرجع بعد ذلك يا معالي الوزير إلى قضية الضريبة الضريبة التي تنزل كالصاعقة على أبناء القرى وأريد أن أقصد بالضريبة الغرامات. يا سيدي، أولاً هناك تشريع يقضي مثلاً: بأن البيوت الزراعية والمساكن الزراعية معفية من الرسوم. ومن جهة أخرى إذا بنى أحد الناس مزرعة ما وزاد بناءه عشرة أمتار. أتعلم يا معالي الوزير كيف يطبقون القانون؟ (وهذا مخالف للنص وللقانون وللاجتهاد) يأخذون ثمانين ليرة على المتر المربع جزاء نقدياً من مزارع فقير بين مزرعة في حقل لا طريق فيها ولا كهرباء ولا ماء.

يا سيدي، متر البناء يؤخذ عليه رسماً ثلاثين ليرة في الجبل، ولكن في المزارع يؤخذ ربع ليرة. إذا كيف تطبق الـ ٨٠ ليرة على الربع ليرة وكيف تطبق الـ ٨٠ ليرة على الثلاثين ليرة؟

أرجو من معالي وزير الداخلية أن يأخذ ملاحظتي بعين الاعتبار. وإنني أرجع إليه وليس إلى وزارة المالية بإمكان وزير الداخلية، بمذكرة بسيطة أن يوقف هذا التجني على الناس - فالناس وراء عيشهم وخبزهم - حتى نتمكن في هذا المجلس من إعادة النظر في هذا التشريع. أقول هذا فيما يختص بالمزارع والبناء في الأماكن النائية.

وفي صدد هذه الغرامات أقول: لا أفهم كيف أن الشرطة، وأنا صديق أفرادها، وأعرف كم يعانون من جهد في سبيل حفظ النظام والأمن تتبع سياسة معينة بكتابة مخالفة أو مخالفتين أو ثلاث مخالفات في أي سائق سيارة لأي مخالفة كانت.

يا سيدي، يكاد السائق اليوم أن لا يجمع في نهاية نهاره أكثر من عشر ليرات، هذا إذا كانت السيارة له. عشر ليرات لبنانية صافية لاعالة عائلته. فيأتي الشرطي وينظم به ثلاث محاضر. (يعني أنه يدبره بـ ١٥ ليرة).

يا سيدي هذه ليست سياسة! إذا كانت الدولة تريد أن نعبئ صناديقها فلا تعبئها من هؤلاء السواقين. أنا لا أقول أنهم لا يخالفون ولكن لكل أمر حد وأطلب من معالي وزير الداخلية أن يعمم على هؤلاء الشرطيين أن يكونوا حكيمن وأن يصدقوا في قولهم وفي تنظم هذه المحاضر بالسائقين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوزير

نهاد بوزير: دولة الرئيس، لقد استمعنا بصدد بحث موازنة وزارة الداخلية الكثير من الملاحظات وأبلغ ما سمعنا جاء من نواب بيروت، زملائنا الكرام.

وكأني وأنا أستمع إلى هذه الملاحظات قد تهيأ لي أن الوزير تقي الدين الصلح هو وزير منذ القدم، أي إنه يجب أن يتحمل تلك الوراثة بما عليها من ملاحظات ومن أعباء ومن مسؤوليات ومن تشريع وكأني بهذا الرجل الذي لغاية هذه الدقيقة هو صامت كل الصمت يحينا بعدئذ وينفي عن نفسه هذه التهم.

وأنا لي أيضاً ملاحظة: وملاحظة بسيطة جداً، كنت منذ اسبوع أو اسبوعين اتصفح كتاباً لمؤرخ وطني هو صالح بن يحيى وهذا الرجل كتب عن بيروت مع (الأب شيخو) ما لم يكتبه غيره عن هذه المدينة التي هي واجهة لبنان في هذا الشرق وعلى البحر المتوسط. ورأيت أن بيروت كانت تحتوي على الأمكنة والمعالم والآثار والزخرفة الهندسية ما لم تتمكن اسبانيا وغيرها من البلاد أن تجده في معالمها الاثرية وفي تراثها الخالد. أما اليوم فلم يبقى لبيروت، بيروت القديمة الجميلة

أي أثر. أنا كنت في روما كما كان أكثر من زميل لي في هذه المدينة. فرغم الثروات الضخمة التي جنتها روما من السياحة بقيت معالمها على ما هي، أي أنك إلى جنب بناية ضخمة هائلة ترى حائطاً متواضعاً بسيطاً عليه رسم أو عليه نقش أو عليه كلمة محاطة ليس فقط بالازهار بل محاطة باطار من الحديد يقيها شر كل هجوم أو يقيها شر كل يد مغتصبة. وكنت أتمنى أن تكون بيروت هكذا فترى إلى جانب تلك البنايات الشاهقة الآثار التي تدل على تاريخنا القديم وتدل على كفاءتنا الماضية وتدل أيضاً على كل من أم هذه البحار وأم هذه الشواطئ وعلى كل تراث ومعرفة وحرف وعلم.

وكنت أتمنى أيضاً أن يكون في ميزانية بيروت رقم يفيد أنه محدد لتلك الآثار أو لتلك الأبنية، إلا أن الأفراد في لبنان يقومون مقام الدولة حتى قيل مرة أن في لبنان يمكن للأفراد أن يستغنوا عن الحكومة. جاء هؤلاء الأفراد والفوا جمعية تهتم بهذا التراث وتقف بوجه كل شخص يريد أن يزيل أثراً أو بناء يحمل تراثاً أو يحمل نقشاً هندسياً قديماً. وخصصوا لهذه الجمعية مبلغاً من المال لشراء هذه الأبنية وحسنا ما فعلوا لأنهم بهذه الطريقة يحفظون ليس لبيروت وحدها بل لهذا الشرق الجميل ولهذه البقعة في لبنان الشيء الأثري الذي يدل على تاريخنا الماضي.

هذا ما أتمناه على وزير الداخلية وقد نادى الشيخ مورييس بتكريمك عنا جميعاً وحقاً فعل، ولكني أتمنى أنا بدوري أن يخصص في الميزانية المقبلة، سواء كنت أنت في هذا المقعد أم كان غيرك، مبلغاً متواضعاً ولو للمبدأ، لأجل الحفاظ على هذا التراث وهذه الآثار القديمة إلى جانب تلك البنايات الشاهقة.

وملاحظة أخرى، أنا أخالف زميلي الدكتور البير مخير الذي أتلاقى وياه في أكثر من ميدان. وأكثر من مبدأ وفكرة.

أنا أطلب أن يكون القائم مقام ويكون المحافظ مراقباً أميناً ووصياً وقيماً على تصرفات البلديات نحن يا سيدي أبناء القرى نعلم كيف نصير الانتخابات. هناك الظروف العائلية، وهناك الانقسامات المحلية، وهناك التيارات الفكرية، وهناك العادات القومية، كل هذه المقومات تدخل في ميزان الانتخاب البلدي، والانتخاب النيابي. وعندما تنجح فئة على فئة ماذا يصير؟ يصير، أن تلك الفئة الرابعة تعمل إلى جانب من انتخبها وتبقى تلك الفئة التي لم تنجح ورسبت بالانتخاب، بدون مطلق معونه من هذا الرجل الذي أسموه رئيس بلدية وهو يعمل على كيفه فإن لم يكن هنالك من تدبير اداري ومن رقابة عليا عليه فإن التصرفات المحلية تكون لجانف فئة دون الفئة الثانية. وهذا مما لا أنفق وزميلي الدكتور البير مخير عليه وأطلب أن تبقى تلك الوصاية على البلديات وعلى رؤساء البلديات وعلى المخاتير وعلى الهيئات الاختيارية.

ولي ملاحظة أخيرة، قد لا أكون فيها على صواب كامل ولكني أقول الحقيقة: أنا أطلب أن تلغى البلديات. وأقول لماذا، أطلب أن تلغى وأن يحل محلها هيئة معينة، يكون فيها من يمثل السلطة في لجنة استشارية محلية مؤلفة من مهندس وطبيب ورجل تصميم ورجل قانون فيصممون وينفذون بسرعة. وعندئذ تكتمل الغاية التي من أجلها خلقت البلديات. فتعمل تلك الفئة الرسمية مع تلك الفئة المحلية في البلديات والقرى في سبيل هذا البلد وفي سبيل منفعة القرى النائية.

هذه هي الملاحظات التي أبدتها وأبدتها بجرأة وإن كانت لم ترق لبعض زملائي لأن لكل مناخه وبيئته يعمل بوحدها. والسلام عليكم.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض

رينه معوض: دولة الرئيس، لم أتصفح كتاباً فرنسياً كما قال الدكتور البير نخبير إنما تصفحت المراسيم الاشتراعية التي نظمت الدولة اللبنانية على أسس علمية واقعية، وعندما تصفحتها لم أر فيها أي أثر يحد من صلاحية أي وزير في أي من دوائره، فالوزير هو المسؤول الأول في وزارته وهو المشرف على ادارتها في جميع فروعها. ومن جملتها وزارة الداخلية. فكل الصلاحيات المعطاة ضمن هذه الوزارة هي بموجب قوانين صدرت عن هذا المجلس بالذات وأعني المجلس النيابي. أما قضية الأجانب ودخولهم وابعادهم، فقد أعطيت الصلاحية بشأنهم للأمن العام بناء على قانون صدر عن هذا المجلس ونوقش في هذا المجلس بالذات. وللوزير ملء الحق عندما يتصرف أحد مرؤوسيه، تصرفاً سيئاً أن يحمله إلى المجلس التأديبي أو أن ينقله، وله الحق بأن يعزله. وقد حدثت سابقة نعرفها جميعاً وهي: عندما دخل لبنان المرحوم أديب الشيشكلي بعد ان كان حذر عليه دخول لبنان، نعرف جميعاً أن هذه الحادثة جرت بدون علم الوزراء المختصين يومئذ، وكان من جراء هذا الدخول تعكير العلاقات بين لبنان وبين دولة أخرى، وكانت نتيجة ذلك الدخول بدون علم الوزير المختص استقالة ذلك الوزير احتجاجاً على هذا التدبير.

فأكرر أن الوزير هو المسؤول الأول عن وزارته ولا يعلو على سلطته أحد

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين، لقد نبهت حضراتكم عند مناقشة الصلاحيات المعطاة للوزراء، وقد طلبت من معالي وزير الداخلية أن يصرح علناً بما يراه وبما يناط به في وزارته.

تعلموا أيها السادة بأن هناك قوانين وأن هناك الدستور، فالمراسيم الاشتراعية والقوانين العامة والمراسيم لا تبطل مفعول الدستور وإني سأتلو عليكم المواد ٦٤ و ٦٦ من الدستور.

المادة ٦٤ - يتولى الوزراء ادارة مصالح الدولة ويناط بهم تطبيق الأنظمة والقوانين كل بما يتعلق بالأمر العائدة إلى ادارته وبما خص به.

المادة ٦٦ - يتحمل الوزراء اجمالاً تجاه المجلس تبعة سياسة الحكومة العامة ويتحملون افرادياً تبعة أفعالهم الشخصية وبعد بيان خطة الحكومة ويعرض على المجلس بواسطة رئيس الوزراء أو وزير يقوم مقامه.

أي أن الوزير هو المسؤول الوحيد في ادارة وزارته وفي سياسة وزارته أيضاً، وإذا كان هنالك من مراسيم أو من قوانين تحد هذه الصلاحيات المعطاة بموجب الدستور، فإنني لا أقرها وإن كنت وزيراً لا أعمل بها.

والكلمة لحضرة النائب المحترم السيد منير أبو فاضل

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، ان الدستور كما قال دولة الرئيس يعطي الوزير الصلاحيات الكافية لادارة شؤون وزارته. ونحن والحمد لله نرى في وزارة الداخلية منذ سنين أن الأمور سائرة بشكل حسن، يعلم الجميع إنني لم أمنح الحكومة الثقة ولكن لا يمكنني إلا أن أبين الحقائق. وفي هذا النظام والتنظيم الذي وصلنا إليه كانت الوزارة، وزارة الداخلية واطاعة يدها على جميع الأمور والتنظيم كان من أحسن التنظيمات العالمية.

في سنة ١٩٥٩، يا أستاذ مغبغب، كنا بين الدول في حقل اكتشاف الجرائم ومعاينة المجرمين، بموجب احصاءات عالمية، في الصف /١٨/ بين ٥٩ دولة. وفي سنة ١٩٦٠ وصلنا إلى درجة /١٢/ بين الدول أما في نهاية سنة ١٩٦٣ وبموجب احصاءات دولية وصلنا إلى المرتبة الأولى من حيث اكتشاف الجرائم ومنع الجريمة ومعاينة المجرمين. وهذه احصاءات دولية أعطيت إياها متى أردت لأبين لك أننا نحن اليوم في أحسن حال بين /٧٩/ دولة، فنحن من الدول الأولى التي أعطت احصاءاتها إلى المركز الدولي العالي.

نحن لا نصرف على بوليسنا /٢٥/ ألف دولار في الشهر لحماية مدينة واحدة بالنسبة إلى الدول نحن لا نضع في شوارع بيروت /٣٥/ ألف بوليس لحماية أفراد الشعب إنما الدول التي تصرف أكثر منا ليست بمقام دولتنا ولا بمقام هذا البلد فيما يختص بالنسبة التي تحدثت عنها.

أما فيما يختص برخص الاسلحة، فهذا قانون يا زميلي، صدر عن هذا المجلس وأعطى الصلاحية لوزارة من وزارات الدولة ولم يعطها إلى أفراد بل أعطاها إلى وزارة من وزارات الدولة لتعطي هذه الرخص فإذا كان لنا ما يقال على هذه الوزارة فلتتقدم بمشروع قانون يلغي القانون الصادر عن هذا المجلس.

أما فيما يختص بالابعاد وما أشار إليه الزميل الدكتور البير مخبير، فإني أقول له: ان الابعاد يجري بموجب قانون والقانون نوقش من قبل هذا المجلس وأقره المجلس بالأكثرية. نعم، أنت خالفت، ولكن سنة الخلق هي أن الأكثرية هي التي تؤيد أو لا تؤيد. لقد أيدنا القانون ونحن

ناقشناه وصدر عن هذا المجلس، وسلطة وزير الداخلية مبنية في ذلك القانون وهي السلطة الأخيرة، له الحق بالفصل والانهاء اما بالابعاد أو بعدم الابعاد أو بالغاء الأوامر التي صدرت عن المراجع المختصة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جعفر شرف الدين

جعفر شرف الدين: دولة الرئيس، وزارة الداخلية بشخص وزيرها وأجهزتها تقوم بواجباتها وتمارس صلاحياتها التي أعطهاها اياها الدستور والقوانين المرعية الاجراء في لبنان.

وإذا انتقلنا يا معالي الوزير من لبنان إلى الضواحي، إلى صور مثلاً، نقول ان وزارة الداخلية في صور غائبة! ان وزير الداخلية غائب عن صور ذلك لأن قائمقام صور غائب عن صور. ليس في صور قائمقام منذ ثلاث سنوات ونحن نراجع الحكومة ونراجع وزير الداخلية بالذات، ونرجو أن يبر بوعده ويرسل لنا قائمقاماً يقوم مقامه فينا. ولولا وجود محافظ حازم في الجنوب، محافظ يرعى مصالح هذا الجنوب، محافظ نظريه لأنه أهل لكل اطراء ولأنه يقوم بواجباته وفوق واجباته. إننا نحس بنشاطه في جميع المجالات. إنه يقوم مقام القائمقام في صور ويقوم مقام البلدية في صور إذ أنه لا مجلس بلدية في صور، لأن مجلس البلدية منعدم وجوداً ومنعدم مادة وشخصياً. البلديات في المدن. حرمت هذه المدن من النعم التي تقدمها الدولة في بعض الأحيان على المناطق. فهناك أربعمئة وخمسين مليون ليرة للقرى المحرومة من المياه والكهرباء، وهناك أربعمئة وثمانين مليون ليرة كذلك للطرق وهناك واحد وخمسين مليون ليرة كذلك للقرى المحرومة أما المدن المحرومة أي القرى الكبيرة المحرومة إذا لم نقل المدن، فإنها محرومة ولم تزل محرومة والمؤسف أنها محرومة فعلاً وواقعاً حتى من حساباتها محرومة في سجلات الدولة.

يا سيدي، البلديات لا بد وأنها أشغلت حيزاً لا بأس به في بعض المناطق وبعض القرى ولكن القرى التي لا تكون فيها مقومات وجود بلدية، القرى التي لا يكون فيها بلدية، من أين تأخذ موارد لمرافقتها العامة؟

إنني أقترح على المجلس الكريم وعلى معالي وزير الداخلية بالذات أن يخصص للقرى التي ليس فيها بلديات مبلغاً ولو زهيداً من المال ولو خمسة آلاف ليرة لتقوم بتغطية بعض مرافقتها العامة.

وهناك موضوع بسيط آخر يعود لوزارة الداخلية.

إنه موضوع بعض أفراد قوى الأمن من صفوف ضباط وقوى أمن. ان بعض أفراد قوى الأمن وصلت إلى درجة منذ عشر سنوات ولا تزال مانعة في درجتها لا تتقدم ولا تتأخر.

وسوف يبقى بعض هؤلاء الأفراد وصفوف الضباط عشر سنوات أخرى في مكانه لا يتقدم ولا يتأخر بحيث أن بعضهم يخدم الدولة ٢٤ ساعة ويخاطر بنفسه في الصيف وفي الشتاء ولا يزيد

معاشه عن المئة والعشرين ليرة إذا أجلناه للتقاعد. هؤلاء منكم وفيكم ومظهركم ومظهرنا فيجب أن يسوى وضعهم.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الداخلية

وزير الداخلية: حضرات الزملاء المحترمين لن أطيل عليكم توفيراً للوقت، إنني أشكر حضرات الزملاء المحترمين الذين تكلموا واعتبر كل ما قالوه نوعاً من التوجيه سنأخذه كله بعين الاعتبار فما كان منه قابلاً لاقتناعنا سلوكه وعملنا به وإلا ناقشنا واقنعنا من يمكن اقناعه.

تكلم أول من تكلم عن بيروت الاخوان نواب بيروت وهنا لي عتب على الشيخ جان حرب لأنه جعل كل الفضل في الدفاع عن بيروت لابن العم رشيد بك، في حين أنه أول من فتح هذا الباب هنا وخارج هذه القاعة هو دولة الرئيس سامي بك.

فيما يتعلق بالبلديات سواء كانت بلدية بيروت أو سواها إنني أذكركم حضرات الزملاء بما ورد في البيان الوزاري عن وعد الحكومة بالعناية بقطاع البلديات، وأنا استغرب أن أسمع في هذا الموضوع اختلافاً في الرأي وأكثر ما استغرب الطلب من تقليل صلاحيات وقوة البلديات والغاء البلديات. أما التعيين والتقليل من الصلاحيات أو الحد منها، إنما هو عود إلى الوراء في طريق الديمقراطية أنا أعرف أن هناك عيوباً كالحزابات التي تولدها المعارك السياسية والانتخابية ولكن هذا المنطق إذا شئنا أن نأخذ به فإنه يصل إلى هذه القاعة ليلغيها أيضاً من الوجود. البلديات وانتخاب البلديات هو جزء من التمثيل الشعبي وهو جزء من الجسم الديمقراطي.

أما فيما يتعلق بالتميز في معاملة البلديات فبطبيعة الاشياء أنا شخصياً، وأعذروني إذا ما تكلمت عن نفسي، لا أستطيع أن أميز مدينة عن أخرى أو مقاطعة عن أخرى أو قرية عن أخرى، فأنا إذا كنت في بيروت أو صيدا أو طرابلس أو بعلبك أو الهرمل فإنني أشعر إنني هناك ابن البلد.

لذلك فإنني في سياسة وزارة الداخلية فيما يتعلق بالبلديات، أجد وأحب أن تجددوا ضمانات للمساواة والعدل والانصاف. هذا، لا يعني إننا لا نعتني ببيروت خاصة لأنها بيروت ومملك للجميع، وهي مصب لجميع اللبنانيين وهي وجه لبنان ملتقاهم ومحل نشاطهم جميعاً.

إننا نريد أن ننطلق في البلديات بسياسة انشائية، وسياسة تحرك الطاقات والنشاطات الفكرية والذهنية والجسدية ولدينا الآن نحو مئة وسبعين بلدية مستحدثة ونحو ثلاثين بلدية في حكم المنحلة. في سياستنا في الداخلية أن نشرع عن قريب في اجراء انتخابات لهذه البلديات أرجو أن تولد النشاط ولو جاء أحياناً بشيء من الاحتكاك السياسي أو من الخلافات السياسية لأن الخلافات هي أيضاً من مظاهر الحيوية في البلاد.

فيما يتعلق بسلطة وزارة الداخلية، أيضاً أريد أن أؤكد لحضرات الزملاء الكرام إنني لم أشعر بأي

حد من سلطة وزير الداخلية، كل ما هناك أنني من طبيعتي أحب أن يأخذ كل موظف مسؤوليته وأن يتصرف تصرفاً شخصياً حراً أي أن يكون عنده الانضباط ضمن الحق والقانون وإذا تجاوز أحد من المرؤوسين هذا الحد فإنني أوقفه عند حده وأرجو أن يتأكد الزملاء الكرام إنه ليس هنالك لا من قريب ولا من بعيد، لا سياسياً ولا ادارياً أي حاجز أو أي شيء يحد من حرية تصرف الوزير أو من سلطته ضمن القوانين.

بقي هنالك موضوعان، موضوع الشرطة ورغبة بعض الزملاء في فصلها عن الدرك أو فصل الشرطة البلدية عن الشرطة النظامية.

إذا رويت لكم المراجعات التي كنت أتلقيها وأنا عادي ثم وأنا نائب ثم وأنا وزير فلا أقول لكم أن التناقض في المطالب جعلني أكون رأياً واحداً في الحالات الثلاثة، وهو أنه هذا التنظيم لقوى الأمن الداخلي قد تقدم بهذه القوى إلى الامام وأعطاها مستوى أرفع في الادارة وفي التنفيذ وأثار ذلك بيئة، وإذا كان لنا أن نحك ذاكرتنا شيئاً ما فنعود إلى سنوات قريبة أو بعيدة ونقابل، فإن المقابلة تكون في مصلحة الحالة القائمة بالنسبة للحالة السابقة.

بقي هنالك بعض من يتذكر. ان هذا التذمر الناشيء عن حياة جديدة يعيشها بعض أفراد هذه القوى ولم يتعودوها ولعلها في مصلحتهم وهم لا يدركون. فأنا أقول لكم أنهم أدركوا بعدها. في يوم من الايام سمع أفراد الشرطة أنهم سيعودون إلى البلدية فجاءوا يشكون ويقولون: نرجو أن تساعدنا لكي لا نعود إلى البلدية، بينما هم يطالبون بالانفصال عن الدرك. فحاولت اقناعهم بالعودة فقالوا: إذا أعطينا نفس الافضليات ونفس الشروط فإننا نعود أخذت وعداً بذلك ولما أبلغتهم اياه ترددوا وقالوا: (يا بك في شغلة أيضاً)، ما هي، قالوا: (البوليس البلدي ليس له هبة).

ان وضعية قوى الأمن على الأقل قد أعطتهم الهيبة اللازمة لأفراد قوى الأمن. وأظن أنني أتكلم بروح وطنية. وأنا لم أقتنع حتى الآن بضرورة العودة إلى مثل الحالة السابقة ولكن هذا لا يمنع، إنني دائماً على استعداد لسماع كل الملاحظات ولادخال كلا اصلاح إذا اقتنعت أنه اصلاح حقيقي والقصد منه المصلحة العامة وليست مصلحة فرد أو أفراد.

وفيما يتعلق بالاسلحة، كلنا نتمنى أن لا يكون في أيدي اللبنانيين أسلحة إلا أسلحة الفكر والقلم ولكن، الواقع هو الواقع ولا بد من تنظيم هذا الواقع إلى أن نذهب به شيئاً فشيئاً وهذه هي سياسة وزارة الداخلية وسياسة هذه الحكومة.

أكتفي بهذا وأرجو أن نحصل دائماً على تأييدكم وملاحظاتكم التي نعتبرها أيضاً نوعاً من التأييد. وقبل أن أختم لا بد لي من أن أشكر معالي الوزير مورييس بك والزملاء الكرام على ما تفضلوا به وأعتبره نوعاً من التشجيع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز: دولة الرئيس،

أنا لم أقل بالغاء البلديات بل قلت: أنه في كل بلدية يقتضي أمور فنية وأمور عدلية، وأمور تصميمية إلى جانب هذه البلدية وأرجو أن يدون هذا.

الفصل الأول - المصلحة الادارية المشتركة

الرئيس: البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣١٠٨٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل البند ١١. الخ. . .

حضرات الزملاء المحترمين، إنتهينا من درس موازنة وزارة الداخلية.

وأرفع الجلسة على أن تعقد نهار الاثنين القادم في الساعة العاشرة قبل الظهر لمتابعة درس الموازنة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية عشرة ليلاً بعد أن تقرر يوم الاثنين في ١٨ كانون الثاني ١٩٦٥ الساعة العاشرة صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة السابعة

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الاثنين الواقع في الثامن عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٥

المواضيع المبحوثة

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - تصديق الباب الثامن من موازنة عام ١٩٦٥

عقد مجلس النواب جلسته السابقة من العقد الاستثنائي الاول ١٩٦٥ في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الاثنين الواقع في ١٨ كانون الثاني ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: مارون كنعان - سورين خان أميريان - سليمان فرنجية - قبلان عيسى الخوري - محمد علم الدين - وراشد الخوري.

واعتذر السادة: كمال جنبلاط - رشيد كرامي - انطوان سعيد - أديب الفرزلي - فؤاد البرط - سيمون صحنائي - صائب سلام - بشير العثمان - فؤاد بطرس - كامل الاسعد - الامير مجيد ارسلان - رشيد بيضون - ممدوح العبدالله - وخاتشيك بابكيان.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني وأصحاب المعالي الوزراء السادة: نسيم مجدلاي - تقي الدين الصلح - ادوار حنين - علي عرب - عثمان الدنا - نجيب صالحة - يعقوب الصراف - غالب شاهين - وموريس زوين.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين

الغائبون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته السادسة من العقد الاستثنائي الأول ١٩٦٥ في الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الجمعة الواقع في ١٥ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: الشيخ خليل الخوري - رشدي فخر - الأب سمعان الدويهي - قبالان عيسى الخوري - اللواء جميل لحود - عبد اللطيف بيضون - معروف سعد - مارون كنعان - شبلي العريان - ونايف المصري.

واعتذر السادة: كمال حنبلاط - أديب الفرزلي - بشير العثمان - رشيد كرامي - فؤاد البرط - سيمون صحنوي - صائب سلام - شارل سعد - اميل مكرزل - سالم كباره - مرشد الصمد - محمد علم الدين - محمد صفدي الدين - ممدوح العبد الله - كامل الأسعد - جورج كرم - ناظم القادري - وفريد جبران.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني وأصحاب المعالي الوزراء السادة: فيليب تقلا - بيار الجميل - على عرب - بهيج تقي الدين - نسيم المجدلاني - انطوان صحنوي - مورييس زوين - ادوار حنين - تقي الدين الصلح - نجيب صالح - غالب شاهين - وعثمان الدنا.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم تابع المجلس درس أبواب الموازنة فصدق منها الباب الرابع والخامس والسادس.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية عشرة ليلاً بعد أن تقرر يوم الاثنين في ١٨ كانون الثاني ١٩٦٥ الساعة العاشرة صباحاً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص المحضر

سكوت

الرئيس: صدق المحضر

الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزراء: لقد وصلت إلى مسامع فخامة رئيس الجمهورية العاطفة الكريمة التي أبداها أعضاء المجلس الكريم بشأن مخصصاته وهو اذ يشكر أعضاء المجلس الكريم على هذه المبادرة الكريمة يرجو أن يصرف النظر عن هذه القضية وأن يكتفي فقط بما هو مخصص في الميزانية وانه لا يزداد عليه شيء.

الرئيس: نباشر بدرس موازنة وزارة الدفاع الوطني.

يتلى تقرير مقرر اللجنة

فتلي التقرير التالي:

الباب الثامن - وزارة الدفاع الوطني

الجزء الأول

وافقت اللجنة على بعض التعديلات التي تقدمت بها الوزارة وهي تقضي بزيادة اعتمادات في بعض البنود وتخفيضها من بنود أخرى.

زادت الاعتمادات المخصصة للموظفين المدنيين في الجيش تطبيقاً لقانون صدر مؤخراً وهو يتعلق بالملك المدني في وزارة الدفاع، وخفضت الاعتماد للاجراء وزادت مساعدات المرض ١٠٠ ألف ليرة. وكذلك المساعدات الاجتماعية / ٢٠٠٠٠٠ /، وخفضت بعض المبالغ من الجزء الثاني. أما بالنسبة لموازنة عام ١٩٦٤ فقد زادت موازنة السنة الحالية ٣٥٤١٥٠٠ فهي ناتجة عن زيادة التجهيزات والانشاءات والمساعدات الاجتماعية والرواتب.

الرئيس: الفصل الأول - الادارة المركزية

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣١٠٨٠ ل.ل.

من يوافق على البند ١١ يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

الدكتور البير مخير: حضرة الرئيس: اغتنم هذه الفرصة لألفت نظر رئيس الحكومة بوصفه وزيراً للدفاع إلى أنه قد حان الوقت للنظر في صلاحيات المحاكم العسكرية لأن هذه المحاكم التي تحكم عادة في قضايا الجيش، أصبحت في التنظيم الأخير استثنائياً يقدم أو يحال إليها مخالفات، مثلاً. إذا اختلف دركي في قرية، مع مزارع، أو في سبيل شيء بسيط تحال هذه القضية إلى المحكمة العسكرية وإذا زرنا المحكمة العسكرية اليوم لوجدنا مئات من الدعاوى من هذا النوع عالقة أمامها. يا سيدي المحاكم العسكرية لم تخلق لهذا الأمر، لهذا أرجو من دولة الرئيس بوصفه وزيراً للدفاع بالتعاون مع وزير العدل أن ينظروا في إعادة النظر في المحاكم العسكرية والدعاوى التي تحال إليها.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزراء: ان المحاكم العسكرية لا تتخطى سلطاتها، فإذا كان هناك من دعاوى تحال إليها ليس من اختصاصها فإنها تردّها حالاً فصلاحيات المحكمة العسكرية هي بموجب أنظمة وقوانين لا يمكن تعديلها إلا بموجب أنظمة وقوانين. فإن الطلب الذي تقدم به النائب الدكتور البير مخير سيحال إلى جهاته المختصة للنظر فيما إذا كان ممكناً تعديل الأمر أم لا.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير العدلية.

وزير العدلية: ان الحكومة السابقة عينت لجنة لتنسيق جميع القوانين، ومن جملة ما تقوم به هذه اللجنة هي أخذ قسم كبير من صلاحيات المحكمة العسكرية واعادتها إلى المحكمة العادية وقد ظهر لنا أن هناك بعض التناقض في قضية واحدة، فتحال أولاً إلى المحكمة العسكرية ثم تحال إلى المحكمة العادية الجزائية مما يحصل بعض الشلل في الأحكام وفي نفس القضاء، لذلك فإن هذه اللجنة سوف تعطينا تقريرها وأظن في آخر هذا الشهر، وسوف تتقدم منكم بمشروع قانون يحتوي على جميع التعديلات المطلوبة، وأنا أعتقد عندئذ بأنه يكون طلبك في محله ونجيبك على هذا الأمر.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ أنور الخطيب

أنور الخطيب: المحاكم العسكرية قد اختصت بفئة من الدعاوى بقانون المحاكم العسكرية ولكن بعد صدور قانون العقوبات العسكري وقانون انشاء محكمة التمييز العسكرية حصل بعض التعديلات على صلاحيات المحكمة العسكرية فأحيل إليها نوع من الدعاوى لا يجوز أن يظل في الحالات العادية من صلاحيات المحاكم العسكرية. المحاكم العسكرية في بلاد الناس لا تنظر إلا في الدعاوى التي يكون فيها مدعى عليه من الجيش، ولكن توسعنا هنا وأعطيناها صلاحية النظر في الدعاوى التي تختص بجميع من يلبس بدلة عسكرية. لا مانع. إما أن تحال إليها الدعاوى المتعلقة بأمن الدولة فلماذا يكون هذا الأمر من اختصاص المحاكم العسكرية. أمن الدولة، أفهم أن الجيش يحافظ على سلامة الحدود، أفهم أن قوى الأمن تحافظ على أمن الدولة. ولكن أن تنظر المحاكم العسكرية بدعاوى أمن الدولة، فماذا بقي للمحاكم العادية؟ في بلاد العالم الدعاوى التي تتعلق بأمن الدولة طالما ليس فيها مدعى عليه عسكري تنظر فيها المحاكم العدلية في جميع الحالات وفي الظروف الاستثنائية وعندما مثلاً تعلن حالة الحصار أو تعلن حالة الطوارئ تحال بعض الدعاوى إلى المحاكم العسكرية. نحن الآن، والحمد لله في حالة عادية يجب أن يعاد النظر في الصلاحيات الممنوحة للمحاكم العسكرية وخصوصاً تلك التي تتعلق بقانون المطبوعات عندما يمس الجيش، ولكن المحاكم العسكرية الآن تنظر في دعاوى مطبوعات ليس للجيش علاقة فيها، فأرجو من معالي وزير العدلية أن يأخذ بعين الاعتبار هذه النقاط لكي يلفت نظر اللجنة إليها. وإذا شاء، فإنني مستعد بأن أقدم له تقريراً خطياً، ودراسة خطية موضوعية في هذا الشأن.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير تكراراً ليوضح ما تفضل به.

البير مخير: تصريح معالي وزير العدل وتوضيح الزميل الاستاذ أنور الخطيب منعاني من أن أجيب دولة الرئيس والآن أوضح: لم أقل أبداً أن المحاكم العسكرية تتعدى سلطاتها ولكن أقول أن الأنظمة أعطتها صلاحيات وقد أصبحت كمحاكم الشرع، هذه الصلاحيات كانت استثنائية وإني أوافق

على ما جاء في قول الحكومة بأن هذه الصلاحيات الاستثنائية ستتعدل حتى تصبح المحاكم العسكرية محاكم عسكرية فقط .

الرئيس : من يوافق على البند ١٥ يرفع يده .

أكثرية . الخ . . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاب سمعان الدويهي .

سمعان الدويهي : إن المؤسسة الوطنية التي نحترم ونحب ونريد أن نحافظ عليها محافظتنا على أرواحنا نريد أن يكون لها عناية أفضل بالأفراد الذين يتولون حراسة الحدود في الملمات ، لا سيما ونحن قادمون على إتمام أعمال قد تكون خطيرة للغاية وقد يكون هناك حرب ، وهذه المؤسسة الوطنية يجب أن ندرأ عنها وأن نحذب عليها حذب الأم الرؤوم ، كما أننا نلفت نظر الرئاسة ودولة رئيس مجلس الوزراء والوزراء المحترمين إلى ما يأتي : إن هذه المؤسسة الوطنية فيها من افذاذ الرجال وفيها من الذين يتفوقون علماً وخبرة ومعرفة ، فمتى كانت هذه المقومات تتجمل بها هذه المؤسسة كان لهذه المؤسسة أن تحكم نفسها بنفسها ، أي أن يكون لها قائد من السلك نفسه ، لا أن يكون لهذه المؤسسة قائد متعاقد معه مع الاحترام والتقدير للقائد الذي يقوم الان على حراسة ودراية هذه المؤسسة الوطنية ، فإنني الفت نظر وزارة الدفاع لكي تعطي أصحاب الكفاءات وبالامكانيات الواسعة حقهم من حيث القيادة ولا سيما ونحن قادمون إلى أعمال خطيرة . فأنا أطلب بصراحة أن يكون قائد الجيش من الجيش الفعلي ، وليس بالتعاقد مع التقدير والاحترام للقائد الذي يقود سفينة الجيش الوطني الذي نحترم ونحب .

الرئيس : الكلمة لحضرة رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

رئيس الوزراء : قد يتبادر إلى الاذهان أن الجيش متعاقد مع رجل غريب عنه مع العلم بأن الجيش متعاقد مع قائد جيش عسكري ، والقانون العسكري يسمح بأن تحدد أيام قائد الجيش ، إذن فقائد الجيش من الجيش وإليه وليس من خارج الجيش . أريد أن أنبه حضرة الاب المحترم إلى أن هذه القيادة لم تخرج عن الجيش ولا عن نطاقه . فالقانون يميز هذا ولا يتعارض معه ، والانظمة العسكرية لا تتعارض مع هذا القانون .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير .

البير مخير : حضرة الرئيس وجدت أن اللبس في كل سؤال وفي كل جواب في هذه الجلسة هو من سوء الحظ . أريد من هنا ، من هذه الندوة أن أنوه بقيادة الجيش وبقائد الجيش الكريم ونعترف بهذه القيادة ما نعترف لأي جيش ولاية قيادة غربية منظمة . فهذا الجيش في تنظيمه هو مبدع ونحن نكن له الشكر والثناء ، وفي هذه المناسبة ، ولكي لا نزعج الرئاسة بطلب الكلام مرة ثانية وقد

وصلتم للباب أقول: لقد تقدمت الحكومة بمشروع لمدرسة بحرية، فأنا أود ونحن نبحث ميزانية وزارة الدفاع أن أقول للحكومة وأنا أعلم كما يعلم الزميل رينه بك معوض أن هناك مدرسة بحرية، وإن المدرسة التي تريد أن تتقدم بها الحكومة هي مدرسة مدنية. وإنني أعرف كما يعرف أن هذه المدارس بالعالم تتعاون، وعلى هذا الأساس أقول أن المدرسة البحرية اللبنانية الحربية يجب أن نعتمد لها اعتماداً كبيراً وذلك لأجل مشتري قطع بحرية تكون أساساً لبحريتنا الحربية. أقول هذا عندما أرى الدول المجاورة أصبح عندها عدة من الطرادات والسفن الحربية، ولهذا أتمنى على الحكومة أن تشتري في أول فرصة ممكنة طراداً يكون أول ماخر بحار في المدرسة الحربية اللبنانية.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع

رئيس الوزراء: دولة الرئيس، أنا أشكر حضرة النائب الكريم على هذه الملاحظة القيمة التي لا لبس فيها. إنما أريد أن ألفت نظره الكريم إلى أن الطراد البحري لا يمكن أن نشتره، ما لم نعد له تلامذة حتى يكونوا بحارة وقباطين، ولذلك انشأنا هذه المدرسة لتكون نواة للطرد أو بالأحرى لعدة طرادات انشاء الله.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ منير أبو فاضل

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، إنما في هذا البلد لم نخترع البارود، إنما نحن نسير على خطة ونسير أعمالنا بموجب قوانين. إن القائد الموجود الآن على رئاسة الجيش تسلسل في الرتب حتى وصل إلى القمة، ولم يترك الخدمة، إنما سلك هذا المسلك وبقي قائداً منذ أن ابتدأ في الخدمة العسكرية حتى وصل إلى القيادة الكبرى، ليس التعاقد مع أي قائد بجرم، إنما شيء متفق عليه عسكرياً عالمياً، ولبنان بموجب قانونه وبموجب القانون العسكري أتم التعاقد مع قائد عسكري بقي في الخدمة حتى هذه اللحظة، ونحن على ما هم عليه، لاننا مقدمون على عمل عسكري نتوخى من ورائه نصراً لهذا البلد ولقيادتنا ولجيشنا.

أما فيما يخص بما قاله دولة رئيس مجلس الوزراء بأننا لا نشترى طراداً قبل أن نمرن العسكريين، فأني أقول له أن بين العسكريين من المتمرنين على القيادة البحرية ما يكفي بأن يكون لهذا البلد طراداً يا دولة الرئيس.

أما فيما يخص في الاعمال البحرية المدنية، فنحن معك ويجب أن ندرب وأن نخوض البحار بحارون لبنانيون من جميع الفئات.

أما العسكريون فمن الواجب أن نعطيهم الدراهم وأن نخصص الاعتماد لمشتري الطراد المرغوب.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سالم كبارة

سالم كبارة:

دولة الرئيس، زملائي المحترمين

لما كنا الآن في معرض التصديق على موازنة الدفاع، أرى من واجبي في هذه المناسبة أن أعلن، أن الدفاع عن لبنان حق بل هو واجب على كل اللبنانيين قاطبة، فنحن ربما سنقدم اليوم أو بعد حين على معركة يجب أن ينال شرف الدفاع فيها اللبنانيون حتى لا يكون أحدنا أكثر وطنية وتضحية من الآخر، حتى من العسكريين أنفسهم، ولذلك فإني أرجو وأتمنى على الحكومة الكريمة أن تتفضل وتتقدم بمشروع لخدمة العلم ليكون التجنيد اجبارياً ويشترك جميع اللبنانيين في خدمة لبنان والدفاع عن حدوده.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ أنور الخطيب

أنور الخطيب:

دولة الرئيس، الذي أثار هذا البحث نقطة أظن لا خلاف عليها، والذي أثار البحث حضرة الأب سمعان الدويهي، يقول معنا بأن القائد الذي تعاقدت معه الدولة يتميز بصفات تؤهله لهذا التعاقد، إذا بقي له حجة واحدة، هل القانون يجيز التعاقد أم لا، القانون يجيز التعاقد، إذا حجة الأب سمعان الدويهي تكون ساقطة من تلقائها تبقى النقطة الثانية التي أثارها الزملاء المتعلقة بالتجنيد الاجباري وبشراء الطرادات، لقد لفتت نظري حركة من معالي وزير المالية، عندما قال، هكذا يعني «بدنا فلوس». صحيح أن التجنيد الاجباري طبعاً يتطلب كثيراً من المال، ولكن لا تنسى الحكومة ولا ينسى المجلس أن جميع الطلاب الذين أنهموا صف البكالوريا جميعهم يعتبرون جنود احتياط، لذلك وبما أننا في الواقع مقدمون على عمل قد نتعرض فيه لزيادة القوى التي تحمي الحدود، لذلك ألفت نظر وزير الدفاع دولة رئيس مجلس الوزراء إلى وجوب احصاء هؤلاء الاحتياطيين. يعني طلاب المدارس الذين تمرن كل منهم أكثر من شهر على الدفاع وعلى السلاح أن يجري احصاء يأخذ العناوين، حتى عند النفي وعند الدعوة العامة لا نبقي مدات من الزمن نفتش على أصحاب الاسماء.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللطيف بيضون

عبد اللطيف بيضون: دولة الرئيس، ونحن الآن في معرض البحث والتصديق على موازنة وزارة الدفاع، ان هذه الوزارة التي تدافع عن الوطن وتحمي الوطن برجالها وبجنودها، ونحن في هذا المعرض من الحديث جاء على لسان بعض الزملاء، أن المال مفقود ولا يساعد على التجنيد فكيف يكون هذا حقيقة، وبين الواردات الموجودة في هذه الميزانية مدفوعات الشركات ذات الامتياز، فمدفوعات الشركات ذات الامتياز مليونان ومئتا وخمسون ألف ليرة لبنانية، بينما هذه الشركات هي التي تمتص دماء أبناء هذا الوطن كما يمتص العلق الدماء. يجب أن تكون واردات هذه الشركات

مئتين مليون ليرة لبنانية وليس مليونين، ان شركة واحدة أو بنكاً أو مؤسسة واحدة رأسمالها ستون مليون ليرة ابتاعت بناء نيويورك بخمسة وخمسين مليون دولار، أي ثلاثة أضعاف رأسمالها، فإذا، من هنا يجب أن يأتي المال، ومن هنا يجب أن تكون الضريبة التصاعدية، من هنا يجب أن يؤمن المال للدفاع عن الوطن، من هنا يجب أن يكون المال موجوداً لتجنيد أبناء الحدود الموجودين هناك والمهددين بالخطر، وهم كالنساء قابعون في بيوتهم، وهذا لا يجوز أبداً، يجب أن يجند هؤلاء، وبصفتي ممثلاً لفئة من أبناء الحدود، أقول بلسان من أمثلهم أننا مستعدون لتقديم أنفسنا للتجنيد وللتدريب العسكري وللدفاع عن حياض هذا الوطن بكل ما أوتينا من قوة حتى بدمائنا وبأموالنا، لذلك أرجو من الحكومة أن تتقدم بمشروع، بدلاً من ترحيل أبناء الجنوب إلى الداخل وإيجادهم عالة على المجتمع اللبناني، أن تتقدم بمشروع، أي مشروع تجنيدهم وتدريبهم العسكري ليكونوا جنوداً مدافعين إلى جانب الجيش اللبناني التامس الذي نفتخر به وبقيادته وبقواده وجنوده جميعاً، لاننا نعرفهم وتعايشنا معهم بصفتنا - عائشين بالقرب من الحدود.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض

رينه معوض:

دولة الرئيس، أعتقد أنه لا يوجد أي خلاف بين أعضاء هذا المجلس الكريم حول احترام هذه المؤسسة الوطنية وقيادتها، وجميع أعضاء هذا المجلس يحترمونها ويحترمون المشرفين عليها، وأعتقد أنه حصل التباس، وحضرة الزميل الأب سمعان الدويهي يطلب الكلام بهذا الموضوع، وجل ما أريد أن أقوله يا سيدي الرئيس بهذه المناسبة، هو أننا كلنا نعلم المهام الجسام الواقعة على هذه المؤسسة الوطنية بالنسبة للظروف التي سوف تمر في هذا البلد.

وبمناسبة الدرجة الاستثنائية التي أعطيت إلى جميع موظفي الدولة، أريد أن ألفت نظر الحكومة الكريمة، أن هناك مشروعاً موجوداً بأدراج وزارة المالية منذ زمن بعيد، يتعلق بتنسيق سلسلة الرواتب بين العسكريين والمدنيين، كلنا يعلم أن هنالك فوارق بين سلسلة الرواتب العسكرية والمدنية، كل ما أرجوه أن تعمد وزارة المالية بأسرع وقت ممكن إلى تنسيق هذه السلسلة بحيث تصبح سلسلة رواتب العسكريين متناسبة نوعاً، مع سلسلة رواتب الموظفين المدنيين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف مغبغب.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس، في الظروف التي قد تمر بها البلاد نرحب بتعزيز هذه المؤسسة كما نشكر الحكومة على لحظ هذه الاعتمادات، كما نطلب إليها وبقدر ما تمكننا موازنتنا وبقدر ما تقضي به الظروف التي قد يواجهها هذا البلد، المزيد من تعزيز هذه المؤسسة ومن اعلاء شأنها لتتمكن من القيام بالمهام الجسام الملقاة على عاتقها، إلا وهي الذود عن هذا الوطن، كما نعلن أننا لن نترك لهذه

المؤسسة الكريمة، لها وحدها الحق بالدود عن الوطن، فكلنا معها وكلنا نقف إلى جانبها لنقوم بما يمليه علينا الواجب،

أما فيما يتعلق بقائد الجيش وبقيادة الجيش فله لدينا كل احترام وتقدير، وإننا نكبر فيه صفات القيادة، ونقول إنه يعود لحكمة السلطات الكبيرة بهذا البلد أن نترك لحكمتها أن تختار الأوفق، وفقاً للسياسة التي تتبعها، هذه السياسة الحكيمة التي تراعى فيها الامكانية وصفات القيادة، ولا أعتقد أن الموضوع الذي طرقة الأب سمعان الدويهي زميلنا الكريم يتعلق بشخص القائد وسيوضح ذلك بنفسه، وطالما أشار الدكتور مخبير إلى أن هناك ربما أكثر من حديث جرى فيه التباس في هذه الجلسة، وسيعمد حضرة الزميل الأب سمعان الدويهي إلى توضيحه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم اللواء جميل لحود

جميل لحود: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام،

لن أضيع وقتكم بالتأييد أو بالانتقاد، لا بل سأنظر للقضية نظرة واقعية عملية، أرى أن في معرض درس موازنة الدفاع، لم يعرض على المجلس سوى تقرير لجنة المال، بينما كان من المنتظر، وهنالك في لجنة الدفاع رئيس اختصاصي أن تحال هذه الموازنة إلى لجنة الدفاع قبل عرضها على المجلس، وكنا في هذه المناسبة نمكننا بأن ننقصها أو نزيدها حسب الحاجات والضرورة، أما وقد لجأ إلى هذا التدبير والاكتفاء بلجنة المالية فقط، والاستغناء بدرس الموازنة كما وردت من الحكومة بنداً بنداً، فاني أرى نفسي مضطراً بأن أحجم عن مناقشة هذه الموازنة، إنما بصورة عامة أعتبر أن الجيش اللبناني الذي نعزه ونقدره يجب أن نضعه من حيث العتاد والعدة بموضع يمكنه من الدفاع عن لبنان، وهنالك ناحيتان هامتان باعتبارنا بلد دفاعي ليس هجومي أن نعزز الاسلحة البحرية والطيران في الدرجة الأولى ونرصد لهذين السلاحين الاعتمادات اللازمة.

الرئيس: حضرة الزميل الكريم،

القانون صريح بهذا المعنى، الموازنة تدرس في لجنة المالية والموازنة وهذه اللجنة المالية لها اسم لجنة الموازنة وهكذا العادة اتبعناها منذ أسس هذا المجلس.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأمير سهيل شهاب.

سهيل شهاب: دولة الرئيس، زملائي الكرام،

أنا أسف ونحن نبحت موازنة وزارة الدفاع ولم نزل في حالة حرب مع عدو يربض على الحدود في الجنوب أن يكون المبلغ حوالي اثنين وعشرين مليون ليرة، فبينما نرى الدول العربية الشقيقة

تعبير الجيش الأهمية الأولى نظراً لما قلت بأن هناك عدواً على الحدود يهدد الدول العربية جميعاً في كل آن وفي كل لحظة وبينما نرى أن الشقيقة سوريا مثلاً تضع تحت تصرف الجيش ما يقارب نصف موازنتها نضع نحن فقط هذا المبلغ الضئيل، وانني بالتالي أؤيد ما تفضل به الزميل عبد اللطيف بيضون بأنه ان لم يكن بالامكان أن نجعل التجنيد الاجباري الزامياً في الوقت الحاضر، فعلى الأقل أن نجند سكان الحدود ليستطيعوا أن يدافعوا عن هذه المنطقة المهددة من قبل العدو وإننا سنضع أنفسنا تحت تصرف الجيش عندما يلوح الخطر للدفاع عن هذه المنطقة، ونكون في الصف الامامي في الدفاع عن لبنان.

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية:

دولة الرئيس، حضرة الزملاء،

لا بد لنا وقد أثار الزملاء الكرام موضوع تعزيز الجيش وزيادة الانفاق عليه، إلا أن نلاحظ بأن كافة الحكومات المتعاقبة منذ فجر الاستقلال إلى هذا التاريخ قامت بواجبها خير قيام وعملت وما زالت تعمل من أجل تعزيز الروح العسكرية، وتعزيز هذا الجيش لجعله جيشاً من الجيوش العالمية المحترمة، ووزارة المال مستعدة في كل آن لأن تلبية كافة احتياجاته لكي يقوم بواجباته أن على صعيد تعزيزه الداخلي، أو على زيادة معداته وتحسينها.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ منير أبو فاضل

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، فليطمئن كل لبناني أينما كان أن لدى جيشنا ولدينا من الاحتياطي الكافي بدون أي تطويع اجباري لحماية ان لم نقيم بالدور الهجومي، وليطمئن كل لبناني أن الجيوش لا تأخذ بالعدد إنما هو السلاح ما يحسب حسابه اليوم، وقوة سلاحنا لا يضاهيها أي جيش بعدد جيشنا. نحن مطمئنون إلى كل الأمور، ويجب أن يطمئن كل لبناني إلى ذلك.

لقد تقدمت باقتراح أن يعتبر كل نائب متطوعاً تلقائياً لأنه لا يجوز أن نكون في نعيم والغير في حالة غير مرغوبة، نحن نتقدم من الصفوف مع اخواننا أفراد الجيش كتلة واحدة لا للدفاع عن هذا الوطن فقط. بل لنقاوم ونهاجم عدواً يتربص بلبنان.

وإنني أقول للزميل الكريم بيضون أن البناء الذي اشترى نيويورك كان مكتوباً عليه بيت «كندا» أما اليوم فأصبح مكتوباً عليه «بيت لبنان» يرفع على جنبائه ما لا يقل عن أحد عشر علماً لبنانياً، فخرّاً للبنان وعزة للبنانيتها. البيت الذي اشتراه البنك لم يكن المبلغ / ٥٥ / مليوناً. إنما أصبح لك الأرقام يا زميلي / ١٢ / مليون مع جميع التسهيلات التي يفرضها القانون في أميركا. ان البيت، بين كل لبناني ولشركات لبنان فيه اسهمها.

الرئيس:

من يقبل في البند ٤٢ يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: قبل البند ٤٢. الخ. . .

الفصل ١٠٢ - انشاء بناء لوزارة الدفاع الوطني وقيادة الجيش ٣٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل الفصل ١٠٢، وانتهينا من وزارة الدفاع، وترفع الجلسة عشرة دقائق

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين

استؤنفت الجلسة، ولكنني مضطر أن أغادر مكان الرئاسة ونائب الرئيس غير موجود لذلك أرفع

الجلسة على أن تعقد في الساعة الثامنة مساءً لمتابعة درس جدول الأعمال.

فرفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية عشرة والربع ظهراً بعد أن تقرر يوم الاثنين الواقع في ١٨ كانون الثاني

سنة ١٩٦٥، الساعة الثامنة مساءً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة الثامنة

المنعقدة في الساعة التاسعة من مساء يوم الاثنين الواقع

في الثامن عشر من كانون الثاني سنة ١٩٦٥

المواضيع المبحوثة:

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - تصديق الأبواب التالية من موازنة عام ١٩٦٥ تبعاً: الباب السابع والسادس عشر والسابع عشر والعاشر والخامس عشر والحادي عشر والثامن عشر.

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٥ في الساعة التاسعة من مساء يوم الاثنين الواقع في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: فؤاد بطرس، فريد جبران، أنور الخطيب، الأمير عبد العزيز شهاب، عزيز عون، علي الحسيني، أمين الحافظ، سليمان فرنجية، محمد علم الدين، أسعد بيوض، معروف سعد، مارون كنعان، أديب الفرزلي، بشير كيروز، ومخايل الدبس.

واعتذر السادة: كامل الاسعد، ممدوح العبد الله، كمال جنبلاط، رشيد كرامي، فؤاد البرط، جميل لحود، رشدي فخر، صائب سلام، سيمون صحنوي، موسيس دركالوسيان، خليل الخوري، محمود عمار، عبد اللطيف بيضون، شبلي العريان، اندريه طابوريان، انطون سعيد، شهيد الخوري، جعفر شرف الدين، جوزف سكاف، وقبلان عيسى الخوري.

وتمثلت الحكومة: بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني وأصحاب المعالي الوزراء السادة: موريس زوين، علي عرب، ادوار حنين، بهيج تقي الدين، انطوان صحنوي، عثمان الدنا، بيار الجميل، تقي الدين الصلح، غالب شاهين، ونجيب صالحة.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين،

المعتذرون - تتلى اسمائهم

- تليت -

الرئيس: الغائبون تتلى اسمائهم

- تلتي -

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته السابعة من العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٦٥ في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الاثنين الواقع في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: مارون كنعان، سورين خان اميريان، سليمان فرنجية، قبلان عيسى الخوري، محمد علم الدين، وراشد الخوري.

واعتذر السادة: كمال جنبلاط، رشيد كرامي، انطوان سعيد، أديب الفرزلي، فؤاد البرط، سيمون صحنوي، صائب سلام، بشير العثمان، فؤاد بطرس، كامل الاسعد، الأمير مجيد ارسلان، رشيد بيضون، ممدوح العبد الله، وخاتشيك بابكيان.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني وأصحاب المعالي السادة: نسيم مجدلاي، تقي الدين الصلح، ادوار حنين، علي عرب، عثمان الدنا، نجيب صالح، يعقوب الصراف، غالب شاهين، وموريس زوين.

صدق محضر الجلسة السابقة وتابع المجلس درس أبواب الموازنة فصدق منها الباب الثامن وعلى الاثر رفعت الجلسة مدة عشر دقائق ثم استؤنفت لترفع من جديد.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية عشرة والربع ظهراً بعد أن تقرر يوم الاثنين الواقع في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ الساعة الثامنة مساءً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص المحضر.

- سكوت -

الرئيس: صدق المحضر

نعود إلى جدول الأعمال.

الباب السابع - وزارة المالية - الجزء الأول

يتلى تقرير اللجنة المالية

فتلي التقرير التالي:

الباب السابع - وزارة المالية

الجزء الأول

لم يطرأ تعديل على هذا الباب أثناء درسه في اللجنة وقد تمت على وزارة المالية بهذه المناسبة السعي في زيادة التحقيقات والجباية وخاصة فيما يعود لضريبة الدخل وضريبة الاملاك المبنية .

أما بالنسبة لسنة ١٩٦٤ فقد زادت الموازنة / ١٠٥٥٠٠٠ / ل.ل. أهم الاسباب : زيادة بعض الوظائف والترقية العادية . دفع أجور الأجراء نسبة للزيادة القانونية - نفقات مراقبة الكازينو بسبب فتح صالة ألعاب جديدة - ملابس للموظفين - نفقات دورات تدريبية بسبب انشاء معاهد تدريب .

الرئيس : الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية .

رئيس اللجنة المالية : دولة الرئيس ، قرأت في الصحف اليوم ، أن هناك تدبيراً اتخذ في وزارة المالية وهو تجميد الأحكام الصادرة بحق الدولة ، استغربت فعلاً هذا الخبر ، فلا يجوز بأي حال من الأحوال أن تجمد الأحكام الصادرة ضد الدولة ، وذلك لعدة أسباب ، أولاً أهمها من ناحية الوفر ، أعتقد أن لا وفر في الموضوع ، إذ أن هناك فوائد ستتراكم . وبالنتيجة الدولة مجبرة على تنفيذ هذه الأحكام ، ثانياً من ناحية معنويات الدولة . لا يجوز للدولة أن لا تنفذ الأحكام وأن تنهرب من المسؤوليات الملقاة على عاتقها ، فأرجو من معالي وزير المالية ، أن يوضح لنا هذا الأمر ، وفعلاً هل هناك قراراً اتخذ لتجميد هذه الأحكام أم لا ، وإذا كان قد اتخذ مثل هذا القرار فنرجوه الرجوع عنه .

ثم من ناحية تمني اللجنة المالية سيدي الرئيس قد تمت للجنة على وزارة المالية ، أن يكون هناك ضبطاً في جباية وتحقق الضرائب ولا يجوز أن نخلط بين الجباية والتحقق ، الجباية أعتقد أنها تحسنت تحسناً ملموساً منذ سنوات والوزارة فعلاً جاهدة بأن تجبي جميع الأموال المترتبة بذمة الأفراد ، ولكن العطل هو في التحقق بالأساس ، وكنت قد طلبت بتقرير إعادة النظر في هذا الموضوع لأن كل العلة في التحقق ليس في الجباية ، فالجباية سارية وهي حسنة للغاية .

الرئيس : الكلمة لمعالي وزير المالية .

وزير المالية : دولة الرئيس ، حضرات الزملاء ،

يؤسفني أن أعلن في هذا المجلس بأن الأحكام التي تصدر بحق الدولة ، وهناك حالات في بعض الأحيان تستدعي مصالحت يقابلها في ميزانية الدولة مبلغ محترم للأحكام والمصالحات يبلغ العشرة ملايين وقيمة الأحكام التي تصدر على الدولة وقيمة المصالحات التي تضطر الدولة لاجرائها تفوق قيمتها القيمة المبينة في موازنة الدولة . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية ، في بدى هذه السنة ، ولما كنا نسير على القاعدة الاثني عشرية ، لا يمكننا أن نصرف على هذا الباب إلا ما

يجب أن نصرفه بالنسبة للمبلغ الوارد في الموازنة وكانت العادة قد جرت أن يؤخذ من مال الاحتياط زيادة عن المبلغ الوارد في الموازنة لتسديد قيمة هذه الأحكام. لذلك فقد أوقفت هذا المبدأ الذي صارت عليه وزارة المال سابقاً، كما وإني انتهجت خطة جديدة بالنسبة لهذه الأحكام. أنا أفهم أن يكون هنالك مخالفات إدارية ولكني لا أفهم أن تبلغ قيمة هذه المخالفة الملايين، لذلك أخذت قراراً باحالة جميع الأحكام التي ترد لوزارة المال للتنفيذ إلى هيئة تفتيش الدولة لكي تدرس كل حكم على حدة، فإذا تبين بعد الدرس أنه كان بالامكان تلافي هذه المخالفات أو أنه كان هنالك تواطوء أو إهمال من قبل الموظفين، فنحيل المسؤولين عن هذه المخالفات أو عن هذا الإهمال إلى المجالس التأديبية أو نتخذ بحقهم التدابير التأديبية اللازمة. كل ذلك لكي نستطيع أن نقوم الاعوجاج، وإن نضبط الإدارة ونمنع التلاعب لأنه لا يجوز أن تبلغ قيمة الأحكام التي تصدر على الدولة سنوياً خمسة عشر مليون ليرة، لا أستطيع أن أقول شيئاً لأن التفتيش لم يضع يده بعد، والملفات سوف تحال فور ورودها تباعاً إلى هذه الهيئة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فيليب بولس،

فيليب بولس: سمعت ما صرح به معالي وزير المالية، ولكنني أقول بأن أمر ارسال هذه الأحكام إلى دوائر التفتيش يعود إليه. ولكن يجب أن لا يحول ذلك دون تنفيذ الأحكام لأن المواطنين إذا وجدوا أن الدولة تشكك في الأحكام الصادرة، أو بالأحرى إذا جاز القول بأن الدولة نفسها لا تثق بأحكام القضاء، فلماذا تريدون أن يثق المواطنون بهذه الأحكام ثم هنالك نقطة طلبت الكلام لألفت النظر إليها إني تحققت أثناء هذه المهلة القصيرة التي قضاها معالي وزير المالية في الوزارة أنه يقوم بجهود طيبة وهذا ما يجعلني ألفت نظره إلى حالة الدوائر العقارية السيئة وخصوصاً في منطقة لبنان الشمالي، لا أقل من ستة آلاف معاملة انتقال بيع أملاك لا تزال بدون تسجيل ويقال أشياء كثيرة حول هذا الموضوع، لا أريد أن أتسبط، ولكنني أرجو معالي وزير المالية أن يتخذ التدابير اللازمة ويهتم للموضوع لأننا نحن هنا نردد صدى ما نسمعه عندما نكون في مناطقنا وهم يتذمرون من هذه الحالة وحتى مدير الدوائر العقارية الذي أحترمه وأقدره، هو نفسه شاعر أيضاً بأن الحالة غير مرضية ولكن هذا لا يكفي، نطلب أن تداووا هذه العلة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: حضرات الزملاء،

لم أقل أننا نشك بالأحكام، حاشا وكلا فنحن نحترم القضاء، ولو لم نكن نحترم القضاء لما كنا ننفذ هذه الأحكام، وأنا لم يخطر ببالي أن أوقف تنفيذ هذه الأحكام ولكنني أحببت ما عدا التنفيذ أن أرسل صورة عن هذا الحكم إلى هيئة تفتيش الدولة لكي تدرس كل قضية على حدة. فإذا

رأت بأن هنالك مخالفة كان بالامكان ترفيها أو أن هناك اهمالاً فاضحاً كان أيضاً يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار، اتخذت التدابير بحق المسؤولين عن تكبيد الخزينة الملايين من الليرات. هذا ما قصده بالتدبير الذي نحن بصدده الآن في وزارة المال. أما بشأن ما جاء على لسان الزميل الكريم بشأن مديرية الدوائر العقارية وخاصة في الشمال، أنا معه بأن هنالك معاملات مجمدة وكثيرة جداً ليس في الشمال فحسب، بل في كافة الانحاء اللبنانية وحل هذه القضية يأتي عن طريق زيادة عدد الموظفين، وهنالك امتحانات ستجري قريباً لكتابة في الدوائر العقارية، كما أن هنالك مرسوماً سيصدر قريباً بالحقاق معاونين لأمناء السجل العقاري في الشمال وفي زحلة وفي الجنوب، وفي جبل لبنان. وهذا ليس تدبيراً نهائياً لأنه سيعقب هذا المرسوم أيضاً تعيين معاونين لأمناء السجل العقاري في كافة المحافظات. كل ذلك لكي نستطيع أن نندارك هذا العدد الهائل من المعاملات المتراكمة في هذه المحافظات. أما فيما يتعلق بالرشوة التي يشم رائحتها الزميل وبخلاف ذلك من الأقاويل، فالتفتيش المركزي يقوم بواجباته حسب إمكانياته، وسنعمل جادين للحيلولة دون تفشي الرشوة، وللحيلولة دون استمرار هذا الوضع الشاذ الذي نقدر ملاحظتكم بشأنه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف مغنغب.

جوزف مغنغب: دولة الرئيس، كنا نود أن نسمع من معالي وزير المال تصريحاً معاكساً لما صدر عن معاليه بأن يقول لنا وللشعب وللرأي العام بأن الحكومة ووزارة المال ستعتمد إلى تنفيذ أي حكم أو قرار صادر بوجهها مهما بلغت قيمته سواء بالنسبة للقاعدة الاثني عشرية أو بدونها لأن معظم المبالغ الضخمة المترتبة على الدولة تكون إما على أساس استملاك، وأما على مبالغ متفق عليها، إنما تترتب فائدتها، فلا مجال إذن لتسرب أي شك بهذا الموضوع إلى الرأي العام خصوصاً وأن هذه الأحكام لا بد أن تكون في محلها وقد تسبب ضائقة مالية ليس لفرد بل لمجموعة أفراد خصوصاً من المتعهدين وغيرهم، فلا يجوز إذن إلا أن نصرح على الرأي العام بأن أي حكم أو أي قرار صادر بوجه الدولة ستنفذه الدولة بدون ابطاء وحالما تتبلغه الدوائر المالية وأطلب توضيحاً بهذا المعنى حتى لا يحدث أية بلبلة في الرأي العام.

أما لجهة الدوائر العقارية فقد تفضل معالي الوزير وأوضح لنا أن هناك مجالاً لزيادة الموظفين، ونحن نشكره على ذلك لأن حالة الدوائر العقارية تستلزم العناية، ونلفت نظر معالي وزير المال أيضاً إلى أن القضية ليست فقط قضية زيادة موظفين بقدر ما هي قضية عقلية يجب أن تعالج، خصوصاً وأن أموراً كثيرة لا أود الخوض بتفاصيلها إذ لا أحد منا يجهلها متفشية في الدوائر العقارية، ولا أعتقد أن العلاج الوحيد هو زيادة الموظفين بقدر ما يقتضي معالجة العقلية السائدة في الدوائر العقارية، أما لجهة ما تفضل به حول التفتيش، فقد بلغنا من بعض ممثلي هيئة التفتيش

بأن امكانيات هذه الهيئة لا تمكنها من أخذ المبادرة في التفتيش عن المخالفات بل لا تتحرك هيئة التفتيش إلا بناء لشكوى.

فنأمل من معالي وزير المال أو من دولة رئيس مجلس الوزراء بصورة خاصة أن يوعز إلى هيئة التفتيش أن تقوم بتحرياتها حول الأوضاع في الدوائر العقارية، لأن هيئة التفتيش بالنظر لتراكم الشكاوى لديها قد لا تتحرك إلا بناء لشكوى. وهناك نقطة أخيرة نتمناها على معالي وزير المال، وتتعلق بدوائر المساحة هناك مناطق واسعة لم تصل إليها لجان التحديد والتحرير، أعطي مثلاً على ذلك: منطقة الشوف مثلاً تمتد من البحر إلى البقاع ومن طريق الشام حتى حدود جزين، أعتقد أن هناك منطقتين أو ثلاث مناطق عقارية لم تحدد بعد في الوقت الذي يجب أن تكون قد حددت بعد أن انقضى عليها أكثر من ثلاثين سنة ونتمنى على معالي وزير المال سرعة الانجاز أما عن طريق تعيين لجان جديدة أو أي طريق يراه للتعجيل في سير أعمال المساحة بصورة عامة في لبنان وبصورة خاصة في الشوف، إذ أننا بدأنا نصطدم بعقبات جسام عند اجراء معاملات في بنك التسليف الزراعي وتجاه المشروع الأخضر الذي يفرض على هذه المناطق التي هي بحاجة إلى استصلاح أن تكون أراضيها ممسوحة، فهذا ما يؤدي بنا إلى حرمان منطقة بكاملها من الاستفادة من بنك التسليف الزراعي أو من المشروع الأخضر بسبب عدم وجود مساحة لديه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بويز.

دولة الرئيس، ملاحظتان هامتان مستقتاتان من الباب السابع لوزارة المالية الجزء الأول. أما الملاحظة الأولى فهي بصدد النمي على وزارة المالية بزيادة التحقيقات والجبابة، وسبق لي في سياق المناقشة العامة أن طلبنا من معالي وزير المال أن يدلنا في هذا المجلس على تلك الفئات المتمردة عن دفع الضريبة وكنت أقول هذا لأن المبالغ التي لم تجب لغاية هذا التاريخ تبلغ ٤٤ مليون ليرة منها النصف أو ما يقارب ١٥ مليوناً عن المسقفات والباقي عن الضرائب المباشرة. وأنا يا سيدي بوصفي مواطناً، وبوصفي نائباً، أسأل معالي وزير المال كما سبق لي أن سألته: من هي تلك الفئات التي لم تدفع لغاية هذا التاريخ الضرائب المتوجبة عليها للدولة؟ أهى تلك الفئة التي تتمتع بتلك الوجاهة وتلك المناعة فلا تطالها يد الجابي. يد الجابي القاسية بعض الأوقات على صغار الناس، على ذوي الدخل المحدود، على هؤلاء الذي يعتاشون من شهرهم في نهايته، هؤلاء يا سيدي تمتد إليهم يد الجابي، مع العلم بأنها لا تمتد إلى من يتمتع بالوجاهة والزعامه ولا إلى من هو في حصن حصين من المناعة التي تكتنف تلك الوجاهات في لبنان، سواء في الجبل أو في بيروت.

وإنني أسأل بصدد هذا الجزء أيضاً، وعدتنا يا سيدي أن تدلي بأسماء تلك الفئات فنكون نحن

واياك على اطمئنان لما تقول وأنت تقول غالباً الحق، تقول الواقع، الحق تقوله دائماً. أن تقول لنا من هي تلك الفئات حتى نرى نحن معك إذا كانت المالية على حق بأن تتوانى أو أن تتأخر أو أنه يتوجب عليها أن تستعجل تلك الجباية.

وفي المقطع الثاني من الباب السابع يقول التقرير: أن أهم الأسباب زيادة بعض الوظائف والترقية العادية ودفع أجور الأجراء نسبة للزيادة القانونية. نفقات مراقبة الكازينو، لفتح صالة ألعاب جديدة. نحن نهنيء هذه المؤسسة في صالاتها المريحة الواسعة الأرجاء وأن نفتح أيضاً صالات للألعاب ولكن كنت أتمنى وكنت سعيداً لو أننا في صدد وزارة المالية رصدنا باباً أو محلاً لكي نفتح مسرحاً وطنياً في لبنان وأن يكون ذلك لا في تلك البقعة التي هي قطعة من منطقتي ولكن يجب أن يكون هذا المسرح الوطني بعيداً عن الكازينو لأن المسرح هو ملتقى الحضارات والتيارات الفكرية في العالم هو المخزن الأمين للتراث اللبناني وللتيارات الفكرية التي تعاقبت عبر الأجيال فنرى مثلاً تماثيل لافذاذنا اللبنانيين الذين سكبوا بدمهم وبقلمهم، أن نرى تراثاً للمؤلفين، ونرى تراثاً أيضاً لتلك الفئة من اللبنانيين الذين عملوا إلى جنب الوطنيين السياسيين. هذا ما نراه يا سيدي في كافة أنحاء العالم، فإنني كنت أود، عوضاً عن أن تفتح صالة في تلك المؤسسة التي نود تشجيعها حفاظاً على السياحة في لبنان، كنا نرغب أيضاً في أن نرى في الميزانية القادمة باباً من أجل انشاء مسرح وطني وأن يكون هذا المسرح بعيداً عن الكازينو لكي لا يتسنى لكل متفرج أن يرى المسرح عشر دقائق، وينزل بعدئذ إلى الفخ الذي هو فخ الاصطياف في المقامرة.

من أجل هذا أكرر هذا الطلب الذي سبق أن تقدمت به وأظن أن وزارة المالية السابقة ابتدأت في درس هذا المشروع في رعاية العهد السابق، ورأوا أنه من الحاجة بمكان. واستدعوا خبيراً لبنانياً رفع اسم لبنان، وتمثل رواياته في جميع أنحاء العالم ولا أريد تواضعاً أن أذكر اسمه حتى لا يقال أننا هنا بقصد الدعاية لصديق لنا.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ عبد الله غطيمي.

عبد الله غطيمي: دولة الرئيس، الحديث عن موازنة المالية هو في الواقع حديث عن الوزارات كافة وهو حديث عن الوجه الاقتصادي والاجتماعي في لبنان، ولن أتناول هذا الحديث من خلال النفقات والواردات كليرات تجبى وليرات تنفق بقدر ما أتناول هذا الحديث من خلال قدرتنا بواسطة المالية على ممارسة الحياة الديمقراطية ذاتها. إنني أعتبر أن الموازنة هي التي تستطيع بسياساتها البعيدة المدى أن تجعلنا نمارس الحياة الديمقراطية على الوجه الأمثل وهي التي تحرمننا من ممارسة هذا الحق وتجعل هذه الممارسة مجرد رياء وخداع للديمقراطية ذاتها، أنا أفهم أن الموازنة ليست موازنة بين النفقات والواردات بقدر ما أفهمها موازنة ترمي في غاياتها إلى الموازنة بين طبقات

الشعب اللبناني كافة، ان تذويب الفوارق بين الطبقات هو الهدف الاسمى الذي يجب أن تسعى إليه كل موازنة، وان موازنة المالية بالذات هي التي تستطيع أن تحقق هذه الغاية الشريفة النبيلة.

لا يستطيع أحد منا أن ينكر بأن فكرة الموازنة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بفكرة الدولة وأن هذه الفكرة بأبوابها وتنسيقها تبرز الوجه الصحيح لسياسة الدولة المالية. ولو شئنا أن نتبسط في القول لاحتاج المجال منا إلى ساعات وساعات، ولكننا سنوجز، ونضرب مثلاً على ذلك السياسة الضريبية، عندما تفوق الضرائب غير المباشرة الضرائب المباشرة بمئات الملايين ماذا يعني هذا؟ يعني أن سياسة الموازنة موازنة وزارة المالية تريد أن تؤكد حق الغني في هذه البلاد وأن تتجاهل الفقير. السياسة المالية البعيدة المدى التي تستمد روحها من روح هذا العصر يجب أن تقوم على تذويب الفوارق بين الطبقات وتقرب المجالين الضرائب المباشرة وغير المباشرة حتى يستطيع الفقير أن ينهض من فقره وحتى يستطيع الغني أن يتنازل من عليائه بعض الشيء.

ان الاقتصاد الحر لا يعني الاستثمار الحر لا يعني الاستغلال الحر، ان الاقتصاد الحر يعني أن يتمكن التاجر في الاقتصاد الحر أن يربح الربح الحلال المشروع، لا على حساب استثمار الفقير ولا على حساب تجاهل انسانية الانسان الفقير. إننا عندما نمارس الديمقراطية في هذا البلد يجب أن لا نقف عند الاساليب المتحجرة في ممارسة هذه الديمقراطية.

ان للديمقراطية مفهوماً واحداً ولتنفيذها أساليب مختلفة. ان البلاد في العالم أخذت تطور هذه الأساليب حتى إذا ما رأيت أن اسلوباً ما لا يتفق مع الواقع أو يشكل في حد ذاته من عدم ممارسته ممارسة صحيحة، طعنة في صميم الديمقراطية، عمدت إلى استبداله بأسلوب يتفق مع الديمقراطية بصورة أكيدة وجديّة وصحيحة.

نحن لا نستطيع تنفيذ موازنة بغير خلق، ان القضية ليست قضية تحقق ضريبة ولا قضية جباية ضريبة، ان القضية قضية خلق المواطن وممارسته عمله في كل مجالات العمل اللبناني بكل خلق كريم وبكل شرف وشهامة. علينا أن نعهد حتى في سياسة الموازنة المالية إلى تعبئة القوى الوطنية، إلى تعبئتها روحياً وفكرياً وجسدياً حتى نستطيع أن نؤمن للبلد المورد الكافي الذي يغنيها عن القروض من ناحية، والذي يؤمن الموارد الكافية للمشاريع الانشائية البعيدة المدى.

يا سيدي لنعد إلى موضوع دقيق يتعلق بزراعة التبغ، نحن لا نطالب بأن يتاح زراعة التبغ، نحن نطالب بأن لا يكون شراء التبغ محتكراً من قبل شركة واحدة، قد تقول الحكومة أنها تستفيد كثيراً من امتياز شركة التبغ الحالية وأن هذه الشركة تدفع ٩٥ بالمائة هل يمكننا أن نعرف أن إيجاد شركة ثانية تنافس الشركة الحالية لا تدفع للحكومة خمسة وتسعين ونصف مثلاً، وإذا كانت هذه الشركة تدفع ثمن سعر التبغ، ثمن سعر الكيلو ٤٦٠ و ٤٨٠ قرشاً. من يدري أن شركة ثانية لا تدفع

خمس ليرات مثلاً. اننا نريد أن ننسجم مع أنفسنا حتى في الاقتصاد الحر وأن نسمح بتأسيس شركة ثانية أو عدة شركات فنكون في صميم الاقتصاد الحر الذي يقوم على التنافس. أن نسمح لعدة شركات كي تشتري موسم التبغ من المزارع. من يدري فقد يرتفع مدخول الفرد ومدخول الخزينة. إما أن نترك هذا الأمر لشركة واحدة بحجة، أن شراءها يدر الربح الوفير على الحكومة وعلى المزارع، فهذا يعني تعزيز الاحتكار في هذا البلد وتناقض مع سياسة الاقتصاد الحر الذي ينهجه هذا البلد.

إننا نريد القضاء على الاحتكار في هذا المجال، والمؤسف أن الاحتكار في لبنان هو محصور في زراعة التبغ فقط، فلو كان الاحتكار نظاماً صالحاً لوجد اتباعه في كل المجالات الاقتصادية في هذا البلد. يا سيدي تقولون أن شركة التبغ تخسر في التصدير ليرة في كل كيلو، لا ننسى أن شركة الريجي حين تستورد علبة التبغ من السجاير الأجنبية تريح ما يزيد عن الليرة ونصف في كل علبة.

إذاً، لا يمننا أحد بالجميل في هذا الموضوع، فالريجي تريح هنا أكثر مما تخسر هناك.

ثم، من خلال جواب الحكومة على سؤالي حول زراعة التبغ، تبين أن الدول الوحيدة التي تعاقدت معنا لشراء محصول التبغ هي الدول الاشتراكية. تحققوا من ذلك تروا أن الدول الوحيدة التي تعاقدت معنا لشراء التبغ اللبناني هي الدول الاشتراكية، والدول الشيوعية.

لذلك فنحن نتمنى على الحكومة أن تعزز هذه الاتفاقيات. فالدول الشرقية على استعداد لشراء جميع ما نتج من الدخان مهما بلغت كميته وبأسعار توافقتنا.

ان شركة التبغ تشتري كيلو التبغ من المزارعين بأربع ليرات و ٨٠ قرشاً، وتبيعه من المستهلكين بأكثر من خمسين ليرة. احسموا من هذا المبلغ ٣٠ بالمئة تضيع فيتبين لكم مدى حرمان المزارع من حقه.

فإذا نحن طالبنا بزيادة سعر التبغ، بحيث لا يقل سعره عن سبع أو ثماني ليرات، لا نكون قد ظلمنا الحكومة ولا نكون قد ظلمنا شركة حصر التبغ، بل نكون قد رفعنا مقدار دخل اللبناني ودخل المزارع اللبناني. وقديماً قلت: ان مزارع التبغ يشتغل أربعة عشر شهراً في السنة فاستغرب ذلك معالي وزير المالية. وليس ثمة موجب للاستغراب إذا حسبنا المجهود الجسماني وأوقات الراحة التي يحق للمزارع أن يتمتع بها كإنسان. إنه يوصل ليله بنهاره. ينتهي موسمه اليوم ويبيعه من ادارة حصر التبغ بعد ثلاثة أو أربعة أشهر، وهكذا يبقى عمله متواصلاً حتى الموسم القادم.

خلاصة القول، إننا لو رفعنا سعر التبغ من ٤٨٠ قرشاً إلى سبع ليرات أو ثمانية، نكون قد حققنا

عملاً وطنياً وإنسانياً منصفاً ومحققاً بالوقت ذاته، ولا نكون قد ألحقنا ضرراً بالخزينة أو بإدارة حصر التبغ، ونكون قد أعطينا المزارع حقه وجعلناه يعيش عيشة محترمة تشرفه وتجعله يفتخر أنه بالفعل من لبنان وأنه يعيش كلبناني متقدم متحضر.

وبالمناسبة، أتوجه من معالي وزير المالية بشكرنا جميعاً وبواسطته، من الحكومة كهيئة معنوية، على تعديل المرسوم ٤٣٩ لأن ذلك التعديل انبثق عن إيمان واقتناع وعن إنسانية في ذاته، ولأنه تجاوز مع وطنه كمواطن، وجعل نفسه، وهو الوزير، في مركز الإنسان الذي يشعر أن عليه واجباً نحو كل إنسان في هذا البلد.

- تصفيق -

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: دولة الرئيس، أعتقد أننا، حكومة ومجلساً، متفقون على خمسة أمور: الأمر الأول، احترام الأحكام التي تصدر عن المحاكم وعن مجلس الشورى، ووجوب تنفيذ هذه الأحكام من قبل الدولة.

والأمر الثاني: وجوب التحقيق في الأسباب التي أدت إلى صدور الأحكام على الدولة، لأن هذه الأحكام، كما فهمنا من قوانين قطع الحساب ازدادت كثيراً في الآونة الأخيرة. فبعد أن كانت تبلغ ثلاثة أو أربعة ملايين ليرة ارتفعت على عشرة ملايين ليرة. وأنا أفهم أنه عندما تنفق الدولة أكثر من الماضي تكون الأحكام عليها بنفس النسبة تقريباً. أما النسبة الحقيقية الحاصلة فهي أكثر مما هو جائز. وأخيراً فعل معالي وزير المال عندما قرر بأن يحقق في أسباب إصدار كل هذه الأحكام على الدولة. وإنني أطلب منه ما كنا قد طالبنا به في اللجنة المالية وفي المجلس، أن يحقق في هذه الأسباب وأن يتخذ التدابير والعقوبات بحق الذين يكلفون الدولة ملايين الليرات باهمالهم وتقصيرهم.

والأمر الثالث الذي نحن متفقون عليه هو وجوب اتباع سياسة الاقتصاد الحر في هذا البلد، مع وجوب مكافحة ومحاربة كل استغلال لهذه الحرية.

والأمر الرابع: كما قلنا أثناء المناقشة العامة، نحن في هذا البلد نريد نظاماً ضريبياً جديداً، مبنياً على العلم لا على العاطفة، مبنياً على مصلحة هذا البلد وعلى أسس العدالة الضريبية وعلى أساس المصلحة الاقتصادية التي يجب أن تراعيها في الدرجة الأولى لأن هذا البلد، كما يعلم الجميع، لا يزال بلداً متخلفاً وهو في طور النمو الاقتصادي. ووفقاً للقوانين والأنظمة الضريبية المعمول بها في جميع البلدان، ولا سيما في البلدان المتخلفة يجب أن يكون هذا النظام الضريبي معتدلاً وعادلاً قدر الامكان. ويعود على الخزينة بموارد ملائمة. يجب أن ندرس هذا النظام، وأنا

لفاعلون، لكي نعطي هذا البلد النظام الضرائبي الملائم، أي النظام الذي يحقق المصلحة العامة وخاصة مصلحة الكادحين والعاطلين عن العمل، لأنه لو كان النظام الضرائبي غير ملائم فإن الخاسر والمتضرر يكون الفقير والكادح والعاطل عن العمل.

أما فيما يتعلق بالمساحة والدوائر العقارية، فإني أؤيد ما قاله الزملاء وما قاله معالي وزير المال، وأضيف إلى ذلك ملاحظة ألفت النظر إليها، وكنت أود أن يكون معالي وزير العدل حاضراً: أن تراكم آلاف الدعاوى العقارية التي لا يبت بها سببها قلة عدد القضاة العقاريين. المساحة تجري أعمالها فينتج عن ذلك العمل اعتراضات يتوجب على القضاة العقاريين أن يبتوا بها، وعدد هؤلاء القضاة قليل جداً، لذلك تتراكم الدعاوى فلا يبت بها فتبقى سنوات عديدة. وهذا ما يؤخر تسجيل العقارات على أسماء أصحابها.

لذلك أطلب من معالي وزير المال وهو المشرف على الدوائر العقارية وعلى أعمال المساحة أن ينتبه إلى هذه النقطة ويعمل على زيادة عدد القضاة العقاريين والاتفاق على ذلك مع معالي وزير العدل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأب سمعان الدويهي.

سمعان الدويهي: دولة الرئيس، يسعدنا أن يكون على رأس وزارة المال قاض قديم عرف بالنزاهة، نسمع منه الآن ما يطمئن، في هذه الحكومة الجلييلة، عن أعمال، عديدة باشرت بها. ولكننا مع تقديرنا هذا كله نريد أن نسأل ما يلي:

الأحكام والمصالحات، كما قال الأستاذ شادر تزيد على العشرة ملايين ليرة، وحتى الآن لم تتوصل هيئة التفتيش إلى ادانة موظف كبير أو صغير. من هو المسؤول؟

في مصلحة كبيرة، يرسل مهندس، مضى على وجوده في تلك المصلحة شهر أو شهران، كتاباً إلى متعهد يوقفه بموجبه عن العمل، فدرس ذلك المتعهد القضية وأرسل كتاباً إلى المصلحة مخذراً اياها من مغبة عملها مدركاً اياها كل عطل وضرر. فتمضي الأيام، وتلك المصلحة ساكنة. فيقاضي المتعهد الدولة ويحكم له بالملايين.

هذه حالة من الحالات التي تحصل في الدوائر التي تجري فيها الالتزامات والتعاقد.

ينتظر معالي وزير المالية أن تصل إليه اضبارات التحقيق التي قامت بها هيئة التفتيش. فلو أن هذه الاضبارات كانت تسير على ظهر سلحفاة لكانت وصلت إلى مقام وزارة المال لكي تدين من تجب ادانته وتبريء من تجب تبرئته.

فنحن مع تقديرنا لمعالي وزير المال نطلب إليه بالحاح ما بعده الحاح، أن يبرز للرأي العام، في هذا المجلس الكريم ادانة موظف ولو صغير ليكون عبرة لغيره، لانهم يعملون بطريقة روتينية وليس

فوقهم سلطة تراقبهم وتدينهم. وأصبحوا يعلمون المتعهدين طرق النيل من الدولة، وكلكم تعرفون ذلك. فحتى لا تتكرر هذه المأساة التي تعلم الضمير اللبناني الفساد، نرغب ونطلب إليكم أن تضعوا لها حداً.

أما فيما يتعلق بالنقص الحاصل في عدد معاونين في أمانات السجل العقاري فالقضية ليست قضية زيادة عدد معاونين بقدر ما هي قضية موظفين لا يعملون إلا لقاء عطاء، إلا لقاء رشوة في الشمال منطقة مضى على انتهاء أعمال المساحة فيها ما ينيف على العشرين سنة، وسندات التملك لم تنته بعد ولم تسلم إلى أصحابها. من هو المسؤول عن هذا؟ هل هو أمين السجل العقاري؟ لقد انقضى على بيع أكثر من مئتي عقار ما ينيف على السنتين وقد دفع أصحاب هذه العقارات أكثر من عشرين ألف ليرة، وحتى الآن لم يتسلموا سندات التملك. من هو المسؤول؟ هل هو النقص في وجود أمين السجل العقاري؟ إنه موجود ولكن النقص هو في هيئة التفيتش. النقص هو في الدوائر العقارية التي لا تسأل. نطلب من معالي وزير المال أن يسأل وأن يرسل المذكرات مجدداً للتذكير تحت طائلة العقوبات لكي تتم هذه الأعمال خلال شهر على أقل تعديل. أما فيما يتعلق بالبند المعدل المتعلق بالكازينو. نسأل عن الحريق الذي حصل في الصيف الماضي وعن التحقيق ونتائجه، وعما إذا كان الحريق مفتعلاً أم انه حصل قضاء وقدراً كتبت عن هذا الحريق الجرائد كلها وتكلمت عنه الأندية وفجأة اسدل الستار عليه كأن قضية سحرياً مسحه فلم يعد يتكلم عنه أحد، ولم تعد تذكر شيئاً عنه، لا الجرائد ولا الدوائر المختصة.

إننا نطالب وزير العدلية بأن يفيدنا عن هذه القضية.

ثم أريد أن ألفت نظر معالي وزير المالية إلى أن التعاقد مع موظف أحيل عل التقاعد لا يجوز، خاصة بعد أن يكون الموظف قد قبض تعويضات أو معاشاً تقاعدياً. لأن هذا النوع من التعاقد يسد باب الرزق على باقي المواطنين فالدولة ليست خلية لمنفعة بعض الرجال في بعض الحقول والدوائر والمصالح. أطلب من معالي وزير المال أن يوعز إلى الدوائر الحكومية بأن تزوده بعدد الموظفين المتعاقدين الذين يتقاضون من الدولة راتبين، راتب التقاعد وراتب الوظيفة الجديدة، هذا هو الاجحاف بعينه. وهذا هو التعدي على القانون.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، كلمة موجزة. أريد أولاً أن أهنيء معالي وزير المال على ما تفضل به ما يترتب على الأحكام من تحقیقات ودراسات. وأريد أن ألفت نظر الزملاء الكرام إلى أننا تعودنا وهذا غير جائز على ما أعتقد، أن نعزو كل أمر إلى الموظف عن اهمال أو سوء نية أو تقصير ولكنني أعتقد أنه غالباً ما تحصل الاخطاء ليس بسبب سوء نية أو تقصير من موظف إنما بسبب تقصير

أساليب الادارة موضوعياً. لأن غالباً ما تأتي علاقات دائرة بدائرة ووزارة بوزارة بعواقب وخيمة على الدولة.

إنني أرجو من معالي الوزير أن يتوسع بهذه التحقيقات حتى تطل الأساليب عبر الأشخاص وان ينظر إلى الاساليب وطرق العمل أكثر منه إلى الأشخاص.

ثم أريد أن ألفت نظر المجلس الكريم إلى موضوع يهمننا جميعاً.

هذه الموازنة في عجز. ومن الطبيعي أن ينظر كل منا إلى وزارة المال نظرة المترقب منها أن توفر لهذه الموازنة أسباب العمل. وهنا لي فكرة أدلي بها، على معالي الوزير يقتبس منها ما يساعده على تحسين أساليب الجباية وبالتالي تحسين أحوال الخزينة.

سيدي، نحن نفكر دائماً بالموارد الداخلية ونبحث دائماً في جباية الضرائب. وإني مقتنع بأن وزارة المال قد حسنت هذه الجباية كثيراً. ولكن، للبنان موارد أخرى، موارد عظيمة، متروكة مع الأسف، لتذهب هدرًا. للبنان موارد دولية. لبنان في طليعة الأمم في الحقل الدولي. ينظر إليه الجميع كدولة جاهدة في تحسين شؤون أبنائها. وللبنان سمعة قلما يبلغها غيره في الأندية والأوساط الدولية. فبإمكان وزارة المال، بالاتفاق مع وزارة الخارجية ووزارة التصميم أن تضع عدة مشاريع بإمكان أية من المؤسسات المالية الدولية أن تمولها. وأعني بذلك المؤسسات الدولية التي لا تنتمي إلى أية دولة نخشى تدخلها في أمورنا. مثلاً، الأمم المتحدة من سائر فروعها، وهي كل يوم تمول مشاريع عظيمة وضخمة تستفيد منها دول كثيرة. وقد حان الوقت أن يتقدم لبنان إليها بمشاريع مدروسة فتمول عن طريق هذه المؤسسات. هذا مورد، أرجو من معالي وزير المال أن يستعين بدوائر الدولة على تحقيقه فتستفيد منه بتمويل مشاريعنا الانشائية. وإني أفكر مثلاً بمشاريع انشاء بحيرات اصطناعية، بتربية الثروة الحيوانية، وتربية الاسماك. وكلنا يعلم أن في الأندية الدولية مؤسسات مالية مستعدة لمساعدتنا، وأرجو أن تنتبه وزارة المال إلى هذا الأمر.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين،

ورد إلى الرئاسة اقتراح من حضرة الأستاذين صبحي محمصاني وموريس الجميل يقولان فيه: «بعد أن تكلم أكثر من ستة نواب بل أكثر من ثمانية، نرجو قفل باب المناقشة والتصويت على بنود موازنة وزارة المالية».

من يوافق على هذا الاقتراح يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: قبل الاقتراح وقفل باب المناقشة.

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣١٠٨٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

- أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب:

إنني ألفت نظر معالي وزير المالية إلى حادث قضى فيه أربعة من موظفي الجمارك اللبنانية على الحدود اللبنانية السورية وذلك بسبب خطأ وقع في وضع الألغام على الحدود دون إعطاء علم بها إلى مفارز الجمارك.

إننا لم نلاحظ حتى الآن أن الدولة وبالأخص إدارة الجمارك قامت كل منهما بما يتوجب عليها نحو عائلات أولئك الشباب الذين قضوا نحبهم وهم في مستهل عمرهم بسبب خطأ ارتكبته الدولة.

لذلك فإني أرجو من معالي وزير المالية الذي يشرف على هذه المؤسسات، أن يعير اهتمامه الكلي لهذه القضية. لا سيما وأن أولئك الشبان تركوا عيالا وأطفالا بحالة توجب مساعدتهم والتعويض عليهم. وإذا لا سمح الله تأخرت الحكومة أو تقاعست عن هذا الواجب يكون عملها غير شرعي وغير انساني وتعرض هي للقند المرير.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ميشال فرحات.

مع العلم بأن باب المناقشة قد أقفل، ولكن الرئاسة تتساهل مع حضرات النواب وتسمح لهم بالتعليق على بعض الأمور التي لها علاقة مباشرة بالبند المطروحة على التصويت.

ميشال فرحات: سيدي الرئيس، معالي وزير المال،

كلمة وجيزة، من المعروف أن في الجمارك العامة ادارتين الادارة العامة من جهة ومجلس الجمارك الأعلى من جهة أخرى. ومن المعروف أيضاً أن مجلس الجمارك الأعلى انشيء أيام الوحدة الجمركية مع سوريا. أما اليوم وبما أن هناك عملاً واحداً مشتركاً تقوم به الادارتان أصبح بالامكان تحقيق وفر في تخفيض جهاز احدى هاتين الدائرتين. لذلك أتمنى على معالي الوزير أن يدرس الأمر ويفضل بالاجابة عليه.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ فيليب بولس.

دولة الرئيس، أؤيد ما تفضل به الزميل الشيخ جان حرب فيما يختص بالحادثة الاليمة التي حصلت منذ ستة أشهر وذهب ضحيتها أربعة شبان في مقتبل العمر. وأسف أن أقول أنه بالأمس جاءني والد أحد أولئك الضحايا، وكان بحالة يرثى لها، وقال لي أنه لم يعط حتى الآن

سوى ثلاثة آلاف ليرة لبنانية. إنني ألفت نظر معالي وزير المالية لهذا الموضوع، لا سيما وإنني قد لفت نظر مديرية الجمارك، وفهمت أنهم، في الإدارة المركزية للجمارك سيتخذون التدابير اللازمة للتعويض على أولئك الضحايا، ولكن لسوء الحظ، مرت ستة شهور ولم يعوض على ذويهم سوى هذا المبلغ الضئيل.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية: حضرات الزملاء

الحكومة تشاطر هذا المجلس وتشاطر ذوي الضحايا أيضاً الأسى في مصابهم. القوانين المرعية الاجراء، أيها السادة، تعطي الموظف الذي يصاب أثناء الوظيفة وبسببها تعويضات محددة وهذا ما سيحصل عليه ذوو الضحايا. وبالإضافة إلى ذلك فقد كتبت وزارة المال إلى المجلس الوزراء تطلب منه الموافقة على اعطاء ورثة الضحايا تعويضاً اضافياً على سبيل المساعدة. ونأمل أن يوافق مجلس الوزراء على هذا الطلب.

هذا فيما يتعلق بالضحايا الذين ذهبوا في حادث الإلغام، أما فيما يتعلق بالمجلس الأعلى للجمارك وبالمديرية العامة للجمارك. فهناك قانون مرعي الاجراء يقضي بإيجاد مجلس أعلى للجمارك مهمته التشريع والتشريع فقط. وهذا ما يقوم به فعلاً هذا المجلس. وهناك المديرية العامة تقوم بواجباتها حسب القوانين المديرية العامة تقوم بواجباتها حسب القوانين المرعية الاجراء. فإذا كان هناك من اقتراح لتعديل هذا النظام فالحكومة مستعدة لدرس هذا الاقتراح. وإذا كانت المصلحة العامة تتطلب التعديل فلا بأس أن يأخذ به هذا المجلس وتأخذ به الحكومة. وعلى كل سيكون الأمر بين أيدي المجلس الكريم.

الرئيس: من يوافق على البند ١٥ يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بوز

نهاد بوز: سيدي الرئيس، لي ملاحظة على بند رواتب الموظفين الدائمين. في صبيحة هذا اليوم راجعني البعض من موظفي الدوائر المالية في منطقة كسروان وعددهم بربو على الثلاثين وهم في مقتبل العمر. وقالوا ان معظمهم يتقاضى ١٤٥ ليرة شهرياً وقد مضى على وجودهم في الوظيفة أكثر من عشر سنوات. ولهؤلاء عيال، يدفعون إيجار بيوتهم ورواتب مدرسية لأولادهم. فتساءلت، هل لا يمكن لانسان أن يعيش اليوم في لبنان بأقل من خمس ليرات في اليوم؟ إنني أترك هذا الأمر إلى رؤساء هؤلاء الموظفين أنفسهم. وإنني إذ كنت أقول هذا فليس رحمة فقط بتلك الفئة

العاملة الكادحة، بل حفاظاً على هذا الاستقرار الذي تنعم به ونتمنى بقاءه في لبنان. إذ لا يجوز أن يبقى في لبنان لبناني واحد يعيش بمئة وخمس وأربعين ليرة في الشهر بعد أن يكون قد قضى عشر سنوات عاملاً في خدمة الدولة أو الهيئة التي يعمل فيها. إنني أنتظر من دولة رئيس الحكومة أن يسوى وضع هؤلاء الموظفين بالاتفاق مع رئيسهم الإداري محافظ جبل لبنان الذي سبق ونهناه إلى هذا الشواذ المزمّن الذي ترغب بأن تداركه الحكومة حتى إذا تداركته تكون قد وقفت بوجه تيار لا نأمن نتائجه. وذلك حفاظاً على استقرار نعم فيه ونتمنى أن يظل دائماً.

الرئيس: من يقبل بالبند ١٢ يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس:

البند ١٣ رواتب الموظفين غير الدائمين وأجور الأجراء ١٠٩٧٢٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية . الخ . . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ انطوان المالح

انطوان المالح:

أثناء درسنا في لجنة الادارة والعدلية مشروع قانون الاستملاك الذي قدمه الاستاذ صبحي المحمصاني وفريق من الزملاء المحترمين عمدت وزارة النافعة إلى اعلان سلسلة من الأحكام التي صدرت بوجه الدولة وهي تقضي بالتعويض على بعض المتضررين من أصحاب الأملاك الذين استمكت أملاكهم.

وقد لفت نظري، بصورة خاصة، حكمان. الحكم الأول صادر في طرابلس، قضت به لجنة الخبراء بخمسمائة ليرة تعويض. بينما صدر الحكم النهائي على الدولة بمئة وخمس وثمانين ألف ليرة تعويض. والحكم الثاني الذي استلقت انتباهي أيضاً صادر عن محكمة البقاع قضت به لجنة الخبراء بألف وثلاثمائة ليرة لبنانية فقط كتعويض لأحد أصحاب الأملاك. بينما صدر الحكم النهائي لمصلحة ذلك الشخص بمبلغ ٣٧ ألف ليرة لبنانية.

التفتيش الذي نوهت به اليوم يا معالي الوزير، جميل جداً. وإنما من سوف يتناوله ذلك التفتيش؟ هل سيتناول القاضي؟ وما هي مسؤولية القاضي الذي توضع أمامه أوراق ومستندات وملفات تامة وكاملة، وعليه أن يتقيد بمضمونها وأن يصدر أحكامه بموجبها.

ينبغي أن يطال التفتيش الخبراء. أولئك الخبراء الذين يشكو منه المحامون كما تشكو منهم المحاكم.

أتمس إليكم بصورة خاصة أن تمتد سلطة التفتيش إلى تقارير الخبراء، لأن الدولة لا تدفع لخبراء

كما يدفع ذوي العلاقة. وهناك سلسلة من الأرقام، ولكل رقم ثمن. والذين تابعوا هذا النوع من الدعاوى أمام المحاكم يعلمون ذلك تماماً. وخصوصاً بقضايا حوادث السير، فيحددون المسؤولية بسبعين بالمئة ثم تنقلب إلى ٦٠ أو ٤٠ أو ٣٠ بالمئة وذلك حسب الرقم الذي يدفعه صاحب العلاقة. وطالما أن الدولة لا تستطيع أن تسترضي الخبراء، ولا أقول أكثر من كلمة استرضاء. فكانت الدولة محكوم عليها بصورة مستمرة أن تدفع القرش عشرة أضعاف.

لهذا السبب ألتمس من معالي الوزير أن يأخذ هذه الملاحظة بعين الاعتبار، وأن نستفيد من هذه المناسبة لكي نضع للخبراء في لبنان جدولاً وأصولاً ممتازة يمكنها، على قدر المستطاع، أن تؤمن الضمان للعدالة. لأن المسؤولية لا تقع على القاضي إطلاقاً بل على أولئك المساعدين القضائيين الذين لا يطالهم القانون طالما أنهم يعطون تقديراتهم الشخصية. وهذه التقديرات بالذات يجب أن تأخذوها بعين الاعتبار، ولكي يمكنكم أن تأخذوها بعين الاعتبار ينبغي عليكم أن تتأكدوا، في بادئ الأمر، من الضمانات المعنوية. ثم الضمانات العلمية عند الخبراء.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب

سيد الرئيس، يتضح من كلامي الزميل انطوان المالح أن هناك تخمينات تصدر عن المختصين في وزارة الأشغال العامة يطالب بها أصحابها لدى المحاكم فتصدر بها أحكام تكون نتائجها غير التخمينات الأولية. وهنا أريد أن ألفت النظر إلى هذه القضية عندما تكون تتعلق بالفقراء ومتوسطي الحال. فعندما تخمن وزارة الأشغال ثمن أملاك الفقير، ويجد هذا بأن المبلغ قليل. ولا يستطيع أن يراجع المحاكم ومقاضات الوزارة يضطر لأن يقبل بالمبلغ خوفاً من أن يضيع المبلغ بكامله عليه. فتجاه هذه الحالة يجب على الحكومة تعيين أشخاص أصحاب ضمائر، أصحاب وجدان، يشعرون بحالة الفقير ومتوسط الحال ويعطونه حقه كاملاً.

هناك أشخاص وردت اسمائهم، تمكنوا من مقاضاة الحكومة والحصول على أحكام بمبالغ كبيرة، أما الناس الفقراء فلا يستطيعون مقاضاة الحكومة فيظلون كبش المحرقة.

الرئيس: قبل البند ٥٣

الفصل الثالث - نفقات السنين السابقة

البند ٥٤ - نفقات السنين السابقة

للذكر

من يقبل به يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل البند ٥٤

انتهينا من تصديق موازنة وزارة التصميم العام وننتقل إلى التصويت على موازنة الباب العاشر -
وزارة الصحة العامة - يتلى تقرير لجنة المالية والموازنة -

فتلي التقرير التالي

الباب العاشر - وزارة الصحة العامة. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بويز.

نهاد بويز:

دولة الرئيس، أرجو من زملائي الكرام الذين كان لهم من الصبر والجلد أن يسمع بعضهم لبعض، وان لا يقاطع أحدهم الثاني. أريد يا سيدي وزميلي الكريم أن أقول كلمة في مشروع صناعة الأدوية الذي بدأ به وزير كريم هو الدكتور محمد كنيغو. وعلى ما سمعنا أن هذا المشروع مشروع خطير باعتبار أن المعدات العلمية قد استحضرت جميعها من كافة أنحاء العالم وخذ مثلاً «استربتوميسين» يقال أن هذا الدواء مؤلف مثلاً من أربعة مواد قد استحضرت المادة الأولى من المانية والثانية من هولندا والثالثة من بلجيكا. كي لا يقال بعدئذ أن هذه المستحضرات كانت مصنوعة محلياً. بل إنها جيء بها من مصادرها، المصادر الطبيعية التي تؤمن هذا الدواء، وقيل يا سيدي أيضاً، على أن ثمن هذه المادة الذي يكلف سبعة عشر ليرة لبنانية في إيدخانات البلد وفي المستودعات يكلف ليرة لبنانية واحدة، وان هذا الاختراع أو بالأحرى هذا النوع من صنع الأدوية هو في مصلحة تلك الفئة من الناس التي أصبح الدواء لها نوعاً من المميزات أي أنه لا يتمكن المريض والفقير أن يتداوى إلا إذا كان من طبقة الاغنياء الذين تمكنهم صناديقهم من أن يدفعوا ثمن الدواء، فعندما يتولى طبيب لبناني وزارة الصحة العامة ويبدأ بتنفيذ هذا المشروع أي أن الدواء يكلف واحد من سبعة عشر بالمئة نكون نحن النواب جديرون بأن نستفهم عن هذا الموضوع ونطلب الايضاحات عنه، لكي نساهم في تنفيذ هذا المشروع الخطير الذي يساعد الطبقات الفقيرة، وان هذا المشروع لا يتعلق بمادة واحدة، بل يتعلق بأكثر المواد الطبية التي نحن بحاجة إليها كل يوم وفي كل عام وفي كل قرية وفي كل مكان، حتى إذا وفق الدكتور كنيغو إلى تنفيذ هذا المشروع تكون الفئة المتواضعة من الناس قد استفادت، وتكون وزارة الصحة حققت مربحاً وحققت مجاًلاً لصنع الدواء تشكر عليه.

الرئيس: البند ٢٦ كما تلي عليكم. من يقبل به يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: قبل البند ٢٦ -

البند ٢٨ - نفقات متنوعة

من يقبل به يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل البند ٢٨ . الخ . . .

البند ٥٤ - نفقات السنين السابقة للذكر

من يقبل به يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل البند ٥٤ -

حضرات الزملاء المحترمين، انتهينا من التصديق على ميزانية وزارة الصحة العامة وننتقل الى

درس الاقتصاد الوطني

يتلى تقرير مقرر اللجنة

فتلي التقرير التالي:

الباب الخامس عشر - وزارة الاقتصاد الوطني

بلغت نفقات هذا الباب / ٦٤٩٩٣٠٠ ل. أي بسطة ١,٢٪ من مجموع الموازنة العامة. وقد تمت اللجنة على هذه الوزارة أن تشدد في مراقبة الاسعار وخاصة سلع الاستهلاك وتمنت أيضاً الاعتماد المخصص لمعهد البحوث الصناعية كما كان عليه سنة ١٩٦٤ أي ٢٥٠ ألف ليرة بينما أصبح في موازنة هذه السنة ١٥٠ ألفاً. ليتمكن هذا المعهد من اتمام البرنامج المقرر. أما التعديلات التي اقترتها اللجنة فهي نقل اعتماد من الفقرة المتعلقة بالمتعاقدين وتحويله إلى البنود ١٢ و ١٥ و ٢٤ - بالنسبة لموازنة عام ١٩٦٤ فقد كانت الزيادة / ١٣٥٥٠٠ ل في الجزء الأول وأهم الأسباب الترقية العادية للموظفين والايجازات.

الجزء الأول

الرئيس: الفصل الأول - الاقتصاد الوطني

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣١٠٨٠ ل. ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية . الخ . . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ فيليب بولس

فيليب بولس: دولة الرئيس، قرأت أن معالي وزير الاقتصاد قد منح اجازة استيراد /١٥٠٠/ طن من الملح، وأنا أعلم وأقدر الجهود التي بذلها معالي وزير الاقتصاد من أجل المحافظة على الانتاج الوطني، فتساءلت: لماذا لا يصيب أصحاب الملاحات نفس الاتفاق الذي أصاب الباقين؟ وقرأت برقية ربما وردت على المجلس أيضاً يقول بها مرسلوها إنهم كانوا استحصلوا على وعد من معالي وزير الاقتصاد بأنه لن يسمح باستيراد الملح من الخارج.

فأرجو منه جواباً تظميناً لأصحاب الملاحات، هؤلاء اللبنانيين الكادحين، وبنفس الوقت ألفت النظر إلى أنه منذ سنة ١٩٦١ توقفت وزارة الاقتصاد عن اعطاء اجازات الاستيراد، فهل ان سياسة الوزارة قد تغيرت بهذا الخصوص، وما هي الأسباب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير

البير مخير: دولة الرئيس، أود أن ألفت نظر معالي وزير الاقتصاد إلى قضية هامة، هي قضية رديات المازوت للمزارعين، فقد سبق للوزير السابق أن أصدر مذكرة، وحدد فيها موعداً لتقديم الطلبات لهؤلاء المزارعين، ولكن سها عن بال الوزير السابق أن ليس بإمكانه أن يلغي قانوناً بمذكرة، أما أصحاب الحقوق فقد ظلوا يؤمنون وزارة الاقتصاد مدة شهر وشهرين يطالبون بحقوقهم، فأنا أطلب من معالي وزير الاقتصاد أن يعطي أمره بالصرف لهؤلاء، لانهم قد تكلفوا من جراء انتقالهم من الضواحي إلى وزارة الاقتصاد ما يزيد عما يصيبهم من هذه الرديات، لهذا أرجو مجدداً من معالي وزير الاقتصاد أن يهتم بأمر هؤلاء المزارعين بأقرب وقت ممكن.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب

جان حرب: دولة الرئيس، تكلم الزميل الكريم الأستاذ فيليب بولس بخصوص الملح، وهذا منتج وطني تعتمد عليه البلاد من زمن ليس بقصير، وطالما أن في البلاد هذا المنتج، أرى أنه من الواجب علينا أن نكف عن اعطاء الرخص للاستيراد لأنه عندما تأتي الكميات من الخارج يحصل تراحم في الموضوع وهذا ما يوقع الضرر على جماعات صرفوا المال الكثير في سبيل ايجاد هذه الملاحات وأنا أعلم العلم الكلي. بأن معالي وزير الاقتصاد من الجماعة الذين يطيب لهم أن يكون المنتج اللبناني هو فوق جميع المنتجات، لذلك أضرم صوتي إلى صوت الزميل الاستاذ بولس، وأرجو من معالي الوزير أن لا يتكرر مثل هذا الترخيص لأنه مضر في المصلحة اللبنانية.

الرئيس: البند ١٤ - مساعدات ومكافآت للموظفين ١٧٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ١٤ -

والكلمة لمعالي وزير الاقتصاد الوطني

وزير الاقتصاد الوطني: دولة الرئيس

بما يتعلق في استيراد الملح وزير الاقتصاد لم يجز استيراد كمية من الملح، إنما نفذ منظوق اجازة سابقة عن سنة ١٩٦٣ إذ أنه كان قد قرر الاجازة باستيراد ثلاثة آلاف طن في سنة ١٩٦٣ أعطي من أصلها ألف وخمسمائة واكتفيت أنا باعطاء ألف وخمسمائة طن الباقية، فيما يتعلق بالمستقبل لا أدري إلى أي مدى يمكننا أن نوقف استيراد الملح وهذا الأمر تحت الدرس، لأنه يجب أن نراعي مع مصلحة الانتاج اللبناني أو وجود هذه الملاحات، أن تراعي نوعية الملح المستورد وهذا ما نحن دائبون على درسه وإنني رجوت الزملاء نواب المنطقة المعنية أن يشرفوني باجتماع أعقده معهم لدراسة هذا الأمر، لذلك لا يمكنني أن أقول منذ الآن إذ كنا سنقبل باب الاستيراد، أم إننا نجيز استيراد كمية ما، وأنا أنتظر هذا الاجتماع حتى أتداول معهم بالموضوع، وفيما يتعلق برديات المازوت قلتها شخصياً إلى الزميل فؤاد بك غصن، ورجوتك أكثر من مرة بصورة خاصة أن نجتمع لأجل هذا الموضوع. وعلى كل فيما يتعلق بهذا الخصوص تفضل الزميل الدكتور مخير أن رغب إلي في اعطائه النظرة اللازمة، وأعتقد إنني قلت للدكتور مخير أن الموضوع سيبت به في أواخر هذا الشهر الحالي.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ انطوان مالح.

دولة الرئيس، بالنسبة لاستيراد الملح ترامي إلي بأن مؤسسة الصحة العالمية التي مركزها في جنيف، أرسلت وفداً إلى لبنان لدرس وضع الصحة العامة فيه ومن جملة الأمور التي تناولها البحث مسألة الملح. فقد أجرت تحليلاً للملح المستهلك في لبنان والمستخرج من الملاحات الممتدة على الشاطئ اللبناني، وقد ترامي إلينا بأن التقرير الذي وضعته بهذا الخصوص وهو موجود لدى وزارة الصحة وفي المختبر المركزي، يقول صراحة بأن الملح الذي يستخرج من هذه الملاحات لا يصلح للاستهلاك نسبة لوجود مادة «توكسين» فيه تضر بالغدد وقد أجري فحص على ميتين ولد في هذا البلد وقد تبين أنه يوجد ضرر في غددهم، ويعزى هذا الضرر إلى الملح المستخرج من الملاحات كما ذكرت.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

دولة الرئيس، إن هذه النقطة التي أثارها الزميل الأستاذ مالح لتطلب مني أن أقول ما أعرف عن هذا الأمر، أعتقد أن نتيجة الفحوصات التي أجريت على هؤلاء تبين أكيداً أنهم كانوا يتناولون الملح المستورد، وأقول أكثر من ذلك أنه من الضروري أن يأكل أبناء لبنان الملح اللبناني وأقول لماذا لأن كمية اليود فيه كثيرة وهي تمنع تضخم الغدد، ناهيك عن فوائده العديدة.

الرئيس: البند ١٥ - تعويضات مختلفة للموظفين ١٤٥٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الفصل ١٠٢ - المشاريع الانشائية والاجتماعية معرض لبنان الدولي الدائم في طرابلس
٤٠٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل الفصل ١٠٢ -

انتهينا من تصديق موازنة وزارة الاقتصاد الوطني، وننتقل إلى التصديق على موازنة الباب الحادي عشر - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

يتلى تقرير المقرر

فتلي التقرير التالي

الباب الحادي عشر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

بلغ هذا الباب / ١٩٧٥٦٧٠٠ / ل.ل. أي بنسبة ٣,٨٪ من مجموع الموازنة العامة. لم يطرأ إلا تعديل واحد في الموازنة وهو نقل ٢٤ ألف ليرة من بند إلى بند الإجراء. وقد تمت اللجنة على الحكومة زيادة الاعتمادات التالية على الموازنة ١٠ آلاف ليرة للمكافآت / ٥٠٠٠٠ / ليرة لشراء الكتب. ٢٥ ألف ليرة للمساعدات الثقافية. / ٥ / ملايين ليرة للاسكان الشعبي، مليوني ليرة للانشاء والتجهيز الاجتماعية وللإيواء والاسعاف الاجتماعي.

أما الزيادة الطارئة بالنسبة لموازنة سنة ١٩٦٤، فهي ناتجة عن الترقية العادية بالدرجة الأولى ولاثمام احصاءات العمل وللتعاقد مع مؤسسة خاصة لإدارة معهد اصلاح الاحداث.

الرئيس: الفصل الأول - الشؤون الاجتماعية.

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣١٠٨٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

البند ٥٤ - نفقات السنين السابقة للذكر

من يقبل به يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٥٤ -

انتهينا من تصديق موازنة الشؤون الاجتماعية، وننتقل إلى التصويت على الديون المتوجبة الاداء.

الباب الثامن عشر: الديون المتوجبة الاداء

الفصل الأول: التقاعد وتعويضات الصرف من الخدمة ٢١٠١٢٠٠٠ ل.ل.

البند ٥١ - معاشات التقاعد وتعويضات

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الفصل الخامس - نفقات السنين السابقة للذكر

من يقبل به يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٥٤

انتهينا من تصديق الديون المتوجبة الاداء وأرفع الجلسة على أن تعقد نهار غد، الجلسة الأولى

الساعة العاشرة قبل الظهر، والجلسة الثانية الساعة الثامنة مساء.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة والنصف مساءً بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ١٩ كانون الثاني سنة

١٩٦٥ الساعة العاشرة صباحاً موعداً لانعقاد جلسة أولى كما تقرر عقد جلسة ثانية في اليوم نفسه الساعة الثامنة مساءً.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

هاشم الحسيني والياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة التاسعة

المنعقدة في الساعة التاسعة الا ربعا مساء يوم الثلاثاء الواقع

في التاسع عشر من كانون الثاني ١٩٦٥

المواضيع المبحوثة:

١- تصديق محضر الجلسة السابقة

٢- تصديق الباب التاسع والرابع عشر والثاني عشر من موازنة عام ١٩٦٥

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد الاستثنائي الاول سنة ١٩٦٥ في الساعة التاسعة الا ربعا من مساء يوم الثلاثاء الواقع في ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: صائب سلام، فؤاد بطرس، أنور الخطيب، انطوان سعيد، اللواء جميل لحود، شهيد الخوري، الأمير عبد العزيز شهاب، عزيز عون، كمال جنبلاط، سليمان فرنجية، محمد علم الدين، راشد الخوري، بشير كيروز، شبلي العريان، ناظم القادري، ونايف المصري.

واعتذر السادة: كامل الأسعد، ممدوح العبد الله، رشيد كرامي، فؤاد البرط، سيمون صحنوي، أسعد بيوض، رشدي فخر، محمود عمار، الأمير مجيد أرسلان، جورج كرم، أديب الفرزلي، اندريه طابوريان، حبيب كيروز، حسين منصور، وقبلان عيسى الخوري.

وتمثلت الحكومة: بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني وأصحاب المعالي الوزراء السادة: عثمان الدنا، علي عرب، هبيج تقي الدين، مورييس زوين، تقي الدين الصلح، انطوان صحنوي، ادوار حنين، غالب شاهين، نسيم مجدلاني، وبيار الجميل.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين

الغائبون، تتلى اسمائهم

- تليت -

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسمائهم

- تليت -

يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثامنة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٥ في الساعة التاسعة من مساء يوم الاثنين الواقع في ١٨ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: فؤاد بطرس، فريد جبران، أنور الخطيب، الأمير عبد العزيز شهاب، عزيز عون، علي الحسيني، أمين الحافظ، سليمان فرنجية، محمد علم الدين، أسعد بيوض، معروف سعد، مارون كنعان، أديب الفرزلي، بشير كيروز، ومخايل الدبس.

واعتذر السادة: كامل الاسعد، ممدوح العبد الله، كمال جنبلاط، رشيد كرامي، فؤاد البرط، جميل لحود، رشدي فخر، صائب سلام، سيمون صحنوي، موسيس دركالوستيان، خليل الخوري، محمود عمار، عبد اللطيف بيضون، شبلي العريان، اندريه طابوريان، انطوان سعيد، شهيد الخوري، جعفر شرف الدين، جوزف سكاف، قبالان عيسى الخوري.

وتمثلت الحكومة: بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني وأصحاب المعالي الوزراء السادة: موريس زوين، علي عرب، ادوار حنين، بهيج تقي الدين، انطوان صحنوي، عثمان الدنا، بيار الجميل، تقي الدين الصلح، غالب شاهين، ونجيب صالحة.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم تابع المجلس درس أبواب الموازنة فصدق منها تباعاً الباب السابع والسادس عشر والسابع عشر والعاشر والخامس عشر والحادي عشر والثامن عشر.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة والنصف مساءً بعد أن تقرر يوم الثلاثاء في ١٩ كانون الثاني ١٩٦٥ الساعة العاشرة صباحاً لانعقاد جلسة أولى كما تقرر عقد جلسة ثانية في اليوم نفسه الساعة الثامنة مساءً.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص المحضر.

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية

يتلى تقرير المقرر العام

فتلي التقرير التالي:

الباب التاسع - وزارة التربية الوطنية - الجزء الأول

لم يطرأ إلا تعديل طفيف على البند ٣٣ في الفصل الثاني المتعلق بالمساعدات الثقافية وزيد المبلغ الاجمالي ١٥٠٠٠ ليرة - أما في الفصل الثالث فقد وافقت اللجنة على زيادة مبلغ ١٣٧٠٠٠٠ ليرة أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ١٦ كانون الأول لزيادة ٥٥٠ مدرساً.

أما بالنسبة لموازنة سنة ١٩٦٤ فأهم الزيادات ناتجة عن رفع عدد المدرسين. ورفع المساهمة في موازنة الجامعة اللبنانية، والمساعدات الثقافية وزيادة الايجارات بالنظر لزيادة عدد المدارس، وزيادة تعويضات الطلاب. ونفقات المعهد الفني التربوي، وزيادة عدد أساتذة التعليم الثانوي.

الرئيس: الكلمة لخضرة النائب المحترم الاستاذ شارل سعد رئيس لجنة التربية الوطنية.

شارل سعد: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام،

منذ سنة ١٩٦٠ نلاحظ أن موازنة التربية تتراوح بين ١٢ ١/٢ و ١٣ بالمئة من مجموع الموازنة، وقد طالبنا بزيادة هذه الموازنة مرات كثيرة وشاركنا بذلك الكثيرون، ومنهم من هو اليوم في الحكم وإنني أخاف إذا تكلمنا في هذا المساء وطلبنا الزيادة بأننا سنقع في ذات العقدة التي وقعنا بها سابقاً ولا تتغير موازنة التربية في المستقبل. لذلك إذا تكلمت فإنما أتكلم أمام الجالسين في كراسي الحكم طالباً من وزير التربية أن يأخذ قلماً ويدون بعض ما يجب تدوينه ليزود اللجان التي تعمل للمستقبل بالمعلومات الكافية لأنني أخاف أن توضع الموازنات في غير موضعها، وموازنة التربية هي كغيرها تستهلك استهلاكاً أي أن الحكومة تدفع مصارفات في سبيل التربية والتعليم كما لو أنها تدفع لمستشفى أو للشؤون الاجتماعية.

لذلك أريد أن يعلم هؤلاء الذين يضعون موازنة التربية بأن موازنة التربية هي استثمار للفكر اللبناني، هي استثمار للجيل، فإذا أعددت هذا الجيل اعداداً وافياً لمسنا المزيد في الاقتصاد والمدخل الوطني، في الاقتصاد الزراعي والاقتصاد الصناعي، والاقتصاد من جميع وجوهه حتى في الاقتصاد السياحي.

الرئيس: مقاطعاً - حضرات الزملاء المحترمين، النظام الداخلي يجيز للرئيس أن يترك المنصة وينيب عنه نائبه أو رئيس السن إلا أن الدستور يمنع رئيس السن. والرئيس مضطر لأن يترك القاعة ولو لمدة خمس دقائق (وهذه مخالفة دستورية).

من يوافق على أن يت رأس رئيس السن هذه الفترة، يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل الاقتراح، وأرجو أن يت رأس رئيس السن الاستاذ يوسف هراوي لمدة خمس دقائق.

شارل سعد: متابعاً - وجهت كلمتي يا عطوفة الرئيس إلى معالي وزير التربية لأنني أعتبر أن ما يقال اليوم لن ينفع لتغيير شيء في هذه الموازنة، إنما أطلب المسؤولين بأن يهتموا بهذه القضية لتتغير موازنة التربية في المستقبل خاصة وإن أمام وزارة التربية أموراً كثيرة منها قضية المعلمين، وقضية التعليم الابتدائي المجاني الإلزامي، والتعليم المهني، ثم الجامعة اللبنانية، كل ذلك يحتاج إلى الكثير من المال.

فإذا صرفنا المال في هذا السبيل فإنما نصرف اليوم على أساس أن نستغل في المستقبل . غير إننا إذا صرفنا المال على طريق ما ، بعد الانتهاء منها نرى النتيجة سريعاً ، إنما في قضية التربية علينا أن ننتظر إلى أن نهيئ الجيل ، وهذا الجيل يعطي النتائج فيما بعد ، فيزيد الدخل القومي .

لذلك ، أرجو من معالي وزير التربية أن يعير هذه الناحية الأهمية الوافية لاننا نعتبر أن التربية محرومة اليوم مثلما حرمت في السنوات الماضية ، يجب أن نعطيها موازنة أكبر حتى تكون على الأقل عشرين بالمئة من مجموع موازنة الدولة .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الأمير سهيل شهاب .

سهيل شهاب : دولة الرئيس ، زملائي الكرام ، في هذا العصر ، العصر الذري بلغ فيه العلم أوجبه في جميع أنحاء العالم وخاصة في الدول المتقدمة ، ونحن بلد الإشعاع والعلم لا نزال متأخرين كثيراً في الركب الحضاري التربوي في العالم . والسبب في ذلك كما أعتقد ، هو إنه ليس لدينا نظام تربوي بالمعنى الصحيح ، عندنا الكثير من المتعلمين إنما ليسوا من المتخصصين في الأبحاث العلمية من جميع النواحي .

لذلك نرى كثيراً من الطلاب يحملون الشهادات باحسين عن الوظائف ، والسبب في ذلك عدم توجيههم التوجيه المهني الصحيح . فمن ناحية النظام التربوي ، العلم عندنا فوضى لا تخصص ولا توجيه .

أما من ناحية التعليم فإنني أطالب الحكومة بأن تعلن الزامية التعليم على أقله التعليم الابتدائي المجاني .

وهناك قضية هامة أود أن ألفت نظر الحكومة إليها وهي قضية غلاء الأقساط .

أنا شخصياً إذا كان لدي أكثر من ولدين لا أستطيع أن أعلمهما فكيف بالموظف الحكومي البسيط أو بالعامل الذي لا يتناول أكثر من ثمانمائة ليرة لبنانية ، ونحن نعلم أن الاقساط المدرسية ، خصوصاً في المدارس الخاصة يفوق الألف ليرة راتب التلميذ الذي هو في صف العاشر أو في دور الحضنة .

وأخيراً ، أسأل الحكومة ، متى ستبني الجامعة اللبنانية مع العلم ان الأرض المخصصة لها قد وجدت ناهيكم عن المطالبة المستمرة من قبل الطلاب الجامعيين بهذا الأمر .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ صبحي المحمصاني .

صبحي المحمصاني : دولة الرئيس ، إننا نغبط كثيراً بأن نقف الآن أمام معالي وزير التربية الذي كان مقررراً للجنة التربية الوطنية في هذا المجلس الكريم . هو منا ويمكننا أن نتكلم معه بصورة التفاهم الصريح .

كان مقرر لجنتنا معالي الدكتور شاهين، قد عانى في لجنة التربية الأمور التي نشكو منها ويشكو منها اللبنانيون جميعاً وهي تتلخص بعدم وجود مدارس مجانية كافية لمن يريد أن يتعلم في هذا البلد. في معظم البلاد توجد أنظمة للتعليم المجاني الإلزامي، أي أن الذي لا يرسل ولده إلى المدارس يعاقب ويغرم. أما نحن فالتناس عندنا يرغبون التعليم ولكنهم لا يجدون مأوى لتلامذتهم وأولادهم. ففي بيروت مثلاً توجد الجامعات الأجنبية والجامعة الوطنية والجامعة العربية إنما لا توجد المدارس الابتدائية الكافية ومعظم الطلاب في الشوارع، وقد ذكرت لنا وزارة التربية الوطنية في إحدى جلسات لجنة التربية الوطنية، انه يوجد حوالي مئتا ألف طالب بدون مدرسة، وكذلك لا يوجد مدارس ثانوية خصوصاً وأنا أتكلم عن بيروت أعرف أن الوضع يطبق على سائر المدن وسائر القرى في لبنان.

ولقد زاد اغتباطنا بمعالي الوزير، منذ أن تسلم وزارة التربية الوطنية قد بدأ بتحقيق هذه الطلبات الملحة التي يطالب بها اللبنانيون نحن نريد من معالي الوزير أن يتفضل ويسرع بتهيئة مشروع القانون اللازم لأجل تعميم التعليم المجاني للقضاء على الجهل في لبنان، حتى لا نرى بعد ذلك شارع صبرا، ويسمى بشارع الصبر والصابرين لأنه لا يمكن أن يبقى في بلد كلبان ولا في عاصمة كعاصمة لبنان شارع شبيه به.

أما من ناحية الجامعة اللبنانية فأظن أن موضوعها سيأتي في الموازنات الملحقه، راجياً من معالي الوزير أن يجعل هذه الجامعة لائقة بلبنان الذي قيل أنه بلد الاشعاع.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: دولة الرئيس، أنا أفهم أن يطالب الزملاء الكرام بتعميم التعليم في لبنان وهو نسبياً بلد الاشعاع حقاً ويجب علينا أن نعترف بأن الحكومات المتعاقبة منذ سنة الاستقلال حتى اليوم عاجلت هذا الموضوع ونجحت نجاحاً لا بأس به لغاية اليوم إذ أن موازنة وزارة التربية منذ عشر سنوات إلى اليوم بلغت من ١٥ مليون إلى ٧٣ مليون ليرة، ومع ذلك نحن من القائلين بوجوب تعميم التعليم في لبنان تدريجياً، ابتداء من التعليم الابتدائي الإلزامي المجاني، وهذا ما نطالب به بالحاح، باعتبار أن الوزارة لا يمكنها عملياً، حسب امكانيات الخزينة أن تعمم التعليم من جميع نواحيه بمدة قصيرة، ولكن إذا ابتدأنا بالتعليم الابتدائي المجاني الإلزامي أعتقد انه بالامكان في ظرف سنتين أو ثلاث سنوات أن تعمم هذا التعليم في جميع أنحاء البلاد. وبعد التعليم الابتدائي نهتم جدياً بالتعليم المهني، سواء كان زراعياً أو غير زراعي، وهذا في المرحلة الثانية يكون اهتماماً جدياً من قبل الحكومة لتعمم التعليم المهني أيضاً في جميع أنحاء البلاد ولا سيما التعليم الزراعي.

ومن جهة ثانية أريد أن ألفت نظر معالي وزير التربية وهو الشاب المثقف الذي برهن لغاية اليوم انه يهتم بقضايا التعليم والتربية والاهتمام الجدي العلمي، فهنا أريد أن ألفت نظره إلى أمر هام وهام جداً، في هذا البلد أيها السادة ان اسم وزارة التربية اسم لغير مسمى واسمها الحقيقي يجب أن يكون كما كان في الماضي وزارة المعارف والتعليم لا وزارة التربية، لأن التربية في هذا البلد ناقصة جداً ونحن بحاجة ماسة إليها كباراً وصغاراً، وهي التي تنقصنا أكثر من العلم وأكثر من أي شيء آخر. التربية التي أعنيها هي التربية التي يجب أن نعلمها في المدارس منذ سني الصفوف الأولى وفي كتب خاصة وهي التي يجب أن تستمر على جميع أنواع التربية أي التربية الشخصية والعائلية والاجتماعية والمهنية والاخلاقية الخ..

هذه التربية أطلب من معالي الوزير أن يهتم بها من هذه الناحية بصورة جدية فيطلب من سائر جامعات العالم التي لا شك تعلم التربية عناصر التعليم العادية حتى الشعب يعرف واجباته نحو عائلته ونحو وطنه وبلاده، ونحو الانسانية بنوع خاص. لذلك ان هذا العمل يحتاج إلى دروس، ونحن مستعدون أن ندرس مع معالي وزير التربية هذا الأمر، ويحتاج أيضاً إلى اعدادات يجب أن تقوم بها منذ الآن هذه النتيجة لمنفعة هذا الشعب الذي هو بحاجة لها أكثر من أي شيء آخر. الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

الرئيس:

دولة الرئيس، لا بد أن أوجه كلمة في الجهود التي يبذلها معالي وزير التربية، إننا نقر له هذا العمل المفيد، رغم أن هناك مسائل عديدة، نريد أن نلفت النظر إليها لأنها ضرورية، والبلاد بحاجة إليها. فوزارة التربية تقوم بعمل متناقص، تلزم الأهالي في المناطق المحرومة بدفع ايجار المدارس الرسمية، بينما هي تدفع ايجار المدارس في المدن، فتزيد بذلك المناطق المحرومة حرماناً. مع أن هذه الوزارة تستأجر البنايات الضخمة لايواء الاحداث في المدن وهذا عمل نشكرها عليه. وهذا الاجار الضخم يكفي لاستئجار خمس مدارس في القرى النائية، ولا أقول هذا في المنطقة التي لي شرف تمثيلها إنما أقول هذا بوجه عام لتشمل الرحمة جميع القرى اللبنانية هذا ما سمعته من شكاوى وما سمعته من انتقاد، فإني ألفت نظر أولياء الأمر إلى هذه الناحية المهمة في نظر الأهالي لمساعدتهم ليس فقط على وجود المعلم. بل بمساعدتهم لاستئجار المدارس ودفع ثمن البنوك والكراسي والطاولات اللازمة لهذه المدارس.

جان حرب:

فأرجو من معالي وزير التربية أن يعير هذه الناحية الأهمية الكافية، لأنه هو المسؤول المباشر عن هذه الأعمال، حتى لا تحرم هذه المناطق من المساعدات التي ذكرتها، لا سيما وهو ابن منطقة وابن قرية مثلنا، أرجو مكرراً أن يتخذ معالي الوزير التدابير الخاصة السريعة الكفيلة بإزالة هذا الحيف اللاحق بهذه المناطق تشجيعاً للعلم ورفقاً بالأهلين.

كما إني أطلب من معالي الوزير أن يهتم في البناء الموجود للمدارس المهنية، وإن ينشيء هناك مدارس زراعية، وكل هذا يتطلب من وزارة التربية، ولست أخرج موقفها في قضية الإسراع لأنه قد يمكن أن تكون ميزانية الدولة لن تسمح بكل هذا دفعة واحدة، إنما أريد أن ألفت النظر بأن المدارس الزراعية والمدارس المهنية هي ضرورة ملحة في لبنان.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ سالم كباره.

سالم كباره: دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين.

إنني أعطي لوزارة التربية الوطنية أهمية كبرى أكثر من سائر وزارات الدولة لأن على وزارة التربية الوطنية بيني لبنان الحاضر ولبنان المستقبل. فوزارة التربية تقوم على تربية النشء اللبناني الجديد، ونريد نحن أن يكون النشء اللبناني مثال المواطن الصالح وهذا لا يمكن أن يكون ولا يمكن أن يحقق، إلا إذا بحثنا مبدأ توحيد برامج التعليم في لبنان وفرضه على جميع المدارس الخاصة والعامة وخصوصاً الأجنبية والبعثية منها، إنني أرى أن تأتي الحكومة بمبدأ تأمين التعليم وإذا كان ذلك غير ممكن الآن، بالنسبة للتعليم الثانوي والعالي فعلى الأقل أن نفرض مبدأ التعليم الابتدائي حيث نجعله إلزامياً ومجانياً.

إنني أرى في مجانية التعليم تحقيقاً لمبدأ العدالة الاجتماعية التي تتيح لجميع المواطنين الفرصة الكافية للتعليم والتثقيف، إذ نحن كثيراً ما نرى أبناء الطبقة الفقيرة محرومين من التعليم ومتابعة التحصيل العالي بالنظر لعدم مكافأتها المادية، بينما أجور المدارس باهظة جداً لا يمكن لابن الفقير أن يتعلم فيها، وقد يمكن أن ينبت من بين هؤلاء أشخاص لهم كفاءات ولهم إمكانات وعندهم من الجدارة لخدمة لبنان أكثر من أبناء الطبقات العالية، لذلك كان من واجب الحكومة ووزارة التربية الوطنية بصورة أخص أن تهتم لهذه الناحية وتعني بها عناية قصوى فتسهل سبل التعليم وتوفره لجميع الطبقات وخصوصاً لأبناء الطبقات الفقيرة. أيها السادة نحن لا نشكو من قلة العلم، إنما نشكو من قلة التربية، نحن يا سادة، نعاني أزمة أخلاقية أكثر مما نحن في أزمة علمية وهذا لا يتم إلا إذا غرسنا في نفوس الناشئة روح الجدية، وروح التقيد بالنظام حتى ينشأ الجيل الجديد متقيداً بالنظام ومثالاً للمواطن اللبناني الصالح، لهذا السبب وقبل أن أصل إلى نهاية كلمتي أوجه الشكر والثناء لمعالي وزير التربية الوطنية على الجهود التي يبذلها في سبيل خدمة الناشئة، وفي سبيل اصلاح الخلل في بعض مناهج التعليم راجياً منه المزيد من العمل لتحقيق الغاية التي ينشدها جميع المواطنين اللبنانيين.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور هاشم الحسيني.

هاشم الحسيني: دولة الرئيس، في البيان الوزاري الذي تلتته الحكومة في مستهل عهدها، فيه بدعة بينة، ويمكن

أن لا تلفت الانظار، إنما كانت بمبناها ومعناها كبيرة وعظيمة جداً، لقد قالت الحكومة في سطور أنها تعد برعاية الثقافة العامة في هذا البلد، ورغم أن هذه السطور كانت عبارة مبهمة لا تحديد لمعناها ولا مبناها، إنما كانت رغبة طيبة حمدنا الوزارة عليها في حينه، ولكن مع الأسف حتى الآن، لم نرى أي تحقيق لهذا الوعد ولو على سبيل التخطيط. يا سيدي الثقافة العامة كما تعلمون ليس هي التربية والتعليم فقط. وإنما هي إثارة الشعور الانساني المكنون ورفع الروح البشرية وفصلها عن الغريزة الحيوانية. إن الثقافة في البلاد المتحضرة تسير جنباً إلى جنب مع التعليم. فالمكتبات التي تحوي الكنوز الكبيرة والتراث الانساني العظيم، هي أولى ما تعني به الدولة المتحضرة. وليسمح لي إخواني أن أزيد على ذلك فأقول ما تعني به الدول المتحضرة هي إيجاد المسارح والمعاهد الموسيقية وتشجع أيضاً النظم والنثر، وجميع الفنون التي ترفع من القيم الانسانية في كل بلد.

ثم إطلعت على بنود الميزانية في هذا التقرير فلم أجد بنداً يتعلق بهذه الناحية، لذلك ألفت نظر معالي وزير التربية الذي أعطي من الثقافة الغزيرة، أن يعير هذه النقطة إهتمامه وأن يأتيها في القريب العاجل بما نبتغي نحن وبيتغيه هو أيضاً. وأختم كلمتي بشكر الوزارة على جهودها في حقل التعليم والتربية وما تبذله من جهود في هذا السبيل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأب سمعان الدويهي.

سمعان الدويهي: دولة الرئيس، لا يمكننا ونحن في صدد التصديق على موازنة وزارة التربية، إلا أن نلمح إلى بعض نقاط تهم اللبنانيين كافة، لما كان لبنان مقلع عقول وقيم، كان على لبنان أن يؤمن المقالع لتكون مصانة صافية رقراق، ولما كنا ندين بمجانية التربية الابتدائية، كان يجب علينا أن نؤمن التأمين الكافي لهذه المجانية، فلا يجوز أن نحمل أو نثقل كواهل القرى لكي نؤمن المدارس لأبنائها، والدولة بدورها تؤمن المعلمين فقط، بل يجب على الدولة أن تؤمن المكان والاجهزة والمعلم. وأن لا يكون هناك فارق بين بيروت وبين علمات في جبيل، وبين بدنايل في بعلبك، وبين جوياء في صور، وبين القصيبة في المتن، هذه القرى النائية الفقيرة تؤمن مكان المدرسة، وتؤمن أجهزة المدرسة، والدولة ترسل ما طاب لها من المعلمين الذين قضى على تعيينهم ما ينيف على العشرين والثلاثين سنة في وزارة التربية، بينما في بيروت، وفي طرابلس، تؤمن الدولة الدور والأبنية للمدارس الحكومية.

بيروت يا سادة ميزانيتها تنيف على الاربعين مليون، وطرابلس ميزانيتها تنيف على الستة ملايين، وعلمات القرية الفقيرة، وبدنايل وجوياء أيضاً أصبحت الآن بفضل المغترب اللبناني غنية، تدفع أجور المدارس بينما بيروت تكبد وتحمل كاهل التربية أجور الدور الفخمة لكي تؤمن التدريس

والتعليم لأبنائها، وفوق ذلك هناك في عيشة بكار، وفي رمل الظريف، مدارس تأبى كرامة الانسان، أن تضع فيها الحيوانات، حيث هناك تسعون تلميذاً في الصف وفي الطابق السفلي، من منكم يقبل أن يكون ذلك؟

هل شاهد مفتشو التربية هذه الامكنة؟ وربما شاهدوا هذه المخالفات البسيطة الجزئية إنما لو أمّنت العاصمة وهي المحافظة الممتازة أجور المدارس، وكذلك العاصمة الثانية الحبيبة طرابلس أجور المدارس لطلبتها لتوفر على وزارة التربية ما ينيف على المليونين ليرة لبنانية، لكي تستأجر وتؤمن دوراً للطلبة الذين يفوق عددهم المئة ألف تلميذ، ومعالي الوزير السابق كان قد وعدنا بأن هناك مشروعاً لتأمين المدارس لمثل هؤلاء، وإننا كلنا ثقة بمعالي وزير التربية الحالي بأنه سيعمل في المستقبل لتأمين حاجات هذه القرى مع رفع الحيف عنها، وإزالة إلغاء الضريبة عن كاهل القرية، التي تؤخذ من مشروع إنعاش القرية لكي تؤمن المكان لطلبتها، هذا فيما يتعلق بالمدارس الحكومية في الارياف.

والمدارس لا يجب أن يكون فيها بناء مؤلف من غرفتين أو ثلاث غرف. إنما يجب أن يكون هناك مكان لائق للطلاب، يؤمن لهم الراحة في أوقات الراحة، ويضمن لهم المحافظة على أخلاقهم وعلى حياتهم، لأن المربي مؤتمن على هذا النشء يمثل الابوين في المدرسة. فإذا لم يكن هناك أسباب تؤمن لهم الراحة، وتؤمن لهم العدالة الوطنية الاجتماعية ونحن بحاجة إلى تربية وطنية، فلا يكون هناك ثقافة ولا تربية وطنية متى فقدت الحاجات.

إنني أسأل السادة الزملاء والموظفين كبارهم وصغارهم، لماذا يسعون إلى تأمين المكان في المدارس الخاصة لأبنائهم. فلو كان مستوى المدارس الحكومية مكاناً لائقاً لما سعى النواب والوزراء والموظفون، وعامة الناس، لايجاد مكان لأبنائهم في المدارس الخاصة، ومن أجل ذلك نلفت نظر معالي وزير التربية، ودولة رئيس مجلس الوزراء ومعالي وزير المالية إلى العطف على هذه القضية حتى لا يكون هناك أي غبن في التربية الوطنية فيتساوى الجميع أمام القانون وأمام المواطنة الصالحة والتعليم الصحيح، وحينئذ يكون المستوى التربوي لائقاً بالتراث اللبناني، وبالحضارة اللبنانية.

ثم نعود إلى المخصصات في المدارس الخاصة، وقد طلبنا بإلحاح مراراً وتكراراً تنفيذ المراقبة على المدارس الخاصة الجشعة، التي تتقاضى الاجور الباهظة من الاهلين لكي يتمكن الجميع من تعليم أولادهم. وإنني أتمنى على الدولة لو كانت تتبنى ما يأتي: أن تخصص كذا من المال بالنسبة للعائلات التي ينيف عدد أفرادها على العشرة، فتعطي رب العائلة الحرية، لكم يعلم أبناءه حيث يشاء بناء على منحة مخصصة من وزارة التربية، على أن يسدد ما تبقى من قيمة الراتب إلى المدرسة التي يرتاح إليها ضميره.

أما قضية التفتيش الذي تجرّه وزارة التربية، فموجبه تحرم المدارس الخاصة من الاعانات، إنه تفتيش ظالم في أغلب الاحيان، قد يكون هناك غلط في الجمع بعض المرات، وهذا الغلط لا يتجاوز الخمس ليرات فيحرم المدرسة من المنحة بكاملها. فإذا كان ثمة غلط أو مخالفة للتعريف أو الانظمة التي وضعتها وزارة التربية، يجب أن يكون الحرمان نسبياً بالنسبة للمخالفة، لا أن يكون إجمالياً. فالتربية أم عادلة والام لا تحرم أبناءها.

أما أساتذة الجامعة اللبنانية فحدث عن وضعهم ولا حرج، أجور بتقاضى أكثر منها الحاجب. فكيف تطلبون من أستاذ قضى حياته في التنقيب والدرس أن يعطي الطلاب الجامعيين عصارة دماغه، وزبدة أيام تنقيبه سواء في الوطن أو في المهجر باحثاً في الاختصاص والتدريب، ومعاشه لا يمكنه من أن يعيش يوماً بعد يوم؟

نطلب من وزارة التربية، النظر إلى هذه القضية، فترفع معاشات الاساتذة الجامعيين، لأنهم بيدهم وحدهم، قيمة التراث وبواسطتهم يسطع نور الجامعة فتشرق الشمس على النشء اللبناني الطامح أبداً إلى التغذية من هذه الينابيع المتفجرة من الدماغ اللبناني.

أما أهل الكتاب، أما المؤلفون، يا سادة فأين قسمة نصيبهم التي تقوم بها وزارة التربية من توزيع، إنها قسمة ضئيلة مهينة عندما توزع على كل مؤلف نصبت مياه جبينه من التنقيب، ويبست شرايينه من ساعات عزلته، وإنكمشت أنامله من الكتابة لكي يؤمن بها للبنان تراثاً يشابه تراث الاجداد والاقدمين، ترسل له غلافاً يضم مئة أو مئة وخمسين ليرة لبنانية. فعار على بلد كلبنان أن يعامل الفنانين والمؤلفين مثل هذه المعاملة بينما نرى في البلدان الشيوعية المقام الاول والحياة الهنيئة الرافلة للفنانين والاساتذة الجامعيين، نريد في لبنان أن ينعم هؤلاء الفنانون، وهؤلاء الجامعيون، مثلما يعمون ولا على الاقل، في البلاد الشيوعية التي هي ما وراء الستار الحديدي.

أما مساهمة وزارة التربية في الانشاءات التي حققتها ولا تزال تحققها، كالجمعيات الرياضية والاندية، فإننا نلاحظ في هذه الميزانية أن هناك تدنياً فيها، نريد أن نسأل معالي وزير التربية. لماذا كان هذا التدني وما هو المقصود منه؟ على هذا الامل لنا ملء الثقة بمعالي وزير التربية زميلنا السابق في لجنة التربية. إنه سيعمل على تحقيق ما إنتقدناه، في أبواب وزارة التربية.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين، طالبو الكلام بالتتابع: الاستاذ جان عزيز، السيد بهيج القدور، الاستاذ رشيد الصلح، الاستاذ محمد البرجاوي، السيد معروف سعد، الشيخ مورييس الجميل، السيد منير أبو فاضل، الدكتور البير مخير، السيد عبد اللطيف بيضون، السيد الرئيس سامي الصلح، السيد محمد صفى الدين، الاستاذ نهاد بويز، والسيد جعفر شرف الدين.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جان عزيز.

جان عزيز:

دولة الرئيس، كنت أريد أن أتنازل عن حقي في الكلام نزولاً عند رغبة الزملاء، ولكنني سأقولها كلمة مختصرة مفيدة.

منذ أن دخلت هذه الندوة سنة ١٩٥٧، وأنا أحضر مناقشات الميزانية وألقي نظرة خاصة واهتماماً خاصاً إلى موازنة التربية الوطنية، ولا أعدو الحقيقة إذا قلت أن الميزانيات المتتالية من السنة التي ذكرت إلى يومنا هذا، تكاد تكون نسخة طبق الأصل الواحدة للأخرى.

من هنا أقول: إن جميع الحكومات اللبنانية طالما أنها تسلك هذا الروتين هي مقصرة، نعم مقصرة، وأنا أول المقصرين، ولكنني سأدركم إلى أقوال قلتها منذ سنوات، لم أجدرهم تأييد المجلس، بل واجروء على الاعتقاد رغم تأييد الرأي العام فيما ذهبت إليه لم أجد أداناً صاغية أو جرأة عند حكومة من الحكومات المتعاقبة لتتطرق إلى الواقع كما هو، وتعالج القضية التربوية كما يجب أن تعالج في لبنان، وفي المحيط الذي نعيش فيه في هذا الشرق العربي.

دولة الرئيس، لا نعيش هنا في لبنان بين أربعة جدران بل نعيش في بلد مفتوح على المشرق وعلى المغرب، ويجب أن نخصص لسياستنا التربوية تخصيصاً ينسجم مع واقعنا هذا، ويساوي تراثنا العريق وطموحنا في المستقبل على الصعيد التربوي والثقافي.

نظرة إلى ما يحصل في محيطنا، أتعلمون يا دولة الرئيس أن الشقيقة الكبرى مصر مثلاً تخصص سنوياً، ما لا يقل عن خمس وعشرين مليون جنيه لطلاب التخصص في الخارج، وخصوصاً في فروع الهندسة على اختلافها، حيث نرى الحاجة في لبنان لاختصاصيين، ولأرباب عمل، يديرون دولاب العمل بالطرق الفنية والعلمية، مما يضطرنا في أكثر الاحيان لطلب الخبراء من الخارج، فيأتون إلى هنا وما يكادون يفهمون أوضاعنا، هذا إذا تفهموها، حتى يذهبوا إلى بلادهم ويتركوا لنا أكداً مكدسة وقناطير مقنطرة من الأوراق لا تتمكنون ولا يتمكن غيركم من تفتيشها أو من رؤية النور فيها. هاكم العراق، العراق يرسل سنوياً آلاف الاختصاصيين إلى الخارج يتعلمون على نفقة الدولة.

اسرائيل، ولأننا لا نقدر أن نتجاهل هذا الواقع سواء رضينا أم كرهنا، اسرائيل تزيد ميزانيتها خمسين بالمائة سنوياً بصورة آلية أوتوماتيكية للتربية الوطنية، وبعد هذا يأتي مقرر اللجنة في هذه الأمسية ليقول لكم، وهو الواقع، أن ميزانية التربية الوطنية تتراوح بين ١٢ ١/٢ و ١٣ بالمائة من مجموع الموازنة.

أعتقد أن زيادة الأرقام في ميزانية وزارة التربية الوطنية لن تذهب إلا للتعويضات والمؤتمرات، وقد تكون قد ذهبت في جزء منها لبعض المعلمين الجدد، وخيراً فعلت، أو لبعض المدارس، هذا إذا كان الصندوق المستقل بعد أن تفسخ نقد البعض منه في وزارة التربية ونقد الآخر في

وزارة الأشغال العامة، هذا إذا كان الصندوق قد أنتج شيئاً إنما لم يبلغ إلى مسامعي إنه فعل شيئاً.

سيدي الرئيس، هذا واقع لا يمكن أن يستمر، نريد ميزانية ثورية في الحقل التربوي، ميزانية ثورية في جميع الحقول، في التربية الوطنية بمعناها الأصيل كما قال الأستاذ شادر، وفي معناها التعليمي كما ورد على لسان بعض الزملاء، فتح المدارس، التعليم المجاني الابتدائي على أقله، زيادة المعلمين، الكتب، وأهم من كل ذلك إعادة النظر في البرامج. برنامج البكالوريا اللبنانية برنامج سبقت الأيام. يجب أن نعيد النظر فيه، هناك حقول كالتاريخ اللبناني، لا يجوز يا سيدي أن يبقى التاريخ اللبناني على ما هو عليه، والتاريخ علم وفن. في الأحياء الفلانية يفهم كذا وفي الأحياء الفلانية يفهم كذا. هذا لا يجوز! بلد كلبنان لا يمكن أن يعيش في محبته بالشكل الذي لقب فيه لبنان منذ أن كان لبنان. طالما أننا لا ننظر إلى هذا الواقع ولا نعالجه بالطرق الكفيلة بإصلاحه.

سيدي، أخذت من وقتكم وقد أكون لايماني بهذا البلد وبالدور المهم الذي لوزارة التربية أن تلعبه في مضمار الوطنية والبناء القومي، قد أكون استثرت أو أثرت نفسي أكثر من اللازم، فيا معالي الصديق، أرجو منك وأنت رجل العلم، وأنت المؤمن بهذا البلد، أن يكون عندك الجرأة الكافية لتعيد النظر بهذه الأمور حتى ولو ناقضت كل ما قلته أنا لا أدعي العصمة ولا أدعي أنني أعرف أكثر من أي أحد في هذا المجلس وفي هذا البلد، ولكن يجب أن يعمل خير ما يمكن بهذا الصدد، ولا يجدي أن تبقى تخطيطات التربية الوطنية، بأيدي موظفين يشكرون على الجهود التي يبذلونها. ولكن الحظوظ الكبرى بحكم الازهاق الذي يسلط عليهم، وبحكم إختصاصاتهم المشتتة، تفوتهم في بعض الأحيان. عليك وعلينا جميعاً وعلى لجنة التربية وعلى رأسها الزميل الكريم والاختصاصي في فن التعليم، أن تستدعي رجال الفكر ليضعوا تخطيطاً ثورياً جديداً، من شأنه أن يبيّن وزارة التربية من الناحية الروحية والفكرية، بناء جديداً يليق بلبنان.

حضرات الزملاء المحترمين،

الرئيس:

لقد تكلم عشرة خطباء وبقي سبعة عشر خطيباً، وتقدم إلى الرئاسة اقتراحان: اقتراح من حضرة الزميل الاستاذ رشيد الصلح، والآخر من الاستاذ محمد البرجاوي بقفل باب المناقشة.

من يوافق على قفل باب المناقشة يرفع يده

أكثرية

قفل باب المناقشة.

الرئيس:

الفصل الاول - المصلحة الادارية المشتركة

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣١٠٨٠ ل.ل

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم دولة سامي بك الصلح.

سامي الصلح: دولة الرئيس، في بيروت يوجد ٤٤ مدرسة رسمية، ويوجد ١١٦٥٨ طالباً أرجو من معالي

الوزير أن يأخذ قلمه ويدون ذلك، وعدد المدرسين ٩١٧ معلماً. هذا في بيروت.

أما في جبل لبنان فيوجد ٤٤١ مدرسة ويوجد /٢٥/ ألف طالب وكسور.

وفي الشمال: يوجد ٣٠٩ مدارس على /٣٠/ ألف طالب وكسور

وفي الجنوب: يوجد ٢٨١ مدرسة ويوجد /٢١/ ألف طالب وكسور

وفي البقاع: يوجد ٢٢٥ مدرسة ويوجد /١٦/ ألف طالب وكسور

الخلاصة من هذا الاحصاء، يتبين أن بيروت محرومة أكثر من سواها إذا استعملت قسمة الطلاب على المدرسين، معالي الوزير، أنا بقيت مدة كبيرة في القضاء وبنفس الوقت قد عاجلت شؤون التربية، مبدئياً في كل صف يجب أن يكون خمسة وعشرين تلميذاً.

أنا أعتقد يا معالي الوزير أن الـ /٧٢/ مليون ليرة لو صرفت في محلها كانت كافية لتعميم التعليم الابتدائي الإلزامي، ولكن هناك سوء تدبير وسوء إدارة وهذا ثابت بالتقارير للتفتيش المركزي. راجع هذه التقارير! يقولون أن في المدرسة الفلانية عشرة معلمين، ولا يوجد فيها سوى أربعين تلميذاً. وهناك عدد كاف من المعلمين غير أنهم لا يقومون بواجباتهم ولا يداومون وهذا لا يجوز.

ففي بيروت عوض أن يكون ٤٤ مدرسة بإمكانكم فتح ٢٠٠ مدرسة، كما أن بيروت دوماً تحوي في فصل الشتاء من السكان، ما يقدر بـ ٨٠٠ ألف مواطن تقريباً، نصف أهالي جبل عامل يسكنون بيروت، وكذلك أهالي بعلبك، أهالي الهرمل، كلهم يسكنون بيروت.

فنحن إذا ما طالبنا بمدارس لبيروت نكون قد طالبنا لنصف سكان لبنان.

لذلك أطلب من معالي وزير التربية، وكنت قد راجعتكم مراراً لأجل فتح مدارس في برج حمود، وفي المدور، وفي شارع صبرا، وفي سوق البلاط وحتى الآن لم أتلّق منكم جواباً.

من أجل ذلك أطلب أن تصرفوا الـ ٧٢ مليون ليرة المخصصة في الموازنة بمحلها، فيمكنكم انصاف جميع المناطق.

الرئيس:

الكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية:

حضرات الزملاء المحترمين، كي لا يعلق في أذهان النواب الكرام وفي أذهان بأن الحكومة الحالية والحكومات السابقة قصرت في حق اللبنانيين بالعلم. سأسرد على مسامعكم احصاءات موجودة في هذه الموازنة تبين لكم بوضوح مدى اهتمام الحكومة في قضية التعليم ونشر التعليم وتأمين التعليم خصوصاً للطبقات الفقيرة.

ان ميزانية وزارة التربية كانت في سنة ١٩٦٤ / ٦٣ / مليون ليرة لبنانية فأصبحت في موازنة سنة ١٩٦٥ ما يقارب الـ / ٧٣ / مليون ليرة أي بزيادة عشرة ملايين ليرة لبنانية.

ان عدد أفراد الهيئة التعليمية الرسمية لسنة ١٩٦٥ عشرة آلاف معلم وعدد موظفي الدولة بكاملهم أربعة وعشرون ألفاً.

وبالاضافة إلى هذا المبلغ، هنالك مبلغ أربعة ملايين ليرة ونصف مخصصة لمجلس البحوث العلمية وغالبية هذا المبلغ، تصرف على منح التخصص في الخارج للفروع التي يحتاجها لبنان، وخاصة في فروع الهندسة والكيمياء والطب، وبالاضافة إلى ذلك كله، عاجلت الحكومة قضية التعليم المهني، هذا التعليم الذي يجب أن نعززه، لكي تخصص في لبنان جيلاً، ليس فقط جيلاً متعلماً تعليمياً بحتاً، بل تعليمياً مهنيّاً، ولبنان بحاجة إلى تعزيز هذا الفرع من التعليم. نحن لسنا بحاجة إلى (باشالية) مثلما نحن بحاجة إلى مهنيين، وإلى فنيين، أيها السادة سيضطر لبنان يوماً إلى التوجه نحو التصنيع، والتصنيع الخفيف في البداية. فيجب أن نؤمن له اليد العاملة الماهرة. وهذا ما راعته الحكومة في اهتمامها بوضع خطة للتعليم المهني. وهنالك مشروع بفتح ثلاث عشرة مدرسة في أنحاء مختلفة من الجمهورية اللبنانية وقد بوشر في السنة الماضية بفتح خمسة منها ولن تمضي الثلاث سنوات حتى تكون الثلاث عشرة مدرسة تضم بين جدرانها من يريد التخصص في هذا الفرع.

لذلك، عندما نتكلم في التعليم وبسياسة التعليم وبوجوب تأمين العلم لجميع المواطنين تكون الحكومة اللبنانية عازمة على وضع خطة عامة شاملة لتأمين هذا العلم للجميع. هذا بالاضافة إلى أن هنالك خطة لتعميم التعليم الابتدائي خلال ثلاث سنوات، وهنالك مشروع بتعيين ألف معلم كل سنة، وكم كنا نود أن نؤمن كل العدد ونفتح كافة المدارس بسنة واحدة لو كانت موازنة الدولة تسمح بذلك.

لذلك فإننا نسير نحو التطور السريع بإذن الله، وإذا ما قصرنا فلا يكون ذلك إلا غبة في تأمين المال اللازم.

وهنالك ناحية أخرى أريد أن لا أمر بها مر الكرام وهي قضية بيروت أيها السادة.

بيروت هي وجه لبنان، هي قلب لبنان، هي عاصمة لبنان، ويؤم بيروت في العام الدراسي نصف سكان لبنان، ويتلقى العلم في مدارس بيروت نصف سكان لبنان. فإذا ما طولب لبيروت بزيادة عدد المدارس فلأن كثافة الطلاب تزداد سنة بعد سنة وأنتم بدوركم تطالبون بمدارس لأبناء لبنان، لأن بيروت فيها من كافة لبنان.

الرئيس:

حضرات النواب المحترمين، لقد سجلت الرئاسة أكثر من ثلاثين نائباً يريدون الكلام في موازنة التربية الوطنية، وقد لاحظت الرئاسة بعد أن تكلم عشرة خطباء بأن المجلس يريد أن ينتقل إلى التصديق على البنود وقد ابتدأنا وصدقنا أكثر من عشرين بنداً. والآن يطلبون الكلام من جديد ليتكلموا بالبند المذكور، فيبحثون الأمر من أوله إلى آخره. أرجوكم، ان هذه الطريقة لا تؤدي إلى ما ذهبت إليه بتصويتكم على قفل باب المناقشة.

لهذا أرجو منكم المحافظة على النظام كي لا تصطدم الرئاسة معكم، والآن نحن في صدد بند سمي في الموازنة البند ٢٦ - صيانة التجهيزات والانشاءات ولوازمها. البند ٢٦ - كما تلي عليكم.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بويز. وأرجو حصر البحث برواتب الموظفين وإذا ما خرجت بكلمة سأنبهك عليها.

نهاد بويز:

دولة الرئيس، أرجو منك ومن زملائي الكرام أن يستمعوا حتى لا يكون كلام النائب تضحية في هذا المجلس. نحن هنا يا سيدي لنقول كلمتنا صريحة ولنقولها بنفس الجرأة التي يقولها المخلصون، وإذا كنت أنوه بهذا، أولاً: رداً على ما جاء على لسان معالي وزير المال وثانياً.

الرئيس:

مقاطعاً - أنبه حضرة الزميل بأنني لا يمكنني قفل باب المناقشة بوجه الوزير.

نهاد بويز:

متابعاً - حضرة الرئيس، إننا نبحث في أهم وزارة تخلق الرجال في لبنان، وهي التي أقعدتنا على هذا المقعد، لذلك يجب أن نحيطها بكل عناية دراسة، وبكل تدقيق. فإذا نحن فائنا هذا القطع تكون قد فائتنا أيضاً الثقافة والحضارة اللتان من أجلهما تخصصون الملايين.

إنني أقول كلمة في باب التجهيز، قالوا عن التخصص، نحن لا نغيب عن الحكومة إذا لم تتمكن من إيجاد الميزانيات الضخمة ومن فتح المدارس بالآلاف، وإنما نطلب إليها وذلك نتيجة المؤتمرات الدولية التي نحضرها باسمكم وباسم هذا الشعب. وقد رأينا أن هنالك ست تخصصات تقنية، التخصص الأول يعود إلى الطبابة الوقائية الجامعية، أليس هذا يتعلق بالتجهيز؟ في البند الذي قرأناه في هذه الميزانية فاسمحوا لي بالكلام وقولوا لي سلباً أم إيجاباً.

ثانياً - التقنية الرياضية في جميع الحقول

ثالثاً، الهندسة الصحية للمعاهد المدرسية وهناك أيضاً القضايا التربوية، وهي فرع من الاختصاص الحالي في أنحاء العالم، في منظمة الاونسكو والمنظمات الدولية، قد يكون أكثر من واحد من زملائنا قد حضر هذه الاجتماعات ورأى بأم العين كيف أن هذه المواضيع الدقيقة هي قيد البحث وعلى بساط البحث . . .

الرئيس: أرفع الجلسة إذا كان النقاش على هذه الصورة.

البند ١٢ - كما تلي عليكم من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

والآن انتهينا من درس موازنة وزارة التربية فننتقل إلى درس موازنة وزارة الزراعة

يتلى التقرير المقرر.

فتلي تقرير التالي:

الباب الرابع عشر - وزارة الزراعة

بلغ مجموع هذا الباب بكافة أجزائه / ١٣٩٤٩١٠٠ / ل.ل. أي بنسبة ٢,٧ من مجموع الموازنة العامة. وهذه الاعتمادات ضئيلة بالنسبة لبلد يعتمد دخله في الدرجة الأولى على انتاجه الزراعي وقد نقلت اللجنة مبلغ / ٥٠٠٠ / ليرة من البند ٢٨ إلى النفقات والمساعدات الاجتماعية.

أما بالنسبة لموازنة عام ١٩٦٤ فقد زيدت الاعتمادات مبلغ / ٦١٠٩٠٠ / ل.ل. في الجزء الأول وأهم أسباب الزيادة - المساعدة لمصلحة الابحاث العلمية الزراعية ومشاريع مختلفة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ فيليب بولس.

فيليب بولس: دولة الرئيس، تتشائم الناس بالرقم ١٣، أما نحن في منطقتنا فستشائم بالرقم ١٥٠٠، إذ بالأمس بحثنا في الاجازات التي أعطيت لاستيراد ١٥٠٠ طن قمح، واليوم أسأل أو أناقش معالي وزير الزراعة عن الاجازات التي أعطاها بشأن استيراد ١٥٠٠ طن زيتون، يا سيدي، ان وزارة الزراعة ومكتب الفاكهة اللذين يعملان تحت وصاية الزراعة، يتجاهلان موسم الزيتون، فمكتب الفاكهة من صلاحياته حسب المادة السادسة: يتولى المكتب شؤون الحمضيات والتفاح وغيرها من أنواع الفاكهة القابلة للتصدير كالعنب والزيتون ومشتقاتهما، في حين أننا نرى، أن الجهود منصبة على بعض أنواع الفاكهة، ونحن نريد أن تتضاعف هذه الجهود، لكن دون أن يسهى عن بلنا السهر على شؤون موسم حيوي في البلاد هو موسم الزيتون.

بيدي نشرة من الاقتصاد الزراعي الصادرة عن وزارة الزراعة تصفحتها من أولها إلى آخرها التفاح الموز، الاجاص الحمضيات الخ... أما الزيتون فلا ذكر له على الاطلاق. من واجبات مكتب الفاكهة أن يوجد أسواقاً للتصدير كما عليه واجب تصدير التفاح والحمضيات، عليه أن يهتم أيضاً في تصدير الزيت، هذا موسم حيوي، فإذا كان غير موجود في الجنوب، فإن أبناء القسم الأكبر من أهالي الشمال يعيشون منه، المهم أن الزيت لا يزال مكدمساً وما من أحد يهتم بالتصدير، وإذا بنا نفاجاً باجازات تعطى باستيراد ١٥٠٠ طن من الزيتون، لذلك وجهت سؤالاً لحضرة وزير الزراعة ليفيدني عن الأسس التي اعتمدها لاعطاء هذه الاجازات ليفيدني عن أسماء المحظوظين الذين نالوا هذه الاجازات، وعما إذا كان قد اتخذ تدبيراً ما، كي يستعمل هذا الزيتون للأكل فحسب، لا أن يستخرج منه الزيت، لأن حجة وزير الزراعة كانت بأن الحب، بسبب عدم الامطار كان قليلاً، فسمح بهذه الاجازات للجلب من سوريا، ولكن أي تدبير لم يتخذ بشأن التأكد من أن هذا الزيتون سيستعمل للأكل لا للعصير. فكانت النتيجة أن معظمه في المكابس استخرج منه الزيت على مرأى من الجميع. لذلك انني أنتظر لا جواب معالي وزير المالية، بل جواب وزير الزراعة إذ كان حاضراً.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الزراعة.

وزير الزراعة: حضرات الزملاء الكرام، كنا نتمنى على الأستاذ بولس أن يتكلم عن لبنان للبنان، لا فرق بين جنوبه وشرقه وغربه. الزيتون لقمة الفقيرة، فكيف نحافظ على هذه اللقمة ان لم نضرب بيد من حديد على يد المحتكر.

موسم الزيتون هذه السنة كما تعلمون كان ضعيفاً للغاية، ولقد فكرنا كثيراً وكثيراً قبل أن نسمح باستيراد ١٥٠٠ طن زيتون، فوجدنا أنه ليس هنالك من طريقة لحفظ أسعار الزيتون إلا بأن نسمح بالاستيراد، وفعلاً يا سيدي كان قد وصل كيلو الزيتون إلى الليرتين في البلد، فكيف ن ظلم هذا الفقير ونطلب منه أن يشتري كيلو الزيتون بليرتين؟ ان استيراد ١٥٠٠ طن زيتون قد ساعدت كثيراً لدرجة أنها نزلت الأسعار من ليرتين للكيلو إلى ١٢٥ قرشاً في الكيلو، أما ما تفضلت به بخصوص المحظوظين، فبنظري جميع اللبنانيين محظوظون ليس هناك من فرق بين فرد وآخر، لقد أعطيت رخص الزيتون وأنا فخور لمن أعطيتها، أعطيتها لكل محتاج ولم أعطيها إلى المحتكر، لم أعطيها إلى التاجر الذي تعود أن يستورد الزيتون بكميات فيجني من الأرباح ما يجني. وان ١٥٠٠ طن زيتون قد توزعت على ما لا يقل عن ٥٠٠ شخص واستفاد الفقير من هذه الاجازات. وأريد أن أضيف شيئاً، أن من أعطي اجازة لاستيراد الزيتون لم يتعد الخمسة أشخاص من جنوب لبنان، أقولها وأنا واثق من ذلك، ولدينا من السجلات في وزارة الزراعة ما تشهد على قولي هذا.

الرئيس:

الجزء الأول - الفصل الأول

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة

الدوائر الادارية والفنية ٣١٠٨٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

انتهينا من درس موازنة الزراعة، ننتقل إلى وزارة الارشاد والانباء والسياحة.

يتلى تقرير المقرر:

الباب الثاني عشر: وزارة الارشاد والانباء والسياحة

بلغ هذا الباب / ١٢٧٣٧١٠٠ / ل.ل.

أي بنسبة ٢,٥٪ من مجموع الموازنة العامة.

أما التعديلات التي أقرتها اللجنة فهي نقل اعتماد من البند ٢١ إلى البندين ٢٢ و ٢٤ في الفصل الثاني وزيادة اعتماد المتعاقدين في الفصل الثالث. وتمنت اللجنة على الحكومة بهذه المناسبة الاهتمام الكلي بوضع مشروع انشائي ينفذ على عدة سنوات لانماء السياحة في لبنان.

بالنسبة لموازنة سنة ١٩٦٤، فمعظم الزيادة ناتجة عن الترقية العادية للموظفين - الدعاية في الخارج ونفقات الاعلام الداخلي وخفضت اعتمادات المتعاقدين، ونفقات دعاية التي تعطى للمجلس الوطني لانماء السياحة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جان عزيز.

جان عزيز: دولة الرئيس، ألفت نظر معالي الوزير إلى التعاونيات وتعزيزها، ترخيص الأدوية والأسمدة الكيماوية وانشاء الطرقات الزراعية والسعي إلى انشاء برادات ثابتة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ اميل مكرزل.

اميل مكرزل: عطوفة الرئيس، ان ميزانية وزارة الأنباء قبل سنة ١٩٥٩ كانت مليون و ٥٠٠ ألف ليرة، أما اليوم بعد سنة ١٩٥٩ فأصبحت ١٣ مليون ليرة في مدة خمس سنوات صرف ٦٥ مليون ليرة لوزارة الأنباء. ثلث هذه الكمية ١٣ مليون ليرة صرفت على مكتب الدعاية ووكالة الأنباء الوطنية وكالة الأنباء الوطنية، اسمح لي أن أسميها يا سيدي معالي الوزير، وكالة التدجيل على الناس والوكالة للدعاية الشخصية. مدير الأنباء العام لبناني منذ سنة ١٩٥٩، بمدة سنتين صرف ٩٠٠ ألف ليرة من أموال الدعاية للمكلفين الذين حشروا بموجب تعليمات من خارج وزارة الأنباء، وهذا المبلغ الجسيم صرف على موظفين غير مكلفين ليس لهم رتبة ولا راتب وليس لهم أسماء، ان

عدد موظفي الوكالة الوطنية ٤٤ بموجب مرسوم، وفيها ١٠٠ موظف، وأيضاً مركز النشر اللبناني بموجب مرسوم، ٦٦ موظفاً ويوجد فيه ١٥٠ موظفاً والتفتيش المركزي يقول أن هذه الوزارة غير منظمة، فنطلب من وزير المالية قبل أن يصرف المال لوزارة الأنباء، أن يجعل لها جهازاً وتصرف الأموال بعلم وزارة المالية.

أطلب من نقابة الصحافة المحترمة اعطاء رأيها ببعض الصحفيين المهتمين بأمور الصحافة وبالوكالة الوطنية، وهذا ما فهمناه من الصحفيين أنفسهم ومن الوكيل على هذه العملية، وكان الاستاذ باسم الجسر وقد ترك ومن القيمين الموجودين حالياً. إنني أطلب من وزارة المالية كشفاً عن صرف الأموال الدعائية حتى يتكون للرأي العام كيف تجري الأمور في وزارة الأنباء وهذا من اختصاص وزير المالية، كما إنني أطلب قبل صرف أي مبلغ لوزارة الأنباء أن ينظم الجهاز وأن توضع الأمور في نصابها، فنصف هذه الميزانية يجب أن يصرف للدعاية في الخارج، لسنا بحاجة للدعاية في الداخل، ان ٢٠٠ ألف ليرة وضعت هذه السنة لجمع معلومات، وأي معلومات هذه؟ هل وزارة الأنباء أصبحت مكتباً ثانياً، أم هي معلومات صحفية لوزارة الأنباء، نحن نريد دعاية للخارج يا سيدي. فالمائتا ألف ليرة للدعاية الداخلية، ولجمع معلومات، هذا ليس بالواقع الصحيح، إنما هي أجور لموظفين يحشرونهم حشراً بقصد المنفعة من ورائهم.

الكلمة لمعالي وزير المالية.

الرئيس:

وزير المالية: في جميع بلاد العالم تحتل وزارة الأنباء والارشاد والنشر والسياحة المركز الأول بين وزارات الدولة، وفي لبنان مع الأسف، والأسف الكلي، نرى أن ميزانية وزارة الأنباء هي دون الميزانية التي نريدها ويريدها لبنان بلد الاشعاع والنور والعلم، ومع ذلك نحن فيما يتعلق بهذه الوزارة نعتبر أنفسنا من المبتدئين في عالم الأنباء وفي عالم الارشاد، وفي عالم السياحة.

أما ما أشار إليه حضرة الزميل من الانفاق وطرق الاتفاق، فبماكاني التأكيد بأن أكثرها يتم وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية الاجراء، فليس هنالك من اسراف على الاطلاق، وليس هنالك من تفریط. لذلك أعتبر أن كلام الزميل في غير محله، أما ما جاء بقوله أن مدير هذه الوزارة هو لبناني منذ تسع سنوات، فهذا أمر أعتقد أيضاً أنه في غير محله لأنه لا يستطيع أي كان أن يتسلم وظيفة إلا إذا كان لبنانياً منذ عشر سنوات، وأعتقد أن أوراقه الرسمية تدل على أنه لبناني منذ أكثر من عشر سنوات. أما فيما يتعلق بالصحفيين الذين أراد أن يسميهم مخبرين، فنحن بفخر نقول أنهم لبنانيون يعملون لمصلحة لبنان وللمهمة التي انتدبوا من أجلها وهي الاخبار لمصلحة وكالة الأنباء الوطنية.

الكلمة لحضرة رئيس اللجنة المالية.

الرئيس:

رئيس اللجنة المالية: كنت أود أن أناقش وزارة الأنباء والارشاد على مستوى عال لأن لهذه الوزارة أهمية في الحقل الخارجي والداخلي معاً، وكنت أود أن لا يتعرض الزميل الأستاذ مكرزل ويسمي أسماء معينة ولم تدرج العادة في هذا المجلس، عندما نناقش موازنة أو أي مشروع أن تأتي على ذكر أسماء موظفين في الوكالات أو في غيرها.

يا سيدي، مهمة وكالة الأنباء الوطنية ليس كما قلت، مهمتها هي تنوير الرأي العام تنويراً صحيحاً، تنويراً موضوعياً، ورد الاشاعات الكاذبة التي تعلمها وتعلم ضررها في هذا البلد، وسد الطريق على التلاميذ المغرضة في هذا البلد. إنها قامت بهذا الواجب في أدق مراحل هذا البلد، قامت بواجبها كلما دعت الظروف إلى ذلك فهي تجهد في سبيل اتمام المهمة الموكولة إليها، وتوزع يومياً ثلاث نشرات، باللغة العربية ومعدل صفحاتها ٤٠ صفحة، ونشرة باللغة الفرنسية وأخرى باللغة الانجليزية. النشرات توزع على الصحف وعلى السفارات والادارات العامة. وتنشر أيضاً وكالة الأنباء الوطنية ريبورتاجات مختلفة تتعلق بنشاطات الدولة وبما يجري في لبنان من مؤتمرات دولية وغيرها، إذن ما الحيف من وجود مثل هذه الوكالة؟ على صعيد الدعاية، وعلى صعيد تنوير الرأي العام اللبناني الذي يجب أن يتنور ويعلم الحقيقة قبل غيره. إنني بهذه المناسبة أشكر وأهنيء الأستاذ باسم الجسر على الجهود المخلصة التي قام بها فهو شاب وطني مخلص، أثبت اخلاصه ووطنيته في كل المساعدات التي قدمها لهذه الوكالة أثناء تمرسه بها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ منير أبو فاضل.

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، لا أريد أن أدخل في هذا الجدل إنما كل ما أريد أن أقوله هو ما يختص في السباحة والاصطياف عبر هذه الوزارة. في سنة ١٩٦٠ تقدمنا باقتراح بفصل مصلحة السياحة والاصطياف، وجعلها وزارة، لأن الجميع يعرفون ما هي أهمية السياحة والاصطياف في هذا البلد، ولا أريد أن أطيل الكلام لأبين أهمية هذه الوزارة وما يتطلب منها في هذا الحقل ولكن جل ما أريده وكنت أتمنى أن يكون معالي وزير الأنباء والارشاد حاضراً هنا، غير أن دولة رئيس مجلس الوزراء موجود. يا سيدي في وزارة الانباء مشروع يسمى أرز الصداقة، فإذا انتبهت الحكومة إلى هذا المشروع وتقدمت به إلى هذا المجلس، أظن أن أكثر النواب لا يمكنهم إلا أن يصدقوا عليه، لأنه مشروع مدروس متمم يسمع صوت لبنان في جميع أنحاء العالم ويعرف الناس في الداخل وفي الخارج عما يحدث في لبنان، وإني يا دولة الرئيس أتمنى عليك، إذا كان بالامكان أن تزيد على هذا المشروع الفقرات التالية:

أولاً - أن تخصص جائزة مالية لشركات البواخر التي تنقل أكبر عدد ممكن من السياح إلى لبنان.
ثانياً - أن تخصص أيضاً جائزة مالية لشركة الطيران التي تنقل أيضاً أكبر عدد من السواح إلى لبنان.

ثالثاً - أن يخصص جائزة مالية لشركة السياحة اللبنانية التي تجتذب أكبر عدد من السواح إلى لبنان.

وأخيراً أن يخصص جائزة مالية للسائح الذي يمكث أكبر مدة في لبنان، هذه جوائز رمزية يا دولة الرئيس، إنما لها أثرها الفعلي إذا تحققت، وإذا تمكنت الحكومة ضمن امكاناتها من تحقيق هذه المشاريع، أما فيما يختص بالسياحة، فأريد أن أضيف أن مغترباً كريماً يدعى السيد توفيق أبو زيد أرسل إلى وزارة الأنباء، وإلى الجرائد اللبنانية تحريراً، وقد نشر اليوم في جريدة النهار بهذا التاريخ. هذا الشخص يتألم ويتذمر من عدم الدعاية في الولايات المتحدة، يتذمر لأن صوت لبنان لا يسمع هناك، إنه يطلب من حكومته أن تهتم بهذا الأمر، وحتى تكون الحكومة على بصيرة مما ورد في هذه الرسالة فإني أقدمها إلى دولة الرئيس. راجياً كما عودنا الاهتمام بهذه الأمور، لأنها أمور حيوية للسياحة، والسياحة والاصطياف سيصبحان من أهم الموارد إذا اهتمنا بهما.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

البير مخير: جميل جداً يا دولة الرئيس أن يكون لنا وزارة أبناء وارشاد ودعاية، وجميل جداً في البلد المتطور، أن تأخذ هذه الوزارة مكاناً رحباً في الدولة، ولكن نحن كنواب عن هذه الأمة علينا أن نحاسب هذه الوزارة بالذات. وإنني أشارك الزميل رينه معوض عندما قال، وقد سجلت كلامه على هذه الوزارة أن تنور الرأي العام، وأن تقوم بريورتاجات، وأن تعلن الدعاية للبنان في الداخل وفي الخارج. يا سيدي هذه الدعاية عندما يسمعها اللبنانيون، اذاعة ونشراً لا يصدقونها، والمؤلم المؤسف أنها لا تقوم بواجب الدعاية للبنان، ولا تقوم بالاخبار التي يتوجب عليها أن تنور الرأي العام عنها، وأن تنور أولاً هذا المجلس.

يا سيدي منذ نصف ساعة وقع نظري على شيء، قرأته يدين وزارة الانباء والارشاد فإذا كان على هذه الوزارة أن تنور الرأي العام فهناك جريدة يا سيدي تنورنا اليوم عن وضع أهالي عكار، مما يضطرنا القول أن وزارة الانباء عجزت بل خيبت الآمال إذ كانت تضيفي من أكاليل النصر والأعياد في المناطق النائية، إنني استميتح الرئاسة عذراً لاقرأ ما جاء في ريورتاج «قبعيت» لقد كتبت ذلك السيدة علياء الصلح ونشرته في جميع الصحف تقول: قرية قبعيت يقطنها الفقر ووزارة الأنباء تصرف الملايين من الليرات في المناطق اللبنانية لتقيم مهرجانات وأعياداً على يد المحافظين والقائمقامين. أتساءل يا سيدي، ألا يوجد في الشمال محافظ أو قائمقام؟. كيف يمكن للبناني أن يعيد في بيروت أو في المتن أو في الجنوب وأهل قبعيت في عكار يعيشون عيشة الفقر والذل والاهمال، إني أقرأ هذا على مسامع زملاء لكي يلمسوا من هذه المقالة تقصير وزارة

الأنباء في إعلام الناس، وفي إعلام هذا المجلس بالذات، عن وضع أناس. لو علمنا أن حالتهم بهذا الشكل لكان ولا شك هذا المجلس وهذه الحكومة يقومان بواجبهما تجاه هؤلاء. يا سيدي أقرأ:

قبعيت هل تعرفونها؟ إنها قرية من لبنان فلا تعرف أنها لبنانية. دخلت لبيوت المسلمين قبيل الافطار، ولم أر قدراً على نار، ولا حتى ناراً عامرة سوى نار الغضب تأكل في القلوب وتنهشها. قبعيت قرية في شمالي لبنان ومثلها عشرات القرى اللبنانية دخلت إليها مستكشفة وخرجت منها متعظة، رأيت أهل قبعيت المؤمنين بحكمة الدين الصائمين، كافرين بعدل الوطن ناقلين، ومثلهم أهالي عشرات من القرى اللبنانية. رأيت قرويين لا يرون أبعد من أفق قريتهم أفقاً، لأن الطريق إليها مسدود، والخروج منها مشقة. رأيت قرويين لا يفكرون حرفاً ويتكلمون كمن قرأ أو كمن له مؤلفات عن حقوق الانسان، وامتيازات المواطن، ويفلسفون نعمتهم كالمنخرطين في الأحزاب، حديث السعادة، والغد الباسم، وحق المواطن، أتاها عبر الأثير وحديث الأثير كله إغراء، حديث الأثير الإذاعة. لن أكمل المقال إنه على هذا النمط، ولكن أقول للحكومة أن من عجز الإذاعة أنها أثارت هؤلاء وجعلت في قلوبهم حقداً.

يا دولة الرئيس، أطلب اليك وأطلب إلى هذا المجلس أن تؤلف لجنة برلمانية وتقوم الحكومة غداً بواسطة موظفيها الإداريين على التحقيق في قضية تعاسة هؤلاء لأنه لا يجوز أن تبقى في ميزانية الإذاعة والنشر نفقات بمئات آلاف من الليرات للأعياد والمهرجانات، كما أنه لا يجوز أن تبقى قرية قبعيت وقرى عكار في هذا الفقر المدقع الذي نخجل منه.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ بشير بك العثمان.

بشير العثمان: دولة الرئيس، إنني أشكر من كل قلبي حضرة الزميل الكريم الدكتور البير مخير على عاطفته الجياشة الكريمة التي أداها نحو منطقة عكار. إنما لي يا سيدي بعض التعليق على ما قاله الزميل، وما قالته السيدة التي أعطت هذا الريبورتاج في الجريدة.

أولاً - لا أدري ولا الموجه يدري لماذا ذهبت هذه السيدة إلى منطقة قرية قبعيت بالذات لتبحث عن الفقر، وعن الجهل، وعن المرض، وعن الطرق وعن أشياء وأشياء، لا أدري ما هو الدافع، ومن هو الذي استحثها على الذهاب إلى هذه القرية؟! هل تنوي أن تنزل في معركة الانتخابات عن منطقة عكار؟!

هذا يا سيدي، عجب العجاب. إذ كان هنالك من مطلب يجب أن يطلب أو يحاسب فنحن حاضرون، نحن قد انتخبنا الشعب العكاري ونرجو أن نكون عند حسن ظنه، وأعتقد أن قرية قبعيت أعرفها أكثر من الدكتور الزميل الكريم البير مخير، وأعرفها بالتالي أكثر من غيره السيدة

الكريمة علياء الصلح. كان من الواجب أن تذهب مثلاً إلى منطقة أكروم لا إلى منطقة قبعيت، فقبعيت قرية صغيرة فيها من آلات الراديو ما ينوف على الثلاثمائة راديو، وفيها من المتفلسفين والمتكلمين ما لا يستطيع أي محاضر في هذا المجلس أن يجابههم حتى ولو كان الأستاذ بهيج تقي الدين ولهم من الأخبار ما لو جلسوا إلى أحد منكم أو إلى جميعكم، والله لكنتم جميعاً تقولون: - هؤلاء الناس يعيشون في غير ما يعيش جميع اللبنانيين.

لكن يا سيدي، ما من شك في ذلك بأن منطقة عكار مثل منطقة الجنوب، ومثل منطقة البقاع الهرمل، ومثل بقية المناطق التي حرمت من التحسين في الأزمنة الغابرة أو في أيام الانتداب. فلا تستطيع لا حكومة الحاج حسين ولا أي حكومة أخرى أن تساويهم مع بقية المناطق اللبنانية كمناطق جبل لبنان وبيروت. وبما أن الحكومات تعطي هؤلاء وهؤلاء بنفس الوقت وبنفس التسوية، إذ ذاك لا يستطيع المتخلف أن يلحق بالذي تقدمه عشرات السنين إنما يا سيدي، أنا من الذين يرجون الحكومة أن تعير هذه المنطقة التي ظلمت وحرمت في السابق، الاهتمام والاعتبار بحيث أن كل إنسان في الحياة يشكو: «ليت شعري هذه الدنيا لمن».

والإنسان يجب أن يتطور ويلحق بالركب حتى لا ينعت بالجمود لأن الجمود معناه في اللغة الفلسفية «الموت» وكل إنسان منا يطلب المزيد ولا عجب في ذلك. وبهذا لا يسعني بعد أن رأيت الغيرة العمياء من السيدة المصونة، وبعد أن ذكرت في الجريدة ما ذكرت إلا أن استشهد في هذه المناسبة بقول أحد الشعراء:

إذا اشتبكت دموع في خدود
تبين من بكى ممن تباكى

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بوز.

الرئيس:

دولة الرئيس، أريد أن أقول كلمة وجيزة بهذا الموضوع لمناسبة غياب زميلي ورفيقي معالي الأستاذ موريس زوين.

نهاد بوز:

أقول ليس مسكيناً ابن قبعيت بل المسكين الوزير الهامم الغائب عنا لأسباب طارئة، أقول: من حق كل نائب أن يتكلم ويتفق ويتناسب مع الانتقاد بصدد وزارة الأنباء والارشاد، إنما ما لا أوافق عليه هو كلام الزميل الذي قال أطلب من وزارة المال أن تشرف هي بنفسها على وزارة الأنباء. أنا أقول أن على رأس وزارة الأنباء رجالاً من كبار مفاهيم الرجال علماً وخبرة ومعرفة، تولى سابقاً وزارة المعارف ردهاً من الزمن، وكان سابقاً ومقدماً في جميع مجالاتها وطاقاتها، وتولى بعدئذ وزارة الشؤون الاجتماعية وعمل ما بوسعه أن يعمل. ولهذا أقول: لا يجوز أن يشرف على موريس زوين مطلق أي رجل مهما كان (حسيب وحيسوب).

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جان عزيز.

جان عزيز:

دولة الرئيس، ورد على لسان الدكتور البير مخير عبارة أرجو أن تصغو إليها بانتباه.

لا أريد أن أدخل في تفاصيل الريبورتاج طالما أن نائباً كريماً كان الناطق الرسمي باسم عكار، قال قولاً وهو المسؤول عنه، لكننا العبارة التي أريد أن ألفت نظر الحكومة والمجلس إليها هي قول الدكتور مخير أن الإذاعة، وأن الأثير أيقظا الناس في قراهم ودساكرهم إلى حقولهم، وإن عجلة التنفيذ في جميع المناطق اللبنانية لم تعد تفي بالمرام. أطلب منكم باسم هذا المجلس وباسم ضمائركم والبلاد، أن تعيدوا النظر بآلات التنفيذ ووسائلها لتجعلوا النعمة بين توفيق الشعب ويقظته وحاجته، ووسائل التنفيذ ان في الطريق، وان في المدارس، وان في الكهرياء وان في المياه والدعاية هي هي لا تتغير، وهي حقيقة واقعة وظاهرة في جميع أنحاء العالم.

ورد على لسان زائر كبير في الشرق الأقصى قوله أن هذه الآلة الصغيرة التي تدعى «الترانزيستر» أيقظت الشعوب وعملت في ضمائر الجماهير أكثر من الفلسفات وأكثر من القيادات حتى، مما جعلها تستيقظ على حقوقها.

هذه الكلمة خطيرة أتبناها وأطلب منكم أن تمنعوا النظر فيها.

من جهة وزارة السياحة، أرجو منكم بكل تواضع أن تلفتوا نظر المسؤولين في الآثار إلى نقطة مهمة، وهي أن الآثار في المواضيع التي تكشف فيها لها أهمية أكثر من أن تنقل هذه الآثار إلى المتاحف في العواصم.

كنت في المغرب في أميركا اللاتينية، وعندما بلغني وبلغ نفر من الناس، وقد كنت معهم انه قد اكتشفت آثار في صيدا وهي (قبر الملكة فينيقية)، فشعرت بالاثار العظيم الذي تركه هذا الاكتشاف عندهم، وجاءني بعد اسبوع كبير قوم من البلد الذي كنت فيه، وطلب إلي أن أستقبل مولعاً بالآثار سيأتي إلى صيدا لرؤية هذه الملكة حيث اكتشفت في قبرها في صيدا. وعندما جئت إلى لبنان، بلغني أن هذه الملكة وآثارها قد نقلت إلى بيروت!

هذا حرام يا دولة الرئيس، يجب أن تبقى هذه الملكة حيث اكتشفت وتكون مورداً بعد مماتها في المدينة التي عاشت فيها وماتت فيها. وهذا القول ينطبق على جبيل، وينطبق على صور، وينطبق على بعلبك، وينطبق على كل مدينة وبقعة يعثر فيها على آثار.

أرجو منكم إذا ما استمررت في فكرة عقد القرض أن تفكروا بالشيء الذي قلته سابقاً في هذا المجلس من أنه يجب أن يصرف القرض لا لاقامة التوازن في الميزانية بل لدفع لبنان خمسين سنة إلى الامام أو مئة سنة إذا أمكن. عندئذ يكون القرض مجدياً. إما أن نستقرض قروضاً داخلية أو

قروضاً خارجية لاقامة توازن في الميزانية فهذا أمر ضئيل وهذا أمر لا يتناسب مع خطورة الخطوة التي تقدمون عليها.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: لقد ظهر من كل ما قاله الخطباء أو أكثرهم بأن الانتقاد على هذه الدولة قائم على قدم وساق، وكأن هذه الدولة لم تعمل من واجبها شيئاً، والانتقاد منصب على كل ناحية من نواحي الحياة فيها. كنت أرجو بعض الانصاف من رجل طبيب يداوي الناس ويعلمهم. كنت آملاً من هذا الطبيب أن يكون منصفاً على الأقل.

كأن الرجل القاضي النزيه، ينصف الدولة، إنما أراد أن يظهرها بمظهر المقصر العاجز الذي لا يقوم بواجبه. نعم يا سيدي إنك على حق فيما تقول فالدولة تركت المجال واسعاً أمام الناس ليسمعوا كل شيء، هذا صحيح، وهذا أمر جوهري وأساسي في حياة الدولة، ويجب أن يسمع كل الناس ما تقوم به هذه الدولة، ولذلك أسرعت الاذاعة ووسعت ادارتها وعملت عملاً كبيراً حتى يسمع كل الناس ما قامت وما تقوم به الدولة. أما إذا أردت الكمال لهذه الدولة، فالكمال غير موجود في الدنيا. فأنا أرجو أن ينظر إلى هذه الدولة نظرة مجردة وأن يقال لها احسنت في الباب الفلاني، وفي الناحية الفلاحية، وأسأت في هذا الباب، وأسأت في تلك الناحية. إما أن يكون الانتقاد على طول الخط بأن الدولة لم تعمل شيئاً ولم تقم بأي شيء، فهذا حرام وتجن على الدولة وعلى الحكومة.

السياحة، التي تفضلتم عنها، إنها نقطة أساسية في هذا البلد، ولست أعلم إذا كان هنا أحد من اخواننا الذين كانوا في مجلس الـ /٤٧/. كنت أنا ولا فخر بذلك، أول من نادى بأمر السياحة والاصطياف، وكنت رئيس لجنة السياحة والاصطياف في ذلك الوقت.

يا سيدي، السياحة والاصطياف موردان من أهم موارد هذا البلد، ويجب أن يعتنى بهما العناية التامة، راجياً من الخطباء توجيهها لا انتقاداً، أي أن توجه الحكومة إلى بغية الاصلاح في كل ناحية.

لذلك، أرجو السادة النواب الكرام أن يكونوا بنائين، لانكم أنتم تحملون مسؤولية كبرى، أنتم توجهون البلد، أنتم توجهون هذا الشعب، أنتم مسؤولون عن كل كلمة تقولونها. من أجل هذا أتمنى أن يكون التوجيه والانتقاد في محلها، وأن يكون الشكر للحكومة فيما إذا قامت بالعمل الصالح للدولة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللطيف بيضون.

عبد اللطيف بيضون: دولة الرئيس، ان السياحة والاصطياف كما تفضل دولة رئيس الوزراء هما مورد رزق في هذا البلد، وهما من الوسائل التي تنعش المناطق المحظوظة من هذه الناحية، ما عدا منطقة بنت جبيل التي تتوفر لديها كل الامكانيات لأن تكون بلد سياحة واصطياف. قلعة تبين في تبين، خربة شلعبون في شلعبون، إنهما من الأماكن الأثرية العظيمة في هذا البلد، إذا ما قلت لحضراتكم أنهما تضاهيان قلعة بعلبك في آثارها وفي ما يوجد فيهما من أماكن تستجلب السياح والمصطافين.

دولة الرئيس، أريد من دولتكم أن تسمع هذا الاقتراح، لأن هذه المنطقة محرومة من كل شيء، لقد حرمت من الطرق والمياه، ومن مخصصات وزارة التربية، ومن كل ما يختص بوزارات الدولة. ان الحرمان شمل هذه المنطقة، فلا يجوز أن يبقى هذا الحرمان مستمراً حتى من الشيء الذي بدون ثمن، فعلى أقل تعديل أن نقول أن هواء منطقة بيت جبيل هواء عليل نقي، ومناخ طيب يمكن للسياح أن يذهبوا إلى هناك ويكونوا مسرورين.

نحن ندعوكم ونقوم بواجبكم إذا ما شرفتم إلى زيارة هذه المنطقة لتروا بأعينكم أن هذه المنطقة منطقة سياحية ومنطقة أثرية في آن واحد.

لذلك، أقترح على دولة رئيس الوزراء بسبب غياب معالي وزير الأنباء أن يتكرم بمشروع لادراج منطقة بنت جبيل، منطقة سياحية وأثرية، ونكون لكم من الشاكرين.

الرئيس: الفصل الأول: الارشاد والأنباء والنشر والسياحة

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣١٠٨٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الباب الثاني عشر - الجزء الثالث

الفصل ١٠١ - تجهيزات ٢٠٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل الفصل ١٠١ -

حضرات الزملاء المحترمين، قد انتهينا من درس موازنة وزارة الانباء والارشاد.

أرفع الجلسة على أن تعقد نهار الخميس الساعة العاشرة قبل الظهر لمتابعة درس الموازنة وفي الساعة الثامنة بعد الظهر لسماع بيان الحكومة حول ما جرى أثناء وجودها بالقاهرة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الحادية عشرة والرابع ليلاً، بعد أن تقرر يوم الخميس في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ الساعة العاشرة صباحاً موعداً لجلسة أولى لتصديق ما تبقى من أبواب وأقسام الموازنة. والساعة الثامنة مساء لجلسة ثانية للاستماع إلى بيان الحكومة حول ما جرى وتم إقراره في إجتماع القاهرة الاخير.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض إرسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة العاشرة

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والربع من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في الحادي والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٥

المواضيع المبحوثة:

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة.
 - ٢ - بحث وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٨٢٠ بإجازة جباية الواردات وصرف النفقات عن شهر شباط على أساس القاعدة الاثني عشرية.
 - ٣ - تصديق مشروع موازنات اليانصيب الوطني، ومكتب القمح والجامعة اللبنانية، وموازنة الهاتف.
- عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٥ في الساعة الحادية عشرة والربع من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في الحادي والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.
- اعتذر السادة: كمال جنبلاط، رشيد كرامي، فؤاد البرط، سيمون صحنوي، رشدي فخر، مرشد الصمد، اندريه طابوريان، جعفر شرف الدين، كامل الاسعد، وممدوح العبد الله.
- وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني وأصحاب المعالي الوزراء السادة: تقي الدين الصلح، مورييس زوين، نجيب صالحه، الدكتور يعقوب الصراف، على عرب، انطوان صحنوي، عثمان الدنا، نسيم مجدلاي، إدوار حنين.
- الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين.
- الغائبون، تتلى أسماؤهم

- تليت -

المعتذرون، تتلى أسماؤهم

- تليت -

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته التاسعة من العقد الاستثنائي الاول لسنة ١٩٦٥ الساعة التاسعة إلا ربعا من مساء يوم الثلاثاء الواقع في ١٩ كانون الثاني لسنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: صائب سلام، فؤاد بطرس، أنور الخطيب، انطوان سعيد، اللواء جميل لحود، شهيد الخوري، الامير عبد العزيز شهاب، عزيز عون. كمال جنبلاط، سليمان فرنجية، محمد علم الدين، راشد الخوري. بشير كيروز، شبلي العريان، ناظم القادري، ونايف المصري.

وإعتذر السادة: كامل الاسعد، ممدوح العبد الله. رشيد كرامي، فؤاد البرط، سيمون صحنوي، أسعد بيوض، رشدي فخر، محمود عمار، الامير مجيد ارسلان، جورج كرم، أديب الفرزلي، اندريه طابوريان، حبيب كيروز، حسين منصور، وقبلان عيسى الخوري.

وتمثلت الحكومة: بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني وأصحاب المعالي الوزراء السادة: عثمان الدنا، علي عرب، بهيج تقي الدين، مورييس زوين، تقي الدين الصلح، انطوان صحنوي، ادوار حنين، غالب شاهين، نسيم مجدلاني، وبيار الجميل.

صدق محضر الجلسة السابقة، ثم تابع المجلس درس أبواب الموازنة فصدق منها الباب التاسع حتس الفصل السادس ورفعت الجلسة خمس دقائق للاستراحة، ثم استؤنفت من جديد. وصدق المجلس بعدئذ على ما تبقى من الباب التاسع ثم صدق تباعاً الباب الرابع عشر والثاني عشر،

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الحادية عشرة والربع ليلاً، بعد أن تقرر يوم الخميس في ٢١ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ الساعة العاشرة صباحاً موعداً لجلسة أولى لتصديق ما تبقى من أبواب وأقسام الموازنة. والساعة الثامنة مساء لجلسة ثانية للاستماع إلى بيان الحكومة حول ما جرى وتم إقراره في اجتماع القاهرة الاخير.

الرئيس: هل من ملاحظة على صحة ملخص المحضر.

- سكوت -

حضرات الزملاء المحترمين، ننتقل إلى جدول الاعمال ونبدأ في تلاوة مشروع القانون المعجل المكرر الوارد بالمرسوم رقم ٨٢٠ المتعلق بجباية الواردات وصرف النفقات ودفع الرواتب خلال شهر شباط سنة ١٩٦٥ على أساس القاعدة الاثني عشرية.

فتلي مشروع القانون المعجل المكرر التالي

مشروع قانون معجل مكرر

مادة وحيدة - يجاز للحكومة خلال شهر شباط ١٩٦٥، جباية الواردات كما في السابق وصرف النفقات على أساس القاعدة الاثني عشرية.

تدفع رواتب الموظفين عن شهر شباط ١٩٦٥ بصورة إستثنائية، خلال العشرة أيام الاخيرة من شهر كانون الثاني.

ويعمل بهذا القانون فور نشره.

الرئيس: تتلى الاسباب الموجبة

فتليت الاسباب الموجبة التالية: الخ... .

الرئيس: قبلت المادة الوحيدة.

والقانون معروض للتصويت بالمناداة بالاسماء.

فتلي القانون برمته ونودي حضرات النواب بأسمائهم.

- اجماع -

الرئيس: صدق القانون بالاجماع.

نعود إلى درس الموازنة ونبتدىء بدرس موازنة اليانصيب الوطني.

الفصل الاول: مديرية اليانصيب الوطني

البند ١٢ - رواتب الموظفين الدائمين ١٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ... .

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف سكاف

جوزف سكاف: دولة الرئيس، بمناسبة درس موازنة مكتب القمح، كنا نحن أهالي زحلة قد طلبنا من معالي وزير الاقتصاد أن يجعل فرعاً للشمندر السكري في مكتب القمح.

الرئيس: أرى أن الحكومة مقتنعة بهذا الأمر وستأتي بمشروع قانون لهذه الغاية،

سمعان الدويهي: دولة الرئيس، نطلب اسوة بمكتب القمح ومكتب الفاكهة ومكتب الشمندر الجديد، انشاء مكتب للزيت والزيتون.

الرئيس: البند ١٤ - كما تلي عليكم

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ... .

الرئيس: حضرات النواب المحترمين، لقد انتهينا من درس موازنة مكتب القمح والآن نشرع بدرس مشروع موازنة الجامعة اللبنانية.

يتلى تقرير المقرر

فتلي التقرير التالي :

مشروع موازنة الجامعة اللبنانية لسنة ١٩٦٥

لم تعدل اللجنة موازنة الجامعة اللبنانية . إلا أنها تمتت على الحكومة الاسراع في بناء دار للجامعة وتخصيص الاعتمادات اللازمة لرفع مستواها من جميع النواحي . وتمت أيضاً أن يبقى الرسم للدخول إليها على ما كان عليه أي رمزياً .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض

رينه معوض : دولة الرئيس ، هنالك تمني بخصوص الجامعة اللبنانية وهو الاسراع ببناء الجامعة اللبنانية . والخراطم الآن جاهزة ولم يعد من نقصان إلا اختيار المكان اللازم .

فالرجاء ، أن تهتم الحكومة بهذا الأمر ، وبأسرع وقت ممكن

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمود عمار

محمود عمار : وأنا يا سيدي الرئيس أضرم صوتي إلى صوت الزميل الأستاذ رينه معوض وأطلب إلى دولة الرئيس أن يصرح في هذا المجلس ، عن نية الحكومة في هذا الصدد إذا أمكن .

الرئيس : الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء

رئيس الوزراء : ان الحكومة تعد المجلس الكريم بأنها ستعمل بأسرع ما يمكن على تنفيذ هذه الغاية التي هي غايتها أيضاً .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور مانويل يونس

مانويل يونس : دولة الرئيس ، كيف تصمم النية على انشاء المدينة الجامعية دون أن يكون هنالك أساس لميزانية خاصة للجامعة اللبنانية . لذلك اقترح أن تخصص نسبة مئوية من الميزانية العامة للجامعة اللبنانية كما يجري في معظم بلدان العالم ، حتى نكون مطمئنين ليس فقط إلى أعمال الجامعة اللبنانية بل إلى امكانية وتنسيق مشروع انشاء المدينة الجامعية .

الرئيس : الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ الشيخ مورييس الجميل

مورييس الجميل : دولة الرئيس ، سمعنا بمناسبة مناقشة الميزانية في هذه المرة وفي السنوات السابقة تعابير جديدة حرية بالأخذ بعين الاعتبار ، ورأينا أن التقليد في مفهوم المجلس هو ابداء الآراء ازاء مناقشة الميزانية ، آراء قيمة جداً ، ورأينا حضرات الخطباء النواب يغتنمون هذه الفرصة ليسيئوا وجهة

نظرهم في سياسة البلاد ولكن الواقع أثبت لنا أن جميع هذه الاقتراحات وجميع هذه الملاحظات وجميع الأفكار الجديدة العصرية تبقى دون أية نتيجة فيما بعد، وهذا مما يجعل مناقشة الميزانية تستغرق وقتاً طويلاً، ونترك الملاحظات على الأرقام والبنود حتى نعرب عن وجهة نظرنا، وهذا واجب على النائب أن يساهم فعلياً في مخطط السياسة في البلاد، فإذا شئنا أن نصل إلى حقيقة النتائج عن رغبات حضرات النواب وعن رغبات المجلس أعتقد كما بين ذلك الأستاذ بابكيان في ستوكهلم أن نعيد النظر بمفهوم الأساليب المتبعة في المجالس النيابية، حتى يتسنى للنواب أن يلعبوا الدور السياسي الملقى على عاتقهم، هذا الدور الذي يطالبون به من قبل الشعب الذي يمثلون، لذلك اقترح حتى لا تصبح مناقشة الميزانية، عفواً الموازنة، ولكنني استمر بتسميتها ميزانية لأنها بالواقع ليست موازنة بل ميزانية بالشكل المعروفة فيه، لذلك اقترح أن يخصص البحث على أساس الميزانية لا الموازنة، كأن تعدنا الحكومة بطريقة جديدة بمساهمة المجلس في وضع مخطط للبلاد على الطريقة الآتية:

بعد أن نفرغ من تصديق الميزانية بدون مناقشة على سياسة لا نرسم اليها الميزانية بصفة لأنها فاقدة كل سياسة نبتدىء بجلسات خاصة في المجلس للتداول مع حضرات الوزراء المختصين، كل وزارة على حدة، حتى نبين لكل وزارة، ما هي وجهة نظر النواب في السياسة المتبعة، لأن البيان الوزاري لا يمكنه إلا أن يبين الخطوط العمومية الكبرى دون الدخول في التفاصيل، مثلاً زميلنا الأستاذ جان عزيز يقول، بأنه يجب أن يتغير تماماً مفهوم وزارة التربية الوطنية، وأنا معه، وهذا ما يريد، ولكن النتائج في المستقبل، إذا استمرنا على نهج نفس هذه الأساليب نبقى على ما نحن، والبرهان القاطع في مناقشة كل ميزانية، الحكومة تعد المجلس بميزانية للسنة المقبلة تتوافق مع الجيل والعصر والعلم، وللأسف كل سنة نعود إلى نفس الميزانية، واستعمل عن قصد كلمة ميزانية، لذلك أرجو من دولة الرئيس أن يجيبني صراحة على سؤال هذا راجياً منه أن يؤكد لنا الحلول حتى نبتعد عن مناقشة السياسة العامة في البلاد بواسطة الميزانية، ونحن ننتقل إلى انتقاء الأرقام ونبين وجهة نظرنا في السياسة في جلسات، نرجو من الرئيسين، رئيس المجلس ورئيس مجلس الوزراء أن يعدنا بتحديد مواعيد قاطعة لبيان وجهات نظر النواب في كل وزارة على حدة، فيقوم معالي الوزير ويبين لنا ما هي سياسته وما هو البرنامج الذي يريد أن يحققه بوزارته، فنبدأ بمناقشة هذا المخطط وهذا البرنامج ونبين وجهة نظرنا في هذه السياسة فنضع الأسس التي نريد، وعندئذ تصبح التكتلات في البرلمان ليس على العصبية الشخصية والحزبية الضيقة، ولكن على أساس المناهج والسياسات المرغوبة من قبل النواب، وعندما نقول نريد أن نناقش كل وزير في جلسة مختصة بالوزارة دون تمييز وحتى إذا اضطررنا إلى عدة جلسات، لمعالجة وزارة واحدة، فعلينا أن نبقي عدة جلسات حتى نمثل دور المجلس الحقيقي.

يعني أن نرسم المخطط، ولقد كنت أود أن أبين وجهة نظري التفصيلية في حقل وزارة التربية، فأنا كما قال الاستاذ جان عزيز اعتبر أن وزارة التربية هي الوزارة الأولى للبلاد، وهذا شيء معروف، أن كل وزارة تلعب الدور الرئيسي في مرحلة ما من مراحل كل بلد، في المرحلة التي نحن فيها، التربية الوطنية تمثل الدور الرئيسي، وإذا شئت أن أعمق في دراسة الجامعة اللبنانية فهذا يستغرق وقتاً طويلاً، وذلك ليس ضناً بحضرات النواب، لأنه كما قال الأستاذ نهاد بوز علينا واجب أن نؤديه مهما كلفنا الأمر، ولكن إيماناً مني أن مناقشة من هذا النوع في مثل هذا الوقت لا تجدينا نفعاً، وكما قال دولة رئيس المجلس: مهما كان نوع كلامكم فلن يتبدل شيء، صحيح أنه مهما تكلمنا فإنه لن يتغير شيء في الميزانية الحالية، إنما إذا بقي في ذهن حضرات الوزراء شيء من كلام النواب فإنه يساعد فعلاً على تبديل الأساليب والتقاليد، نريد فعلاً أن نساهم في وضع سياسة البلاد، وزارة وزارة، ولذلك يجوز أن تكون مناقشة سياسة الوزارة في المعرض السياسي معناها مناقشة الثقة لأن العملية ليست أحداثاً أزمة وزارية، ولكن الغاية هي أن نلعب دورنا ونساهم في وضع المخطط السياسي، لتلك المناقشات المختصة في الثقة وفي غير الثقة فتكون في ظروف معينة لأزمات معينة، ولكن نحن نطالب بأن يصار إلى مناقشة بدون أن يكون أزمة حتى نتجنب الأزمات، ولذلك أكتفي بما قلت شرط أن يكون لنا الوعد القاطع بأن مجلس النواب سيدعى إلى جلسات لمناقشة السياسة وأن تكون هذه الجلسات دورية معينة، وليس فقط لمناقشة المشاريع المحالة إليه للتصويت والموافقة عليها.

الرئيس:

رئيس مجلس الوزراء: كنت أتمنى لو تكلم حضرة النائب المحترم الشيخ مورييس الجميل عندما بدأنا بمناقشة الميزانية، أما وقد قاربنا الانتهاء، وتريد يا حضرة الشيخ أن نبحت الميزانية على الشكل الذي تفضلت به الآن، فإنني أعدك وعداً قاطعاً بأنني سأقتل هذه الرغبة الكريمة للوزارة المقبلة التي سيرأسها غيري طبعاً.

الرئيس:

أما حضرة الزميل الشيخ مورييس الجميل قد طلب من رئاسة المجلس أن تجيبه على ما قال، فإنني أعترف بجوهرية الكلام الذي تكلم به وحتى ولو كان قد خرج نوعاً ما عن صدد المناقشة الفعلية التي نحن ازاءها الآن، فإن لوجهة نظره صوابية كبيرة. لذلك أعده كما وعده دولة الرئيس، إذا كنت رئيساً لهذا المجلس في الموازنة القادمة، فإنني سأطلب من كل وزير من الوزراء عندما تطرح وزارته على البحث في هذا المجلس أن يبتدىء الوزير بالكلام ويشرح لنا ما هي سياسة وزارته وما العمل الذي سيعمله في المستقبل.

والكلمة الآن لحضرة النائب المحترم الدكتور صبحي حمصاني بصدد الجامعة اللبنانية.

صبيحي المحمصاني: إنني أشكر دولة رئيس مجلس الوزراء على تصريحه بخصوص الجامعة اللبنانية، ونحن لا نريد كفالة لوعده، فقد وعدنا أن يهتم ونحن نوقن بتنفيذ هذه الوعود. الجامعة اللبنانية في لبنان لها وضع خاص فهي لم تكن وليد قرار في تنظيمها وتأسيسها بل إنها ولدت فرضاً أو فرض انشاؤها على الحكومة بظروف معلومة، لقد أضرب الطلاب فاضطرت الحكومة إلى انشاء كليات وخصوصاً كلية الحقوق، التي تعد اليوم بكمية طلابها أكبر كليات الجامعة اللبنانية. ثم أضرب الطلاب فأعطوا محلاً مؤقتاً في الصنائع ثم أضرب الطلاب فأرسلت إليهم الطباشير للكتابة على الألواح، فكان كل ما يجري في الجامعة اللبنانية وخصوصاً في كلية الحقوق ليست لوعده ولا لتنظيم بل لاضراب قام به الطلاب، وقد كان يجب علينا نحن أن نقرر ذلك قبل أن يلفتوا نظرنا بالاضراب، وأن وضع الجامعة اللبنانية خاص أيضاً من ناحية، ففي بيروت ولبنان أربع جامعات والجامعة اللبنانية هي الرابعة، وهي تتزاحم في مناهجها وفي أقساطها وطرق التعليم فيها وفي بنائها مع سائر الجامعات. وهي دائماً مقصرة مع الأسف في ميدان هذه المزاخمة تصوروا مثلاً كلية الحقوق حيث يوجد مثلاً ما ينيف على الثلاثة آلاف طالب، يوجد استاذان فقط في ملاك الجامعة، والباقي هم من الأساتذة المتعاقدين، هذا لا يجوز أن يكون في كلية أو جامعة تحترم نفسها، فأنا أرجو من دولة رئيس مجلس الوزراء ومن معالي وزير التربية الغائب الذي نحن متفاهمون معه من هذه الناحية، أن يجدا لنا تنظيماً مستعجلاً، لأجل إيجاد ملاك دائم وبناء يليق بهذه الجامعة، ولأجل إيجاد البرامج اللائقة في الجامعة اللبنانية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ شارل سعد

شارل سعد: دولة الرئيس - أشكر دولة الرئيس على الوعد الذي تفضل به، إنما الوعد الذي تقدم به لأجل بناء الجامعة اللبنانية كان رداً على جزء من سؤال قدمته إلى الحكومة منذ شهرين أو أكثر بخصوص الجامعة اللبنانية. الاسئلة كانت أين وصلت الحكومة في قضية جامعة وكم هو المبلغ الذي رصد في العام الماضي لهذه الجامعة، لاننا فهمنا أن المبلغ الذي رصد وهو ستة وعشرون مليوناً أو تسعة وعشرون مليون ليرة، لم أتمكن من معرفته تماماً فهل هو باق أم رصد على الورقة فقط؟ لذلك أرجو من دولة الرئيس، إذا أمكن، أن يجيبنا على السؤال الذي تقدمت به منذ شهرين أو أكثر فأكون له ممتناً. أما وقد سمعت في الجلسة الماضية وفي هذه الجلسة من اخواني الزملاء ما يشجع وذلك أن هذا المجلس أصبح يتحسس تحسناً كلياً، ان وزارة التربية هي الوزارة التي يجب أن نعتمد عليها في بناء هذا الوطن، وإنني في هذه المناسبة أعيد كلمة سمعتها من الشيخ موريس الجميل والذي سأل صاحبي الدولة الرئيسين، فأجاب صاحب الدولة رقم ٢، أظن أن الشيخ موريس يا دولة الرئيس شاء أن يطلب شيئاً غير الذي تعودناه. لا نريد في درسنا للموازنة أن ندرس وأن يعمل الوزير المختص مع اللجنة المختصة في الموضوع أو في شأن هذه الوزارة. لأننا

لا يمكن أن نغير شيئاً في هذه الموازنة. إننا عندما ندرس للمستقبل، وكنت في درس موازنة سنة ١٩٦٤ قد تقدمت باقتراح للحكومة اقترح فيه: أما أن تدرس الموازنة قبل سنة مع المجلس أو أن تكون الموازنات على بضعة سنوات فيكون فيها وضع لدراسة مسبقة، كما إنني ذكرت منذ يومين وطلبت من وزير التربية أن يضع أمامه مخططاً لما نقول حتى يدرسه في الموازنة القادمة، لذلك ما يجب أن يعمل هو أن نبدأ منذ اليوم في دراسة موازنة سنة ١٩٦٦ حتى تأخذ الحكومة بعين الاعتبار ما يقترحه النواب وعلى ضوء هذه الاقتراحات تتقدم الحكومة بالموازنة التي تكون جاهزة للموافقة عليها روتينياً في السنة القادمة. هذا ما تقدم به الشيخ مورييس الجميل، وهذا ما تقدم به غيرنا من النواب فنرجو من الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الاقتراحات وأن تعمل بها حتى ندرس من الآن، مع الحكومة ما يجب أن نضعه في موازنة سنة ١٩٦٦.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ خاتشيك بابكيان

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، أشكر أولاً دولة الرئيس وحكومته على الزيادة في ميزانية الجامعة اللبنانية لأنه أظهر في جلسة أمس استياءه الشديد للانتقاد المر الذي ينساقط من كل جهة على عمل الحكومة، فإني أقول بأننا، وأعبر بذلك عن رأي المجلس، بأننا حقيقة معجبون بهذه الجراة التي تطالعنا بها الحكومة وهي زيادة اعتمادات أساسية كالاغتمادات المخصصة للتعليم، وإني أشكرها على ذلك. ثم تفضل الزملاء الكرام وقالوا في معرض الحديث عن الجامعة اللبنانية، بأن ثمة مزاحمة قوية شديدة من قبل جامعات أخرى مؤسسة في لبنان منذ زمن، وهي تعمل في السبيل نفسه. أي تعليم وإنشاء جيل جديد متعلم ومثقف وان هذا هو طابع لبنان الأساسي، تعدد التعليم والتزام في اعلاء شأن أبناء هذا الوطن. ونحن نريد أن يكون في هذا المضمار للجامعة اللبنانية المرتبة الأولى، ولذلك، أسمحوا لي في هذا السبيل أن أقدم اقتراحاً، سبقتنا إليه دول أخرى منذ زمن بعيد وهو التالي: يجب في عرض الموازنة أن نباشر بطريقة تدل على أكلاف الخدمات التي تؤديها الدولة، في فرنسا منذ ١٩٥٦ درجت العادة على أن يكون في عامود خاص بكل خدمة تؤديها الدولة بياناً لأكلاف الخدمة التي تؤديها الدولة، أي عندما تؤدي الدولة مثلاً خدمة في التعليم ما هو التكاليف والمصروف الذي يكلفه التعليم في الحقل الفلاني، عندما تدأوي الدولة مريضاً ما هو كلفة المداواة لهذا المريض، وبهذه الطريقة سيظهر بأن الجامعة اللبنانية تؤدي خدمات تكلف أقل بكثير مما يؤديه سواها، فهذا يشجع عندئذ المكلف اللبناني بأن يسخو للدولة وأن يعمل في سبيل زيادة موازنتها، وهذا أيضاً (يا دولة الرئيس) وأنتم تعلمون بأنني مولع بشؤون الإصلاح الإداري، هذا أيضاً يساعدنا في إصلاح الإدارة لأنه يظهر بالنتيجة ما هي كلفة كل خدمة تؤديها الدولة ويظهر عندئذ بأن دوائر كثيرة لا حاجة ربما لوجودها على الشكل الذي هي عليه، في حين أن دوائر أخرى تتساقط عليها الانتقادات مثلاً كالدوائر في الأشغال

العامة التي تؤدي خدمات جلي بأكلاف أقل بكثير من الملتزمين الذين يتعاقدون مع الدولة أرجو يا دولة الرئيس وأمي وطيد بأنكم ستقدمون دولتكم في السنة المقبلة بهذا الاقتراح ويكون دولة الرئيس أيضاً في المقعد الذي هو به .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوزير .

الرئيس :

نهاد بوزير :

دولة الرئيس : أنا أيضاً بدوري ، نزولاً عند رغبة دولة الرئيس الجليل ، أتمنى عليه أن ينقل هذه التمنيات إلى غيره ، هذه رغبته ونحن نضم صوتنا إلى صوته ، قالوا يا سيدي الرئيس أن الفلسفة هي بنت الاسفار والاختبار وأنا أيضاً تمشياً على هذا المبدأ أنقل اليكم التمنيات التي كانت في مركز الاونيسكو والتي تتعلق أن لم أقل بالسياسة الجامعية ، بل بالمبادئ الجامعية العالمية التي تمشت عليها الحكومة في منظمة الاونيسكو . هذا إذا كنا نريد أن نعد جيلاً صالحاً ، يجب أيضاً أن نعد له العدة المجدية فيما يتعلق برفاهيته أثناء دراسته الجامعية ، وأن نعد له أيضاً العدة النفسية لأن لكل جامعي حالة وهذا أيضاً ما يعالجه العلم الحديث والمبدأ الحديث . وأما هذه التمنيات فهي في ستة بنود ، أما البند الأول فيتعلق بالطباعة الوقائية الجامعية ، وهذه المناسبة أشكرك يا دولة الرئيس على صبرك في هذا النهار لكي يتمكن مورييس الجميل ونهاد بوزير وبابكيان من ابداء الملاحظات التي استقينها من مصادرها العلمية الشرعية .

البند الأول يتعلق بالطباعة الوقائية الجامعية ، أقول هذا لانني أعتقد بأنه لا فكر سليم ان لم يكن في جسم سليم وما ينفع أن يكون هناك مئات التلامذة في المعاهد والمدارس وأن يكونوا تحت عامل البرد أو تحت عامل غير صحي لا يؤمن لهم استيعاب ما يقوله الأستاذ أو المعلم ، وهذه النظرية عمل بها الاونيسكو في اجتماعاته الأخيرة شتاء سنة ١٩٦٢ لغاية سنة ١٩٦٤ ، والبند الثاني : التقنية الرياضية في جميع الحقول وقد أسعدنا الحظ يا سيدي أن رأينا جامعة مونتيكيو ، فرأينا من الطابق الأول حيث يتعلم التلامذة السباحة المائية والنهرية والبحرية إلى قمة تلك الجامعة حيث كان يجلس علماء الذرة في نفس المبنى من هذه الجامعة ، لأن هذه الجامعة كانت على وفرة حقولها كاملة متممة الشروط ، وإذا كنت أقوله هذا ، أقوله لا لأن تكون جامعتنا على غرار وعلى طراز الجامعات العالمية كواشنطن وباريس وموسكو ولندن لأن ذلك يتطلب الميزانيات الضخمة إنما يمكن أن تكون على حجم أصغر ولكن في نفس هذا المستوى ، وثالثاً الهندسة الصحية للمعاهد ، ورابعاً القضايا المتعلقة بفنون وبرامج التعليم لأنه كما قلت ، لكل طالب حالة . وخامساً يا سيدي وهنا أقول التقنية ، الغاء الأمية أي الالفبائية ، أي أن هذا الموضوع يستأثر اهتمام علماء النفس في كافة أنحاء العالم ، وأما البند السادس فهو يتعلق بالطبيعة ، وأظن أيضاً أن زميلنا كامل الاسعد العائد من تلك العواصم يفهم ويتفهم معنى هذه الملاحظات التي تتعلق يا سيدي بابعاد الطبقية وابعاد العنصرية . لأن هنالك أيضاً علماء يريدون بث هذه الروح

في الجامعات بابعاد الطبقية، أن لا يكون هنالك فقير وغني، وأبيض وأسود، وهذه هي مفاهيم الديمقراطية الصحيحة التي يجب دائماً المحافظة عليها لأن الديكتاتورية هي وليدة الديمقراطية المهترئة في البلاد. على هذه التمنيات أختم كلمتي، وأطلب إلى رئيس الحكومة الحاضرة أن ينقلها سواء إلى نفسه، أو إلى غيره من رؤساء الحكومات المقبلة.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور مانويل يونس

مانويل يونس: دولة الرئيس، أود أن أضيف كلمة إلى ما قاله الزميل الأستاذ بابكيان حول تعدد الثقافات والجامعات في لبنان إنه من خير لبنان أن يكون فيه عدد كبير من الجامعات والاتجاهات الثقافية على اختلافها لأن ذلك يسهم في تقييم الثقافة اللبنانية وفي الثروات التي يعتبر لبنان من البلد أن الحائزة عليها على الصعيد الروحي والفكري، إلا أنه من الضروري مع الاعتراف بحسنات هذا التعدد في الجامعات، من الضروري أن يكون للدولة على الأقل معرفة في أعمال ونشاطات هذه الجامعات. ويجب أن يكون ذلك عن طريق انشاء مجلس أعلى للجامعات في لبنان يرأسه وزير التربية الوطنية ويتمثل فيه رؤساء الجامعات جميعاً. إذا وجد هذا المجلس نستطيع عن طريقه أو من خلاله أن ننسق أعمال الجامعات في لبنان وأن نوجد أساساً للتعاون بينها من حيث اقتسام هذه النشاطات واقتسام الأعمال الجامعية التي يجب أن تكون موحدة في لبنان عن طريق هذا التنسيق الذي يقترحه فيما إذا تحققت فكرة انشاء مجلس أعلى للجامعات في لبنان. وأما فيما يتعلق بما قاله الزميل الأستاذ موريس الجميل فإنني أوافق على بعض ما قاله لا سيما فيما يتعلق بوضع الميزانية ان الميزانية يجب أن تعكس الخطوط الكبرى لسياسة الدولة في الحقل الذي تكون الوزارة داخلة فيه، فإذا وضع تبويب الميزانية وفقاً لهذه الرغبة في توضيح سياسة الدولة، سنستطيع عندئذ معرفة ما هي سياسة الدولة بما يتعلق بتعميم التعليم الابتدائي ومجانيته، ولكننا استطعنا أن نتفهم ما هو مقدار اهتمام الدولة في توجيه التعليم الثانوي في لبنان في قسميه النظري والمهني، ولكننا أيضاً علمنا ما هي سياسة الدولة في حقل التعليم العالي عندما وضعت ميزانية الجامعة اللبنانية وما هو مقدار الاهتمام الذي تعلقه الدولة على تحسين ليس فقط مستوى التعليم في لبنان بل على تحسين امكانيات اللبنانيين على اقتباس العلم من الجامعة اللبنانية، دون أن تكون هنالك العوائق التي تحول حالياً دون زيادة عدد طلاب الجامعة اللبنانية.

الرئيس:

حضرات النواب المحترمين.

تفصيل قسم النفقات

الجزء الأول: الجامعة اللبنانية

الفصل الأول - الادارة المركزية

البند ١٢ - رواتب الموظفين الدائمين ١٢٩٢٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ رينه معوض

رينه معوض: دولة الرئيس، هناك تمني على الحكومة وهو أن يكون رسم الدخول إلى الجامعة كما كان في السنتين السابقتين أي سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٦٤ هناك مرسوم يحدد /٢٠٠/ ليرة رسم دخول إلى الجامعة وفي سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٦٤ خفض هذا الرسم إلى /٥٠/ ليرة وقد وضع الاعتماد على هذا الأساس. فأرجو من الحكومة أن يستمر هذا الرسم الرمزي وأن يصدر مرسوم بهذا المعنى لأن هناك اقتراح من الجامعة إلى مجلس الوزراء.

الرئيس: حضرة الزميل، جاءني وفد من طلاب الحقوق يطلبون من حضرات النواب إذا أمكن اعفاءهم من هذا الرسم لأنه يجعل تفاوتاً في طبقات التلاميذ، لقد نص القانون على من يثبت بشهادة انه فقير لا يأخذون منه الرسم ويدفع الرسم من لا يثبت ذلك. لذلك، إذا أمكن أن يكون الاعفاء اجمالياً فيكون ذلك أجدى. وقد وعدت الحكومة بانها ستدرس هذه القضية.

والكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب

جان حرب: دولة الرئيس، الكل يعلم ما هي تكاليف الدروس في هذا البلد. وأكثرية هذا البلد ليست بالاغنياء، أغنياء برغبتهم وبممولهم للتعليم لأن يكونوا رجال المستقبل. لذلك، فإني أطلب من الحكومة أن يكون هذا الرسم رمزياً أو أنه لا يوجد هذا الرسم. حضرات الزملاء، لقد انتهينا من درس موازنة الجامعة وننتقل إلى درس مشروع موازنة مديرية الهاتف العامة لسنة ١٩٦٥.

يتلى تقرير المقرر

فتلي التقرير التالي:

مشروع موازنة مديرية الهاتف العامة لسنة ١٩٦٥

وافقت اللجنة على زيادة الواردات المقدرة لعام ١٩٦٥ مبلغ /١٣٥٠٠٠٠/ ل.ل. لموازنة الزيادة في النفقات. فأصبحت هذه الواردات /٢٨٣٧٢٠٠٠/ ليرة.

عدلت اللجنة بعض بنود الموازنة وتمنت على الحكومة الاسراع في انشاء شبكات جديدة في بيروت لتأمين الطلبات المتزايدة وتعميم الغرف في القرى وربط بيروت بباقي المناطق بشبكة هاتف آلي . . لا سيما أن توسيع الشبكات الهاتفية يزيد في الواردات بنسبة أعلى من النفقات

تفصيل النفقات

الرئيس: الجزء الأول: مديرية الهاتف العامة

الفصل الأول - نفقات الاستثمار

البند ١٢ - رواتب الموظفين الدائمين ١٠٣٥٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

حضرات النواب المحترمين، انتهينا من الموازنات الملحقه المستقلة وأرفع الجلسة على أن تعقد الساعة الثامنة مساءً للاستماع إلى بيان الحكومة عما عملته في القاهرة.

وعلى أن تعقد نهار الثلاثاء القادم الساعة العاشرة قبل الظهر لدرس موازنة الاشغال العامة وكذلك درس بقية الموازنات والواردات.

فرفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية عشرة والربع ظهراً بعد أن تقرر موعد الجلسة المقبلة في الساعة الثامنة مساءً للاستماع إلى بيان الحكومة حول ما جرى وتقرر في اجتماع القاهرة الأخير، كما تقرر يوم الثلاثاء في ٢٦ كانون الثاني موعداً لجلسة ثانية يصار فيها إلى اكمال التصديق على بقية أقسام الموازنة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض إرسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة الحادية عشر

المنعقدة في الساعة الثامنة والرابع من مساء يوم الخميس الواقع في الحادي والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٥

المواضيع المبحوثة:

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - الاستماع إلى بيان الحكومة حول مقررات اجتماع القاهرة الأخيرة

عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة من العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٦٥ في الساعة الثامنة والرابع من مساء يوم الخميس الواقع في الحادي والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

اعتذر السادة: كمال جنبلاط، رشيد كرامي، فؤاد البرط، رشدي فخر، اندريه طابوريان، وسيمون صحنواوي.

وتمثلت الحكومة بالسادة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني وأصحاب المعالي الوزراء السادة، تقي الدين الصلح، موريس زوين، نجيب صالح، الدكتور يعقوب الصراف، علي عرب، انطوان صحنواوي، عثمان الدنا، نسيم مجدلاوي، ادوار حنين، فيليب نقلا، غالب شاهين، بهيج تقي الدين، وبيار الجميل.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين

الغائبون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة

فتلى الملخص التالي

عقد مجلس النواب جلسته العاشرة من العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٦٥ في الساعة الحادية عشرة والرابع من قبل ظهر يوم الخميس الواقع في الحادي والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

اعتذر السادة: كمال جنبلاط، رشيد كرامي، فؤاد البرط، سيمون صحنوي، رشدي فخر، مرشد الصمد، اندريه طابوريان، جعفر شرف الدين، كامل الاسعد، وممدوح العبد الله.

وتمثلت الحكومة: بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني وأصحاب المعالي الوزراء السادة: تقي الدين الصلح، مورييس زوين، نجيب صالحه، الدكتور يعقوب الصراف، علي عرب، انطوان صحنوي، عثمان الدنا، نسيم مجدلاني، وادوار حنين.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم عرض مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨٢٠ باجازة جباية الواردات وصرف النفقات عن شهر شباط على أساس القاعدة الاثني عشرية فصدقه المجلس بالاجماع. ثم صدق تباعاً على مشروع موازنة اليانصيب الوطني ومشروع موازنة مكتب القمح ومشروع موازنة الجامعة اللبنانية ومشروع موازنة الهاتف.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية عشرة والرابع ظهراً بعد أن تقرر موعد الجلسة المقبلة في الساعة الثامنة مساء للاستماع إلى بيان الحكومة حول ما جرى وتقرر في اجتماع القاهرة الأخير. كما تقرر يوم الثلاثاء في ٢٦ كانون الثاني ١٩٦٥ موعداً لجلسة يصار فيها إلى اكمال التصديق على بقية أقسام الموازنة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

حضرات النواب المحترمين،

طلبت من الرئاسة حسب نص المادة الدستورية والمادة المختصة في النظام الداخلي بأن تكون هذه الجلسة «جلسة سرية»

من يوافق على أن تكون هذه الجلسة جلسة سرية يرفع يده

أكثرية

الرئيس: وافق المجلس على أن تكون الجلسة سرية

والكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير

البير مخير: دولة الرئيس، النظام نص على أن تطلب الحكومة السرية أو أن يتقدم عشرة نواب على الأقل بهذا الطلب.

الرئيس: حضرة الزميل، أنظر إلى المادة /٣٥/ من الدستور وهي التي يعمل بها.

حضرات الزملاء المحترمين، إنني أجيبكم بالنظام، بعد أن صوت هذا المجلس على أن تكون

الجلسة سرية لا يمكن للرئاسة أن تعطى الكلام لأي نائب لكي يبحث في هذا الموضوع حتى في النظام الداخلي.

أرجو اخلاء القاعة من الحضور ومن الموظفين

- فأخليت القاعة من النظارة والموظفين -

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة الثانية عشرة

المنعقدة في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء

الواقع في السادس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٥

المواضيع المبحوثة

١ - تصديق محضر الجلسة السابقة

٢ - درس الباب الثالث عشر من الموازنة العامة وتصديقه بأجزائه الثلاثة

عقد مجلس النواب جلسته الثانية عشرة من العقد الاستثنائي الاول سنة ١٩٦٥ في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السادس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة

تغيب السادة: صائب سلام، أنور الخطيب، انطوان سعيد، عزيز عون، علي الحسيني، الاب سمعان الدويهي، راشد الخوري، كامل الاسعد، ورفعت قزوعون

واعتذر السادة: كمال جنبلاط، اندريه طابوريان، سيمون صحنوي، رشدي فخر، رشيد كرامي، فؤاد البرط، شبلي العريان، الامير مجيد ارسلان، حبيب كيروز، وفؤاد بطرس.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: نسيم مجدلافي نجيب صالحه، بيار الجميل، عثمان الدنا، علي عرب، مورييس زوين، تقي الدين الصلح، ادوار حنين، انطوان صحنوي، وغالب شاهين.

الرئيس: افتتحت الجلسة حضرات النواب المحترمين،

المحذرون - تتلى أسماؤهم

تليت

الرئيس: الغائبون - تتلى أسماؤهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة

فتلي الملخص التالي

عقد مجلس النواب جلسته الحادية عشرة من العقد الاستثنائي الاول سنة ١٩٦٥ في الساعة الثامنة والرابع من مساء يوم الخميس الواقع في الحادي والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس صبري حمادة اعتذر السادة: كمال جنبلاط، رشيد كرامي، فؤاد البرط، رشدي فخر، اندريه طابوريان، وسيمون صحنواوي

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: تقي الدين الصلح، موريس زوين، نجيب صالحه، الدكتور يعقوب الصراف، علي عرب، انطوان صحنواوي، عثمان الدنا، نسيم مجدلاوي، ادوار حنين، فيليب تقلا، غالب شاهين، بهيج تقي الدين، وبيار الجميل صدق محضر الجلسة السابقة ثم عرضت الرئاسة على المجلس فيما إذا كان يوافق على عقد جلسة سرية فوافق المجلس وأخلت القاعة من النظارة والموظفين.

الرئيس: هل من ملاحظة على تلاوة ملخص المحضر

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

نعود إلى جدول الاعمال لمتابعة درس أبواب الموازنة الباب الثالث عشر وزارة الاشغال العامة والنقل - المناقشة بصورة عامة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور أمين الحافظ.

أمين الحافظ: دولة الرئيس، لا يهمننا في موضوع وزارة الاشغال العامة، أن نتحدث عن طرقات ومياه، وأن نتحدث عن مشاريع معينة، يهمننا بأن نعتبر بأن وزارة الاشغال والجهود المبذولة فيها هي جزء من سياسة اقتصادية واجتماعية موجودة في هذا البلد. والواقع أن السياسة الاقتصادية التي نتحدث عنها تفرض بأن تؤدي وزارة الاشغال دورها فيها بحيث تأتي النفقات لانعاش المناطق من جهة، ولكي يكون في البلد مبالغ من المال تنتشر وتساعد في الازدهار.

أما من الناحية الاجتماعية فكلنا يعلم ما لأثر هذه الاشغال من انعاش وازدهار ومن تقريب للفوارق ومن تحقيق لبعض العدالة.

بدأت بهذه المقدمة لكي أصل إلى ناحية هامة أحب أن ألفت نظر معالي وزير الاشغال إليها، وهذه الناحية هي البطالة المستشرية في مدينة طرابلس. هذه البطالة التي لا يقلل عثارها إلا الاشغال ونحن إذ نتحدث عن البطالة فإنما نلفت النظر إلى العدالة الاجتماعية وإلى الاخطار الاجتماعية التي يمكن أن تنشأ عن هذه البطالة. ومن ناحية أخرى نتحدث دائماً عن مشاريع كانت قد أقرت منذ زمن بعيد. المعرض ونهر أبو علي والكورنيش وما إلى ذلك، هذه مشاريع كنا قد أقررناها منذ زمن بعيد وما زلنا ننتظر حتى تنتهي ولم تنته بعد.

قلت المشاريع، نهر أبو علي والمعرض والكورنيش وغيره، ومعالي الوزير قد مر منذ فترة قصيرة بطرابلس ورأى سير العمل البطيء الذي يسير في هذه المشاريع وكيف أن السنوات تمر والمشاريع تنجز في المناطق الأخرى. ولا تزال في طرابلس هادئة رابضة دون انجاز فأعود إذاً، وأذكر بأن ما يترتب على هذه التأخيرات. ليس فقط تأخير المشاريع، بل تترتب أخطار اجتماعية وكساد وجمود اقتصادي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى أحب أن ألفت النظر إلى أن اجتماعات قد عقدت في وزارة الأشغال منذ اسبوع أو أكثر للبحث في طريقة حل مشكلة الازدحام الكبير الذي يشكو منه مرفأ بيروت. واتخذتم توصيات كثيرة، وهذه التوصيات تتعلق بكيفية تسهيل أمور هذه البواخر المحتشدة على مرفأ بيروت، أعود إلى الناحية الاجتماعية فأقول عندما يسمع الشعب الطرابلسي، بأن الازدحام كبير في بيروت ولا يمكن التصريف ويتطلع إلى مرفئه فيجده خالياً خاوياً، ماذا يقول، وماذا يظن بانتمائه إلى هذه الجمهورية اللبنانية، إن مرفأ طرابلس خال، وهنا مرفأ بيروت يشكو من التخمة، هل هذا معقول في قانون العدالة. ثم نسمع أن الرسوم التي تفرض على مرفأ طرابلس رسوم زيدت الضعف والضعفين، هذه الرسوم التي كان ينبغي أن تكون أقل، وأن تكون منخفضة عن مرفأ بيروت حتى يكون هناك تشجيع للبواخر كي تحضر إلى طرابلس، ولكن هنا أيضاً وجدنا أن العكس قد حصل فيه، وجدنا أن رسوم المرفأ في طرابلس قد زيدت عن رسوم بيروت فهل هذا معقول؟ يا سيدي، قضية المرفأ قضية طويلة، وكنا قد بحثنا فيها منذ عدة سنوات. وكان دولة الرئيس كرامي قد طلب من بعض المراجع المسؤولة والمختصة في وزارة الأشغال، أن تدرس بجدية في موضوع توزيع البضائع الملائمة الذي يجب أن يخص بها مرفأ طرابلس، ولأن لم نلاحظ نتيجة لهذه الدروس التي طلب في الماضي القيام بها، ولا شك بأن الحل الطبيعي لمثل هذه المشاكل هو التفكير من الآن وكما كنا نطالب دائماً، في انشاء سلطة عليا لإدارة المرافئ، هذه السلطة تتولى إدارة جميع مرافئ لبنان على طول الساحل، كما هو موجود في البلاد المتقدمة ذات المرافئ المتعددة وتسمى السلطة العليا، وهذه السلطة العليا واجب وجودها وقد طالبنا بانشائها في لبنان، ولعلكم تعلمون بأن المسافة بين طرف وطرف آخر في المرافئ الكبرى، ليست أبعد من المسافة ما بين بيروت وطرابلس مثلاً، إذا نحن نطلب من معالي الوزير أن يفكر جدياً بانشاء هذه السلطة العليا، كي تتولى توزيع العمل بين المرافئ اللبنانية، ولا سيما بين المرفأين الكبيرين.

إذا يا معالي الوزير نحن نطالبكم بأن تسرعوا في انجاز مشاريع طرابلس وهي مشاريع ليست جديدة، كل ما نطالبكم به هو انجاز المشاريع القديمة، ونحن نلاحظ في هذه الموازنة بأن لا مشاريع جديدة لطرابلس، فليس عندنا طرقاً وليس عندنا مشاريع مياه، نحن نريد انعاشاً وازدهاراً في سبيل انتماء طرابلس بكل معنى الكلمة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً إلى لبنان.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ فؤاد غصن.

فؤاد غصن:

سيدي دولة الرئيس، عندما تطرح موازنة الاشغال العامة على المناقشة لا بد لنا أن نبدي بشأنها بعض الملاحظات التي هي مستمدة من واقع يومي نعيشه، والتي تستند إلى خبرة مستمدة هي أيضاً من هذا الواقع، ذلك لأن وزارة الاشغال العامة هي من أكثر وزارات الدولة التصاقاً وتحسناً بالمناطق اللبنانية، فضلاً عن الدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه هذه الوزارة على الصعيد السياحي الذي ستركز مستقبل هذا البلد عليه.

ومما لا ريب فيه بأن الحكومة والمجلس تحدد كل منهما رغبة صادقة في دفع عجلة وزارة الاشغال العامة إلى السير قدماً إلى الأمام.

يا سيدي وعلى كل حال، تكلم قبلي الزميل الكريم الدكتور أمين الحافظ، ونحن نؤيد كل ما قاله الزميل حيث تكلم عن طرابلس فنحن نؤيد مطالب طرابلس، إنما الشيء الذي أتكلم عنه يتعلق بازدهار جميع المناطق اللبنانية، يتعلق في هذا البطء في التنفيذ الذي نعانى من جراء هذه الاشغال، لقد سمعت عند درس موازنة وزارة الأنباء منذ يومين أحد الزملاء الكرام الأستاذ جان عزيز يقول، بأن أجهزة الاعلان، الراديو والتلفزيون أصبحت تصل إلى مسامع اللبناني في أقصى القرى اللبنانية النائية، هذه الأجهزة التي تشيد بالمشاريع العمرانية التي تقوم بها الحكومة، هذا الفلاح اللبناني والمواطن البسيط، أصبح يتحسس بما له من حقوق على الدولة أصبح شغوفاً لمعرفة ما سيصيبه من هذه المشاريع ليجاري ركب العمران الذي يسير عليه لبنان، هذا المواطن يا معالي الوزير، تعرضنا نحن نواب المناطق إلى انتقاداته المرة، إلى عتبه المير أثناء معركتنا الانتخابية الأخيرة، ولا أعتقد بأنه يوجد نائب في هذا المجلس، يمكنه بأن يقول أنه لم يتعرض لانتقادات المواطن الناخب اللبناني، لاهمال في طرقته، للبطء في تنفيذ مشاريعه، إذا كان من حق المواطن علينا أن يعاتبنا لأنه وضع ثقته فينا، إذا كان من حقه أن يعاتبنا باعتبارنا ممثليه، وقد ائتمنا بتمثيله في هذا المجلس، فمن حقنا على الحكومة، أو بالأحرى من حق كرامتنا على أنفسنا أن ندلي بالأخطاء التي تحول دون سير العمل ونحدد ونعدد بالوقت ذاته العلاج، الذي يمكن استعماله لتلافي هذه الأخطاء.

يا سيدي الرئيس ويا معالي وزير الاشغال العامة، أنت على ثقة مثلنا وأكثر، بأن الأعمال في وزارة الاشغال العامة لا تسير سيرها الطبيعي المطلوب، وذلك يرجع إلى أسباب عديدة، سأذكر بعضها ولا أقول أنني سأذكر جميع هذه الأسباب، أقول مثلاً، التشابك في الصلاحيات. وقبل التشابك بالصلاحيات مطلق معاملة في وزارة الاشغال العامة مهما كانت بسيطة، لكي تقترن بنتيجتها النهائية عليها أن تحتاز مراحل عديدة، الأمر الذي يتنافى مع مبدأ تبسيط المعاملات الذي

وضع تنظيم هذه الوزارة خصيصاً لأجله. على مثال التشابك بالصلاحيات أذكر، التشابك بالصلاحيات بين مديرية الطرق مثلاً وبين مجلس المشاريع الكبرى، يرصد اعتماد لطريق ما. يدور هذا الاعتماد سنة فسنة بينما تكون هذه الطريق الذي خصص الاعتماد لها، قد الطريق من قبل مجلس المشاريع وتنفذ ويبقى أدخلت في عداد الطرق المحرومة، تلزم هذه الاعتماد مدوراً ومقيداً على هذه الطريق، على سبيل المثال أذكر حادثاً في منطقتي ولعل لكل نائب حوادث في منطقته من هذا النوع.

مثلاً أرصد لطريق بكفتين - العقبة في قضاء الكورة في سنة ١٩٦١ مبلغ ستين ألف ليرة لبنانية. هذا الاعتماد دور سنة بعد سنة وقد جرى تدويره أخيراً، ولم يزل هذا الاعتماد مجمداً على طريق بكفتين - العقبة بينما هذا الطريق أدخلت في عداد الطرق المحرومة العائدة لمشروع الـ ٨٤ مليون ليرة، جرى التزامها وتم التنفيذ وإنتهت هذه الطريق.

أضرب هذا المثل يا معالي الوزير لاعطيك فكرة واضحة عن التشابك في الصلاحيات. هذا التشابك الذي هو سبب من أسباب هذا التأخير الذي أنتم ونحن نعاناه مع الأسف،

ثم على ذكر تشابك الصلاحيات، لا بد لي من أن أقول كلمة في المديريات الاقليمية: من حيث الفكرة، كان إنشاء المديريات الاقليمية عملاً جيداً لأنها تعزز اللامركزية التي نحن بأشد الحاجة إليها والتي طالما تغنيها بها. هذه اللامركزية التي من شأنها أن تجعل الفلاح اللبناني يبقى في قريته، هذه اللامركزية التي من شأنها أن تمنع نزوح الجبل اللبناني إلى المدينة.

المديريات الاقليمية، من حيث المبدأ كانت فكرة حسنة، وإنما من حيث النتيجة فقد فشلت مئة بالمئة. كلنا نريد المديريات الاقليمية ونريد تعزيزها لأن في تعزيزها تعزيزاً للامركزية التي تنشدها المناطق اللبنانية، ولكم من حيث تحديد صلاحياتها، ومن حيث جهازها الفني فلقد زودتم المديريات الاقليمية بجهاز ينقصه الفن وتنقصه الخبرة. ثم لا أريد أن أردد هنا ما يقال ويشاع حول المديريات الاقليمية. فإذا كان ما يقال ويشاع حولها غير صحيح أو مبالغاً فيه، فالشيء الثابت الاكيد هو أنه لا يمكن لنا أن نقول بأن ما يجري في دوائر المديريات الاقليمية وفي دوائر وزارة الاشغال العامة هو غير صحيح. بإمكانكم يا معالي الوزير، بوسائلكم الخاصة أن تتحروا عن ذلك. وأكتفي بالتلميح دون أن أدخل في صلب موضوع لأنني لا أملك الادلة والمعطيات التي تدعم حجتي في هذا الموضوع، لافتاً نظركم الكريم إلى هذا الموضوع لكي تتخذوا جميع الاجراءات اللازمة توصلاً لمعرفة ما يدور في الاوساط من همس حول هذه الدوائر.

لذلك، يا معالي الوزير، إذا أكدنا الاخطاء علينا أن نصف العلاج. والعلاج هو في إعادة النظر في تنظيم المديريات الاقليمية، والادارة المركزية، وعلى أساس وضع هيئة تفتيش دائمة إلى جانب المديريات الاقليمية.

ثم لا بد لي من إبداء ملاحظة أخرى تتعلق بأمور ربما هي من إختصاص الموظفين، ذلك لأنه بحكم مهمتي كنائب أطلع عن كذب على الامور التي تجري في الدوائر وألاحظ بأن هنالك، من الناحية التنظيمية دوائر لا تمت إليها بصلة قوية، ألقت نظركم إلى هذا الامر، ثم نلاحظ بأن هنالك تعاميم تصدرها هيئة الابحاث والتوجيه، وهي تعاميم على نمط واحد توزع على كافة وزارات الدولة بالتساوي، حال كون بأن لكل وزارة ولكل دائرة وضعاً خاصاً ونظماً خاصاً، ومن الضروري أن يكون لكل دائرة توجيه خاص. لذلك يستحسن بأن تراعى في هذه التعاميم التي تصدر عن دائرة الاصلاح والابحاث والتوجيه ظرف ووضع كل وزارة على حدة، لأن ما يمكن عمله في وزارة الصحة لا يمكن عمله في وزارة الزراعة أو لا يمكن عمله في وزارة الاشغال العامة والعكس بالعكس.

هذه الملاحظات أرجوكم يا معالي الوزير أن تعيها الاهتمام، إنني أعنف بأنها تشكل سبباً من أسباب عرقلة الاعمال التي نشكو منها جميعاً.

ثم أنتقل إلى سبب ثان، وأعني به قانون الاستملاك.

يا سيدي كلنا نعلم بأن هذا القانون عدل في عام ١٩٦٤ أي منذ شهر، ووضع هذا القانون الجديد ليزيل أخطاء ونواقص كانت تكتنف القانون القديم فإذا بالقانون الجديد يزيد في هذه الاخطاء أخطاء ويزيد اعوجاج القانون القديم اعوجاجاً جديداً.

يا سيدي قانون الاستملاك هو علة العلل كما سألين حضراتكم.

من المبادئ المسلم بها، لا يمكن إجراء تلزيم على طريق إلا بعد إتمام معاملات الاستملاك. ومعاملات الاستملاك تقسم إلى مرحلتين، مرحلة التخمين، والمرحلة الثانية هي مرحلة وضع اليد، ومرحلة قرارات وضع اليد هي المفتاح الحقيقي للتنفيذ، يلاحظ بأن قانون الاستملاك خص أعضاء اللجان بتعويضات تتعلق بالاستملاك على أساس العقار المستملك، ولم يخصص لهم إعمادات أو تويضات تتعلق بقرارات وضع اليد مما يلاحظ بأن المرحلة الاولى تتم بسرعة لأنه يترتب عليها تعويض لهذه اللجان. وقد سمعت وأنا لست متأكداً من ذلك، بأن بعض رؤساء اللجان يتقاضون تعويضات شهرية تتراوح بين العشرة والعشرين ألف ليرة، أقول ذلك يا معالي الوزير بكل تحفظ إذا ويمكنكم أن تتحققوا من ذلك، وأقول هذا بكل تحفظ إذا يلاحظ، بأن المرحلة الاولى التي يترتب عليها تعويض تتم بسرعة، وأما المرحلة الثانية التي لا يترتب عليها تعويض والتي هي مفتاح التنفيذ الحقيقي تتم بتأخير طويل وأعطي مثلاً على ذلك:

يا سيدي أمامي روزنامة وزارة الاشغال. لقد لحظ في هذه الروزنامة، طريق أميون كوسبا. موعد التلزيم كانون الثاني سنة ١٩٦٥ وإذا بموعد التلزيم يؤخر إلى شهر حزيران سنة ١٩٦٥.

أي بتأخير مدة ستة أشهر. سألت عن الاسباب فقول لي، لقد تمت معاملات الاستملاك أي التخمين إنما لم يصدر لغاية الآن قرارات بوضع اليد. أنا متأكد يا معالي الوزير، بأن المواطن الكوراني وخصوصاً المواطن الاميوني سوف لن يعذرنا نحن نواب الكورة على ذلك، بل قد يقول لربما كان هذا العمل مقصوداً من النواب، ثم ألاحظ شيئاً آخر التأخير في إجراء معاملات الاستملاك، لقد نص القانون على تعيين لجان أو أن القانون لم يعين لجان معاونة تسمى لجان رديف، وقد نص القانون على أنه لا يمكن لهذه اللجان أن تكون قراراتها قانونية ما لم تكن مجتمعة بكامل أعضائها وكثيراً ما يتغيب عضو من هذه اللجنة بداعي المرض أو بداعي السفر، وليس له من معاون يحل محله فتتأخر معاملة الاستملاك، هنالك طريق تدعى طريق برغون - بدهون في الكورة، لزمّت منذ سنة ولآن لم يتم الاستملاك عليها، وهنالك حوادث قد ملأت الاسماع. وعندما يمرض الشخص في هاتين القريتين النائيتين يضطر الاهالي إلى نقله، وقد توفي مريض وهو محمول على الاكتاف أثناء نقله إلى المستشفى. التأخير بين تلزيم هذه الطريق وبين الاستملاك الذي لا يتم لغاية الآن يكاد يتجاوز السنة، أعطي لك يا معالي الوزير مثلاً على ذلك، لكي تنبه إلى الامر ولكي ترى معنا ويرى الجميع بأن قانون الاستملاك بشكله الحاضر قد يكون سبباً من أهم أسباب هذا التأخير الذي نعانيه والذي يشكو منه الشعب اللبناني هذه الشكوى التي بالنتيجة نحن مسؤولون أدبياً عنها.

إذا تكلمت عن قانون الاستملاك لا بد لي من الإشارة إلى الروزنامة، ولا أطيل الشرح في قضية الروزنامة، إنما ألفت نظر معاليك إلى أنه ما من روزنامة أشغال حدد فيها وقت التنفيذ وقد تمت بمواعيدها المحددة، السبب بسيط، أقوله لك يا معالي الوزير، لقد حددت في روزنامة الاشغال موعداً للتزيم، ولم تحدد موعداً للاستملاك ولوضع اليد، أنصحك لكي تتمكن من تنفيذ روزنامة الاشغال أن تذكر في الروزنامة موعد التزيم، وموعد الاستملاك، وموعد وضع قرارات وضع اليد، ذلك لأن الروزنامة بالمعنى الادبي هي وثيقة تتعاهد بها وزارة الاشغال بعمل ما ضمن مهلة محددة، فإذا لم تتمكنوا من أتمام هذا العمل ضمن هذه المهلة تكون الملامة الادبية عليكم، وعليكم شخصياً يا معالي الوزير، لذلك ألفت نظركم إلى وضع ما أشرت إليه فذلك من شأنه أن يجعل روزنامة الأشغال هذا العمل المفيد التي تغنيها به وعن حق، أن يجعل المواطن اللبناني يؤمن بالروزنامة ويؤمن بأن هذا المشروع سيتم في المدة المعينة له، يا سيدي ان أسباب العرقلة في وزارة الاشغال العامة عديدة ولربما يريد غيري من الزملاء أن يتكلم بهذا الموضوع لذلك ولا أريد أن أطيل الشرح، إنما لا بد لي من أن أمر مروراً بسيطاً عابراً على ما يسمى الجهاز البشري، وأعني به الموظفين. علة العلل من الموظف اللبناني، فهو وراء تكرّس المعاملات في الدوائر العقارية التي أشار إليها الزميل الأستاذ فيليب بولس، وهو وراء تنظيم دفاتر الشروط، هذه الدفاتر الشروط التي يجعل منفذاً منها للملتزم، لكي يقيم الدعوى على الحكومة ولكي يربح

دعواه، وإني أهنيء معالي وزير المالية بهذه المناسبة على التدبير الحكيم الذي اتخذته بحالة جميع الاضبارات إلى التفتيش لمعرفة ما إذا كان الخطأ مقصوداً أو غير مقصود. ومن الضروري أن يعاقب مرتكب الخطأ المقصود. وإذا كان الخطأ غير مقصود فمعناه أن الموظف الذي نظم هذه الدفاتر غير كفوء للقيام بهذا العمل الهام الذي كما تعلم يترتب عليه نتائج هامة، إذ أن للدولة وللمواطنين وللملتزمين بذمة الدولة ملايين وملايين عديدة، سببها كل ذلك الاهمال،

ثم هنالك يا معالي الوزير شيء يسمى وضع الموظف في غير مركزه. قرأت في الصحف أن أحد كبار الموظفين في وزارة الاشغال العامة يثق ناقوس الخطر، وقد نبهنا نحن إلى هذا الخطر منذ سنة ١٩٦١ ولم يشأ أحد أن يستمع إلى هذا التنبيه لأنهم لا يريدون أن يتدخل النواب في سياسة الطرق، وأنا أفهم بأن لا يتدخل النائب في أمور تعود بالضرر على الناس، إنما عندما يتدخل في أمور يستفيد منها الجميع، وأنا أكثر خبرة فيما يتعلق بمنطقتي وأخبر من أي مهندس كان في الجمهورية اللبنانية، وكذلك كل نائب في هذا المجلس، يجب أن تستعينوا بخبرة النواب لأنهم أكثر الناس معرفة بحاجات الشعب واحتياجاته، وأكثر الناس معرفة بحاجة المناطق وبطرق المناطق. لا تقصوا النائب. استشيروا عندما تضعوا موازنة وزارة الاشغال العامة، يا سيدي هذا الجهاز البشري علاجه الوحيد رفع الحصانة.

الرئيس: لا يجوز في بلد ديمقراطي كلبنان، أن يقصى النائب عن كل أمر يتعلق بالمصلحة العامة، النائب هو مسؤول.

فؤاد غصن: متابعاً، يا معالي الوزير، العلاج الوحيد رفع الحصانة عن الموظفين واجعلوها سيفاً مصلتاً على رؤوسهم، واقصوا عن الوظيفة الموظف الذي لا يتحسس بمسؤولياته وبواجباته، هذا الموظف الذي يكاد يفسد المواطن اللبناني والمواطن اللبناني عندما يرى أن معاملاته تتأخر، ولا أقول ذلك على كل الموظفين، أنا أوجه هذا الكلام إلى فئة منهم، وأغتنم الفرصة لأوجه تقديري واحترامي إلى الفئة الكبيرة من موظفي الدولة التي تقوم بواجباتها خير قيام والتي تتحسس بمسؤولياتها كموظف يعمل لخدمة الشعب اللبناني، أنا أقول لا أطلق هذه الكلمة على علائها يا دولة الرئيس، بل أستثني وأنقي الزوان من القمح، أنا أتكلم عن الزوان ولا أتكلم عن القمح، هذه الفئة المحدودة، هذه الفئة القليلة العدد يمكن أن تلحق الضرر بالمصلحة يا سيدي الرئيس ويا معالي الوزير، أرجو أن تحمل هذه الملاحظات على محمل الاخلاص، لأننا نكن لك كل تقدير واحترام ونعرفك بأنك رجل عمل وواقعي، وأنت تتحسس بهذه الامور، ولذلك إذا انتقدنا وزارة الاشغال فلكي نساعدك، فالمصلحة مشتركة والمسؤولية مشتركة بيننا وبينك، لمساعدة وزارة الاشغال على القيام بدورها العظيم لأن على وزارة الاشغال تتوقف أمور عديدة تعود بالنتيجة بالخير على لبنان وعلى الشعب بأكمله.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد بشير العثمان

بشير العثمان:

دولة الرئيس، لا بد لنا بعد أن أرسلت إلينا موازنة وزارة الاشغال العامة وهي بين أيدينا الآن، وبعد أن استمعنا إلى الكلمة القيمة التي ألقاها حضرة الزميل فؤاد غصن، فلم يترك شاردة ولا واردة تقريباً، فأنا موافق على جميع ما قاله، ولي بعض الملاحظات في الموضوع الذي تكلم عنه، ومن جهة ثانية فيما يتعلق بالمناطق المحرومة، وفيما يتعلق بالموظفين الذي تكلم عنهم حضرة الزميل غصن، يا سيدي قبل كل شيء الحكمة تقول «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أخف الايمان». على كل واحد منا مواطنين أو مسؤولين حينما يرون أو يلمسون، أن هنالك عملاً شاذاً، عليهم أن يقولوا ويدلوا عليه فأنا يا سيدي بعد أن لمست وتحققت والحكومة الحاضرة تعلم تمام العلم بأنني سبكت مدة طويلة ولم أتكلم إلا حينما يجب أن أتكلم، وحينما وقف أحد الزملاء الدكتور محيى يناقش الحكومة في إحدى جلسات سابقة اتخذت الدفاع عن الحكومة لأن الامر كان على ما أعتقد مبالغاً فيه، أما والآن نحن في قضية حرمان، وفي قضية عدم توزيع العدل والمساواة بين المواطنين في جميع المناطق اللبنانية. أيها السادة، إن منطقة عكار، ومنطقة الجنوب، ومنطقة البقاع، هذه المناطق التي لم يعمل المسؤولون ولا خطوة واحدة في سبيل مساواتها مع بقية المناطق اللبنانية، أنا أعلم أن الدولة هي بمثابة الأب، وكل دولة في بلد ما هي بمثابة الأب للشعب الذي تحكمه والمناطق هي بمثابة الأبناء، فكيف تريدون من هؤلاء الأبناء إذا كنتم قد أنقصتم حق أحد منهم، أن ينظر إلى أبيه أو إلى أمه نظرة العطف والحب والحنو والاعتراف بالجميل، كلا يا سيدي فأنتم أخذتم منا الثقة، وكانت الثقة تقريباً اجماعية ولم تستطع أي حكومة أن تأخذ الثقة التي أخذتموها ولكن يجب أن نكون صريحين معكم، أنتم أيها السادة بين أمرين إما أن توزعوا العدل والقسطاس في جميع المناطق اللبنانية وإلا تضربوا بيد من حديد على هؤلاء المرشحين بين الموظفين الذين عناهم معالي وزير الاشغال العامة في تصريحه في جريدة النهار في ٢٤ الشهر، وقال عنهم بأنهم سكتوا وارتشوا، بعد أن بني ما يقارب المئتي بيت في الازعاعي، و غير الازعاعي والمعاملات التي تجري صراحة. ويقول هذا الموظف لبعض المواطنين، هذا الدرج أدفع، بكل وقاحة وبدون خوف ولا وجل.

وزير الأشغال: مقاطعاً. هذا حكي، هذا كلام، وأرجو من كل نائب أن يعطينا أسماء ويعطينا أرقام، حتى يلاحظ جميع النواب إذا كان بإمكاننا أن نعمل ما يجب عمله بالموظف الذي نثبت عليه مثل هذه التهم.

بشير العثمان: متابعاً، أنا يا سيدي لست مجبراً أن أعطيك الأسماء وأنت تحكم منذ ست سنوات، ويمكنك أن تتحرى ما نقوله ويقول به بعض الزملاء حتى تتبين لك الحقيقة، وكذلك يا معالي الوزير لماذا

صرحت لجريدة النهار بهذا التصريح، وكذلك وقف معالي وزير المالية فيما مضى وقال نحن سنكافح المرتشين، ماذا يعني هذا القول. هل يعني الموظفين في غير الدولة اللبنانية؟

هو يعني الموظفين المدنيين في لبنان، يا سيدي إما أن تضربوا بيد من حديد على هؤلاء المعين وتوزعوا العدل والقسطاس وإما، أن ترحلوا من هذه الوزارة، فأنا عندما لم أتمكن من الإصلاح في سنة ١٩٥٢ استقلت.

وأنا أرجو من كل زميل في هذا المجلس أن يعلم بأن الحكماء والشعراء الذين تعرفون لا يتركوا شيئاً فأنا أقول لهم كما قال بعض الشعراء:

لا يعرف الشوق إلا من يكابده ولا الصبابة إلا من يعانها

وأنتم يا حضرات الزملاء أعضاء الحكومة، لقد أوليناكم ثقتنا فتكاد تكون اجتماعية لاعتقادنا بأنكم تستطيعون بأن تعملوا في جميع الحقول وأن توزعوا العدل والقسطاس، وأما إذا كنتم لا تريدون، فليس أصح مما نقوله فيكم كما قاله الشاعر:

ولم أر في عيوب الناس شيئاً فلستم قادرين على التمام

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير الأشغال العامة

وزير الأشغال العامة: دولة الرئيس، إني أشكر الزميل الكريم بشير العثمان، على ملاحظاته، وأرجو منه أن يعطينا أحد أسماء المرتشين أو بعض الوقائع والأرقام كما أرجو من عموم الزملاء إذا أمكن أن يعطونا شيئاً من الاسماء، أو من الوقائع والأرقام عما تفضلوا به، وينظروا عندئذ نتيجة عملنا، وبعدها عليهم أن يحكموا لنا، أو علينا، ولكن عندما نشكي من حرامي سرق أو ارتشى بمجرد القول والكلام فيبقى هذا القول كلاماً ينقصه الاسم يمكن لهذه الوزارة أو لغيرها من الوزارات أن تقوم بالتحقيقات اللازمة، ونحن موجودين في هذه الوزارة، ولا نرغب في أن نغطي على أحد إذا كان هناك أسماء وأرقام ثابتة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب الاستاذ محمود عمار

محمود عمار: دولة الرئيس، قد يستغرب الزملاء الكرام إذا قلت لهم أن هذه الشكوى الصارمة، التي انطلقت من الكورة وعكار، تنطلق أيضاً من ضواحي مدينة بيروت، وأرجو أن يتسع صدر معالي وزير الأشغال العامة لهذه الملاحظات التي نبديها والتي نسارع فنقول إننا نقر الجهد الكبير الذي يبذله معالي الوزير في سبيل تأمين المصلحة العامة في وزارة الأشغال العامة، ولكن جل من لا يقصر، وقد يحصل بعض التقصير، فملاحظاتنا تنحصر في ابداء هذه الأمور علناً لتلافاها. يا سيدي حالة الطرقات في لبنان أصبحت سيئة جداً، وأعتقد أن المناطق المحرومة إذا كانت شكواها من

عدم وجود الطرق فمناطقنا التي كانت عامرة بالامس أصبحت الآن خربة، والسبب في ذلك أن الطريقة التي اتبعت في صيانة هذه الطرق مؤخراً لم تكن مجدية. في الماضي يا معالي الوزير كان للطرق ورشات تهتم بصيانتها بسد الحفر، وحفر القنايات بحيث لم تعد تتأثر والأرقام، ولكن عندما تعطى الاسماء عندئذ الطريق من العوامل الطبيعية، أما اليوم وعلى أثر المطر وفي كل وقت تخطر فيه تصبح طرقنا وكأنها أنهر، لماذا، لأن الأقنية مسدودة، لأن هناك حفراً كثيرة، لأنها لا تشغل من قبل ورشات دائمة كما كان في السابق، وبالنتيجة من الذي يتضرر، يتضرر الشعب، المصلحة العامة. الطريق التي تنفقون عليها هذه السنة عشرة آلاف ليرة مثلاً لتزفيتها في السنة القادمة ستعطل يا معالي الوزير، لأنه ليست هناك طريقة لصيانتها، الطريقة التي اعتمدها مؤخراً بالغاء ورش الطرق اساءت إلى هذه الطرق، أقولها بصراحة وصدق، لاننا كنا نرى كيف يصونون الطرق وكيف تشتغل الورش فيها في النهار وفي الليل لتأمين صيانتها، أما اليوم فأصبحت عرضة للعوامل الطبيعية، وكثيراً ما تتخرب، كل ما نرجوه منكم أن تعيدوا النظر في طريقة صيانة هذه الطرق. بالأمس القريب يا معالي الوزير قمت أنت بنفسك بزيارة إلى ساحل بيروت بمناسبة مؤلة على ما أذكر وشاهدت الطرق بأمر عينيك وسمعت من الناس الشكوى، هذه الشكوى التي نسمعها نحن كل يوم وكل ساعة وصدقني إذا قلت لك، بتنا نخجل من زيارة بيت من بيوت الناس في هذه المناطق، بسبب الطرق وبسبب وضعها، نرجوكم أن تساعدونا نحن نواب المناطق، أقل ما يمكن على صيانة هذه الطرق وتحسينها. المواصلات اليوم يا معالي الوزير أصبحت عاملاً أساسياً لكل قرية ولكل بلد، ومن هنا أود أن ألفت نظر معاليكم إلى أننا كنا، نحن النواب، في السنين السابقة قد خصصنا اعتمادات لهذه الطرق من أجل تحسينها، ومع الأسف شاءت الظروف أن لا تتمكنوا، وليس هنا مجال البحث في الأسباب شاءت الظروف أن لا تتمكنوا من تنفيذ هذه الأعمال. فأود أن أسألكم بصراحة وصدق وإخلاص هل ان هذه الاعتمادات المدورة تدور لكي تنفذ فعلاً أم لا، أم ان ليس لديكم هذا المال. فإذا كانت هذه الاعتمادات متوفرة وكاملة لديكم فاسمحوا لنا أن ننفذها وفقاً لما هو وارد في موازنة الحكومات السابقة أما إذا كان المال قد نفذ ولم يعد هناك من مجال للتنفيذ، فكل ما نرجوه يا معالي الوزير أن تنفذ الاعتمادات التي خصصناها لسنة ١٩٦٥، وأن لا نقع فيما وقعنا فيه في سنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٦٣، نرجو أن لا تدور اعتمادات سنة ١٩٦٥ وأن تنفذ على الطرق وأنا أؤكد لكم أنه إذا لم تنفذ هذه الاعتمادات فإنني أشفق على كل نائب في هذا المجلس. ولا بد لي يا معالي الوزير، من أن أثير قضية أثرها في الصحف على يومين متتاليين وقد لا يختلف معك في الجوهر، ولكنني اختلف معك في الشكل، هذه الأمور لا بد لي من أن أشير يا معالي الوزير إلى التصريحات التي أدليت بها مؤخراً في الصحف عن وضع الأبنية في الاوزاعي وفي الكرنيتينا،

وشعرت منك غيرة على المصلحة العامة ونحن معك فيما يتعلق بالمخالفات التي تحصل والتي يجب وضع حد لها نهائياً، ولكن اسمح لي، من على منبر الشعب الذي هو في هذا المكان، أن أفرق بين بيوت الاوزاعي وبيوت الكرنيتينا، فللاوزاعي يا معالي الوزير وضع قانوني خاص يختلف عن غيره من الأوضاع أن الأبنية التي في الاوزاعي لم يبنها الناس ولم يحتلوا أملاكاً للغير أكنت تعلم ذلك، هذه الأرض كانت في الماضي مشاعاً لأهل البرج، لأهل الشياح، وحارة حريك ولسبب لا أعلمه صدر حكم أنت تعلم به على أهل هذا البلد بعد أن كانوا قد بنوا بيوتاً بمعرفة الادارة وبموافقتها بموجب مستندات رسمية. إذا، ما أطلبه منك وما أرجوه أن تفرق بين بيوت الاوزاعي وغيرها من المحلات التي احتلت قسراً وعنوة، ولا بد لي أيضاً من أن أشير لمعاليك بانني في احدى جلسات اللجان التي يرئسها زميلنا النائب الاستاذ مورييس الجميل، لا بد لي من أن أشير إلى ذلك الدرس القيم الذي قدمه لنا، عن سياسة الطرق في لبنان وعما يجب عمله من أجل تنفيذ كل طريق، فهناك نواح لا مجال لتعدادها هنا يا معالي الوزير، ولكن اكتفي بالاشارة إليها من النواحي القانونية والسياسية والاقتصادية وإلى غيرها، بالنسبة لأهمية كل طريق، نحن نشكو اليوم من أنه في وقت من الأوقات انصرفت أعمال الاشغال في الطرق إلى منطقة معينة دون منطقة أخرى، نرجوك يا معالي الوزير أن تنفذ موازنة سنة ١٩٦٥ على كل أنحاء لبنان من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، فلا يكون هناك مشروع للتنفيذ ويؤخر مشروع آخر.

أما الطريقة في التنفيذ يا معالي الوزير، لا يجوز أن تبقى على كاهل موظفي وزارة الاشغال العامة، هناك طريقة أشار إليها عدد كبير من النواب، وأشار إليها بصورة خاصة المرحوم النائب الطيب الذكر الأستاذ اميل البستاني، عندما قال لكم لزموا هذه الاشغال إلى شركات أجنبية، طالما أن المال متوفر فلماذا، لا نلزم هذه الاشغال لشركات أجنبية، لماذا تقتصر كل العمل على موظفي وزارة الاشغال العامة، لا يجوز أن نلقي كل هذه الأعمال على كاهل موظفي هذه الوزارة، ومن هنا، انطلق للجواب على زميلي الاستاذ بشير العثمان فأقول له ولزميلي الاستاذ فؤاد عصن أن حملتكم على الموظفين كان فيها الشيء الكثير من الظلم، نعم لا يجوز لنا في هذا المجلس يا سادة أن نتهم الناس بالرشوة دون أن يكون لدينا الدليل الكافي على ذلك، أنا لا أتهم الموظف، أنا أتهم الراشي. هذا الراشي من الشعب الذي يرشي الموظف يجب عليه أن يكون جريئاً وصادقاً ومخلصاً فيأتي ويعلم النيابة العامة ويعلم كل مسؤول بأمر هذا الموظف الذي يرشي.

أما أن ننطلق من هنا ونعلن الرشوة ونلحق التهمة بكل موظف دون أن نثبت ذلك بالدليل فأمر لا أقبله ولا يجوز لنا أن نعلنه في هذا المجلس.

وإذا كان لدي من الأقارب موظفين فإنني أتحدّك يا زميلي الكريم، أن نشير ولو بكلمة عنهم، انهم من أولئك الموظفين الشرفاء الذين يعرفون كيف يخدمون وطنهم، وأنا أحكي عن الموظفين بصورة عامة، وإنني كمحام أعلم أن التهمة لا يجوز أن تلقى جزافاً، وهناك عدة طرق لاثبات الرشوة.

سيدي الرئيس، أعود فأكرر بأن الساحل الذي أمثل إنما يشكو من الإهمال في منطقته، الساحل يا سيدي يرزح تحت أعباء ما حمل، الساحل اليوم يرزح تحت أعباء الطرقات المهملة يرزح تحت أعباء مشروع ايكوشار، وكلمة مختصرة حول هذا المشروع، مشروع ايكوشار يا معالي الوزير قد أضر بالساحلين الشمالي والجنوبي، وأضر ببعض المدن والقرى اللبنانية نحن لسنا ضد التنظيم، يجب أن يرسخ هذا في ذهن معاليك، إننا نحن مع التنظيم، ولكننا نريده تنظيمًا عادلاً تنظيمًا ينصف الناس ولا يظلمهم، وأرجوكم أن تعيد النظر في هذا المشروع لأنه، وأقولها بصدق وإخلاص، قد سلب الناس ثرواتهم دون أي تعويض.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ نهاد بوزير الرئيس :

دولة الرئيس، ان هذا الحوار الجدي بين الزملاء وبين المصدر الرسمي يوحي إلى الكلمة الخالدة التي قالها، هذا المارد الكبير الذي نزع عن هذا العالم، وهو مارد القرنين التاسع عشر والعشرين، تشرشل. ان انكار البديهيّات والاصرار على انكار البديهيّات من قبل النساء والسياسيين هو أهم الأمور التي تحمل الناس على أن يشكوا فيما يقولون، ومن هنا يا سيدي أنطلق للسؤال عن بعض الأمور التي بقيت عالقة والتي في أكثر من مناسبة سألنا عنها بالحاح واصرار والتي حامت حولها يا دولة الرئيس الغائب بعض الشبهات أو بالأحرى الرئيس الغائب ولو كان حاضراً. فلا أقول هذا للغمز من عدم فهمه وهو والحمد لله على أفق واسع من الفهم والثقافة والتفهم، إنما يطيب له ما يسمعه من ثناء، ويزعجه ما يقال من انتقاد فسامحه الله. ان هذه البديهيّات أو انكار البديهيّات هذا يوحي لي اليوم، السؤال مجدداً للتأكيد على ثلاثة مواضيع، الموضوع الأول وقد أثرته في جلسة سابقة، وهو الموضوع الذي ألح إليه أكثر من زميل ويتعلق بمشروع «مونفريدي» وأقول هذا يا سيدي وقد يكون هذا الكلام يزعجك وأنت تتلهى في أمور غيرها، فمن حَقِّك يا دولة الرئيس، لأن إذا قلنا لك الحقيقة اسخطناك، ولكننا نكون قد أرضينا ضميرنا وهنا تعود لي هذه الكلمة المأثورة عندما سأل معاوية بن سفيان عن ابنه يزيد فقال له، إذا قلنا لك الحقيقة اسخطناك ولكن أرضينا الله، وخير لنا أن نرضي ضميرنا ونسخطك أنت وهذا بالأمر البسيط،

وإنما هذه الأمور التي أريد أن أثيرها والتي سبق وأثارها أكثر من زميل، تتعلق بموضوعين أما

الموضوع الأول فيتعلق بقضية «مونفريدي» مشروع «منفريدي» يا سيدي ورحابة صدركم ستتسع لفهم هذا الموضوع ٨٤٠ مليون ليرة يا معالي وزير المال الضاحك يسأل الشعب اللبناني، وتسأل الدوائر الرسمية كيف تبخرت، وأقول لك بالرغم من ابتسامتك التي تبلغ جد السخرية، إنها الحقيقة، والحقيقة تجرح. أسألك أن الـ ٨٤ - مليون ليرة التي خصصت للمشاريع، طلب زميلنا اميل البستاني رحمه الله، أن توضع في أيدي شركات أجنبية فبحث المجلس يومئذ هذا الطلب وقرر أن الأموال اللبنانية، يجب أن تستثمر وتشغل بأيدي لبنانية، ولكن لا أعلم إذا كنا وقتئذ على خطأ، لأن النتيجة التي وصلنا إليها اليوم لا تجعلنا في مأمن ولا تجعلنا. بأن نكون مرتاحين غاية الارتياح، قسم هذا المبلغ إلى شقين، أما الشق الأول يتعلق بالدراسات ويقال أن - ٢٢ - مليون ليرة من أصل هذا المبلغ لا أثر لها اليوم حتى أن الدراسات المزعومة كانت دراسات مغلوطة، جاء المهندسون اللبنانيون يتدارسونها مجدداً وعن جد وكثب فإذا هي تتفق والمناهج والتصاميم، وبعدئذ قيل أن مبلغاً خصص للتنفيذ وبقي هذا التنفيذ حيث هو، وبالرغم من تكرار المطالبة لم نعط أي إيضاح حول هذا الموضوع. أليس من حقي اليوم بأن أطلب الحكومة، مهما كان الشخص المؤتمن على الموضوع سواء من الناحية المالية أم من الناحية الفعلية العملية، أن تجيبنا على هذا السؤال يا سيدي.

وإنني ليسعدني أن أقول في هذا الوقت، وأنا عائد من أحدث المؤتمرات في روما، وزميلاتي استاذ صفي الدين وأمين الحافظ حاضراً، كانا معي. جئنا إلى مطار روما وإذ بمطار روما طافح بالمياه وسألنا عن السبب، ففيل أن المسؤولية في التنفيذ في هذا المطار تعود على رجل محتل كان يدعي أنه يعمل المشاريع وهو السيد «منفريدي» فجئنا نحن الثلاثة إلى هذا المجلس وقلنا وقتئذ قبل البدء في التلزم إلى هذه الشركة المؤتمنة على مصالحها رجل يدعى «منفريدي» يجب أن تتبصروا وأن تعيدوا النظر مهما كانت المراحل التي قطعتها تلك القضية ولكن شيئاً من هذا لم يحصل يا سيدي. فكانت الدراسات والمشاريع لم تنفذ. وها ان - ٨٤ - مليون ليرة التي جبيت من المواطن اللبناني لا أثر لها في الموازنة ولا في الطرق.

أنا يا سيدي، أسأل هذا السؤال، وربما أكون على خطأ. ولكن من حقي أن أسأل، وقد أعطى الدستور كل نائب حق المراقبة. من حقي أن أطلب هذا الإيضاح. ان علامات الاستفهام والشبهات تحوم حول هذا الموضوع، وان الـ ٨٤ - مليون ليرة التي جبيت من المواطن المسكين ومن الغني الذي يعمل للبنان، يجب أن يعلم هذان الاثنان أين هي تلك المبالغ التي جبيت ووضعت ضمن خزانة الدولة.

هنالك يا سيدي. نقطة استفهام حول مشروع ثان وقد دعوت الحكومة إلى توضيحه المرة تلو المرة وهو موضوع الليطاني وقد يكون بأقل خطورة من الأول، ولكن يجب أيضاً أن يتفهم الشعب

بكامله، إن هذه المبالغ الضخمة التي وضعت في الميزانية اللبنانية لتنفيذ هذين المشروعين بقيت أرقاماً دفعت، وإنما لم تنفذ إلا إذا كان هنالك حكمة، وأنتم بعيدون بها، أن تكون تلك المبالغ بقيت بدون تنفيذ ونشكر الله شكراً وألف شكر، أن تكون بقيت بدون تنفيذ، وأن تكون بقيت في البنود والأبواب التي أرصدت من أجلها ووضعت فيها، وهنا أصل إلى موضوع البطالة. إذا نفذت المشاريع تتمكن الأيدي العاملة في لبنان من أن تجد العمل، حتى ولو كانت تلك اليد العاملة الفعلية في بعض الأوقات، لا أقول غريبة ولكن من جوارنا، ولكنها أيدي تعمل للانشاء، وان لم يعمل اللبناني بيده دوماً، فإن غيره يعمل، ولكن نصل إلى نتيجة عملية تؤمن لنا انجاز المشاريع، يجب أن تتنبهوا يا دولة الرئيس إلى أن، في مطلع كل عام مئتي ألف لبناني يرغبون العمل سواء على الصعيد الفكري، أم على الصعيد الانشائي، أم على الصعيد العملي، وإذا كنت أقول هذا لأنني استقي هذه المعلومات من مصادرها الفعلية، أي أن لبنان من جملة انتاجاته، ينتج مئتي ألف لبناني يطلبون العمل في بدء كل عام، أو في نهاية كل عام، أقول لك ذلك بالتأكيد، لأنه كان في الماضي يا سيدي، وأنا أحترم اطلاعك الواسع في جميع المواضيع، ولكن أرجوك أن تسمح لي بهذا الموضوع، أنا أقول لك كانت الزراعة، في الماضي تستوعب نصف هذا العدد، ولكن بعد أن أصبحت الآلة هي العدة المسيرة للزراعة شلت اليد اللبنانية وحلت محلها الآلة المذكورة أن كان من تركتورات، أم من ماكينات حراثة الخ. . ان كل ماكينة زراعية حلت محل ألف شخص يا سيدي، أنا أقول هذا من عندياتي، وهؤلاء يا سيدي أصبحوا بدون عمل نظراً لوجود الآلة الزراعية التي تحصد، والتي تبذر القمح مثلاً، والتي تضع التبن في محله، والتي تعبئ هذه المادة في أكياس مخصصة. كل عدة معدة للعمل وصالحة للعمل، هي بمقام ألف يد لبنانية كانت تعمل في هذه الحقول كل يوم، أنا لا أقول لك أن تلغيها، أنا أقول هذا وعليك أنت أن تنظر في قضية البطالة، وأنا أعلم أنك تحب الاستقرار الاقتصادي في لبنان، وإذا كنت ترغب في أن يكون اقتصادنا دوماً حراً مزدهراً، يجب أيضاً أن نقضي على البطالة لأنه إذا جاع فم أو قصرت يد، فأنت لا تعلم أي مركب من مركب الخطر تركب هذه اليد والقول ذلك الفم. وأصل من نقطة البطالة إلى طلب تنفيذ المشاريع المحلية. منذ سنة ١٩٦٢ أو ١٩٦٣، وبعض الاعتمادات المتواضعة التي خصصنا بها والحمد لله بقيت بدون تنفيذ، بقيت أيضاً في منطقة السيد محمود عماد الذي كان يشكو وبقيت أيضاً في منطقتي أنا، وان هنالك مشاريع كبرى، قد نفذت يا سيدي، ولكن ما لم تنته بعد لكي لتكون صالحة للعمل، مثلاً، تمر أنت في كسروان فترى أن أعمدة الكهرباء منتصبه كالمارد، ولكن لا نور فيها لأن الحكومة وضعت هذه الهياكل الصورية، ولم تضع على رأسها القنديل المضيء والمياه وضع أيضاً لها التصاميم ولكن المياه في أكثر من قرية ما لم تصل بعد، لهذا إذا طلبنا إليكم أن تكملوا تنفيذ هذه المشاريع نكون

نطلب حقاً مقدساً سبقني إليه أكثر من زميل في صبيحة هذا النهار، وسيطلبه آخر غداً أو بعد غد، على كل يا سيدي أقول ذلك وأنا مطمئن إلى واجبي كمواطن، إلى واجبي كنائب. لهذا يسعدني أن أرى المشاريع التي نوهنا عنها أن تلاقي التنفيذ، مثلاً ماذا ينفع أن تبني في جونية مرفأ ونقف عند تنفيذه مثلاً. وأنا أطلب أن تتواصل عمليات التنفيذ، وهذا ما نأمل أن نراه لأن في فترة من الأوقات، قيل أن ميزانية المشروع لم تكن كاملة لأن تنفيذ نصف مشروع معد هو ضياع وقت وضياع مال، فمن أجل هذه الأسباب أقول لك إننا سنقول لك دوماً الحقيقة ولو اسخطناك والسلام عليك.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ منير أبو فاضل

منير أبو فاضل: دولة الرئيس، معالي وزير الاشغال العامة. نحن ولا شك، يا معالي الوزير، نقدر جهودك في سبيل خدمة هذا البلد. ونعرف بأنك قمت بمجهود عظيم في وزارة الاشغال، ولكن، إذا كنا ننتقد بعض الأمور فإنما ننتقد لا للهدم بل للبناء ولمساعدتك على اتمام وظيفتك كما هو معهود بك.

ان وزارة الاشغال العامة، كما قال زملائي، هي الوزارة الحساسة في جهاز هذه الدولة. ولا شك أن القيمين على هذه الوزارة يقومون بمجهود كبير، ولكن هذه الجهود التي يبذلونها يعثرها بعض الركود، وبعض السابوتايج المقصود وغير المقصود. وهذا لا يمكنني أن أحاسب الموظف عليه، بل أحاسب الوزارة بشخص الوزير.

إذا قلنا لك أن بعض الأمور لم تسر في طريقها الرسمية المعتادة فصدقنا. ولا أعذك وحدك المسؤول عن هذه الأمور لأن كثرة أشغالك وتعدد المديريات التابعة لك، وتحملك مسؤوليات تفوق كثيراً طاقتك البشرية تجعلك تنوء تحت أعباء هذه الأعمال. فيجب والحالة هذا أن تعملوا باقتراح بعض الزملاء الذين طالبوا بتقسيم هذه الوزارة، وزارة الاشغال العامة وجعلها وزارتين ليصبح بالامكان مراقبة جميع الأمور.

لو أحصينا الطرق الرئيسية في جميع المناطق اللبنانية لوجدنا أنها تبلغ ٨٤ طريقاً رئيسياً، وذلك حسب ما هو مذكور ومدون في الموازنة. ٩٢ بالمئة من هذه الطرق نفذ ثلثها والباقي لم ينفذ منه شيء حتى الآن.

ان الطريقة المتبعة حتى الآن في وزارة الاشغال العامة هي طريقة قديمة لا يمكن أن تنفذ بها الاشغال. فلو أننا قسمنا هذه الطرق الرئيسية، كما قلت في لجنة المالية والموازنة إلى أربعة أقسام تنفذ في مدى أربع سنوات، نفذ في كل سنة طرق منطقة معينة لاكتملت الطرقات جميعها. أما أن تجزي الاعتمادات ونصرف ٥٠ ألف ليرة على هذه الطريق وخمسين ألف أخرى على تلك دون أن نكمل تنفيذ طريق واحدة ففي هذا مضيعة للجهود وللمال وللوقت.

وبدلاً من أن توزع الاعتمادات على ٨٢ طريقاً فلنصرفها على عشرين طريقاً في جميع أنحاء الجمهورية ونجز هذه العشرين طريقاً هذه السنة ونقول انتهينا منها ولا يبقى إلا أن نخصص لها مبالغ قليلة للصيانة. وهكذا نخصص في السنة التي تلي مبالغ معينة لطرق معينة وهلم جرأً، وهكذا تنتهي الأعمال في جميع الطرق الرئيسية في مدى أربع سنوات وننتهي من هذا الجدل وننتهي من انتقادك في كل مرة بأنك لم تعمل ولم تنفذ.

انكم، يا معالي الوزير تقومون بمجهود عظيم في هذا السبيل ولكن الطريقة التي تستعملونها هي طريقة خاطئة. ولهذا أرجو منك يا معالي الوزير، وقد بحثت هذه الطريقة معك في لجنة المالية والموازنة وبحثتها مع مديرية المباني والطرق، ومع المديرية المختصة بالتنفيذ، أرجو أن تعير هذا الأمر اهتمامك الكلي، وأن نعتمد برنامج الأربع سنوات فنتهي بها الأعمال في جميع الطرق الرئيسية بالشكل الذي بينته لك وبحثته معك.

وإنني أعتبر الطرق الرئيسية الشبكة الحساسة للوصول إلى القرى. وقد نادينا مراراً وقلنا لماذا لا تكملوا طريق عاليه - رشميا؟ وقد اهتمت أنت يا معالي الوزير شخصياً بهذه الطريق وضربت قدميك بالأرض وقلت للمسؤولين «أريد أن أنتهي من هذه الطريق»، فلهذه الطريق جميع ما يلزم من دروس وتخطيط وأموال. فإذا بهم يجيئون على عجلة ويلزمون ٣٠٠ متر فقط، أي بمبلغ ٥٩ ألف ليرة فالأفضل أن لا يلزم ٣٠٠ متر في طريق. لأن الثماني وخمسين ألف ليرة ستذهب هدرًا. فطالما أن التخطيط موجود لا شيء عشر كيلو متراً وطالما أن جميع الدروس متممة وطالما أنك أنت أعطيت تعليمات خطية بوجوب اكمال هذه الطريق فلماذا يلزمون منها ٣٠٠ متر فقط؟ لماذا لم يلزموا سبع كيلو مترات بالمئة وخمسين ألف ليرة المرصدة، لا سيما وأن الاستملاكات قد تمت؟

ثم لو جمعنا الطرق الرئيسية في كل منطقة وقلنا هذه طرق رئيسية لعدة قرى ووضعناها في تلزيم واحد، يا معالي الوزير، لهان عليك الأمر ونفذت الطرق بكاملها. ولكنهم اليوم يجزؤون الالتزامات لغاية في نفوسهم ليس لأكثر. فليلزم تنفيذ الطرق في مجموعات منها حتى لا يقال هنا وفي الخارج أن أموال الشعب تهدر، وأنت لا تقبل بذلك لأنك أنت المسؤول أمام هذا المجلس وأمام هذا الشعب.

وأريد أن أقول أيضاً، ان الطرق الرئيسية هي الشبكة الموصلة إلى القرى، فلماذا لا تلزم هذه الطرق بموجب الروزنامة في الجزء الأول من السنة حيث تتمكنون من التنفيذ أي في الأماكن التي لا يتعذر العمل فيها بسبب الأمطار والثلوج. فتنفذ في الستة أشهر الأولى من السنة الطرقات التي تؤدي إلى قرى الاصطيف. حتى إذا ما جاء موسم الصيف تكون هذه الطرق

صالحة وخالية من الحفر. وليكن الجزء الثاني من الروزنامة لمجموعة من الطرق تلزم كوحدة متلاحقة، أي إذا لزمتم الطرق المحيلة في الجزء الثاني من السنة، من الروزنامة، فتكونوا قد أنهيتهم الطرق الرئيسية في الجزء الأول والطرق الداخلية والمحلية في الجزء الثاني دون أن نعرقل سير الاصطيف وسير الشعب في أعماله. ولكن عندما تريد أن تلزم الطرق المحلية فأقترح عليكم كما اقترحت في الطرق الرئيسية أي أن المناطق المتلاصقة بعضها لبعض، مثلاً منطقة عاليه مع منطقة المتن يمكنك أن تلزم مجموعة من هذه الطرق بالتزام واحد تقوم به شركة مكفولة تجاهك وتجاه الناس إليك مثلاً يا معالي الوزير أمامي برقية من رئيس بلدية عبيه. - هنا عدت إلى المحليات - منذ أربع سنوات وأنت شخصياً في مكتبك، قلت للمسؤولين في وزارتك، أريد أن أنتهي من هذا الحائط. حائط بالقرب من مدرسة الداودية تذكره تماماً يا معالي الوزير. ماذا حصل، ذهب بعض المهندسين ودرسوا وضعية الحائط فإذا بهم يلزمون بمبلغ ثمانية آلاف ليرة لبنانية والحائط لم يطالع فيه المتعهد أكثر من علو مدامكين. أين الطريق، هذه الطريق يا معالي الوزير التي أردت بكل قصد حسن ونية حسنة وبكل رغبة صادقة، وأنا أشهد على ذلك في مكتبك، أن تنتهيها وتنتهي هذا الحائط وهذه المشادة القائمة بيننا وبين أبناء المنطقة، فماذا عملوا بك، لقد خانوك وخالفوا ما أعطيتهم من أوامر ولم ينفذوا ما طلبت.

معالي الوزير، لا أريد أن أردد لك أسماء الطرق الرئيسية في منطقة عاليه، ولكن أنت تعرفها بكاملها وهي تسع طرق لا أكثر، معاليك أعطيت الأوامر أيضاً لتنفيذ كوع عاليه الغربي. المال موجود، فماذا حصل، الأموال لا تزال مجمدة منذ ثلاث سنوات، والكوع أصبح يسمى كوع الموت. ان لمدينة عاليه فضلاً على الاصطيف كما يعرف كل مواطن، وكما يعرف كل زميل، وللاصطيف فضل على مدينة عاليه. بالنسبة لموقعها الجغرافي في هذه الجمهورية.

يا سيدي، منذ خمس سنوات حتى الآن، واخواني المهندسين موجودين هنا وأنت تعرف لم يصرف ليرة لبنانية واحدة، على طرق مدينة عاليه الرئيسية، بل كل ما عمل بعاليه هو أنه عمرت «شلقة» في أول عاليه قرب المدخل وشلقة أخرى بالقرب من أوتيل الجبيلي في عاليه، وأظن أن زميلي الشيخ فضل الله تلحوق، يعرف أيضاً ذلك.

فنحن يا معالي الوزير نقول ونطلب بأن تهتم بنفسك بهذه الأمور ولنا الثقة بأنك ان قصدت، وأنت لا شك تقصد، ولكن ما نريده منك هي ملاحقة الاشخاص الذين تعطيهم الأوامر، يعني عندما تعطي الأمر إلى أحد المهندسين، من فضلك، اعتمد على أحد المخلصين أن يضع لك ملاحظة أو كلف أحد الموظفين وضعه تحت تصرفك، وقل له ان أنا أعطيت هذه الأوامر أطلب منك ملاحقتها حتى النهاية. وأرجوك أن تسمع كلمتي، وعندها تنتهي من كل هذه المشاكل. مثلاً في الشويفات أربع مرات حائط المدارس يبنى ومن ثم لا يمضي وقت قصير حتى يهدم.

ونحن نجمع المال من بقايا التزامات واعتمادات ونصرفها على الحائط فلا يلبث أن يتهدم. وفي الفترة الأخيرة صرفتم عليه أربعين ألف ليرة بدون جدوى إذ انهار الحائط كالسابق، ولماذا؟ لأن الطريقة التي يبنى بها الحائط هي طريقة خاطئة، والأساس فاسد، لأنكم ترصفون الحجارة فوق بعضها على علو أربعة أو خمسة أمتار، بدون قاعدة صحيحة، مما يعرض الحائط للانهار عند أول هبة رياح شديدة أو عند سقوط مطر غزير.

يا معالي الوزير، في مكتبك بالذات منذ أربع أو خمس سنوات طلبت منا أن نخطط لك مجاز بحمدون، فلبينا طلبك، وقدمنا لك تخطيطاً جميلاً متقناً لمجاز بحمدون، ولكن مع الأسف منذ أربع أو خمس سنوات حتى اليوم صرف في موازنة ١٩٦٣ بأولها ثلاثين ألف ليرة على التزفيت، ولم يوسع أي شارع أو يعمل شيئاً جديداً للتحسين، وبالنتيجة فإن المجهود الرأسمالي للتحسين الذي طلبته من معاونيك في الوزارة لم يصل قط إلى مرحلة التنفيذ.

وشيء آخر أبسطه لك عن الطرق المحرومة نحن في منطقتنا بحسب تصنيفكم للقرى المحرومة، فحتى الآن يوجد ١١ قرية لم تزل محرومة تماماً، فهل يتمكن أحد من الوزراء أن يسمي لي طريقاً واحدة نفذت منذ صدور مشروع الـ ٨٤ مليوناً؟ وأنا أتكلم عن خبرة ودراسة لأنني إبن المنطقة ومستعد لتسمية القرى بأسمائها إذا سمحتم. وكذلك مستعد لان أبرهن بأن هذه القرى المحرومة يشملها مشروع الـ ٨٤ مليوناً وكلها مخططة ومدروسة ولكنها بقيت بدون تلزيم وتنفيذ، لماذا؟ لا أدري السبب.

وحديث القرى المحرومة يجزني إلى وضع الكهرباء في المنطقة، ونحن نشكركم، لأنكم أقمت شبكات لا يصل الكهرباء للقرى المحرومة من النور، ولكن الشعب لا يستضيء من الشبكة وحدها إذا لم يصل إليها التيار الكهربائي، فعملكم يا معالي الوزير يتطلب الاتمام حتى يصبح فعلاً مفيداً نافعاً. ويمكنني على سبيل المثال أن أسمى عدة قرى مدت فيها ولكن بدون إنارة، ونحن لا شك يا معالي الوزير بأهتمامكم بهذه الأمور الحيوية الهامة، ولكنك لا تستطيع أن تكون ملتزماً أو مراقباً على التنفيذ، لذلك نرجو من معاونيك أن يقوموا بمهمة المراقبة حتى يتم التنفيذ وأن تصدر أوامرك وتعليماتك لمرووسيك حتى يقوموا بهذا الواجب.

والمياه يا معالي الوزير، شكونا مصلحة مياه عين الدلبة، وكنا بصحبة وفد من بلدية الشويفات، وقابلنا المسؤولين فأجابونا بأنه يمكن أن يكون هنالك قسطلاً مثقوباً يؤدي إلى عدم وصول المياه للشويفات، وناقشناهم مطولاً وسألناهم بحرارة أن يذهب القيمون على مصلحة عين الدلبة للبحث والتحري عن سبب انقطاع المياه عن البلدة التي تشكو العطش وتحتاج إلى مياه الشرب، وقلنا لهم بأنكم بنيتم خزاناً في أعالي الشويفات في الموقع المطل على مدرسة النائب الاستاذ

شارل سعد، يتسع لالف متر مكعب، وفي مياه الباروك اليوم ١٦ ألفاً، وهناك إتفاق بين مصلحة مياه الباروك ومصلحة مياه عين الدلبة على أن تعطي بلدة الشويفات ٥٠٠ متراً، وبالأمس قسنا المقدار الحقيقي الذي يصل إلى خزان الشويفات فوجدناه ١٣٠ متراً فقط. لماذا؟ هل بعملكم هذا تعاقبون بلدة الشويفات وهي التي إشتهرت بالطيبة والاخلاص للدولة ولم تجرم بشيء، إلا إذا كان إحتجاجها على مشاريع الخبير إيكوشار يشكل عندكم ذنباً، وأهالي الشويفات لم يحتجوا على شيء آخر.

لذلك لا يجوز معاملة أهل الشويفات هذه المعاملة المجحفة وأنني أختصر الآن فأقول لك يا معالي الوزير بأنه عندما تصدر تعليمات أن يكون إلى جانبك أحد معاونيك لتدوين ملاحظاتك وتعليماتك وثم ليحدد لنا مهلة الانجاز، حتى ننتهي من هذا الجدل ولا نتهمك في كل عام بأنك تتوانى في العمل، لاننا نثق بأنك تريد مخلصاً بأن تعمل وتنفذ وتقوم بأقصى ما تستطيع من جهود وأعمال نافعة.

الرئيس: بقي عندي في اللائحة إثنا عشر خطيباً، وقدم إلى الآن إقتراح بقبل باب المناقشة. فمن يوافق على الاقتراح يرفع يده.

- أقلية -

الرئيس: سقط الاقتراح

وهذا يعني بأنكم تريدون متابعة مناقشة موازنة وزارة الاشغال حتى النهاية. والكلمة الآن لحضرة النائب المحترم الشيخ فضل الله تلحوق.

فضل الله تلحوق: دولة الرئيس، يؤسفني أن لا يكون رئيس المجلس حاضراً بيننا لاوجه إليه هذه الكلمة. لذلك أرجو من عطوفة نائب الرئيس أن يبلغه إياها فيا سيدي، لا يجوز لرئاسة تحترم نفسها أن تجعل فرقا بين النواب، فتقدم من صوت معها وتؤخر من صوت ضدها، فهذا أقل ما يقال فيه أنه تصرف هزيل من قبل الرئاسة.

الرئيس: الرئاسة ترد عليك، فتقول بأن النظام الداخلي الذي ينص على كيفية تقديم الأسماء: «يعطي لأميني السر مهمة كتابة أسماء النواب طالبي الكلام وتقديمها للرئيس»، والرئيس يأخذ الأسماء من أمنيي السر اللذين كانا جالسين إلى جانبه، وهذه الأسماء هي التي أعطاني إياها دولة الرئيس الأصيل، وبموجبها أعطي الكلام لكل نائب، أما وصفك لتصرف الرئاسة بأنه هزيل، فهذا لا يجوز مطلقاً، لانك قد تكون حضرتك مخطئاً وقد يمكن أن تكون عندما رفعت يدك في طلب الكلام أن يكون قد سبقك نائب آخر برفع اليد، والرئاسة أعلم منك بواجبها وعملها.

فضل الله تلحوق: دولة الرئيس، أنت تعلم بأنني لست من الذين يوجهون الكلام جزافاً، ولم أكن يوماً متطرفاً في قولي لاني أحترم نفسي، وأرجو من الرئاسة أن تحترم نفسها.

الرئيس: للرئاسة صفة خاصة وهي الافراط في إحترام نفسها.

فضل الله تلحوق:

لقد سبقني الزملاء وتكلموا بمواضيع كنت أود الكلام بها. فتشابك الصلاحيات وقضية الاستملاكات التي تكلم عنها الزميل الاستاذ فؤاد غصن ووفاهها حقها من البحث والتشريح، يجعلني في غنى عن المزيد. أعود إلى قضية موازنة وزارة الأشغال التي بحثها معظم الزملاء لذلك أحصر قولي في منطقة عاليه، ولا أبحثها بالتفصيل كالزميل الاستاذ منير أبو فاضل، ولكنني أقول شيئاً واحداً وهو أن في المنطقة شعوراً بأن هناك سياسة ضد منطقة عاليه بالذات، وهذا الشعور لا يمكن أن يتبدد ما لم تتغير الاساليب المتبعة في تنفيذ المشاريع، فهذه المنطقة التي كانوا يسمونها عن حق عروسة المصايف أصبح أسمها الآن عجوز المصايف، وهذا ناتج من إهمال الوزارات المختصة في تنفيذ الاشغال، فلو حملت نفسك على ركوب سيارتك وتجولت في المنطقة، لاقتنعت شخصياً بكلامنا، ولما نعهدده فيك من ضمير حي ووطنية مخلصه، حريص على مصلحة هذه المنطقة مثل حرصك على مصلحة منطقة بكفيا وكافة المناطق اللبنانية، لا فرق عندك بين هذه وتلك، لاننا كلنا لبنانيون ونعمل لمصلحة لبنان. لو أمتطيت سيارتك يا معالي الوزير وجلت في هذه المنطقة لوجدت بنفسك وأقتنعت أن هذه المنطقة أصبحت منطقة متخلفة بالنسبة لكل ما تشكو منه سواء أكانت الطرقات أم المياه أم الكهرباء.

ولا أطيل الكلام، بل أستحلفك بضميرك أن تستقل سيارتك جائلاً في هذه المنطقة لتتحقق بنفسك بأن كل ما نطلبه منك ونلح به هو حق، وحق صارخ، ولا أعدد الأمثال بعد أن سبقني الزميل الاستاذ منير أبو فاضل وأكتفي فأقول: الكوع الغربي، الحائط الخاص بطرقات عاليه - رشميا... وهلم جرا. فأني أكرر رجائي لك بالجوالة المنشودة، وهذا كل ما نطلبه يا معالي الوزير.

الرئيس: الأسماء الباقية ستظل بالتتابع لجلسة بعد الظهر وهي كما يلي:

اللواء جميل لحود، عبد اللطيف الزين، أو بيضون، بستاني، حرب، أي أن الأسماء تبقى بدون تبديل لجلسة بعد الظهر، وترفع الجلسة لهذه الليلة، وكرر ترتيب الأسماء وأرجو الاحتفاظ بها: لحود، عبد اللطيف، بستاني، حرب، مكرزل، سليم لحود، يونس، غطيمي، سالم، خليل، أمين، فرحات، الفرزلي، مغبغب، قدور، سعد. وترفع الجلسة على أن تستأنف في الساعة الثامنة من مساء اليوم.

الرئيس: استؤنفت الجلسة، حضرات النواب المحترمين، والكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللطيف بيضون.

عبد اللطيف بيضون: دولة الرئيس،

لا أريد أن أتكلم مطولاً ولا أن أجعل من كلمتي خطاباً رناناً، أريد أن أختصر على الوقائع.

قرأت في جريدة الحياة الغراء تحت عنوان «لماذا حرمت بنت جبيل بالذات» تضمن إقتراح وزارة الاشغال

ملاحظة بالغاء المبنى الحكومي في بنت جبيل مع أنه كان مقرراً تلزيمة خلال تشرين الثاني الماضي وحجة الوزارة في الالغاء هي أنه لم يبق للمبنى أي اعتماد.

فأرجو من معالي الوزير أن يأخذ بعين الاعتبار هذه الملاحظة بالنسبة لبناء دار الحكومة في بنت جبيل. وبما أنه كان يوجد خمسة وسبعين مليون ليرة مخصصة لبناء دور الحكومة في الأفضية والملحقات، فأين هي هذه الخمسة وسبعين مليون ليرة؟ إذا كان لم يبق لهذا البناء اعتماد. وبعد أن كان مخصصاً له الاعتماد وتكلمت أكثر من مرة بهذا الخصوص وقلت أن الاعتماد نقل بموجب قرار صادر عن مجلس الوزراء، وقد بينت رأيي في القرار الذي نقل به هذا الاعتماد وراجعت دولة رئيس مجلس الوزراء بهذا الخصوص، وهذه هي النسخة التي نقل بموجبها الاعتماد أي أنه نسخة طبق الأصل عن القرار، ونزولاً عند رغبة بعض الزملاء سوف أتلو على حضراتكم مضمون القرار وهو الآتي:

من محضر جلسة مجلس الوزراء المنعقد في عجلتون يوم الأربعاء الواقع في ٢٢ تموز ١٩٦٤، وقائع الجلسة، الموضوع، تعديل اعتمادات أشغال الأبنية الحكومية في مراكز المحافظات، المستندات - موازنات ادارة التعمير سنة ١٩٦٢ - ١٩٦٣ - ١٩٦٤. المرسوم رقم ٩٨٦٧ و ٧٢ بتاريخ ٢٥/٦/٦٢ - في ١٩٦٤/٦/٥ اقتراح وزير الاشغال العامة والنقل. قرار المجلس: اطلع المجلس على المستندات المذكورة أعلاه ولدى المداولة، قرر الموافقة على المشروع الرامي إلى تعديل البند رقم ١ محافظة الشمال، والبند رقم ٤ محافظة لبنان الجنوبي، (المعتره المشحرة)، هذه المحافظة يا سيدي - من الجدول رقم (١) اعتمادات أشغال الأبنية الحكومية في مراكز المحافظات الملحقه للمرسوم رقم ١٦٥٧٢، تاريخ ١٩٦٤/٦/٥ وتعديل الجدول رقم (٢) الملحق بذات المرسوم، وذلك باستبدال مركز بنت جبيل بمركز بشري، يبلغ هذا المرسوم للجهة المسؤولة التي تعلمونها ولا شك.

نحن يا سيدي لا نمانع أبداً باعطاء بشري واعطاء جميع الأفضية حقها وايصال كل محافظة وكل بلد إلى ما تصبو إليه من اصلاح، إنما الذي يؤلمنا والذي يحز في نفوسنا، أن تعطى الحقوق الممنوحة وتنقل لغيرها مع وجود المال ويمكن اعطاء القرى المحرومة أو المناطق المظلومة من هذا المال، ثم بعد مراجعتي لدولة رئيس مجلس الوزراء، وتكرم دولته وطالب في إحدى جلسات مجلس الوزراء باعادة هذا الاعتماد، أو اعتماد مبلغ جديد لبناء دار الحكومة في بنت جبيل، واتخذ القرار، ولكن ويا للأسف حتى الآن لم ينفذ شيء، وهذا رقم القرار وتاريخه في ١٩٦٤/٩/٢ بلغ بتاريخ ١٩٦٤/٩/٢ تحت رقم ١١٩٧ يقضي بتكليف مديرية المباني القيام بالدروس اللازمة لبناء سراي بنت جبيل، فسألت حضرة مدير المباني منذ مدة قصيرة عن وقت انتهاء هذا الدرس ومتى يخصص الاعتماد، فأجابني منذ ثلاثة أيام أنه حتى الآن لم ينته الدرس ولم يخصص اعتماد، مع العلم أن دولة رئيس مجلس الوزراء قد طمأنني في ذلك الوقت إلى أن الاعتماد سيقدر، قبل دخول العام الجديد، فلذلك اكتفي بالنسبة للحكومة بهذا القدر من الكلام معلقاً كل الآمال على دولة رئيس مجلس الوزراء الذي تبنى المشروع من جديد، وعلى معالي وزير الاشغال العامة صاحب الوجدان الحي الذي لا يرضى أبداً أن تحرم منطقة بكاملها من مثل ما حرمت منه منطقة بنت جبيل.

وبعد هذا، نعود إلى الطرقات، يقال أنه لا يوجد مال للمباني. في الموازنة ٤٥٠٠٠٠٠٠ ليرة موجودة للمباني. فمن هذا المبلغ يمكن أخذ الاعتماد اللازم لبناء دار الحكومة في قضاء بنت جبيل. ونعود إلى الطرقات. يا سادة قد لا تصدقون وقد لا يصدق أحد أن موازنة الطرقات البالغة /١١٦٦٨٨٢٦٩/ موزعة على ٢٣ قضاء، أصاب قضاء بنت جبيل منها مبلغ خمسين ألف ليرة فقط.

هل هذا معقول؟

يا معالي الوزير، ان مخصصات الطرق الدولية ٤٦٩٠٠٠٠ ليرة أصحاب منها قضاء بنت جبيل ثلث واحد. إن طريق الناقورة - بنت جبيل، والممتد من بنت جبيل إلى مرجعيون ومن مرجعيون إلى سوريا عن طريق بانياس، ومن مرجعيون إلى المصنع عن طريق وادي الحرير هي طريق دولية لو شئنا اعتبارها ذلك، ولكننا لم نعتبرها طريقاً دولياً لغاية في نفس يعقوب لا يعلمها إلا الله. واعتبرت هذه الطريق طريقاً رئيسية. وكذلك فنحن محرومون من مخصصات الطرق الرئيسية لأنه لم يخصص لطرقات بنت جبيل الرئيسية سوى خمسين ألف ليرة.

لهذا يؤسفني أن أقول أن هذا الحرمان يوجد الشك في نفوسنا، وقد يتحول هذا الشك إلى يأس واليأس قد يحولنا إلى سوء الظن، وسوء الظن قد يدفعنا لأن نقول للسادة أعضاء الحكومة، هل هناك نية للتخلي عن قضاء بنت جبيل؟ فإذا كان هناك نية بالتخلي عن قضاء بنت جبيل فأرجو الجواب الآن. وان كان هناك نية بعدم التخلي عنه يجب أن يتساوى هذا القضاء بغيره من الأقضية، ويجب أن يعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله.

تصفيق

نحن لبنانيون، يا سادة، ولم نشوه لبنانيتنا قط، وكنا ولا نزال وسنبقى على ما نحن عليه من لبنانية صافية، لبنانية نضحي في سبيلها الغالي والنفيس حتى في الأرواح. ونحن في خط النار عاثون. وأتمنى على أعضاء الحكومة، كما تمنيت على دولة الرئيس يوم قلت أن قضاء بنت جبيل يحق له أن يكون قضاء سياحياً. أو على الأقل أن تكون بنت جبيل وتبين من القرى السياحية. وقد أجباني يومئذ بأنه يريد أن يزور القضاء ليرى بأم عينه. واليوم أعيد الكرة على دولته وأدعو جميع أعضاء الحكومة ومن يريد من الزملاء الكرام أن يتفضلوا إلى خط النار، أي إلى قضاء بنت جبيل ويشاهدوا كيف نعيش، وكيف يعيش العدو. كيف تئن قرانا من العطش ومحرومة من النور ومحرومة من العلم ومحرومة من الطرقات ومن المراكز الاجتماعية ومن الارشادات الزراعية ومن كل شيء من مقومات الحياة. ويرون قرى العدو كيف تشع نوراً.

الرئيس: يكفي أن تشبه بالقرى اللبنانية الاخرى العامرة فلا حاجة للتشبه بقرى العدو ففي هذا التشبه دعاية له.

عبد اللطيف بيضون:

ان القرى الموجودة في سوريا وفي شرق الأردن على حدود العدو أصبحت عبارة عن قلاع، عبارة عن مراكز

قوى للدفاع، ومهياة لأن تكون القوى الحامية للحدود. ونحن مستعدون بجميع فئاتنا على الحدود أن نكون جنوداً مخلصين. ومستعدون أن نتجند جميعاً ونطلب من الحكومة أن تجند من الضباط المتقاعدين ضباطاً لتدريب أهل الحدود وتسليحهم ليكونوا في مقدمة الجبهة عند الحاجة وعند اللزوم.

وأريد أن أختم كلمتي بشيء واحد: لفت نظري البنائيات التي تستأجرها الحكومة، ولكي نوفر على الدولة مبالغ، ولعل هذه المبالغ التي توفر عليها تصرف على المناطق المحرومة، تدفع الدولة سبعة ملايين وتسعمائة وثلاثين ألف ليرة اجارات سنوية، فبإمكان الدولة أن تبني بهذا المبلغ بناية واحدة تضم جميع وزارات الدولة. ولفت نظري شيء ثان هنا، حيث يقولون أن زيادة النفقات في الجزئين الأول والثاني أربع ملايين وستمئة وسبعين ألف ليرة، من أين أتوا بهذا المبلغ، يقولون بأنهم جلبوا مليون وستمئة وسبعين ألف من ضريبة الدخل، وثلاث ملايين ضريبة على سيارات هؤلاء الفقراء، أربع ملايين وستمئة وسبعون ألف جموها من السيارات الخصوصية ومن ضريبة الدخل، فمعناه، ان كانت هذه التغطية من ضريبة الدخل، أم من السيارات الخصوصية، فيرجع ذلك بمعناه الحقيقي على الطبقة الفقيرة، لأن أصحاب السيارات الخصوصية لن أعتقد أن جميعهم من أصحاب الثروات، وأصحاب الملايين، وبالتالي ضريبة الدخل مفهومة على الفقير أيضاً وعلى الموظف، وعلى صاحب الدخل المحدود.

فإذاً، أعتقد أنه لا يجوز أن نضع هذا المبلغ ونزيده على أصحاب السيارات الخصوصية أو على ضريبة الدخل، ونترك الشركات والبنوك التي بإمكاننا أن نحصل منهم مئات آلاف الليرات دون أن يشعروا بضرر ما، وإني أطلب عدم المؤاخدة من الزميل الاستاذ منير أبو فاضل إذا أثبت على ذكر البنوك والشركات وأهنته بارتفاع العلم اللبناني في البرازيل مثلما ارتفع في نيويورك، ولكن الذي نخشاه ونخافه، حيث أنني سمعت في هذا المجلس بعض الزملاء يقول: «على قد بساطك مد اجريك». فمن هنا يأتي الخوف إلى نفوسنا نطلب من هذا البنك الذي انتصر له حضرة الزميل أبو فاضل أن يمد بساطه على قد رجله لأنه لا يجوز أن نخطو خطوة وبالنتيجة نندهور لما نريد أن نتشر في أميركا، وفي البرازيل، وفي افريقيا، وفي غانا مثلاً، ورأسمالنا الأساسي ستين مليون ليرة.

هذا مال اللبنانيين في المهجر وأنا عندي احصاء من اللبنانيين الموجودين هناك لاحظت أن أموالهم قد يشكل عليها خوف ولو بالمليون واحد فإنني مضطر أن أتكلم مثل هذا الكلام، فهذا لا يجوز أبداً فأموال اللبنانيين يجب أن توظف في لبنان حتى يستفيد منها الشعب اللبناني، ويجب أن يرتفع رقم الميزانية اللبنانية إلى سبعمائة مليون ليرة، وعندها تصبح الميزانية في وضع يحولها بأن تؤمن الحياة الشريفة الكريمة لأبناء الشعب اللبناني الكريم. ولا يمكن أن ترتفع أرقام الموازنة إلى هذا القدر ونحن مغمضين الأعين عن هذه الشركات وهذه البنوك التي تمتص أموال البلاد، ولا نتقاضى منها إلا الجزء اليسير من الضرائب، وهذا لا يجوز مطلقاً.

وأنا يا سادة لا أأنتمي إلى أي حزب، ولا انتميت في حياتي إلى أحزاب ولست ممن يريد من أقواله المشاغبة، كلا، لا أريد من كلامي سوى الغيرة التي أتحسس بها على مصلحة هذا البلد الذي أعيش أنا فيه ولشعبه، لهذا

نحن بحاجة إلى رفع أرقام الموازنة إلى هذا الحد، ولن يتمكن النواب والحكومة من اجابة طلب الشعب اللبناني وتوزيع العدل في ربوعه من الناحية الاقتصادية، إلا عندما نضع الضريبة التصاعدية على الشركات والبنوك وعلى الأرباح.

يا سيدي، لي صهر في الولايات المتحدة بأميركا، جاءت ابنته في هذا الصيف إلى هذا الوطن وأخبرتني بأنه في أميركا عندما يبتاع منهم مشتر ولو بقيمة عشرة دولارات يدفع تحويلاً. لا يدفع لهم أموال نقدية، حتى لا يتمكنوا أن يتهربوا من دفع الضريبة، فأنا لا أعزي الذنب كله على الشركات وعلى الحكومة، بل ان الشعب من واجبه أن يتعاون مع الحكومة حتى تتمكن من تحصيل الضريبة بصورة سهلة شاملة كاملة، كما إنه يجب أن نراقب الذين يستغلون دماء الشعب والذين يربحون الأرباح الفاحشة وان نعلن مقاومتنا لهذه الجماعات الخشعة حتى نتمكن من تأمين العيش السليم للشعب الفقير وغير الفقير، وعفواً منكم يا سادة حيث قد أطلت الشرح عليكم والسلام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جان حرب.

جان حرب: دولة الرئيس،

افتتح الكلام في جلسة قبل الظهر زميلان كريمان، فؤاد غصن وبشير العثمان، وتكلما ملياً عن أوضاع الطرق، وعن التلزييم، وعن الاستملاك القائم في المديرية الاقليمية الدكتوتورية، وقالوا الشيء الكثير، وأعتقد أن ما قالاه الزميلان الكريمان يتفق مع ما يقوله الشعب ومع واقع الحال، وقد اعترضهما في هذا الموضوع الزميل الكريم الاستاذ محمود عمار، وكان اعتراضه على ناحية واحدة. فاعترض الزميل عمار على ما صرح به، من الناحية القانونية معه الحق لأن القانون يتطلب اثبات التهم وتقريرها بالوقائع والأرقام، إنما أقول له: عندما تكون التهمة جامعة وتكلم بها القاضي والداني والقريب والبعيد، أعتقد بأن هذا الكلام يكون من صوت الله، لأن صوت الشعب هو من صوت الله.

فالحالة يا سادة بالواقع لا تطاق، وبالواقع أن هناك دكتاتورية حية، دكتاتورية تفرض ما تريد دون أي رادع يردعها، ان كان قانوناً أو كان مصلحة، فلذلك اعتبر بأن الحكومة عليها أن تسهر السهر الكلي على ما أبداه الزميلين غصن والعثمان. وها نحن أيضاً نثني عليه ولا أن يطلب منهما اقامة الدعوى لأن النائب ليس مفروضاً فيه اقامة الدعوى على موظف أو على فرد من أفراد الدعوى على موظف أو على فرد من أفراد الشعب، إذا ارتكب مثل هذه المخالفات، بل على النائب أن يدلي برأيه وما يسمعه وما يتحسس به، وما يشكو الرأي العام منه.

بعد هذا العرض، أعود إلى الكلام عن حالة الطرق وعن مشروع الـ ٨٤ مليون ليرة، وعن مشروع الـ ٤٥٠ مليون ليرة، وما وصلت إليه الحالة في مناطقنا المحرومة، التي وضعت هذه المبالغ خصيصاً من أجل رفع شأنها وازدهارها ومساواتها بباقي المناطق الزاهرة، فقد طلب منا فيما مضى أن نقدم أسماء القرى والطرق المحلية والداخلية لكي تقوم الدولة بتنفيذها وأعمالها. ففي سنة ١٩٦٠ و١٩٦١ تقدمت أنا وزميلي السابق بلائحة أريد

أن أبين لكم قسماً منها، وهي تتألف من خمس صفحات كلها مملأى باسم الطرق والقرى، وعددهم بحسب هذه اللائحة اثنا وأربعون قرية وطريق، فعندما تصفحت هذا البيان المرسل لنا من الحكومة، وجدت أن هذه المبالغ التي أرصدناها في الميزانية العادية من سنة ١٩٦١ و ١٩٦٢ و ١٩٦٣ وتحولت إلى هذا المشروع، مشروع الـ ٨٤ مليون ليرة لم ينفذ منها شيئاً، وإن المال الذي كان بإمكاننا أن ننفذ به الطرقات الداخلية في مناطقنا قد تجمد، سيما وقد انقضى على هذا المشروع مدة ثلاث سنوات وهذه هي السنة الرابعة ولم يزل المال مجمداً، قولوا يا سادة وأستحلفكم بما عز لديكم ماذا تطلبون منا، ونحن أولانا الشعب شرف تمثيله، أن نرد عليه وماذا نقول له عندما تتوقف الاشغال، وتتوقف الطرق، وتتوقف الأعمال في المنطقة مدة أربع سنوات؟ ونحن لا نقدر أن نعمل له شيئاً.

وعندنا أهالي المنطقة بأن الحكومة أخذت على عاتقها تنفيذ هذه الأشغال. وهذه اللوائح أعطيناها للحكومة، لكي يطمئن بالكم بأن الأعمال ستقوم بها الحكومة بالوقت القريب انشاء الله، ولكن وللسوء الحظ وللأسف بعد مرور أربع سنوات لم نر شيئاً من هذه الأعمال ان في هذه الطرق أقساماً شقت فيما مضى ويلزمها بعض التكميل ومن ثم الحدالة والتزفيت وجميعها واقفة والأهالي الذين أولونا ثقتهم يطالبون بهذه الطرق في كل مناسبة، وفي كل اجتماع يجمعنا وإياهم، ودائماً نعللهم بالآمال ونقول لهم أن الدولة ساهرة وسوف ترون قريباً ما يرضيكم، ومن سوء الحظ فلا هم رضوا ولا نحن رضينا، ولا الدولة ترضى أن نقول لها ذلك.

هذه الطرقات الداخلية والمحلية في منطقتنا بينتها لكم بجلاء وبينتها لكم بموجب الارشالية التي أرسلتها لنا الحكومة، وأنا لا أتجنى بشيء حيث أن هذا واقع طبيعي لا مهرب منه. طلبنا يا سيدي فيما مضى تخصيص مبلغ للطريق الدولية التي تمر في البترون. وكررنا الطلب. واسمحوا لي بالتعبير، تجادلنا بعنف وأسمعنا بعضنا الكلام الذي لا يجوز ذكره في هذه الجلسة. من أجل هذه الطريق الدولية، لأن الطريق الدولية في البترون غير صحيحة وملتوية، وكأنها وجدت لكي تقع الحوادث والاصدمات عليها. ومن جملة من اصطدم على هذه الطريق دولة الرئيس رشيد كرامي الذي نجا بأعجوبة من خطر الموت. وإن هناك بيتاً على جانب الطريق صدمته السيارة ودخلت فيه، ولو كان مأهولاً لمات الجميع. نطلب بالحاح وقد طلبنا تكراراً، أن يوضع لهذه الطريق شيء من المال لكي تتقوم وتصبح سالكة بشكل يضمن حياة المارة أثناء مرورهم عليها، ولكن للأسف لم تزل كما كانت عليه سابقاً.

نعود إلى الكلام عن المشاريع الكبرى. لقد أعطينا بياناً لهذه الطرقات الرئيسية المجدية النافعة التي لا يمكن لمنطقة أن تعيش بدونها، ووضعت الدروس لقسم منها، وقد لزم من هذه الطرق طريق واحدة، وهي طريق «بزيلاً» اشناطاً ديربلاً دوماً، فهذه الطريق التي لزمنا وابتدأ العمل فيها وفتح منها ما يناهز الخمسين متراً، ومن ثم أوقفت هذه الطريق لماذا، لا نعلم كيف؟ لا نعلم الأسباب؟ لا نعلم. خمسين متر من هذه الطريق التي تتصل بالطريق العامودية الرئيسية وتختصر عدداً من الكيلومترات وتختصر عدداً من الاكواع بالنسبة للطريق القديمة

أوقفت ولا نعلم ماذا السبب، طلبنا في اللجان أن يعطونا بياناً عن الأموال، وعن الطرق، وعن المشاريع التي وضعت في هذا المشروع، وما صرف منها، وما لزم من أصلها والمساحات التي لزمتم فلم يردوا علينا جواباً.

ثم ان هناك أمراً، وهو أن مجلس المشاريع الكبرى أصبح بنظري أقوى من الحكومة، فهو يعدل ويغير في هذه الأموال من طريق إلى طريق بعد أن يكون ابتداءً في عملها. فكيف يصح ذلك؟ ومن نطالب أيها السادة؟ إذا كانت الحكومة لا تكون ساهرة على هذه الأعمال. فمن يجب أن يكون ساهراً؟

ان هناك طريقاً يا سادة، عهدتها من أول دخولي هذا المجلس الكريم. طريق مزرعة بيت أبو صعب - نيجا. وهذه الطريق فتحت وبقي ما بينها أي بين الالتزامين ما يقارب المئة متر بدون شق، فعملت ما لا يعمل من أجل اكمال هذه المسافة التي لا تتجاوز المئة متر وحداتها وتزفيتها، وقد مر عليها هذه السنوات العديدة وهي باقية على حالها لا شق ولا تزفيت ولا حدالة، فكيف يمكن للأهالي أن يمروا على مثل هذه الطريق كما وان الصيانة المفروضة لا تقوم بها الدوائر المسؤولة واليكم آلاف البراهين وإذا كنتم غير مقتنعين بما أقول فإني أقدم لكم سيارتي ولو تكسرت لكي تمرؤا بهذه الأماكن لتعرفوا أنه لا يمكن المرور على مثل هذه الطرقات من كثرة الجور والاختايد وانهار الحيطان، نطلب من الدوائر المسؤولة ترقيع الطرقات، فيكون جوابهم لنا، أنه ليس لديهم سيارات لتتقل الزفت، وهذا شغلنا نحن، أو شغل الادارة المختصة. إذا فنحن يا سادة حقيقة اننا من سكان لبنان، لكننا بعيدين بالازدهار والمساواة الاقتصادية عن باقي المناطق اللبنانية.

ان هناك أموالاً يا سادة، وأوجه كلمتي لمعالي وزير الاشغال في هذا الخصوص، وضعت في الميزانيات السابقة ونقلت إلى مشروع الـ ٨٤ مليون ليرة ولم ينفذ منها شيء. فهل يمكن اعادة هذه الأموال إلى مناطقنا أم إلى وزارة الأشغال، لكي ننفذ على هذه الطرقات شيئاً، أم انه سيبقى في المشروع ذكر هذه المبالغ؟ ولا أعلم أي متى يكون تنفيذ الطرقات المحلية والداخلية.

أعود إلى الطرقات الرئيسية، نحن عندنا طريقان رئيسيتان، وطلبنا أن يكون هناك طريق ثالثة، لكي يتمكن أهالي هذه المنطقة من القيام بأعمالهم وبما يتوجب عليهم نحو العيال والأطفال وغيرها، ان هذه الطريق الثالثة قد خططت، ولكن على الشكل الذي يريدون هم أن يخططوها. وبالواقع حولوها في أماكن عديدة عن القرى، وأبعدوها عنها، وأصبحت بحسب التخطيط الحالي بعيدة عن غالبية القرى وهذا ما لا أعرف أسبابه، في حين أنه كان من الواجب أن تمر في غالبية القرى لكي تستفيد منها، وهذا التخطيط، وهو - زين - أصيا - نحلة - بشعلة أو دوما والطريق تطلع من البترون، إلى هذه القرى، ثم عادوا وحولوها وجعلوها تمر على ظهر الكورنيش. نحن لا نريد الجدل ولا الاحتجاج ولكن نريد العمل والتنفيذ.

أريد أن أقول أيضاً لمعالي وزير الاشغال أن هناك أمراً آخر وعلى أهمية كبرى وهو أن مصلحة الدروس تقوم بأعمال فنية وتدرس الطرقات والأماكن المطلوب تنفيذها بحسب المصلحة العامة.

وان هذه المصلحة تضع تكاليف الأعمال كما يقتضي الفن وبحسب معرفتهم الفنية والعلمية، فإذا بالطريق

الفلانية، بحسب الدروس، تكلف مئتي ألف ليرة، تطرح للالتزام. وهنا المصيبة الكبرى، وفي الالتزام تصبح المناقصة خمسين بالمئة أو أكثر. إذا هناك احتمالان: أما أن يكون رجال الفن غير رجال فن. ووضعوا أرقاماً خيالية. وأما أن هناك سرقة تقع في هذا الالتزام من قبل الملتزم مع موافقة الإدارة عليها. إنني أعلم أنه في أيام الانتداب بعد أن كان تخطط الطريق وتدرس ويوضع تصميمها وأكلافها يسمح في المناقصة بخمسة عشر في المئة وما زاد عن ذلك يرد طلب المناقص، وذلك من أجل حسن العمل، ولكي تكون الطريق متينة قوية ثابتة. أما الآن ينتهي الملتزم من الطريق وما ان يأتي فصل الشتاء حتى يتهدم ما قام به الملتزمون من الأعمال، فتعود وزارة الأشغال وتعيد بناء ما تهدم مجدداً. إذا أين التوفير؟ هذا يا سيدي ليس توفيراً، هذا يا سيدي اسراف. اسراف بالوقت، واسراف بالمال.

أما فيما يتعلق بقضية الاستملاكات وقد وضحتها الزميل الاستاذ فؤاد غصن. وأنا أثني على ما قاله أن هذا واقع الحال، ولن أزيد على ما قاله بهذا الصدد شيئاً، لأن كلمته كانت وافية. بقي أمر واحد سأتكلم فيه وهو إنني بدأت أشعر أن دخول النائب إلى ادارات الدولة، كدخول العدو على عائلة آمنة ساكنة. وأنا أفهم بأن النائب ومجلس النواب الذي يمنح الثقة للحكومة وهذا أمر مفروض على النائب أن يقوم به، وخصوصاً عندما يكون أعضاء الحكومة متحليين بالاخلاق والعلم والمقدرة والجدارة، وبالواقع ان النائب هو المساعد الحقيقي واليد اليمنى لأعضاء الحكومة، فاستغرب عندما يدخل النائب إلى دوائر الدولة يشعر بنفسه وكأن أفاعي دخلت إلى هذه الدوائر، حتى أن الموظفين لا يتورعون عندما يطلب النائب منهم قضية ما، وهي أن تكن قانونية بأن يبعده ويسوفونه بالوعود. وكثيراً ما نرى الموظف غير مكترث ويحتال في الكلام علينا لكي يبعدنا حتى لا نعود ونراجع مرة ثانية، فضلاً عن ذلك إذا أتيت أنا شخصياً وبصفتي النيابة وراجعت بعض الموظفين بقضية، وكذلك مطلق نائب عندما يراجع في بعض القضايا يرى جفاً واستهتاراً تجاه القضية التي يطلبها، ويأتي مطلق شخص من المواطنين ويراجع في بعض القضايا فنلاحظ أن الموظفين المختصين يبدون اهتماماً ويستجيبون إلى طلبه، أما النائب فهو بعيد عن كل هذه الأمور.

وإنني ألفت نظر معالي وزير الأشغال العامة كي يلاحظ ويدقق بهذه الأمور بنفسه، وأنا ما تعودت بحياتي أن أتقدم بشكوى على موظف ما، ولا أحب المجاملة والمحابة وأريد أن يكون النواب على صلة دائمة بالحكومة والادارة على أساس الاحترام المتبادل. وأخيراً يا دولة الرئيس ويا معالي الوزير سأردد عليكم كلمة زميلي جان عزيز حيث قال، سمعتم ووعيتم بقي أن تفعلوا لارضاء ضمايركم وأرضاء هذا الشعب. وهذا ما نعقد عليه الامل إنشاء الله. وهذا ما قلناه وهذا ما طلبناه وأنا أقول تكراراً أن منطقة بلاد البترون هي منطقة محرومة أن في طرقها الرئيسية أو في الطرق الداخلية أو في الطرق المحلية، ومحرومة أيضاً من المياه لأنها لم توزع على الجميع وكذلك من الكهرباء، ومحرومة من كل شيء يتطلبه العيش الانساني.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ بهيج القدور.

بهيج القدور: دولة الرئيس،

شكراً لمعالي وزير الاشغال العامة على ما أبداه نحو مطالب منطقة عكار التي عرضتها له في مناسبات مختلفة فلمست منه تفهماً وبوادراً اهتماماً كلياً وطاقاً للسمع وتعبيراً عن هذا الاهتمام بالايكاز إلى المواطنين والمعاونين بوجود أنصاف هذه المنطقة التي طال حرمانها لقد عز علي يا دولة الرئيس أن ينبري أحد الزملاء لمقاطعة أحد الزملاء الكرام. بالسؤال عن التخصيصات والاتجارات بالمشاريع التي خصصت للمناطق المحرومة، فالزميل يحظى باحترامي الكلي وأنا أريد أن أجيبه: أن كلمة محرومة تغني عن كل إجابة.

يا سيدي في الشمال وضع في الموازنة للطرق الرئيسية مليونين وستمائة وخمسة وثمانين ألف ليرة، أصاب عكار منها مئتان وخمسة وعشرون ألف ليرة، ووضع للطرق الدولية ٧٠ ألف ليرة لطريق دولي يبلغ طوله ٨٠ كيلو متراً وفي عكار منه خمسين كيلو متراً أصابها مئة ألف ليرة فقط، هل بعد هذا أجحاف وحرمان؟ أنا لا أريد أن أتبسط في هذه الامور بعد وعد كريم من معالي وزير الاشغال بالسعي المتواصل لاحتقاق الحق وإزالة الغبن، لي هنالك ملحوظة أريد أن أرفعها إلى مسامع رئيس الحكومة ومعالي وزير الاشغال، في مرات سابقة أنحنيا على وزارة الاشغال باللائمة من أنها تقصر في التنفيذ، وكان عذرهما أن الجهاز التنفيذي قاصر عن أن يقوم بكامل واجباته وأنا أردد ما قلته في المرات السابقة أن حجتني تقوى كلما رأيت مراحل التنفيذ الجدي في مناطق، والتخلف المتماذي في مناطق أخرى، وليس أدل على ذلك، من بناء لسراي في حلبا، لا تزال منذ سنة ١٩٥٨ على الاعمدة، بينما ألاحظ من وقت لآخر أبنية لدور الحكومة يتم بناؤها في ظرف ستة أشهر هل هناك جهازان تنفيذيان، أم جهاز واحد؟

يا معالي الوزير في فترة ما قبل الظهر بدر من بعض الزملاء ما يمكن أن يكون اتهاماً لفئة ولا أقول لكل موظف، بل أقول لفئة من الموظفين. فنحن مع كل احترامنا لكل الموظفين العاملين باخلاص في سبيل هذا البلد، لا يمتنعنا ولا يمتنعكم يا معالي الوزير من أن تسمعوا إلى شكوانا وأن تحققوا فيما نلوم. يا سيدي. هنالك أشغال تنفذ بالامانة وهي بعيدة عن الامانة وهي ليست من الامانة بشيء وتدقيق صحيح في هذه المواضيع بطلعكم على أشياء وأشياء وعلى ما يثبت لكم بعض ما ساقه البعض بحق بعض الموظفين.

نحن نكن لكل فئة عاملة في هذا البلد كل احترام، إلا أن ذلك لا يمنع أن تكون هنالك فئة متقاعسة أولاً تقوم بواجبها على الوجه الأكمل. فعلى الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار هذه الملحوظات التي يريد حضرات النواب أن تدون، ولا رغبة لنا ولا غاية إلا العمل الصافي المجدي الكريم في سبيل هذا البلد.

يا معالي الوزير سبق أن تقدمت عدة مرات بطلب اعتماد الطريق الموصل بين عكار والحدود، المارة في القبيات والمشاتي إلى الحدود باعتبارهما طريقاً دولية، ولحد الآن لم نحظ بأي إجابة أو التفات. فإني أكرر مرة ثانية، وألفت نظر معالي الوزير إلى أن هذه الطريق التي أصبحت بحكم قربها من طرابلس وبحكم كثافة السير عليها وعدد القرى التي تمر بها أصبحت من حقها أن تكون طريقاً دولية. هذه بعض الملحوظات التي أرجو من معالي

الوزير أن يعنى بالاهتمام بها ولا أرى سبباً آخر للاسهاب أو للشرح بعد وعد كريم الزماني السكوت مع كل احترام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ سامي البستاني.

سامي البستاني: دولة الرئيس، حضرة الزملاء الكرام،

عندما وقف وزير المال من مدة وجيزة مصرحاً بأن الأحكام على الدولة هذه السنة تقارب الخمسة عشر مليون ليرة. خالطني سرور كبير. وحزن أكبر، سرور أن يقف رجل مسؤول في هذه الدولة وبجراً صريحة يقول لنا أن هناك أحكاماً على الدولة تكلفها خمسة عشر مليون ليرة هذه السنة. وحزنت كثيراً أن تكون هذه الأحكام على الدولة وأؤكد وأجزم بأن معظمها متأت عن وزارة الاشغال العامة، من أحكام تصدر على الدولة لصالح المتعهدين.

وكنت قد تقدمت مع بعض الزملاء بمشروع بصفة الاستعجال إلى الحكومة الموقرة بواسطة هذا المجلس طالباً فيه توحيد المواصفات الفنية وتوحيد شروط العقود، لأن في هذه الدولة كل دائرة تعتمد مواصفات وشروط عقود خاصة، وبهذه المواصفات وشروط العقود نوافد كثيرة ينفذ منها المتعهد يقال بالتواطىء مع بعض موظفين. ولا أسهب بذلك إنما ينفذ منها وبرفع الدعوى على الحكومة فيحكم له القضاء بذلك، لأن المواصفات غير كافية ولأن شروط العقود غير كافية، فيا معالي وزير المال أن خطوتك في الالتجاء إلى التفتيش المركزي ووعدك بأنك ستحقق بهذه الأمور بنفسك، أرى أنك ستصطدم بعقبات وتجد أن الأحكام صحيحة، الأحكام يا معالي الوزير صحيحة وليس من نتيجة إهمال الموظف مع العلم بأن هناك بعض الموظفين المهملين، إنما الأحكام صحيحة لأن القضاء يعتمد على الحقائق والحقائق أمامه، لا مواصفات حسنة ومضبوطة ولا شروط عقود تقيد المتعهد بما يجب أن يتقيد به. فأرجو من الحكومة الموقرة بأن تأخذ بعين الاعتبار هذا المشروع الحيوي والضروري الذي تقدمت به مع بعض الزملاء. ونحن لا نزال على عتبة الانشاءات في هذا البلد، فإن هذا المشروع ذو أهمية كبرى وبواسطته يا معالي الوزير ويا دولة الرئيس، ويا معالي الوزراء يمكننا إذا حققتم هذه الفكرة أن تضبطوا وتضعوا حداً إلى تهريب الأموال بواسطة الدعاوى التي تقام على الدولة من المتعهدين، «فدرهم وقاية خير من طن علاج»، فلنضع حداً لهذا الإهمال الموجود بالدوائر.

ثم نرى بصورة عامة أن هناك أعمالاً تلزم ويسير العمل بها بطيئاً جداً، وبعد حين تتوقف. وأعطيكُم مثلاً صغيراً وهو جسر الدامور. كانت الأعمال متوقفة طيلة فصل الربيع والصيف والخريف حيث الطقس يساعد على السير بالأعمال بسرعة. وعندما حل فصل الشتاء وأتت العواصف رأينا بضعة معلمين لا يتجاوز عددهم الثلاثة يقومون ببناء الحيطان لهذا الجسر ويضعون مضخة أغلب الظن أنها تفوق الأربع «انش» لتضخ الماء حيث يسير العمل. وبالطبع هذا كان مفروض أن يعمل خصوصاً في الأساسات وفي هذا المكان الواطي في فصل الصيف وفي الطقس الصافي. لا أن نتظر عندما يأتي فصل الشتاء فنقوم بالأعمال فيتكلف المتعهد مصاريف إضافية لا أعلم إذا كانت الحكومة تدفعها أم لا.

فأرجو أن ينتبه معالي الوزير لهذه الأمور. ولا تكلفه إلا أن يشدد في الرقابة على المتعهدين ليقوموا بالأعمال كما يجب القيام به، ثم لي ملاحظة وجيزة عن تشابك المصالح في وزارة الاشغال وأعطى معالي الوزير مثلاً بسيطاً يعرفه هو، عندما لجأت إليه بعد هطول الأمطار والعاصفة الأولى. إذ طافت المياه على طريق صغيرة وضيعة في قرية الرميلى تدعى طريق الحمراء. فجرفت المياه وهذه طريق معبدة.

راجعت معالي الوزير وقتئذ، وكان كله رغبة في المساعدة فأهتم بها وأرسل من يذهب إلى الطريق ويدرس وضعها. فذهب مهندس من بيت النعماني وعاد إلى الوزارة ليقول أن هذه الطريق من اختصاص فرع صيانة الطرق، راجعت معالي الوزير مرة ثانية فكلفني أن أتصل بشخص لن أسميه. فاتصلت به عدة مرات لم أجده في مكتبه. ثم أخذت على عاتقي أن أتصل بفرع الصيانة، فاتصلت بفرع الصيانة، وثم اتصلت بالمديرية الإقليمية، فاحلت إلى شخص آخر. فأجابني بعد اسبوعين أو ثلاثة أن هذه القضية أحيلت إلى مصلحة المياه، فقلت ما دخل مصلحة المياه في إعادة بناء طريق وتشديد حائط تهدم. وإعادة الطريق وبنائها، فقال لي أن المياه التي جرفت المياه طافت من القناة المحاذية للطريق وسببت تهديمها. ان هذه يا معالي الوزير حادثة بسيطة بحد ذاتها، ولكنها تعطينا مثلاً على تشابك المصالح فحسب، بل في جميع الوزارات هناك تشابك في المصالح، وهذا أمر يجب وضع حد له ويجب أن يكون هناك، أما دائرة أو لجنة من الاختصاصين توجد جميع مصالح الدولة وتراقب بأن المصالح يقوم بها الاشخاص المعدون لها.

ثم أتمنى على الحكومة، عندما تضع سياسة الطرق وهي سياسة عمرانية تؤثر كثيراً على رفاهية الشعب وعلى خزانة الدولة أيضاً أن تضع لسياسة انشاء الطرق مخططاً بعيد النظر، ولا أبالغ إذا قلت لمدة تزيد على العشر سنوات، لأن التخطيط من أهم الأمور، في تنظيم وانشاء الطرق والطرق الحسة، والطرق التي تكون معبدة تعبيداً جيداً توفر وتخفف من غلاء المعيشة، أعطيكم مثلاً أنه في انكلترا يأتي الموظف أو العامل من مسافة ساعتين في السيارة يومياً ويعود إلى بيته لأن الطرق جيدة، فيقطع هذه المسافة في مدة وجيزة فيستغني عن استئجار بيت له في المدينة ويخفف من عبء المالى إذ يبقى في بيته وحيث يعود إليه كل ليلة بعد عمله، فالطرق الجيدة التي تعبد جيداً حسب مواصفات دقيقة ومضبوبة ومراقبة مضبوطة، تخفف من غلاء المعيشة التي نشكو منها. وأيضاً عندما تكون الطرق هذا وضعها ينتعش الريف لأن المزارع يجد سبيلاً إلى نقل انتاجه بسهولة إلى المدينة. عوضاً عن أن يرحل إلى الساحل ويهمل راضيه التي يمكن له زراعتها حتى ولو كانت حديقة قرب بيته. عندما يقيم في بيته ويعود إليه كل ليلة يعمل في حديقته ساعة أو ساعتين يمكنه أن ينتج ما يكفيه يومياً من الخضار. ويمكنه أن يزرع حديقة من الفواكه يعتمد عليها لتموين عياله.

وعندما ننشئ مرفأ ونوسعه كمرفأ بيروت كان بالاحرى أن نخلق له طريقاً كبيراً يستوعب ما يدخل على المرفأ الحالي وما سيدخل عليه بعد التوسيع من ملايين الاطنان سنوياً. فأقول أن توسيع المرفأ في بيروت لن يأتي بالنتيجة المتوخاة منه ان لم نباشر، وكان يجب أن نباشر منذ سنوات، في أحداث طريق دولية ضخمة تصلح لمرو

السيارات الضخمة التي تنقل البضائع عبر بيروت، وعبر الأراضي اللبنانية أو توزعها في داخل الأراضي اللبنانية. وإني أتمنى على معالي الوزير أن يتلافى ما قد يحصل في المستقبل وأن يدرس ويضع مخططاً منظماً مدروساً لبضع سنوات أو لعشر سنوات تسير أعمال الطرقات بموجبه. وأؤيد هذه الفكرة ما أتى عليه الزميل الكريم منير أبو فاضل، وأقول: ان من الأفضل من الوجهة الفنية، وليس من وجهة المال فقط. أن يكون لنا بضع طرقات رئيسية وليس أربعة وثمانين طريقاً رئيسية تنجز في السنة فذلك أفضل من أن ينجز قسم بسيط كل سنة لأنه يا سيدي حسب الأعمال التي تسير الآن نرى أنه إذا كان هناك طريق رئيسية ويعمل بها مسافة كيلومترين، نرى أن الكيلومتر الأول يهدم بينما الكيلومتر الثاني يكون قيد الانشاء.

فإذا كانت الطرقات وأذكر ذلك لأنه يخفف من عبء المراقبة لأن طريقاً رئيسياً تكون بضع كيلومترات أو عشرة أو اثني عشرة كيلومتراً تنجز سنوياً، تخفف المراقبة عليها لأنها تحصر المراقبة بهذه الطريق ولا توزع القوى على مسائل تافهة وصيانة تكلف غالباً،

وبمناسبة الكلام عن المراقبة أريد أن أورد خبراً بسيطاً إلى معالي وزير الأشغال العامة، وهو إني في اليوم السادس عشر من شهر الثاني عشر سنة ١٩٦٤ إذ كنت ماراً في طريقي إلى صيدا وعلى مدخل الدامور وجدت فرقة من عمال الأشغال العامة وهي تقوم بصيانة الأماكن التي تضررت من جراء حفر الخنادق لتركيب الهاتف الاوتوماتيكي وكانت الأمطار تهطل بغزارة فوجدت هناك عمالاً وسيارات الزفت موضوعة على جانب الطريق والعمال يكنسون الماء وقسم منهم يضع الزفت مباشرة، ان الزفت يا معالي الوزير لا يمكن أن يلتحم مع طبقة تحته إلا إذا كان ناشفاً وناشفاً جيداً، فلو كان هناك مراقب فني يهتم بأموال الدولة ويهتم بوظيفته، لرفض أن يعمل بيوم ممطر مثل ذلك اليوم الذي أذكره. وكانت الساعة الثالثة بعد الظهر فأعطيك التاريخ واليوم والساعة.

ان أموراً كهذه لا تجري فقط على مدخل الدامور، بل تجري في مئات الأماكن في هذا البلد وملايين الليرات تذهب هدرأ. فجهاز المراقبة يجب أن يكون فعالاً أكثر مما هو الآن.

وأذكر بالمناسبة قضية المتعهدين، في كل بلدان العالم يا سيدي يصنف المتعهدون، ويصنفون ليس حسب سياستهم واهوائهم إنما يصنفون حسب خبرتهم الفنية وامكاناتهم المادية، فالمتعهد الذي ليس له خبرة وإنما يعطى عملاً لأنه فلان فقط أمر غير جائز. يجب أن يكون المتعهدون في جميع مرافق الدولة مصنفون حسب الكفاءة وحسب الامكانيات، فلا يمكن أن يعطى طريق تبلغ عشرة كيلومترات إلى متعهد ليس لديه من المعدات سوى سيارة أو «بيك أب» وربما كان عنده مدحلة تجاوز عمرها الخمسين عاماً، فهذه أمور جميعها حيوية تدخل في صميم الأعمال، ولا تدخل في صميم شخص واحد.

ثم نأتي إلى مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى والذي سمعنا عنه ما لا نحب أن نسمع. يقال أن هناك ملايين من الليرات اللبنانية خصصت لهذا المجلس وتبخر القسم الأكبر منها. وقسم من الأعمال أعطي بالتراضي إلى متعهدين وما إلى هنالك من الأخبار.

أنا لا أقول يا سيدي ولا أجزم، بأن كل هذا صحيح. إنما أقول بأننا قد طالبنا في هذا المجلس بتأليف لجنة نيابية تحقق في مشروع الليطاني، وتحقق في التعمير، وتحقق في مجلس المشاريع الكبرى كنت قد تقدمت بطلب خطي لم يمكنني أن أحصل على معلومات من مجلس المشاريع الكبرى عن المشاريع التي نفذها والتي لا تزال قيد التنفيذ، تقدمت بطلب بواسطة رئاسة المجلس النيابي، طلبت جدولاً بالمشاريع التي نفذت و جدولاً بالمشاريع التي هي قيد التنفيذ، ومن هم المناقصون، وأسعارهم، ومن هو الملتزم واسمه و جدولاً بالكميات وأسعارها، وإذا كان الالتزام بالتراضي، فمن هو الملتزم المحظوظ. وما هي المبالغ، وما هي المشاريع ولأن لم يردنا شيء مما طلبناه.

الرئيس: حضرة الزميل ان الطلب الذي تقدمت به بواسطة هذه الرئاسة قد وضع بواسطة قلم المجلس إلى جانب وزارة الاشغال ولم يحن الوقت لاعطائك النتيجة. لأنه لم يزل ماشياً بطريق البريد.

سامي البستاني: أرجوك يا سيدي. كنا قد وعدنا بأن يسلم لنا هذا الجدول في لجنة الأشغال العامة وفي جلسة عقدت هنا في المجلس النيابي الكريم، ولما لم تردنا هذه الجداول طلبتها استعمالاً بحقي الدستوري لأنني أريد أن نفهم أموراً لا يمكنني أن أتكلم بها دون اثبات حقائق وأرقام بين يدي. أنا لا أقول بأن كل ما يقال عن مجلس تنفيذ المشاريع الكبرى صحيح، ولا أقول أن كله خطأ، نريد حقائق ونريد أن نجلي الحقائق. وإني أصر على تكليف لجنة نيابية تحقق بهذه المصالح.

ثم يمكن أن يكون في كلمتي الآن كثير من الجراء لأنني سأقدم بطلب أو بعرض أو تمنني على الحكومة الموقرة أرجو أن تتبناه. ان الحكومة قد أعلنت في مشروع الموازنة أن الجزء الثالث من الموازنة وهو جزء مهم أو مهم جداً، لا مال له إلا في الرجوع إلى قروض داخلية أو خارجية، وأما بزيادة الضرائب لا سمح الله. فإني أقول أن هناك اعتمادات ملحوظة تبلغ المئتين وتسعين مليون ليرة لبنانية كانت قد طلبت الحكومة أن تلغيتها لتستعين بها على تمويل الموازنة. طلبنا جدولاً بهذه الاعتمادات ومبالغها فلم نحصل عليها وأن أتمنى الآن بأن يلغى الجزء الثالث من الميزانية وبأن تتقدم الحكومة وتعطينا جدولاً بجميع الاعتمادات التي كانت قد طلبت الغاءها. لكي يصار إلى تنفيذ قسم منها عوضاً عن الجزء الثالث ويمكن أن يكون هناك جراءة كبيرة في هذا الطلب. وإنما هذه تعطينا فرصة لأن نجمع أموالاً كافية في المستقبل ونكتفي بما ننشئ من هذه الاعتمادات أي المئتين وتسعين مليون ليرة بينما يتجمع في مال الاحتياط مبالغ اضافية تقوم بها لتقوية الانشاءات في المستقبل بالاضافة إلى أني أطلب مكرراً، بأن تعمد الحكومة اعطاء الشركات اللبنانية واعطاء الشركات الأجنبية العالمية فرصة القيام بمشاريع مثمرة تكون الحكومة قد درستها درساً وافياً شاملاً على أساس أن تقوم هذه الشركات بتمويل هذه المشاريع واستيفاء المال مع فائدة بسيطة نقل عن الفائدة التي ستتكبدها في حال لجوءنا إلى قرض خارجي أو إلى قرض داخلي. لأن الشركة تكون قد استفادت كأى متعهد آخر من جراء تعهدنا في التزام الانشاءات وتكون أيضاً قد استفادة بفائدة بسيطة، ولي مطلب أخير. في هكذا حال عندما نلجأ إلى شركات عالمية

أن لا نفرق بين شرقية وغربية. بل أن تعطى الشركات الشرقية حقها لاننا نحن متعاقدون معها باتفاقات تجارية فلا يجوز والحالة هذه أن تفضل شركة غربية على شركة شرقية. إلا فيما يختص في العرض أو فيما يختص بالشروط التي من شأنها أن تناسب المصلحة العامة أكثر من سواها، هذه هي أمنيته على حضرة الحكومة الموقرة وأمل أن تلقى لديكم آذاناً صاغية ولا يذهب الكلام هدرًا.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين لقد تكلم في هذه الجلسة خمسة عشر خطيباً وبقي مسجل لدى الرئاسة خمسة عشر آخرون. وقد تقدم إلى اقتراح بقفل باب المناقشة موقع من خمسة عشر نائباً، يطلبون به بعد أن تكلم أكثر من خمسة عشر نائباً بقفل باب المناقشة والتصويت على بنود موازنة وزارة الاشغال العامة والنقل، من يوافق على هذا الاقتراح يرفع يده.

- أكثرية -

الرئيس: قبل الاقتراح بقفل باب المناقشة

وننتقل إلى التصويت على البنود بعد تلاوة تقرير اللجنة المالية

يتلى تقرير اللجنة

فتلي التقرير التالي

الباب الثالث عشر - وزارة الاشغال العامة والنقل

لم يطرأ تعديل يذكر في الجزء الأول من موازنة وزارة الاشغال العامة والنقل. أما بالنسبة للجزء الثاني فقد تمت اللجنة أن يلحظ اعتماد اضافي قدره ستة ملايين ونصف المليون. منها مليونان ونصف المليون للطرق الداخلية والباقي لمياه الشفة والري توزع على المناطق حسب احتياطاتها بالاتفاق بين الادارة والنواب.

أما مجموع اعتمادات موازنة الاشغال العامة والنقل باستثناء ٣ ملايين ليرة قد تضاف على الجزء الثاني. فقد بلغت / ١١٦٦٨٨٢٦٩ / ل. أي بنسبة ٢٢,٩٪ من مجموع الموازنة العامة

الجزء الأول

الرئيس: الفصل الأول مديرية الادارة المشتركة والمديريات الاقليمية

البند ١١ - مخصصات السلطات العامة ٣١٠٨٠ ل. ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

البند ٢٤ - أعياد وتمثيل ودعاية ٥٠٠٠ ل. ل.

الرئيس: قبل البند ٢٤ -

سليم لحود: سيدي الرئيس هذا لا يجوز، وأرجوك أن تسمح لي بالكلام، عندما طرح اقتراح قفل باب المناقشة في الصباح سألت دولتكم عما إذا كنا ستمكن من الكلام في المساء أم لا، فقلت لي نعم، فلا يجوز أن تمنعونا الآن عن الكلام.

الرئيس: حضرة الزميل ان الرئاسة استعملت أكثر من حقها وقد تكلم أكثر من خمسة عشر خطيباً وبإمكان رئاسة المجلس أن تقفل باب المناقشة بعد أن تكلم ستة نواب، وقد تكلم من حضرات النواب عدد أكبر من العدد الموجود في هذه القاعة. فهل تريد أن تؤجل التصديق على الموازنة إلى آخر السنة؟

سليم لحود: دولة الرئيس أرجوك أن تسمح لي بكلمة

الرئيس: اسمح لك يا حضرة الزميل التكلم بالبند فقط.

سليم لحود: سيدي الرئيس قد امتنعت عن الكلام اثناء درس عدة موازونات لأنني أعتبرت أن كلامي لا يكون له الفاعلية اللازمة بعد كلام غيري مما كانوا أكثر خبرة مني، إنما أعتبر أنني شخصياً في وزارة الاشغال العامة يمكنني أن أعطي بعض الايضاحات حول الكثير من القضايا. حتى لا تكون الموازونات دائماً وفي كل سنة شبيهة بالسنة التي سبقتها، وليست شبيهة بالحسن بل شبيهة بالقبح.

الرئيس: حضرة الزميل المحترم الرئاسة تتذكر والمجلس يتذكر أيضاً بأن الرئاسة أعطتك الكلام بصورة عامة وكنت أول نائب تكلم بهذه الموازنة أملاً منها بأنك إختصاصي في هذه الامور لقد أعطتك الكلام وقد تكلمت ملياً، ولكن كان كلامك في قضايا التعمير وفي التفتيش المركزي.

سليم لحود: إسمح لي يا دولة الرئيس. لقد تكلمت بالتفتيش المركزي عندما كنا ندرس موازنة رئاسة الوزارة. إنما في وزارة الاشغال العامة لم أتكلم بصورة عامة لأن حالة الاشغال العامة منعني من المجيء إلى هذه الجلسة فقليل لي عندما حاولت المرور من شتورا. أن الطريق غير سالكة، حاولت المرور في طريق عينطورة، فقالوا لي أن هذه الطريق سالكة نزولاً وليس صعوداً وطريق مرجعيون غير سالكة، إذا الاشغال العامة هي التي منعني ولم تسمح لي بالتكلم في موازنتها.

الرئيس: البند ٢٨ نفقات متنوعة ١٠٠٠٠ ل.ل

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

البند ٢٨ - نفقات متنوعة ٤٥٠٠٠٠ ل.ل

من يقبل به يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ٢٨ -

حضرة الزملاء المحترمين الرئاسة مستعدة بأن تعطي الكلام حسب الاصول. عندما نصل إلى جزء من الاجزاء أو إلى فصل من الفصول نعطي الكلمة للنائب الذي يرغب المناقشة في الفصل أو البند الخ. . وعندما نصل إلى بنود التعمير نعطي الكلمة لحضرة الزميل لكي يتكلم ويوضح رأيه، ونكون بذلك قد طبقنا النظام بحسب الاصول.

والكلمة الآن لحضرة النائب المحترم الاستاذ سليم لحود. في بند الكهرباء والماء.

سليم لحود: دولة الرئيس،

لست مستعداً أن أكرر أي كلمة ولا أطرق أي موضوع. طرقه أحد زملائي، لكنني كنت هنا من أول هذه الجلسة التي ابتدأت صباح اليوم إلى هذه الساعة وسمعت ما قيل عن وزارة الاشغال وسمعت كلاماً عبر عن أشياء وعن تعجب من حالة هذه الوزارة. وعشت سنين طويلة في هذا البلد وأعرف تماماً معالي وزير الاشغال وأعرف نواياه الطيبة، وأعرف أيضاً أنه تولى وزارة الاشغال العامة سنيناً طويلة. وأعرف تماماً أن أكثرية موظفي هذه الوزارة هم من أحسن الموظفين، ولكن التساؤل هو عن سبب سوء هذه الحال. سوء حال. وزير ممتاز. موظفون، هم في أكثريتهم ممتازون فلماذا حالة هذه الوزارة سيئة؟ هذا ما نسمعه فما هو السبب؟ ومن هو المسؤول، السبب يا سيدي تشابك الصلاحيات بدرجة قليلة. والسبب الأكبر هو سوء حالة هذه الانظمة السيئة المرتجلة. اشترع لهذا البلد في ستة أشهر ما يجب أن يشترع في عدة سنين. أتى هذا التشريع مرتجلاً ومتشابكاً ومتناقضاً بصورة خاصة. فإذا إقتسمنا موظفي الواردات إجمالاً ووزارة الاشغال خصوصاً نجد في هذه الوزارة فئة صالحة. وهي الاكثرية وأنا أقر بذلك حيث أني أعرفها. هذه الفئة تحوي موظفين لهم الجرأة يعملون، من خلال تناقض هذه الانظمة، ما يدلهم عليه ضميرهم. إنما من جهة ما، يضربون على أيديهم ويتجرؤون مرة ثانية ويعملون تسييراً للأعمال فيضربون على أيديهم ثانية ويحجمون للمرة الثالثة. ويقف عمل هؤلاء الموظفين. الفئة الثانية لا تتجرأ لأنها لا تتمكن من عبور طريقها خلال هذه الادغال من الانظمة، والفئة الثالثة تستفيد من ادغال هذه الانظمة. لتعمل ما تريد وتعبث بالاشغال كما تستهوى وتريد. . فالنتيجة الوحيدة هو عدم إنتظام سير الاشغال؟ ما هو الدواء؟ يجب أن يوضع في كل وزارة مشروع مهمته وصنعتة التشريع ويستعين بكبار موظفين هذه الوزارة، ليس من صغارهم كما حصل سابقاً، ويضع تشريعاً موحداً للوزارة فيرسل إلى المجلس، وعلى المجلس أن يقره. وعلى هذا السبيل يصير الاصلاح، لماذا لا يعمل الموظف؟ لأنه يخاف. لماذا يعمل الموظف الذي لا يخاف؟ يعمل الموظف الذي لا يخاف مرة أرضاء لضميره ويعمل ومرة ثانية وثالثة إذا أمكن. أما الذي لا يخاف ويعمل أرضاء لاهوائه فإنه يعمل كل يوم.

ونحن هنا يا سادة وقد لمسنا هذا الأمر، رخصة بناء تطلب لبناء يكلف الملايين. ينتهي البناء مخالفة. ولا تنتهي الرخصة. من هو المسؤول؟ ينتهي البناء ويأتي البناء بالملايين في سنة وستين وثلاث، ولا تنتهي الرخصة، وبناء آخر صاحبه كريم وإنما صاحبه أيضاً زكي وله خبرة بالمرات، يأخذ الرخصة. قبلما يباشر في البناء لماذا؟ لأن صاحب البناء الأول غشيم وبخيل، والثاني سخي كريم وزكي إذا كانت الأنظمة واحدة، وإذا كان من يتطبق على أيديهم هذا النظام على غاية ما يرام فيجب مساواة في الحاليتين. قرأت وأنا جالس في ديوان رئاسة الجمهورية جريدة الجريدة وفيها جدول بالمخصصات التي أعطتها دائرة الاستملاك لأصحاب الأملاك. وتجاه هذه الأرقام، أرقام أعطتها المحاكم للأملاك نفسها، وتستنتج الجريدة أن القضية بالجدول الأول واحد، وبالجدول الثاني ستة وعشرين ضعف هذا النوع لماذا؟ هناك جهاز استملاك، جهاز محكمة كدولة. والحق واحد. لماذا لا يسأل أحد الجهازين أو الاثنين معاً ويزداد لمن يجب أن يزداد له مرة واحدة، أعتقد أن هذا لا يستوجب أكثر من مرة. وعند معالي الوزير الخبر وكيفية الأساليب. انشاء الطرقات، لماذا الطرقات عاطلة. أتكلم كفني. ويجب للطريق حتى تكون صالحة، أساس صالح، ثم وجه صالح. الوجه الصالح غالباً ما يكون، أما الأساس الصالح لا يكون حتى ولا مرة تأتي الأمطار وتذهب بالأساس. حيث لا حماية لهذه الأساسات وشم تنهدم الواجهة. وكل طرقات لبنان تكلف مرتين أو ثلاث مرات أو أكثر من ذلك لأن الأساسات غير صالحة وأن المسؤولية ضائعة. وهنا أرجع إلى ما قاله زميلي الأستاذ سامي البستاني، يجب أن تصنف كل الأجهزة الكاملة من شركات ومتعهدين وملتمزين الخ. . صيانة صحيحة، انشاء صالح، مسؤولية، طرقات ثابتة، وإلا لا يمكن مع تزايد هذه الميزانية، أن نصل إلى نتيجة. ثم يجب يا معالي الوزير أن تبنى الطرقات حسب ما يتطلب منها ويعلم معالي الوزير أنه حسب ما يتطلب منها مجدداً، مثلاً طريق لقرية حقيرة كانت تخدم هذه القرية وكانت كافية. ثم عندما يتوجب على هذه الطريق أن تخدم أكثر من هذه القرية، يجب أن يعاد النظر فيها على أسس جديدة، مثلاً، وأنت تعلم يا معالي الوزير مسبقاً عن أي طريق أريد أن أتكلم. انشئت طريق للزلفا حتى تخدم قرية الزلفا، أما عندما انشئت المقالع واردات الوزارة انشاء ميناء بيروت نقلت جميع الحجارة الضخمة التي يزيد وزنها على العشرة أطنان وزن حجارة من هذا النوع. فكان يجب على الوزارة. أما أن تبنى هذه الطريق مجدداً. وإما أن تجبر المتعهد أن ينقل الحجارة بواسطة السلك الحديدية كما كان سابقاً. وإما أن تجبر المتعهد أن يبنى هذا الطريق قبل أن يسير عليه. فلا الحل الأول أخذ به. ولا الحل الثاني أخذ به ولا الحل الثالث، إنما أخذت الوزارة حلاً رابعاً وهو اسوأ الحلول لطريق كانت معدة لسير الطنابر أو للعربات الصغيرة. ماذا ستكون هذه الطريق؟. أدعو وأبتهل إلى الله أن لا يكون هناك ضحايا بشرية. وستقع هذه الضحايا إذا بقينا على هذه الحالة.

ثم الانتاج يا سيدي. فالوزارة غير منتجة لماذا؟ أعتقد أن المسؤول الأول هو الأنظمة. والمسؤول الثاني هو الخوف. وأعتقد أن المسؤول الثالث هو كثرة الموظفين وضيق المسؤولية. تحوي وزارة الاشغال موظفين مرتين أكثر من اللازم وأتمنى أن تعتمد الحكومة إلى عزل الفئة السيئة، وتعزيز الفئة الصالحة وتدفع الأجر لهذه الفئة الصالحة أو تدفع الأجر للفئة السيئة مع بقائها في البيت وهذا بنظري أجدى إذا كان ليس هناك أي حل آخر.

المصالح المستقلة. أنا أرى نفسي مجبراً أن أتكلّم عن هذه المصالح لأن وزارة الاشغال هي الوصية عليها. المصالح المستقلة يا سيدي كثيرة. وإنما سأتكلم عن بعضها. الليطاني مثلاً. جمعت موازنة سنة ١٩٦٢ و ١٩٦٣ و ١٩٦٤ كل ما خصص لهذه المصلحة من اعتمادات مئة وثلاثة وعشرون مليون ليرة تقريباً. لماذا هذه الاعتمادات وماذا عمل بها؟ أنا أسأل. تركت هذه المصلحة وكان فيها مئة وعشرون موظفاً وكانت تنتج وتعمل، وأصبح فيها اليوم أربعمئة وخمسون موظفاً تقريباً فلماذا؟ ثم أقول عن مصلحة مياه بيروت عن الثلاث سنوات الماضية - ٢٢ - مليون ليرة. ماذا انشأت؟ أنا أؤكد وأصر وأطلب أن يحقق بذلك. وأقول أنني تركت هذه المصلحة كمستشار منذ ستة سنوات، ومن ذلك التاريخ إلى الآن. لم يعمل فيها بمبلغ خمسين ألف ليرة، وأرجو معالي الوزير أن يحقق في ذلك. هذا على الصعيد العادي، أما على الصعيد العام يا معالي الوزير ما هو المشروع الذي سيمون هذه المدينة بالمياه. وأين هو؟ منذ ست سنوات تقريباً ونحن نعيش على ما يسمونه - الكلا كلا - نأخذ مياه بواسطة الدفع من مجرى النهر، معدل - ١٥ - ألف متر أو - ١٢ - ألف متر ماء تقريباً؟ يجب لهذه المدينة مئتي ألف متر مكعب كمرحلة أولى ويتوجب على المسؤولين تأمين هذه الكمية. هذه المدينة عطشى وسممت من الظماء، في السنة المقبلة أو بعدها. وهذا لا يجوز، المسألة صعبة، ولها حل واحد. لا يمكنني أن أقوله ومن الصعب أن أقوله الآن لأنه موجود في الدرج. ولكن واجبي أن أقول أن الحل موجود في الدرج، وهذا هو المشروع الوحيد الذي يمكن أن يمول بيروت العاصمة الحية بالمياه. وحيث أنكم ترغبون وتصرون علي بالحاح لكي أعلن عن هذا المشروع الذي أعنيه، فأنني أعلن وأقول أنه لا يمكن أن تمون بيروت بمياه الشرب بكمية كافية إلا من الليطاني، وكان المشروع الأميركي قد قضى بانشاء قناة للري من صيدا إلى الشويفات. فقال فنيون هذا البلد أنه يتوجب عليهم أن يوسعوا هذه القناة وأن يزيّدوا مئتي ألف متر مكعب تسيل فيها إلى مدينة بيروت زيادة على مياه الري. فتقدم التقرير، ولأن نتلهى بالقشور. وهذا المشروع لم يزل نائماً في أدراج الوزارة، أو بالأحرى في أدراج مصلحة مياه بيروت. والمسؤول ليس مدير مصلحة مياه بيروت ولا مجلس الادارة المسؤول هو التصميم. هناك جهاز يجب أن يستولي على هذا الأمر. يجب أن يستولي ويفرض هذا الحل وأن يعطى المسؤولين مدة معينة حتى يأخذوا بهذا المشروع أو يجدوا غيره. وهناك مشروع وغير مشاريع. ومنها مشروع نهر بيروت لتموين بيروت أعتقد شخصياً أنه غير مجدي وأنا على كل حال لست المرجع الأكبر في هذه الدنيا. يمكن أن يكون هذا هو المشروع الصالح فلينشأ. إذا ابتدأ التلزيّم من الآن فسوف يأتي متأخراً. تلزيّم نفق جون بما أنه تأخر ست سنوات. ولا أريد أن أعلن لماذا؟ حتى إذا ابتدأ من اليوم تلزيّمه فيتأخر عن بيروت. بيروت سائرة إلى الظمأ مهما كانت الأعمال سريعة. وهذا يجوز. وماذا أقول عن مياه المتن وماذا عمل بها منذ ست سنوات حتى اليوم. هل من واجب مصلحة مياه المتن التعاطي بهذا الأمر؟ كلا! هذا من واجب وزارة التصميم وإذا لم تقم هذه الوزارة بمثل واجب الوزارة التي انشئت لهذا الغرض، وهي وزارة التصميم وإذا لم تقم هذه الوزارة بمثل هذه الأعمال. إذا في أي عمل تقوم؟ أفي الاحصاءات. وأنا أعرف وأنت تعرف يا سيدي كيف تجري هذه الاحصاءات. إذا يجب علينا أن نصمم ولدينا وزارة تصميم، هل من الممكن أن نصمم؟ لا أعلم؟ وإذا كنت أنا لا أعلم. فمن يعلم؟ إنني بحكم مهمتي

وبحكم مهنتي يجب أن أعلم ولكنني لا أرى. وبما أنني لا أرى لا أعلم. ملاحظة باستهلاك وزارة المالية عن الأشغال، راجعت عشر موازنات من موازنة هذه السنة وإلى ما قبلها ورأيت أن النسبة بين الجزء الأول والجزء الثاني في الوزارات التي سبقت هذه السنة هي ستة وعشرين بالمئة. واليوم نحن بنسبة سبعة وعشرين بالمئة. والمعلوم أن الموازنة في الجزء الثاني قفزت من مبلغ - ١٥ - مليوناً إلى مبلغ - ٥١ - مليوناً والمعروف لدى الجميع أنه إذا كان جهاز يتولى مناظرة أي عمل يتقاضى أجراً على أساس نسبة مئوية متدنية حسب المبالغ. يعني أنا كمهندس إذا بنيت لمعالي وزير المالية بناء يكلف مئتي ألف ليرة أتقاضى ستة بالمئة. وإذا بنيت له بناء بمبلغ مليون ليرة أتقاضى منه أربع ونصف بالمئة الخ.

فأنا أعجب، وأرجو من وزارة المالية أن تعجب أيضاً. كيف هذه النسبة تبقى هي هي، بل تزيد بمعدل اثنين بالمئة حينما تصعد الموازنة من - ١٥ - مليوناً وهذا أمر عجيب، وهذا معناه بنظري التضخم في جهاز الموظفين، أن تكاثفاً بالجهاز حدث، أن تشابكاً بالمصالح حدث أن العرقلة حدثت، أرجو أن تتحرى وزارة المالية بموازنة وزارة الاشغال هذا الأمر الحيوي.

نحن يا سيدي نطالب بموازنة علمية. ما هو معنى الموازنة العلمية؟ الطباعة العلمية؟ كلا! تصغير الحجم؟ كلا! تكبيره؟ كلا! نرجو أن تكون موازنة دائبة دائماً على تحري أمور كهذه. لماذا تصاعدت النسبة من السنة الماضية إلى السنة الحالية. يجب أن نعلم. هذه هي مهمة الوزارة عند وضع الموازنة. الفذلكة حسنة جداً وكلها معاني، أما عن وزارة الاشغال فلا تقول شيئاً. كان واجب عليها أن تتحرى هذا الرقم، وهذا محك لماذا لم تتحراه؟ أنا أعجب، وأرجو أن تدخل إلى هذا الايضاح من هذا الباب. لترى لماذا هذا التضخم. عوامل كثيرة، عدت منها ثلاثة أو أربعة، وهي أكثر من ذلك ولا أدري أنا لست داخل الوزارة. ولا أدري لماذا صار هذا التضخم. وبالنسبة لماذا نحن نشترع ونراقب. هناك خطأ يجب أن يعالج بالتشريع، وليس هناك أي علاج آخر. التفتيش، التشريع، متى كان التشريع صحيحاً يعرف المواطن ما له وما عليه، ويعرف الموظف كذلك ما له وما عليه فلا يمكن أن يقدم على المخالفة. ويقضي على عملية الرشوة التي آسف أن تخرج من فمي،

يقضي عليها بهذه الطريقة حينما لا يكون هناك تأويل ولا تعليل لا يمكن أن يكون هناك لا عمولة ولا معاطاة ولا توصية الخ. التشريع صحيح ومنضبط. أرى من واجبي أن ألفت نظر المسؤولين إلى هذه القضايا وأنا أقول ما قلته. ولو أزعجت دولة رئيس المجلس وأطلت الكلام وأطلب منه المذرة على ازعاجه، إنما أزعجت نفسي أيضاً على ما أعتقد بالنسبة لهذه الملاحظات التي أردت أن ألفت نظر المسؤولين إليها عملاً بواجبي وارضاء لضميري.

الرئيس: كان يجب على حضرة الزميل الكريم أن يتكلم بما تكلم به الآن أثناء درس الموازنة بصورة عامة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ معروف سعد.

معروف سعد: دولة الرئيس

أرجو من حضرة الزملاء أن يتسع صدرهم بسماع صوت مدينة صيدا. وقليلاً ما تكلمت طيلة مدة نيابتي هذه السنة ولكن سمعت لكم كثيراً، من باب تحصيل الحاصل أيها السادة القول أن صيدا أصبحت مهمة في هذا البلد. لا تعمير، لا طرق، لا مشاريع كل شيء مجمد فيها، وحول، بطالة، كساد موسم الليمون، كل شيء لا يسر مكلف لبناني. من صيانة الطرق يا سيدي خمس ملايين وسبعمئة ألف ليرة ليس منها لصيدا ليرة واحدة، هناك طرق رئيسية، طريق صيدا القديمة، طريق جزين - صيدا، طريق صيدا القديمة التي كانت طريقاً دولياً وكم من اللعنات تنزل علينا كل يوم. وكل ما - تطرش - ماراً أثناء مسيره في الشارع من السيارات، لأنهم لا يعرفون الحكومة بل يعرفون النائب الذي يمثلهم ويعتقدون أنه مقصر بواجبه نحوهم، ان الميناء يا سيدي تهدم في العام الماضي، ولكن هذه السنة قد تم تهديم السد الفاصل بينه وبين البيوت وجرف ما يملك البؤساء الساكنين بالقرب من هذا البحر، وجئت إلى دولة الرئيس آنذاك وطلبت منه أن يسمح لهؤلاء المساكن أن ينتقلوا إلى بيوت لم تستلمها بعد مصلحة التعمير، فسمح، ولكن، ويا للأسف بعد أن كنت في الصين في ليلة شتائية ممطرة بين صراخ الاطفال وعويل النساء أجبروا على النزول والرجوع إلى بيوتهم التي تهدمت والتي هي كأنها تحت السماء. الميناء يا سيدي، لم تتممها، سبب وجود صيدا هو وجودها على البحر لأن البحر هو المدى الحياتي لها. ميناء صيدا لا يستفيد منها إلا بعض الصيادين، صيدا، مركز للحمضيات وفيها ستون بالمئة من انتاج لبنان من الحمضيات، ونحن نشكو كثرة التكاليف التي تجعل أسعارنا تفوق الأسعار العالمية فلا تتمكن من تصريف هذا الانتاج ومضاربة الحمضيات العالمية وكم هو جميل جداً أن يفكر المسؤولون وميناء في صيدا. ليس فقط من أجل تشغيل مئات العمال، ولكن من أجل تخفيف الازدحام على ميناء بيروت بين الموانئ اللبنانية فيصيب صيدا حصّة، ويصيب طرابلس حصّة، ويصيب بيروت حصّة، فلا يعود النزوح بهذه الكثرة، وكم هو عادل أن توجد هناك سلطة عليا توزع التصدير والاستيراد على الموانئ اللبنانية، كما ذكر الدكتور أمين الحافظ. يا سيدي جسر الأولي مضى على تهديمه أربع سنوات وهذا الجسر تعتبره صلة الوصل بين لبنان جميعه والجنوب الذي تعرفونه على الحدود، وعندما تقول الجنوب لا شك أنكم تقدرون قيمة هذا الجسر الذي يكاد يكون صلة الوصل الوحيدة بين الشمال والجنوب، ولكن حتى الآن تعرفون أنه لم يوضع في أساسه حجر واحد ونحن على أبواب أزمة. . يجب أن يكون هذا الجسر جاهزاً. التعمير يا سيدي، خمسمائة مسكن بعد مضي تسع سنوات فقط، تسع سنوات عمل ودائرة تعج بالموظفين انتجت من مشروع التعمير في صيدا خمسمائة مسكن فقط. بينما مدينة بكاملها بنيت في مدة ستة أشهر، وهي بور سعيد، قد بنيت هذه المدينة بمدة ستة أشهر، وعندما ذهبت إليها بعد الهجوم والتلاقي فلقيتها مدينة حديثة منتصبة بشوارعها ومدارسها وحدائقها ومستشفياتها تضاهي مدن العالم. التعمير يا سيدي مهم جداً بالنسبة إلينا، نحن أهل صيدا. لأن الذين يحتاجون إلى مساكن يبلغ عددهم حوالي الثلاثة آلاف تقريباً يسكنون في أماكن لا تستطيع الحيوانات الآن أن تسكن فيها. يسكنون باقية تحت الأرض، الرطوبة، الأمراض المستعصية المستوطنة، السل، كل هذا في صيدا أيها الأخوان، ومن لا يصدق يمكنه أن يذهب إلى صيدا هذه البلدة البائسة المسكينة فيرى كيف يعيش هؤلاء الناس، كيف يعيشون وكأنهم أموات أحياء في قبور، خمسمائة بيت. يعني أنه

صرف على الموظفين الذين يديرون هذه المباني أكثر من ثمن هذه المباني. ان أموال التعمير تذهب إلى الموظفين ولا أعرف إذا كان هناك خطة مرسومة لتطويل هذا المشروع ليعيش الموظفين على حساب المكلف اللبناني. الرشوة في التعمير. أحببت أن أساعد الدولة، حيث من واجبي أن أدلها على الفساد، فأرسلت إلى التفتيش باسمي علناً بأن هناك موظفاً يقبض علناً وبوقاحة من الذين يريدون أن يبيعوا بيوتهم من المصلحة، أي مصلحة التعمير. ويعددهم بزيادة ثمنها وبالفعل جاء التفتيش وحقق وثبت له من أكثر من عشرة أشخاص أنهم دفعوا له مئات الليرات وأحيل هذا الموظف من قبل التفتيش إلى مجلس التأديب ولكن جاء الفرج في مجلس التأديب وببد ساحرة. طلع هذا الموظف بريئاً مما نسب إليه، وأعيد إلى صيدا، إلى البلد الذي أتهم فيها، إلى البلد الذي ارتشى فيها، إلى الدائرة بين أصدقائه وأخوانه ليقول لهم لا تخافوا اسرقوا، وارتشوا فانكم أمنين، هذا شيء واقع ويمكن لمعالي وزير الأشغال أن يتحقق منه. التفتيش ادانته، ومجلس التأديب برأه وقد جرى مثل ذلك لموظف قبله.

أما قضيتنا الكبرى أيها المسؤولون سنتكلم عنها أمام الزملاء لأنني اعتبرهم مسؤولين أيضاً عن أي نكبة تقع في أي جزء من لبنان. كنا في سنة ١٩٥٧، ونعود بكم إلى ذلك التاريخ، وسأختصر بقدر الامكان. لا نرى اللبنة المنيرة إلا إذا وقفنا تحتها، يعني بالكاد أن تكون عشرة بالمئة مما يجب أن تكون فاحتجنا وطلبنا من الدولة الكريمة في ذلك الوقت أن تجبر الشركة صاحبة الامتياز، أن تحسن الشبكة التي مر على تمديدتها أربعين سنة، وأصبحت تهرب أكثر الطاقة الكهربائية، الحكومة بشخص محافظتها دعت الشركة، ودعت مراقباً عن الشركات لبحث هذا الموضوع وبعد أربعين يوماً رفضت الشركة صاحبة الامتياز أن تصلح الشبكة، فأمام هذا ترون أننا لم نضرب اعتباطاً ولا من أجل الغوغائية، ولا تدللاً، إنما أضربنا لأننا طلاب حق. طلبنا أن يصلنا حقنا من الشركة فأبّت الشركة فأضربنا، اضربنا شهراً، سنة، سنتين، خمس سنوات، ولم يتحرك المسؤولون ويسألونا لماذا نحن مضربون ولماذا لا ندفع ثمن الكهرباء، ولم يسألوا الشركة عن عدم اصلاحها الخطوط، فتراكمت علينا أثمان الفواتير، وأخذت العدادات تعمل، ولكن نسجل ماذا؟ تسجل كهرباء لا نستفيد منها، تسجل كهرباء تعمي عيون أطفالنا ونضر أدواتنا الكهربائية وتضر مصانعنا، فأخذ الأهالي يفكرون كيف يحسنون الكهرباء فمنهم من اشترى محركاً، ومنهم من اشترى محولاً، ومنهم من اشترى قناديل لوكس، ومنهم من اشترى الغاز، ومنهم الخ... ورغم كل ذلك فالأضرار وقعت فلم يسلم أصحاب المعاجن، وأصحاب المصانع، وأصحاب المثلجات، والمطاعم والحدادين والنجارين وغيرهم من هذه الأضرار وقد تضررت صيدا اقتصادياً فأصبح لا أحد. لا من المناطق المجاورة ولا من أصحاب المصالح كتجار الليمون أو كشركات البناء تعمل أي عمل صناعي في صيدا يعني، إذا اضطر أحد لصندوق، يأتي إلى بيروت، كذلك من يلزمه شباك يأتي إلى بيروت، لأنه ليس لهم ثقة في أن ينجز العمل في حينه، فإذا، خسرت صيدا من انقطاع وضعف التيار الكهربائي مئات الألوف لا بل ملايين الليرات، أخيراً وبعد خمس سنوات أستردت الحكومة المشروع، واستردته بسخاء جداً. مشروع يساوي سبعمائة ألف ليرة دفعت ثمنه مليونين وسبعمائة ألف ليرة فلم نناقش هذا الثمن الذي دفعته الحكومة، لأننا نريد أن نأكل عنباً لا نريد أن نقتل الناطور، ومر مشروع الاسترداد في المجلس وأظن بأني كنت من الذين أرادوا أن

يتكلموا في المشروع، وكان السيد نسيم مجدلاي معالي الوزير الحالي، فقال لي «ماشي الحال» بدون مناقشة وأعتقد أنه يذكر ذلك، وغايتي كانت الخلاص من المرض الذي ابتلينا به وهو ضعف التيار الكهربائي عندما كان باشراف الشركة. وأخيراً بعد سنتين من استرداد المشروع، وبالوقت الذي استردت الدولة فيه المشروع وقبل أن تبدأ بالاصلاح ابتدأنا بالدفع لأننا وثقنا كل الثقة أن الحكومة ستكون عند وعدها وستقوم بالاصلاح اللازم وبالفعل، كانت عند وعدها وقامت بالاصلاحات اللازمة وكادت تصبح الآن الاصلاحات كاملة شاملة لا غبار عليها. فابتدأنا بالدفع من اليوم الأول التي استردت فيه المشروع، ولكن فوجئنا بعد سنتين، يعني بعد سبع سنين من أول يوم في الاضراب، أن هناك تعهداً من المصلحة بجباية الأموال المتأخرة على الشعب الصيداوي والتي تقدر بأكثر من مليونين ونصف ليرة على ما أعتقد. يا سيدي نحن لا نقول أن الحكومة يجب أن تكون سخية على الشعب الذي يعد حول الثمانين ألف نسمة في منطقة صيدا وكلهم مضربون عن الدفع وتتبرع لهم بهذه المبالغ، لكننا نقول أننا أصبنا باضرار أيها المسؤولون أصبنا بأضرار، ونصر على هذا. وطلبنا منكم في عدة مذكرات أن ترسلوا لجناً قضائية أو برلمانية أو من تريدون ليحققوا فيما إذا كنا صادقين بادعائنا أم لا! وأضرَبنا يوماً رمزياً لنقول لكم نحن مظلومون ولكن لم أر أي تجاوب حتى الآن رغم مرور أكثر من شهر على دفع المتأخرات من جديد، لا شك أن البعض يدفعون، ولكن لا يدفعون عن اعتقاد أنهم ملزمون بالدفع أو عليهم حق يجب أن يدفعوه، يدفعون خوفاً من أن تقطع المصلحة الكهرباء عنهم، ومصالحهم وأشغالهم بحاجة إلى الكهرباء فلذلك أيها المسؤولون، لا نطلب معجزة، فلا تتركوا الأمر يتدهور أكثر مما هو متدهور، أرجوكم وأناشدكم باسم العدالة أن ترسلوا لجنة تحكيمية، لجنة برلمانية، لجنة قضائية، لجنة كما تشاؤون إلى هذه البلدة لتحقيق من الأضرار التي وقعت عليها. فإذا كنا صادقين فانصفونا، وان لم نكن صادقين يا سيدي علقونا. وهذا غاية ما أرجوه يا معالي الوزير وأنت من عطفت كثيراً على صيدا وأعتقد أن كل ما أتيت إلى الوزارة يكون لك في صيدا الذكر الطيب، فأرجو أن يكون لك هذا الأثر الطيب بانصافنا في هذه القضية والسلام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور مانويل يونس

مانويل يونس: دولة الرئيس، سأقتصر عما كنت أود أن أقوله لولا ضيق الوقت ببعض التمنيات على الحكومة بشكل عام، وعلى وزارة الاشغال العامة بشكل خاص. أولاً، أن تراعي الحكومة في وضع ميزانيتها وفي توزيع اعتماداتها التخطيط الشامل العام الذي تبنته الحكومة والذي يتضمن مجموعة الدروس والتصاميم التي وضعت باشراف وزارة التصميم وبعثة «أرشد» ثانياً. أن تراعي الحكومة في وضع ميزانيتها وفي توزيع اعتماداتها الأولويات، أي جدول تسلسل الاهمية في تنفيذ المشاريع.

وثالثاً، أن تراعي الحكومة وضع ميزانيتها وتوزيع اعتماداتها مصلحة جميع المناطق اللبنانية دون استثناء فالعدالة الاجتماعية في لبنان لا يقتصر مفهومها على العدالة بين الطبقات، بل يتعدى هذا المفهوم إلى العدالة بين المناطق، إذ لم يكن أكثر من ذلك. فكل ما يؤثر

في حياة جزء من اللبنانيين يؤثر في حياة مجموعة اللبنانيين وإنما لن نستطيع أن نقول، أن لبنان بلد غير مختلف طالما توجد فيه منطقة واحدة أو فئة واحدة أو طبقة واحدة محرومة ومتخلفة.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية: دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام،

أنا لم أكن أريد الكلام لو لم أسمع في هذه الجلسة وفي الجلسة الصباحية كلمات لا بد لي من الجواب عليها نظراً لتأثيرها على الوضع المالي العام للدولة. استمعنا إلى الأستاذ نهاد بويز، وفي هذه العشية استمعنا إلى الأستاذ نهاد بويز، وفي هذه العشية استمعنا إلى الأستاذ عمار، وكلاهما قال بأن الاعتمادات المرصدة للأشغال للجزء الثاني والثالث من الموازنة التجهيزات والانشاء قد تبخرت، وهذه كلمة حرفية نقلتها عندما تكلم الأستاذ بويز، والأستاذ عمار قال، أفهمونا فيما إذا كانت الأموال أنقصت ولم يعد في الخزينة شيء لكي نعلم ونعرف أنه لم يعد هناك من امكان للصرف على هذه الاعتمادات، فوزارة المال تصرح وتقول بأن كافة الاعتمادات التي صدقها هذا المجلس صدقت وأموالها موجودة وبالامكان صرفها، هذا أولاً.

وثانياً: جاء على لسان الأستاذ سليم لحود بأن هناك قلة انتاج في وزارة الاشغال العامة واستميت زميلي عذراً، إذا ما تكلمت فقط بلغة الأرقام.

أيها السادة، هنالك الاعتمادات في الجزئين الأول والثاني والثالث من موازنة سنة ١٩٦٤، المطلوب أن نعطيكم الاعتمادات المرصدة في الجزئين الثاني والثالث أي اعتمادات التجهيز والانشاء فقط فهي تبلغ في سنة ١٩٦٤ مئتين مليون ليرة يضاف إليها الاعتمادات المدورة والاعتمادات الاضافية في الجزئين المذكورين ٢٥٠ مليون ليرة، فأصبح المجموع أربعمئة وخمسين مليون ليرة، المعقود منها في سنة ١٩٦٤ ثلاثمئة مليون ليرة، وهذا أعتقد دليل واضح على أن الاجهزة المشكو منها والمشكو منها كثيراً، قد عقدت نفقات بثلاثمئة مليون ليرة. وكنت مسروراً أكثر فيما لو اعتبرنا عمل هؤلاء الموظفين وشكرناهم على عملهم في سبيل المصلحة العامة بدلاً من التهجم عليهم باستمرار، واظهار الادارة اللبنانية بمظهر العاجز عن تنفيذ المشاريع المرصدة لها الأموال لذلك أرجو مخلصاً أن نكبر عمل المخلصين من رجال الادارة والموظفين بدلاً من انتقادهم المستمر.

الرئيس: نعود إلى التصديق على الفصل الثالث - المديرية العامة للانشاءات المائية والكهربائية.

البند ١٢ - رواتب الموظفين الدائمين ١١٤١٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الفصل الثاني - المديرية العامة للطرق والمباني

البند ٢٢ - نقل وانتقال ٣١٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل البند ٢٢ -

حضرات النواب المحترمين ورد اقتراح إلى الرئاسة من حضرات نواب، النواب السادة: ممدوح العبد الله، عبد الله العظيمة، أنور الصباح، عبد الكريم الزين، هذا نصه:
دولة رئيس مجلس النواب

نرجو احالة اقتراحنا هذا على المجلس النيابي الكريم لاقتراره.

يعدل توزيع اعتماد البند ٢٦ - من الفصل الثاني من وزارة الاشغال العامة والنقل - صيانة التجهيزات والانشاءات ولوازمها - والبالغ - ٧٥٠٠٠٠٠ - ليرة على الوجه التالي:

بند ٢٦ - صيانة التجهيزات والانشاءات ولوازمها - صيانة الطرق والجسور ولوازمها

محافظة الشمال - ١١٠٠٠٠٠

محافظة جبل لبنان - ١٦٠٠٠٠٠

محافظة الجنوب - ١٤٠٠٠٠٠

محافظة البقاع - ٩٠٠٠٠٠٠

انشاء مراكز للصيانة في المحافظات - (استملاك وبناء) ٥٧٠٠٠٠٠٠ / ٠٧٠٠٠٠٠٠

فيكون المبلغ الاجمالي بقي كما هو مقررأ بدون أي تعديل

وتفضلوا بقبول الاحترام

في ١٨ / ١ / ١٩٦٥

نائب منطقة مرجعيون - ممدوح العبد الله

نائب منطقة النبطية - أنور الصباح

نائب منطقة بنت جيل - عبد الله الغطيمي

نائب الزهراني - عبد الكريم الزين

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب الأستاذ عبد الله الغطيمي، يشرح الاقتراح

عبد الله الغطيمي: دولة الرئيس، القضية تحسستموها جميعاً وقد عبر عنها زميلي السيد عبد اللطيف بيضون أصدق تعبير، وكنت معه في هذا التعبير والاعتراض، لأن الجنوب هو بالواقع عائش في حرمان شديد، في السنة الماضية خصص لنا مبلغ لصيانة الطرقات والجسور أخذ من هذا المبلغ ما يقارب السبعمائة ألف ليرة ووزع على باقي المحافظات، منها محافظة الشمال وجبل لبنان، والسنة الحالية كذلك مقتطع عنا ما يقارب الثلاثمائة ألف ليرة، إذا جئنا وأخذنا من محافظة جبل لبنان مئتي ألف ليرة، ومن محافظة الشمال مائة ألف ليرة، يبقى لنا بذمة محافظتين الشمال وجبل لبنان أربعمائة ألف ليرة أضف إلى ذلك حرماننا هذه السنة من الثلاثمائة ألف، فيكون باقياً لنا في ذمة سائر المحافظات سبعمائة ألف ليرة، فطلبنا الآن استرداد شيء من حقوقنا، لأنه تبين لنا بعد الدراسات في المديرية الاقليمية بأن هذا المبلغ وقدره مليون ومئة ألف ليرة لن يكفي إطلاقاً وخصوصاً بعد أن يكون ليرة للوكيل، وليرة للعامل، كذلك لي رجاء، وإذا كنتم فعلاً تريدون أن نتعاون، وإذا كنتم تريدون فعلاً أن نتفق على أن تخلف إحدى المناطق في لبنان هو تخلف للمناطق كلها، وإذا كنتم بالفعل تريدون أن تتجاوبوا معنا وأن تشعروا معنا نرجوكم رجاء حاراً أن توافقوا على هذا التعديل، ثم وهناك ناحية بسيطة يا سيدي، كنت قد وجهت كتاباً إلى معالي وزير الاشغال الأستاذ جورج نقاش عن قضية الماء والكهرباء وجاءني جواب معالي الوزير، وهذا دليل على مدى الاستهتار الذي يرافق كل تنفيذ، قال عن الشؤون المائية. أن سبب عدم وصول المياه بصورة منظمة إلى قرى بنت حبل، قد عزى إلى الأمور التالية: تهريب المياه من الخط الرئيسي بين صيدا وشقرا، تهريب المياه قد مضى عليه سنوات وإلى الآن لم يجر الإصلاح اللازم لهذا الخط حتى يمنع هذا التهريب، عدم تعميم الشبكات ان بعض القرى تقع في مستويات أعلى من مستويات بعض الخزانات، تصور أن الخزانات بدلاً من أن تبنى في مستويات أعلى من مستويات القرية قد بنيت بتصريح رسمي وباعتراف رسمي، ان هذه الخزانات قد بنيت في مستوى أدنى من مستويات القرى حتى أصبحت عاجزة عن وصول المياه إلى القرى التي صممت من أجلها، هذه مسطرة، يتساءل دولة الرئيس كيف ذلك فأقول له وأرجوه أن يتحقق بنفسه عن كل ما شرحته. وأسلمه جواب وزارة الاشغال.

الرئيس:

حضرات الزملاء المحترمين، تسأل الحكومة إذا لم يقبل بنواب الشمال ونواب جبل لبنان اعطاء هذا المبلغ هل توافق الحكومة على اضافته ثلاثمائة ألف ليرة إلى محافظة الجنوب؟ ان القضية ذات شقين، أو أن نواب الشمال وجبل لبنان يوافقوا على ذلك، أو أن الحكومة هي من عندياتها تزيد المبلغ إذا شاءت.

والكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: لا يجوز زيادة أي مبلغ من هذا النوع إلا بموافقة مجلس الوزراء
الرئيس: إذا الحكومة لم توافق على الاقتراح نعود إلى التصويت على البنود
البند ٢٦ - صيانة التجهيزات والانشاءات ولوازمها ٧٠١٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ...

الفصل ٢٢٠ - طرقا ١٢٥٠٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل الفصل ٢٢٠

انتهينا من تصديق موازنة الاشغال العامة بأجزائها الثلاثة، وأرفع الجلسة على أن تعقد نهار
الخميس الساعة العاشرة قبل الظهر، والساعة الثامنة مساءً للتابعة درس وتصديق الموازنة بصورة
اجمالية.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الحادية عشرة ليلاً بعد أن تقرر يوم الخميس في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٦٥
الساعة العاشرة صباحاً موعداً لجلسة أولى، والساعة الثامنة مساءً موعداً لجلسة ثانية لاكمال التصديق على أبواب
الموازنة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة الثالثة عشرة

المنعقدة في الساعة التاسعة من مساء يوم الخميس الواقع

في الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٥

المواضيع المبحوثة

- ١ - تصديق محضر الجلسة السابقة
 - ٢ - بحث وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٥١٨ باجازة صرف مبالغ متوجبة في سنين سابقة من اعتمادات سنة جارية
 - ٣ - تصديق الباب التاسع عشر من الموازنة العامة
 - ٤ - تصديق الجزء الأول من قسم الواردات والجداول المرفقة
 - ٥ - الموافقة على أخذ ٢٥ ألف ليرة من البند ١٢ من الباب الثالث عشر و اضافته إلى البند ٣١ من الباب نفسه.
- عقد مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة من العقد الاستثنائي الأول سنة ١٩٦٥ في الساعة التاسعة من مساء يوم الخميس الواقع في الثامن والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.
- تغيب السادة: سورين خان اميريان، انطوان سعيد، جورج كرم، عزيز عون، الأب سمعان الدويهي، راشد الخوري، معروف سعد، رفعت قزوع، محمد عباس ياغي، نايف المصري، ومخايل الدبس.
- واعتذر السادة: محمد علم الدين، حبيب كيروز، كمال جنبلاط، أديب الفرزلي، صبحي محمصاني، سيمون صحنوي، بهيج القدور، سالم كباره، جعفر شرف الدين، صائب سلام، الأمير مجيد ارسلان، رشدي فخر، وفؤاد البرط.
- وتمثلت الحكومة: بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: ادوار حنين، بهيج نقي الدين، مورييس زوين، علي عرب، غالب شاهين، انطوان صحنوي، نسيم مجدلاني، عثمان الدنا، بيار الجميل، وتقي الدين الصلح.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين

الغائبون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة السابقة

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثانية عشرة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٥ في الساعة الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر يوم الثلاثاء الواقع في السادس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: صائب سلام، أنور الخطيب، انطوان سعيد، عزيز عون، علي الحسيني، الأب سمعان الدويهي، راشد الخوري، كامل الاسعد، ورفعت قرعون.

واعتذر السادة: كمال جنبلاط، اندريه طابوريان، سيمون صحنوي، رشدي فخر، رشيد كرامي، فؤاد البرط، شبلي العريان، الأمير مجيد ارسلان، حبيب كيروز، وفؤاد بطرس.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: نسيم مجدلاي، نجيب صالح، بيار الجميل، عثمان الدنا، علي عرب، مورييس زوين، تقي الدين الصلح، ادوار حنين، انطوان صحنوي، وغالب شاهين.

صدق محضر الجلسة السابقة ثم تابع المجلس درس أبواب الموازنة، وبعد أن تعاقب على مناقشة موازنة الاشغال العامة عدد من حضرات النواب، رفعت الجلسة في تمام الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر على أن تستأنف في الساعة الثامنة من مساء اليوم ذاته. وفي تمام الساعة التاسعة مساء استؤنفت الجلسة من جديد، وتابع المجلس درس أبواب الموازنة، فصدق منها الباب الثالث عشر، وزارة الاشغال العامة، بكامل أجزائه الثلاثة.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف ليلاً بعد أن تقرر يوم الخميس في ٢٨ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ الساعة العاشرة صباحاً موعداً لجلسة أولى والساعة الثامنة مساء موعداً لجلسة ثانية لاكمال التصديق على أبواب الموازنة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة

سكوت

الرئيس: صدق المحضر

يتلى مشروع قانون معجل مكرر وارد بالمرسوم رقم ٥١٨ يتعلق باجازة صرف مبالغ متوجبة في سنين سابقة من اعتماد سنة جارية للمدارس الابتدائية المجانية

فتلي المشروع التالي: الخ. . .

الرئيس: صدق القانون بالاجماع.

نعود إلى درس أبواب الموازنة.

الباب التاسع عشر - احتياطي لنفقات طارئة

فصل وحيد - احتياطي لنفقات طارئة

البند ٦٢ - احتياطي لنفقات طارئة ١٧٠٥٠٠٠٠ ل.ل.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر: دولة الرئيس، في هذا البند - احتياطي لنفقات طارئة - ذكر هذا البند للاحتياطي لمختلف بنود الموازنة وبموجب قانون المحاسبة يجب أن يكون هذا الاحتياط واحد بالمئة من مجموع الجزئين الأول والثاني من الموازنة، وقد بلغ مجموع الجزئين الأول والثاني ٤٥٧ مليون ليرة. وقد لحظ في هذه الفقرة أربعة ملايين ٥٥٠ ألف ليرة فقط أي أقل من واحد بالمئة بـ ٢٠ ألف ليرة. يجب أن نضيف ٢٠ ألف ليرة إلى الفقرة الخامسة بحيث تصبح أربعة ملايين و٥٧٠ ألف ليرة لنحترم النص القانوني الذي يوجب علينا فتح اعتماد قدره واحد بالمئة من مجموع النفقات. وأقترح أن يضاف ٢٠ ألف ليرة إلى بند الواردات المتعلق بضريبة الاملاك المبنية.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية: ان طلب حضرة الاستاذ شادر في محله، فالحكومة تصادق عليه.

الرئيس: البند ٦٢ - احتياطي لنفقات طارئة كما طلب تعديله الاستاذ جوزف شادر بزيادة ٢٠ ألف ليرة.

من يقبل به يرفع يده

- أكثرية -

الرئيس: قبل البند ٦٢ -

احتياطي لنفقات طارئة فأصبح معدلاً ١٧٠٧٠٠٠٠ ل.ل.

يتلى تقرير المقرر في تفصيل قسم الواردات من الموازنة العامة.

فتلي التقرير التالي:

تفصيل قسم الواردات من الموازنة العامة

زادت النفقات في الجزئين الأول والثاني مبلغ / ٤٦٧٠٠٠٠ / ليرة بموجب قرارات صادرة عن مجلس

الوزراء. وتفصيلها هو الآتي: ٢٠٠ ألف ليرة للتفتيش المركزي. مائة ألف ليرة لإدارة السجون في العدلية، / ١٣٧٠٠٠٠ ليرة للتربية الوطنية لزيادة عدد المدرسين و٣ ملايين ليرة للطرق المحلية والداخلية.

وقد وافقت اللجنة على الزيادة المطلوبة في الواردات لتغطية نفقات الموازنة. والزيادة طرأت على تقديرات ضريبة الدخل ١٦٧٠٠٠٠ ل والرسوم على السيارات الخاصة ٣٠٠٠٠٠٠ ليرة فيكون مجموع الزيادة ٤٦٧٠٠٠٠ ليرة وتصبح واردات الموازنة العامة: / ٥١٤٧٧٠٠٠٠ ليرة.

أما بالنسبة للواردات الاستثنائية فقد وافقت اللجنة على مبدأ القروض الطويلة الآجل بشرط الرجوع في حال طلبها من قبل الحكومة إلى السلطة التشريعية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم اللواء جميل لحود.

جميل لحود: دولة الرئيس، إذا كانت قضية القرض موضوعاً للبحث في كلمة في الموضوع، وإلا فإني أرجيء كلامي إلى أن تطرح قضية القرض للمناقشة.

الرئيس: إذاً، الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ جوزف مغبغب.

جوزف مغبغب: دولة الرئيس، حضرات السادة،

هناك ملاحظة شكلية أريد أن ألفت نظر معالي وزير المالية إليها، لقد أصدر معاليه قراراً في بدء هذه السنة يقضي باعتبار سعر الدولار الأميركي بـ ٣٠٨ قروش، بينما أجد أن واردات شركات البترول التي تبلغ قيمة ٢٦ مليون ليرة ومسجلة هنا محسومة على أساس ٢٢٠ قرشاً. فيقتضي تعديل هذا الباب من الواردات بجعله ٣٦ مليون و٤٠٠ ألف ليرة.

ان البند المتعلق بواردات شركات البترول يجب أن يعدل إذ يصبح ٣٦ مليون و٤٠٠ ألف ليرة بدلاً من ٢٦ مليون ليرة. ونرجو أن يكون قد عمل وزير المال ذلك وأن لا يؤدي هذا العمل إلى التعديل في التعويضات والرواتب التي تدفع في الخارج على أساس الدولار، بينما في الواقع نلاحظ أن تحديد بدلات الاقتراض وتحديد التعويضات التي تدفع سواء للسفارات أو للموظفين الذين يذهبون للاختصاص تدفع على أساس ٢٢٠ / قرشاً وليس على أساس السعر في السوق السوداء.

ونرجو من جهة ثانية، أن يصحح البند المتعلق في الواردات، كما نتمنى على معالي وزير المال وعلى الحكومة بصورة عامة أن لا يستتبع هذا القرار تدابير من شأنها أن تؤدي بالموظفين في الخارج طالما إننا بحاجة للمال في هذه الموازنة.

هذا لجهة مدفوعات شركات البترول، أما لجهة رسوم الريجي، طالما أننا نبحث عن الواردات فأرجو من معالي وزير المال، أن يدقق في أوضاع الريجي إذا كانت هي فعلاً إدارة لحصر الدخان. وإننا إذا نحبذ المبدأ بحد ذاته نلاحظ أن هناك... لا نقول سوء إدارة، وإنما هناك تبذيراً لا يجوز السكوت عنه إذ أن ميزانية الريجي التي تبلغ ما يقارب خمس ميزانية الدولة، لا يجوز إلا أن ندقق فيها خصوصاً ولدينا من الأرقام ما يذهل.

نستهلك في لبنان أيها السادة حوالي مائة وخمسين مليون علبة دخان سنوياً، نستورد منها حوالي ستة وثلاثين أو سبعة وثلاثين مليون علبة دخان أميركي، تستوفي الدولة من الدخان الأميركي على كل علبة ١٢٤ قرشاً صافياً، وذلك بعد أن تكون استوفت الريجي سبعة أو ثمانية قروش دون وجه حق فمن مجرد الدخان الأميركي، فيما لو حصرت وارداته ودخلت مباشرة إلى صندوق الدولة، كما هو مفترض لوجدنا أن دخل الدولة من الدخان الأميركي فقط لا غير يزيد عن الأربعين مليون ليرة.

ان ميزانية الريجي قد أدخلت خلافاً للأصول، واردات الدخان الأميركي يجب أن تدخل في حساب خاص أو أن تدخل إلى صندوق الدولة مباشرة، فإذا بها تدخل واردات الدخان الأميركي التي يجب أن تعود إلى الدولة لتضمها إلى ميزانيتها وإلى نفقاتها، فإذا بهذه الميزانية تظهر خطأ، ان الريجي تربح وتعطي الدولة الملايين، وبالواقع أن إدارة استثمار الريجي هي خاسرة لولا واردات الدخان الأميركي، وتخسر أكثر من عشرة ملايين ليرة، لا تغطي واردات الريجي إلا من هذه الواردات للدخان الأجنبي.

نحن نفهم أن في بلدان العالم ادارات حصر كالتالي لدينا، ادارات الحصر هذه لا تزيد النفقات عن خمسين بالمائة على أبعد احتمال. هناك ادارة حصر في سوريا، وادارة الحصر في سوريا تبلغ نفقاتها إلى ميزانيتها /٤٨/ بالمائة. وفي النمسا لا تزيد النفقات عن /٤٦/ بالمائة من واردات الريجي. بينما لدينا في لبنان ادارة حصر تبلغ نفقاتها أو تتعدى نفقاتها أكثر من عشرة ملايين ليرة فيما لو فتحنا حساباً خاصاً للدخان الأميركي.

وهنا يا معالي الوزير نتكلم بالأرقام ونتمنى ونرجو منكم أن تدققوا بدوركم في هذه الأرقام. لا نلقي الكلام بصورة عامة ولا نبدي شعوراً عاماً، نتكلم بالأرقام وذلك حفاظاً على مصلحة هذه الخزينة وعلى واردات الدولة طالما اننا نحن بصدد البحث عن واردات جديدة نقوموا بمشاريع جديدة وبمنجزات جديدة.

حساب بسيط، أيها السادة يفيد أن علبة التظلي سرت تكلف الدولة ما يزيد عن النصف ليرة، أي أن الدولة تخسر عندما تتبع الدخان الوطني.

وهناك تصرفات من قبل ادارة الحصر هذه، أيها السادة، نستغرب كيف مرت دون رقابة وكيف مرت بها حكومات سابقة؟ نفهم أن ادارة الحصر هنا، وهنا فقط، لكي تقوم بالادارة ولكي تشرف على أعمال الادارة، فإذا بها تستعين بمؤسسة - بليونس - وتدفع لها مليون و /٢٠٠/ ألف ليرة، وليس من جيها أو على نفقتها وإنما على نفقة الدولة. ما هي مهمة مؤسسة - بليونس -؟ هي التنظيم أو اعادة التنظيم إذا كان ذلك ضرورياً وقد نراه ضرورياً، فإنه يقع على ادارة الحصر هذه دون سواها، وما كان يجب على الدولة أن تتحملها هي، طالما أن مؤسسة - بليونس - قد أتت إلى لبنان لتنظيم ادارة الحصر وليس لتنظيم الادارة اللبنانية.

يضاف إلى ذلك أيها السادة، وقد لجأنا إلى حساب بسيط أنه فيما لو استوردنا الدخان الذي نستهلكه بكامله ولو حفظنا سعر هذا الدخان لتبين لنا أننا لو دفعنا إلى المزارعين دون أن يزرعوا وإلى الموظفين دون أن يعملوا لكان يجب أن لا تقل وارداتنا من الريجي عن الخمسين أو الستين مليون ليرة.

أيها السادة هذا أمر حري بالتوقف عنده، نحن ليس بيننا وبين ادارة الحصر أي عداء لا بل معرفة، ولكن صدفة وأنا أتصفح تقرير مجلس ادارة حصر الدخان تبين لي من الحقائق ما يذهل وها نحن اليوم بصدد تجديد مدة الامتياز أو مدة عقد هذه الشركة لمدة عشر سنوات.

إن الدخان الذي شئنا أن نجعل منه إدارة حصر، يجب أن نستثمر منه للخزينة أكثر بكثير مما يصل اليوم إلى الخزينة.

ولا يسعني بعد أن بينا بالأرقام وبالأرباح والخسائر، إلا أن أتكلم عن الصنف وهو من جملة الغايات التي من أجلها أعطيت شركة الريجي حق تولي إدارة حصر الدخان. فتحسين الصنف والإشراف على الموظفين، وتدريبهم لتنظيم ملاكات فنية، تخولنا يوماً من الأيام أي بعد خمس وعشرين سنة من تاريخ ابتدائها، أن نتكلم نحن كلبنانيين إدارة وتنظيم وتولي هذه الإدارة بأنفسنا، إن هذا كان من جملة الغايات الرئيسية في أثناء إعطاء الامتياز إلى شركة الريجي. بينما نرى اليوم من الأسف أن الأصناف تزداد سوءاً، وأن الإدارة أيضاً تزداد سوءاً، وليس لدينا اليوم ملاكات فنية كما ليس لدينا خبراء لتحسين الأصناف. وعندما هددنا بنكبة كادت تؤدي بمدخول فئة محترمة من اللبنانيين اضطروا الإستعانة بخبير يوناني. بعد ثلاثين سنة لم يكن عندنا خبير واحد لبناني. فلا الصنف تحسن، ولا الملاكات الفنية وجدت، ولا المال قد حصل.

يا معالي الوزير، ويا صاحب الدولة، رجاؤنا إليكم وأنتما ونحن بصدد البحث عن موارد جديدة أن تدققا جيداً في أوضاع الريجي وأن تحرصا أيضاً كما تحرصان، على موارد الخزينة، وعلى تحسين الأصناف، وعلى تأمين صنف جيد للمستهلك، الذي يدفع ويدفع سخياً للخزينة، لكي يتمكن من إستهلاك الدخان وما إستهلاك الدخان الأميركي أو الاجنبي بصورة عامة بهذه الكثرة، إلا الدليل الواضح على فشل إدارة الريجي في تحسين الصنف وفي تأمين الاصناف الجيدة للمستهلكين.

وعلى هذا الواقع لا يجب أن نسر كثيراً بالـ ٣٤ / مليون ليرة الموجودة في الميزانية، علينا أن ندقق في الايرادات الحقيقية التي كان يجب أن تدخل إلى الخزينة وهي بنظري لا تقل عن خمسين مليون ليرة.

أما لجهة ضريبة الدخل فإنني سأكون مختصراً، إن دخلنا القومي أيها السادة يبلغ حوالي مليارين ونصف ليرة لبنانية، وإذا شئنا أن نحدد الاسس الطبيعية والاسس العادلة لضريبة الدخل، فلا يمكننا ذلك إلا على ضوء هذا الدخل القومي. إننا، لا نجبي اليوم أكثر من واحد بالمئة من دخلنا القومي كضريبة دخل، وبما أنكم في صدد البحث عن واردات جديدة، فلا بد إذاً أن يعاد النظر بضرية الدخل، ولكي تكون ضريبة الدخل عادلة يجب أن تدور على الاموال التي تتداول، لأن ذلك هو الاساس السليم، وهذا الاساس العادل لا يكون فقط حتى تجبي الضريبة وفقاً للأصول، بل هناك الوسيلة الطبيعية لجلب وتوظيف الرساميل المحلية والاجنبية، بعد أن بتنا بحاجة إلى ضبط هذه الرساميل المحلية.

أما لجهة القروض، وقد شئتم أن تحضروا البحث في القرض في قانون الموازنة بالذات، فإنني أترث إلى ذلك الحين

الرئيس: حضرات الزملاء، بكل حال، مهما كان كلام حضرات النواب، ولم يتقدموا باقتراح خطي للرئاسة، فالرئاسة غير مؤيدة ما يقولون.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض رئيس اللجنة المالية

رينه معوض: دولة الرئيس، الملاحظة التي أبدتها الاستاذ جوزيف مغيب فيما يتعلق بالفرق في سعر الدولار بين السعر الحر، والسعر الرسمي، هي بمحلها، ولذلك تقدمت الحكومة في قانون الموازنة بمادة تجيز لها تصحيح الاوضاع بكاملها. ففي المادة الثامنة بنية الحكومة أن تأخذ مراسيم تجيز لها أن تعمل الاصلاحات التي طلبت.

أما فيما يتعلق بمدفوعات شركات البترول فقد دفع مبلغ ٢٦/ مليون على أساس السعر الرسمي، والحقيقة هي ٣٦/ مليون و ٤٠٠/ ألف ليرة وستكون بالسعر المطلوب

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية: لم تتمكن الدوائر المسؤولة من أن تعرف فيما إذا كانت الحكومة أو بالاحرى وزير المالية ينفذ المادة الواردة في قانون النقد والتسليف لجهة تسعير الدولار بالنسبة لليرة اللبنانية، وبقي ذلك بالكتمان كي لا يحصل مضاربات، لذلك عندما وضعت الموازنة، وضعت على أساس إختلاف ما قد سيكون، ووضعت المادة الثامنة لتأمين الزيادة الواجب أخذها من شركات النفط فيما لو سعرا الدولار باليرة اللبنانية، هذا ما حصل بالنسبة لسعر الدولار، أما بالنسبة لموضوع الريجي فكنت أتمنى أن تسمح لي الظروف بجلسة تطول أكثر من الوقت المعطى لنا في هذه الجلسة، لكي نشرح الموضوعان الريجي، والسياسة الواجب اتخاذها والسير بها منذ الآن، فيما يتعلق بتحسين الانتاج وتحسين الايرادات، إلا أن الذي باستطاعتي الآن أن أقوله، هو أن واردات الدولة من الريجي في ازدياد مستمر، وأن هنالك سياسة ستعمل على تنفيذها، ابتداء من هذه السنة والسنة التي تلي، لتحسين كافة الاوضاع في الريجي، أن لجهة زيادة الانتاج أو لجهة تحسين الواردات من هذا الانتاج، والحكومة مهتمة كل الاهتمام بهذا الموضوع، وإن شاء الله، إذا أتاح لها الظرف، وكانت في الحكم عند مناقشة اتفاقية الريجي، ستكون مستعدة لمناقشة كافة هذه الامور التي نحن بصدددها، ولدي الاحصاءات المطمئنة عن أوضاع الريجي، إذا كنتم مستعدون لسماعها فلا بأس لدي. كل ما نقوله أن موازنة السنة الحالية وارداتها تفوق ال ٣٤ مليون بالنسبة للدولة، وأعتقد بأن هذا الرقم، هو رقم محترم وإن شاء الله، تكون تقديراتنا دون الحد الأدنى في الارباح التي يمكن أن نحسنها من إدارة الريجي.

الرئيس: الكلمة للنائب المحترم الدكتور أمين الحافظ

أمين الحافظ: دولة الرئيس: لا شك أن معالي وزير المالية عنده أمور كثيرة فيما يتعلق بالواردات، فيجب أن

يفضي بها إلينا لا سيما بعد أن استمع إلى المناقشة العامة حول الموازنة وبعد أن سمعنا عن الجهود التي يبذلها هو ومعاونوه في وزارة المال للبحث عن موارد سريعة وبعيدة الامد، بما يتعلق بالموازنة والخزينة، وأحب أن أطرح على معالي الوزير عدة أسئلة لا أخاله قد فكر بها، وسيضمنها أجوبته والاقوال التي سيتحدث بها فيما بعد. فالسؤال الاول: ماذا كان بحثه فيما يتعلق بضريبة تحسين الاراضي؟ وأنتم تعلمون بأن قانون الاستملاك الذي صدر سنة ١٩٥٠ قد احتوى بعض مواد تتعلق بتحسين الاراضي الناجمة عن الاشغال العامة، فاذا كان هذا التحسين قد تعدى عشرة بالمائة، فإن للدولة نصيباً برفع التحسين، ودولة الاستاذ رشيد كرامي عندما كان رئيساً للوزارة قد نظم تصميمات إلى مختلف دوائر الدولة بأن تنتبه إلى هذا الموضوع، فأطلب من معالي الوزير أن يجيبنا على هذا السؤال، ثم فيما يتعلق بضريبة الشركات، كان هناك تفكير بزيادة معدلاتها، فهل فكروا بزيادة معدلاتها حتى الآن؟ وكذلك فيما يتعلق بالضريبة أو التقديرات في أرباح متعهدي الأشغال العامة، وأنتم تعلمون أن هنالك ملايين من الليرات تنفق في الأشغال العامة ويتولاها متعهدون، وأن الخمسة بالمائة هي نسبة ضئيلة، وهي النسبة الرسمية، وأخيراً أحب أن أطرح على معاليكم السؤال الأخير المتعلق بمعهد الضرائب، كنتم قد فكرتم بإنشاء معهد ضرائب من أجل رفع مستوى المحصلين وموظفين الواردات، فمادا تم في هذا الموضوع؟ هذه أسئلة أتمنى على معالي وزير المالية أن يجيبنا عليها في الوقت الذي يراه ملائماً.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ محمود عمار

سيد الرئيس، من موارد الموازنة الرئيسية ضريبة الأملاك المبنية، هذه الضريبة تثير اليوم في لبنان شكوى تكاد تكون عامة، ومبعث هذه الشكوى التخمينات الجائرة التي أجريت في سنة ٩٥٧ و ٩٥٨ على الاملاك المبنية في كل أنحاء لبنان وبصورة خاصة في القرى النائية البعيدة عن المدن، هذا التخمين لم يطابق الواقع. والذين كلفوا بإجراء هذا التخمين، لم يكونوا على علم بوضع القرى وبوضع الابنية في هذه القرى، فكانت النتيجة يا سادة أن الاعفاءات التي نص عليها هذا القانون لم تعط نتيجتها المتوخاة، ذلك أن التخمينات كانت جائرة، والقانون يعفي، على ما أذكر الخمسمائة ليرة من الضريبة للمالك، هذا الاعفاء لم يتم لأن الابنية خمنت بمبالغ طائلة ولدينا أمثلة عديدة، وأشرنا هذه النقطة في اللجنة المالية، ولم يكن معالي وزير المالية موجوداً، إنما كان مدير المالية، ووعدنا بأنه سيعيد النظر، أو بالأحرى أنه سيدرس هذا الأمر ويقدم لنا جدولاً بالتخمينات الموجودة في هذه القرى، ونحن إذ نثير هذه النقطة إنما نثيرها لمصلحة الخزينة، إنني أعلم يا معالي وزير المالية، أن ضريبة الاملاك المبنية في الملحقات تكاد لا تدفع، فالأهالي لا يدفعون الضريبة المترتبة عليهم في القرى والملحقات، لأنهم يعتبرونها جائزة وباهظة وإننا سنصل في يوم من الايام ويضطر المجلس النيابي إلى أن يصدر قانوناً بالإعفاء، هذا

محمود عمار:

ما يجب أن نتفاداه لمصلحة الخزينة، فمن واجبنا أن نعيد النظر منذ الآن بالضريبة وبالتخمينات التي أجريت حتى تكون الضريبة عادلة ومنصفة، ثم لا بد لي يا معالي الوزير من أن أثير قضية أعتقد بأنك على علم بها، قضية لجان الاعتراضات في التخمينات التي أجريت أعترض عليها أصحاب الشأن، أصحاب العلاقة، وقدّموا اعتراضات على التخمينات الجائرة وانتظروا من بيت هذه الاعتراضات ثم أؤكد لك أن اللجان في كل المناطق حتى في بيروت لم تستطع أن تبت بالاعتراضات لأسباب تكاد تكون شكلية، هو أن الذين تتألف منهم هذه اللجان عددهم إما أن يكون غير كاف، وإما أن تكون التعويضات المعطاة لهم غير كافية، وهكذا نجد أن المكلف اللبناني مضطر أن يدفع الضريبة بالرغم من الاعتراضات، لأن الاعتراض كما تعلم يا معالي الوزير لا يوقف التنفيذ، فيجب والحالة هذه أن نعطي المجال للمواطنين بأن يبت بطلباتهم وبصورة خاصة باعتراضاتهم، خاصة عندما تكون الضريبة جائرة ومفروضة بشكل لا يمكن للمكلف أن يدفعه، ضريبة الاملاك المبنية، جميل جداً أنكم جعلتموها تصاعدية، وجميل جداً أنكم وضعتم لها نصوصاً خاصة تتعلق بالتسجيل وغيرها من الأمور ولكن أؤكد لكم أنها في وضعها الحالي وبالنسبة للملحقات جائرة ويجب إعادة النظر بالتخمينات وليست هي المرة الأولى التي أثير هذه القضية فقد أثرتها في مناسبة سابقة، كان يومئذ معالي الأستاذ فيليب تقلا وزيراً للمالية بالوكالة صرح في هذا المجلس بأن هذه التخمينات هي جائرة ويجب أن يعاد النظر فيها ووعدهم بأن يعاد النظر فيها، فأرجو منك يا معالي الوزير أن تهتم بهذا الأمر، وأن تكلف من يقوم بإعادة النظر في هذه التخمينات وأن نعطي اللجان المجال الواسع للبت بالاعتراضات الموجودة لديها.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد عبد اللطيف بيضون

عبد اللطيف بيضون: دولة الرئيس: كلمتي هي ايضاح لكلمة الزميل الاستاذ مغبغب، تكلم عن ادارة الريجي وعما تستورد من الدخان الأجنبي، الذي يعطي الأرباح الطائلة للدولة، من الـ ٣٤ مليون وقد يزداد حتى يصل إلى ٥٠ مليون وأكثر. نحن نعرف أن مهمة الريجي ليست استيراد التبغ من الخارج، لأن هذا يتنافى مع المهمة الحقيقية التي تقوم بها الريجي أن مهمة الريجي تنحصر بثلاث صفات، الصفة الأولى زراعية، والصفة الثانية صناعية، والصفة الثالثة تجارية، وقد تكلم الأستاذ مغبغب عن الصفة الثالثة أي التجارية بما يتعلق بإدارة الريجي، وأهمل الصفتين الزراعية والصناعية. يا سادة، إذا قامت الريجي بواجباتها الحقيقية، واهتمت بالناحيتين الزراعية والصناعية فيمكن عند ذلك، تشغيل آلاف الناس، وإيجاد موارد رزق لمئات الآلاف من اللبنانيين، وعندما تكون ادارة الريجي ذات صفة واحدة وهي الصفة التجارية تفقد مورد الرزق هذه الفئات، أي فئات المزارعين والعاملين في الصناعة، لذلك نحن نطلب تحسين أوضاع

الريجي وتحسين ادارتها، ونحن متفقون بذلك مع الاستاذ مغبغب، وكذلك نطلب تحسين أوضاع الصناعة أي صناعة السجائر، وإنني ألاحظ أن الاستاذ أسعد بيوض يريد الكلام الآن حتى يظهر أن في مرجعيون مزارعي تبغ أيضاً، لذلك عندما تهتم ادارة الريجي بتحسين صناعة الدخان يصبح عندنا سيجارة، تضاهي السيجارة الأميركية أو تفوقها تحسناً، عندها يتأمن الايراد للحكومة وللشعب في آن واحد، ان التبغ الوطني إذا بيع في لبنان يؤمن أرباحاً للدولة وأرباحاً للمزارعين وللعاملين في الصناعة والطريقة الوحيدة لتحسين هذه الأوضاع هي أن يكون شركتان بدلاً من شركة واحدة، لأنه في حال وجود شركتين في لبنان تحصل بينهما المضاربة، والمضاربة تؤدي إلى تحسين الأوضاع ان كان من ناحية الادارة أو من ناحية الانتاج أو من ناحية الصناعة، أو من سائر النواحي التي تأتي بالفائدة على الخزينة وعلى المزارع. على هذا الأساس أختم كلمتي بهذا الاقتراح.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ اميل مكرزل

اميل مكرزل: دولة الرئيس - ما دمنا بصدد زيادة - الواردات لماذا يا سيدي لا نجعل رسماً لضريبة الخروج من المطار، لأننا كيفما تجولنا في بلاد أوروبا نرى بأن رسم الخروج هو خمس أو ست ليرات تقريباً، هذه ضريبة أعتقد بأنها تعطينا مليونين أو ثلاثة ملايين ليرة لبنانية سنوياً، ثم الشركات التي تشتري الاملاك، تفرزها وتبيعها قطعاً قطعاً، هذه الشركات لا تدفع قرشاً واحداً للدولة، لماذا؟ لأنها لا تشغل اليد العاملة، بل أن أصحاب البنايات وقعت عليهم ضريبة الاملاك المبنية التصاعدية مع أنهم هم الذين يشعلون اليد العاملة، وبعد صدور قانون الضريبة التصاعدية، أصبح الممولون بعيدين عن البناء يدينون رساميلهم بالفائدة، فلماذا لا تستوفي الدولة أكثر من واحد بالمائة على الفائدة، والفائدة ١٢ بالمائة هذا الدائن الذي يبقى في بيته ١٢ شهراً ومن ثم يأخذ ١١ بالمائة ربحاً صافياً لجيبه دون أن يدفع سوى واحد بالمائة، أما الذي يبني البنايات ويشغل اليد العاملة فإنه يدفع الضريبة التصاعدية بعد أن تصبح ايراداته أكثر من أربعمئة ألف ليرة، يدفع ثلث مدخوله للدولة، أما الذي يدين بالفائدة فيدفع واحداً بالمائة فقط أتمنى على معالي وزير المالية أن يأخذ كلامي هذا بعين الاعتبار.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ عبد الله غطيمي

عبد الله غطيمي: قضية الدخل هي قضية الوطن بأسره، وهي قضية كل مواطن، لأن الوطن بلا خزينة لا قيمة له والخزينة بلا دخل لا قيمة لها، والمواطن بحد ذاته، بدون دخل، لا يستطيع أن يؤدي دوره على الوجه الأكمل،

لذلك، انطلاقاً من هذه النظرية، اعتبر أن مهمة الدولة الأساسية هي تحسين دخل الفرد بصورة

تمكنه من أن يعيش الحياة التي ينتغي، في العصر الذي يعيشه. فالمقارنة بين دخل حاضر ودخل سابق أمر لا أقره، لأن متطلبات العصر الحاضر تختلف تماماً عن متطلبات العصر السابق، وتقضي له مداخيل فردية تمكنه من أن يعيش حياته الانسانية المتحضرة كما ينبغي أن يعيش. وإيماناً مني بما أقول، أرى أن أنبل وأقدس سياسة على الدولة هو أن تعد إلى مشروع طويل المدى، ومتوسط المدى، وقصير المدى، حتى يؤدي بالنتيجة إلى تحسين دخل الفرد، وبالتالي إلى تحسين الدخل الفردي.

أقول مشاريع قصيرة المدى، لأن طبيعة الدولة وطبيعة الحياة في الدولة، قد تتطلب في وقت من الأوقات أن يزيد هذا الدخل بسرعة قصوى، لكي يستطيع هذا الدخل أن يؤمن ما يتطلب تأمينه بالسرعة القصوى. وهناك مشاريع متوسطة المدى ينظر إليها بمنظار الحاجة إليها، والبعيدة المدى عليها نفس الشيء،

لذلك، إنني أعتقد أنه من حقنا أن نفكر منذ الآن بمشاريع كمشاريع الخمس سنوات أو العشر سنوات، نقرر بصورة تصميمية علمية إننا بعد كذا من الوقت يجب أن يرتفع مستوى دخل الفرد إلى كذا مبلغ، ومستوى الدخل القومي إلى كذا مبلغ، وأن نسير خططنا على هذا الأساس حتى نصل في الوقت المعين إلى النتيجة التي نهدف إليها، وعمل كهذا يجبرنا أن نبحث عن واردات تمكننا من هذا العمل وبالنتيجة تمكن الخزينة من أن تنفذ سياستها الاقتصادية والانشائية والمالية... الخ...

وهنا أود أن أعتبر المزارع واحداً من المواطنين الذين يجب علينا أن نحسن دخلهم وخصوصاً مزارع التبغ، هذا المزارع الذي بينا أوضاعه، والذي وصفنا ما يعانيه من مشقات وعناء وآلام، وقارنا بين ما يبذل وبين ما يأخذ، فوجدنا أن ما يأخذ، يقل جداً عما يعطي وعما ما يبذل، وطالبنا، بأن يرتفع متوسط سعر كيلو التبغ من ٤٦٠ / قرشاً إلى ٨٠٠ / قرشاً. واسمح لي هنا يا سيدي أن أقول، متى استطعت أن تحسن هذا الدخل لريع المواطنين اللبنانيين وجدت بين أيديهم قوة شرائية تنفق على الحاجات غير التي كانت تنفق لو لم يرفع هذا الدخل، ومكنتهم من أن يؤدوا الضريبة اللازمة التي تعترض عليهم، فيعود النفع إلى الخزينة بالأموال الطائلة التي كانت يعجز عنها، ولو قدر لهذه الأموال أن تدخل الخزينة لاغتنتنا عن أمور كثيرة تتطلبها في هذا الوقت.

صدقوني إذا قلت أن تحسين دخل، مزارع التبغ. لهذه النسبة لا يحمل الخزينة أعباء كثيرة بالنسبة لما سينعكس على الخزينة من أوضاع مالية نتمنى أن تحصل.

ثم هنالك ضريبة الأملاك المبنية، أن السياسة الانشائية قائمة الآن على أساس تشجيع البناء

الفخم، وقد حصنت قوانين الأجور الاستثنائية البنايات الفخمة تمكنا من تشجيع بنائها. يا سيدي، يجب أن ننظر إلى المجموعة الكبرى من المواطنين، هذه المجموعة ممن تتألف؟ تتألف من ذوي الدخل المحدود، ومن الفئة المتوسطة، وتتألف أيضاً من الفئة الثرية التي تستطيع أن تستأجر شقة بخمسة آلاف أو عشرين ألف الخ. .

ان هذه الفئة رغم أنها تحتكر أكبر قسم من ثروة البلاد لا تمثل قوة البلد، لأن قوة البلد تقوم على مجموعة تتألف من أصحاب الدخل المحدود ومن الفئة المتوسطة.

لذلك أنا أقترح أن نسير بسياسة تؤدي إلى تشجيع البناء الشعبي جنباً إلى جنب مع تشجيع البناء الفخم، وأقترح لهذه الغاية أن نعفي الذين يدفعون إيجاراً يصل إلى ١٥٠٠ / ليرة من كل ضريبة، كما إننا نعفي أصحاب الاملاك الذين يحصلون ١٥٠٠ / ليرة من كل ضريبة، فتوزع هذه المبالغ على الباقيين من مستأجرين وملاكين بصورة تصاعدية، ونكون بهذا العمل قد شجعنا البناء الشعبي ومكنا أصحاب المداخل المحدودة من بناء مثل هذه المساكن الشعبية، ومكنا أيضاً المستأجرين الفقراء أو المتوسطي الحال من أن ينعموا في الشقق التي يستأجرونها براحة بال، وهذا أمر ألفت إليه نظر الحكومة، لأن دفع ١٠٠ / ليرة كضريبة إيجار، أو دفع ١٠٠ / ليرة كضريبة ملك، يؤثر على أصحاب هذه المداخل ويوقعهم تحت عجز، فهؤلاء لا يستطيعون توفير المبالغ يفاجأون عند التحصيل بمثل هذه المبالغ فيمتنعون عن الدفع، وعندئذ تلجأ الحكومة إلى انذارهم وإلى تحصيل هذه المداخل بالقوة.

لذلك أرجو الحكومة أن تنظر بعين العطف إلى مثل هذا الاقتراح، وأن تعفي، المستأجرين الذين يستأجرون بألف وخمسمائة ليرة أو أصحاب الأبنية الذين يحصلون هذا المبلغ من كل ضريبة.

ثم هناك نقطة هامة لفت نظري إليها الزملاء وهي تتعلق بتمثيل المزارع في اللجان التي تشتري موسم التبغ. يا سيدي، في القضاء، في بلاد العالم، هناك محلفون، والمحلفون من هم؟ هم من أبناء الشعب يشتركون في مصير المتهم.

وهناك في القوانين الحديثة التي سنت والتي تتعلق بالمشاكل العمالية، تمثل الفئات العمالية في هذا الأمر، فلماذا نستثني مزارعي التبغ من هذا التمثيل، ونتركهم تحت رحمة الخبراء يفرضون عليهم السعر الذي يريدون حتى إذا رفضوا هذا التقدير وأرادوا الاعتراض فليس هناك من اذن تستمع إلى هذا الاعتراض. لذلك أرى أن تمثلوهم في لجان الشراء، لكي يتمكنوا من أن يحققوا لأنفسهم عدالة نحن نريد أن نحققها لهم.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ أسعد بيوض.

الرئيس:

أسعد بيوض: دولة الرئيس، بمناسبة البحث بموضوع شركة الريجي لا بد لي من أن أقول كلمة ولو كانت في

غير الموضوع الذي تكلم به زملائي، ومما لا شك فيه، ان الزملاء قد أوفوا هذا الموضوع حقه وأؤيد كل كلمة جاءت على السنتهم، لكننا هنالك موضوع آخر أود من دولة الرئيس أن يعيرني اذنًا صاغية.

هذه الشركة، هي شركة ذات امتياز، وسواء كانت مدة هذا الامتياز قد انتهت أو أنها لم تنته أو أنها مددت، لا فرق عندي شخصياً، إنما أنا أعتبر أن هذه الشركة هي شركة ذات منفعة عامة، وربما تكون هي الشركة الوحيدة التي أعطيت امتياز من هذا النوع. ولهذا أود أن ألفت نظر الزملاء النواب المحترمين إلى أن قانون الانتخاب قد منع تعاطي السياسة على الموظف سواء كان في الدولة أو في مصلحة مستقلة، وقد حرم قانون الانتخاب على هؤلاء الموظفين أن يمارسوا السياسة إلا من حيث حقهم في الانتخاب.

بينما أغفل هذا القانون موظفي الريجي من هذه الناحية. فموظف الريجي يمكنه أن يترشح للنيابة ويمكنه أن يرشح نفسه للبلدية أو للمختر، وهذا يعني أنه بإمكانه أن يستغل هذه الوظيفة التي هي مصلحة عامة ومنفعة عامة لمصلحة سياسية، وأؤيد لكم يا دولة الرئيس ويا معالي وزير المالية بأن موظف الريجي يمكنه التأثير على الناخب وعلى المزارعين وهم كثرة في بعض المناطق.

يمكنه أن يؤثر سياسياً لمصلحته ولمصلحة من يشاء أكثر من موظف الدولة، وبما إننا لا نختلف وياكم على أن الريجي هي منفعة عامة، أطلب من دولة الرئيس ومن معالي وزير المالية أن يتنبها إلى هذه الناحية، وان يعملوا بأسرع ما يمكن إلى التفاوض مع هذه الشركة لتضع حداً عند بعض موظفيها، حتى إذا كان من بين هؤلاء الموظفين من هم رؤساء بلديات، أو أعضاء بلديات، أو مختار، فلتعتمد هذه الشركة إلى إخطارهم، إما أن يتقوا بين الوظيفة، أو بين الوظائف التي انتخبوا من أجلها. واني أأمل من الحكومة بشخص دولة الرئيس ومعالي وزير المالية وبجميع أشخاصها أن يهتموا بهذه الناحية لتحقيق هذا المطلب.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير

البير مخير: دولة الرئيس - نقرأ في قطع الحساب عن سنة ١٩٦٣ فنجد أن مدخول ضريبة الاملاك المبنية /

٢١ / مليون ليرة فلو أخذنا الرقعة الجغرافية للجمهورية اللبنانية نرى أن المتن الشمالي وحده يدفع من هذه الضريبة ما يقارب الأربعة ملايين ليرة. أنا أسأل الحكومة إذا كان المتن يدفع أربعة ملايين فكم يجب أن تدفع بقية المناطق وخاصة بيروت؟ هذه ملاحظة بديهية أوردتها لالفت النظر إلى أن جباية الضرائب غير منتظمة وغير فعالة في جميع المناطق اللبنانية.

من جهة ثانية، سمعت الزملاء ينتقدون مصلحة الريجي، فهم على حق في انتقادهم، وأعتبر أن على الحكومة أن تحقق بمطالب مزارعي التبغ، وأن تنصف هذه الفئة العاملة في الارياض، وبما

أننا نحن أمام هذه الميزانية نقسم الدخل في الواردات وغيرها، أنظر إلى مصلحة الريجي من الناحية الحكومية فأجد أن هذه المصلحة تعطي صندوق الدولة ما يزيد عن ثلاثين مليون ليرة. أيها السادة، نحن نعمل في الدولة في مصالح عديدة، فإذا نظرنا إلى ميزان المصلحة وإلى خزينة الدولة، نرى أن إدارة حصر الدخان من حيث تركيب هذه الإدارة، ومن حيث حصة الحكومة، ومن حيث المصلحة أن تعطي إنتاجاً نمرو أول، فأقترح على الحكومة أن تبني نموذج حصر التبغ، وتطبقه على مصليحتين في الدولة، وأعتقد عند ذاك أنه بالإمكان أن يدخل على خزينة الدولة ما يزيد على مائة وثلاثين مليون ليرة، وأقول على مصليحتين مصلحة الكهرباء ومصلحة التليفون، فإذا وضعتم هاتين المصليحتين في شركة كشركة حصر الدخان في رأسمال مشترك كما هو الواقع في الريجي، فإنني متأكد من أن هاتين المصليحتين تعطيان أكثر من مائة وخمسين أو مائة وأربعين مليون ليرة، على أقل تقدير، لذلك أرجو من الحكومة أن تنظر بعين الجدية إلى إيرادات مصلحة الريجي وأن تطبق هذه الطريقة على المصالح الأخرى، وذلك لمصلحة الخزينة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الأستاذ نهاد بوزير

دولة الرئيس: هذا المساء تتقدم بالشكر، إنما لي ملاحظة على الإيرادات المنوه عنها في تطبيق قسم الواردات في الموازنة العامة، وهي ملاحظة بسيطة أتوجه بها إلى وزارة المالية، وربما تتعلق ولو بطريقة غير مباشرة بموضوع الإيرادات. يا سيدي قدر الله لك وأنعم عليك مثلاً أن تكون مالكا في كسروان. فمن هذا العقار الذي أعطاك الدستور والقانون حق الملكية للتصرف به، تريد إما إفرازه وإما قسمته، وإما تأميناً أو بيعاً، فيطلب منك براءة ذمة، يطلب منك أولاً أن تبريء ذمتك من جهة الهاتف، فتذهب إلى مديرية الهاتف، ثم يطلب منك أيضاً من المياه، فتذهب بدورك إلى مصلحة المياه، وبعدئذ من الكهرباء وإلى ما هنالك من متطلبات الحياة حتى ينتابك التعب فتتأمل لو لم تكن تملك هذا العقار، وفي نهاية المطاف تتمكن من استلام ابراء الذمة بالطريقة المفصلة العامة، ثم يقال لك: بأنك أبرزت براءة ذمة محلية، أما يجب أن نرى إذا كان لك أيضاً أملاك في منطقة المتن، فتذهب بدورك أيضاً إلى منطقة المتن، إلى مدير المال، وهناك أيضاً يقولون لك فعلاً أن لك عقاراً ولكننا لا نعلم إذا كان على هذا العقار منشآت جديدة، فتقول لهم يا سيدي، ان الله لم يعطني حتى ابني منشآت جديدة فإذا تمكنت أن استبقي هذا العقار كما هو، فتلك نعمة من الله، ومع ذلك يجب أن يكلف مدير المال خبيراً، وأن تعطي هذا الخبير مائة ليرة كما جرت العادة، فترى يا سيدي من التنقل بين جونه وبعدها والمناطق الأربع ما هو موقف المواطن اللبناني الذي أعطي هذا العقار، وأعطي معه تلك المتاعب التي لا حصر لها لأنه يريد أن يرهنه أو يبيعه أو يتصرف به كما يخوله القانون والدستور. إنني يا سيدي من هذه الملاحظة، وحفاظاً على الواردات، أرى أن المواطن عندما تتجسم من جهة تلك المتاعب

نهاد بوزير:

والصعوبات تصبح عملية الانتقال من مالك لآخر عملية صعبة جداً، مما يسبب للدولة خسارة ذلك الربح الذي يؤمن صندوقها والذي هو عامود الاقتصاد في هذا البلد. هذه الملاحظة أرجو أن تتفهمها، وأنت عميق الفهم خصوصاً منذ أن وليت وزارة المالية. ثم هناك ملاحظة ثانية أتوجه بها إلى معالي وزير الأشغال العامة، التي هي كناية عن اثنتين وثلاثين دولة في دولة، وأعني المياه والكهرباء وجميع المصالح الأخرى التي هي فوق البحر وتحت البحر، ونحن لا نبحت خصائص هذه الشؤون، إنما نبحت في الاعتمادات المدورة وأقول بصراحة: إن هذه المبالغ المدورة والتي تعود إلى كل نائب بثلاثين ألف ليرة كناية عن تقاسيم، أي أن النائب في منطقته قسم هذا المبلغ إلى عدة طرق، بشكل أنه قد يصيب الطريق الواحدة في حي من الأحياء خمسمائة ليرة، جاءت الحكومة وقتئذ من عندياتها تقول ليس لدي الامكانيات اللازمة من جهة العدة الفنية، أي أنه لا يمكنني لعملية متواضعة بمبلغ ٥٠٠ ليرة إرسال مهتدس إلى القرية يدرس الخارطة المحلية، وبعدئذ تبتدىء معاملة التنفيذ، أنا معكم يا سيدي في هذا الموضوع ولكن يجب أن يفك الأسر الذي هو على هذه المبالغ لأن هذه المبالغ منذ سنة ١٩٦٢، و١٩٦٣، و١٩٦٤ بقيت محبوسة، أي غير متعامل بها، فهل بنية الحكومة أن تطلق هذه المبالغ من أسرها وتضعها أولاً في متداول وزارة الأشغال العامة كي تتمكن بدورها من تلزيمها أما بطريقة المناقصة أو بالأمانة، ولا بأس وإن تكون أمانة، إذ لا بأس أن يكلف أحد المواطنين بعمل قيمته خمسمائة ليرة ويكلف أربعمائة فقط فينتفع ذلك المواطن بمائة ليرة مع عماله، وهذا ما أوافق عليه لأن هذا يساعد على تنقل الرساميل وعلى الحركة العمرانية لتشغيل اليد العاملة، وابعاد الضغط عن مدينة بيروت أي أن المواطن والفلاح اللبناني يتمكنان بهذه الوسيلة من العمل في بلديهما، فهذه الملاحظات وإن تكن على شيء من البداهة وهي طبيعية بحد ذاتها التمس أن يكون مصيرها الانتباه لأنه لا يمكن أن تكون شرايين الدولة عامرة بالمال وصندوقها حافلاً به، إن لم تكن القرى والديساكر البعيدة هي أيضاً في مستوى يمكن المواطن من إيجاد العمل الصالح، وأتمنى أن تأخذوا هذه الملاحظة بالجد والاهتمام كما آمل.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الشيخ جان حرب.

جان حرب: دولة الرئيس، لا أطيل الكلام في هذه الليلة، لأن الزملاء قد تكلموا ووفوا الموضوع الذي كنت أبغي الخوض فيه، وتحدثوا أيضاً عن الأملاك المبنية الحديث الكافي شارحين الواقع، إنما جل ما أريده هو إنني ألفت نظر الحكومة الكريمة وخاصة نظر معالي وزير المال إلى الموظفين الذين يكلفون بتخمين الأملاك في المناطق النائية المحرومة، فيذهبون من المدن وهم يعرفون بأن الأملاك المبنية تعطي إيرادات كبيرة، أو متوسطة، أو نسبية، أما في الجبال وفي القرى النائية فإن المسكن ليس إلا مأوى للطروش يضمهم مع أصحابها، وهذا مفروض قانوناً أن لا يكون عليه

رسماً أو ضريبة أبداً، وهذا الأمر قد تكلمت عنه مراراً عديدة وبينت وجهة نظري في جميع المناسبات وأطلعت موظفي التخمين على كل هذا، لكنني لم أفلح في اقناع أي موظف بوجهة نظري القانونية الصائبة.

إلا أنني أعتقد بعد كل هذا، بأن معالي الوزير أصبح مقتنعاً بأن هنالك ظلماً على فريق من الناس، وهذا الظلم يجب أن يزول من الوجود. ثم هناك أمر ثان، تتطلب المصلحة في هذا البلد أن يزداد الدخل القومي، وهذا أمر واجب ومرغوب فيه، لأنه من هذه الإيرادات تتمكن الدولة من الانشاء والتعمير،

ولي كلمة موجزة أقولها، كيف تريدون أيها السادة أن تحصلوا الضرائب وتؤمنوها، ومواسم الأهالي كاسدة باثرة مكدسة في البرادات لا يمكن بيعها وتصريفها، ان صندوق التفاح الذي بلغ سعره أخيراً خمس ليرات أصبح بسبب وجوده في البراد وبسبب التلف الذي لحق به، لا يباع بأكثر من ليرة ونصف أو ليرتين، فكيف تطلبون من الأهالي والمواطنين إيرادات للخزينة ومنتوجاتهم كاسدة لا تباع؟!

قبل أن تطلبوا من الأهالي مثل هذه الضرائب، يتوجب على الحكومة أن تسهل وتجد الأسواق العالمية لتصريف المنتج اللبناني حتى يتمكن المكلف اللبناني من اداء الواجب المفروض عليه تجاه الدولة وبدون ذلك أعتقد أن تحصيل الأموال أصبح متعسراً جداً، كما أعتقد بأن الدولة عندما ترى المكلفين على هذه الحالة الزرية البائسة لا يطاوعها قلبها، وهي اللبنانية أيضاً، أن تحصل منهم الضرائب وتلقي الحجز على الطنجرية فتمنعهم عن الطعام. بقي أمر واحد وهو قضية الريجي التي تكلمنا بها مراراً وتكراراً وبيننا أن المزارع على حق عندما يطلب رفع التسعيرة، وأنا أعرف أن التسعيرة لا تحددها الريجي وحدها بل تتفق بذلك مع وزارة المال وتضع التعريفة على الأبواب، فمن هنا أقول أيها السادة، ليس فينا شخص كامل، والكمال لله وحده فقط لذلك أرجو من الحكومة ومن معالي وزير المالية بصورة خاصة قبل أن يبت في وضع التعريفة أن ينتدب رجال الاقتصاد وأصحاب المعرفة في أكلاف الزراعة، حتى يأتي السعر متفقاً مع الكلفة مضافاً إليه ربحاً قليلاً، فيتسنى للمزارع البقاء في قريته ومتابعة هذا النوع من الزراعة، لأنه نوع يكفي لاعالة فئات كبيرة من الناس، وبهذه الطريقة يتبعد الفلاح المزارع عن العواصم المزدحمة بالناس. أما القول، بأنه يجب أن يكون هنالك شركتان فأنا أجل صاحب الرأي ولكنني لا أوافق عليه، لأنه إذا قامت شركتان يكون هنالك مساومة بين بعضهما وتبقى الحال كما هي، فالقضية هي قضية الحكومة وضميرها، وضمير وزير المالية الذي يفرض عليه أن يدرس الدرس الوافي، فيعطي المزارع أرباحاً تكفي لاعاشته واعالة أسرته وتعليم أولاده، أما القول بأن الموظف في الريجي يتعاطى السياسة فهذا واضح وأتمنى من الذي يبني هذا الواقع أن يقول لنا أي موظف في

الدولة لا يتعاطى السياسة، فإذا كانت السياسة ممنوعة على الموظف، فأرجو منكم أن تجدوا وسيلة لمنع كل موظف مدنياً كان أو عسكرياً من التدخل في السياسة، إما أن يعطى حق التدخل لفئة مختارة معينة دون سائر الفئات، فهذا قول مردود، إذ لا يجوز أن تمنع فئة ونسمح لأخرى. لذلك أرجو من دولة الرئيس ومن معالي الوزير أن يأخذ بعين الاعتبار كلامي المتواضع، كلام رجل يريد الخير لهذا البلد ويريد أن تتعاون الحكومة والنواب في هذا السبيل ولهذه الغاية.

الرئيس: الباب الأول - الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لها

الفصل الأول - الضرائب المباشرة

البند ١ - ضريبة الأملاك المبنية ٢٩٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الرئيس: الجدول رقم ١١ -

من يقبل به يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل الجدول رقم ١١ -

وصدقت جميع الجداول المرتبطة بهذا القانون

حضرات الزملاء، طلب إلي ممثل الحكومة زيادة ٢٥ ألف ليرة على الند ٣١ من موازنة الجزء الأول ووزارة الأشغال العامة فيصبح ٧٥ ألف ليرة بدلاً من ٥٠ ألف ليرة على أن يأخذ المبلغ من البند ١٢ من ذات الباب والفصل (المديرية العامة للنقل) فيصبح مجموع البند ١٢ - / ٣٧٦٣٠٠ / ليرة

من يقبل بهذا التعديل يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل التعديل.

نتنقل إلى التصويت على قانون الموازنة.

يتلى قانون الموازنة.

فتلي القانون التالي:

قانون موازنة عام ١٩٦٥

المادة الأولى - تحدد أرقام الموازنة العامة والموازنات الملحقة عن السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني ١٩٦٥ وتنتهي في ٣١ كانون الأول ١٩٦٥ وفقاً لأحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون.

المادة الثانية - تفتح في الموازنة العامة والموازنات الملحقة الاعتمادات المبينة فيما يلي: الخ...

المادة الثامنة عشرة - يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ الأمير عبد العزيز شهاب.

عبد العزيز شهاب: دولة الرئيس، إذا تراجعت الحكومة عن المادة ١٤ وعن الجزء الثالث فليكن الاثنان في قانون خاص حتى لا يعود هناك مجال للبحث. أما أن يبقى الجزء الثالث وإيراده محتمل الحصول أما بالغاء اعتمادات أو بواردات أخرى، فهذا لا يجوز، أن يكون عندنا نفقات ثابتة تتحملها واردات غير ثابتة. هذه الواردات تحقق أم لا؟ أثناء هذه الاعتمادات تحقق أم لا؟ هذا هو سؤالي.

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية: دولة الرئيس، حضرات الزملاء،

عند مناقشة الموازنة بصورة عامة أثرتم هذه القضية، وقد أجبتم بأن الحكومة كانت مضطرة لكي توازن الواردات بالنفقات من أن تلجأ إلى وضع النص الوارد في المادة الرابعة عشرة من مشروع قانون الموازنة. قلتم حينذاك بأنكم لا توافقون الحكومة على إعطائها حق المفاوضة وعقد القرض دون الرجوع إليكم لمعرفة الجهات التي ستصرف عليها مع إننا بينا في مشروع الموازنة المشاريع التي سيصرف عليها هذا المبلغ، مبلغ الـ ٥٧ / مليون ليرة. وخيرناكم في حينه، بين أن تلغوا الجزء الثالث من الموازنة، أي أن لا تصوتوا عليه مع التصويت على هذه الموازنة، أو أن تصوتوا على هذه المادة باعطاء الحكومة حق عقد القرض أو الاتيان إلى هذا المجلس بقوانين تزيد موارد الدولة.

واتفقنا وإياكم حينئذ على نص يجيز للحكومة بموجبه أن تمول برامج التجهيز والانشاء الطويلة المدى التي ترصد اعتماداتها في الجزء الثالث من الموازنة العامة، أما باحداث موارد جديدة واما باللجوء إلى قروض طويلة الاجل على أن تعرض الحكومة على تصديق السلفة التشريعية مشاريع قوانين خاصة لهذه الغاية. وأعتقد بأن هذا الحل فيه ارضاء لرغباتكم وفيه تسوية قانونية دستورية لوضع مشروع الموازنة بالشكل الوارد فيه، أي بزيادة ٥٧ مليون ليرة على الواردات.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم اللواء جميل لحود.

جميل لحود: دولة الرئيس، هل الحكومة سحبت المادة ١٤ لتستعيض عنها بنص آخر، وطلبت من المجلس أن

يوافق على عقد قروض بمبلغ ٧٥ مليون ليرة لتنفيذ الجزء الثالث من الموازنة؟ أو ماذا تطلب الحكومة منا حتى نوافق عليه؟

الرئيس: الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية: حضرات السادة،

المادة الرابعة عشرة تنص على ما يلي: أجاز للحكومة بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بأن تعقد قرضاً في الداخل والخارج لتمويل برامج التجهيز والانشاء على أن لا تتجاوز قيمته ٣٠٠ مليون ليرة لبنانية. وان تعفى فوائد القرض من . . كذا . . الخ.

وبما إننا لمسنا من هذا المجلس الكريم رغبة بعدم اعطاء الحكومة هذا الحق، ولكي نوازن الموازنة، نوازن الواردات بالنسبة لنفقات الدولة خلال سنة ١٩٦٥، كان لا بد من وضع نص يسمح لنا بذلك، وهذا النص لا يمكن أن يكون إلا بالشكل الذي اتفقت عليه الحكومة مع لجنة المالية. فجاء التعديل ينص حرفياً على ما يلي:

أولاً - تمول برامج التعمير، والتجهيز والانشاء الطويلة المدى التي ترصد اعتماداتها في الجزء الثالث من الموازنة اما باحداث موارد جديدة واما باللجوء إلى قروض طويلة الاجل، شرط أن تعرض الحكومة على السلطة التشريعية - أي على هذا المجلس - مشاريع قوانين خاصة لهذه الغاية.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض رئيس اللجنة المالية.

رينه معوض: دولة الرئيس، على ما أذكر، عندما نوقشت الموازنة بصورة عامة وأتينا على ذكر هذه المادة، كان

الخلاف بين المجلس الكريم والحكومة على المادة ١٤، كما وردت بصيغتها الاصلية أي، اعطاء الحكومة (ورقة بيضاء) باستدانة ٣٠٠ مليون ليرة بالشروط التي تراها دون أن تلجأ إلى المجلس لتغطية الجزء الثالث. وأثناء الملاحظات حول هذا الموضوع وقف وزير المال وأخذ بعين الاعتبار ملاحظات النواب وقال: إني مستعد أن أتي بمادة جديدة تمكن المجلس من وضع يده على كل قرض بصورة مفصلة وبالشروط المرغوبة. وأعتقد تصفيق حاد من هذا المجلس على قبوله بمبدأ القروض، شرط أن يأتي كل قرض من جديد ويعرض على المجلس، هذا كل ما كان.

جئنا إلى اللجنة المالية وأخذنا بعين الاعتبار تمنيات المجلس وقبلت الحكومة بها، وبدل أن تكون المادة ١٤ واردة بشكل مطلق، جئنا وقلنا: يوجد الجزء الثالث غير موازن، والجزء الثالث، يتعلق بطرقات بمبلغ ١٢ مليون ليرة ونصف، ويتعلق بالتحديد أي بالمساحة بمبلغ ٢ مليون ليرة ونصف مليون، ويتعلق بالمشروع الاخضر بمبلغ ٢ مليون ليرة، ويتعلق بمعرض طرابلس بمبلغ ٤ مليون ليرة، يعني أن هذا شيء حيوي للبنان.

وجدنا أنفسنا بين أمرين: إما أن نقول للحكومة أن تلغي كل هذا ولسنا بحاجة إلى قروض. كان مبدأ إلغاء القروض لم نقره. وإما أن نقول لها أن توازن الموازنة (وقانون المحاسبة العمومية يجيز ذلك). ففكرنا أن مصلحة البلد ومشاريعها المنتجة الواردة في الجزء الثالث توجب علينا أن لا نوقفها.

فوفقنا بين نظرية الاستقراض، وبين رغبة مجلس النواب وقلنا: يبقى الجزء الثالث في الموازنة شرط أن نقر للحكومة مبدأ القروض أو موارد جديدة، وعلى الحكومة عند كل قرض، أن تأتي إلى مجلس النواب وتطلب بقانون الموافقة على القرض وشروطه ووجهة استعماله. وهذا كل ما كان.

الرئيس: حضرات النواب المحترمين،

الحكومة أبدت رأيها ومعالي وزير المالية أوضح نفس التفسير الذي أعطته الحكومة. وقد طلب الكلام أكثر من اثني عشر نائباً في هذه المادة. فإذا كنتم قد اقتنعتكم بهذه المادة معدلة، فإنني سأستمر في هذه الجلسة وإلا فاعذروني لأن صحتي لا تمكنني البقاء أكثر من هذا الوقت، وسأضطر لرفع الجلسة إلى نهار غد.

جميل لحود: أنا لم أقتنع ولا أوافق على عقد القروض مهما كان الدافع لها.

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة عشرة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٥ في الساعة التاسعة من مساء يوم الخميس الواقع في الثامن والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٥ برئاسة دولة الرئيس السيد صبري حمادة.

تغيب السادة: سورين خان أميديان، انطوان سعيد، جورج كرم، عزيز عون، الأب سمعان الدويهي، رفعت قرعون، محمد عباس ياغي، نايف المصري، ومخايل الدبس.

واعتذر السادة: محمد علم الدين، حبيب كيروز، كمال جنبلاط، أديب الفرزلي، صبحي محمصاني، سيمون صحناني، بهيج قدور، سالم كباره، جعفر شرف الدين، صائب سلام، الأمير مجيد ارسلان، رشدي فخر، وفؤاد البرط.

وتمثلت الحكومة: بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: ادوار حنين، بهيج تقي الدين، موريس زوين، علي عرب، غالب شاهين، انطوان صحناني، نسيم مجدلاي، عثمان الدنا، بيار الجميل، وتقي الدين الصلح.

صدق محضر الجلسة السابقة، ثم باشر المجلس بدرس المشاريع الواردة على جدول الاعمال فصدق منها المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٥١٨ القاضي باجازة صرف مبالغ متوجبة في سنين سابقة من اعتمادات سنة جارية، كما صدق من الموازنة الباب التاسع عشر معدلاً لجهة زيادة عشرين ألف ليرة عليه. ثم صدق الجزء الأول من قسم الواردات بكامله وجميع الجداول المرفقة، كما صدق أيضاً على أخذ ٢٥ ألف ليرة من البند ١٢ من الباب الثالث عشر و اضافته إلى البند ٣١ من نفس الباب بحيث يصبح البند ٧٥٠٠٠ - خمسة وسبعين ألف ليرة. وتلي هذا الملخص.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الجمعة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٥ الساعة الثامنة مساء موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة.

سكوت

الرئيس: صدق المحضر.

وأرفع الجلسة على أن تعقد نهار غد الساعة الثامنة مساء.

فرفعت الجلسة في تمام الساعة العاشرة والنصف مساء بعد أن تقرر يوم الجمعة في ٢٩ كانون الثاني ١٩٦٥ الساعة الثامنة مساء، موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

هاشم الحسيني

الياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني

الجلسة الرابعة عشرة

المنعقدة في الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الجمعة الواقع

في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٥

المواضيع المبحوثة:

- ١ - بحث وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٨٧٩، بمنح موظفي الدولة ترقية درجة استثنائية.
- ٢ - بحث وتصديق قانون موازنة عام ١٩٦٥ بعد ادخال تعديلات عليه.
- ٣ - بحث وتصديق المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٨٨٢ باعطاء المعلمين والمدرسين درجة استثنائية.
- ٤ - تصديق محضر الجلسة.

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة عشرة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٥ في الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الجمعة الواقع في التاسع والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٥ برئاسة حضرة نائب الرئيس الاستاذ أديب الفرزلي.

تغيب السادة: انطوان سعيد، جورج كرم، رشيد كرامي، سالم كباره، سليمان فرنجية، الأب سمعان الدويهي، أنور الصباح، راشد الخوري، كامل الاسعد، شيلي العريان، محمد ياغي، مخايل الدبس، ونايف المصري.

واعتذر السادة: كمال جنبلاط، سيمون صحنوي، رشدي فخر، صائب سلام، سليم لحود، اميل مكرزل، صبحي محمصاني، حبيب كيروز، الأمير مجيد ارسلان، فؤاد البرط، حسين منصور، اندريه طابوريان، مرشد الصمد، والأمير عبد العزيز شهاب.

وتمثلت الحكومة بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: نسيم مجدلاي، بهيج تقي الدين، ادوار حنين، علي عرب، انطوان صحنوي، عثمان الدنا، بيار الجميل، تقي الدين الصلح، نجيب صالحه، وغالب شاهين.

الرئيس: افتتحت الجلسة، حضرات النواب المحترمين،

الغائبون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس: المعتذرون، تتلى اسمائهم

تليت

الرئيس:

ألفت نظر الزملاء الكرام إلى أن هذا اليوم هو اليوم الأخير من الدورة الاستثنائية للموازنة، فالرئاسة تتوجه من الزملاء الكرام لأن تكون الجلسة منسجمة مع الغاية المعقودة من أجلها وأن يصار اليوم إلى درس هذه القوانين والتصديق عليها لأنه اليوم الأخير من الدورة، أرجو الحفاظ على النصاب وعلى النظام مع مزيد الشكر للزملاء.

يتلى مشروع قانون وارد بالمرسوم رقم ٨٧٩ يتعلق باعطاء درجة استثنائية لموظفي الدولة، وإلى زيادة أجور اجرائها. الخ...

الرئيس:

قبل الجدول الملحق، والقانون معروض للتصويت بالمناداة بالاسماء

فتلى القانون برمته ونودي حضرات النواب بأسمائهم فخالف السادة: جوزف معغب، سامي البستاني، وجان حرب.

أكثرية

حضرات النواب المحترمين، الآن نعود إلى درس قانون الموازنة، نرجو الاحتفاظ بالمراكز والحفاظ على النظام والنصاب للانتهاء منها اليوم، ثم يؤتى بتعديل مادة بالموازنة تتعلق بالتعويضات الأخرى بخصوص النواب والوزراء.

الجزء الثاني - باب وحيد

فصل وحيد - واردات استثنائية مختلفة

البند ١ - واردات ناتجة عن قروض أو عن موارد جديدة ٥٧٧٦٨٥٦٩ ل.ل.

الكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية: أعتقد أنه من الأنسب أن يناقش الزملاء الآن المادة الرابعة عشر من مشروع القانون لأنه عند انتهائنا من هذه المناقشة أعتقد بأنه سوف يكون الأمر منتهياً.

الرئيس:

ترى الحكومة أن يصار إلى مناقشة المادة ١٤ واشباعها درساً ثم يصار إلى درس القانون بعد ذلك. من يوافق على درس المادة ١٤ يرفع يده

أكثرية

الرئيس:

إذا في المادة ١٤

والكلمة لمعالي وزير المالية

وزير المالية:

حضرات الزملاء، كلكم يذكر المناقشة التي حصلت بصدد المادة الرابعة عشرة عند مناقشة مشروع الموازنة وكلكم يذكر كلمتي إذ قلت يومئذ بأنني نزولاً عند رغبة هذا المجلس، وشعوراً مني بملاحظاتكم اسحب مشروع الحكومة الوارد في المادة ١٤ واستبدله بنص اتفقت يومئذ وغالبية أعضاء هذا المجلس عليه، وهذا النص لا يعطي الحكومة حق عقد أي قرض لا بل يعطيها حق موازنة الموازنة التي نحن بصدددها الآن.

لا يمكن للحكومة أن تتقدم بمشروع موازنة ما لم تتوازن النفقات مع الواردات، والنفقات بأجزائها الثلاثة، الجزء الأول والجزء الثاني مغطى ومتوازن بالواردات العادية. أما نفقات الجزء الثالث، التي تتعلق بتمويل برامج التجهيز والانماء، والتي نحن بأشد الحاجة إليها في هذا البلد وبالبلغة قيمتها سبعة وخمسين مليون ليرة لبنانية فلا تستطيع الموازنة أو بالأحرى الخزينة من أن تؤمن لكم الواردات الكافية لتغطيتها.

لذلك فقد سمحت النصوص القانونية وقانون المحاسبة بصورة خاصة، سمح القانون لوزارة المال أن توازن الموازنة بنص يجيز لها تمويل هذا الجزء الهام من الموازنة اما بواردات جديدة أي مشاريع قوانين لضرائب جديدة، واما كما سارت عليه الدول المتحررة، وكثيراً منها لجأ إلى الطريقة التي نلجأ إليها الآن، وهو موازنة بعض نفقات الموازنة باللجوء إلى قروض.

طلبنا منكم في المادة الرابعة عشرة أن تسمجوا لنا بعقد قرض. فشئتم أن لا تعطونا هذا الحق، قلنا لكم فليكن، ولكن اتركوا لنا أن نذكر بأن الحكومة ستمول هذه البرامج باللجوء إما إلى قانون يسمح لها بزيادة واردات الدولة عن طريق الضريبة، أو عن طريق القرض وسنأتيكم في الوقت المناسب وبعد أن نكون درسنا الموضوع مع الجهات المقرضة، وعرفنا شروط هذا القرض وفوائده ومدته، عندئذ نأتيكم إلى هنا ونطرح الأمر عليكم ونناقش الموضوع معكم، وبعد موافقتكم والتصديق على مشروع القرض بالشكل الذي نكون قد اتفقنا وإياكم عليه، نرجع إلى المقرض ونأخذ منه المال لنصرفه ونوازن الموازنة.

قد يقول قائل: كيف ستضعون هذا النص وما هي الفائدة من وضع هذا النص ما دام المال غير موجود في الخزينة ولا يمكن لكم موازنة الموازنة بهذا الشكل الغير واقعي؟

ردنا على ذلك أيها السادة، بأن الموازنة بشكلها الحاضر أموالها غير متوفرة في صندوق الخزينة. احتمال تحصيل الضرائب، احتمال دخول هذه الأموال، هو الذي نتقدم منكم به الآن عندما وضعنا هذه الموازنة، المال غير موجود، نقدر بأن واردات الدولة سنة ١٩٦٥ ستكون بمبلغ خمسمائة مليون ليرة لبنانية وكسور هذا تقدير هذا احتمال، هذا افتراض. يمكن أن يكون المبلغ أقل، ويمكن أن يتوازن، ويمكن أن يكون أكثر.

لذلك، هذه الأصول المالية، هي أصول مالية متبعة في أكثر أنحاء العالم ولم نأت نحن بشيء جديد. وقانون المحاسبة اجازها، والقوانين المالية اجازتها. نحن لم نعمل أي عمل لا دستوري ولا قانوني. عملنا أيها السادة عمل قانوني ولا يلزمكم بشيء، ونحن لكي نكون منسجمين مع أنفسنا ومع القانون أصررنا على وضع النص التالي الذي سأتلوه عليكم والذي نال موافقتكم وهو:

تمول برامج التجهيز والانشاء الطويلة المدى التي ترصد اعتماداتها في الجزء الثالث من الموازنة العامة، أما باحداث موارد جديدة أو باللجوء إلى قروض طويلة الاجل على أن تعرض الحكومة على تصديق السلطة التشريعية - أي على هذا المجلس - مشاريع قوانين خاصة لهذه الغاية. أعتقد أن بذلك منتهى الصراحة ومنتهى الوضوح وعلى هذا الاساس أطلب منكم أيها السادة أن تصوتوا على هذه المادة، وأن تصوتوا أيضاً على الجزء الثالث من الموازنة لأنه جزء مهم، ومهم جد لبلد متطور كلبان.

وعلى هذا الاساس أترك لكم الكلام.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض. دولة الرئيس، لا يجوز أن نأتي إلى هذا المجلس ونقول في هذا الموضوع أما مع القرض، أو أنا ضد القرض، قبل أن نقف موقفاً ايجابياً أو سلبياً من هذا الموضوع، وعلينا أن نتصفح الجزء الثالث حتى يمكننا أن نقول: هل هذا الجزء ضروري أم لا؟ فإذا اقتنعنا بضرورته، علينا أن نتعاون والحكومة على إيجاد حل لكي نتمكن من صرف هذا المبلغ.

رينه معوض:

فهل نحن متفقون على ذلك؟ الجزء الثالث، مجمله ٥٧ مليون ليرة غير موازن، وعادة يوازن هذا الجزء من مال الاحتياط، ومال الاحتياط لا يسمح بتغطية هذا الجزء لأنه مرصد لأعمال معينة. إذا علينا أن نبحث في الجزء الثالث حتى نقنع بضرورته، فهو يتضمن الاعتمادات الآتية للكيل والمساحة في جميع أنحاء لبنان،

للآثار، ونطلب أن تهتم الحكومة بالسياحة والآثار	٣٠٠٠٠٠٠ ل.ل.
للسجن الحديث	١٠٠٠٠٠٠ ل.ل.
لاوتوستراد بيروت طرابلس	٤٠٠٠٠٠٠ ل.ل.
للمشروع الاخضر - إستصلاح الاراضي	٥٠٠٠٠٠٠ ل.ل.
لمعرض لبنان الدولي	١٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

للطرق ٤٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

للكهرباء ١٦٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

للمياه ١٠٠٠٠٠٠٠ ل.ل.

١٢٥٠٠٠٠٠ ل.ل.

هذا هو الجزء الثالث أعطيتكم صورة عنه بشكل خاطف

الرئيس:

مقاطعاً - أستاذ أنور الخطيب، إنكم تناقشون اليوم مادة خطيرة، وتطلبون الكلام بها. فإذا كان كل من يتكلم لا يصغى له، فسيأتي دورك ولا يصغى لك وعندئذ يشكى من البلبله التي نحن في صدددها.

لا يعقل لمادة ذات قيمة من هذا النوع، تعقد لها الجلسة في آخر يوم في الموازنة، أن لا يسمع رئيس اللجنة المالية لأنه كما قلت لك سيأتي دورك ولا يصغى لكلمتك وحينئذ تعم البلبله ومن يكون مسيها.

رينه معوض:

متابعاً - إذا أعطيتكم لمحة عن أهمية الجزء الثالث، فإن اقتنعتم بجدواه وبضروريته لمصلحة البلد فما علينا إلا أن نتعاون نحن والحكومة على إيجاد المال اللازم للانفاق.

المال اللازم يمكن أن يكون في مال الاحتياط، وقد قلت لكم أن مال الاحتياط لا يسمح للصرفيات في هذه السنة فعلياً أن تتدارك الموضوع وهذا وارد بقانون المحاسبة العمومية. بمادته التاسعة والعشرين وبمادته السادسة عشرة تقول المادتان ما هي الحلول لموازنة الموازنة في الواردات

تقول: موارد جديدة

تقول: مال احتياط

تقول: إلغاء اعتمادات

تقول: قروض

فجاء المجلس الكريم، وقال لا أريد إلغاء الاعتمادات ورفض إلغاء الاعتمادات.

موارد جديدة، يجب أن تأتي إلى المجلس بقانون لاحداث موارد جديدة.

القروض:

المادة ١٤ - بصيغتها الاصلية كانت مطلقة، أي اعطاء الحكومة صلاحيات استقراض /٣٠٠/ مليون ليرة بأي واسطة كانت، بواسطة مؤسسات خاصة، أو مباشرة، وبالشروط التي تراها

مناسبة دون الرجوع إلى هذا المجلس الكريم. وأذكر المجلس الكريم، أنه حصل خلاف، والخلاف لم يحصل على مبدأ القروض إنما حصل الخلاف على إعطاء الصلاحيات المطلقة للحكومة الذي يشكل انتقاصاً للنظام الديمقراطي والمجلس يجب أن يضع يده على قضية القروض ثم جاء وزير المالية تجاوباً مع رغبة المجلس وقال:

أنا مستعد لأن أطرح كل قرض تعقده الحكومة على هذا المجلس الكريم لكي يصدقه. فوافق المجلس ولم أسمع أثناء ذلك أية معارضة لهذا الموضوع.

واللجنة المالية، عندما درست المادة ١٤ أخذت بعين الاعتبار تمنيات مجلس النواب وأتت بمادة معدلة تقول: رأت أن الجزء الثالث واجب أن ينفق، وضرورة مصلحة البلاد تقضي بانفاق هذا الجزء.

وقالت: نقر للحكومة بمبدأ القرض، شرط أن تأتي إلى هذا المجلس، وكلما قررت مبدأ القرض أن تأتي بقانون خاص إلى هذا المجلس يحدد شروط القرض وكل شيء يتعلق به وبوجهة استعماله، أي أن مجلسكم الكريم هو السيد المطلق في القرض عندما تعتمد الحكومة الاستقراض. ولكم ولمجلسكم الكلمة الأخيرة، عندما تقرر الحكومة مبدأ القروض.

الرئيس: طالبوا الكلام في الجلسة السابقة: اللواء جميل لحود، جوزف مغبغب، ميشال فرحات، رينه معوض، جوزف شادر، أنور الخطيب، سهيل شهاب.

وطالبوا الكلام في هذه الجلسة: انطوان مالح، نهاد بويز، جوزف سكاف، سامي البستاني، محمود عمار.

والكلمة الآن لحضرة النائب المحترم اللواء جميل لحود.

جميل لحود: دولة الرئيس، حضرات الزملاء الكرام،

تتقدم الحكومة من مجلسكم الكريم بطلب السماح لها عند الاقتضاء بإيجاد واردات تمكنها من تغطية المشاريع الملحوظة في الجزء الثالث من الموازنة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى نرى أن الحكومة وهذا باعترافها لم تتمكن من صرف الاعتمادات الملحوظة في الموازنة السابقة، واضطرت بالنتيجة أن تدور هذه المبالغ التي تزيد عن مئتي مليون ليرة إلى موازنة السنة الحالية. يستدل من ذلك أن الأجهزة في الدولة عاجزة عن صرف الاعتمادات. طالما الأمر كذلك فكيف يجوز أن تطلب الحكومة وتثقل الخزينة بقرض أو بضرائب أو بواردات جديدة طالما أنها، وهذا باعترافها بالذات، لا تتمكن ولن تتمكن من صرف هذه الاعتمادات.

ما الفائدة من هذه التدابير إذا؟ ثم إذا ما تجاوزنا مع الرأي العام، مع الشعب اللبناني الذي لنا شرف تمثيله في هذه الندوة وقد تتبع ونحن أعلمناه توالياً أن موازنة الدولة زادت أرقامها منذ الاستقلال حتى الآن بما يزيد عن خمس وعشرين مرة، ورغمًا عن هذه الزيادة التي بلغت الملايين نرى أن مطالب الشعب الأساسية الحياتية لم تتأمن بعد. فإننا حتى الآن لم نؤمن للشعب المحتاج السكن بالرغم من أن الدولة قد ابتاعت الاراضي اللازمة لهذا المشروع ولم يتم حتى الآن. لم نؤمن للشعب اللبناني التطبيب المجاني، لم نؤمن له التعليم الابتدائي المجاني، لم نؤمن له ضمانات العجز والشيخوخة ولا العدالة الاجتماعية. كل هذا بالرغم من أن أرقام الموازنة بلغت الخمسمائة مليون ليرة وما فوق.

ثم إذا ما استعرضنا المشاريع العامة التي نفذت حتى الآن فلا نرى منها مشروعاً واحداً ذا انتاج يسمح لنا بسد القروض أو زيادة الدخل القومي، اللهم إلا مشروع نهر الليطاني الذي ابتدأت به الدولة منذ عشر سنوات ونيف والذي علقنا عليه كبير الآمال وقد صرف عليه حتى الآن ما يزيد عن مئتي مليون ليرة، وماذا كانت النتيجة حتى الآن أيها السادة؟ بعض آلاف كيلوات كهرباء من محطة مركبا وحفلة تزلج مائي على بركة القرعون.

أيها السادة، ان ادارة الأموال العامة من قبل الدولة، دولة الاستقلال، ليست موضوع ثقة وان الشعب اللبناني ليس مرتاحاً ولا مطمئناً إلى هذه النتائج. أما المشاريع الأخرى التي نفذت فترى أنها نفذت بطريقة عاطلة. ونخص بالذكر أوتوستراد بيروت - صربا الذي نفذ وسلم للسير وبعد بضعة أشهر من تسليمه رأينا أن الوزارة المختصة تخربه وتعيد صنعه من جديد، وكان لي بهذا الصدد سؤال وجهته للحكومة في وقته وكان ذلك في سنة ١٩٦١ وأجبت أنه قد شكلت خاصة للتحقيق في القضية وتحديد المسؤولية. ومضت الأيام ولم تجبنا الحكومة عن نتيجة هذا التحقيق. ثم لدى الالحاح أجابني الوزير المختص في ذلك الحين معالي الاستاذ عثمان بك الدنا، أن ملف أوتوستراد المعاملتين - بيروت - صربا فقد!

ثم نرى أنه في الطرقات الدولية، أوتوستراد الحازمية - الجمهور، رأينا قد انهار. ثم أوتوستراد ظهر البيدر المريجيات، كذلك الأمر. الطريق العام بين المديرج وعين دارة، أيضاً. والسجن الحديث الذي صار فيه انهيارات أيضاً. كل هذا ونطلب من الحكومة افادتنا فيما لو اتخذت أي تدابير بحق المتعهدين الذين نكلوا في دفاتر الشروط وكانت النتيجة الخسارة على موازنة الدولة. ثم مشاريع عديدة مواطنينا بها ولم نبدأ بعد بتنفيذها، كالبحيرات الاصطناعية ومشاريع الري ومشاريع الكهرباء الخ.

كل هذا، يجعل الشعب اللبناني يتساءل كيف تصرف هذه المبالغ الطائلة دون أن ينال الشعب اللبناني منها شيئاً يرفه عنه ويجعله يعيش العيش الكريم.

ونأتي الآن لنصوت للحكومة لتعقد قروضاً بعد القروض التي عقدتها سابقاً لا سيما مصلحة الليطاني كي تنفذ مشاريع قد لا تكون منتجة ونقدم على هذه المجازفة.

إنني لا أرى في هذا التدبير شيئاً من الحكمة وعليه أرجو من الحكومة مع ما قد ينتج عن ذلك من تأخير في تنفيذ المشاريع، وهذا التأخير واقعي لأنه سبق وأعطينا دليلاً على ذلك في بطاء التنفيذ، عليها أن تحجم عن هذه الطريقة ولا تقدم على تنفيذ المشاريع إلا المنتجة منها، بعد أن تتأمن لها الواردات العادلة العادية.

الرئيس: الكلمة في النظام لحضرة النائب المحترم الاستاذ خاتشيك بابكيان.

خاتشيك بابكيان: دولة الرئيس، أظن أن الجميع يوافقون على كلام حضرة اللواء، وإني متأكد أن جميع الخطباء الذين طلبوا الكلام سيقولون هذا القول، ولكن ربما أكون أنا قد أسأت الفهم، فالذي فهمته من معالي الوزير هو أن الحكومة لا تطلب منا شيئاً، ولا تطلب منا تفويضاً ولا تأتي بشيء من هذا النوع، هذا ما فهمته، وأرجو من معالي الوزير أن يصحح إذا كان ذلك غير صحيح، ان الحكومة تقول: ان علي / ٥١٠ / ملايين ليرة مشاريع تريدونها معي / ٤٦٠ / مليون ليرة، فيما إذا صرفت جميع هذه الاعتمادات ونقص شيء لبقية المشاريع، فاسمحوا أن أتقدم منكم بالوقت المناسب بمشروع أو بتدبير، إذا رأيتموه مناسباً لأعمله وإلا لا أعمله.

عند هذا الواقع لا نرى ماذا نقول وبماذا نقاش. أرجو إذا كان هذا صحيحاً أن يقول معالي الوزير كلمته وننتهي.

الرئيس: حضرة الزميل الاستاذ محمود عمار، من يحمل مسؤولية اضاءة الوقت؟ أنتم أم الحكومة؟ كلما تكلم زميل تقاطعه في الكلام. لهذا الرئاسة تعلن من الآن أنه لا يمكنها متابعة الجلسة، وسأرفعها وأحملكم مسؤوليتها إذا بقيت المناقشة على هذا الشكل يقاطع الخطيب في دوره باعتراضات احتجاجية غير واردة.

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ انطوان مالح.

انطوان مالح: دولة الرئيس، تعادل الموازنة ولا أقول توازن الموازنة لكي أضع فارقاً بين الأمرين.

أقول أن تعادل الموازنة أمر فني، وقد عولج بهذا البلد بصورة جعلت الكثيرين يعتقدون بأن موازنة الدولة بحالة عجز.

والنقطة التي أريد أن أثيرها الآن هي، الرجاء من الحكومة الكريمة أن تعلن على الصحف وعلى الملأ أن الخزينة اللبنانية ليست بحالة عجز على الاطلاق. فمن الوجهة الفنية، يوجد هنالك علاقة صميمة بين الأمرين، الموازنة تتألف من ثلاثة أبواب، الباب الأول والثاني يؤلفان الموازنة

العادية وهي أمور كنا قد تلقينا عنها مبادئ في عهد التلمذة، وقد استفدنا من وجودنا في لجنة المالية حتى سمعنا دروساً من أهل الاقتصاد والخبرة أنارت أذهاننا وأفهمتنا الأمور على حقيقتها بشكلها الحديث وبشكلها العلمي، وهي المرة الأولى التي تتقدم الحكومة إلى المجلس بموازنة فنية مكتملة الأوصاف من هذه الجهة.

الأمر الذي توارد إلى أذهان الناس، وكان سببه أن كثيراً ممن عاجلوا هذا الأمر، لم يكونوا من ذوي الاختصاص وليس لهم اطلاع بالأمور الفنية التي تبنى عليها موازنة الدولة، فكان من جراء ذلك أن انتشرت فكرة، بأن ميزانية الدولة بحالة عجز فوق ما تنتج من ذلك من أمور سيئة على حالة البلاد بصورة عامة.

أما الجزء الثالث الذي من أجله نبحت بموضوع القرض فهو جزء قد يحتاج إلى قرض وقد لا يحتاج وهو أمر طبيعي لأن الأمر الذي تثبتناه من المشروحات التي تفضل بها الاختصاصيون بهذا الموضوع، أثبت لنا على أنه يوجد في كل سنة وفر في الخزينة يولف بالواقع مال الاحتياط الذي كان ينفق أساساً على الجزء الثالث، وقد يجوز أن يستمر الأمر على هذا المنوال في المستقبل بعد أن طبق الخبراء مبدأ وحدة الموازنة وشمول الموازنة.

بناء عليه، أرى بشكل صريح وواضح أن المشروع الذي نعالجه قد يكون له موضوع، وقد لا يكون له موضوع دون أن يكون تناقض في هذا الواقع. وهو تناقض ظاهري شكلي لا يتعلق بالواقع على الأساس. لذلك أرجو من معالي وزير المالية، على الطريقة التي تفضل بها زميلي الاستاذ بابكيان في الوقت الحاضر، أن يصرح لنا مرة ثانية هذا الأمر، لكي نتحدى الفاصل مضافاً إليه التصريح الأخير بأن موازنة الدولة بألف خير وان القرض فيما إذا لزم فالدولة تعتمد إليه لأجل مشاريع انشائية مقبلة.

وأما البحث في صفة هذه المشاريع من حيث المنفعة العامة فإنه أمر قد فرغنا وقد قررنا في جلسات سابقة بأن المشاريع التي يتألف منها الجزء الثالث هي من المشاريع العامة. إذ لا مجال بعد الآن للبحث في الموضوع إلا إذا أراد المجلس أن يرجع على قراره السابق، وان ينزع عن هذه المشاريع صفة المنفعة العامة وعندئذ تبقى الأمور على حالتها، وتبقى الدولة على موازنة عادية ولم يعد من حاجة للبحث في القرض وفي غيره من المشاريع.

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ الشيخ خليل الخوري.

الرئيس: خليل الخوري: دولة الرئيس، أبنى أولاً كل ما قاله الزميلان بابكيان ومالح في الموضوع الذي نحن بصدد الآن، وأود أن أزيد كلمة واحدة على الموضوع بقضية مبدأ القروض في المحاسبات العامة. ان مبدأ القروض في نظري هو مبدأ سليم لا يستوجب التخوف وليس بمبدأ شاذ كما يظنه

البعض، ولا يدل قطعياً أن الموازنة بحالة عجز أو إننا نحن مهددون، أو مالتنا بخطر.

سيدي، ما دام المجلس اعتبر ان الجزء الثالث يشكل مجموعة من المشاريع الانشائية أي الأمور التي تجهز البلد في الصميم. وقد وافق عليها، فواجب المجلس إذا أن يتيح للحكومة جميع الطرق السلمية لتمويل هذه المشاريع فيما إذا احتاجت الحكومة اللجوء إلى هذه الأساليب ومنها القرض.

فالقرض أيها السادة هو طريقة مالية، يطلب من الأجيال الطالعة أن تشاركنا بقرض على مشاريع ستستفيد منها مثلما سنستفيد نحن، وهذه أمور ليست عارضة ولا عابرة، إنما هي ستبقى في صميم تجهيز البلاد.

وهذا أمر طبيعي لا يشكل خطراً أو قلقاً على مالتنا فيما إذا اضطرت الحكومة إليه.

أما الذي يبعث الثقة في نفوسنا فهو التعهد الصريح من الحكومة بأنها ستعزز في المستقبل العاجل، أجهزة الصيانة التي هي بالواقع تشكل الخطر الأكبر على المشاريع التي ينبغي أن نستفيد منها، والتي هي في الواقع تتعطل بعد مدة قريبة من انجازها. وهذا يعود إلى ضعف الصيانة، ولبنان قد شبع من المشاريع في الوقت الحاضر، نفذوا ما لديهم وأسهروا على الصيانة لأنها تحفظ كل مشروع في هذا البلد والسلام.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ ميشال فرحات

ميشال فرحات: دولة الرئيس، أنا من القائلين باعطاء الحكومة اجازة عقد قروض، ذلك أن أعباء الدولة تتزايد سنة فسنة وخاصة في العشر سنوات المقبلة إذ أن عدد السكان في لبنان سيتضاعف خلال هذه العشر سنوات. وأمام الدولة مشاريع عمرانية ومشاريع اجتماعية وللدلالة عل ذلك أعطي مثلاً: ان شبكة طرقات لبنان تحتاج لتنفيذها ما يعادل مليار و ٤٠٠ / مليون ليرة. فلو أردنا أن نعالج أوضاعنا على ضوء امكانياتنا، فسنقضي السنين الطويلة ونحن في أول الطريق، لذلك، أمامنا امران: أما الاتفاق مع شركات وطنية كبرى ورجل الأعمال الجالس إلى قربكم يؤيد هذا القول. ان هنالك شركات وطنية وأجنبية بوسعها تنفيذ هذه المشاريع على مدى بعيد وتمويلها من خزيتها، واستيفاء الأموال بأقساط طويلة، وإذا لم تتيسر هذه الطريقة، فأمامنا عقد قرض، ولدي معلومات فيما يتعلق بالقروض، هنالك مؤسسة دولية تدعى المؤسسة الدولية للتنمية وهي فرع للبنك الدولي. هذه المؤسسة تقرض الدول على آجال بعيدة المدى خمسين سنة وبدون فائدة ولقاء عمولة تبلغ ١٪.

هذه هي الملاحظات التي تدعوني لتأييد طلب الحكومة في إيجاد عقد القرض.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم السيد جوزف بك السكاف

جوزف سكاف: دولة الرئيس، من المبادئ العامة، ومن أولى واجبات الدولة أن تحافظ على الأمن وتهتم بالتربية، وتهتم بالصحة، وتهتم بالعدالة ثم تترك الأمور المتعلقة بالحقل الخاص مثل الكهرباء والتلفون والمياه لأنها ليست مجبرة لتلبك نفسها بكل هذا.

جاء في تصريح المسؤولين أنه ليس هناك جهاز كاف لصرف / ٢٩٢ / مليون ليرة فتدور على سنوات عديدة.

نعم هناك حلول: فالحل الأول، اعطاء أو تحويل مرافئ عامة مثل الكهرباء والتلفون إلى شركات خاصة لتديرها.

ثانياً - اعطاء شركات تمويل، واليوم في العالم شركات تمويل، تمول وتشرف على الادارة كقضية المطارات والطرق الدولية التي تكلم عنها اللواء جميل لحود. هذه الشركات تقوم بالتمويل والاشراف والادارة وتدفع الاقساط لمدة خمسين سنة، وهذه العملية تشبع القرض لا بل هي أحسن من القرض لأنها تكون باشراف الدولة، وبمدة عشر سنوات ننتهي من اتمام شبكة طرق تكلف مليار و ٤٠٠ مليون ليرة وتقسط على مدة عشرين سنة.

ومن حيث أن في مدة الثلاثة أشهر تجمد أعمال الانشاء للطرق، أقترح أما التجميد وليس في الموازنة تجميد، وأما الالغاء المؤقت لثلاثة أشهر، وعندها تقرون المشروع المناسب دون أن تلجأوا إلى القروض.

الرئيس:

الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ جوزف شادر.

جوزف شادر:

دولة الرئيس، ان القضية بسيطة جداً، فبعد كل ما سمعناه علينا نحن نواب المجلس أن نوازن الموازنة، والموازنة مؤلفة في قسم النفقات من ثلاثة أجزاء، وازنا الجزء الأول والجزء الثاني في الواردات العادية أي بالرسوم والضرائب فبلغت ٤٥٧ مليون ليرة تقدير الواردات، و ٤٥٧ مليون ليرة تقدير النفقات في الجزئين الأول والثاني. بقي الجزء الثالث وهو المخصص للمشاريع الانشائية الطويلة المدى، علينا أن نوجد واردات لـ ٥٧ مليون ليرة المحلوطة في الجزء الثالث. بماذا نغطي هذه الاعتمادات؟ بواردات استثنائية يجب أن نذكرها في الموازنة في باب الواردات. تقول الحكومة أن هذه الواردات مؤلفة من قروض، ومن واردات استثنائية جديدة. ومن ضمن هذه الواردات أريد أن أذكر باصرار كما فعلت في الماضي في اللجنة المالية، في هذا المجلس، أقول:

نحن لدينا واردات استثنائية يمكننا أن نحصل عليها بسهولة وهي واردات هامة ناتجة من بيع أملاك الدولة الخاصة. وهناك عدة أملاك في بيروت وخارج بيروت تفوق قيمتها عشرات

ملايين الليرات، لا أفهم لماذا لا تريد وزارة المالية أن تشرف على الدوائر العقارية المكلفة ببيع هذه الأملاك وتبيع العقارات المخصصة للبيع، إنني أعيد القول: الخزينة سلفت ٢٨ مليون ليرة لإنشاء أبنية حكومية على أن يصير تسديد هذه السلفات وقدرها ٢٨ مليون ليرة من ثمن أملاك الدولة الواجب بيعها وذلك منذ عشر سنوات وحتى اليوم لم تبع الحكومة ملكاً واحداً ونحن في أشد الحاجة إلى واردات. هذا من جهة.

ومن جهة القروض، كما قال الزملاء، إننا سنحتاج إلى هذا المال. فإذا احتجنا إلى المال نقول المادة المعدلة في اللجنة المالية: ان الحكومة ستتقدم من هذا المجلس وتعرض عليه فكرة مبدأ القرض والمشاريع الواجب تنفيذها بهذه الأموال. الخ. . .

وإذا كنا بغير حاجة إلى هذه الأموال، فالحكومة لن تتقدم إلى هذا المجلس بقروض. أما نحن فواجبنا أن نقول في الموازنة أن الواردات الاستثنائية للجزء الثالث ستمول بهذه الواردات التي ذكرتها، أي ثمن بيع أملاك الدولة الخاصة والقروض عند الاقتضاء.

ولي ملاحظة أخيرة للزملاء الكرام، وهي لا تعتقدوا أن المشاريع الواردة في الجزء الثالث هي مشاريع جديدة، كلها من أولها إلى آخرها هي مشاريع مصدقة من هذا المجلس حددت بقوانين في الجريدة الرسمية، يجب أن تنفذ بعلم وبموافقة هذا المجلس.

إذا يجب أن نلاحظ هذه المشاريع في الجزء الثالث من الموازنة لأن قوانين المشاريع قوانين البرامج التي صدق عليها هذا المجلس. أي مشروع الـ ٥٤٠ مليون مشروع الـ ٥١ مليون مشروع الـ ٣٧ والـ ٨٤ الخ. . .

فرض علينا أن نذكر سنوياً الاعتمادات الواجب لحظها في الجزء الثالث سنوياً.

لذلك أطلب من الزملاء الكرام أن يصدقوا على المادة ١٤ كما عدلتها اللجنة المالية بموافقة الحكومة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ أنور الخطيب.

أنور الخطيب: دولة الرئيس، حضرات الزملاء المحترمين،

بموجب الدستور يجب أن نصدق أولاً على النفقات، إذا الجزء الثالث من النفقات المخصص للتجهيز والانشاء يجب أن نصدق عليه ثم نفتش من أين تأتي بالمال. القول ان مشاريع الجزء الثالث ليست جديدة هذا شيء كلنا نقره، والآن نحن نخصص الاعتمادات لهذه المشاريع المقررة سابقاً.

إذا نريد أن نوازن الموازنة، أن نعاذل الموازنة، ٥٧ مليون نريد مقابلاً لها ٥٧ مليون.

علماء المالية وبينهم من اللبنانيين ومن موظفي الدولة ومن الحاضرين معنا الآن من نقلوا عن علماء المالية كيف يعادلون الموازنة.

قال البعض: نلجأ إلى الأولوية بتنفيذ المشاريع. وهذا قبل شيء يخطر ببال الدولة أن تقول هناك مشروع غير ضروري ونستغني عنه. نأخذ بالأولوية ونخفض النفقات. يقولون أن هناك طريقة ثانية. الطريقة الثانية زيادة تقدير الواردات، وهذا يستلزم من الحكومة تجنيد موظفيها ونشاطاً من موظفيها لكي يحصلوا كمية أكبر من الضرائب فتكون الواردات المحصلة والتي قبل أن يقولوا، لي الواردات «تقدير» اسلم سلفاً أنها تقدير يعني لا يتمكنوا أن يعطوها بالضبط. إنما تقدير فقط من حيث تقدير الكمية التي يقدرونها للواردات، وليست تقديراً من حيث مصدر تمويلها. يعني ما منعرف من أين تمويلها، يمكن تمويلها من القروض يمكن تمويلها من زيادة الاعتمادات.

وهناك شيء ثالث، والقانون قال عنه، وعلماء القانون قالوا عنه، يقولون موارد جديدة. وزميلنا الكريم ذكرنا بسبب رابع وقال ان الدولة عندها أملاك خاصة وهذا مضبوط وقد تذكرنا أن الدولة تملك السراي الكبيرة وهذه ثمنها ٩٠ مليون ليرة ولو أرادت بيعها. موارد جديدة، إذا عني بها شراء أو بيع أملاك الدولة فلا مانع ولكن يجب أن تتوضح. موارد جديدة يعني بها أحداث ضرائب جديدة.

وهناك سبب خامس يمكن التمويل منه وهذا يلجأ إليه في الضرورات القصوى: إصدار أوراق نقدية في حالة الضرورة القصوى.

ثم هنالك أيضاً سبب، وهو أن التغطية الذهبية لنقدنا ٨٩٪ وأنا لست عالماً مالياً، أنا أبعد الناس عن الأرقام، ولكنني سأل وسألت زميلي فقال أن التغطية الذهبية ٨٩٪ يعني الدولة الثانية أو الثالثة في العالم.

يستنتج من ذلك أنه إذا طبعنا شوية عملة وأنزلنا الضمانة النقدية حيث تصبح ٨٥٪ ما رح تخرب الدنيا، ومع ذلك قلت إننا لا نلجأ إلى هذا في الظروف الاستثنائية. وإذا كانت ضابقتكم هذه «بلاها».

إذن عندنا أربع طرق لتعادل الموازنة، جاءت الحكومة واختارت طريقتين منها وقالت: لأجل تعادل الموازنة ولأجل أن أنفذ لكم «كأن نحن لبيت بينا عم تنفذ». مشاريع التجهيز والانشاء سألجأ إما للقروض وإما للموارد الجديدة.

لنفترض إننا صدقنا على هذا القانون، وفي ذهن كل منا مثلاً أن الحكومة ستأتي بعد عشرة أيام وتقول لنا، لكي أنفذ لكم مشاريع الجزء الثالث أريد قروضاً.

نحن عندنا مشروع، أما هذا وأما هذا، أصبحنا تجاه الأمر الواقع، مجبورين أن نصدق على المشروع. ولكن رئيس اللجنة المالية قال مش عاجبينك برامج الجزء الثالث، ما بدك اياهم؟ إنني أقول له: ضروريات، ضروريات ضروريات من الآن إلى أن تقوم الساعة. ان الجزء الثالث ضروري ولكن تمويله لا يكون باما واما. يجب على الحكومة أن تختار واحدة من الاثنتين وتطرحها علينا لكي ندرسها ونقرها هذا ما أردت قوله.

الرئيس: الكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: لا يمكن للحكومة أن تمر بالكلمة التي تفضل بها الاستاذ النائب المحترم أنور الخطيب دون أن تقول كلمتها فيها ولآخر مرة.

ان هذه الحكومة لا يمكن لا في الحاضر ولا في المستقبل ولا في أي ظرف من الظروف أن تخرج عن قاعدة الذهب التي ارتضتها لنفسها والتي اختصتها لنفسها. كما أن الحكومة لا يمكن أن تطبع أوراق نقدية وأن تخفف التغطية عن هذه الأوراق.

- هنا يصفق المجلس لدولة الرئيس،

رئيس الوزراء: متابعاً - الحكومة احترمت رأيك يا أستاذ خطيب وعليك أن تحترم رأيها ولا تقاطعها. ان الازدهار الذي تراه في هذا البلد هو نتيجة لهذه السياسة.

الرئيس: حضرات الزملاء المحترمين.

لدى الرئاسة اقتراح بقفل باب المناقشة موقع من حضرات النواب السادة: مارون كنعان، خليل الخوري، معروف سعد، رينه معوض، محمد صفي الدين، الياس الخوري، وفؤاد غصن. والرئاسة مضطرة أن تطرحه وهذا نصه:

«لما كان الموضوع قد استوفى حقه من المناقشة، نقترح اقفال باب المناقشة والتصويت عليه».

الرئيس: من يقبل باقتراح قفل باب المناقشة يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قفل باب المناقشة، ونعود إلى درس أبواب الموازنة.

الجزء الثاني - باب وحيد

فصل وحيد - واردات استثنائية مختلفة

البند ١ - واردات ناتجة عن قروض أو عن موارد جديدة ٥٧٧٦٨٥٦٩ ل.ل.

من يقبل به يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبل البند ١ -

قانون موازنة عام ١٩٦٥

المادة الأولى - تحدد أرقام الموازنة العامة والموازنات الملحقة عن السنة المالية التي تبدأ في أول كانون الثاني ١٩٦٥ وتنتهي في ٣١ كانون الأول ١٩٦٥ وفقاً لأحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون.

الرئيس: المادة الأولى، من يقبل بها يرفع يده.

أكثرية

قبلت المادة الأولى، تتلى المادة الثانية.

فتليت المادة التالية:

المادة الثانية - تفتح في الموازنة العامة والموازنات المحلقة الاعتمادات المبينة فيما يلي:

- الموازنة العامة (الاجزاء الثلاثة) ٥١٤٧٩٠٠٠٠

- موازنة مديرية الهاتف العامة ٢٨٢٧٢٠٠٠

- موازنة مديرية اليانصيب الوطني ١٣٦٣٥٠٠٠

- موازنة مكتب القمح ٢٢٥٠٠٠٠٠

- موازنة الجامعة اللبنانية ٥٣٧٦٦٠٠

وذلك وفقاً للجداول رقم ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ الملحقة بهذا القانون.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الدكتور البير مخير.

البير مخير: دولة الرئيس، أريد أن أسأل معالي وزير المالية إذا كان قد أخرج من هذا المبلغ مبلغ الـ ٥٧ / مليون ليرة وإلا فما قيمة سحب المادة ١٤ ومبدأ القروض.

الرئيس: حضرة الزميل، لم يعد هنالك مجال في بحث المادة ١٤.

المادة الثانية كما تليت عليكم من يقبل بها يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة الثانية، تتلى المادة الثالثة.

فتليت المادة التالية:

المادة الثالثة - تقدر واردات الموازنة العامة والموازنات الملحقه على الوجه الآتي :

- الموازنة العامة (الاجزاء الثلاثة) ٥١٤٧٩٠٠٠٠

- موازنة مديرية الهاتف العامة ٢٨٣٧٢٠٠٠

- موازنة مديرية اليانصيب الوطني ١٣٦٣٥٠٠٠

- موازنة مكتب القمح ٢٢٥٠٠٠٠

- موازنة الجامعة اللبنانية ٥٣٧٦٦٠٠

وذلك وفقاً للجداول رقم ٦ و ٧ و ٨ و ٩ و ١٠ الملحقه بهذا القانون .

الرئيس : المادة الثالثة من يقبل بها يرفع يده

أكثرية

الرئيس : قبلت المادة الثالثة ، تنلى المادة الرابعة . الخ . . .

الرئيس : لدى الرئاسة اقتراح تعديل لهذه المادة مقدم من الاستاذ رينه معوض ، ووافقت عليه الحكومة هذا نصه :

المادة ١٧ - فقرة ٢ :

أجيز للحكومة خلال مدة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بقانون الموازنة ، ان تسوي أوضاع القضاة العدليين والاداريين لجهة درجاتهم ، بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير العدل وتحدد فيه النتائج القانونية المترتبة على هذه التسوية ولها أيضاً أن تعيد النظر بالمرسوم رقم ١٥٥٩٢ تاريخ ١٩ شباط ١٩٦٤ .

رينه معوض

الرئيس : من يقبل بالتعديل المقدم من الاستاذ معوض باضافة فقرة ثانية على المادة ١٧ وقد تلي عليكم يرفع يده .

- أقلية -

الرئيس : سقط اقتراح التعديل .

والكلمة لمعالي وزير العدل بموضوع آخر

وزير العدل : يا سيدي ، لاننا لم نسمع تلاوة التعديل ولا ما هو هذا التعديل ولا كيف تم هذا التصويت فأنا أطلب منكم أن تعتبروا أن المادة ١٧ لم يصوت عليها بعد إلى أن أدلي بهذا البيان لتعرفوا الأسود

من الأييض . جاء هذا التعديل يقول : ان يضاف درجة إلى القضاة الذين أهملوا في سنتي ١٩٥٢ و ١٩٥٤ تقديم طلبات لاعادة النظر في تصنيفهم الحاصل سنة ١٩٥٠ . وأنا أجهل ما إذا كان أهملهم ناتجاً عن اقتناعهم بأن ليس لهم الحق بأن يتقدموا بهذا الطلب أو أنهم أهملوا بالفعل وهم مظلومون .

وفي هذه المادة يصنف القضاة حكماً ، وهذا لا يجوز . لماذا ، لأنني لا أعلم ، لماذا حكماً . يجوز أنهم كانوا قد استفادوا من درجات غير القوانين الواردة في هذا التعديل ، ولذلك لم يعطوا الدرجة التي نقصتهم .

ثانياً - ان اعادة التصنيف التي حصلت سنة ١٩٦٣ بموجب قرارات مصلحة الصرديات بصرف النظر عن قانونيتها أو عدم قانونيتها ، قد أوجدت تفاوتاً وشلالاً في أوضاع القضاة . ولا بد من اعادة النظر في هذه الأوضاع لأجل رفع الحيف والاححاف اللاحق بهم . بالاضافة إلى أن الخلل الذي نتج عن التدابير الادارية التي اتخذت سنة ١٩٦٣ نتج أيضاً عن القوانين التي تعاقبت منذ سنة ١٩٦١ بصورة خاصة ، والتي تفاوتت فيها شروط التعيين ، تعيين المحامين . ففريق عين وكان له أربع سنوات ممارسة في الدرجة الدنيا . وفريق عين وكان له تسع سنوات في الدرجة الدنيا . فحصل هذا التفاوت بظرف سنة واحدة ، وهذا طلبكم أنتم تقولون وتطلبون مني أن أساوي أوضاع هؤلاء القضاة .

بالاضافة إلى ذلك ، عينت الادارة في مجلس الشورى محامين مضى على ممارستهم المحاماة حوالي عشرين سنة برتبة مستشار في الدرجة الدنيا ، بينما المحامون الذين عينوا في القضاء أخذت بعين الاعتبار درجات المحاماة التي مارسوها - هذا خطأ - .

وهناك معاونون ، لقد صححت أوضاعهم منذ شهرين وصوت هذا المجلس على أوضاعهم وأصبحوا بنفس درجة القضاة العدليين الذين عينوا في الترفيع ، في الدرجة الدنيا فأصبحت الدرجة متساوية من حيث الرتبة في مجلس الشورى وفي العدلية .

ثم أيها السادة ، أعيد تصنيف بعض القضاة سنة ١٩٥٧ فأعطوا درجة ترقية وحرّموا منها هؤلاء الذين يطلبون أن تعطى لهم هذه الدرجة وما زال في مجلس الشورى دعوى مقامة من القاضي ميشال خوري يطلب الغاء المرسوم الذي أعطى هذه الدرجة لسبعة محامين الذين يطلبون الآن ترقية لهم .

كما وإنه في ١٩ شباط سنة ١٩٦٤ صدر مرسوم بتخفيض درجة لحوالي مئة قاض ، وأقيمت دعاوى ولم تزل عالقة لدى مجلس الشورى على هذا العمل .

فإن ما أطلب منكم أيها السادة هو أن تمكنوني من تصحيح أوضاع هؤلاء القضاة .

أيها السادة، أنا لم أقترح المادة السابعة عشرة. أرجو أن تصوتوا على هذا التعديل الذي أنا اقترحته وهو تصحيح أوضاع جميع القضاة أو أن لا يصوت على المادة ١٧ اطلاقاً.

الرئيس:

حضرات الزملاء، التعديل الذي ورد من الحكومة طرحته الرئاسة على المجلس فرد بالأكثرية. لم يبق إلا أمر واحد بعد هذا الايضاح، إما أن يطلب خمسة اعادة النظر في التصويت وإما أن يصار إلى اقتراح حالته إلى لجنة العدلية أو يأتي بصيغة قانون خاص. أما قضية البحث في القانون فلا مجال لها والكلمة لحضرة النائب المحترم معالي الاستاذ فؤاد بطرس.

فؤاد بطرس:

دولة الرئيس، من حيث المبدأ، ان معالجة موضوع مثل هذا، ادخال مادة في اللحظة الاخيرة على مشروع قانون الموازنة دون أن يمر ذلك على لجنة الادارة والعدلية ودون أن يطالع المجلس على الأسباب الموجبة هو طريقة لا يمكن أن نسلم بها اسلوبياً، انها سابقة خطيرة وكثيراً ما عانينا في الماضي أموراً من هذا النوع.

أنا أعلم تماماً أن هناك بعض القضاة ينبغي على سبيل العدل والانصاف والمنطق أن تسوي أوضاعهم ولكن الطريقة التي اتبعت بذلك لا يمكن أن نسلم بها ذلك لأن موضوعاً من هذه الأهمية لا يمكن أن نرتجله ارتجالاً في اللحظة الاخيرة وفي نصف الليل.

ما شأن هذا الموضوع أن نعيد على بساط البحث جميع أنظمة القضاة من حيث درجاتهم وتسلسل درجاتهم وشروط تعيينهم منذ خمس أو ست سنوات إلى هذه الدقيقة، فهناك من سيرتفع درجة وهناك من سيتأخر ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نقر اسلوباً من هذا النوع في الحالة الأخيرة وفي هذا الجو. لذلك ومع تسليمي بجدية الحجج التي أدلى بها معالي وزير العدلية، ومع علمي بالنية الطيبة الكامنة وراء ذلك - فإني أجزم يا دولة الرئيس بأنه يتعذر على أي كان في هذا المجلس وفي هذه السادة أن يستوعب الموضوع وأن يتمكن من اعطاء رأي ذي قيمة -.

لذلك، ومع تسليمي بجدية الحجج التي أدلى بها معالي وزير العدل من حيث المبدأ. أطلب من الحكومة أن تصرف النظر عن هذه الطريقة وهذا الاسلوب اللذين يتناقضان مع قانون المحاسبة العامة، وأن تعتمد إلى درسه وتتقدم بمشروع قانون على حدة مرفق بأسباب موجبة فيمر بلجنة الادارة والعدلية ثم بلجنة المالية باعتبار أنه يؤدي إلى زيادة مواصفات الرواتب، عندئذ تتلى تقارير اللجان ويفتح المجال أمام هذا المجلس ليناقشه ويدرسه ونقره أو نرده وندخل عليه التعديلات التي نرتأياها. إما أن نصوت بهذه السرعة البهلوانية على موضوع من هذه الأهمية وبصدد قضية لا تمت إلى أساس الموضوع بصلة. إني أعارض أشد المعارضة.

الرئيس:

الرئاسة تعتبر أن اقتراح الاضافة على المادة طرح على التصويت ولم يوافق عليه المجلس بأكثرية لا تستدعي للشبهة

والكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ أنور الخطيب في النظام.

أنور الخطيب: دولة الرئيس، أولاً أرجو أن تسجل ان الاقتراح ليس وارداً من الحكومة وليس للحكومة أن تقدم مشروعاً إلى المجلس غير موقعاً من رئيس الجمهورية.

الرئيس: حضرة الزميل، ان الاقتراح مقدم من رئيس اللجنة المالية الاستاذ رينه معوض وليس من الحكومة، ولكن الحكومة وافقت عليه.

والكلمة لمعالي وزير العدل.

وزير العدل: حضرات الزملاء، أنا أقول ان الاستاذ بطرس على حق فإذا كانت لجنة المالية تصر على تعديل المادة ١٧ بهذا الشكل فأنا أصر على تعديلها باضافة الفقرة الثانية التي اقترحها الاستاذ رينه معوض.

فإذا المجلس أخذ بتعديل المادة ١٧ الأخير كان به وإلا فأنا أطلب أن تلغى المادة ١٧ من أساسها ويحال للجان.

والكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: الأمر واضح، الحكومة تطلب أن تحذف المادة ١٧ وأن تتقدم الحكومة بمشروع قانون على حدة.

الرئيس: الكلمة لحضرة النائب المحترم الاستاذ رينه معوض رئيس اللجنة المالية.

رينه معوض: دولة الرئيس، أساساً، المادة ١٧ غير موجودة في قانون الموازنة أثناء درس الموازنة في اللجنة المالية تقدم بعض الزملاء باقتراح باضافة المادة ١٧ فأقر هذا الاقتراح في اللجنة المالية.

واليوم، زدت على الاقتراح بنداً ثانياً أو فقرة ثانية والآن، تقول الحكومة بلسان وزير العدلية: أنا أوافق على المادة ١٧ شرط أن تقبلوا بالفقرة الثانية. وهذا كل ما حصل.

الرئيس: حضرات الزملاء، المادة ١٧ وردت في جدول أعمال المجلس وفي جلسة اليوم، بكل صراحة.

وجاء التعديل اضافة في جلسة اليوم، لذلك فالمادة ١٧ التي ليست من الحكومة بل على قول اللجنة من اللجنة، لا يمكن أن تعاد إلى اللجنة أو تعتبر كأنها لم تكن بناء لطلب الحكومة لانها تعديل من اللجنة جاء وجاء في جدول الأعمال للمجلس.

- يطلب رئيس اللجنة المالية أن تطرح المادة ١٧ منفصلة على التصويت - لم يعد بالامكان طرح المادة ١٧ على التصويت لأن مشروع القانون برمته المتعلق بالحكومة والتي ترى الحكومة أن لا تنظر في المادة ١٧ إلا أن تعتبر كأنها لم تكن ثم يصار إلى الاتيان بمشروع قانون بهذا المعنى فيما بعد.

لذلك فالمادة ١٧ تعتبر غير واردة ولا ينظر بها.

نتنقل إلى اعتبار المادة ١٧ في هذا الاقتراح المقدم من عدد من النواب وفقاً للقانون محل المادة ١٧ هذا نصها:

المادة ١٧ - يعطى كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء والنواب تعويض تمثيل شهري قدره /٥٠٠/ ل.ل. خمسمائة ليرة لبنانية، وللحكومة أن تفتح بمراسيم تتخذ في مجلس الوزراء الاعتمادات اللازمة لتنفيذ أحكام هذه المادة وأن تحدد طرق تغطيتها. ويعمل بهذه المادة اعتباراً من أول كانون الثاني ١٩٦٥. والكلمة لدولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس الوزراء: قبل أن أبحث في هذا الموضوع أريد أن ألفت نظر حضرات النواب الكرام إلى نقطة هامة جوهرية وإني أرجو وألح بالرجاء أن يسمع ما أقول:

حضرات النواب المحترمين، تقدمت الحكومة بمشروع بتعيين الحد الأدنى للأجور وزيادتها بالقطاع الخاص، وتقدمت بعد ذلك بأسبوعين بمشروع قانون يتعلق بالموظفين، فاجتمعت اللجنة المالية وأقرت المشروع وعرض على هذا المجلس الكريم وصدق مع أنه أتى بعد ذلك المشروع بأسبوعين. وان الحكومة تسجل مع الأسف بأنها تستغرب لهذا التأخير من قبل اللجنة. ان الحكومة تسجل... عقد العمال في القطاع الخاص. والحد الأدنى للأجور. تقدم قبل ذلك المشروع بأسبوعين فيمشي هذا المشروع المتعلق بالموظفين ولا يمشي ذلك المشروع ولا يزال في اللجنة. فالحكومة تسجل استغرابها لهذا الأمر.

الرئيس: لما كانت هذه المادة وفقاً للدستور، ولما كان موقفاً عليها من عشرة نواب وقانوناً يصح أن تعتبر مادة.

لذلك أطرح هذه المادة لتكون مادة ١٧ في قانون الموازنة على التصويت. من يقبل به يرفع يده

أكثرية

الرئيس: قبلت المادة - ١٧ - السابعة عشرة. والكلمة لمعالي وزير المالية.

وزير المالية: حضرات الزملاء، لا يستطيع المجلس أن يزيد أي عبء على الموازنة إلا بموافقة الحكومة، والحكومة إذ تقدر العمل الذي يقوم به النائب توافق على الاقتراح الوارد إلى رئاسة المجلس وتعتبره دون الحد الواجب اعطاؤه.

الرئيس: لدى الرئاسة اقتراح مقدم من النائب فضل الله دندش على أن يكون المادة الثامنة عشر هذا نصه:

المادة ١٨ - خلافاً لأحكام المادة ١٣٤ من قانون المحاسبة العمومية والمادة ٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٢٥ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩، يجاز لوزارة الاشغال العامة والنقل استعمال الاعتمادات العائدة للطرق المحلية والداخلية، للساحات العامة سواء كانت أملاك دولة أو أملاك بلدية أو أملاك تابعة لمؤسسات دينية أو تربوية، وللطرق التي تؤدي إلى أكثر من خمسة بيوت، شرط أن يتنازل أصحاب الاملاك المقرر العمل فيها عن حقهم بتعويض الاستملاك.

الرئيس: من يقبل بهذا الاقتراح يرفع يده.

أكثرية

الرئيس: قبل الاقتراح.

المادة الثامنة عشرة من يقبل بها يرفع يده

أكثرية. الخ. . .

الرئيس: صدق القانون بالاجماع.

الرئيس: يتلى ملخص محضر الجلسة.

فتلي الملخص التالي:

عقد مجلس النواب جلسته الرابعة عشرة من العقد الاستثنائي الأول لسنة ١٩٦٥ في الساعة الثامنة والنصف من مساء يوم الجمعة الواقع في التاسع والعشرين من كانون الثاني لسنة ١٩٦٥ برئاسة حضرة نائب الرئيس الاستاذ أديب الفرزلي.

تغيب السادة: انطوان سعيد، جورج كرم، رشيد كرامي، سالم كباره، سليمان فرنجية، الأب سمعان الدويهي، أنور الصباح، راشد الخوري، كامل الاسعد، شبلي العريان، محمد ياغي، مخايل الدبس، ونايف المصري.

واعتذر السادة: كمال جنبلاط، سيمون صحنوي، رشدي فخر، صائب سلام، سليم لحود، اميل مكرزل، صبحي حمصاني، حبيب كيروز، الأمير مجيد ارسلان، فؤاد البرط، حسين منصور، اندريه طابوريان، مرشد الصمد، والأمير عبد العزيز شهاب.

وتمثلت الحكومة: بدولة رئيس مجلس الوزراء السيد حسين العويني، وأصحاب المعالي الوزراء السادة: نسيم مجدلاي، بهيج تقي الدين، ادوار حنين، علي عرب، انطوان صحنوي، عثمان الدنا، بيار الجميل، تقي الدين الصلح، نجيب صالحه، وغالب شاهين.

افتتحت الجلسة بتلاوة مشروع القانون الوارد بالمرسوم رقم ٨٧٩ القاضي بمنح الموظفين ترقية درجة

استثنائية، وبعد أن ناقشه عدد من حضرات النواب صدقه المجلس مع الجدول الملحق كما عدلته لجنة المالية. ثم انتقل المجلس إلى درس قانون الموازنة لعام ١٩٦٥. وبعد مناقشته صدقه المجلس بعد أن حذف منه المادة السابعة عشرة واستبدالها بمادة مقترحة تتضمن اعطاء كل من رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس النواب والوزراء والنواب زيادة على التعويض الشهري خمسمائة ليرة لبنانية.

كما أقر المجلس اضافة مادة ثامنة عشرة مقترحة تتضمن اجازة وزارة الاشغال العامة والنقل استعمال الاعتمادات العائدة للطرق المحلية والداخلية للساحات العامة، سواء كانت أملاك دولة أم أملاك بلدية تابعة لمؤسسات دينية أو تربوية، وللطرق التي تؤدي إلى أكثر من خمس بيوت، شرط أن يتنازل أصحاب الاملاك عن تعويض الاستملاك.

وأخيراً صدق المجلس المشروع الوارد بالمرسوم رقم ٨٨٢ القاضي باعطاء المعلمين والمدرسين درجة استثنائية.

وتلي هذا الملخص.

الرئيس: هل من ملاحظة على ملخص محضر الجلسة

سكوت

الرئيس: صدق المحضر

وارفع الجلسة على أن تعقد غداً الساعة الثامنة مساءً.

ورفعت الجلسة في تمام الساعة الثانية عشرة ليلاً بعد أن تقرر يوم السبت في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ الساعة الثامنة مساءً موعداً لانعقاد الجلسة المقبلة.

رئيس المجلس

صبري حمادة

أمين السر

هاشم الحسيني والياس الخازن

مدير عام المجلس النيابي

الامضاء: رياض ارسلان

رئيس دائرة المحاضر

الامضاء: مارون كوكباني